محمد حديد



مذكراتي

الصراع من أجل الديموقراطية في العراق

دار الساقي

محمد حديد

مذكراتي

الصراع من أجل الديموقراطية في العراق

تحقيق

نجدة فتحي صفوة

دار الساقي

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

ISBN 1-85516-722-0

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ _ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

المحتويات

تمهيد

طال انتظار مذكرات محمد حديد قبل أن تصل إلى يدي القارئ. فبرغم أن المؤلف كان عند وفاته سنة ١٩٩٩ في سن الثانية والتسعين يحتفظ بذهن صافٍ وذاكرة سليمة، فقد ألحّت عليه الأسرة والأصدقاء منذ وصوله للإقامة معي في لندن سنة ١٩٩١، على أن يدوّن أحداث حياته، وذاكرته لا تزال قوية ثاقبة.

سنة ١٩٩٣ أُجريت له عملية استبدال الورك، غادر بعدها إلى إسبانيا طلباً للنقاهة وهرباً من شتاء إنكلترا القاسي. وهناك وافق على تدوين ذكرياته، إلا أنه لم يكتب كلمة واحدة، برغم أن كلّ مستلزمات الكتابة وضعت أمامه منتظرة.

وفي أواخر ذلك العام طلب مقابلته أحد أصدقائي، الصحافي والمؤلف المعروف باتريك سيل، الذي اقترح عليه خلال تلك المقابلة أن يستعين بأحد الطلبة الخريجين ممّن لهم خبرة بالعراق، ليجمع له المعلومات اللازمة من المكتبات ومكتب السجلات العام والأرشيفات المتنوّعة ومصادر أخرى. والتقينا ذلك الشاب الذكي الأنيس، إلا أن والدي استمر في إحجامه عن الكتابة مبرّراً ذلك بعدم إتقان ذلك الشاب اللغة العربية، وبكونه ليس عراقياً.

وأدرك أفراد الأسرة المقرّبون منه أن أعذاره لا تعكس الأسباب الحقيقية لموقفه. وبعد إلحاح منهم في سؤاله، تبيّن أنه لا ينوي أن يكتب شيئاً ما دام صدام حسين وحزب البعث في سدّة الحكم. وأضاف أن ليس بمقدوره أن يفي مذكراته حقّها من دون الرجوع إلى مكتبته الخاصة وأوراقه الشخصية في بغداد. وظلّ أصدقاؤه على اختلاف ميولهم السياسية، يذكّرونه بأهمية هذه المذكرات، وبصلتها الوثيقة بكل بحث علميّ متعلق بالعراق يجري في المستقبل. وأكّدوا له أن خلفيته السياسية تجعله المؤهّل الوحيد في القيادة الوطنية الديموقراطية ليقدم تحليلاً عقلانياً لنضال الحزب من أجل الديموقراطية، ومن ثمّ إخفاقه.

وبحلول العام ١٩٩٧، وقد شارف محمد حديد التسعين من العمر، قرّر أخيراً أن يكتب سيرته التاريخية، إلاّ أنه وضع شرطاً واحداً هو ألاّ تُنشر إلاّ بعد وفاته. فتمّ الإتفاق مع الصحافي المرموق الأستاذ رضا الظاهر ليكون مساعداً في الكتابة. وكانت مسيرة طويلة شاقة، إذ إن والدي رفض أن يُملي أفكاره على آلة التسجيل، ما اضطرنا إلى أن يجري إملاء المذكرات برمّتها وجهاً لوجه مع الأستاذ الظاهر. وقد دام ذلك قرابة سنتين، يروح ويجيء خلالهما الأستاذ الظاهر بين لندن وبْري BRAY في مقاطعة باركشاير حيث أقام والدي آنذاك، حاملاً معه المسودات والنسخ المنقّحة.

هذه العملية البطيئة، في الواقع، أتاحت لي ولكل من أخي وأختي فرصة تعليمية نادرة. فقد كنا نحضر الجلسات ونستمع بشغف بالغ ووالدي يملي ذكرياته، ويبحث مع الأستاذ الظاهر عن العبارة الملائمة لوصف الأحداث. وكانت دراية والدي الهائلة بتلك الأحداث، ودقة سرده وبلاغته، تثير الإعجاب حقاً، والجدير ذكره أن تبادل الآراء مع والدي بعد تلك الجلسات، في شأن التجربة الديموقراطية في العراق، كان النواة الأولى التي بلورت في ذهني فكرة تأليف كتاب عن هذا الموضوع.

وبعد رحيل والدي، رحمه الله، تقدمت بطلب انتساب إلى كلية سانت أنتوني في جامعة أكسفورد، فقبلت ودعيت لأكون عضواً أكاديمياً أقوم بأبحاث عن تجربة نشر الديموقراطية في العالم العربي، إلاّ أن مدير مركز دراسات الشرق الأوسط عندئذٍ الدكتور يوجين روغن أقنعني بأن أركّز جهودي على تحرير مذكرات والدي. فوافقت على هذا التغيير في منهاجي، وارتأيت أن أستعين بمحرر عربي ليصوغ المخطوط كتاباً.

دارت مناقشات كثيرة في أسرتنا، قلّبنا خلالها أوجه الرأي في المرشح المناسب لهذا العمل، ووقع اختيارنا أخيراً على الأستاذ نجدة صفوة الذي عرف بتحريره مذكرات شخصيات عراقية أخرى. وحرصاً مني على أن أدعم وثائقياً ما جاء في المذكرات من تفاصيل ووقائع، بدأت في أكسفورد جدّياً بالبحث في المكتبات والأرشيفات عن كل شاردة وواردة عن «محمد حديد» أو «الحزب الوطني الديموقراطي» أو الحركة الديموقراطية في العراق عموماً. وفي سياق هذه العملية قرأت ما يزيد على ١٥٠ كتاباً وتصفّحت أو اطّلعت على المئات من وثائق مكتب السجلات العام. والطريف أن الأستاذ صفوة لم يحبّذ فكرتي في وضع ملاحظات تذييلية للنص، بحجة أنّ المذكرات لا تتضمن عادة ملاحظات كهذه. ولكن يسعدني

القول إنه عاد عن معارضته وتقبّل هذه الفكرة بحماسة، بل قدّم بضعة تذييلات قيّمة، آمل أن يجد القارئ فيها كلها متعةً وإثراءً لهذه السيرة التاريخية.

وقد كان لغزارة المعلومات التي حصلت عليها من والدي، ومن قراءة مسودات المذكرات وتحريرها، إضافة إلى أبحاثي في جامعة أكسفورد، دور كبير لتأهيلي أن أُقبل في هذه الجامعة العريقة لاعداد شهادة الدكتوراه في موضوع الديموقراطية في العراق. وآمل مخلصاً أن تسهم الحقائق التي جنيتها خلال أبحاثي ولو قليلاً، في تعزيز أهمية هذه المذكرات ودعمها.

وأخيراً، أود أن أتقدم بجزيل شكري إلى أخي هيثم حديد لمساهمته الفاعلة في تقديم وصف دقيق للوقائع، وفي تزويدنا التواريخ الصحيحة، وتدقيق الأسماء والأمكنة، وأيضاً في إلقاء عين فاحصة ثاقبة على الأخطاء وتصحيحها. كذلك أني مدين لأختي زها حديد لدوام اهتمامها ومتابعتها لهذا العمل، ولها خالص شكري.

فولاذ حديد

كلية سانت أنتوني

جامعة أكسفورد

أيلول/ (سبتمبر) ٢٠٠٥

المقدمة

محمد حديد شخصية سياسية وطنية عراقية حازت احترام العراقيين على اختلاف اتجاهاتهم وإنتماءاتهم. عُرف بثقافته العصرية الواسعة، ونزاهته المطلقة، وتفكيره الهادئ العميق. كان موضع التقدير في جميع العهود السياسية التي توالت على العراق في ظل النظامين الملكيّ والجمهوري، سواء أكان في الحكم أم في المعارضة. وكان تقدير نوري السعيد له ـ مثلاً ـ لا يقلّ عن تقدير عبد الكريم قاسم الذي اسند اليه وزارة المال في أول حكومة عراقية في العهد الجمهوري من دون أن تكون له معرفة شخصية سابقة به، بل استناداً إلى سمعته وكفاءته.

وسجّل كامل الجادرجي في مذكراته رأيه في محمد حديد الذي زامله في العمل الحزبي نحو ثلاثين عاماً، قائلاً:

> بالرغم من أني غير متفق معه كل الاتفاق في طريقة العمل، ولكنني أعتبره من الأشخاص النادرين في العراق بالنظر لمتانة أخلاقه ومقدرته العلمية في القضايا الاقتصادية والمالية، ولسعة اطلاعه في الأمور الأخرى. إذ قلّما تجتمع الثقافة والأخلاق في شخص مثلما اجتمعت في محمد حديد.(١)

تولى محمد حديد وزارات المال والصناعة والإعمار في العهد الجمهوري. فكان الوزير الذي يستمدّ قوته من كفايته ونزاهته وثقافته، والسياسي الذي لم يمالئ من أجل منصب، ولم يتراجع عن موقف من أجل مغنم، ولم يحل انتماؤه إلى أسرة ثريّة من وجهاء الموصل، دون اعتناقه الأفكار الاشتراكية التقدمية المعتدلة التي وجدها ضرورية لرفع مستوى شعبه، ولم يتأثر بخلفيّته العائلية ولا بمصالحه الشخصية. وكان سياسياً مثاليّ الأفكار وواقعي الرؤية في الوقت نفسه، وقد حاول التوفيق بين الأماني

---

(١) **مذكرات كامل الجادرجي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠. ص٣٢٤.

الوطنية، والإمكانات المتوافرة لتحقيقها، ونجح في مسلكه هذا نجاحاً كبيراً.

ولد محمد ابن الحاج حسين بن محمد علي بن محمود بن رفاعي حديد في الموصل سنة ١٩٠٧، وهو يتحدّر من عائلة موصلّية كانت تتاجر مع سورية قبل الحرب العالمية الأولى، ثم اتّجهت إلى الصناعة واستثمار العقارات. كان والده الحاج حسين حديد (١٨٦٣-١٩٥٨) من وجهاء الموصل وتجارها الأثرياء، وكان ناشطاً في مجتمع الموصل وفي قضية الدفاع عن عائديّتها إلى العراق خلال الخلاف الذي نشب بشأنها مع تركية عقب الحرب العالمية الأولى، وقد تولّى رئاسة بلدية الموصل سنة ١٩٢٧، لمدة سنتين. يروي ناجي شوكت الذي كان متصرفاً للواء الموصل - وهو الذي اختاره لتلك المهمة - أنه لما تُوفّي رئيس بلدية الموصل سنة ١٩٢٧، أخذ يبحث عن رجل متفتّح الذهن، عصري التفكير ليتولى رئاسة البلدية ويواكب متطلبات العصر، حتى علم أن لأحد أعضاء المجلس البلدي ولداً يدرس في أوروبا. قال شوكت: «ففكرت في الاستفادة من مثل هذا الرجل الذي أقدم على إرسال ولده إلى الخارج ليتابع دروسه. وقد ولّيته رئاسة البلدية الشاغرة بالوكالة، فكنت موفقاً في هذه التولية...».[1]

أما والدة محمد حديد فتنتمي إلى أسرة موصلية معروفة أخرى، وهي أسرة «الدباغ»، التي كان لها نشاط تجاري واسع مع الأقطار الأوروبية، ودور في مجال الخدمة العامة في العهد العثماني ثم في العهد الوطني. وقد تولّى الحاج سليم جلبي الدباغ، وهو عمّ والدة محمد حديد، رئاسة بلدية الموصل سنتي ١٩١٢ و١٩١٣.

تلقى محمد حديد دراسته الابتدائية والثانوية في مدارس الموصل، ثم أكمل دراسته التحضيرية في الجامعة الأميركية في بيروت، وقد أرسله والده للدراسة في الخارج في ذلك الوقت المبكر يوم كان إرسال الأولاد للدراسة خارج العراق أمراً غير مألوف. وبعد إكماله الدراسة في الجامعة الأميركية في بيروت Junior College، قُبل في «مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE) وهي إحدى كليات جامعة لندن. وتخرّج محمد حديد فيها سنة ١٩٣١ بدرجة شرف، ولعله كان أول عراقي يتخرّج في هذه الكلية ذات المستوى العالي والمكانة العلمية المرموقة عالمياً. وكان في عداد أساتذته عدد كبير من مشاهير العلماء الاقتصاديين الذين برزوا بعد ذلك في صفوف

(١) ناجي شوكت، سيرة وذكريات، بيروت، ١٩٧٧، ص٨٩.

(حزب العمال) البريطاني وشغلوا مناصب مهمة، مثل كليمنت آتلي (رئيس الوزراء في ما بعد) وهيودولتن (وزير المالية في حكومة آتلي العمالية) وريتشارد تاوني، وجون مينارد كينز (اللورد كينز)، وهارولد لاسكي وغيرهم ممن سيرد ذكرهم في هذه المذكرات.

ولا شك في أن دراسة محمد حديد في لندن على أيدي هؤلاء العلماء الاقتصاديين، كانت من أهم العوامل في صوغ أفكاره الديموقراطية والاشتراكية، واعتناقه مبادئ العدالة الاجتماعية التي آمن بها، ودافع عنها، وعمل لأجلها طوال حياته.

وعلى أثر عودته إلى العراق عُيّن محمد حديد في وزارة المال، وتدرّج في وظائفها منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٣١، فكان مفتشاً مالياً، فوكيلاً لمدير التجارة والاقتصاد، فوكيلاً لمدير الواردات العام.

وفي الوقت نفسه، اتصل محمد حديد، بعد عودته، بمجموعة من المثقفين الذين سبق أن زامل بعضهم في الجامعة الأميركية في بيروت، وتعرّف إلى البقية بعد عودته، كان أحد المؤسسين الأوائل لجماعة الأهالي التي تبنّت أفكاراً مشابهة لمبادئ «الجمعية الفابيّة»[(١)] وحزب العمال البريطاني في ذلك الوقت، وكان لها أثر كبير في نشر الوعي السياسي التقدمي في العراق. وقد اجتذبت هذه الجماعة إلى صفوفها بعض السياسيين الذين كانوا أكبر منهم سنّاً، مثل كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن وحكمت سليمان، وعدداً من المثقفين منهم خليل كنّه، وجميل عبد الوهاب، ممن حافظوا على اتجاههم الاشتراكي أو انفضّوا عنه وانقلبوا عليه في ظروف مختلفة.

وقد طوّرت هذه الجماعة في أوائل الثلاثينيات الأفكار والمبادئ التي عُرفت باسم «الشعبيّة». وكانت «الشعبية» تعرّف بأنها «رأي في الإصلاح الاجتماعي يهدف

---

(١) «الفابيّة» جمعية اشتراكية أُسست في لندن سنة ١٨٨٢ واستهدفت إقامة دولة ديموقراطية اشتراكية في بريطانية، وآمنت بتطبيق الاشتراكية تدريجاً بدلاً من الأساليب الثورية. وقد استقت اسمها من القائد الروماني «فابيوس» الذي كان يعتمد على الاستراتيجية المتأنّية وتفادي المواجهة المباشرة قبل الأوان مع جيوش أقوى منه، والاعتماد على المعارك الصغيرة المتتالية حتى يرهق الخصم ويتحيّن الفرصة المناسبة لتحقيق النصر في النهاية. وينسب تأسيس هذه الجمعية إلى الفيلسوف الاسكتلندي «توماس دافيدسن»، وكان من أعضائها الأوائل برنارد شو وسيدني ويب وزوجته بياتريس ويب.

إلى ضمان أمن الشعب بأسره، ورخائه، وتقدّمه، على أساس الفرص المتساوية للمواطنين جميعاً».

والواقع أن الأفكار التي عرفت باسم «الشعبية» كانت أفكاراً غربية حديثة، وأنّ تسميتها «الشعبية» كان لتلافي استخدام كلمة «الاشتراكية» التي كانت مقترنة وقتذاك، في أذهان العامة، بالشيوعية والبلشفية.

وكانت أهداف «جماعة الأهالي» ـ التي كان محمد حديد من مؤسسيها الأوائل ومن أبرز أعضائها ـ تقترب من الاشتراكية باعتدال، وتشدد على قيام الدولة بوضع خطة اقتصادية تنسجم مع أوضاع البلاد وحاجات الشعب، وتؤمّن سيطرتها على الصناعات المهمة، وتشجع الجمعيات التعاونية، وتقرّب الفروق الاقتصادية. وكانت تعترف في الوقت نفسه، بحرية مزاولة الشعائر الدينية، والاحتفاظ بالنظام العائلي، وتقترب من التفكير الليبرالي بتبنّيها حرية الفرد واحترام حقوقه وملكيته، وكذلك بتبنّيها النظام البرلماني أسلوباً للحكم. وكانت «جماعة الأهالي» أول جماعة يسارية في العراق في مرحلة الثلاثينيات، وإن لم تكن حزباً سياسياً بالمعنى القانوني.

شجّعت «جماعة الأهالي» أول انقلاب عسكري في العراق (بل في البلاد العربية)، وهو انقلاب بكر صدقي ـ حكمت سليمان، الذي أسهمت فيه واشترك بعض أعضائها في حكومته. ولم يستهدف ذلك الانقلاب نظام الحكم، بل كان هدفه الوحيد إسقاط حكومة ياسين الهاشمي، مع الحفاظ على النظام الملكي والبرلمان. ومع ذلك، فقد كان اشتراك «جماعة الأهالي» في انقلاب عسكري غلطة ندموا عليها بعد ذلك، وخصوصاً بعد ظهور نيات بكر صدقي في الاستحواذ على سلطات دكتاتورية، ولكن لا شك أن تأييدهم للانقلاب، واشتراكهم في حكومته، كان بنيّة حسنة، ورغبة في الإصلاح، وذلك بعد أن عجزت الوسائل السلمية والبرلمانية عن تغيير الحكومة وإصلاح الوضع بالطرق الدستورية، حسب ادعائهم.

وبادرت حكومة الانقلاب إلى حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة، وبنتيجة الانتخابات التي أجريت بشيء من الحرية النسبية، فاز محمد حديد بالنيابة عن لواء الموصل. وكانت تلك بداية حياته السياسية الرسمية، إذ كان قبل ذلك، ومنذ عودته من الدراسة في إنكلترا، موظفاً في وزارة المال، ولم يكن مسموحاً أن يمارس السياسة علناً أو يكتب فيها.

وفي الجلسة التي عقدها مجلس النواب في يوم ٦ آذار (مارس) ١٩٣٧، قدّم ثلاثة عشر نائباً، بينهم محمد حديد، تقريراً طالبوا فيه بتشريع قانون لمحاسبة رجال الحكم والموظفين الذين استغلّوا مناصبهم ونفوذهم في العهود السابقة لتحقيق منافع مادية على حساب المصلحة العامة، وجمعوا ثروات كبيرة بهذه الطريقة لكي يكونوا عبرة في الحاضر والمستقبل. واقترح النواب في تقريرهم تأليف لجنة تحقيق تحصي الثروات التي يملكها الوزراء السابقون وموظفو الدولة، وتتحرّى عن طريقة حصولهم عليها، وتوصي بمصادرة ما اكتسب منها بطرق غير مشروعة.

وقد تذاكر المجلس في هذا التقرير في جلسته المنعقدة يوم ٢٩ آذار (مارس) ١٩٣٧، فتكلم النائب اليهودي يوسف الكبير الذي كان من ألمع رجال القانون، معارضاً فكرة محاسبة الأشخاص بهذه الطريقة، لأن الأصل براءة الذمة، وإذا كانت لدى الحكومة تهمة معينة ضد أحدهم فيجب أن توجه إلى الشخص لمحاسبته عليها.

وتكلم محمد حديد في هذه المسألة، وقال:

«أعتقد أن العمل المثمر لا يمكن أن يتحقق إذا لم تسبقه هذه العملية. فقد مضت أدوار تذهب فيها حكومة وتأتي حكومة، والذين يسيئون الاستعمال يأخذون الأراضي والأموال، وكل هذا يستثمرونه بنفوذهم. نريد أن نقضي على هذه السمعة. نريد أن يعرف الرجال، سواء الموظفون أو غيرهم، أن هناك محاسبة، والذي يظهر بعد المحاسبة أن لديه سوء استعمال يجب أن ينزل عليه أشد العقاب».[(١)]

وبعد أن تكلم في الموضوع نفسه عدد من النواب الآخرين، وافق المجلس على أحالة التقرير على الحكومة، فأحيل عليها، ولم تظهر له أي نتيجة.

وعلى أثر اغتيال بكر صدقي في الموصل، استقالت حكومة حكمت سليمان وخلفتها حكومة ألّفها جميل المدفعي، وما كادت هذه الوزارة تتسلم أمور البلاد في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٣٧ حتى بادرت إلى حل مجلس النواب الذي جاءت به حكومة الانقلاب، وأجرت انتخابات جديدة، لم يشترك فيها محمد حديد، فانصرف إلى الأعمال الاقتصادية، وأسّس «شركة الزيوت النباتية» التي أصبح مديراً مفوضاً لها. وبدأت الشركة إنتاجها سنة ١٩٤٣، وبقي في هذا الميدان سنوات طويلة حصدت الشركة خلالها نجاحاً كبيراً، وفي الوقت نفسه، لم ينقطع محمد حديد عن مواكبة

---

(١) محاضر مجلس النواب العراقي، سنة ١٩٣٧، ص٩٦.

الحياة السياسية، وسنة ١٩٤٦ اشترك مع كامل الجادرجي في تأسيس «الحزب الوطني الديموقراطي» وانتخب نائباً لرئيسه، وأسهم في تحرير جريدة الحزب «صوت الأهالي» بمقالات اقتصادية وسياسية اتّسمت بموضوعيتها وأسلوبها العلميّ وجدّيتها ومعالجتها القضايا الحيوية التي تهم البلاد والشعب في رؤية تقدميّة عصرية.

وفي ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ عهد إلى نوري السعيد بتأليف الحكومة التاسعة، خليفة لوزارة أرشد العمري المستقيلة. أراد السعيد أن يُضفي على حكومته صبغة قومية أو مؤتلفة بأن يشرك فيها بعض ممثلي الأحزاب، ولكنه نأى عن «حزب الاستقلال» والحزبين اليساريين المتطرفين وهما «حزب الشعب» و«حزب الاتحاد الوطني». كذلك سعى إلى التقرّب من «الحزب الوطني الديموقراطي» و«حزب الأحرار» ووفق في آخر الأمر في إقناعهما بالإشتراك معه في الحكومة، وأدخل ممثلاً واحداً عن كل من الحزبين، فكان علي ممتاز الدفتري يمثّل «حزب الأحرار» ـ وزيراً للمواصلات والأشغال ـ ووافق «الحزب الوطني الديموقراطي» على أن يمثله نائب رئيس الحزب محمد حديد، وزيراً للتموين. وكانت هذه وزارته الأولى.

وأرسل رئيس «الحزب الوطني الديموقراطي» كامل الجادرجي إلى رئيس الوزراء نوري السعيد في هذه المناسبة، كتاباً أبدى فيه أن اللجنة الادارية المركزية للحزب قد تداولت الأسس التي يمكن التعاون معه في ظلها والاشتراك في الحكم، فوجدت اللجنة أن الحزب يقبل الدخول في الحكومة على أن تكون حكومة انتقالية مهمتها إجراء انتخابات حرّة، وإطلاق الحريات المنصوص عليها في الدستور، بما في ذلك حرية الصحافة والاجتماع، وحرية العمل للأحزاب. وأضاف رئيس الحزب أنه في ما يختص بأمور الدولة وشؤونها ومزاولة أعمالها، ينحصر تعاون الحزب معه في ادارة الأعمال الروتينية فحسب.

ولم تدم عضوية محمد حديد في الحكومة طويلاً، إذ فوجئت الحكومة بعد تأليفها بمدة قصيرة بعاصفة من الاحتجاجات على عدم إلتزامها ما تعهدته للأحزاب عند موافقتها على الاشتراك في الحكومة، وذلك بعدم السماح للأحزاب السياسية بفتح فروع لها في الألوية، وبالتدخلات السافرة في الانتخابات التي شرعت الحكومة في إجرائها. ولذلك قرّر ممثلا الحزبين السياسيين المشتركين في الحكومة السعيدية التاسعة، أن ينسحبا من الوزارة.

تبادل وزير التموين محمد حديد ورئيس الوزراء نوري السعيد مراسلات مهمة

لم تتضمنها مذكرات محمد حديد، ولعلها لم تكن في متناوله عندما كان يملي مذكراته في لندن، أو كان ينوي إضافتها في ما بعد. ونظراً إلى أهميتها أثبتها في الملحق الرقم ٣ من هذه المذكرات.

عاد محمد حديد، بعد استقالته من وزارة التموين إلى عمله في ادارة «شركة الزيوت النباتية»، وإلى نشاطه السياسي في «الحزب الوطني الديموقراطي» بعد أن قضى في الوزارة أربعين يوماً. وانتخب نائباً عن لواء الموصل في الانتخابات التي أجريت في عهد وزارة السيد محمد الصدر في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ (الدورة النيابية الثانية عشرة)، والتي استقال السيد محمد الصدر بعدها مباشرة وعهد إلى مزاحم الباچه چي في تأليف الحكومة الجديدة.

وفي عهد حكومة توفيق السويدي الثالثة، حدثت في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في ٦ آذار (مارس) ١٩٥٠ مشادة كلامية بين بعض النواب المعارضين وبعض مؤيدي الحكومة، وتبودلت عبارات شديدة وإهانات، فنادى نواب المعارضة بوجوب ترك الجلسة والاستقالة من النيابة. وبلغ عدد المستقيلين ٣٧ نائباً، وكان نائب الموصل محمد حديد أحدهم، وعلى أثر ذلك عاد فتفرّغ لأشغاله الخاصة.

وسنة ١٩٥٢، في عهد حكومة مصطفى العمري، حدثت الاضطرابات التي عرفت باسم «انتفاضة تشرين الثاني». وقد بدأت عقب نزاع بين طلاب كلية الصيدلة وأدّت إلى انتشار الأحزاب بين طلاب الكليات والمدارس الأخرى، وخرجت تظاهرات صاخبة تسببت باشتباكات بين المتظاهرين ورجال الشرطة جُرح على أثرها بعض الطلاب وأفراد الشرطة وسقط قتيل واحد. ثم انتشرت التظاهرات خارج بغداد، فلما تفاقمت الأمور وعجزت الحكومة عن تهدئة الوضع اضطّر رئيس الوزراء مصطفى العمري إلى الاستقالة، وعهد الوصي على العرش في تأليف الحكومة إلى رجل عسكري هو (العميد الركن) نورالدين محمود الذي كان رئيساً لأركان الجيش. فأعلنت الحكومة الأحكام العرفية، وحلّت الأحزاب، وعطّلت الصحف، واعتقلت عدداً من الحزبيين والمعارضين.

كان محمد حديد في تلك الفترة، في زيارة إلى لندن، فقام بنشاط كبير ودعاية واسعة للحزب الوطني الديموقراطي، فاتصل ببعض الصحف والمجلات المهمة مثل «الأيكونوميست»، و«التريبيون» و«نيو ستيتسمان أند نيشن»، وبجرائد منها «التايمس»

و«مانشستر غارديان»، وبعدد من أعضاء مجلس العموم والشخصيات البارزة في إنكلترا مثل آنورين بيفان وكينغزلي مارتن واليزابث مونرو، وكتب رسائل عدة إلى محرري الصحف الكبرى، منها رسالة إلى محرر «التايمس» اللندنية قال فيها: «إن الأحوال المؤسفة السائدة في العراق يجب القضاء عليها بالديموقراطية الصحيحة، ولا يمكن معالجة الشعور المعادي للبريطانيين إلاّ عندما يشعر الشعب العراقي بأن بريطانيا تؤيد إقامة الديموقراطية الصحيحة في العراق.[١]»

وكتب إلى محرر «مانجستر غارديان» رسالة أخرى انتقد فيها تسامح المحرر مع الدكتاتوريات العسكرية، وذكر أن شعوب الأقطار المتخلفة في القرن العشرين أدركت حقوقها في الحرية والعدالة في ظل حكم دستوري، وإذا ما ساندت بريطانية الدكتاتوريات فإنها ستخسر ودّ تلك الشعوب وصداقتها».

وقد علّق المحرّر على ذلك قائلاً: «إذا كان الحكم العسكري هو البديل الوحيد لحكم الغوغاء، وإذا نفّذ الإصلاحات الجذرية، فلا بأس به».

فردّ عليه محمد حديد قائلاً: «إن تحقيق مطالب الأحزاب المعارضة لا يعتبر حكم غوغاء».

وكتب محمد حديد مقالة في مجلة «تريبيون» العمالية الشهيرة، ووجّه رسالة إلى الزعيم العمالي آنورين بيفان، واشترك في ندوة عقدها القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية في ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢. موضوعها الإصلاح الاجتماعي والسياسي في الشرق الأوسط.

كان لنشاط محمد حديد في لندن خلال تلك الأحداث التي اجتاحت العراق، أثر كبير في إفهام الرأي العام البريطاني حقيقة الأوضاع في العراق، ولو كان موجوداً في بغداد في ذلك الوقت، لأُعتقل حتماً، فقد اعتقلت السلطات معظم أقطاب الحزب الوطني الديموقراطي مثل كامل الجادرجي وحسين جميل وقاسم حسن وغيرهم.

***

---

(١) *The Times*, November 26, 1952.

في الانتخابات التي أجريت في عهد حكومة أرشد العمري في تموز (يوليو) ١٩٥٤، اشتركت الأحزاب المعارضة تحت لائحة «الجبهة الوطنية» وانتخب محمد حديد نائباً عن لواء الموصل للمرة الثالثة، ولكن نوري السعيد الذي ألّف الحكومة بعد استقالة العمري، أصرّ على حلّ هذا المجلس بعد الجلسة الوحيدة التي عقدها، برغم أنه لم يكن للمعارضة فيه سوى أحد عشر نائباً.

ولما حلّت سنة ١٩٥٨ كان عدد من ضباط الجيش الذين عُرفوا في ما بعد باسم «الضباط الأحرار» يتهيّأون للقيام بانقلاب عسكري بقيادة الزعيم الركن (العميد) عبد الكريم قاسم، فاتصلوا بمحمد حديد وبآخرين من زعماء الأحزاب المعارضة، وحصل اتفاق بين زعماء الأحزاب على تأييد الحركة من حيث المبدأ. ولمّا نجح أولئك الضباط في تنفيذ ما يطمحون إليه في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، وأعلنت الجمهورية في العراق، اختير محمد حديد وزيراً للمال، ممثلاً الحزب الوطني الديموقراطي، بسبب سمعته الطيبة وكفايته العالية، واضطلع محمد حديد بعد ذلك، وفي فترات لاحقة، بوزارة الإعمار ووزارة الصناعة، إضافة إلى منصبه وزيراً أصيلاً للمال.

وفي وزارة المال شمّر محمد حديد عن ساعديه وشرع ينفّذ إصلاحاته في ضوء متطلبات العهد الجديد من تغييرات إدارية، وتشريع بعض القوانين المهمة، ومساعدة النقابات والمنظمات المهنية، وإلغاء التجميد الذي فرض على أرصدة العراق الاسترلينية بعد الثورة، ودعم الثورة الجزائرية مالياً، والعناية بقضايا الإعاشة والإسكان. وذلك كله إضافة إلى دوره المهم في المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية وإصدار القانون الرقم ٨٠ الذي يُعَدّ محمد حديد مهندسه. وقد حافظ هذا القانون على حقوق العراق في الأراضي غير المستثمرة. ويرى الكثيرون أن هذا القانون، وعملية مصدق في تأميم النفط في إيران، أهم التطورات في مجال صناعة النفط في الشرق الأوسط وأخطرها.

وسنة ١٩٦٠ حدث انشقاق في صفوف «الحزب الوطني الديموقراطي» واختلف محمد حديد، للمرة الأولى منذ نحو ثلاثين عاماً، مع زميل النضال كامل الجادرجي الذي كان يصرّ على سحب أعضاء «الحزب الوطني الديموقراطي» من الحكومة. ورأى الجادرجي أن يوقف الحزب تعاونه مع عبد الكريم قاسم، في حين رأى محمد حديد أن الجمهورية في ذلك الوقت، كانت تسير بخطى حثيثة وواسعة نحو تحقيق المزيد من الأهداف والأماني الوطنية، وأن الديموقراطية لا يمكن أن تتحقق بين ليلة وضحاها، ولا

بدّ أن تستقرّ تدريجاً، وليس هنالك في ذلك الحين بديل مقبول لعبد الكريم قاسم الذي سيضع إسقاطه أو إضعافه العراق في أيدي المتطرفين. لذلك رفض محمد حديد مطالبة كامل الجادرجي باستقالته من الحكومة، وكان يرى أن من الواجب الاستمرار في التعاون مع الحكومة، وإن كان الحزب وأعضاؤه عرضة لاخطار شخصية، لأن الموقف يتطلب التضحية في سبيل استمرار المسيرة.

ونتيجة لإلحاح رئيس «الحزب الوطني الديموقراطي» كامل الجادرجي على محمد حديد بوجوب الإنسحاب من الحكومة، أبدى محمد حديد أنه إذا أصرّ الجادرجي على لزوم انسحابه من الحكومة، فإنه يرى نفسه مضطّراً إلى الانسحاب من الحزب أيضاً. فأبدى الجادرجي، بعد تردد، أن لا مانع لديه من خروج محمد حديد من الحزب لأجل أن يخرج من الحكومة. وقد تمّ ذلك فعلاً واستقال محمد حديد من الحكومة ومن الحزب في وقت واحد سنة ١٩٦١.

ولمّا أعلن عبد الكريم قاسم قبول الاستقالة جاء في البيان الذي أصدره: «أن محمد حديد سيبقى سنداً للثورة من خارج الحكومة، كما كان في داخلها».

وعلى أثر استقالته من عضويته في «الحزب الوطني الديموقراطي»، ونظراً إلى الأوضاع الجديدة في ذلك الحزب، قرّر بعض مؤيدي محمد حديد الذين كانوا يتفقون معه في موقفه، تكوين تنظيم جديد في شكل حزب يدعو إلى أهداف «الحزب الوطني الديموقراطي» ومبادئه، مع التشديد على دعم الثورة والدعوة إلى تطويرها إلى نظام ديموقراطي برلماني تعددي. وهكذا، تأسس حزب جديد باسم «الحزب الوطني التقدمي» وانتخب محمد حديد رئيساً له. وأصدر الحزب جريدة ناطقة بلسانه اسمها «البيان».

واتخذت فئات سياسية أخرى موقفاً معادياً من الحزب الجديد ومن اتجاه جريدته، وراحت تقاومهما بشدة معتبرة الحزب الجديد مؤيداً لعبد الكريم قاسم ونظامه، في حين أن جريدة «البيان» كانت تدعم عبد الكريم قاسم في الأعمال والتشريعات التي تحقق أهداف الثورة الأصلية. وكانت، في الوقت نفسه، لا تحجم عن الدعوة إلى تطوير النظام السياسي بوضع دستور دائم وقيام نظام نيابي وانتخابات حرة، مع ضمان الحرّيات وفقاً لنظام تعددي.

وهكذا انفصل محمد حديد عن «الحزب الوطني الديموقراطي» الذي كان من بناته، والشخص الثاني فيه والساعد الأيمن لرئيسه، واتهمه بالسلبية. وقد حمل ذلك خصومهما على الشماتة بهما، وكتب خليل كنه في مذكراته مهاجماً كامل الجادرجي، قائلاً: «... وقام كامل الجادرجي يندّد بزميل الأمس، فأعاد إلى الذاكرة اقتراح نوري

السعيد على الأحزاب التعاون معه، ثم إصرار نوري السعيد على اختيار محمد حديد ليكون ممثل الحزب في الوزارة، وذلك عام ١٩٤٦»[١].

ومع ذلك فقد احتفظ الرجلان بصداقتهما، واستمرت علاقتهما على الصعيد الشخصي حضارية تتسم بالود والاحترام المتبادل. وزار كامل الجادرجي محمد حديد في السجن خلال اعتقاله بعد انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ الذي أطاح حكم عبد الكريم قاسم.

كان محمد حديد، في المرحلة التي انفصل فيها عن كامل الجادرجي و«الحزب الوطني الديموقراطي»، مؤيداً بقاء عبد الكريم قاسم في السلطة، معارضاً كل محاولة لإسقاطه، لأنه رأى أن سقوطه سيعود على العراق بكوارث جديدة. ولكنه كان، في الوقت نفسه، يلح على عبد الكريم قاسم بوجوب إجراء الانتخابات وإنهاء الفترة الانتقالية في أسرع وقت. وقد طالب المؤتمر الثاني لـ «الحزب الوطني التقدمي»، حزب محمد حديد الجديد، «بإنهاء الأوضاع الاستثنائية، وإلغاء الأحكام العرفية، وتحقيق أهداف ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، وذلك بإقامة نظام دستوري ديموقراطي يضمن للشعب حرياته، ويوفر له جميع مستلزمات الحياة السعيدة». إلاّ أن عبد الكريم قاسم كان يتلكأ في إجراء الانتخابات لأسباب وأعذار متنوعة، منها توتّر الشارع السياسي، وانشغاله في مواجهة المؤامرات العديدة على نظام حكمه وعلى العراق. عدا أن تقارير الأجهزة الأمنية كانت تحذّر من «انتخاب مجلس يتسرّب إليه رجال المعارضة الذين سيتحولون حجر عثرة من دون تقدم الجمهورية السريع في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

كان محمد حديد يشدد على تلك المطالب في مقابلاته المتكرّرة مع عبد الكريم قاسم، ولكن العناصر المعادية له كانت تشن معارضة مخططة قوية تشمل دعوة اتباعها إلى مقاطعة جريدة الحزب «البيان» وتحريض الصحف على الامتناع عن توزيعها.

ولما تفاقم اليأس من تحقيق الوعود التي قطعتها الثورة[٢] بشأن تطوير النظام،

---

(١) خليل كنه، **العراق: أمسه وغده**، بيروت، ١٩٦٦، ص٣٦٦.

(٢) كذا جاءت الإشارة إليها في الكتاب، ولو أن رأيي الشخصي هو أنها كانت انقلاباً عسكرياً، لأن مبادرة الشعب وثورته على النظام القائم شيء، وتأييده للانقلاب، الذي فوجئ به، بعد نجاحه، شيء آخر.

(*) انظر أيضاً: الفصل الثالث، ص١٥٩، لرأي الكاتب، والملاحظة التذييلية للبروفسور بنروز في هذا الموضوع.

وتراجع الإقبال على جريدة الحزب، واضمحلّت الحياة الحزبية عموماً، اضطّر «الحزب الوطني التقدمي» إلى تجميد نشاطه ووقف إصدار جريدته.(١)

وعلى أثر إطاحة عبد الكريم قاسم في شباط (فبراير) ١٩٦٣ اعتقل محمد حديد بضعة أشهر باعتباره من أنصار عبد الكريم قاسم، ولكن أفرج عنه بعد ذلك لعدم توافر دليل على ما يدينه، فابتعد عن العمل السياسي وانصرف مرة أخرى إلى أعماله الخاصة ومتابعة الشؤون الاقتصادية والدولية والسياسية في شتى المناسبات، وخصوصاً في جريدة «صوت الأهالي» ثم في جريدة «البيان».

وقد بدأ بنشر مقالاته في الموضوعات الاقتصادية في وقت مبكر، منها مقالة مهمة تطرقت إلى «اتفاقية النسكك» ونُشرت في نيسان (أبريل) ١٩٣٦، وقد تناول فيها واقع السكك الحديد في العراق وموقف البريطانيين من ملكيتها وهذا ما جعله مشكلة قائمة بذاتها في تلك المرحلة. وقد نشرت هذه المقالة في جريدة كانت تحمل اسم «البيان» أيضاً.(٢)

وكتب محمد حديد في أوقات تالية نشرات تثقيفية لأعضاء الحزب الوطني الديموقراطي ومؤيديه منذ تأسيسه سنة ١٩٤٦، منها نشرة عنوانها «مستوى المعيشة في العراق»، وله مؤلفات اقتصادية أخرى أبرزها «مشكلة الأرصدة الاسترلينية» (١٩٤٧)، و«كيف يجب أن نعدّل امتيازات النفط؟» (١٩٤٩)، و«التطور في حقوق نقابات العمال» (١٩٥١)، و«صناعة الزيوت النباتية في العراق» (١٩٥٥).

وتحتوي مجموعات جريدتي «الأهالي» و«صوت الأهالي» على مقالات عدة عالج فيها مشكلات العراق السياسية والاقتصادية، وهي لو جمعت لأصبحت كتاباً ضخماً في شؤون العراق وشجونه خلال الفترات التي تعود إليها.

وقد انتقد محمد حديد في مقالاته وكرّاساته سوء التخطيط الاقتصادي لدى الفئة

---

(١) انظر دراسة بعنوان: «الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري الأول»، تأليف الدكتور عادل تقي عبد محمد البلداوي، شركة الحسام للطباعة، بغداد، ٢٠٠٠.

(٢) صدر من هذه الجريدة عدد واحد فحسب في ٧ نيسان (أبريل) ١٩٣٦. وهو العدد الذي نشرت فيه مقالة محمد حديد، وكان صاحبها حكمت سليمان، وزير الداخلية السابق في ذلك الوقت رئيس الوزراء في ما بعد. وقد اتخذ «الحزب الوطني التقدمي» الاسم نفسه لجريدته التي أصدرها سنة ١٩٦١، أي بعد خمس وثلاثين سنة.

الحاكمة، وحالة تردّي الأسواق وارتفاع أسعار المواد الغذائية وغير ذلك من المقالات والبحوث التي تتعلق بمشكلات العراق وقضاياه الحيوية.

وسنة ١٩٤٦، كتب مقالة مهمة في مجلة «نيو ستيتسمان أند نيشن» بعنوان «الوضع في العراق» كان لها صدى كبير في الأوساط البريطانية المعنية بالشؤون العراقية، فضلاً عن صداها في العراق. وقد رصدت المقالة تاريخ العراق الحديث حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهاجمت حكومة أرشد العمري التي كانت في الحكم آنذاك، وقد جاء فيها:

«إن الرأي العام العراقي يعتقد أن بريطانيا مسؤولة عن الأوضاع في العراق. فالبريطانيون يساندون الطبقة الحاكمة الرجعية ضد الإصلاح التقدمي، ويشاع في العراق أن أعمال الاضطهاد والتنكيل بدأت بطلب من البريطانيين. ويعتقد أن بريطانيا تهدف إلى إضعاف المعارضة الجماهيرية لسياستها في فلسطين، وإلى منع انتشار النفوذ السوفياتي. ولكن مهما كان هذا الاعتقاد مبالغاً فيه، فإنه إذا استمرت هذه الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المرضية، وإذا تأخر إجراء الإصلاحات المطلوبة السريعة، فإن كراهية عرب العراق لبريطانيا ستشتد وسيصبح موقفها سيئاً في هذا الجزء من العالم».(١)

وقد مُنعت المجلة المذكورة من دخول العراق مدة معينة على أثر نشر هذه المقالة.

* * *

بقي محمد حديد بعيداً عن الحياة السياسية العملية في السنوات الأخيرة باستثناء بعض المقابلات التي أجراها مع الرئيس السابق أحمد حسن البكر بناء على طلب الأخير لاستشارته في بعض الشؤون العامة، حسبما روى في مذكراته. وسنة ١٩٩٠ غادر العراق لقضاء إجازة في إنكلترا مع أولاده.

وقد اتصل بي ـ رحمه الله ـ في لندن، وكان قد بدأ يفكر في كتابة مذكراته، فصحبته إلى مركز الوثائق العامة إذ كان يرغب في الاطلاع على ما جاء في الوثائق

---

(١) 'Conditions in Iraq', in: *New Statesman and Nation*, August 26, 1946.

البريطانية عن العراق خلال السنوات التي أسهم فيها في حياة العراق السياسية معارضاً أو مسؤولاً. وأتيحت لي في تلك الأثناء، مصاحبته ومجالسته، وكان برغم تقدّمه في السن محتفظاً بنشاطه الذهنيّ وذاكرته الواعية، ولم تمض على ذلك سنتان، إلاّ أصيب بكسر في الحوض على أثر زلّة قدمه، ما حدّ من حركته واستوجب إجراء جراحة. ولكنه عاد فاستأنف نشاطه وأخذ يستقبل أصدقاءه وزوّاره، وتمكّن بعد ذلك من العودة إلى العراق في أواخر سنة ١٩٩٣، فقضى في بغداد سنتين يتابع أعمال شركته بقدر المستطاع في ظروف الحصار الجائر المفروض على العراق. وفي نهاية سنة ١٩٩٥ عاد إلى إنكلترا لمواصلة العلاج، ولكن بعد وصوله بمدة قصيرة زلّت به القدم مرة أخرى، وسقط على موقع الجراحة السابقة نفسه، فانتقل إلى أحد المصحّات في ضاحية من ضواحي لندن، حيث استعاد نشاطه وحركته ولم ينقطع عن استقبال أصدقائه وتتبّع أحوال العالم وأخبار العراق والوطن العربي. وقد أتيحت لي زيارته هناك وتزويده بعض الصحف والمجلات غير مرة.

وفي شهر آذار (مارس) ١٩٩٩ أصيب محمد حديد بجلطة في رأسه، ولكنها مرّت سريعة ولم تترك أثراً يذكر. واستمر على نشاطه النسبيّ وحياته اليومية من مطالعة ومن إملاء مذكراته. وفي تموز (يوليو) من تلك السنة اجتاحت انكلترا موجة شديدة من الحرّ فتأثّر بها، وأصيب بمرض «ذات الرئة» الذي أودى بحياته ليلة ٢/٣ آب (أغسطس) ١٩٩٩ وله من العمر اثنتان وتسعون سنة، وهكذا انتهت حياة حافلة لسياسي عراقيّ مرموق ووطني كبير، وشخصية قدمت لبلادها خدمات جليلة، وكانت من الأمثلة النادرة في الوطنية والنزاهة والإخلاص.

كان محمد حديد، على امتداد حياته السياسية، معتدلاً في آرائه، واقعياً في تقديره للأمور. اتهمه بعض خصومه وخصوم «الحزب الوطني الديموقراطي» بالشيوعية وبقدر من المسؤولية عن انتشارها في العراق، ولكن أعماله ومواقفه تدل دلالة قاطعة على أنه لم يكن شيوعياً، بل إن اليسار الشيوعي وصف «الحزب الوطني الديموقراطي» باليمينية والبرجوازية الوطنية. وكان من أهداف محمد حديد من البقاء في الحكم الحد من المدّ الشيوعي والحفاظ على التوازن بين القوى السياسية.

والواقع أن محمد حديد كان يؤمن بالاشتراكية المعتدلة والديموقراطية التي تناسب ظروف العراق السياسية وحالته الاجتماعية في رؤية واقعية وفهم عميق لأوضاع

العراق وحاجاته، بعيداً عن المواقف المتطرفة التي تبناها الحزب الشيوعي الذي كان لا ينحرف عن مواقف الأممية الشيوعية وسياسة الحزب الشيوعي السوفياتي، سواءً أكانت تلك المواقف تناسب ظروف العراق وتخدم مصالحه أم تتجاهل ذلك. فقد كان ولاء محمد حديد التام للعراق، واهتمامه متّجهاً إلى مصالحه وحدها، بمنأى عن الإقليمية والطائفية والمصلحة الشخصية والنفوذ الأجنبي، نزيهاً، محافظاً على كرامته الشخصية في جميع الظروف.

وجاءت مذكرات محمد حديد انعكاساً لشخصيته، وتعبيراً صادقاً عن تفكيره وثقافته وتطوّر آرائه السياسية واتجاهاته الاجتماعية وعلاقاته الشخصية التي كانت تتسم على الدوام، بالاعتدال والاتزان، واحترام الرأي الآخر، ومناقشته بالمنطق الهادئ وبعفة اللسان. لذلك، كان محمد حديد يحمل كل من يتعامل معه على الصعيد السياسي أو الشخصي على احترامه حتى وإن اختلف معه في الرأي أو الاتجاه. أما علاقاته العائلية والاجتماعية فكانت تتصف بالصدق والجدية والتزام الوعود والدقة في المواعيد وقواعد الآداب والخلق الرفيع.

ولا بدّ لي، وأنا أكتب هذا، من الإشارة إلى أنني لم أكن يوماً من أعضاء «الحزب الوطني الديموقراطي» (أو أي حزب سياسي آخر)، ولم أرتبط بمحمد حديد بأي صلة شخصية خاصة أو مصلحة معينة، وإنما أتيحت لي فرص كثيرة لمتابعة سيرته السياسية عن بعد في شتّى المناسبات منذ أواخر الثلاثينيات. وأعتقد أن كل من أتيح له أن يتعرّف إلى هذا الرجل أو يراقب حياته السياسية وعلاقاته الشخصية يرى مثل هذا الرأي.

وتتناول هذه المذكرات سيرة محمد حديد منذ ولادته في الموصل وأيام طفولته فيها، ثم دراسته في مدارسها وذهابه للدراسة في الجامعة الأميركية في بيروت حيث بدأت علاقاته بزملاء عراقيين، تلك العلاقات التي امتدت إلى أواخر حياته، ثم دراسته في لندن على يد أساتذته الذين استفاد منهم وتأثر بآرائهم، ثم عودته إلى العراق وعمله في وزارة المال، وعضواً مؤسساً وفاعلاً في «جماعة الأهالي» وعضواً رئيسياً مهماً في «الحزب الوطني الديموقراطي» ونائباً لرئيسه على مدى سنوات طويلة، وتولّيه وزارة المال بعد ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ وعمله مع عبد الكريم قاسم والخلاف الذي نشب بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وما يعرفه عن القضية الكردية وملابساتها وتطوراتها وعلاقة مصطفى البارزاني بالحكومة العراقية بعد ١٤ تموز

(يوليو) ١٩٥٨، ثم حركة الشوّاف في الموصل ومحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم، وانسحاب العراق من «ميثاق بغداد»، والاتفاق الاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي.

وتتناول المذكرات بكثير من الإسهاب دور محمد حديد في مفاوضات النفط مع الشركات الأجنبية وما بذله من جهود لإصدار القانون الرقم (٨٠) الذي كان محمد حديد مهندسه وقد ضمن به مصالح العراق في المناطق غير المستثمرة، وتروي تفاصيل المفاوضات وتطوراتها.

وفي المذكرات أيضاً، معلومات وتفاصيل عن مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت، وعن نشاط «الحزب الوطني الديموقراطي»، والخلاف الذي نشب داخل الحزب في أواخر عهد عبد الكريم قاسم، واختلاف محمد حديد مع رئيس الحزب وصديقه القديم كامل الجادرجي، واستقالته من الوزارة ومن الحزب في آن واحد، وتأسيس حزب جديد هو «الحزب الوطني التقدمي».

وتحتوي المذكرات أيضاً، على فصل إضافي في تقديم عهد عبد الكريم قاسم الذي كان محمد حديد من أركانه ومن أبرز شخصياته المدنية وأكثرها تمتّعاً بثقة عبد الكريم قاسم واحترامه، مع عرض موضوعيّ لأهم الجوانب السلبية والإيجابية في ذلك النظام.

وفي المذكرات جوانب من محمد حديد الشخصية وظروف اعتقاله بعد انقلاب شباط (فبرير) ١٩٦٣ ومجيء عبد السلام عارف إلى الحكم، والفترة التي قضاها في سجن انفرادي. وأخيراً، وقوع انقلاب ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨ وتولّي البعثيين الحكم في العراق.

ويأتي ذلك كله في سرد واقعيّ صريح، وأسلوب خالٍ من الحقد، ومن دون تبجّح ولا تضخيم لدوره الشخصي في الأحداث، تلك الظاهرة التي تلاحظ في كثير من مذكرات الساسة الآخرين.

ولا بدّ من الإشارة هنا، إلى أن هذه المذكرات انتهت نهاية مفاجئة من دون أن تتاح للأستاذ محمد حديد الفرصة لمراجعتها وتنقيحها بنفسه، وذلك ما حاولت القيام به. ولو امتد به الأجل وقام بذلك بنفسه لكانت النتيجة أفضل بطبيعة الحال.

وقد رحّبت بتحقيق هذه المذكرات القيّمة وإعدادها للنشر بسبب ما أكنّه من احترام لصاحبها، شاكراً لأولاده الذين عهدوا إليّ هذه المهمة، ثقتهم. وإنني لأشعر

باعتزاز كبير وأنا أقدّم هذه المذكرات إلى القارئ العراقي والعربي وكلّي ثقة بأهميتها، وبأنها ستكون مصدراً ثرّاً جديداً لتاريخ العراق السياسي الحديث، وإضافة مفيدة إلى ما صدر حتى الآن من مذكرات الساسة العراقيين، تلقي أضواء جديدة ومفيدة على جوانب كثيرة من ذلك التاريخ، فضلاً عن أنها تعرض سيرة غنيّة ومشرّفة لشخصية خدمت بلادها بكل كفاية وإخلاص، وفيها كثير من الدروس والعبر، وهي جديرة بأن تكون قدوة للأجيال القادمة في صلابة الرأي والثبات على المبدأ والإخلاص في الوطنية.

نجدة فتحي صفوة

تسلسل الأحداث

٢٦ تشرين الأول (أكتوبر)	١٩٠٧	ـ ولد في الموصل.
		ـ أكمل دراسته الثانوية في الموصل.
	١٩٢٤	أكمل دراسته الجامعية في بيروت (الجامعة الأميركية).
	١٩٢٨	دخل مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية.
	١٩٣١	تخرّج فيها وكان أول عراقي تخرج في هذه الكلية.
	١٩٣٢	عاد إلى بغداد وعيّن مفتشاً مالياً فوكيلاً لمدير التجارة والاقتصاد في وزارة المال.
تشرين الثاني (نوفمبر)	١٩٣٦	عيّن وكيلاً لمدير الواردات العام
	١٩٣٧	انتخب نائباً عن لواء الموصل في المجلس النيابي واختير رئيساً للجنة الاقتصادية في المجلس.
	١٩٤٠	انصرف إلى الأعمال الاقتصادية وأصبح مديراً مفوضاً لشركة الزيوت النباتية.
	١٩٤٠	اشترك مع كامل الجادرجي في تأسيس الحزب الوطني الديموقراطي وانتخب نائباً لرئيسه وأسهم في تحرير جريدة (الأهالي) ثم (صوت الأهالي) بمقالات اقتصادية واجتماعية وسياسية.
٢٦ آب (أغسطس)	١٩٤٦	نشر مقالة مهمة في مجلة (نيو ستيتسمان) البريطانية بعنوان «الوضع في العراق» كان لها صدى كبير في الأوساط البريطانية.

٢١ تشرين الثاني (نوفمبر)	١٩٤٦	عيّن وزيراً للمال ممثلاً للحزب الوطني الديموقراطي في حكومة نوري السعيد التاسعة وعهدت إليه أيضاً وكالة وزارة التموين.
كانون الأول (ديسمبر)	١٩٤٦	استقال من الحكومة بعد شهر واحد احتجاجاً على تدخل الحكومة في الانتخابات.
	١٩٤٧	نشر رسالة بعنوان «مشكلة الأرصدة الاسترلينية».
	١٩٤٨	انتخب نائباً عن لواء الموصل.
تموز (يوليو)	١٩٤٨	انتخب نائباً لرئيس مجلس إدارة المصرف الوطني العراقي.
	١٩٤٩	نشر بحثاً بعنوان «كيف يجب أن تعدل امتيازات النفط».
	١٩٥٠	استقال من النيابة.
	١٩٥١	نشر بحثاً بعنوان «التطور في حقوق نقابات العمال».
	١٩٥٤	انتخب نائباً عن لواء الموصل (للمرة الثالثة).
	١٩٥٥	نشر بحثاً بعنوان «صناعة الزيوت النباتية في العراق».
١٤ تموز (يوليو)	١٩٥٨	عيّن وزيراً للمال ووكيلاً لوزير الإعمار ووكيلاً لوزير الصناعة.
	١٩٦٠	صدر القانون الرقم (٨٠) لسنة ١٩٦٠ الذي كان محمد حديد مهندسه وهو القانون الذي استعاد حقوق العراق في الأراضي غير المستثمرة.
٣ أيار (مايو)	١٩٦٠	استقال من وزارة المال.
	١٩٦٠	انفصل عن الحزب الوطني الديموقراطي.
	١٩٦١	أسس حزباً جديداً باسم «الحزب الوطني التقدمي» وانتخب رئيساً له.
	١٩٦٣	اعتقل لفترة وجيزة بعد سقوط نظام عبد الكريم قاسم.
٣ آب (أغسطس)	١٩٩٩	توفي في لندن عن ٩٢ عاماً بعد أن قضى سنواته الأخيرة في إحدى دور النقاهة.

الفصل الأول

سنوات التكوين

الموصل

باستثناء بغداد التي كانت متقدمة على سائر مدن العراق الأخرى، قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، اتّسم موضع مدينة الموصل، شأن غيرها، بالتخلف. فقد انعدمت فيها الخدمات المدنية والاجتماعية مثل الكهرباء، سواء للإنارة أم للأغراض الأخرى، وإسالة الماء، ومصلحة المجاري. فالإنارة المنزلية، والإنارة العامة في الشوارع والمباني العامة كانت تتم بالمصابيح النفطية التي يستعمل فيها النفط الأبيض (الكيروسين) الذي كان يستورد من الخارج. وقد اختفى من السوق تماماً في الأعوام الأخيرة من الحرب، فاستعمل الناس، أول الأمر، الشموع المستوردة المصنوعة من البارافين، ولما توقف استيراد هذه الشموع أيضاً، استعملوا شموعاً محلية مصنوعة من الشحوم الحيوانية التي كانت تنشر لدى اشتعالها رائحة كريهة ودخاناً كثيفاً.

أما الطعام، فكان يُطهى على نار الخشب والحطب في موقد على الأرض. وكانت التدفئة تتم بنار الفحم المحلي المصنوع من الأخشاب، ويوقد في مواقد معدنية من الحديد أو «البرنج».

وكان الناس يحصلون على الماء من السقّاء الذي ينقله من النهر في قِرَب كبيرة على ظهر حماره، ثم يفرغها في الدار إما في «حبّ» مصنوع من الخزف، وإما في خزان كبير مربّع من الحجر يخزن فيه الماء للاحتياط. وكانت الدور الكبيرة والمتوسطة تحتوي على بئر صغيرة يسحب منها الماء بدلو وبكرة، لأجل استخدامه في الغسيل والتنظيف. وقد حدثت إصابات ووفيات عدة نتيجة استعمال الماء غير المعقم للشرب، وفقدان الإسالة التي تجهّز الناس بالماء المعقّم.

وبعد انتهاء الحرب بسنوات قليلة، أنشأت بلدية الموصل (حين كان والدي رئيساً لها بالوكالة لفترة وجيزة) «مشروع إسالة الماء»، وكان المشروع بدائياً أول

الأمر، ثم تطوّر إلى مشروع متكامل مع زيادة الإمكانات المادية.

كذلك أسس مصطفى الصابونجي[1] أول مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية، وشبكة لتوزيعها على الدورة وإنارة الشوارع. وكان هذا أيضاً مشروعاً بدائياً وفردياً، إلى أن أمّمته الدولة بعد سنوات قليلة من تأسيسه وعهدت إدارتَه إلى مصلحة تابعة لبلدية الموصل أولاً، ثم إلى مصلحة الكهرباء العامة. وقد تطوّر المشروع لاحقاً، أسوة بمشاريع الكهرباء في مراكز المحافظات الأخرى.

وكان المجتمع في الموصل يتكوّن، كما هي الحال في سائر أنحاء العالم، من عدة طبقات. وكانت الطبقة المرفّهة في هذا المجتمع تتألف من فئتين، فئة البيكات والأفندية الذين يعملون في دوائر الدولة في ذلك الوقت أو قبله، وفئة التجّار الذين كانوا يلقبون بـ «الجلبية»، والكسبة الذين يعملون في تجارة المفرد. وكان لكل طبقة من تلك الطبقات، أو فئة من تلك الفئات، خصائصها وتقاليدها المتميّزة حتى أن التزاوج بينها كان نادراً.

ولعل من أهم عوامل انخراط أبناء الفئة الأولى ـ البيكات والأفندية ـ في السلك الحكومي، كان إتقانهم اللغة التركية. وتضم هذه الفئة عوائل موصلية معروفة، مثل

---

(١) مصطفى الصابونجي (١٨٨٠ ـ ١٩٥٤) من أعيان الموصل وكبار تجارها، وهو ابن محمد باشا الصابونجي، والشخص الوحيد الذي يحمل رتبة الباشوية من السلطان العثماني بين رجالات الموصل. اختار مصطفى الصابونجي التجارة، وكانت له علاقات وثيقة مع رجال السياسة من الرعيل الأول، وله مواقف مشهودة ضد الاحتلال البريطاني واتصالات مع الحركات الوطنية التي كان يمدها بالإعانات والمساعدات المالية في نضالها الوطني. وقد أبعدته سلطات الانتداب البريطاني من الموصل إلى بغداد ولكنه استمرّ في اتصالاته مع قادة الثورة العراقية وشيوخ الجنوب وأصبح مقر إقامته مجمعاً للمعارضين. ولما عاد إلى الموصل استقبل استقبالاً شعبياً لم تشهد المدينة مثله.

وكان لمصطفى الصابونجي إلى جانب نشاطه السياسي، أعمال وطنية وخيرية كثيرة، وقد شارك في تأسيس «جمعية الدفاع عن فلسطين» وتبرع بمبالغ كبيرة لشراء الأسلحة للمجاهدين الفلسطينيين بعد سنة ١٩٤٨. كما كان له نشاط كبير في المجال الصناعي، وقد أسس في الموصل مصانع للسكاير وللنسيج والكبريت والإسمنت، وأرسل على حسابه الخاص بعثات للدراسة في الأزهر الشريف، وتبرع ببناء ردهة خاصة للأطفال في مستشفى الموصل سُميت باسمه، ومنح من دون علمه وسام الرافدين تقديراً لذلك، وكذلك شيّد مدرسة ابتدائية سُميت باسمه أيضاً. وقد عرضت عليه الحكومة العراقية عدة مناصب فرفضها جميعاً. ومصطفى الصابونجي هو والد زوجة محمد حديد.

العمرية:[١] حسن أفندي العمري وأولاده، ومنهم مصطفى العمري وأرشد العمري وناظم أفندي. كذلك ينتمي إلى هذه الفئة عوائل السادة المنحدرين من صلب الرسول (ص) مثل عوائل المفتي، والفخري، وآل حافظ أفندي،[٢] وعائلة النقيب،[٣] وعائلة العريبي، ومجموعة أخرى من العوائل الموصلية أو الوافدة من خارج العراق، كالأتراك مثلاً.

ومن عوائل الفئة الثانية، أي فئة التجار، عائلة حمو القدو، وعائلة الجادر،[٤] وعائلة الدبّاغ، وعائلة الصابونجي، وعائلة حديد، وعائلة زكريا،[٥] وعائلة جلميران، وعائلة شنشل،[٦] وعائلة الجومرد،[٧] وعائلة عبد العزيز عبد النور، وفتح الله سرسم، ورؤوف اللوس، وداود يوسفاني.

كان لكل واحد من هؤلاء، ممن عاصرت، مجلس (أو ديوان) يجتمع الناس فيه، يتدارلون الأخبار ويتبادلون الأحاديث في شتى مناحي الحياة الخاصة والعامة. وقد كنت أرافق والدي الذي كان له ديوانه الخاص، في الذهاب أحياناً إلى المجالس، حيث أصغي باهتمام إلى ما يدور فيها من أحاديث ومناقشات لعبت دوراً كبيراً في تربيتي الشخصية والاجتماعية والسياسية، كما سيرد ذكره لاحقاً.

---

(١) تولّى كل من مصطفى العمري (١٨٩٤-١٩٦٠) وأرشد العمري (١٨٨٨-١٩٧٨) رئاسة الوزارة العراقية قبل ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، ومما أذكره عن أرشد العمري أنه عاد إلى الموصل بعد الاحتلال البريطاني، وكان قد تخرّج في كلية الهندسة في اسطنبول، وعيّن مهندساً في بلدية الموصل. وكان أرشد العمري متحرراً في سلوكه الاجتماعي إذ كان مثلاً يتنقل في عربة يجرّها حصان واحد، ترافقه فيها، أحياناً، زوجته التركية الأصل، سافراً. وقد أثار ذلك لغطاً كثيراً في أوساط الموصل المحافظة، فهو حدث يقع للمرة الأولى في هذه المدينة المحافظة بطبعها.

(٢) محمد علي فاضل (١٨٦٤-١٩٣٥) آل حافظ أفندي، كان عضواً في مجلس المبعوثان العثماني، وتولّى منصباً وزارياً في حكومة النقيب، وتولّى ابنه، عبد الإله حافظ، منصب محافظ البنك المركزي، ومنصب وزير الخارجية في العهد الملكي.

(٣) كان على رأس العائلة عبد الغني النقيب (نقيب الأشراف في الموصل) الذي أصبح عضواً في المجلس التأسيسي، ثم في المجلس النيابي.

(٤) تولى أديب الجادر منصباً وزارياً في ما بعد.

(٥) حسن زكريا أصبح وكيل وزارة الخارجية، والدكتور رشيد زكريا وكيل وزارة الصحة.

(٦) صديق شنشل محام بارز ومن قادة حزب الاستقلال وأول وزير إعلام بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

(٧) عبد الجبار الجومرد (١٩٠٩-١٩٧١) أول وزير خارجية بعد ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨.

وإن ما أود أن أسجله في هذا السياق، هو أن الفروق الطبقية لم تكن حادة أو بارزة آنذاك، ويعود ذلك في اعتقادي إلى مبادئ الإسلام والالتزام بها. وقد شاهدت الغني يقف بمحاذاة الفقير لأداء الصلاة في الجامع، كما كانت المقاهي مشتركة يؤمها رجال من جميع الطبقات ويلتقون في مقهى واحد.

وفي هذه البيئة الموصلية، كان مولدي في العقد الأول من القرن العشرين.

مولدي

تقول سجلات دائرة النفوس إنّني ولدت العام ١٩٠٦، وهذا هو التاريخ المدوّن الآن في جميع الوثائق الرسمية. غير أن لوالدتي رأياً آخر، إذ تقول إنني ولدت ليلة ٢٢–٢٣ رمضان سنة ١٣٢٥هـ. وبمقابلة التقويمين الهجري والميلادي، يصادف هذا التاريخ اليوم الثامن والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٠٧، وذلك ما تبيّنه أيضاً الاستنتاجات من الأحداث التي وقعت آنذاك. ومن هذا التفاوت، يبدو أن التاريخ الحقيقي لولادتي لم يدوّن تدويناً صحيحاً.

ولدت في محلة «باب السراي» في الموصل، لوالدين عربيين من عوائل مدينة الموصل القديمة. والدي هو الحاج حسين حديد ابن الحاج محمد علي حديد ابن الحاج محمود بن رفاعي بن حديد. وكانت جدّتي لوالدي من عائلة الحاج زبير، وأخوالها من عائلة حمو القدّو.

وتوفيت جدتي حينما كان والدي طفلاً، وبعد وفاتها تزوج جدي، الحاج محمد علي بامرأة من عائلة الدويجي. وانتقل والدي مع أشقائه إلى العيش مع جدتهم زوجة الحاج زبير وبنت حمو القدّو، وأمضوا معها بضع سنوات من طفولتهم.

أما والدتي فهي خديجة بنت الحاج خالد بن خالد بن الحاج نعمان الدباغ، وأخوالها من عائلة عقراوي، وهم من تجار الموصل الذين استوطنوا هذه المدينة منذ أجيال عدة، وإن كان لقبهم يدل على أنهم من مدينة عقرة الكردية. وكانت عائلة الحاج نعمان الدباغ من أكبر العائلات العاملة في التجارة في الموصل، لا سيما تجارة الأصواف. وقد تولّى الحاج سليم بن الحاج نعمان الدباغ، عم والدتي، رئاسة بلدية الموصل في العهد العثماني، وكانت آنذاك تتم بالانتخاب. كذلك انتخب ابنه داود، لاحقاً، عضواً في المجلس البلدي، وزامل والدي فيه فترة من الزمن. وابن اختي،

محمد رضا نعمان الدباغ، عيّن مديراً لبلدية الموصل في أوائل الثمانينيات.(١)

نشأت في هذه العائلة المحافظة، المتدينة، الملتزمة أداء الفرائض والشعائر الدينية. فكان أبي وأمي وجميع أعمامي يؤدون الصلوات الخمس، ويصومون رمضان، ويحرصون على تلاوة القرآن. وكانت عائلتنا ترعى مسجداً يسمى مسجد الشيخ عبد الحليم، الذي يقال إن الشيخ عبد الحليم، وهو أحد التقاة، مدفون فيه. ويقع المسجد على بعد خطوات من دارنا، في محلة «باب السراي»، حيث مجمع الدور، الذي تشغله عائلة الحاج محمود. وكانت تقام في هذا المسجد صلوات الصبح والمساء والعشاء، ولا تقام فيه صلاتا الظهر والعصر. كنا نقدم إلى المسجد ما يحتاج إليه من مصروفات مثل راتب الإمام وخادم المسجد والنفقات الأخرى. وقد أوقفت عائلتنا دكانين ينفق إيرادهما على المسجد، إلى أن سيطرت أخيراً مديرية الأوقاف العامة على كل المساجد، وانتقلت إليها ملكية ذينك الدكانين، أيضاً.

بعد أن بلغت العاشرة من عمري تقريباً، بدأت بمرافقة والدي، أو عمي يحيى الذي كان يسكن مع والدي في بيت واحد، إلى صلاتي المغرب والعشاء، وإلى صلوات التراويح خلال شهر رمضان. وفي هذه السن بدأت أصوم رمضان، أيضاً. وفي إحدى المرات صودف شهر رمضان في موسم الشتاء، وبرغم شدة البرد كنت أنهض مع أفراد العائلة للسحور، وأرافقهم إلى الجامع لأداء صلاة الصبح بعد طلوع الفجر، ثم نعود للنوم حتى الضحى، كما جرت العادة في رمضان.

كانت عائلة والدي تمتهن التجارة، ثم تحولت إلى تملّك العقارات والأراضي الزراعية. وهو تطوّر حصل في العديد من البلدان حيث ينتقل التجار إلى صنف الملاكين بعد نجاحهم في التجارة. وأول من دشّن هذا التحوّل من التجارة إلى العقار هو الحاج محمود، الجد الأكبر، عندما بدأ بشراء أراض حول مدينة الموصل، فضلاً عن استمراره في تجارته. وسار ابنه، الحاج محمد علي، على المنوال نفسه، إذ اشترى بعض الأراضي الزراعية قرب مدينة الموصل.

قبل أن تتخذ عائلتنا اللقب (حديد)، كانت تُعرف بـ«آل حاج محمود»، ذلك أن

---

(١) استبدل عنوان «رئيس البلدية»، بعنوان «مدير البلدية» إذ أصبح المدير يعيّن تعييناً ويتقاضى مرتّباً من الحكومة. أما في السابق فكان رئيس البلدية ينتخب انتخاباً، ولا يتقاضى أي مرتّب.

استعمال اللقب ضمن أسماء العائلات قد بدأ في عهد متأخر. ومن طريف ما يروى في أوساط العائلة عن الحاج محمود أنه ذهب إلى الحج ولم يعد مع الحجاج ممن ذهب معهم، فاعتبره أهله مفقوداً، أو متوفىً، وأقاموا له الفاتحة. لكن الحاج محمود فاجأ الجميع بعودته إلى الموصل بعد عامين، فاحتفى به أهله حفاوة مضاعفة، إذ احتفلوا بعودته إليهم حياً سالماً، وكذلك بأدائه فريضة الحج. وتبيّن في ما بعد أن الحاج محمود زار أقاربه في سورية، وهو في طريقه إلى مكة، وبقي معهم ردحاً من الزمن قبل أن يعود إلى الموصل بعد أداء فريضة الحج.

شغلت عائلة الحاج محمود عدداً من الدور الكبيرة في محلة السراي. فالحاج محمود اتخذ من إحدى الدور مسكناً له مع ابنه الحاج شريف. وسكن ابنه الآخر، الحاج محمد علي، الذي هو جدي، داراً مستقلة، في حين عاش والدي الحاج حسين مع شقيقيه، يحيى وحسن، في دار مستقلة أخرى. أما بنات الحاج محمود فقد كن يسكن في دور خاصة بهن مع أزواجهن. وكانت هذه الدور تتصل بدار الحاج محمود عن طريق نفق يدعى «العبّارة» وكانت تؤلف مجموعة مهمة في محلة «باب السراي».

وكان البيت الذي يسكنه والدي مع أخيه يحيى، وعائلتيهما، وهو البيت الذي ترعرعت فيه مع أخي الأصغر وأخواتي، داراً مشيّدة على الطريقة الإسلامية الشرقية، ومكوّنة من قسمين: قسم الديوان، وقسم الحريم، والقسمان منفصل أحدهما عن الآخر، ويتصلان بباب واحد وممر. وكان هناك فناء كبير يتوسط قسم الحريم، وتحته سرداب واسع نلجأ إليه لقضاء القيلولة في الصيف، ونخزن فيه بعض المواد الغذائية. وحول الفناء تقوم الغرف بطبقتين مع «طارمات» (شرفات) أمامها، وتشرف جميع النوافذ على فناء البيت، وما من أي نافذة على الشارعين المحاذيين للبيت. أما دار الديوان، فهي الدار الأمامية، ومنها يتم الدخول إلى دار الحريم. وتتكوّن، هي أيضاً، من فناء تقل مساحته عن فناء الحريم، وتحتها سرداب يستعمل اسطبلاً للخيول التي كانت تستعمل للتنقل حتى فترة ما بعد الاحتلال البريطاني حين بدأ استعمال السيارات.

وكانت نوافذ الغرف في الطبقة الثانية تطلّ على الطريق المحاذية للمنزل، أما غرف الطبقة الأرضية فكانت تطل نوافذها على الفناء. وهناك غرفة واحدة فقط، كبيرة وطويلة، تطلّ نوافذها على الشارع: إنها الغرفة المعدّة لاستقبال الرجال وحدهم.

استمرّ والدي، الحاج حسين، بممارسة التجارة في أيام شبابه بالإضافة إلى تملّك العقارات والأراضي التي ورثها عن أبيه وجده. ثم ترك التجارة إلى تشييد

العقارات وإلى إدارة الزراعة في القرى التي توسّع في اقتنائها. وقد شاهدت مراسلات باللغة العربية مع محال تجارية في مدينة ديار بكر، التي تقع على نهر دجلة في المنطقة الشرقية من تركية. وكان والدي وعمي يتعاملان مع أصحاب هذه المحال أثناء مزاولتهما التجارة قبل أن يتركاها منذ بضع سنوات.

اتخذ والدي من بضع غرف في «خان الجفت» مكتباً يدير منه أعماله التي تمركزت يومئذ في العقارات في المدينة، وفي الأراضي الزراعية في القرى. كان «خان الجفت» يشرف على نهر دجلة وجسر الموصل المصنوع من الخشب الممتد على قوارب خشبية والمربوط إليها بالحبال. وكلما حدث فيضان استثنائي كانت المياه تسحب الجسر وتدفعه بعيداً عن المدينة، إلى أن تدركه فرق الإنقاذ. وقد بلغ أحياناً مواقع تبعد ما بين ٢٠ ـ ٣٠ كيلومتراً إلى الجنوب من الموصل. عندئذ تتولى هذه الفرق سحبه بالمحركات المقاومة تيار النهر، حتى تعيده إلى موقعه الأصلي. في هذه المواسم يتندر الموصليون قائلين: لقد «انهزم»[١] الجسر.

وفي «خان الجفت» هذا، كان لأحد أعمامي غرفة مجاورة لغرفة والدي. وقد كنت أزوره بين فترة وأخرى، لما أجده من متعة كبيرة في ما يقصّه عليّ من أحاديث عن تجاربه في الأسفار التي كان يقوم بها إلى بغداد، بين حين وآخر، من أجل التبضع التجاري. وكان السفر، حينذاك، يتم باستعمال «الكلك»[٢] المؤلّف من «جرابات منفوخة» وأخشاب تقام عليها (غرفة) من الأغصان... وكان عمي يحدثني عن الأخطار التي يتعرضون لها، الطبيعية منها وتلك الناجمة عن اعتداءات قطاع الطرق الذين كانوا يهجمون على «الأكلاك» وينهبون ما تحمله من مواد، وما يحمله الركاب من نقود وأشياء ثمينة أخرى. أما العودة من بغداد إلى الموصل، فقد كانت في قوافل على ظهور الخيل أو الجمال، ولم تكن بمنأى عما كانت «الأكلاك» عرضة له من سلب ونهب.

وأنشأ والدي أيضاً مجمعاً سكنياً خارج سور مدينة الموصل، يؤجره للموظفين الأتراك الذي كانوا يعيّنون لإدارة المصالح الحكومية في ولاية الموصل في العهد العثماني.

---

(١) «انهزم»، باللهجة العراقية تعني: «هرب».

(٢) «الكلك»، هو «الرمث» المعروف في العراق بهذا الاسم.

علاوة على هذه الأنشطة المتنوّعة، شارك والدي في إدارة الشؤون العامة لولاية الموصل أيام الدولة العثمانية. فقد انتخب عضواً في مجلس البلدية، وعيّن عضواً في محكمة الجزاء، حيث كانت المحاكم العثمانية تنتدب عضواً مدنياً للعمل في هيئتها إلى جانب القضاة الرسميين.

وقد شاهدت في صباي عملية انتخاب أعضاء المجلس البلدي، الذي كان والدي يرشّح نفسه له. كان حق الانتخاب محصوراً بالذكور الذين يدفعون مبلغاً معيّناً، كضريبة عقار، يمثّل الحد الذي يمكنهم من الإدلاء بأصواتهم، ومن لا تبلغ ضريبته هذا الحد يحرم التصويت. وكان التصويت يجمع برسائل من الناخبين، وتودع في المركز البلدي. وفي يوم معيّن تفتح تلك الرسائل ويتم جردها لمعرفة الفائزين الذي يبلّغون بالنتيجة بعد أن يقرّها الوالي. وقد تغيّر هذا النظام الانتخابي لاختيار أعضاء المجلس البلدي بعد قيام الدولة العراقية الحديثة.

الطفولة

رُزق والدي، قبل مولدي، أولاداً عدة، غير أن الله توفّاهم جميعاً. لذلك، قرر والدي أن يعهد تربيتي إلى أحد العوائل العربية، جرياً على عادة العرب قبل الإسلام، وكما حصل مع النبي محمد (ص) عندما عهد تربيته إلى «حليمة السعدية». واختار علي العذيباني، أحد أصدقاء والدي، عائلة من قبيلة الشرابيين التي كانت تُعنى بتربية المواشي والجاموس، والتي كان علي العذيباني يسوّق منتوجاتها في الموصل.

وكانت قبيلة الشرابيين تقطن منطقة «باشائي»، على ساحل دجلة إلى شمال الموصل التي تبعد عنها حوالى ٥٠ كيلومتراً، وقد غمرتها، الآن، مياه «بحيرة صدام» التي تكوّنت بعد إقامة السد المسمى «سد صدام».

في «باشائي» قضيت أعوام طفولتي الأولى مع عائلة أحمد الشرابي، رب العائلة، وزوجته آسيا، التي أرضعتني فأصبحت أمي بالرضاعة، وابنهما جاسم وابنتيهما نوره ونوفة، إخوتي بالرضاعة.

اشترى والدي جاموسة حلوباً بثماني ليرات ذهب عثمانية، أعطاها لعائلة أحمد شرابي كي تساعدها في توفير الحليب لتغذيتي فضلاً عن الرضاعة. كذلك كان أهلي

يزوّدون العائلة جميع ما تحتاج إليه من ملبس، ومأكولات مجففة.

بعد أسبوع واحد من ولادتي أخذتني عائلة أحمد الشرابي إلى مرابع قبيلتها في «باشائي»، حيث يسكن أفراد القبيلة في خيام مصنوعة من شعر الماعز الأسود. كانت خيمة أحمد الشرابي الموطن الذي ترعرعت فيه خلال طفولتي إلى أن بلغت الخامسة من العمر.

لم يبق من ذكريات تلك الطفولة إلاّ طيف بعض الأحداث المهمة التي انطبعت في ذاكرتي. فما زال عالقاً في الذهن ذلك الشتاء البارد الذي تساقطت فيه ثلوج كثيرة ظلت تتراكم بضعة أيام قضيناها في الخيمة محاصرين لا نستطيع منها خروجاً. كنت أنا وأفراد العائلة الآخرين، نلتف حول موقد النار وسط الخيمة، نغذيه بالحطب والخشب اللذين كنّا نجمعهما من غابة قريبة. كنا نذيب الثلج في قدر موضوعة على النار ونستعمل ما نحصل عليه من ماء للشراب، ولقضاء حاجات أخرى.

علمت بعدئذ أن عام الثلوج ذلك كان العام ١٩١١، وكان عمري حوالى أربع سنوات. وأتذكّر، أيضاً، المراعي الخضر، حيث كنت أذهب مع أخي وأختي، بالرضاعة، نسرح ونمرح ونحن نرعى المواشي.

وإن نسيت، فلن أنسى ذلك الصيف الذي كدت أهلك فيه غرقاً، إذ كنت أحاول السباحة مع أفراد العائلة الآخرين. ولسبب ما أصبحت على وشك الغرق في النهر لولا أن سارع من كان معي من أفراد القبيلة إلى إنقاذي. لقد حال هذا الحادث دون تعلّمي السباحة، إذ بدأ والدي يعارض أي محاولة لتدريبي عليها.

ومن ذكريات تلك الفترة ما حدّثني به فاروق الدملوجي، أحد أقرباء والدتي، وكان بيطاراً في ولاية الموصل في العهد العثماني، قبل الحرب العالمية الأولى. قال إنه في إحدى جولاته التفتيشية في القرى المحيطة بالموصل، مرّ بمخيّم الشرابيين، في يوم ماطر، لتفتيش أبقارهم، فشاهد، وهو على صهوة حصانه، طفلاً ينتعل «بوتيناً»، ويسير في الأوحال القريبة من المخيم. فاستغرب وجود طفل ينتعل «البوتين» وسط أطفال القبيلة الحفاة! سأل: من هذا الطفل؟ لمّا أخبروه: إنه ابن الحاج حسين حديد، قال: هذا، إذاً، محمد بن خديجة، إبنة خالتي.

خلال إقامتي مع عائلة أحمد الشرابي، كنت أذهب معها، كل عام، إلى مدينة الموصل لزيارة أهلي، فكانوا يحتفون بي أيما احتفاء، من دون أن أعلم أنهم كانوا

أهلي الأصليين. كنت أبقى معهم، في الموصل، حوالى الشهر، ثم أعود إلى مضارب الشرابيين.

وذكر لي سعد الله توحله، أحد أصدقاء والدي، وكان قد التزم إدامة الجسر الخشبي الذي يربط مدينة الموصل بالساحل الأيسر، أنه رآني، مرة، بعد أن عبرنا الجسر، فسأل: من هذا الطفل؟ فذكروا له إنه ابن الحاج حسين حديد. صادف ذلك موسم الخس الذي كان الباعة يغسلونه قبل بيعه، وكان البدو يسمونه «الخرفاش». وقد أثار منظر الخس المغسول شهيتي فطلبت منه «رأساً»، فاشتراه لي سعد الله توحله، فأكلته وتلذذت بطعمه حالاً.

لما بلغت الخامسة، زرنا الموصل، كالعادة، في أوائل الصيف... ولم أدر، يومذاك، أن هذه الزيارة ستشهد آخر عهدي بالشرابيين. نزلنا في بيت لنا يقوم في بستان تملكه عائلة والدي، قريب من المدينة. بعد يومين أو ثلاثة، سافرت عائلة الشرابي، تاركة إياي مع أهلي. وبرغم مما أبداه أهلي من عطف ومحبّة فقد افتقدت عائلة الشرابي كثيراً. بعد أيام، اعتدت أجواء العائلة الجديدة ـ عائلتي الحقيقية.

في شتاء تلك السنة التي شهدت عودتي، أصبت بمرض ذات الرئة، وسرعان ما تطوّر إلى مرض ذات الجنب، الذي ما زالت بعض آثاره باقية إلى اليوم.

أذكر أن أهلي الذين فقدوا العديد من أبنائهم، قد اضطربوا كثيراً. عالجني طبيب تركي من أطباء الجيش العثماني، وربما كان، آنذاك، الطبيب الوحيد في مدينة الموصل. استغرق العلاج ما يقرب من شهرين، وامتد إلى بداية الربيع، حتى تماثلت للشفاء التام. في دور النقاهة، وبناءً على توصية من الطبيب، كان عليّ أن استحم كل يوم... فاشترى والدي بانيو نحاسياً صغيراً، كنت أستحم فيه كل ليلة، قبل النوم في ماء دافئ، إلى أن استعدت عافيتي وشفيت تماماً. وبهذه المناسبة أقامت والدتي حفلة دعت إليها جميع أصدقاء العائلة، مع الأقارب، للاحتفال بشفائي، وكانت قد نذرت أن تصنع «الشوربة»، لهذا الغرض، تمّ إحضار قدر كبيرة، يبلغ قطرها حوالى المترين، وقد أوقدت النار تحتها لإنضاج تلك الشوربة ـ النذر، بغية إطعام المدعوين، وكذلك أهل المحلّة ممن لم يحضروا هذا الاحتفال.

وممّا علق في ذاكرتي من تلك الأعوام التي سبقت اندلاع الحرب العالمية

الأولى، الاحتفال الرسمي بيوم تولّي السلطان العثماني الخلافة، وكان يسمى «عيد السلطان». أذكر أن والدي صحبني مرة إلى هذا الاحتفال الذي كان يقام في مقر الولاية في مدينة الموصل. كان المهنئون من شخصيات الموصل البارزة يجلسون على نحو دائري، يتصدّرهم الوالي طاهر باشا، وكان رجلاً متقدماً في السن، أبيض الشعر، ذا سحنة بيضاء، يلبس البزة الرسمية ذات النياشين. وللمرة الأولى في حياتي شاهدت الألعاب النارية خلال الحفلة التي وزع فيها «الشربت»، أيضاً.

كذلك حدّثني أهلي عن بعض ما وقع في الموصل في العقد الأول من القرن العشرين. ومن ذلك «الدقة»[١] التي رافقت عملية الإحصاء السكاني الذي قرر العثمانيون القيام به حوالى ١٩٠٤ـ١٩٠٥ عندما كان على أهل الموصل أن يملأوا استمارة الإحصاء التي تطلب ذكر أسماء زوجاتهم وأخواتهم وأمهاتهم. . . أثار ذلك حفيظة الأهالي، لا سيما المحافظين منهم، فخرجت تظاهرة قادها رجال الدين في المدينة تندد بالسلطات العثمانية التي تجرأت وطلبت منهم إدراج أسماء نسائهم في تلك الاستمارة اللعينة!

ومن «دقّات» الموصل الشهيرة ما عرف بين أبناء الموصل بـ «دقّة الشيخ سعيد» التي وقعت حوالى اليوم الأول من سنة ١٩٠٩. كان الشيخ سعيد، وهو والد الشيخ محمود البرزنجي، تحت الإقامة الجبرية في الموصل. وأشيع حينذاك أن بعض أزلامه، أو حراسه، قد تحرّش ببعض النسوة، من أهالي الموصل، كنّ في نزهة خارج أسوار المدينة خلال العيد، ما دفع الأهالي إلى الانتفاض ومهاجمة رجال الشيخ سعيد. وفي الاشتباك الذي تلا ذلك، قُتل الشيخ سعيد ونجله الأكبر، ونجا الشيخ محمود، نجله الأصغر، وسقط عدد من القتلى والجرحى من الجانبين، فتدخلت السلطات التركية لفض النزاع.[٢]

ومما أذكر من أحداث تلك الأيام أن «سليمان نظيف بك» عيّن قبيل الحرب

---

(١) «دقّة»، تعني باللهجة العراقية، انتفاضة سلمية، كما حصل هنا، أو مسلّحة كما حصل مع جماعة الشيخ سعيد، مما سيرد ذكره، لعل أقرب مقابل لها بالفصحى هو: «الفتنة».

(٢) ثمة وصف جيد لقتل الشيخ سعيد وأتباعه في تقرير لنائب القنصل البريطاني في الموصل مؤرخ في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٠٩ محفوظ في مركز الوثائق في لندن:

Vice Consul Wilkie Young, Mosul, to Sir. G.A. Lowther, Constantinople, 14 Jan. 1909 (Fo195/2308).

العالمية الأولى والياً على بغداد، ثم نقل إلى الموصل. وقد أشيع حينذاك أنه كان على خلاف مع حزب «الاتحاد والترقّي»، وأن تعيينه في العراق كان بمنزلة إبعاد له عن اسطنبول. وكان سليمان نظيف مثقفاً وشاعراً من أنصار التحديث، وقد فتح الشارع الرئيسي في الموصل، وهو «شارع نينوى» الذي يقطع المدينة من الشرق إلى الغرب، إضافة إلى «شارع النجفي» الذي يقطعها من الشمال إلى الجنوب، ويمتد إلى «باب النبي» وإلى «باب العمادية». وعند اندلاع الحرب أعيد سليمان نظيف إلى اسطنبول.(١)

وفي تلك الأثناء، أيضاً أُعدم عبد السلام البارزاني وقد سمعت آنذاك من أحاديث في ديوانية والدي، أن عبد السلام أعدم وعلّق في القشلة لأنه تمرّد على الحكومة.(٢)

وأتذكّر أيضاً، اندلاع الحرب العالمية الأولى، والقلق الشديد الذي رافق إعلان النفير العام الذي كان يُدعى «السفر برلك»، وما صحبه من مخاوف عظيمة نجمت عن خشية الناس من تجنيد أولادهم ودفعهم إلى أتون الحرب.

---

(١) سليمان نظيف (١٨٧٠–١٩٢٧) من أشهر أعلام الأدب التركي، وهو كردي الأصل من مدينة ديار بكر. ولما حدث الإنقلاب العثماني سنة ١٩٠٨ عيّن والياً للبصرة سنة ١٩٠٩ ثم والياً للموصل في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٣، فبقي فيها نحواً من سنة واحدة وانجز اصلاحات عدة وشق بعض الشوارع فلم يرق ذلك الأهالي الذين تأثرت أملاكهم، وفي ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩١٥ نقل والياً لبغداد. وعلى اثر اندحار تركية في الحرب العالمية الأولى نفاه الإنكليز إلى ملاطية سنة ١٩٢٠، ثم عاد إلى اسطنبول وعاود الكتابة في صحفها. عرف سليمان نظيف بروحه الوطنية المتأججة وحبه للعرب، وله مؤلفات كثيرة معظمها رسائل قصيرة منها كتاب بعنوان (فراق عراق) كتبه عند نقله من بغداد. توفي في اسطنبول سنة ١٩٢٧ (ن ص).

(٢) عبد السلام البارزاني (؟–١٩١٤) الأخ الأكبر للزعيم الكردي ملاّ مصطفى البارزاني، وكان رئيساً للبارزانيين في أوائل القرن العشرين وبسط نفوذه على المنطقة المحيطة به ودخل في منازعات مع العشائر المجاورة لها، وخصوصاً عشيرة الزيباريين. سنة ١٩٠٩ استطاع أن يخضع عدداً من رؤساء العشائر لنفوذه الذي امتد إلى العمادية وعقرة في لواء الموصل. وفي أوائل الحرب العالمية الأولى تمرّد عبد السلام على الدولة العثمانية فرفض إرسال متطوعين إلى الجيش العثماني وامتنع عن دفع الضرائب، ثم هاجم مدينة عقرة، فاهتم والي الموصل سليمان نظيف بالقضاء على تمرّده فأرسل قوة كبيرة احتلت القرى البارزانية وهرب الشيخ عبد السلام إلى إيران، فتمكنت عشيرة «الشكاك» الكردية في ما بعد من القبض عليه وتسليمه إلى الحكومة العثمانية، فأحضر إلى الموصل حيث جزت محاكمته وأعدم مع ثلاثة من أصحابه في الأول من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩١٤.

وكانت عائلتنا تسكن مع عائلة أحد أعمامي، وله ولد واحد اسمه صالح، وكان يومذاك قد بلغ سن التجنيد، وكنا نفزع كلّما سمعنا طرقاً على الباب، ظناً منا أن العسكر قد جاءوا لاصطحاب صالح إلى الحرب. ولم يهدأ لنا بال إلاّ حين صدر قانون البدل العسكري الذي يُعفى، بموجبه، من يدفع مبلغاً معيّناً من المال، من الخدمة العسكرية. غير أن عائلات كثيرة، حسبما سمعت يومئذ، قد لجأت إلى وسائل أخرى كي يتجنب أبناؤها الخدمة العسكرية، منها: إنخراط البالغين منهم في مدارس دينية، ليصبحوا، بعد التخرّج، علماء دين فيعفوا عندئذ من أداء الخدمة العسكرية.

شمل التجنيد العام كل من بلغ الثامنة عشرة من العمر. وكان التدريب يجري في الموصل حيث مقرّ الفرقة التي أصبحت، في ما بعد، مقرّاً للجيش العثماني السادس (الأوردو)، على أثر سقوط بغداد بيد الإنكليز وانسحاب الجيش العثماني منها.

وأذكر، مما أذكر من أعوام الحرب، أن المجندين العراقيين كانوا يرسلون إلى جهة القفقاس التي قاسوا الأمرّين في مناخها القاسي، الشديد البرودة. كذلك أتذكر التعزيزات العسكرية التي أرسلها العثمانيون من الأناضول إلى بغداد، خلال حصار الكويت، وهي تعبر مدينة الموصل، وكيف نظم الأهالي حملة تبرعات للجيش العثماني الذاهب إلى بغداد لمحاربة الإنكليز «الكفّار».

ومن أحداث تلك الأعوام التي لم أنسها، هجرة الأرمن الذين لجأ الكثيرون منهم إلى الموصل. وقد وُزّع عدد كبير من أطفالهم على عوائل الموصل. أخذت عائلتي طفلين: اسطيفان ودكران اللذين عاشا معنا حتى نهاية الحرب، ثم رحلا إلى مناطق أخرى، لا أتذكرها الآن. عائلات أخرى، كان حصتها الإناث. وقد تمّ الزواج منهن بعدئذ، وكان توزيع العوائل يجري تحت إشراف السلطات العثمانية.

وخلال الحرب، أيضاً، وقعت المجاعة في الموصل في خريف ١٩١٧ وشتاء ١٩١٨، بعد احتلال بغداد، بسبب انحباس الأمطار، انحباساً نجم عنه نقصان خطير في الغلّة الزراعية. وقد أدّى إلى تفاقم الأمر استيلاء الجيش العثماني على المواد الغذائية من أجل سد حاجاته التموينية، إضافة إلى فقدان التنظيم الاقتصادي. كنّا نجلس في الديوان المطل على الشارع، فأرى الناس يتساقطون من شدة الجوع،

ويستغيثون طلباً للمساعدة، برغم توزيع الطعام، أحياناً. كذلك تداول الناس أخباراً عن عائلة كانت تختطف الأطفال وتقتلهم ثم تبيع لحومهم مطهوة للآخرين. وقد قُبض على هذه العائلة، ثم حوكم، أفرادها وأعدموا.

الدراسة

ما إن استعدت عافيتي وشفيت من مرضي ذات الجنب الذي ألمّ بي في الشتاء التالي لعودتي من قرية الشرابيين، حتى بدأت مرحلة جديدة من حياتي: وهي مرحلة الدراسة. بدأت الخطوة الأولى من تلك المرحلة الطويلة في الكتاتيب. كان الملاّ سعيد الأعضب معلّمي الأول. وقد سمي الأعضب بسبب شلل أصاب يده. وكان مقرّ الكتاتيب في مسجد اسمه المدرسة الأحمدية، يقع في محلة «باب السراي» وكان فيه حوالى عشرين ولداً يتعلمون قراءة القرآن في مراحل مختلفة.

بالقرب من دارنا، وفي الكتاتيب تعلّمت قراءة القرآن، إذ أمضيت عامين مع الملاّ سعيد ختمت فيهما قراءة القرآن من أول سورة البقرة إلى نهاية سورة الفاتحة. وفي هذه المناسبة، أقيمت لي حفلة في المنزل، هي حفلة الختمة، دعي إليها أفراد العائلة، إضافة إلى بعض أصدقائي ممن كانوا يدرسون في الكتاتيب.

بعد ذلك، بدأت دراستي في «مدرسة العرفان»، وهي مدرسة ابتدائية نظامية، بمساعدة من أحد أصدقاء والدي ومن سكان محلتنا، وهو أيوب أفندي الصمدي، العالم الديني ومدرّس مادة الدين في المدرسة.

تقع «مدرسة العرفان» في محلة إمام عون الدين، على بعد مسافة قصيرة من دارنا، ومقرها دار عائلة موصلية معروفة تسمى «آل قاسم آغا»، ومن هذه العائلة انحدر سالم نلمق، وآصف قاسم آغا، عضو مجلس الأعيان.

بدأت الصف الأول سنة ١٩١٦. كان التدريس يجري باللغة التركية. وكان لدينا درس خاص بالقرآن الكريم. أما اللغة العربية فكانت تدرّس لغةً ثانويةً فضلاً عن درس خاص لتعلم اللغة التركية.

خلال هذا العام الدراسي، شاهدت أنا وزملائي طلاب «مدرسة العرفان» الابتدائية السيارة، للمرة الأولى، وهي تتهادى في طريق باب سنجار وسط دهشتنا وانبهارنا. كنا نصطف على جانبي الطريق، إسوة بطلاب مدارس الموصل كافة،

لاستقبال أنور باشا، وزير الدفاع التركي، وأحد الأشخاص المتنفذين في جمعية الاتحاد والترقي، وكان ذاهباً إلى بغداد أيام حصار الكويت.(١)

وممّا أذكره من تلك الأيام أيضاً، أن ذئباً قيل إنه دخل الموصل وأخذ يهاجم الأطفال، فعمّ الهلع المدينة، وهذا ما دفع والدي إلى إرسال أحد الخدم مع حصان، إلى المدرسة لكي يوصلني إلى البيت.

أكملت الصف الثاني سنة ١٩١٨، وهي السنة التي توقفت فيها الحرب، واحتلت بريطانيا العراق.

وعقب احتلال بغداد، انتقل خليل باشا، قائد الجيش العثماني، إلى الموصل التي أصبحت مقر قيادة الجيش وهيئة الأركان.(٢) وكان خليل باشا صهر أنور باشا وزير الحربية (الدفاع)(٣) قد سكن في دار تعود لنا في بستان خارج سور الموصل. وكانت عائلتنا قد اعتادت أن تقضي فصل الصيف الحار في ذلك البيت، غير أن انتقال

---

(١) أنور باشا (١٨٨١ – ١٩٢٢) من أقوى رجال حزب «الاتحاد والترقي». تخرّج في المدرسة الحربية وخاض غمار السياسة في سن مبكرة جداً. ترأس عصابة اعتصمت بالجبال وأعلن العصيان على استبداد السلطان عبد الحميد وأجبره على إعلان الدستور بعد حكم مطلق دام ٣٣ سنة. وعاد أنور إلى اسطنبول محمولاً على الأكتاف بطلاً من أبطال الحرية. أصبح وزيراً للحربية سنة ١٩١٣ وتزوّج إحدى الأميرات. كان أنور الشخص الذي قام بالدور الأكبر في الزج بالدولة العثماتية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا. وبعد انتهاء الحرب بخسارتهما غادر تركية سراً سنة ١٩١٨، مع طلعت وجمال. وسنة ١٩٢٢ انضمّ إلى حرب عصاة على البلاشفة، وقتل في بخارى في الثانية والأربعين من عمره. وقد عرف بشجاعته العظيمة.

(٢) تردد في تلك الأيام أن الحكومة البريطانية أوفدت لورانس إلى العراق في مهمة سرية هدفها فك الحصار عن الكوت في مقابل مليوني ليرة إنكليزية تسلّم إلى خايل باشا، ولكنه رفض هذا العرض أو هذه الرشوة.

وقد أيّدت المعلومات التي توافرت بعد ذلك صحة هذه الرواية. راجع مفاوضات لورنس مع خليل باشا، من بين مصادر عدة أخرى، كتاب:

Jeremy Wilson, *Lawrence of Arabia*, London (Heinemann) 1989, pp.271-278.

(٣) خليل باشا (١٨٨١ – ١٩٥٧) آخر ولاة الدولة العثمانية في بغداد وقائد قواتها في العراق. وقد اشتهر بمحاصرته القوات البريطانية في الكوت. وفي أيامه الأولى دُحر الجيش البريطاني في معركة (سلمان بك) مغلوباً وحوصر في حصار الكوت المشهور. ومن أعمال خليل باشا في بغداد شق الشارع الرئيسي فيها وقد أطلق عليه اسم «خليل باشا جاده سي» وسميّ «شارع الرشيد» في ما بعد. وقد انسحب خليل باشا إلى الموصل بعد احتلال بغداد، ثم عاد إلى تركية وتوفي في اسطنبول.

خليل باشا إليه، إثر سقوط بغداد واحتلالها، حرمنا هذه النعمة في ذلك الصيف.

قبيل احتلال الموصل نقل خليل باشا من القيادة، فأوفد رسولاً إلى والدي يبلغه رغبته في زيارتنا قبل سفره، فانهمك أهلي بترتيب المنزل وتهيئته لهذه الزيارة المهمة. وفي مساء يوم حار من أيام الصيف حلّ خليل باشا بدارنا في مدينة الموصل ضيفاً، وأهدى صورته الشخصية التي تحمل توقيعه إلى والدي تعبيراً عن شكره وامتنانه لإعارتنا إياه دارنا ليسكنها.

تسلّم القيادة من خليل باشا القائد التركي المعروف علي إحسان باشا. وبعد بضعة أشهر من تولّيه القيادة، أصبح الجيش البريطاني الزاحف على أبواب الموصل، فاتخذ علي إحسان باشا إجراءات عدة بغية تأمين انسحاب الجيش العثماني من الموصل بعد أن اقترب الجيش البريطاني منها. كذلك أصدر القائد العام أمراً يقضي بانسحاب جيشه إلى تركية، على أن ينسف الجسر بعد عبور الجيش. وكان منتصف الليل هو موعد الانسحاب ونسف الجسر. وفي هذه الأثناء حدث تدهور في الأوضاع الأمنية، أدّى إلى أن يحطم السجناء بوابات السجن والهروب منه، بحيث لم يبق فيه أحد من السجناء. ونظراً للمخاوف من انفلات الأمن ووقوع أعمال سلب ونهب، استعان والدي بالحرّاس الذين وضعوا متاريس أمام دارنا لتوفير الحماية لنا. وكنت آنذاك طفلاً صغيراً فتملّكني الخوف، وظللت أترقب نتيجة الأحداث في وجل. وقرابة الساعة التاسعة مساء كنت في ديوانية والدي، التي تطل على الشارع المؤدي إلى مقرّ الولاية في «القشلة»، حين مرّ أحد أصدقاء والدي، وهو أمين أفندي أغوان، الذي هو موظف في دائرة الوالي، وكان عائداً من مقرّ عمله إلى داره. فنادانا من الشارع قائلاً: أبشركم، لقد عقدت الهدنة بين الحلفاء والدولة العثمانية وتوقف القتال. وهكذا جمّدت إجراءات انسحاب العثمانيين من الموصل، فنمنا ليلتنا تلك مطمئنين.

وفي صباح اليوم التالي، ذهبنا إلى مكتب والدي التجاري الذي يقع في «خان الجفت» على الطريق الذي يصل الثكنة العسكرية بمقرّ الولاية. وفي ضحى ذلك اليوم شاهدنا الخيالة من الهنود يقودهم ضباط بريطانيون يمرّون بالمدينة، ويقطعون ذلك الطريق باتجاه الجسر الذي عبروه إلى الجانب الأيسر بغية إتمام عملية احتلال ما تبقّى من لواء الموصل حتى الحدود التركية. وقد تسبب ذلك بنشوب الخلاف بين الحكومة البريطانية والعثمانية. فقد كان الجيش البريطاني عند توقيع الهدنة لا يزال في جنوب الموصل، ولم تحتل المدينة إلاّ بعد التوقيع. لذلك أصرّ العثمانيون على بقاء الموصل تابعة لهم، وظل الوالي يقيم فيها مع قسم من الجيش العثماني الذي كان يعسكر في

الجانب الأيسر من المدينة، إلى أن أرغمت الدولة العثمانية على سحب الوالي والجيش الذي معه إلى الحدود التركية.

وقد رافق الحملة العسكرية التي احتلت الموصل الكولونيل ليجمان Leachman الذي يتكلم العربية، وتولى مهمة الحاكم السياسي في المدينة. والجدير ذكره أن ليجمان كان قد زار العراق قبل الحرب العالمية الأولى. وقد بقي في الموصل سنتين ثم نقل إلى بغداد، وقتله بالقرب منها الشيخ ضاري، شيخ عشائر زوبع. وقد سهّلت معرفة ليجمان السابقة بالعراق، ومجيئه مع طلائع قوات الاحتلال، مهمة الاتصال بشخصيات المجتمع في مدينة الموصل.[١]

وقد احتل الجيش البريطاني دارنا الواقعة في بستان خارج سور الموصل، والتي كان يسكنها قائد الجيش العثماني، حينذاك، وشغلها قبله خليل باشا، وبعد احتلال هذه الدار اتخذها عدد من ضباط الجيش البريطاني مسكناً لهم.

بعد ثورة مصطفى كمال وتأسيس الحكم الجمهوري التركي الكمالي، تمسكت الدولة الجديدة بالمطالب القديمة ويقضي أحدها بأن تظل الموصل تابعة للجمهورية التركية. وقد أدّى هذا النزاع بين البريطانيين والأتراك بشأن الموصل إلى طرح هذه القضية أمام مؤتمر لوزان، لتحال بعدئذ على عصبة الأمم التي أرسلت هيئة للتحقيق سنة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ إلى المنطقة. وقد أفضت هذه الجهود إلى اتخاذ قرار بقاء الموصل ضمن الدولة العراقية.[٢]

---

(١) عمل الكولونيل ليتشمان حاكماً سياسياً للموصل بين تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨ وكانون الثاني (يناير) ١٩٢٠، راجع سيرة ليتشمان (أو ليجمان):

Major N.N.E. Bray, *A Paladin of Arabia: The Biography of Brevet Lieut.-Col G.E. Leachman*, London (John Heritage, The Unicorn Press Ltd.) 1936; H.V.E. Winston, *Leachman: OC Desert* (Quartet Books) London, 1982.

عبد الجبار العمر، **مصرع الكولونيل ليجمان**، دار القادسية للطباعة، ١٩٨٣.

(٢) قيل إن المندوب السامي البريطاني في بغداد هدّد الحكومة العراقية بأن عدم موافقة العراقيين على المعاهدة البريطانية ـ العراقية وعلى اتفاقات استثمار النفط سيحمل الحكومة البريطانية على التخلّي عن مساعدة العراق في صراعه مع تركية على مدينة الموصل. وكان ذلك تهديداً أجوف لأن من مصلحة بريطانيا بقاء الموصل ضمن الكيان العراقي الخاضع للانتداب البريطاني يومذاك.

حول قضية الموصل انظر: الدكتور فاضل حسين، **مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية ـ الإنكليزية ـ التركية والرأي العام**، بغداد، ١٩٦٧.

وبعدما احتل الجيش البريطاني الموصل، سيطرت سلطة الاحتلال على الأجهزة الحكومية كافة، ومن بينها بالطبع جهاز التعليم، وبدأت تعيد تنظيم عمل هذه الأجهزة وإدارتها على هواها. فعقب أيام من دخول الجيش البريطاني إلى الموصل ألغيت «مدرسة العرفان» ونقل تلاميذها، وفي عدادهم أنا، إلى «المدرسة الخضرية الابتدائية» الواقعة في محلة «الخضر»، جادة القشلة. وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل حياتي الدراسية.

كانت «مدرسة الخضرية» تشغل بناية كبيرة شيّدها أحد ولاة الموصل الأتراك، وهو «مصطفى يمني باشا» السوري الأصل، بتبرعات جمعها من أهل الموصل. وقد خصص الطبقة الأرضية من البناية للقسم الابتدائي، وكان أحمد عزت الذي ينتمي إلى عائلة «قاسم آغا» المعروفة في الموصل، مديراً للمدرسة الابتدائية. وكنت أنا في الصف الثالث الابتدائي الذي كان يضمّ ما يقرب من ١٢ ـ ١٥ طالباً. وقد بدأ التدريس في تلك السنة باللغة العربية، مع درس خاص باللغة الإنكليزية يتولاّه عريف بريطاني اسمه «براير». ويبدو أنه كان بالأصل مدرّساً قبل أن ينضم إلى الجيش البريطاني. وكان المستر «براير» يأتي إلى الصف مرتدياً بدلته العسكرية. ومن المعلمين الآخرين الذين درّسوني في «المدرسة الخضرية» أتذكر الآن: نوري خيري، وهو من أهل محلتنا «باب السراي»، وكان ضابطاً سابقاً في الجيش العثماني والتحق بالثورة العربية بعد أن أسره البريطانيون. وعقب انتهاء الحرب جاء إلى الموصل وعيّن معلماً في «المدرسة الخضرية» مدة وجيزة، عاد بعدها والتحق بالجيش العراقي عند تأسيسه، وتدرّج في الرتب إلى أن وصل إلى رتبة «لواء» وسمّي «نوري خيري باشا».

كذلك أتذكر رشيد الخطيب، وهو من العائلات الدينية المعروفة في الموصل، وكان يدرّس اللغة العربية، وأحمد أفندي الجوادي، من علماء الدين البارزين في الموصل، وكان يدرّس القرآن والدين. ومحمود عطيّة، المصري الأصل، الذي تعاقدت معه سلطات الاحتلال للعمل في مدرستنا عندما كان في مصر. أما المستر «براير» فقد ظل في مدرستنا عامين، وخلفه في تدريس اللغة الإنكليزية مدرّس مصري اسمه رياض روفائيل، الذي بقي في العراق، وتزوّج وأصبح عراقياً.

كان نوري خيري يقضي قسماً كبيراً من مدة دروسه في التاريخ والجغرافية في الحديث عن تجاربه ومشاهداته في الثورة العربية التي شارك فيها، حتى أننا أصبحنا نعرف الأمير فيصل بن الشريف حسين، قبل أن يتوّج ملكاً على العراق، وكذلك أخاه

الأمير زيد، الذي كان يطارد الأتراك حسب رواية نوري خيري، ويحثّ جنده على مهاجمة «أخواله»، فقد كانت أمه تركية. وتعرّفنا أيضاً من حديث أستاذنا نوري إلى الشخصيات العراقية التي اشتركت في الثورة العربية من أمثال جعفر العسكري ونوري السعيد ومولود مخلص وعلي جودت الأيوبي وجميل المدفعي وياسين الهاشمي،[(١)] وغيرهم من الذين التحقوا بالثورة العربية، وبعدها عملوا مع الحكومة العربية السورية، وعلى رأسها الملك فيصل بن الشريف حسين. وعندما احتل الفرنسيون سورية، وسقطت الحكومة العربية هناك، عاد العراقيون الذين كانوا يعملون فيها إلى العراق.

من أحداث تلك الأيام، أيام الإدارة العربية في سورية، أتذكر ذلك المساء الذي جاء فيه ضابطان من الجيش العربي السوري، بزيهما العسكري الرسمي، لزيارة والدي. كان الجيش العربي السوري يعرف في العراق بعسكر الشريف نسبة إلى الشريف حسين بن علي. وقد علمت، بعدئذ، أن ذينك الضابطين كان جميل المدفعي، الذي تولّى رئاسة الحكومة في العراق مرات عديدة، وإبراهيم كمال، الذي تولّى منصب وزير المال لاحقاً، وكلاهما من أهل الموصل.

ولست متأكداً الآن إنْ كانت زيارتهما تلك للموصل فقط أم أنهما مرّا بالموصل في طريقهما من سورية إلى بغداد. وأياً يكن الأمر، فقد كان لتلك الزيارة وقع حسن، آنذاك.

أثناء السنوات الأولى في المدرسة «الخضرية الابتدائية»، حصلت منافسة دراسية بيني وبين الطالب جاك يحيى سميكه، ابن الطبيب اليهودي السوري الأصل، طبيب بلدية الموصل يوم لم تكن هنالك مستشفيات مدنية، وكان الأمر مقتصراً على وجود مستشفيات عسكرية. وكانت البلدية تعيّن الطبيب، وتمنحه غرفة في مبناها لتصبح عيادته التي يستقبل فيها مرضاه. كان جاك يحظى برعاية المستر «برايرِ»، مدرّس اللغة الإنكليزية، في حين كان المدرّسون العرب يشجعونني ويحثونني على التفوق على جاك.[(٢)]

---

(١) طبقاً لما حدثنا به نوري خيري، فإن الإنكليز غضبوا على ياسين الهاشمي فاستغلوا نفوذهم على الحكومة العربية في سورية، وأبعدوه إلى حيفا.

(٢) من ثمار رعاية المستر «برايرِ» إرسال جاك سميكه إلى بريطانيا لإكمال دراسته فيها على حساب الحكومة العراقية. وبعد أن أتمّ جاك دراسته هناك عاد إلى العراق، وعيّن في مديرية البريد والبرق العامة. ثم، عمل في مكتب شركة تتولى تدقيق الحسابات.

عندما كنت في الصف السادس، وهو الأخير في المرحلة الابتدائية، زار المدرسة الكابتن (النقيب) بيز (Base) الذي كان ضابطاً في الجيش البريطاني قبل تعيينه مفتشاً عاماً في مديرية التعليم العامة في العراق. وقد رافقه في تلك الزيارة مدير معارف منطقة الموصل، يومذاك، سليم حسّون، وهو من أهالي مدينة الموصل. دخل الكابتن «بيز» الصف أثناء درس اللغة العربية الذي كان يلقيه علينا أستاذنا رشيد الخطيب. كان الكابتن «بيز» يتكلم اللغة العربية بطلاقة، وبلهجة مصرية، ويبدو أنه عمل في مجال التعليم في مصر قبل انضمامه إلى الجيش. وقد كتب، بنفسه، على السبورة بيتاً من الشعر، لا أتذكره الآن، وطلب منّا أن نعربه. كنت الطالب الوحيد الذي رفع يده، وأعربت البيت كاملاً، فكان ذلك موضع استحسان الزائر، وسرّ به أيضاً مدير المعارف ومدير المدرسة، ومدرّس اللغة العربية، رشيد الخطيب، كانت معرفة هذا الضابط البريطاني باللغة العربية الفصحى مثار استغرابنا الشديد، حينئذ.

خلال دراستي في المدرسة الخضرية الابتدائية وقع حادثان كانت لهما نكهة سياسية: الأول، حدث ذات صباح حين جاء عدد من طلاب المدرسة الثانوية، وهم يحملون شارة علم الحكومة العربية السورية التي كان يرأسها الملك فيصل، فقامت الإدارة، بعدئذ، بإحضار أولئك الطلاب، وبلّغتهم بالعقوبة التي اتخذتها في حقهم على مرأى ومسمع جميع طلاب المدرسة الذين اصطفوا في ساحة بهوها لهذا الغرض. وقد عرفت من بين الطلاب المعاقبين إسماعيل عباوي الملقّب بـ(توحلة) نظراً إلى صلته بعائلة توحلة. أما الحدث الثاني، فقد وقع أثناء زيارة الملك فيصل لمدينة الموصل، كان الطلاب في باحة المدرسة حين أطلّ المدرّس اللبناني، سليم الدرزي، من شرفة المدرسة ونادى بسقوط فيصل الأول لخيانته الأمة العربية. يومذاك اتّهم سليم الدرزي أن قد أصابه مس بعقله. بعد سنتين من هذه الحادثة، تعرّفت في لندن إلى فريد زين الدين، الدرزي الأصل، والذي أصبح وزيراً في حكومة الوحدة أيام الجمهورية العربية المتحدة في عهد جمال عبد الناصر، وقد علمت منه أن سليم الدرزي كان خاله.

في ليلة من ليالي صيف ١٩٢٢ قام طلاب المدرسة الثانوية بتمثيلية (ريتشارد قلب الأسد) على مسرح من الخشب أقيم في ساحة المدرسة. وقد مثّل مدير المدرسة الابتدائية، عبد العزيز خياط، دور الملك ريتشارد، ولعب الطالب الثانوي، يونس بحري، دور الملكة، ولا أتذكّر من قام بدور صلاح الدين الأيوبي. وقد كان للتمثيلية مغزى سياسي فهي تدور حول حملة صلاح الدين الأيوبي لإخراج الصليبيين من الأرض المقدسة.

في صيف ١٩٢٢، جرى امتحان البكالوريا الابتدائية لعموم العراق، وقد نجحت فيه وكنت الأول في العراق. قدمت لي وزارة المعارف جائزة تقديرية في هذه المناسبة، هي مجموعة كتب تاريخية وروايات عربية. كذلك أقيمت لي حفلة في المدرسة برعاية متصرف اللواء، يومئذ، رشيد الخوجة،[1] دُعي إليها عدد كبير من شخصيات الموصل. وقد ألقيت، في هذا الاحتفال، كلمة ساعدني على وضعها صديق والدي، علي خيري الإمام، الذي مثّل الموصل في المجلس التأسيسي والمجلس النيابي، بعدئذ. وفي هذه المناسبة قدم لي عدد من المدرسين بعض الهدايا، أتذكر منهم فوزي الغلامي، الذي كان معه في المدرسة، أيضاً، قريبه رؤوف الغلامي. وقدمت المدرسة أيضاً هدايا للأوائل من كل صف.

انتقلت بعد ذلك إلى مرحلة أخرى من مراحل دراستي هي مرحلة الدراسة الثانوية، حيث كانت المدرسة الثانوية تشغل الطبقة الأولى من البناية نفسها. كما سبق ذكره، كانت تلك المدرسة هي المدرسة الثانوية الوحيدة في الموصل، وقد أُفتتحت للدراسة بعد الاحتلال البريطاني، وكانت تجمع في صفوفها كل المتخرجين من المدارس الابتدائية في مدينة الموصل. وكانت صفوفها مزدحمة مقارنة بصفوف المدرسة الابتدائية إذ بلغ عدد الطلاب في الصف الأول، والصف الثاني نحو ٤٠ طالباً، إلا أن هذا العدد أصبح متواضعاً مقارنة بما بلغه عدد طلاب الصف الواحد، لاحقاً.

كان أول مدير للمدرسة الثانوية تلك، هو داود سليم، الذي كان يعرف في الموصل بـ «ابن عدلة الحكيمة»، إذ كانت والدته «عدلة» تطبب المرضى لعدم وجود أطباء متخرجين في كليات الطب، يومذاك، شأنها شأن عدد من الأشخاص الذين امتهنوا الطب «الشعبي» من دون أن يحصلوا على شهادات رسمية تؤهلهم لممارسة

(١) عقب الاحتلال البريطاني للعراق، كان الحاكم السياسي، «نولدر» (Lieut, Col. L.F. Nalder)، وهو ضابط إنكليزي، يتولى تصريف أمور الإدارة في الموصل. (عيّن في الموصل في ١١/٩/ ١٩١٨) وكان حامد السامرائي، أول عراقي يعيّن متصرفاً للواء الموصل، غير أنه اغتيل في اليوم الأول لوصوله وإقامته في دار رئيس البلدية، أمين المفتي، عندما كان يجلس في غرفة الاستقبال مع عدد من الشخصيات التي جاءت لزيارته. إذ أطلقت عليه النار من نافذة الغرفة. وبهروب المعتدي، بقيت تلك الجريمة سراً غامضاً أوّله المؤرخون تأويلات شتّى. وقد عيّن رشيد الخوجة متصرفاً للواء الموصل بعد اغتيال حامد السامرائي.

الطب، مثل عبد الله الجلبي، جد عائلة الجلبي التي أنجبت الدكتور داود الجلبي، الذي تخرّج في كلية الطب وعمل طبيباً لدى الحكومة العراقية ثم عيّن عضواً في مجلس الأعيان. وبعد داوود سليم، تولّى إدارة المدرسة صادق الخوجة، وهو أحد أقارب المتصرف رشيد الخوجة، وقد عينته السلطات في بغداد وهو أول من عيّن مديراً لمدرسة ثانوية ولم يكن من أبناء الموصل.[١] ومن المدرّسين الذين أتذكرهم من هذه المرحلة، الحاج أحمد أفندي جوادي الذي كان يدرّس الدين، ومدرسون عرب غير عراقيين منهم عبد الله الحاج، مدرّس التاريخ، وتوفيق قشوع، مدرّس الفيزياء والرياضيات، وتوفيق دباغ، وداود قصير. ومن الطلاب أتذكر علي حيدر سليمان، الذي زاملنا في ما بعد في «جماعة الأهالي»، وكذلك عبد الله بكر، الذي أصبح وزير العراق المفوّض في واشنطن، وبعد ذلك تولّى وزارة الخارجية ثم رئاسة الديوان الملكي حتى قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

كان عبد الله الحاج، اللبناني، مدرّس التاريخ، تخرّج لتوّه في الجامعة الأميركية في بيروت، وكان لديه اتجاه سياسي واجتماعي قريب من اليسار. وقد نظّم عدداً من الاسفار إلى ضواحي الموصل أثناء الربيع، وتحدث لنا، خلالها، عن التطورات السياسية والاجتماعية في العالم. وما زلت أشعر حتى الآن أنه أول من أوجد لدي الحس الاجتماعي والاهتمام بالشؤون العامة،[٢] إضافة إلى ما كانت تثيره الأحاديث المختلفة في نفسي أثناء حضوري المستمر في ديوانية والدي في كل الأيام، ومرافقتي له في بعض الزيارات التي كان يقوم بها للديوانيات الأخرى في بيوت شخصيات موصلية معروفة. وكنت أصغي باهتمام إلى تلك الأحاديث التي كانت تتناول موضوعات شتى، سواء في عهد الاحتلال أم بعد قيام الثورة العراقية، وتأسيس الدولة العراقية الحديثة برئاسة الملك فيصل.

وكانت أكثر القضايا إلحاحاً في عهد الاحتلال البريطاني هي اختيار نظام

---

(١) الجدير ذكره أن عاصم الجلبي عيّن مديراً لمعارف لواء الموصل من قبل السلطات المركزية في بغداد، وهو أيضاً لم يكن من أبناء الموصل.

(٢) عندما عدت من دراستي في لندن سنة ١٩٣١ وجدت عبد الله الحاج قد انتقل من مهنة التعليم إلى وظيفة في البلاط الملكي، مساعداً لرئيس الديوان الملكي رستم حيدر. وبعد فترة وجيزة عاد إلى لبنان مع زوجته العراقية وأولادهما. وفي الستينيات انتخب عبد الله الحاج عضواً في مجلس النواب اللبناني.

الحكم، واختيار رأس هذا النظام. وبالتزامن مع ثورة العشرين، وقعت حوادث في ولاية الموصل، كاغتيال الحاكم العسكري في العمادية، وقيام حركة تمرّد في تلّعفر. وقد قيل عن هذه الحركة إنها كانت تحظى بدعم الحكومة العربية في سورية وتشجيعها، وأن جميل المدفعي، الموصلي الأصل، قدم من دمشق إلى تلّعفر، سرّاً، لمساندتها. وكنت أسمع أيضاً عن تنظيم «مضابط»، لاختيار الأمير فيصل بن الشريف حسين الذي أخرج من سورية، ملكاً على العراق، وقد عُدّت هذه «المضابط» بعدئذ، بمنزلة استفتاء، علماً أنه لم يكن هنالك استفتاء حقيقي بصيغة الاستفتاء المعروفة.

وأتذكّر مجيء الأمير فيصل بن الحسين إلى العراق، والاستقبال والحفاوة اللذين قوبل بهما في بغداد، وذهاب بعض الشخصيات من الموصل للمساهمة في ذلك الاستقبال، وفي عداد تلك الشخصيات مصطفى الصابونجي.

بعد إعلان الحكم الوطني، كانت القضايا المطروحة على العراقيين تشمل انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي، وبعد ذلك، أعضاء المجلس النيابي. وقد قامت، يومئذ، حركة في جميع أنحاء العراق تدعو إلى مقاطعة الانتخابات إذا لم تجر الاستجابة للشروط التي تضمنتها «المضابط» التي أعدّها العراقيون بإيحاء من سلطات الاحتلال البريطانية ابتغاء تنصيب الأمير فيصل ملكاً على العراق، وقيام حكم وطني مسُتقل يتمتع بالسيادة الكاملة، وانسحاب القوات البريطانية كافة من العراق، وتأسيس حكم ملكي دستوري يخضع لإرادة الشعب الممثلة بالمجالس النيابية، ويضمن كل الحريات والحقوق العامة للشعب.

وقد انطبع في ذاكرتي، من أحداث تلك الفترة، ما كان يدور في أوساط العائلة من أحاديث تتصل بإبعاد قريبنا وزوج ابنة عمي، مصطفى الصابونجي، إلى بغداد ووضعه تحت الإقامة الجبرية فيها ومنعه من العودة إلى الموصل من قبل السلطات الإدارية العراقية بناء على توصية الكولونيل «نولدر» المفتش الإداري، الذي كان، في ما سبق، حاكماً عسكرياً للموصل. وقد أبعد مصطفى الصابونجي بسبب نشاطه السياسي ضد الإنكليز، ودعوته إلى مقاطعة الانتخابات إلى أن يتم تنفيذ الشروط المذكورة آنفاً. بعد بضعة أشهر من إبعاده، وبسبب الضغط الشعبي، قرّرت السلطة العراقية السماح لمصطفى الصابونجي بالعودة إلى الموصل. وقد جرى له عند وصوله إلى الموصل، استقبال شارك فيه أهل المدينة على اختلاف مشاربهم ومراتبهم الاجتماعية.

وقامت في هذه الفترة أيضاً، ثورة مصطفى كمال (أتاتورك) في تركية، وما أعقبها من انتصار على جيوش الحلفاء، التي كانت تحتل قسماً من الأناضول، وهذا ما اضطرهم إلى القبول بالمطالب التركية، والاعتراف بسيادة تركية على جميع أراضيها. وقد نجم عن ذلك، عقد «مؤتمر لوزان»، الذي تمّ فيه الاتفاق على «معاهدة لوزان»، التي حققت الصلح بين تركية والحلفاء. وقد تنازلت تركية، بموجب هذه المعاهدة، عن البلاد العربية، التي كانت جزءاً من أراضي الامبراطورية العثمانية، وضمنها العراق، عدا ولاية الموصل التي كانت الحكومة التركية تطالب بها، لأنها لم تكن تحت احتلال الحلفاء عند توقيع الهدنة، كما ذكرت سابقاً. وبالطبع، كانت الأكثرية الساحقة من أهل الموصل، الذين أبدوا اهتماماً كبيراً بهذه الأحداث، إلى جانب بقاء مدينتهم ضمن الدولة العراقية، باستثناء قلة كانت تؤيّد الالتحاق بتركية لدوافع إسلامية، تقوم على فكرة التعلّق بالخلافة الإسلامية، ومناهضة الإنكليز والأوروبيين الذين كانوا يعتبرونهم كفرة.[1]

كذلك كنت أتابع التطورات التي حدثت في تركية بعد انتصار مصطفى كمال وإلغاء الخلافة، وتأسيس الجمهورية التركية، والإجراءات التي قام بها لتحديث تركية وإضفاء صبغة أوروبية عليها، وإن كان بعضها شكلياً. فإجبار المواطن التركي، الفلاح أو الكاسب، الذي لم ينل كثيراً من التعليم، على ارتداء الزي الغربي، لا يجعل منه إنساناً غربياً حقيقياً. وقد أثبتت تجربة الحياة في الجمهورية التركية هذا الأمر، لا سيما في الأعوام الأخيرة.

ومما أذكره، أيضاً، من أحداث تلك الفترة، تأليف أول حكومة عراقية، في عهد الاحتلال، قبل تنصيب الملك فيصل، برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب، من بغداد. وقد دخل في هذه الحكومة طالب باشا النقيب، من البصرة، وزيراً للداخلية. ودخلها، أيضاً، عدد من الشخصيات الموصلية، أتذكر منها الحاج أمين الجليلي، ومحمد علي فاضل آل حافظ، وأحمد الفخري والدكتور حنّا خيّاط.

ومن الحوادث البارزة التي رافقت تكوين هذه الحكومة أن طالب باشا النقيب،

---

(١) حول قضية الموصل انظر: الدكتور فاضل حسين، **مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية ـ الإنكليزية ـ التركية والرأي العام**، بغداد، ١٩٦٧.

الذي كان يطمع في عرش العراق، نصبت له مكيدة بدعوته إلى حفل شاي في دار المندوب السامي، وعند خروجه من الدار، اقتيد إلى سيارة عسكرية، وقيل دبابة، تمهيداً لنفيه إلى جزيرة سيلان (سريلانكا حالياً).

ووقعت حادثة مهمة أخرى أيام دراستي في أوائل العشرينيات، هي اغتيال توفيق الخالدي الذي كان وزيراً للداخلية في الوزارة الأولى بعد تنصيب الملك فيصل، وقد اغتيل في بغداد في ٢٢/٢/١٩٢٤. وعزا المؤرخون ذلك، بعد فترة، إلى أن الخالدي كان جمهورياً في اتجاهه السياسي، وقال بعضهم إنه كان من الجماعات المناهضة للمجموعة التي كانت تلتف حول الملك فيصل.

ومما أتذكره أيضاً، اجتماع المجلس التأسيسي وعرض المعاهدة البريطانية ـ العراقية عليه، وما حدث في الجلسات من جدل أثناء بحث المعاهدة، والاعتداء على الشيخ عدي الجريان خارج بوابة المجلس بسبب موقفه منها.

ومما ورد في مذكرات المس غيرترود بل، التي كانت تشغل منصب المستشار الشرقي في دار المندوب السامي البريطاني في العراق، والتي نشرت بعد وفاتها بخمسة وثلاثين عاماً،[١] أن الحكومة البريطانية أنذرت الملك فيصل والحكومة العراقية بلزوم التصديق على المعاهدة قبل منتصف ليلة ١٠ـ١١ حزيران (يونيو)، وإلاّ اتخذت الحكومة البريطانية ما سمته «إجراءات خاصة». وعقد بناءً على ذلك اجتماع دعي إليه أعضاء المجلس التأسيسي في تلك الليلة، واستقدمت السلطات الأعضاء من دورهم إلى حضور الاجتماع. وقد استطاع عدد غير قليل منهم أن يتهرّب من الحضور، ولم يحضر الاجتماع سوى ٦٨ نائباً من أصل مئة. وبرغم من معارضة عدد من الأعضاء بزعامة ياسين الهاشمي، فقد أُقرت المعاهدة، وكان ذلك مدعاة لاستياء الناس.

---

(١) توفيت مس «بل» في بغداد يوم ١١ تموز (يوليو) ١٩٢٦ ونشرت مختارات من رسائلها إلى والديها في السنة التالية (١٩٢٧) في طبعة أشرفت عليها زوجة أبيها الليدي «بل»، ولكنها لم تحتو على ما كتبته عن الإنذار الذي وجهه المندوب السامي البريطاني السير «هنري دوبز» إلى الملك فيصل الأول. وفي سنة ١٩٦١ نشرت «اليزابث بورغوين» أوراق مس «بل» في جزأين، وتضمّنت هذه الأوراق تفاصيل ما كتبته عن الإنذار البريطاني. انظر:

Elizabeth Burgoyne, *Gertrude Bell from her Personal Papers: 1914-1926*, London (Ernest Benn) 1961, p.245.

سنوات بيروت

في أوائل صيف سنة ١٩٢٤ زار الموصل مندوب عن الجامعة الأميركية في بيروت من أجل الترويج للانتساب إلى الجامعة المذكورة وتشجيع بعض عائلات الموصل على إرسال أولادها للدراسة فيها. وقد كان في الجامعة الأميركية في بيروت، آنذاك، قسمان: الأول مخصص للدراسة الابتدائية ويسمى Prep، مختصر Preparatory، أي القسم التحضيري؛[١] والقسم الثاني هو مجموع الكليات التي تشتمل عليها الجامعة ويمثّل مرحلة الدراسة الجامعية.

ومن بين العوائل التي اتصل بها مندوب الجامعة، عائلة زميلي في الدراسة الابتدائية والثانوية خليل اسماعيل[٢] الذي وافق أهله على إرساله إلى الجامعة لإكمال دراسته فيها. وقد أخبرني خليل إسماعيل بذلك بعد أن فرغنا من الامتحانات النهائية ذلك العام، فوقع الأمر في نفسي موقعاً حسناً وأثار فيّ الرغبة في الذهاب إلى بيروت، والالتحاق بالجامعة الأميركية لإكمال دراستي الثانوية، وتطوير لغتي الإنكليزية وتقويتها تمهيداً للالتحاق بجامعة بريطانية في المستقبل. وكانت تلك إحدى رغباتي الأساسية في ما يتعلق بالدراسة.

رفض والدي فكرة الدراسة في بيروت حين عرضت عليه الأمر، غير أنه قبلها بعد أن لاحظ إلحاحي ورغبتي الشديدين في الذهاب، إضافة إلى ما تناهى إلى علمه من أن بعض أقاربنا من عائلتَي الصابونجي والجادر سيرسلون أبناءهم أيضاً إلى الجامعة الأميركية في بيروت.

وكان هناك طريقان إلى بيروت: الأول من بغداد عبر الصحراء، وهو طريق بغداد ـ الشام، وقد افتتحته شركة «نيرن» الإنكليزية؛ والثاني هو طريق الموصل ـ حلب ـ بيروت. وبعد التداول، استبعدنا الطريق الأول، طريق بغداد ـ الشام، نظراً لطوله، وقرّرنا السفر إلى حلب ومنها إلى بيروت.

---

(١) انفصل القسم التحضيري .Prep عن الجامعة بعد الحرب العالمية الثانية، وأسست مكانه مدرسة ابتدائية وثانوية باسم «الكلية الدولية» International College، وتقع خارج مدينة بيروت على سفوح جبل لبنان.

(٢) هو ابن أخت علي جودت الأيوبي، أحد رؤساء الوزارات العراقية قبل ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

اتفقنا مع عائلة الصابونجي على أن نسافر معاً: أنا ونجيب مصطفى الصابونجي، وابن عمه سليم قاسم الصابونجي، برفقة مصطفى العذيباني، الذي كان يعمل مع مصطفى الصابونجي في التجارة. وقد قام برعايتنا خلال الرحلة إلى بيروت.

وقد انتدب مصطفى العذيباني لهذه المهمة نتيجة قيامه، سابقاً، برحلات تجارية إلى سورية ولبنان وفلسطين التي كان يصدّر إليها الأغنام والمواشي من العراق، مثل العديد من الموصليين، آنذاك. كانت تلك تجارة رائجة، تعدّ من الموارد المهمة لكثير من الناس، وأعتقد أن اضمحلالها، على مر السنين، يعود إلى التطورات التكنولوجية، وهذا ما سمح بالتوسع في تجارة اللحوم المجمدة التي تستورد من عدد من أقطار العالم كأوستراليا، والأرجنتين وبلاد البلقان، وغيرها.

حددنا موعداً للسفر، وحضر كل من نجيب الصابونجي وسليم الصابونجي مع عائلتيهما إلى بيتنا الريفي في البستان.

في الطريق إلى بيروت

غادرنا الموصل عصراً بسيارة من طراز «فورد» ذات السقف المتحرك، المصنوع من القماش، والتي كنّا نسميها «فورد أم التنتة»، متوجّهين إلى قرية عين غزال القريبة من سنجار. عندما وصلنا القرية، استقبلنا الشيخ عجيل الياور، شيخ شمّر، مع بعض أقربائه، وكانوا على علم سابق بوصولنا. بعد أن نفضنا عنّا غبار السفر، وأخذنا قسطاً من الراحة، حضرنا حفل العشاء الفخم الذي أقامه لنا الشيخ عجيل، حيث تناولنا طعام العشاء مع أفراد القبيلة، كما جرت العادة. وقد وضع الطعام على الأرض، وكان يتكوّن من الرز والقوازي (صغار النعاج). بعد العشاء، أوينا إلى خيمة وسط مضارب شمّر، حيث بتنا ليلتنا تلك.

في الصباح الباكر انطلقت بنا سيارة الفورد صوب دير الزور، على طريق ترابي غير معبّد، حافل بالمطبّات. ورافقنا في رحلتنا تلك حرّاس من شمّر في سيارة «فورد» مفتوحة، وكانوا مسلحين بالبنادق، إذ كان علينا أن نقطع الجزيرة ما بين عين غزال ودير الزور. كانت رحلتنا محفوفة بالأخطار لأن الجزيرة كانت، يومئذ، صحراء قاحلة غير مأهولة يتعرض فيها المسافرون لهجمات قطاع الطرق. لكن بنادق شمّر، والغزلان المتقافزة التي تسرح وتمرح في البرية، والتوق الشديد لمعرفة ما يخبئه المستقبل، كل ذلك، قد هوّن علي، أنا ابن السابعة عشرة، الذي يفارق أهله للمرة الأولى، أهوال

الطريق، وأثناء سفرتنا هذه مررنا بموقفين فيهما عيون ماء كبريتية، وهما غير مأهولين. وقد علمنا أن بعض البدو الرحل يتخذ منهما منزلاً موقتاً يستريح فيه من عناء السفر، ولوجود الماء فيهما، وإن لم يكن صالحاً للشراب. وكان هذان الموقعان يسمّيان «البعّاج» و«الفدغمي».

عند حلول العصر وصلنا إلى بلدة على الحدود السورية، تقع على نهر الخابور، أحد روافد الفرات. عبرنا الجسر وتوجّهنا من هناك إلى دير الزور التي وصلنا إليها بعد ما يقرب من ساعة عند الغروب. كانت دير الزور مدينة متوسطة الحجم ولا تختلف عن الموصل كثيراً، بل تقل عنها من حيث درجة التطوّر، وقد أمضينا فيها ليلة واحدة قضيناها في أحد فنادقها الشعبية.

وفي اليوم التالي، انطلقت بنا سيارتنا عبر طريق غير مأهول بمحاذاة الفرات، فقطعنا الجزيرة، ووصلنا حلب بعد ساعات من السفر. وقصدنا فور وصولنا أحد الفنادق حيث قضينا فيه ليلتين أو ثلاثاً. كنّا نحمل رسائل من قريبنا مصطفى الصابونجي، إلى عدد من أصدقائه من التجار الحلبيين، من بينهم، الشخصية المعروفة عبد الوهاب ميسّر الذي التقيناه خلال إقامتنا في حلب في مكتبه ومكتب أخويه توفيق ميسّر وعلي ميسّر.(١)

كنّا تواقين إلى مشاهدة مدينتي حلب وبيروت لكثرة ما كنّا نسمعه من المديح عن تقدمهما وتطوّرهما، من التجار الذين كانوا يترددون عليهما. ولكنني في الحقيقة، لم تصبني الدهشة كثيراً مما رأيته في حلب التي لم تكن تتقدم كثيراً على الموصل.

بعد أن أمضينا ثلاثة أيام في حلب، ودّعنا سيارتنا وركبنا القطار متوجّهين صوب بيروت، وقد أحسست، وأنا أقترب من نهاية الرحلة، بمشاعر شتّى تداخلت فيها أحزان الوداع وأفراح المخاطرة التي تنطوي عليها كل بداية جديدة وترقّب النتائج والنهايات. يضاف إلى ذلك، ما بعثه فيّ القطار من مشاعر ترافق، عادة، كل العلاقات الجديدة، إذ كنت أتعرف إلى هذا الشيء «الغريب» الجديد للمرة الأولى. صحيح أن سكة حديد كانت موجودة في العراق، إلاّ أنها لم تصل الموصل بعد، ولذلك لم يسبق لي ركوب القطار قبل الرحلة من حلب إلى بيروت.

---

(١) شاعت المصادفات بعد سنين أن تربطني أواصر المصاهرة والنسب مع توفيق ميسّر، إذ تزوجت ابنته من أخي زوجتي.

وكانت سكة حديد سورية جزءاً من خط الحجاز. في الجزء الأول من الرحلة، من حلب إلى الرياض، التي تقع في سهل البقاع، سار بنا القطار فوق خط عريض. وقد بدّلنا القطار في رياق، وبدأنا نسير فوق خط ضيق عبر منطقة جبلية مروراً بزحلة وصوفر وبحمدون وعاليه حتى بيروت. كانت الرحلة ليلية شعرنا خلالها بالطقس الجبلي البارد برغم أن الوقت خريف، وهي تجربة جديدة لنا مع طقس جبلي يختلف عمّا ألفناه في الموصل.

وصلنا بيروت صباحاً، ونزلنا في فندق في منطقة الميناء. ولدى خروجنا من الفندق، للمرة الأولى، أصابتنا الدهشة عندما رأينا مقدار الخراب والدمار الذي حلّ بقسم كبير من المنطقة نتيجة القصف البحري الذي قام به الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى.

كنا نحمل رسائل من عائلة ميسّر إلى وكيلها في بيروت الحاج توفيق الهبري، التاجر المعروف، الذي رحّب بنا كثيراً، وأوصى ابنه خليل بالعناية بنا. كان خليل شاباً في الرابعة والعشرين، أو نحوها، وقد تخرّج لتوّه في الجامعة. رافقنا خليل الهبري خلال أيامنا الأولى في بيروت، وعرّفنا إلى بعض معالمها، وطاف بنا في أسواقها من أجل شراء ما نحتاج إليه. بعد سنوات دخل خليل الهبري حكومة كميل شمعون التي ألّفها سنة ١٩٥٧.

كانت بيروت مدينة حديثة لمسنا فيها العديد من معالم التطوّر بادية بوضوح في شوارعها وأسواقها ومرافقها الأخرى. ومن ذلك، الترامواي الذي شاهدناه واستعملناه للمرة الأولى فيها. كانت سكك الترامواي تمتد في بضعة شوارع رئيسية وتقطع المدينة من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال، وأخص بالذكر خط الترامواي الذي يصل مركز المدينة بالجامعة الأميركية، ما سهّل على الطلاب الذهاب والإياب إلى الجامعة ومنها. وما أدهشنا كثيراً في بيروت، وهو أسلوب التعامل في الأسواق اللبنانية، يومذاك. كان الباعة في المخازن والأسواق يتساومون كثيراً على الأسعار، خصوصاً مع الغرباء، إذ كان أكثرهم يحدد سعراً للبضاعة، ثم تراهم يتراجعون عنه، ويقبلون، بعد المساومة، بنصف ما طلبوه أول الأمر. لم تعجبنا تلك الظاهرة فقد كانت ظاهرة سيئة ومتعبة في التسوّق.

الجامعة الأميركية

اتصلنا بالجامعة الأميركية في بيروت، وبدأنا عملية التسجيل، وقد التحقت بقسم الدراسة المتوسطة مع سليم الصابونجي، في حين التحق نجيب الصابونجي وآخرون من أبناء الموصل، من عائلة جليمران، من الذين رافقونا في الرحلة، بقسم الدراسة الابتدائية. وقد التقينا هناك صباح نوري السعيد، وكان صبياً في العاشرة من عمره. كما كان هنالك عدد من الطلاب العراقيين من بغداد والموصل والبصرة.

دامت دراستي الثانوية أربع سنوات، سنتان منها في الموصل، وسنتان في الجامعة الأميركية في بيروت. وسنة ١٩٢٦، وهي سنتي الثالثة في بيروت، التحقت بالصف الأول من كلية العلوم والآداب في الجامعة الأميركية. في هذا العام بالذات، قرّرت الجامعة الأميركية أن تنشئ صفوفاً مختلطة، للبنين والبنات، في قسم الدراسة الجامعية، إذ لم تكن الدراسة في الجامعة، في جميع مراحلها، الابتدائية والثانوية والجامعية، مختلطة قبل هذا العام. وأتذكّر أن عدداً من الفتيات كنّ معي في الصف الأول الجامعي، ومن بينهن واحدة من عائلة البستاني، العائلة اللبنانية المعروفة.

عندما دخلنا الجامعة الأميركية سنة ١٩٢٤، كان عدد الطلاب العراقين فيها قليلاً، وكانوا في القسم الجامعي، حيث كانت وزارة المعارف ترسل طلبة البعثات التعليمية الأولى إلى بيروت للدراسة في الجامعة الأميركية. وهناك تعرّفت إلى بعض هؤلاء الطلاب، وكان بعضهم في سنته الجامعية الأخيرة، ومن بينهم، فاضل الجمالي، ومتّي عقراوي، ومحي الدين يوسف، ويوسف زينل، وآخر من أصل إيراني اسمه محمد الدشتي، وقد سافر إلى إيران بعد عودته إلى بغداد وبقائه فيها فترة قصيرة.[١]

أعتقد أن تلك كانت أول بعثة دراسة من وزارة المعارف. وفي السنوات اللاحقة بدأ عدد العراقيين في الجامعة يزداد، سواء طلاب البعثات الحكومية أو الدارسين على نفقتهم الخاصة.

كذلك لاحظت وجود عدد غير قليل من السوريين، وكثير من الفلسطينيين وبعض المصريين. وأعتقد أن الدراسة الجامعية بالإنكليزية لم تكن متوفرة في بلدانهم في تلك الأيام.

---

(١) انظر قصة هربه إلى إيران، في: **مذكرات ساطع الحصري**، الجزء الأول، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧، ص٥٨٦ – ٥٨٧.

في الصف المنتهي من دراسة الثانوية التحضيرية Prep وقع لي حادث طريف، إذ حصلت على أغرب نتيجة اختبار في امتحان الرياضيات الذي تضمّن بضعة أسئلة إجبارية، وسؤالاً اختيارياً. عند إعلان النتيجة، حصلت على ١٠٤ درجات من مجموع ١٠٠ : ٩٤ درجة في الأسئلة الإجبارية، و١٠ درجات للسؤال الاختياري. وكانت النتيجة (١٠٤ : ١٠٠) من الغرابة بحيث أصبحت حديث الداني والقاصي من الأساتذة والطلاب.

في السنة الثانية من الدراسة في الجامعة الأميركية، سافرت برفقة نجيب الصابونجي في سيارة أجرة إلى فلسطين في ربيع ١٩٢٦. وقد زرنا مدن حيفا، ويافا، والقدس، وأريحا ومنطقة البحر الميت. ثم عدنا أدراجنا سالكين الطريق ذاتها.

وما لفت نظرنا، آنذاك، أن تلك المدن كانت ذات مسحة عربية خالصة إذ يتعذر على السائح أن يلاحظ فيها أي أثر بيّن يدل على وجود يهودي، خلا مستعمرة صغيرة بالقرب من يافا اسمها (تل أبيب)، على عكس ذلك، كانت مظاهر سيطرة جيش الاحتلال البريطاني بادية للعيان أنّى توجّهنا. وقد زرنا المسجد الأقصى، وقبة الصخرة في القدس، إضافة إلى أسواقها التي كانت ذات طابع عربي بحت.

كانت الجامعة الأميركية مثار الإعجاب الكبير، سواء بالنسبة إلى موقعها المطل على البحر، أو تنظيمها الهندسي المكوّن من بنايات متعددة تتخللها أحراش الصنوبر. وقد خصص عدد من هذه البنايات للكليات الجامعية، كالعلوم، والآداب، والطب، والمستشفى التعليمي الكبير المتطوّر الملحق بكلية الطب الذي صارت له، في ما بعد، شهرة كبيرة في الشرق الأوسط، والهندسة. كذلك خصصت بنايات أخرى لسكن الطلاب القادمين من خارج بيروت، إذ كان عليهم الإقامة في الجامعة، عدا طلاب الصفّين المنتهيين في الدراسة الجامعية. كان على المقيمين أن يراعوا بعض اللوائح، مثل ضرورة أن يكونوا موجودين دائماً في الحرم الجامعي، خلال أيام الأسبوع، عدا يوم الأحد، وألا يخرجوا إلا بإذن خاص، وكان قسم الدراسة الابتدائية والثانوية قسماً منفصلاً، ومحاطاً بسور خاص، ومكوّناً من بضع بنايات، بعضها للتدريس، وبعضها الآخر للسكن. كذلك اشتمل الحرم الجامعي على بنايات مركزية مثل المكتبة، وبناية النشاطات الاجتماعية، واسمها «ويست هول» West Hall، حيث تقدم المحاضرات وتقام الحفلات الموسيقية والترفيهية وبعض الألعاب الرياضية، ومسبح على البحر خاص بالطلاب.

وكما هو معلوم، قامت بتأسيس الجامعة الأميركية في بيروت جمعيات تبشيرية

أميركية عام ١٨٦٠، واسم أول رئيس لها هو «بلس» Bliss. وقد أطلقت أسماء رؤسائها على بعض المباني.

أثناء دراستي في الجامعة، كان رئيس الجامعة هو الدكتور «بايرد دوج» Bayard Dodge، الذي ينتمي إلى عائلة أميركية تعمل في تعدين النحاس في أميركا.

ومن الأساتذة الآخرين في الجامعة الأستاذ «كروفورد» Crawford، وهو قسيس ولد في لبنان (أي سورية التي كانت تشمل لبنان قبل الحرب العالمية الأولى)، ولذلك كان يتكلم اللغة العربية بطلاقة باللهجة السورية. كان «كروفورد» يدرّس الإنجيل للطلبة المسيحيين. وقد عوض هذا الدرس للطلاب المسلمين بدرس الأخلاق Ethics. وكان الأستاذ «كروفورد» جذاباً وطريفاً يتبادل المزاح مع الطلبة مع أنه يكبرهم كثيراً. ولم يكن درسه خاضعاً للامتحان، لذا كان يخصص الكثير من وقت الدرس للحديث في موضوعات ذات طابع ماجن. وللأستاذ «كروفورد» ولدان، وُلدا في لبنان، أيضاً، ويتكلمان العربية بطلاقة، عيّن أحدهما دبلوماسياً في البعثة الأميركية في سورية، والثاني اختص بالزراعة وعمل خبيراً لها في بعض الأقطار العربية.

وقد علمت من بعض الشيوخ في الموصل أن مؤسسي هذه الجامعة كانوا ينوون اختيار مدينة الموصل مقراً لها، غير أنهم لم يلقوا التشجيع اللازم، لا من الإدارة التركية، ولا من أهالي مدينة الموصل المحافظة.

أعجبنا نظام الحياة في الأقسام الداخلية الذي كان يقرب، أسوة بجميع المدارس والأقسام الداخلية الأخرى، من النظام العسكري في تعيين أوقات النوم والنهوض، والاستحمام، وأوقات وجبات الطعام في مطاعم خاصة لكل من الأقسام: الابتدائي والثانوي والجامعي. كذلك كانت هنالك قاعات لمراجعة الدروس كل مساء. وضم حرم الجامعة، أيضاً، كنيسة يؤدي فيها المسيحيّون شعائر دينهم.

بدايات العمل السياسي

كان الجو السياسي في الجامعة الأميركية جواً حراً مفعماً بمشاعر معادية للاحتلالين: البريطاني والفرنسي؛ جواً تسوده المشاعر الوطنية التوّاقة إلى التحرر والاستقلال. كان هناك عرب من بضعة أقطار: عراقيون، وفلسطينيون ولبنانيون، وسوريون يلتفون حول جمعية «العروة الوثقى»، وهي جمعية طالبية ذات نشاطات وطنية عامة.

وفي أوائل ١٩٢٦، حضرت أحد هذه النشاطات، وهو اجتماع عقد للاحتجاج

على إقرار المعاهدة البريطانية ـ العراقية الذي تمّ في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦. وقد مددت هذه المعاهدة العمل بمعاهدة ١٩٢٢ التي كرّست الانتداب البريطاني على العراق باسم وبغلاف آخرين. في هذا الاجتماع الاحتجاجي رأيت يوسف زينل يرتجل خطبة سياسية وطنية ألهبت حماستنا. لم أكن أعرف يوسف، من قبل، ويمكن القول، بحق، إنه أول شخصية سياسية أتعرّف إليها. كان شاباً واعداً بمستقبل سياسي كبير، أو هكذا ظننت. غير أنه، لمّا عاد إلى العراق، لم يحقق ما كنت أتوقّعه له. لكنه أثار فيّ الإعجاب في ذلك الاجتماع الذي انتهى بإرسال برقية استنكار إلى كل من الملك ورئيس الوزراء، احتجاجاً على المعاهدة البريطانية ـ العراقية.

نادي النشء والبذور الأولى لـ«جماعة الأهالي»

في هذا الجو السياسي الوطني، تكوّنت نواة تنظيمية من عدد من الطلاب العراقيين الذين يدرسون في الجامعة الأميركية في بيروت، ضمّت: عبد الفتاح ابراهيم،(١) وعلي حيدر سليمان،(٢) وجميل توما، وعبد الله بكر، ونوري روفائيل،

(١) وُلد عبد الفتاح إبراهيم سنة ١٩٠٦، ونشأ في منطقة «باب الشيخ» في بغداد حيث كان يقيم والده، إبراهيم المدرس، رجل الدين القادم من عانة.
وكان عبد الفتاح إبراهيم أحد طلاب البعثة الدراسية الثانية التي أرسلت سنة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤، إلى بيروت حيث كان يدرس التاريخ كموضوع أساسي، والاقتصاد والعلوم السياسية كمواضيع ثانوية. وقد نشط في أوساط الطلبة العراقيين الذين كانوا يدرسون في الجامعة الأميركية. وتبلورت هذه النشاطات في تأسيس جمعية «الشعبية» السرية التي ضمت معه كلاً من علي حيدر سليمان، جميل توما، عبد الله بكر، نوري روفائيل، درويش الحيدري، إبراهيم بيثون وأنا. عاد إلى العراق سنة ١٩٢٨ بعد أن أنهى دراسته في بيروت وعمل في سلك التدريس في الموصل ثم في البصرة. سنة ١٩٣٠ سافر إلى أميركا للدراسة في جامعة كولومبيا على حسابه الخاص للحصول على شهادة الماجستير، إلاّ أنه اضطر للعودة إلى العراق سنة ١٩٣١ بسبب أوضاعه العائلية، وعيّن موظفاً في الميناء في مدينة البصرة. بعد عودته إلى العراق عاود نشاطه السياسي فاتصل بقريبه عبد القادر إسماعيل ومجموعة من الشبان الناشطين مثل حسين جميل وخليل كنّه وجميل عبد الوهاب بأمل ضمهم إلى الشعبية، واتفقوا على إصدار جريدة «الأهالي». وتمَّ الاتصال، بعد ذلك، بين عبد الفتاح إبراهيم وأعضاء جمعية «الشعبية» من جماعة بيروت بعد عودتهم وإكمالهم دراستهم. وبذلك اندمجت جماعة بغداد بجماعة بيروت ليبدأ نشاط جماعة «الأهالي»، ومن ثم «الشعبية» في العراق.

(٢) وُلد علي حيدر سليمان لعائلة عراقية كردية من راوندوز وبدأ دراسته الابتدائية في بغداد، غير أنه قطعها أيام الحرب العالمية الأولى وعاد إلى أهله ليجد والده سجيناً، ما وضع على عاتقه =

ودرويش الحيدري، وإبراهيم بيثون، وأنا، وآخرين. جاءت المبادرة من عبد الفتاح إبراهيم، وكان لولبها. عقدنا اجتماعاً تدارسنا فيه ما يمكن أن نقوم به. وقرّرنا تأسيس تنظيم وطني باسم «الشعبية»، يعمل من أجل تحرير البلاد. كانت «الشعبية» حركة سياسية اجتماعية، تحررية واجتماعية، تدعو إلى إصلاح البلد، ورفع مستوى الشعب، ونشر التعليم، والقضاء على الفساد، وتعريف الإدارة. طبعاً، لم يدر في خلد أحد، ساعتئذ، أن «الشعبية» ستتطور إلى «جماعة الأهالي»، بيد أنها بحق، كانت البذرة الأولى لهذه الجماعة.

أتذكّر، الآن، أننا وضعنا قَسَماً نتعهد بموجبه الولاء لتنظيم «الشعبية» واتخذنا لها شعاراً، هو خاتم يلبسه العضو في اصبعه ليتعرّف إليه عليه بقية الأعضاء. كنا حيئنذ، شباناً تستهوينا هذه المظاهر. ويبدو لي الآن، بالتفكير المؤخّر Hindsight أن عبد الفتاح ابراهيم نتيجة قراءته تاريخ أوروبا الحديثة، وحركات التحرّر فيها، وبالأخص في إيطاليا وألمانيا وروسيا، وبعض دول البلقان، قد تأثّر بأعمال الجمعيات السرية التي ألّفت في تلك البلدان في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر من أجل محاربة السلطة وتحرير شعوب تلك البلدان. وقد تطوّرت آراء أكثر الأعضاء، بعد تخرّجهم وعودتهم إلى العراق، لمصلحة التنظيم الديموقراطي الذي يجهد لتحقيق الديموقراطية في الحكم. وهكذا بذرت البذرة الأولى لـ «جماعة الأهالي» كما أسلفت.

= مسؤولية تربية أخويه في تلك السن المبكرة.

أقام في الموصل بعد تنقّل استمرّ ثلاث سنوات لم يدرس خلالها ثم استأنف دراسته الابتدائية التي أكملها سنة ١٩٢٢، خلال ذلك أسس «جمعية النهضة المدرسية» وهي جمعية ذات نشاط إجتماعي سياسي، وكوّن أيضاً حلقة صغيرة من الطلاب تتولى كتابة المناشير وتوزيعها .

بعد أن أنهى دراسته الثانوية أرسل إلى بيروت في بعثة لدراسة الهندسة، لكنه اختار أن يدرس التاريخ والعلوم السياسية والاقتصاد، وهناك انضمّ إلى جمعية «الشعبية» السرّية إلى جانب عبد الفتاح إبراهيم، جميل توما، عبد الله بكر، نوري روفائيل، درويش الحيدري، إبراهيم بيثون وأنا. وبعد ذلك ساهم مع هذه المجموعة وآخرين بتأسيس «نادي النشء». سنة ١٩٣٠ أنهى دراسته في بيروت وعاد إلى العراق ليعمل مدرساً للتاريخ، فمفتشاً، ثم في مديرية الامتحانات. وبالنسبة إلى نشاطه السياسي فقد بدأ العمل مع «جماعة الأهالي» ثم في جمعية «الشعبية» بعد انضمام جماعة بغداد إليها.

وقد تولى علي حيدر سليمان مناصب عدة منها: معاون مدير الداخلية العام، ومناصب وزارية مختلفة في العهد الملكي، كذلك انتخب نائباً، وتقلّد أيضاً منصب سفير العراق بضع مرات وعمل في بلدان عدة قبل ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ وبعدها.

وأود في هذه المناسبة أن أعقب على روايتين وردتا في كتاب (جماعة الأهالي في العراق)، تأليف السيد فؤاد حسين الوكيل. تتعلق الأولى بعبد الفتاح إبراهيم إذ تقول إنه كان نائباً لرئيس الجمعية الطالبية الأولى في بيروت التي كان يترأسها يوسف زينل سنة ١٩٢١ ـ ١٩٢٢. ومن ثم أصبح رئيسها بعد سفر يوسف زينل.[١] لم أسمع من عبد الفتاح أو من غيره من زملائنا في «الشعبية» أن عبد الفتاح كان نائباً لرئيس جمعية طالبية عراقية أو رئيساً لها قبل تأسيس «الشعبية» ونادي «النشء».

وتتعلق الرواية الثانية بذهاب أعضاء «الشعبية» إلى الاجتماع وهم يحملون تمثال موسوليني.[٢] وبما أنني من الأعضاء المؤسسين لـ «الشعبية»، ومن الذين واكبوا عملها، أؤكد أن شيئاً من ذلك لم يحدث في حضوري، ويبدو أن مصادر هذه الرواية استندت إلى تخيلات وهمية، فالشعار الذي اتخذناه لـ «الشعبية» كان خاتماً يستخدمه العضو، لا غير.

بالإشتراك مع عدد آخر من الطلاب العراقيين الذين لم يكن لهم أدنى علم بتنظيم الشعبية قدّمنا، بعد ذلك، طلباً رسمياً لتأسيس ناد سمّيناه «نادي النشء العراقي»، ووضعنا له نظاماً داخلياً.

عقدنا الاجتماع الأول للهيئة التأسيسية في فندق «البريستول» مقابل موقع فندق «سانت جورج» الحالي. وفي هذا الاجتماع، انتخب عبد الفتاح إبراهيم رئيساً، وانتخبت أنا أميناً للصندوق. كذلك حُدد هدفنا العام، وهو تجميع الشباب العراقي، وتوفير أسباب الرفاهية والراحة له.

ولما كانت الجامعة الأميركية تضمّ، أيضاً، طلاباً عراقيين من عوائل محافظة

---

(١) انظر فؤاد حسين الوكيل: **جماعة الأهالي في العراق**، بغداد (دار الرشيد للنشر) ١٩٧٩، ص٩٤.

(٢) جاء في كتاب **جماعة الأهالي** ما يلي:

> كان أعضاء هذه الجمعية السرية، تستهويهم روح الاندفاع الوطني والقومي التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، والمتمثلة في الحركة الفاشستية في إيطاليا، وفي شخص موسوليني بالذات. ولذا كانوا يعقدون اجتماعات سرية في ساحة اللعب بالجامعة، ليلاً وهم يحملون تمثالاً لموسوليني، ويحيطون به، أو يذهبون إلى ساحل البحر ومعهم التمثال أيضاً.

انظر: فؤاد الوكيل، المرجع السابق، ص٩٥.

مؤيّدة للسلطة، برزت الخلافات والمنافسة إلى الحد الذي يمكن معه القول إن النادي انقسم قسمين. وقد أدّت هذه الانقسامات، في الاجتماع السنوي الثاني، إلى مصادفة كنت أنا طرفاً فيها. بعد الاجتماع، علمت من بعض الطلبة أن لطفي مصطفى، أحد أفراد المجموعة المؤيّدة للسلطة، والذي أصبح مدير شرطة في العراق بعدئذ، قد هدّد أمامهم بالاقتصاص مني. وكان من المتعاطفين معنا، الشاعر حافظ جميل، ابن عم حسين جميل، وقد نظَم قصيدة يهجو فيها بيت الكيلاني، المعروفين بتأييدهم للحكومة، إذ كان أحد أبنائهم، يوسف الكيلاني، عضواً بارزاً في المجموعة الأخرى.

أما مجموعتنا، فقد كان عبد الفتاح إبراهيم من أبرز من فيها. فهو اضافة إلى شخصيته القوية، ذو مؤهلات مميزة وقدرة على المبادرة واتخاذ القرار. كذلك كان متقدماً علينا في الدراسة، وربما امتلك بعض الإطلاع على التاريخ السياسي والحركات التحررية. وما ألهب النزاع بين المجموعتين أن يوسف الكيلاني كان يعتبر عبد الفتاح إبراهيم أقل منزلة منه، وأن عائلة عبد الفتاح أدنى مرتبة اجتماعية من عائلته.

بعد الفراغ من امتحانات السنة الأولى في الجامعة الأميركية، عدت من بيروت إلى بغداد برفقة نجيب الصابونجي سنة ١٩٢٥ عن طريق دمشق حيث قضينا ثلاثة أو أربعة أيام لزيارة معالمها. بعد ذلك، أخذنا سيارة نيرن إلى بغداد، التي رأيناها للمرة الاولى. وهناك، نزلنا في فندق «كلارج» في شارع الرشيد قرب الجسر الذي سُمّي أيام الانتداب «جسر مود»، وكان جسراً خشبياً يقوم على «دوبات» حديثة.

أخذنا قسطاً من الراحة في الفندق، ثم توجّهنا إلى مكتب نوري فتاح باشا، صديق مصطفى الصابونجي. دعانا نوري إلى الغداء في دار والده فتاح باشا الذي كان موجوداً في المنزل، والذي بدأ لتوّه في تأسيس معمله المسمّى باسمه، «معمل فتاح باشا للنسيج الصوفي»، بمشاركة أولاده. تناولنا الغداء في داره القديمة قرب باب المعظم، وكان الجو حاراً ذلك الصيف، والمائدة في السرداب حيث تدور مروحة سقفية كهربائية. وبينما كنا هناك، جاء الابن الأكبر لفتاح باشا سليمان، بزيّه العسكري، إذ كان يومذاك، برتبة عقيد وآمراً للكلية العسكرية.

ولقد لفت نظرنا في زيارتنا الأولى إلى بغداد أن المدينة كانت تقوم داخل السور القديم، وبيوتها متلاصقة في أزقّة ضيقة. ومن محلات بغداد الراقية في تلك الأيام محلة «جديد حسن باشا»، والحيدر خانة، وقنبر علي، والفضل والمحلات المتصلة

بها. لذلك كان أهالي بغداد يهرعون إلى النهر خلال الصيف، فينصبون (الجراديغ) التي تقام من الخوص، على شواطئ نهر دجلة من الجانبين، ويذهبون مساءً للنزهة، وفي المساء رأينا النهر يعج بالقوارب تنقل الناس إلى جراديغهم، أو للقيام بجولة في النهر. وكان الناس، في القوارب أو في الجراديغ، يغنون على أنغام العود والدنبك ويحضرون «السمك المسكوف» على جانبي النهر فكان منظراً خلاباً، بحق، ولا سيما في الليالي المقمرة، ما يذكّر بمنظر مدينة البندقية (Venice)، وإن كان بصورة أكثر إزدحاماً. غير أن هذا المنظر زال من الوجود مع مرور السنين، وخصوصاً بعد توسّع بغداد، وتشييد الدور ذات الحدائق ثم استعمال التبريد الصناعي.

بعد نحو أسبوع واحد غادرنا بغداد إلى الموصل بسيارة أجرة خاصة، فاستقبلنا الأهل بحرارة وشوق لا يقلان عن لهفتنا للقائهم بعد غياب عشرة أشهر، أو نحوها.

أكملت السنتين الأخيرتين من مرحلة الدراسة الثانوية في المدرسة التحضيرية التابعة للجامعة الأميركية، وأنهيت السنة الأولى من الدراسة الجامعية في كلية العلوم والآداب. وفي الامتحان النهائي لهذه السنة كانت درجات تؤهلني لاحتلال المرتبة الأولى بين زملائي، وكان يأتي بعدي، في المرتبة الثانية، طالب أرمني. بيد أن مدرّس الرسم، وكان أرمنياً أيضاً، قد بدّل الموقف تماماً، إذ أنقص درجتي في الرسم، بعدد من الدرجات أضافها إلى الطالب الأرمني من دون أن يكون هنالك سبيل إلى مناقشته بصدد تقدير الكفاءة في الرسم. وهكذا احتل الطالب الأرمني، بفضل هذه المساعدة، المرتبة الأولى، وهبطت أنا إلى المرتبة الثانية.

وبما أنني كنت متفوّقاً على الدوام في دروس الرياضيات، نشأ عندي خلال الدراسة الثانوية ميل إلى دراسة الهندسة في المرحلة الجامعية، واتخاذها مهنة لي في المستقبل. لكنني بعد أن درست الموضوع من جميع جوانبه، وتعرّفت إلى شروط القبول في كليات الهندسة، وجدت أن دراسة الهندسة تتطلّب استعداداً يحتاج إلى مدة غير قصيرة في الجامعات البريطانية التي كنت أفضلها على الجامعات الأميركية لأنها كانت تقبل في صفوفها خريجي الدراسة الثانوية في الجامعة الأميركية في بيروت، وبأي موضوع يختارونه. يضاف إلى ذلك، إنني أنتمي إلى عائلة تجارية، ولذلك عدلت عن دراسة الهندسة، وقرّرت أن أدرس علم الاقتصاد في بريطانية، وأن أتخذ من القيام بالأعمال التجارية والصناعية مهنة لي في المستقبل. وهكذا كان، ولست

الآن نادماً على ما وقع. وقد اتصلت بجامعة لندن، وأبديت رغبتي في دراسة الاقتصاد فيها، بعد أن بيّنت لها الشوط الذي قطعته في دراستي، والدرجة التي بلغتها في الجامعة الأميركية في بيروت. إن رغبتي في دراسة الاقتصاد السياسي، الذي لم يكن له قسم خاص في الجامعة الأميركية، من جانب، ورغبتي في أن تكون لي مؤهلات دراسية أعلى من مستوى الجامعة الأميركية، من جانب آخر، دفعتاني إلى تقديم طلب الانتساب إلى جامعة لندن. وعدت إلى الموصل في نهاية تلك السنة، واضطررت إلى البقاء فيها، من دون دراسة، خلال العام الأكاديمي ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨، بانتظار جواب جامعة لندن.

كنت لا أزال في الموصل عندما تسلمت رد جامعة لندن بموافقتها على قبولي في كلية الاقتصاد والسياسة التابعة لها، حيث تدرس مادة الاقتصاد، وذلك نظراً إلى ما بلغته من العمر ولدراستي التحضيرية، بشرط أن أجتاز امتحاناً خاصاً تنظّمه جامعة لندن.

أما عبد الفتاح إبراهيم، فقد استمرّ في الدراسة في جامعة بيروت حتى حصل على شهادة البكالوريوس، وعاد بعدها إلى بغداد ليعين مدرّساً للتاريخ في إحدى المدارس الثانوية. وبعد فترة وجيزة أخذ إجازة دراسية وذهب إلى جامعة كولومبيا في أميركا لمواصلة دراسته. وتفرّق الآخرون من أعضاء جمعيتنا، إلى أماكن مختلفة.

أعود الآن إلى المطبوعات التي أسهمت في تكوين وعينا، وأثرت فينا. كنت أقرأ ما يتوافر في الموصل من مجلات مصرية، مثل «السياسة الأسبوعية»، على نحو خاص. وكان محمد حسين هيكل يشرف على مجلة «السياسة»، وكنت أقرأ ما يكتبه محمد عبد الله عنان وطه حسين وسلامة موسى وعباس محمود العقاد وغيرهم، من الكتاب المصريين البارزين آنذاك.

كذلك كنت أقرأ مجلة «المقتطف» ومجلة «الهلال» اللتين كان لهما تأثير كبير على المثقفين العراقيين، بمن فيهم رجال الدين. كانت المجلات والجرائد المصرية هي المنابع الوحيدة للثقافة، تلك الأيام. إضافة إلى هذه المجلات، كانت هناك «المصور» و«آخر ساعة»، وهما مجلتان شعبيتان، وبرغم أن صاحب مجلة «السياسة» محمد حسين هيكل، كان ضد الوفد، فإن مجلة «السياسة» كانت متقدمة على الوفد من الناحية الفكرية.

أما الصحافة الإنكليزية، فلم تكن لغتي في تلك الفترة، من المتانة بحيث أستطيع القراءة بها، إلى أن حضرت إلى لندن.

وفي بيروت كنت أقرأ جريدة «الأحرار» لصاحبها جبران تويني. وخلال إقامتي هناك، كنت أتابع أنباء الثورة السورية التي اندلعت ضد الفرنسيين في جبل الدروز بقيادة سلطان باشا الأطرش. وكنا نقف إلى جانب هذه الثورة التحررية، ونناصرها فكرياً.

شهدت هذه الفترة، أيضاً، احتدام النزاع على ما صار يعرف بقضية الموصل، بين كل من بريطانيا وتركيا. كنت في بيروت، عندما بعثت عصبة الأمم بلجنة الاستفتاء لتقرير مصير الموصل: هل ستتبع العراق أم تلحق بتركيا؟

حين عدت إلى الموصل خلال عطلة الصيف، علمت أن لجنة الاستفتاء لم تجر استفتاءً عاماً Referendum بل اكتفت بما يشبه استطلاعاً للرأي، إذ التقت الناس والوفود، الذين أكدوا رغبتهم بالبقاء ضمن حدود الدولة العراقية.

كانت اللجنة مؤلّفة من ثلاثة أعضاء أجانب، وتضم مراقباً تركياً، وآخر بريطانياً. وقد جاءت اللجنة إلى الموصل بعد سفرتي إلى بيروت للدراسة بأسابيع قليلة. وعلمت بعد عودتي في العطلة الصيفية التالية، أن الحكومة العراقية جنّدت عدداً كبيراً من الموظفين والمواطنين للقيام بحملة لدعم الموقف العراقي. كانت هنالك، طبعاً، كما ذكرت سابقاً، قلة من الأهالي تتعاطف مع الجانب التركي لدوافع دينية. وقد علمت أن المراقب التركي الذي هو من الشخصيات التركية البارزة في العهد العثماني، كان يتعمد التجوّل في شوارع مدينة الموصل حيث كان المتعاطفون مع الموقف التركي يعبّرون عن تأييدهم له وتضامنهم معه بطرق شتى. وقد أثار ذلك استياء أكثرية المواطنين، حتى أن أحد الشخصيات البارزة من مؤيّدي الموقف التركي، محمد بك النجفي، قد تعرّض للاعتداء، في الشارع، إذ صفعه إبراهيم كمال الذي كان حينذاك، موظفاً كبيراً في الدولة، وقد تولّى منصب وزير المال لاحقاً. كان لهذه الحادثة وقع كبير، وساهمت كثيراً في تثبيط عزائم المؤيّدين لتركيا.

وقد قرأت مقالة في جريدة «القدس العربي»، نشرت في ثلاثة أعداد، كتبها غالب الناهي، تتناول قضية الموصل، وقد ذكر فيها أحداثاً تتصل بهذا الموضوع، لم أكن على علم سابق بها، مثل قيام الجمهورية التركية بغزو مناطق في لواء الموصل قبيل زيارة لجنة التحقيق الدولية للمنطقة.

عندما قامت ثورة العشرين كنت صبيّاً في الثالثة عشرة من عمري، ولا أتذكر الكثير عنها، باستثناء ما كان يترامى إلى مسامعي، حين كنت أحضر المجلس المنعقد في «ديوانية» والدي.

وقد سمعت عن العرائض التي رفعها الناس مطالبين بأن يكون الأمير فيصل ملكاً على العراق، وعن الجماعات الإسلامية التي ترى أن الحكم الإنكليزي ما هو إلاّ حكم كافر، وعن آخرين ميّالين إلى تركيا، وعن شخصيات وطنية أمثال سعيد الحاج ثابت، وأيوب عبد الواحد، والد كل من نوري أيوب وذو النون أيوب، وعن إبراهيم عطار باشي، وآخرين غيرهم، ممن كانوا ينادون بقيام حكم وطني على أسس دستورية، حسبما مرّ ذكره.

لقد دعت هذه المجموعة من الوطنيين في الموصل، سنة ١٩٢٣، إلى تشجيع استعمال المنتوجات الوطنية، والتقليل من التجارة الأجنبية، كاحدى الوسائل لمكافحة الاستعمار. وأتذكّر أن ذلك قد وقع قبيل عيد الفطر. فأقنعت والدي أن يوصي لي على بذلة من قماش صيفي مصنوع في الموصل. وقد استجاب والدي لطلبي، ولبست هذه البذلة في عيد الفطر ذلك العام. وقد علم هؤلاء بهذه المبادرة فسرّوا بها أيّما سرور، واستعملوها كمثال من أجل تشجيع الآخرين على أن يحذوا حذوي في تأييد تلك الحملة.

الدراسة في لندن

كانت جامعة لندن ذات تكوين فيديرالي يضم كليات جامعية منتشرة في أنحاء لندن، أهمها كلية الاقتصاد والسياسة، الكلية الملكية King's College والكلية الجامعية التي تضم كلية الطب، ومستشفى تعليمياً.

وبما أن انتسابي إلى كلية الاقتصاد والسياسة يتطلب مني النجاح في امتحان القبول الخاص، قرّرت السفر من الموصل إلى لندن في وقت مبكّر من حزيران (يونيو) ١٩٢٨، حتى يتوفر لي الوقت للتحضير للامتحان، ذلك بتقوية لغتي الإنكليزية ودراسة بعض الموضوعات مثل الرياضيات والجغرافية.

هذه المرة أيضاً، سلكت طريق حلب إلى بيروت، ومنها اشتريت بطاقة سفر تشمل جميع مراحل السفرة من بيروت إلى لندن، بالقطار والباخرة، من وكالة سفر توماس كوك. وقد سهلت هذه البطاقة عليّ تدابير الحجز لكل مرحلة من مراحل

سفرتي ومن ثم جعلت سفرتي سهلة وأقلّ إرهاقاً.

سافرت من بيروت إلى مرسيليا، فرنسا، بالباخرة. وكانت تلك المرة الأولى التي أسافر فيها بالباخرة. كانت البواخر تقف في عرض البحر، إذ لم يكن هنالك، آنذاك، رصيف لرسو البواخر. وكان علينا أن نذهب إليها بالقوارب في عرض البحر، ثم نصعد إليها بالسلالم.

في اليوم المقرر لسفرنا إلى مرسيليا عصراً، ذهبت صباحاً إلى شركة البواخر التي حجزت سفرتي عندها في بيروت. وقد وجدت هناك شخصاً أميركياً دخل في جدال مع موظف في مكتب الشركة، إذ كان يريد الذهاب إلى حيفا على أن يعود قبل إقلاع الباخرة المقرر في الساعة الرابعة ما بعد الظهر. وقد علمت بعدئذ أن هذا الأميركي كان قاضياً، وكان متقدماً في العمر، ويريد أن يطأ الأرض المقدسة قبل عودته إلى أميركا باعتبار ذلك فرضاً من فروض الدين عليه القيام به.

ومن مرسيليا ركبت القطار إلى باريس التي أمضيت فيها يومين أو ثلاثة. ثم واصلت سفرتي بالقطار إلى كاليه، على الشاطئ الفرنسي، من كاليه ركبت (العَبّارة) إلى دوفر، على الشاطئ الإنكليزي، ومنها استأنفت رحلتي بالقطار إلى محطة فيكتوريا في لندن.

حالما وصلت إلى لندن توجهت إلى فندق في منطقة بلومزبري **Bloomsbury** القريبة من كلية الاقتصاد والسياسية، لأحط الرحال بعد سفرة عبرت فيها، للمرة الاولى من حياتي، البحر الأبيض المتوسط والقنال الإنكليزي (بحر المانش)، والبرّين الفرنسي والإنكليزي.

بعد أن أخذت قسطاً قليلاً من الراحة، توجّهت من فندقي في بلومزبري إلى المفوضية العراقية التي لم تكن قد أصبحت سفارة بعد، وكان مقرّها في دار مستأجرة في شارع Queens Gate Gardens القريب من شارع Queens Gate، حيث يقع المقر الحالي للسفارة العراقية الذي اشترته الحكومة العراقية. كان عطا أمين هو القائم بالأعمال قبل وصول جعفر العسكري الذي عيّن وزيراً مفوضاً في المفوضية العراقية في لندن بعد أن استقال من رئاسة الحكومة. ولم يكن يعمل في المفوضية، حينذاك، إلاّ عدد قليل جداً من الموظفين. أتذكّر منهم السكرتير الثاني، والمحاسب، وسكرتيرة إنكليزية. بعد وصولي المفوضية، دلّني عطا أمين على طالب عراقي من البصرة،

اسمه عبد الباقي طه السلمان،[١] يسكن في منطقة بلومزبري، حيث الفندق الذي نزلت فيه. ذهبت إليه، وتمّ تعارفنا. ومن محاسن المصادفات، أن المسكن الذي يقيم فيه[٢] بالقرب من ساحة رسل Russell Square كان يحتوي على غرفة خالية، استأجرتها وانتقلت إليها في الحال.

بعد ذلك، ذهبت لمراجعة المركز الإداري لجامعة لندن التي كانت، آنذاك، في ساوث كنسنغتون، ودفعت رسم الاشتراك في امتحان القبول، الذي كان مقرّراً إجراؤه في الأسبوع الأول من أيلول (سبتمبر). كذلك أرشدني المركز الإداري إلى مدرّس خاص يساعدني في التحضير للامتحان. ذهبت إليه في سكنه الواقع في حي ميدا فيل Maida Vale واتفقنا على أن يعطيني الدروس مرتين في الأسبوع. كنت أستقل الباص في طريقي إليه، عبر شارع أوكسفورد وأجور رود Edgware Road حتى ميدا فيل. وكي أضمن النجاح في امتحان القبول، تفرّغت تفرّغاً تامّاً للدراسة، دون أن أحاول رؤية معالم لندن العديدة، مع أني أزور هذه المدينة الشهيرة للمرة الاولى.

عرّفني عبد الباقي طه السلمان إلى طالب عراقي آخر هو أحمد مختار إبراهيم[٣] الذي كان يدرس الهندسة المعمارية في جامعة ليفربول، وكان يأتي إلى لندن في عطلة نهاية الأسبوع، ويتصل بعبد الباقي طه السلمان، الذي كان صديقاً له.

كذلك دلّني عبد الباقي على نادٍ للطلبة، أسسته جمعية دينية كاثوليكية وسمته Student Movement House وكان يقع في رسل سكوير Russell Square، المتصلة بالشارع الذي كنا نسكن فيه. كان أكثر المنتمين إلى هذا النادي من الطلاب الأجانب، ومن بينهم طلاب عرب، وبالأخص فلسطينيون. وكان هذا النادي مريحاً لي، فهو قريب من محل سكناي، إضافة إلى أنه يوفّر لي مكاناً للراحة ومطعماً لتناول الغداء والعشاء، وكذلك الشاي. كنت أرتاد هذا النادي كل يوم تقريباً، بعد الانتهاء من

---

(١) عبد الباقي طه السلمان، ابن ثري بصري، وأخو مصطفى طه السلمان، النائب عن مدينة البصرة عاد إلى بغداد واشتغل في أعمال خاصة، ثم عيّن مديراً لبنك بغداد الذي تأسس أوائل الخمسينيات. بعد تأميم البنوك سنة ١٩٦٤، ذهب إلى الكويت.

(٢) Boarding House.

(٣) أحمد مختار إبراهيم، عيّن بعد تخرجه مهندساً معمارياً في مديرية الأشغال العامة، وتدرّج فيها إلى أن أصبح مديراً عاماً لها في أواخر الثلاثينيات حين استقال وذهب إلى جنيف، سويسرا. وتوفي هناك اثر حادث سقوط مصعد الفندق الذي كان يقيم فيه.

الدروس الخاصة في Maida Vale، والدراسة التحضيرية التي كنت أقوم بها بنفسي، في غرفتي في بلومزبري. وقد وفّر النادي، أيضاً، فرصة للتعارف بين الطلاب العرب، وخصوصاً الفلسطينيين.

حلّ موعد امتحان القبول في منتصف أيلول (سبتمبر)، تقريباً، ذهبت إلى المركز الإداري لجامعة لندن، وأدّيت الامتحان مع عدد غير قليل من الطلاب الآخرين الراغبين في دخول الجامعة، وكان عليّ أن أنتظر نحو أسبوعين للحصول على النتيجة.

خلال هذين الأسبوعين، بدأت رحلة التعرّف إلى لندن، فاشتريت دليل لندن السياحي مع الخرائط، وطفقت أتجوّل في هذه المدينة الكبيرة مستعملاً قطار الأنفاق The Underground. كان القليل جداً من محطات الأنفاق، يومذاك، مجهّزاً بسلالم متحركة Escalators. وكان الركاب ينقلون إلى الرصيف السفلي بواسطة مصاعد تكتظ في ساعات السير المكثفة. استعملت في تنقلاتي، أيضاً، الباصات اللندنية الشهيرة ذات الطبقتين. كانت الطبقة الثانية، حينذاك، مكشوفة، غير أن كل مقعد من مقاعدها كان مزوّداً بغطاء من «المشمع» يحتمي به الركاب من الأمطار المتكررة في لندن. وفي آخر أيامي في لندن، بدأت الباصات ذات الطبقة الثانية المسقوفة في الظهور في شوارع المدينة.

زرت معالم لندن الشهيرة، ومتاحفها، وحدائقها العامة من هايدبارك حتى ريجموند فلم يبق أثر مهم أو معلم من معالمها التاريخية إلاّ رأيته. وقد أحسست يومئذ أنني قد سبرت أغوار المدينة، وأن معرفتي بها أصبحت تامة، قبل أن أبدأ المرحلة الجديدة من مراحل حياتي الدراسية.

قبيل نهاية أيلول (سبتمبر) أعلنت النتائج، وكان فرحي بنجاحي عظيماً. أخذت التأييد اللازم بنجاحي من لجنة الامتحانات، وذهبت إلى كلية الاقتصاد والسياسة في شارع هاوتن Houghton Street المتفرّع من شارعي أولدويج Aldwych وكنغزوي Kingsway وشارع ستراند Strand فدفعت رسوم التسجيل في الكلية، وكان عليّ أن أنتظر بضعة أيام أخرى لأن الدراسة كانت ستبدأ بعد انتهاء الأسبوع الأول من تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢٨.

ولا بد أن أذكر هنا قصة لقائي والسير أرنولد ويلسن Sir Arnold Wilson،

الحاكم العسكري العام لعموم العراق منذ بدء الاحتلال إلى ما قبيل تبوّء الملك فيصل عرش العراق سنة ١٩٢١. ففي الوقت الذي سافرت فيه من الموصل إلى لندن للدراسة، في أوائل حزيران (يونيو) ١٩٢٨، كان في لواء (محافظة) الموصل مفتش إداري بريطاني اسمه ويلسن Wilson على صلة بوالدي الذي كان، وقتذاك، رئيساً بالوكالة لبلدية الموصل. وخلال حديث مع المفتش الإداري، ذكر والدي قبول الشروط للدراسة في جامعة لندن وسفري إلى إنكلترا. فتبرّع السيد ويلسن، المفتش الإداري، بأن يكتب إلى أي. تي. ويلسن، الحاكم العسكري العام السابق لعموم العراق رسالة يطلب فيها مساعدتي في قضية القبول في الجامعة، وفي أي أمر آخر قد أحتاج فيه إلى المساعدة. وأخذت الرسالة على أن أسلّمها، بنفسي، للسير آرنولد ويلسن عند وصولي لندن. ولست أدري، حتى هذه الساعة، هل كان السيدان ويلسن من عائلة واحدة، أو كانا يرتبطان برابطة الصداقة. ومهما يكن من أمر، فإنني بعد الانتهاء من الاستعداد لامتحان القبول في جامعة لندن، وقبل بدء الدراسة في كلية الاقتصاد والسياسة، أخذت موعداً لمقابلة السير أي. تي. ويلسن الذي عيّن بعد عودته من العراق إلى بريطانيا، أحد المديرين في شركة النفط البريطانية الإيرانية Anglo-Iranian، التي تحوّلت، في ما بعد، إلى شركة النفط البريطاني (BP).[١]

حملت رسالة المفتش الإداري ويلسن، وركبت الباص إلى مركز لندن المالي The City، حيث كان مقرّ الشركة البريطانية الإيرانية في بناية ضخمة اسمها، بحسب ما أذكر، بريتانيا هاوس Brittania House بعد المرور بالسكرتيرة، دخلت غرفة السيد ويلسن، فاستقبلني استقبالاً حاراً، ثم سألني عن سفرتي من العراق إلى لندن، وإقامتي فيها، وعما إذا كنت أحتاج إلى أي مساعدة. فأجبته بأني، وإن كنت قبلت في جامعة لندن، أرغب في الدراسة في جامعة كمبردج أو أوكسفورد. وكان ويلسن قد تخرّج في إحداهما، لأنهما تفوقان جامعة لندن شهرة. عندئذ أخبرني السيد ويلسن أن شروط القبول في هاتين الجامعتين صعبة، وأنه شخصياً لا يعتقد أني أستطيع النجاح

---

(١) لاسم هذه الشركة قصة أخرى، فقد كان اسمها الأول: D'Arcy Oil Company، على اسم أحد مؤسسيها الذي يعد أول من اكتشف النفط في إيران، وهو السيد D'Arcy. بعد ذلك اتخذت الشركة اسم: «شركة النفط البريطانية الفارسية» Anglo-Persian Company، تبعاً لاسم القطر آنذاك: فارس Persia. ثم تغيّر الاسم إلى شركة «النفط البريطانية الإيرانية» بقرار من رضا بهلوي، شاه إيران، الذي غيّر اسم البلاد من فارس إلى إيران.

فيهما. بعد ذلك تناول حديثنا أحوال العراق، فأخبرته أنني حين غادرت العراق، كانت السيطرة الفعلية فيه ما تزال بيد البريطانيين. ولم يعقّب السيد ويلسون على رأيي هذا بشيء. وفي الختام، ودّعته وخرجت من عنده، ولم التقه، بعد ذلك، طوال بقائي في بريطانيا.

واستناداً إلى مذكرات السير آرنولد ويلسون، التي نشرها في جزئين، بعنوان Clash of Loyalties، فإن انقساماً في الرأي قد وقع في صفوف الهيئة البريطانية المعنية بشؤون القطر الذي كان يعرف آنذاك ببلاد ما بين النهرين Mesopotamia، فمنهم من كان يرى أن يوضع القطر تحت الإدارة البريطانية المباشرة بصفتها دولة منتدبة، وكان ويلسن في مقدّمهم. أما الفريق الآخر، فكان يدعو إلى إعطاء القطر صيغة حكومة وطنية مع تقييدها بشروط الانتداب بشكل معاهدة. لقد طغى هذا الشقاق في الرأي على مؤتمر القاهرة الذي عقد برئاسة ونستون تشرتشل، وعضوية السير بيرسي كوكس، المندوب السامي في العراق، ومس غرترود بل، ولورنس، والآخرين ممن كانوا أعضاء في المكتب العربي البريطاني Arab Bureau في القاهرة خلال الحرب العالمية الأولى. والجدير ذكره، هنا، أن جعفر العسكري، وساسون حسقيل، وزير المالية، قد مثّلا العراق في ذلك المؤتمر.(١)

وبقدر تعلّق الأمر بالعراق، أخذت الحكومة البريطانية، الدولة المحتلة، بالرأي الثاني. ولم يكن ذلك حباً منها بالعراق، أو رغبة في منحه صفة الدولة المستقلة حقاً، بل لأنها رأت فيه حلاً أقل كلفة من الحل الآخر الذي يتطلب إحتلال البلاد عسكرياً من أجل ضمان السيطرة المباشرة، وما قد يتبع هذا الاحتلال من تمردات وثورات تكلّف الحكومة البريطانية الضحايا البشرية، وملايين الجنيهات من النفقات، في حين لا يحتاج الحل الآخر، أي الحكومة الوطنية المقيّدة بمعاهدة، إلاّ إلى بضعة أسراب من الطائرات تستقر في قاعدة جوية، كانت أولاً في مطار الهنيدي (الرشيد) والشعيبة، ثم في قاعدة الحبانية. وبإقرار المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢، وملحقاتها،

---

(١) انتُخب السير أرنولد ويلسن نائباً في مجلس العموم عن حزب المحافظين. وفي الحرب العالمية الثانية تطوع للخدمة في الجيش مدفعياً طيّاراً، مع أن عمره كان يناهز الخمسين عاماً أو يزيد. وقد قُتل في المناوشات الجوّية في الأشهر الأولى من الحرب، وكان معروفاً بتعصبّه الوطني للإمبراطورية البريطانية.

ضمنت الحكومة البريطانية لنفسها السيطرة الفعلية على السياسة الداخلية والخارجية، وعلى سائر الشؤون الإدارية المهمة، فقد نصّ ملحق المعاهدة على إرسال صورة من محضر كل جلسة من جلسات مجلس الوزراء العراقي إلى الديوان الملكي، وإلى المندوب السامي البريطاني، بشرط ألا يصادق الملك عليها، وأن تنفّذ فقط إذا لم يعترض المندوب السامي عليها خلال عدد معيّن من الأيام. وهكذا ضمنت الحكومة البريطانية السيطرة على قرارات الحكومة العراقية ابتداءً من تعيين محافظ أو مدير عام، إلى القرارات المتخذة بصدد الشؤون الداخلية أو الشؤون الخارجية، طبقاً لنصوص صك الانتداب الذي قرّرته عصبة الأمم.

عدا الرسالة التي كنت أحملها إلى السيد ويلسون، كنت أحمل رسالة ثانية من أخوالي، عائلة الدباغ، إلى أحد أصدقائهم من التجار العاملين في لندن، وهو تاجر سوري حلبي من بيت الحمصي. وقد كانت لعائلة الدباغ علاقات تجارية معهم تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر حين بدأ البيتان يتاجران بالصوف.

ذهبت إلى الحيّ المالي في لندن The City حيث يقع في إحدى بنايات هذا الحي مكتب سليم الحمصي، الذي كان رجلاً متقدماً في السن. بعد التعرّف إليه، سلّمت إليه الرسالة، وجرى بيننا حديث عام سألني خلاله هل كنت أحتاج إلى معونة، فشكرته، وانصرفت بعد فترة قصيرة قضيتها في مكتبه.

كلية الاقتصاد والسياسة ــ جامعة لندن: العام الأول

قبل أن أخوض في تفاصيل السنوات الثلاث التي قضيتها في كلية الاقتصاد والسياسة التابعة لجامعة لندن[١]. أود أن أعطي القارئ لمحة عن هذه الكلية الشهيرة من كليات بريطانيا.

في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر قام «سدني ويب» وزوجته «بياتريس» ــ وهما من رواد الفكر التقدمي في بريطانيا، ومن المعنيين بحقوق العمال، ولهما مؤلفات عدة وأبحاث كثيرة نُشرت في الصحف والمجلات عن التنظيم النقابي وكفاح العمال ــ بتأسيس كلية الاقتصاد والسياسة المعرّفة بـ LSE[٢] كمعهد لتنمية

---

(١) مدرسة لندن للاقتصاد والسياسة London School of Economics and Political Science.

(٢) سيدني وبياتريس ويب: اقتصاديان ومصلحان اجتماعيان بريطانيان تزوجا أيضاً سنة ١٨٩٢ واشتركا في العمل لأجل الاشتراكية ونقابات العمال. =

وتعليم الآراء والمذاهب السياسية والاقتصادية التقدمية التي تتوخى إصلاح النظام الاجتماعي والاقتصادي بالحد من الفروق الاقتصادية، وتأمين حقوق الفرد عموماً وحقوق العمال، خصوصاً، بالإضافة إلى تدريس المذاهب الفكرية والاقتصادية واتجاهات الرأي الأخرى.

وقد أسس «سيدني ويب» وزوجته «بياتريس» وآخرون ممن يشاركونهما في الاتجاه الفكري، جمعية الفابية Fabian Society لمناهضة الفكر الماركسي. واسم الجمعية مشتق من اسم القائد الروماني «فابيوس» (Fabius)، الذي كانت خطته تعتمد على التدرج في عمليات الدفاع العسكري عن الامبراطورية الرومانية ضد قبائل قرطاجنة التي كانت تكتسح أوروبا حينذاك بقيادة «هانيبال». ولذلك اتخذت «الجمعية الفابية» شعار The Inevitability of Gradualism أي «حتمية التدرّج». وقد ظلّت الجمعية الفابية تقوم بدور المحرك الفكري Intellectual Dynamo لحزب العمال البريطاني، وللأوساط ذات التفكير التقدمي في بريطانيا أثناء العقود الستة أو السبعة من القرن العشرين.

ومما يذكر بشأن هاتين الشخصيتين أنهما دعيا إلى الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين. في أوائل الثلاثينيات، فقابلا ستالين وغيره من قادة الحزب الشيوعي السوفياتي. وعند عودتهما أصدرا كتاباً عن رحلتهما بعنوان «الشيوعية السوفياتية: حضارة جديدة؟».

صدرت للكتاب بعد نفاد طبعته الأولى، طبعة ثانية (نشرت سنة ١٩٣٥)، وقد حذفت علامة الاستفهام من عنوانه. وعلى أثر صدور هذا الكتاب شُنّت عليهما حملة هجوم قادتها الصحف والأوساط المحافظة، لوصفهما الحالة في الاتحاد السوفياتي بما

= وبعد زواجهما بدأ الاثنان حياة مشتركة في العمل والتأليف وقاما بدور رئيس في «الجمعية الفابية»، ونشرا سنة ١٨٨٤ كتابهما الكلاسيكي «تاريخ الحركة النقابية». وسنة ١٩١٣ بدأ بإصدار مجلة «نيو ستيتسمان أند نيشن».

أصبح سيدني ويب نائباً ثم وزيراً للتجارة سنة ١٩٢٤ ووزير شؤون المستعمرات سنة ١٩٢٩، ورقّي خلافاً لرغبته إلى رتبة اللوردية، وعيّن وزيراً للمستعمرات (١٩٣٠ و١٩٣١). وسنة ١٩٣١ زار روسيا مع بياتريس، ونشرا على إثر عودتهما كتابهما **الشيوعية السوفياتية: حضارة جديدة؟** وذلك سنة ١٩٣٥ فأثار نقاشاً كثيراً. توفيت بياتريس سنة ١٩٤٣ وتوفي سيدني سنة ١٩٤٧.

ينمّ عن موقف التحبيذ والتأييد. وقد استوزر «سدني ويب» في حكومة العمال الأولى والثانية بعد الحرب العالمية الأولى.

كان أغلب الأساتذة والمحاضرين في الكلية من ذوي الميول اليسارية مثل البروفسور ـ هارولد لاسكي[١] الذي تولّى خلال الأربعينيات رئاسة اللجنة التنفيذية لحزب العمال، والدكتور «هيو دولتن»[٢] الذي تقلّد منصب وزير المال في حكومة العمال الأولى والثانية بعد الحرب العالمية الأولى، والدكتور لي سمث الذي شغل إحدى الوزارات في حكومة العمال، وسدني ويب، الذي ذكرناه آنفاً، والبروفسور تاوني Tawney[٣] الذي كان كتابه *The Acquisitive Society* أحد الكتب التي أوصى بقراءتها الأستاذ المحاضر في واحدة من أوائل المحاضرات التي تابعتها. وما زلت أشعر أن ذلك الكتاب هو، بحق، أحد أهم المكونات لتفكيري في السنوات التالية من حياتي.

كذلك عمل كليمنت آتلي Clement Attlee[٤] محاضراً في الكلية لفترة قصيرة بعد

---

(١) هارولد لاسكي: (١٨٩٣ـ ١٩٥٠) مفكر سياسي واقتصادي بريطاني اشتراكي وعضو بارز في حزب العمال. تخرج في جامعة أوكسفورد وبدأ حياته بالتدريس في جامعة ماكغيل الكندية في سنة ١٩١٤، ثم في جامعة هارفارد، وجامعة امهرست، وجامعة كمبردج ومعهد القانون السوفياتي موسكو، ثم عيّن أستاذاً للعلوم السياسية في مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وانتمى إلى حزب العمال سنة ١٩٣٦.

(٢) هيو دولتن: (١٨٨٧ ـ ١٩٦٢)، سياسي عمالي بريطاني. بدأ حياته بالتدريس فيها ثم انتخب عضواً في مجلس العموم سنة ١٩٢٤. عيّن وزيراً للاقتصاد الحربي في وزارة تشرشل الإئتلافية خلال الحرب (١٩٤٠) ثم وزيراً للتجارة (١٩٤٢). وسنة ١٩٤٥ أصبح وزيراً للمال في حكومة آتلي العمالية، وأمّم بنك انكلترا (١٩٤٦) ولكنه استقال على اثر إفشاء معلومات عن الموازنة الجديدة لأحد الصحافيين (١٩٤٧).

(٣) ريتشارد هنري تاوني: (١٨٨٠ ـ ١٩٦٢)، من أشهر أساتذة التاريخ الاقتصادي في بريطانيا، ومن أكبر النقاد الاجتماعيين ودعاة الإصلاح في زمانه. وقد عرف أيضاً بمساهماته المهمة في دراسة تاريخ إنكلترا الاقتصادي للفترة بين سنتي ١٥٤٠ و١٦٤٠، التي عرفت بـ «فترة تاوني» أو «قرن تاوني». ومن كتبه المشهورة أيضاً «الدين وظهور الرأسمالية» (١٩٢٦).

(٤) كليمنت آتلي: (١٨٨٣ ـ ١٩٧٦)، سياسي بريطاني اشتراكي ورئيس حزب العمال. واشترك في الجمعية الفابية وانتمى إلى حزب العمال في عام ١٩١٣. عيّن محاضراً في مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية واشترك في الحرب العالمية الأولى وحارب في فرنسا وغاليبولي والعراق. انتخب عضواً في مجلس العموم سنة ١٩٢٢ واختير وزيراً للحرب في وزارة العمال الأولى عام ١٩٢٤ ثم انتخب رئيساً لحزب العمال عام ١٩٣٥ وكان نائباً لرئيس الوزراء في =

تسريحه من الجيش البريطاني الذي التحق به برتبة Major بعد تخرجه في الجامعة واندلاع الحرب العالمية الأولى، وقبل انتخابه نائباً عن حزب العمال في مجلس العموم. وقد تولّى آتلي قيادة حزب العمال بعد انشقاق «رامزي ماكدونالد» وتأييده ما عرف بالحكومة الوطنية إثر انتخابات ١٩٣١ التي دُحر فيها حزب العمال، ولم يحصل إلاّ على ٥٠ مقعداً. ودخل آتلي أثناء الحرب العالمية الثانية، الحكومة الإئتلافية التي شكّلها ونستون تشرشل. وفي انتخابات ١٩٤٥ فاز حزب العمال بقيادة المستر آتلي فوزاً ساحقاً، فمكّنه ذلك من تأليف الحكومة ذلك العام. وقد نفّذت الحكومة العمالية برئاسته الإصلاحات الاجتماعية التي كانت تنادي بها وأمّمت الصناعات الرئيسية.

غير أن هذا لا يعني أن الأمر كان حكراً على هؤلاء الأساتذة والمحاضرين، فقد كان إلى جانبهم أساتذة ومحاضرون من ذوي الاتجاه المحافظ مثل البروفسور لايونيل روبنز (لورد روبنز في ما بعد) وهو أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد. وقد أصبح لاحقاً مستشاراً اقتصادياً للحكومة البريطانية برئاسة ونستون تشرشل خلال الحرب العالمية الثانية، ثم رئيساً لمجلس إدارة جريدة «فاينانشال تايمز» الناطقة باسم شركات الحيّ المالي (سيتي). ومن الأساتذة الآخرين في الكلية الدكتورة آيلين باور Eileen Power أستاذة التاريخ الاقتصادي، وكانت السيدة الوحيدة في هيئة التدريس في الكلية آنذاك. وكان على رأس هيئة التدريس السير وليم بيفريدج W. Beveridge عميد الكلية[1] ومن الأمور الطريفة أن عميد الكلية كان، في الوقت عينه، يكمل دراسته تحت إشراف لايونيل روبنز، ونال الدكتوراه بعدئذ. والسير بيفرج هو الذي عهد إليه، أثناء الحرب

= حكومة تشرشل الائتلافية إبان الحرب العالمية الثانية، وأصبح رئيساً للوزراء بعد فوز حزب العمال في الانتخابات بعد الحرب (١٩٤٥).

(١) اللورد وليم هنري بيفردج: (١٨٧٩–١٩٦٣)، اقتصادي وسياسي وبريطاني اشتهر بتقريره عن الضمان الاجتماعي. عيّن مديراً لمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (١٩١٩) ثم عميداً للكلية الجامعية في أوكسفورد واشترك منذ سنة ١٩٣٤ في لجان عدة، وأخيراً ترأس أثناء الحرب العالمية الثانية لجنة وزارية لإعداد تقرير عن نظام الضمان الاجتماعي ونشر «تقرير بيفردج» سنة ١٩٤٢ في عهد حكومة محافظة، فبيعت منه أكثر من ٧٠ ألف نسخة في يوم واحد. وهو يُعنى بتنظيم التأمين الاجتماعي وتوفير أسباب المعيشة لكل فرد من أفراد الشعب (في بريطانيا) بتأمين العمل للقادرين عليه، وإعانات ومعاشات للعاجزين بسبب المرض أو التقدم في السن. وأصبح التقرير منذ نشره حتى الآن أساساً لكثير من التشريعات الاجتماعية، وبرغم المعارضة التي قوبل بها في عدد من الأوساط فقد تبنّى تشرشل خطوطه العامة. وضع بيفردج مؤلفات عدة في موضوع العمالة والخدمة الاجتماعية.

العالمية الثانية، دراسة الضمان الاجتماعي، وقدّم التقرير المشهور الذي حمل اسمه لاحقاً، والذي وضع الأسس لدولة الرفاهية Welfare State التي ظهرت إلى الوجود عندما تولى حزب العمال السلطة بعد الحرب العالمية الثانية.

تقع الكلية في عمارة ذات خمس طبقات، تشتمل على قاعة للمطالعات خاصة بالأساتذة، وغرفة جلوس عامة *Common Room* يرتادها الطلاب في الفترات ما بين المحاضرات، وتتوفر فيها الصحف والمجلات. كنت أقصد هذه الغرفة كل صباح إذا لم تكن عندي محاضرة في الساعة الأولى، أي الساعة التاسعة موعد بدء المحاضرات، عادة. وفيها كنت أقرأ مختلف الصحف والمجلات المتوفرة في القاعة. وكنت على الدوام أقتني مجلتي «نيو ستيتسمان» *The New Statesman* ومجلة «الإيكونوميست» *The Economist*، وأواظب على قراءتهما. وكنت أقرأ أحياناً مجلة «سبكتيتر» Spectator المحافظة ومجلة «تربيون» *Tribune* التي كان يصدرها حزب العمال المستقل *Independent Labour Party*، الذي يقف على يسار حزب العمال في منهجه، وإن كان يعتبر من ضمنه، ومرتبطاً به دستورياً. وكنت أستمتع كثيراً بقراءة «نيوستيسمان» التي كان يساهم في كتابتها صناديد الفكر التقدمي وبعضهم كان من أساتذة الكلية مثل «لاسكي»، و«ويب» و«أج. جي. ويلز» H.G. Wells،(١) و«كول» G.D.H.Cole.(٢) ومن دواعي الأسف أن مستوى هذه المجلة قد هبط في السنوات الأخيرة.

وكان في الكلية قاعة اجتماعات يخطب فيها الشخصيات العامة والسياسية. وأتذكر أن لويد جورج ألقى في إحدى المرات خطبة في هذه القاعة. وقد احتلت المكتبة طبقة فيها، ثم توسّعت إذ شيدت لها عمارة خاصة مجاورة للكلية، كذلك احتل المطعم طبقة، وكنت في غالب الأحيان، أتناول فيه طعام الغداء. وكنا نشرب فيه

(١) ا.ج. جي. ويلز (١٨٦٦–١٩٤٦)، الكاتب والمؤرخ البريطاني المشهور. بدأ حياته في تدريس العلوم، وظهرت ميوله العلمية في القصص العلمية الخيالية وكذلك اشتهر بكتابه الضخم «معالم تاريخ العالم» وكان يدعو إلى نوع من الاشتراكية الطوبائية.

(٢) جورج دوغلاس هوارد كول: (١٨٨٩–١٩٥٨)، اقتصادي ومؤرخ وكاتب قصص بوليسية بريطاني. أصبح أستاذاً للاقتصاد والعلوم السياسية ورئيساً للجمعية الفابية وله مؤلفات عدة عن الاشتراكية وتاريخ حركات الطبقة العاملة في بريطانيا معظمها بالاشتراك مع زوجته وأخيها رايموند بوستكليف.

الشاي، أيضاً، ذلك أن المحاضرات كانت تمتد إلى الساعة الرابعة بعد الظهر. وكان المطعم يعتمد نظام الخدمة الذاتية Self Service وتقام فيه الحفلات، ومن بينها حفلات الرقص التي تقام للترحيب بالطلاب الجدد في الكلية، اضافة إلى حفلات الرقص التي كانت تقام في مناسبات مختلفة خلال السنة الدراسية.

وقد علمت أن الكلية انتقلت، موقتاً خلال الحرب العالمية الثانية، إلى مدينة كمبردج، تجنباً للقصف الجوي الذي تعرضت له لندن أثناء الحرب. ولما انتهت الحرب، في عهدي الستينيات والسبعينيات، توسّعت الكلية كثيراً، واشترت عدداً من الأبنية القديمة التي تجاورها، ومن بينها مطبعة كبيرة اسمها Clear market في شارع هاوتن، وشيدت مكانها بناية جديدة للمكتبة ولأقسام الكلية الأخرى.

ذهبت إلى كلية الاقتصاد والسياسة في الموعد المعين لبدء الدراسة. وقد راجعت الإدارة من أجل تحديد المواضيع التي اخترها للدراسة. والكلية تضمّ أقساماً متعددة تدرّس فيها موضوعات مختلفة كالاقتصاد النظري، والاقتصاد العملي، والعلاقات الصناعية، وهنالك أيضاً قسم للقانون، وقسم خاص للعلوم السياسية النظرية، وآخر للعلوم السياسية التطبيقية المتعلقة بإدارة الدولة وتشكيلاتها. وقد ترأس البروفسور لاسكي القسم السياسي الذي عمل فيه بضعة محاضرين في موضوعات الفرعين النظري والتطبيقي.

وفي السنة الأولى تُختار، عادة، المواضيع التمهيدية. وقد اخترت أن أدرس الاقتصاد النظري والعملي موضوعاً أساسياً، إضافة إلى العلوم السياسية والإدارة العملية كموضوعات ثانوية. وإذ كان على كل طالب أن يختار لغتين أجنبيتين، فضلاً عن اللغة الإنكليزية، فقد اخترت اللغة الفرنسية، لأنني سبق أن تلقيت فيها دروساً في الجامعة الأميركية في بيروت، واللغة الألمانية.

لم تكن السنة الأولى صعبة، فالموضوعات والمحاضرات كانت ذات طابع تمهيدي، كما أسلفت. عدا أن دراسة اللغتين الفرنسية والألمانية لم تكن مكثّفة.

كانت المحاضرات المهمة، مثل محاضرات لاسكي وروبنز، تجتذب عدداً كبيراً من الطلاب. وكنا ندوّن ملاحظات من المحاضرة مباشرة، بيد أننا كنا نعتمد أكثر على دراسة الكتب التي يشير إليها الأستاذ المحاضر حول موضوع محاضرته.

لقد وجدت الدراسة ممتعة أكثر مما كانت عليه في الجامعة الأميركية في بيروت، فهي أكثر تقدّماً منها، وتمتاز عنها بأسلوبها الجامعي الأكاديمي.

كانت السنة الدراسية منقسمة ثلاثة فصول: الفصل الأول، ويبدأ من تشرين الأول (اكتوبر) وينتهي قبيل عيدَي الميلاد ورأس السنة، الفصل الثاني، ويبدأ في الأسبوع الثاني من كانون الثاني (يناير) إلى ما قبيل عيد الفصح؛ والفصل الثالث، ويبدأ بعد عيد الفصح حتى نهاية حزيران (يونيو) موعد اختتام السنة الدراسية. وتتخلل هذه الفصول عطلات طويلة تراوح بين ثلاثة أسابيع وأربعة.

وفي نهاية السنة الأولى تجري الكلية امتحاناً يسمى الاختبار المتوسط Intermediate Exam يرمي إلى غربلة الطلبة. فمن ينجح فيه يواصل الدراسة، ومن يرسب عليه أن يتركها. وقد أدّيت هذا الامتحان ونجحت فيه.

خلال السنة الأولى كنت أزور المفوّضية العراقية. وقد زرت جعفر العسكري، الوزير المفوض، ورحّب بي كثيراً. ومرة دعاني إلى الغداء، أنا وصديقي وزميلي، الطالب البصري عبد الباقي طه السلمان. ووجدت جعفر العسكري شخصاً منفتحاً ومثقفاً ذا إطّلاع واسع على الأحداث. وفي أحيان عدة، يبدو طريفاً، وما علمته بعدئذ أنه كان يدرس القانون دراسة مهنية حيث يحضر مجالس المحامين. ومن خلال أحاديثي معه، لمست، أنه كان ينتقد سياسة الحكومة العراقية، وإن كان فيصل الأول على رأسها، ويشترك فيها قريبه نوري السعيد.

ومن طريف ما عرفته، آنذاك، أن المفوضية لم تكن تمتلك سيارة خاصة بها، وأن الوزير المفوّض، جعفر العسكري، يستخدم الباص وقطار الأنفاق (مترو) في تنقلاته الخاصة، شأنه في ذلك شأننا نحن الطلاب. أما في المناسبات الرسميّة، فكان يستأجر سيارة خصوصية.

ومن خلال اتصالي بالمفوضية العراقية علمت أن مزاحم الباچه چي حضر إلى لندن. وقد شغل الباچه چي منصب الوزير المفوض في لندن قبل أن يتولاه جعفر العسكري. وعن طريق السكرتير الأول عطا أمين تعرّفت إلى مزاحم الباچه چي. وقد اجتمعت به مرة على انفراد في فندق «ريجنت بالاس» وأطلعني على نسخة مصوّرة من الاتفاق الذي كان قد تمّ بين الشريف فيصل بن الحسين ورئيس الوكالة اليهودية، وايزمان، على هامش مؤتمر فرساي. وبحسبما أتذكر، أعطى فيصل بن الحسين،

ضمناً، اعترافاً بوعد بلفور الذي نص على إيجاد وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد علمت من الباچه چي أنه أخذ هذه النسخة إلى بغداد، ولما عرف بوجودها هناك، ثارت حولها ضجة كبيرة، وتعرّض مزاحم الباچه چي لهجوم الصحف المحلية الحكومية.[١] وقد اتّهم بأنه كان وراء الرسائل السرّية التي وزّعت في بغداد من أجل النيل من سلوك الملك فيصل وسمعته الشخصية.

وخلال السنة الدراسية، كنت أتردد يومياً، تقريباً، على نادي الحركة الطالبية Student Movement House الذي أشرت إليه سابقاً، لتناول طعام العشاء، والتحدّث إلى الطلاب العرب فيه. وأتذكر منهم واصف كمال الذي شغل منصب مدير بنك بعد عودته إلى بلده؛ وعزمي النشاشيبي الذي تولّى منصباً في فلسطين؛ وخلوصي الخيري[٢] وقريبه نظيف خيري، وهما من فلسطين. وتعرّفت أيضاً إلى الدكتور خليل البديري الذي جاء إلى لندن من فلسطين للتخصص في طب العيون، وكان شخصية فذة ممتازة. ومع أن والده كان قاضياً شرعياً ومن عائلة دينية، فإن الدكتور البديري كان ماركسي التفكير، ويجادل أصدقاءه الفلسطينيين والإنكليز دائماً في القضايا السياسية والاجتماعية.

وتعرّفت، أثناء زياراتي للمفوضية العراقية، إلى بعض الطلاب العراقيين من البعثة العسكرية الأولى، كانوا قد حضروا إلى لندن كي يتدرّبوا على الطيران، ومنهم

---

(١) انظر نص اتفاق فيصل ـ وايزمان، الموقع في لندن في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ في كتاب:

David Hunter Miller, *My Diary of the Conference of Paris*, vo.III.

وكذلك في كتاب: **يقظة العرب، لجورج أنطونيوس:**

George Antonius, *The Arab Awakening*, (G.P. Putnam's), London, 1945, p.437.

(الترجمة العربية بقلم ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت، ١٩٦٦، ص٥٩٢ ــ ٥٩٥). والجدير ذكره أن فيصلاً كتب في ذيل الاتفاق تحفّظاً بخطه ذكر فيه أنه يوافق على موادها بشرط أن يحصل العرب على استقلالهم، وإذا وقع أيّ تعديل في الوضع فلن يكون عندئذ مقيّداً بما ورد في الاتفاق ويجب اعتباره ملغى وأنه لن يكون مسؤولاً عمّا جاء فيه بأي طريقة كانت.

(٢) أصبح خلوصي الخيري وزيراً في الحكومة الأردنية. ومن غريب المصادفات أنه كان في عداد وفد حكومي في بغداد يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، وكان من بينهم بضعة أشخاص أقلتهم سيارة إلى موعد لهم، وقد تعرضوا خلال ذلك لهجوم الجمهور. غير أنهم لم يصابوا بأذى كبير، وعادوا إلى عمان بعد الحادث بيومين أو ثلاثة.

جواد حسين،(١) ومحمود علي جواد،(٢) وسامي فتاح، وبهجت رؤوف، وغيرهم. بعد إكمال دراستهم عاد هؤلاء الطيارون يقودون طائراتهم إلى العراق.

كنا نلتقي في فندق «ريجنت بالاس» القريب من «بيكادللي سيركس». لاحتساء الشاي، كان هذا الفندق ملتقى العراقيين. إضافة إلى هؤلاء تعرّفت إلى بعض الموظفين ممن كانت الحكومة العراقية تبعث بهم للتدريب في الدوائر الحكومية البريطانية. وكانوا ينتمون إلى وزارات مختلفة، من أمثال علي جعفر الملائكة الذي كان يدرس نظام ضريبة الدخل، وبعد عودته إلى بغداد تولى منصب مدير الضريبة العام، وجورج جرجي مدير قسم التجارة في وزارة المال، الذي كان يدرس نظام تسجيل العلامات الفارقة وبراءات الاختراع، وقد تولّى في ما بعد منصب مدير عام، وكذلك منصب نائب محافظ البنك المركزي، وعبد الوهاب درويش الموظف في

---

(١) بعد عودته إلى بغداد أصبح جواد حسين من المؤيدين لـ «جماعة الأهالي» والمتحمسين لها مع أنه ضابط طيّار. وسنة ١٩٣٦ اشترك في الإنقلاب العسكري الذي قام به بكر صدقي. ويقال إنه كان في عداد زمرة من الضباط الذين اختارهم بكر صدقي لاغتيال جعفر العسكري وهو في طريقه إلى مقر قيادة حركة الإنقلاب من أجل التحدث إلى قادة الإنقلاب من أجل ثنيهم عن المضي فيه. وقد أسرّ جواد حسين لأصدقائه أنه لم يطلق النار على جعفر العسكري، بل صوّب طلقته في الهواء متظاهراً أنه يطلق النار باتجاه جعفر. وعندما تمت إطاحة انقلاب بكر صدقي وعادت المجموعة السابقة إلى الحكم، اختلق نوري السعيد الذي تولّى الحكم إثر استقالة حكومة المدفعي الرابعة قصة مؤامرة اتّهم فيها عدداً من المشاركين في انقلاب ١٩٣٦ من أجل تقديمهم للمحاكمة بعد أن تعذّرت عليه محاكمتهم بسبب قانون العفو الذي أصدرته حكومة حكمت سليمان عن المشاركين في حركة ١٩٣٦. وقد حكم عليه بالإعدام، ثم خفف الحكم إلى السجن المؤبد، إلى أن أطلق سراحه بعد حركة ١٩٤١. بعد ذلك، استطاع جواد حسين أن يحصل على عمل طيّار مدني في الخطوط الجوية المصرية، وتوفي هناك إثر حادث للطائرة التي كان يقودها. وكان أخوه ناصر حسين موظفاً في وزارة الداخلية وبقي فيها إلى أن تقاعد. وهو من مؤيدي «جماعة الأهالي» أيضاً.

(٢) تولى محمود علي جواد قيادة القوة الجوية في عهد انقلاب بكر صدقي، وكان من أكثر المقرّبين إليه. وهو الذي ألقى من طائرته على بغداد صباح يوم الانقلاب ١٩/١٠/١٩٣٦ المنشورات التي تحتوي على النداء الذي وجهه قائد الانقلاب إلى الشعب عن عزمه اطاحة حكومة ياسين الهاشمي. ولدى مرافقته بكر صدقي الذي كان يريد السفر إلى تركيا، فأوروبا، مروراً بالموصل حيث تمّ اغتياله في مطارها، حاول محمد علي جواد الهجوم على الجاني بغية القبض عليه فأردي قتيلاً هو أيضاً. ويتصل محمد علي جواد برابطة القربى مع عبد الكريم قاسم قائد ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، وقيل إنه كان ابن عمّته. وقد عيّن أخوه، عبد الجبار جواد، قائداً بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

وزارة الخارجية وكان يدرس القانون الدولي وقد عيّن قنصلاً في تبريز، إيران، حيث قتل.

ومن بين من تعرّفت إليهم الضابط المدفعي محمد الطريحي،[1] وهو من النجف، وكان قد حضر إلى بريطانيا للتدريب، أيضاً. وقد تكونت بيننا صداقة لأنه كان مثلي يميل إلى الإصلاح الاجتماعي. وعندما عاد إلى بغداد أصبح قريباً من «جماعة الأهالي».

سنة ١٩٢٩، وكنت ما أزال في السنة الأولى من دراستي الجامعية في لندن، عيّن ناجي شوكت متصرّفاً (محافظاً) للواء الموصل. ونظراً إلى أن والدي كان عضواً في بلدية الموصل، فقد كان على اتصال بالمتصرف. ومن خلال الأحاديث التي جرت بينهما فهم المتصرف أنني أدرس في جامعة لندن فدُهش كثيراً لأن أحد المحافظين في الموصل قد أرسل ابنه للدراسة في بريطانيا. وقد ذكر ناجي شوكت هذه الحادثة في مذكراته التي نشرها خلال حياته.[2]

ومن الأحداث المهمة التي أريد أن أتوقّف عندها قليلاً، الانتخابات العامة التي جرت في بريطانيا سنة ١٩٢٩ قبيل نهاية السنة الدراسية. كان الصراع في هذه

---

(١) استمر محمد الطريحي يخدم في الجيش ضابطاً مدفعياً إلى أن قامت حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١، وأوفدته القيادة العسكرية إلى البصرة، برفقة الضابط محمود الدرة، لاستطلاع تحركات الوصي عبد الإله الذي هرب إلى البصرة. وبعد عودة عبد الإله إلى بغداد حكم على الطريحي بالسجن، فهرب منه وظل متخفّياً إلى ما بعد إنتهاء الحرب حين حصل على عفو من الحكم الذي وقع عليه، وأخذ يمارس التجارة. وكان محمد الطريحي صديقاً لعبد الفتاح إبراهيم وآخرين من «جماعة الأهالي».

(٢) ناجي شوكت، **سيرة وذكريات ثمانين عاماً**، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٧، ص٨٩.

خلال تولّيه منصب محافظ الموصل قرر ناجي شوكت أن يكون قصر الشربتي المجاور لمنزلنا الريفي، والذي اتخذه الملك فيصل الأول مسكناً له في زياراته الخاصة إلى الموصل سنة ١٩٢٣، مركزاً للامتحانات العامة للدراسة الثانوية. وقد أثار هذا القرار حفيظة الملك فيصل وغضب على ناجي شوكت وعزله من منصبه كمتصرف للواء الموصل. تقلّد ناجي شوكت مناصب عدة، فقد أصبح وزيراً للداخلية، ثم رئيساً للوزراء، وبعد حركة رشيد عالي الكيلاني تولّى منصب وزير الدفاع. ولما فشلت الحركة اعتقل ثم أطلق بعفو خاص. وقد تعرفت إليه بعد خروجه من السجن عن طريق عديله كامل الجادرجي.

الانتخابات عنيفاً؛ إذ بدأت الأزمة الاقتصادية وارتفعت معدلات البطالة. ومع أن حزب العمال البريطاني خرج من هذه الانتخابات أكبر حزب في البلاد، لم ينل الغالبية المطلقة، فألّف حكومة أقلية تعتمد في ديمومتها على تأييد حزب الأحرار. وقد دخل تلك الحكومة عدد غير قليل من أساتذة كلية الاقتصاد، منهم هيو دولتن، ولي سمث، ومؤسس الكلية سيدني ويب، وغيرهم من المحاضرين الذين تسلّموا مناصب حكومية ثانوية.

وما لفتني، يومذاك، أن صديقي الاسكتلندي، عضو حزب العمال السيد مري Murrey سألني بلهفة عندما التقينا عصر يوم الانتخابات في الكلية: ما هي النتائج the score؟ فأجبته أنها لم تظهر بعد. فقال: لا، أنا أقصد نتائج الكريكت... عندئذ، داخلني إحساس بأن المواطن البريطاني يهتم بنتائج الكريكت أكثر من اهتمامه بنتيجة الانتخابات.

كانت مشاهدة الانتخابات العامة في بريطانيا حدثاً مهماً جداً بالنسبة الي، إذ إنني للمرة الاولى أشاهد انتخابات تتنافس فيها الأحزاب والشخصيات السياسية بروح التسامح Toleration. كذلك تعرّفت خلالها إلى طابع الحملات الصحفية التي نظّمتها الأحزاب المتصارعة الثلاثة: المحافظون والعمال والأحرار.

وقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى نمو حزب العمال، وزيادة في عدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات، بعد أن كانت محصورة بين حزب المحافظين وحزب الأحرار الذي كان يحظى بدعم حزب العمال. وكان حزب الأحرار، يتبنّى مفاهيم إصلاحية لفائدة العمال وضمان حقوقهم وحماية النقابات. وبعد الحرب العالمية الأولى أخذ حزب العمال ينمو ذاتياً حتى أصبح أكثر أهمية من حزب الأحرار من حيث التأييد في أوساط الناخبين وعدد الأعضاء. وقد ظهر هذا النمو جليّاً سنة ١٩٢٤ التي فاز فيها حزب العمال، وألّف، على أثر هذا الفوز، أول حكومة عماليّة، إلاّ أنّ حزب المحافظين استطاع أن يسقط هذه الحكومة بمؤامرة «رسالة زينوفييف» التي نشرتها الصحف باعتبارها موجّهة إلى حزب العمال، وتظهره على أنه مؤيّد للاتجاه البلشفي.(١)

---

(١) «رسالة زينوفييف» رسالة قيل إن زينوفييف (١٨٨٣–١٩٣٦) رئيس الأممية الشيوعية الثالثة =

سنة ١٩٢٩، عندما أجريت الانتخابات الثانية، التي دخلها حزب العمال حزباً اساسياً، وفاز فيها بأكبر عدد من المقاعد، كان انتصاره ذاك حدثاً كبيراً اعتبره المعلّقون السياسيّون نهاية «حزب الأحرار» الذي كان يترأسه، يومذاك، لويد جورج.

وكان لقسم كبير من هيئة تدريس كلية الاقتصاد والسياسة دور في انتصار حزب العمال الانتخابي. وأود أن أنوّه، هنا، بالحملة التي كان يتصدّرها كتّاب كبار مثل جورج برناردشو، وسيدني ويب، وجي. دي. أج. كول، وهارولد لاسكي، أستاذ علم السياسة في كلية الاقتصاد، وغيرهم من الكتاب والمؤلّفين الراديكاليين لمصلحة حزب العمال.

وقد نجح في الانتخابات، أيضاً، نائب شيوعي، من أصل هندي، وكان النائب الوحيد عن الحزب الشيوعي، وهو «سكلات فالا» Saklat Vala.

ولفت نظرنا، نحن العراقيين والعرب، خطب النائب البريطاني الكابتن «وجوود بن» Wedgwood Benn والد توني بن، النائب العمالي اليساري المعروف. كان وجوود بن نقيباً في الجيش خلال الحرب العالمية الأولى، وأصبح نائباً عن حزب العمال. وكان يدافع، دائماً، عن حقوق الأقطار العربية، وقد زار بغداد بعد الحرب العالمية الثانية، مع ابنه توني، الذي كان شاباً، حينذاك، وقد حضرت حفلة غداء أقامها له

= (الكومينتورن) وجهها إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البريطاني في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٤، قبيل الانتخابات العامة، وفيها يدعو زعماء الحزب بأسلوب مثير، إلى تحريض عمال المصانع وأفراد القوات المسلحة البريطانية على الثورة وقلب نظام الحكم في بريطانيا. وقد نشرت هذه الرسالة في جريدة «التايمس» الصادرة في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) من السنة نفسها، فسبب نشرها عاصفة من الهياج لم يسبق لها في بريطانيا مثيل، وأدى إلى هزيمة حزب العمال الذي كان في الحكم، برئاسة رامزي ماكدونالد، في الانتخابات التي كان موعدها بعد نشر الرسالة بأيام قليلة. وتذهب التخمينات المعتدلة إلى أن نشر هذه الرسالة كلّف حزب العمال أكثر من مئة مقعد في مجلس العموم، وقرّر مستقبل العلاقات البريطانية ـ السوفياتية لسنوات عدة تالية. إذ كان لا بدّ لحكومة وصلت إلى الحكم بفضلها أن تتبع سياسة مناهضة للاتحاد السوفياتي. وبرغم كثرة الشكوك التي حامت حول صحة هذه الرسالة وإنكار الجهات السوفياتية لها وتكذيبها، واقتراحها عرض الأمر على هيئة تحكيم محايدة، فإن تزويرها لم يثبت بالدليل القاطع إلا بعد أربعين عاماً، حين اعترف بعض الروس البيض المقيمين في ألمانيا أنهم لفّقوها من أجل الإساءة إلى علاقات بريطانيا بالحكومة البلشفية في روسيا، ولكن الرسالة حققت غرضها في حينه، وهو إفشال حزب العمال في الانتخابات.

مزاحم الباچه چي الذي تعرّف اليه أثناء عمله وزيراً مفوّضاً في لندن. وقد منح وجوود بن، بعد الحرب العالمية الثانية، لقب لورد. وتوفي سنة ١٩٦٠، إلاّ أن ابنه توني رفض أن يكون عضواً في مجلس اللوردات بعد وفاة والده، وتنازل عن اللقب، وفضّل أن يستمر عضواً في مجلس العموم.

سفرة إلى بيروت

في العطلة الصيفية سنة ١٩٢٩، كتب لي والدي أنه ذاهب إلى بيروت للعلاج مع بعض أصدقائه، وطلب مني مقابلته هناك. فسافرت من لندن إلى باريس حيث أمضيت نحو أسبوعين لتقوية لغتي الفرنسية التي كان عليّ أن أقدّم فيها امتحاناً في السنة الثالثة. ومن باريس سافرت، بالقطار، إلى مرسيليا، ومنها إلى بيروت بالباخرة. وصلت بيروت وكلّي شوق لرؤية والدي الذي سررت بلقائه أيّما سرور بعد فراق طويل. وبعد إكمال الفحوص الطبية في بيروت، اتضح أن والدي يحتاج إلى عملية في إحدى عينيه. ونظراً إلى أنه لم يكن يطمئن إلى طبيب يجري له العملية في بيروت، فقد قررنا السفر إلى فيينا، عاصمة النمسا، لمزيد من الفحوص ولإجراء العملية، إذا لزم الأمر. فسافرنا معاً، بالباخرة، من بيروت إلى ميناء تريستا في شمال إيطاليا، ومن هناك ركبنا القطار إلى فيينا، التي وصلناها صباحاً.

كانت السفرة من تريستا إلى فيينا سفرة ليلية مررنا خلالها بجبال التيرول الشاهقة. ومع أننا كنا في شهر تموز (يوليو) فقد سمعت والدي يناديني وهو يرتجف من شدة البرد، فنهضت وطلبت «بطانية» من عامل الخدمة في القطار.

وفي فيينا، سلّمنا رسالة من الشيخ توفيق الهبري إلى أحد أقاربه، وهو طبيب لبناني يكمل دراسته متخصصاً بأحد فروع الطب. وقد استأجرنا غرفة في (البانسيون) الذي كان يقيم فيه. وقد أرشدنا هذا الطبيب اللبناني إلى طبيب نمساوي متخصص بطب العيون، فأجرى هذا الطبيب الفحوص الضرورية، وقرّر المضي في العملية لوالدي. دخل والدي المستشفى وتمّت العملية بنجاح، وبعد زهاء خمسة أيام غادر المستشفى.

ولقد التقينا، هناك، أحد معارف والدي وهو حسام الدين جمعة الذي كان مدير شرطة في مدينة الموصل، وأصبح في ما بعد وزيراً للداخلية في بعض الحكومات العراقية.

بعد أن أنهى والدي دور النقاهة، عدنا إلى بيروت، سالكين الطريق نفسها، ومن بيروت سافرنا إلى الموصل. وبما أن الدراسة كانت على الأبواب، فقد أمضيت مع العائلة عشرة أيام، سافرت بعدها إلى لندن عن طريق حلب، بيروت، مارسيليا، باريس، ثم لندن.

أثناء إقامتي في الموصل، اقترحت على قريبنا مصطفى الصابونجي، أن يرسل ابنه نجيب الذي كان يدرس في «ثانوية برمّانا» (بلدة برمّانا) في لبنان، إلى بريطانيا لإكمال دراسته. فوافق مصطفى الصابونجي على اقتراحي، وسافر نجيب الصابونجي معي إلى لندن، ثم التحق بجامعة برمنغهام. وكان في هذه الجامعة عدد من الطلبة العراقيين من أعضاء البعثة العلمية يدرسون الهندسة، منهم ضياء جعفر الذي تولّى مناصب وزارية عدة في حكومات نوري السعيد، ومحمد بن عبد المحسن السعدون الذي انتحر في برمنغهام، وأحمد عدنان حافظ الذي أصبح مديراً عاماً للمواصلات، وآخرون.

العام الثاني

كان مستوى الدراسة في السنة الثانية متقدّماً أكثر منه في السنة الأولى. فإلى المحاضرات، عقدت ندوات متخصصة بالجماعات التي تدرس الاقتصاد النظري حيث يجري بحث العديد من القضايا ومناقشتها مناقشة ذات طابع غير رسمي بين الأستاذ والطلبة في إطار الموضوعات التي يتضمّنها المنهج الدراسي. وأذكر من المحاضرين السيد هكس الذي كان قد تخرّج توّاً في جامعة كمبردج وعيّن محاضراً في الكلية، وعمل مساعداً للأستاذ روبنز الذي مرّ ذكره آنفاً. وقد حصل هكس على الدكتوراه لاحقاً، وتولّى مناصب جامعية وحكومية.

كانت محاضرات البروفسور لاسكي، رئيس قسم العلوم السياسية، مهمة وممتعة جداً. كان يتكلم بطلاقة ساعة كاملة من دون أن يرجع إلى أوراقه.

ومع أن موضوع السياسة كان ثانوياً بالنسبة إلى منهج دراستي، فقد كنت مهتماً به قدر اهتمامي بعلم الاقتصاد، موضوعي الرئيسي. وكان لاسكي يتحدّث في محاضراته عن الشخصيات السياسية التاريخية وعن الأحداث الراهنة. ومما علق في ذاكرتي حديثه عن التنظيم الإداري في الدولة الذي يجب أن يراعى فيه التدرّج والتسلسل في المناصب ومن يشغلها. وضرب لنا مثلاً تعيينه رئيساً لقسم العلوم السياسية وهو في أربعينياته، في حين كان الأستاذ الذي يليه، الدكتور فنر أكبر منه

سناً. وقد قال إن هذا خطأ التنظيم الإداري لأن الدكتور فنر سيفقد الأمل في تولي مسؤولية رئيس القسم.

وكانت المحاضرات في علم الاقتصاد النظري والعملي تشمل التاريخ الاقتصادي، منذ ما قبل الثورة الصناعية إلى التاريخ الراهن، والتنظيمات الإدارية والنقابية وما رافقها من تطوّرات لا سيما الصراع الذي كان يدور بين النقابات وأصحاب العمل، والذي أدّى في نهاية المطاف، إلى تشريع جملة من القوانين التي منحت حق الإضراب، وحمت حقوق العمال في ما يتعلق بيوم العمل والإجازات وغيرها من الأمور التي تنشأ في المؤسسات الصناعية.

وأثناء دراستي في السنة الثانية، انضمّ إلى الكليّة طالبان مصريان، كانا الوحيدين من العرب. وقد جاء أولهما من القاهرة، وهو من حزب الأحرار الدستوريين، أما الثاني فقد جاء من الصعيد. وكان الطالب القاهري ينظر نظرة ازدراء للصعيدي، ويقول إنهم في مصر يسمون الصعيديين «عرب».

عملنا في الكلية «جبهة» عربية صغيرة من ثلاثة طلاب، توسّعت إلى أربعة بعد أن سجّل عبد الباقي السلمان نفسه كطالب مستمع في الكلية. وفي إحدى جلسات مجلس «عموم الطلبة» (المصطنع)، طرح موضوع نظام الانتداب للمناقشة، فقمت وهاجمت هذا النظام باعتباره غطاء للاستعمار المباشر. وتبع ذلك جدال بين مؤيّدي هذا النظام ومعارضيه. وقد كان لهذه المناقشة وقع وصدى كبيران في أندية الأساتذة والطلاب. وقد اقترح عليّ صديقي الاسكتلندي المستر مري Murrey بعد هذه المناقشة، أن أنتمي إلى حزب العمال. فذهبنا إلى فرع حزب العمال في الكلية، إذ كان لكل حزب من الأحزاب الثلاثة: العمال والمحافظين والأحرار، غرفة خاصة به، وسجّلت اسمي عضواً في الحزب.

وكان من أعمال «جبهتنا» الأخرى احتجاجنا على محاضرة الرحالة الإنكليزية «روزيتا فوربس».(١) وكانت فوربس قد عادت توّاً من رحلة إلى اليمن أيام الإمام يحيى، وذكرت في محاضرتها التي ألقتها في كليتنا بناء على دعوة اتحاد الطلبة، كل

---

(١) روزيتا فوربس، (١٨٩٣–١٩٦٧)، رحالة ومؤلفة ومحاضرة إنكليزية اشتهرت برحلاتها في شتى أنحاء العالم، وخصوصاً في البلاد العربية، وقد قامت برحلات جريئة في جنوب الجزيرة العربية وليبيا، ووضعت عن رحلاتها عدداً كبيراً من المؤلفات.

مثالب المجتمع اليمني ومظاهر تخلّفه في تلك الأيام، وخصوصاً ما يتعلق بحقوق المرأة، وكيف أن المرأة الزانية ترجم بالحجارة حتى الموت، فأخذنا، نحن الطلبة العرب، «نطبطب» بأقدامنا على الأرض احتجاجاً على ما ورد في المحاضرة من محاولة مقصودة لاظهار هذه الحالة الشاذة والمتأخرة التي تسمم الوضع في اليمن، وتعميمها على جميع الأقطار العربية أمام الرأي العام في بريطانيا وفي سائر البلدان الغربية. وقد انزعجت فوربس مما قمنا به، كذلك أنب رئيس الاجتماع، في نهاية المحاضرة، مجموعتنا التي قامت بهذا التشويش خلافاً لأصول الضيافة. بيد أن أخبار هذه الحوادث قد وصلت إلى جعفر باشا العسكري الذي هنأني على موقفي عند أول لقاء لي معه بعد هذين الحدثين.

ومن أحداث هذه السنة، أيضاً، زيارة فريد زين الدين، الدرزي السوري، إلى لندن. وكان فريد زين الدين، بعد تخرّجه في الجامعة الأميركية في بيروت، قد ذهب إلى باريس لإكمال دراسته العليا في الحقوق. وجاء إلى لندن من باريس في إطار دعوته إلى تأليف عصبة مكافحة الاستعمار من الشبان العرب المعنيين بالسياسة. وقد اجتمع معي، ومع عدد آخر من الطلاب العرب في نادي الكلية Student Movement House. وقد أحسست يومذاك إنه لم يلق تجاوباً بسبب علاقة مشروعه ذلك بمؤسسة المانية، ولو أنه ذكر أن الاتحاد السوفياتي كان يؤيّد هذا المشروع. وقد علمت، في ما بعد، أن المشروع قد برز إلى الوجود لكنه لم يعمّر طويلاً إذ اضمحل وتلاشى. والجدير ذكره، أيضاً، أن فريد زين الدين قد عمل في العراق مدرّساً، وكان من الملتفين حول المفتي الحاج أمين الحسيني باتجاه التعاون مع دول المحور.

وأتذكر، كذلك، أنني ذهبت خلال هذه السنة إلى مطعم يوناني اسمه «ديموس»، على اسم صاحبه، مع محمد الطريحي، الضابط المدفعي، لتناول بعض المأكولات الشرقية. وبينما كنا نتناول طعام الغداء إذ بنوري السعيد يدخل المطعم مع اثنين أو ثلاثة من موظفي السفارة، لم يكن جعفر العسكري أحدهم. وقد جلسوا إلى مائدة خاصة بهم إذ لم يكن حصل بيننا تعارف. وكانت تلك أول مرة أرى فيها نوري السعيد عن قرب، بعد أن سبق لي أن رأيته عندما كان رئيساً لأركان الجيش العراقي سنة ١٩٢٢ وهو بالبزة العسكرية، ممتطياً جواده، بالقرب من دارنا الواقعة في البستان خارج سور الموصل. وأظن أنه كان في لندن في ذلك الوقت من أجل التفاوض بشأن المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠.

وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٩ حضرت مع بعض الطلاب العرب من أعضاء نادي الطلبة، حفلة عشاء لمناسبة رأس السنة ١٩٢٩ـ١٩٣٠ في أحد المطاعم الشعبية المسماة Lyons Corner House التي كانت تملكها شركة Lyons، ولها ثلاثة أو أربعة فروع في الحي الغربي West End. والمطعم الذي ذهبنا إليه كان في تقاطع شارعي «توتنهام كورت رود» و«أوكسفورد ستريت». وقد كانت تلك حفلة راقصة مكتظة بالناس. وعندما دقت الساعة الثانية عشرة، منتصف الليل، هاج الجميع بالفرح، واعتلت إحدى البنات الحاضرات مائدتنا ورقصت عليها. وأذكر أننا أمضينا ليلة مؤنسة. وقد بيعت سلسلة المطاعم Lyons Corner House ولم يعد لها وجود الآن.

ومن الأحداث ذات العلاقة بنشاطي السياسي اللاحق، الزيارتان اللتان قام بهما إلى لندن، خلال السنة الدراسية الثانية في كلية الاقتصاد والسياسة، كل من عبد الفتاح إبراهيم وجميل توما، عضوا «الجمعية الشعبية» التي سبق الحديث عنها خلال سنوات الجامعة الأميركية في بيروت. وقد مرا بلندن، في فترتين مختلفتين، بطريق عودتهما إلى بغداد. إذ عاد عبد الفتاح إبراهيم بعد عدم تمكنه من إكمال دراسته العليا في جامعة كولومبيا في نيويورك لأسباب عائلية. أما جميل توما فقد أكمل دراسته العليا في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

زارني أولاً، الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم، وقد التقينا مرة أو مرتين خلال إقامته في لندن، وتحدثنا عن أوضاع العراق، والحاجة الماسّة إلى اصلاحها. لذلك، اتفقنا على أن نستمر في تنظيم «الجمعية الشعبية» عندما نعود إلى بغداد.

بعد فترة أخرى، زارني جميل توما. كان جميل شخصية إنفعالية ويميل إلى التطرّف. تحدثنا عن مستقبل العمل في «الجمعية الشعبية» في بغداد. وبعد ذلك ذهبنا معاً إلى أوكسفورد حتى نلتقي صديقته ورفيقتها، الأميركيتين اللتين كانتا تدرسان دراسة عالية هناك. وقد تناولنا الغداء في أحد مطاعم أوكسفورد، ثم عدت مع جميل إلى لندن، ومنها سافر، تواً، إلى بغداد.

أعود الآن إلى بعض النشاطات الاجتماعية التي شاركت فيها خلال هذه السنة، وابرزها الحفلة التي أقمناها، نحن الطلبة العرب، لعز الدين الشوّا، الطالب الفلسطيني، وابن رئيس بلدية غزة.[1] وكان عزالدين قد تخرّج في جامعة كمبردج، بدرجة

---

(١) عز الدين الشوّا (١٩٠٢–١٩٦٩) مناضل فلسطيني قام بدور كبير في الحركات الوطنية العربية وفي الدفاع عن فلسطين وعروبتها في شتى مراحل قضيتها ونكبتها. درس الزراعة في جامعة =

بكالوريوس، وقرّر الزواج بصديقته الفرنسية. وقد أقمنا له حفل عشاء يوم زفافه في مطعم فلورنس الإيطالي الواقع في حي «سوهو» بلندن. وكان عشاءً ممتعاً حضره نحو اثني عشر شخصاً من بينهم بعض السيدات. وبعد حفلة العشاء، أخذت لنا صورة مشتركة. نشرت في كتاب السيد وليد الخالدي «قبل الشتات».(١)

ومن أحداث سنتي الثانية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في لندن، سفرتي مع نجيب الصابونجي في ربيع سنة ١٩٣٠. وقد أقام نجيب عند أول مجيئه إلى بريطانيا، وقبل التحاقه بجامعة برمنغهام، في قرية رشدن Rushden القريبة من شفيلد. سكن نجيب في بيت القس الذي كان يدرّسه اللغة الإنكليزية. وقد زرته في هذه القرية أثناء عطلة عيد الفصح. وفي عطلة نهاية الأسبوع حضرت حفلة راقصة أقامها قس الأبرشية في القرية مع جوق موسيقي لشبان القرية وفتياتها. كانت تلك الحفلة محاولة من الكنيسة لجذب فتيان القرية وفتياتها إليها.

بعد ذلك، ذهبنا معاً، في سيارة نجيب المستعملة التي اشتراها قبل فترة قصيرة، في رحلة إلى الجانب الشرقي من بريطانيا إلى ادنبره في اسكتلندا. وخلال الأيام القليلة التي أمضيناها في أدنبره كنا نلتقي رشيد زكريا الذي كان يدرس الطب في جامعتها. وهو ينتمي إلى عائلة تتصل برابطة القربى مع عائلتنا.(٢)

غادرنا أدنبره، سالكين طريق غلاسكو، والساحل الغربي من إنكلترا، مروراً بمنطقة البحيرات، ومانشستر، وليفربول، وبريستول حتى لندن. كنّا نبقى في المدن

= كمبردج، وناضل في فلسطين وانضم إلى قوات فوزي القاوقجي. وتعقّبته سلطات الإنتداب فأقام في مصر وسورية ولبنان والعراق، وتولّى تهريب مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني من لبنان إلى بغداد بطريقة تكاد تكون روائية. ولاحقته السلطات البريطانية في العراق فلاذ بالسفارة السعودية ومنها غادر إلى المملكة العربية السعودية بهوية مزوّرة، فرحّب به الملك عبد العزيز آل سعود وعهد إليه بعض المهمات الزراعية بموجب اختصاصه ودراسته، ولما أسست الهيئة العربية العليا مكاتب الدعاية في الخارج اختارته سنة ١٩٤٧ رئيساً للمكتب العربي الفلسطيني في لندن، وبعد نشوب الثورة في فلسطين سنة ١٩٤٨ التحق بالمناضلين العرب، ثم التجأ إلى لبنان حيث وافته المنيّة بعد مرض عضال.

(١) وليد الخالدي، **قبل الشتات: التاريخ المصوّر للشعب الفلسطيني: ١٨٧٦–١٩٤٨**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٧، ص١٧١. وتظهر الصورة في هذه المذكرات (بين الصفحتين ٦٤ و٦٥).

(٢) بعد تخرجه في كلية الطب في جامعة أدنبره، عاد إلى العراق، وتولى منصب وكيل وزارة الصحة في وقت لاحق.

المهمة الواقعة على الطريق، فنقضي فيها ليلة ونتجوّل لرؤية معالمها. وقد كانت تلك سفرة ممتعة شاهدنا خلالها كثيراً من المدن البريطانية، وأطّلعنا على الحياة في الريف البريطاني، التي تختلف عن الحياة في المدن. وبعد مدة تركني نجيب في لندن، وذهب إلى مقر سكناه. وفي خريف تلك السنة التحق بجامعة برمنغهام.

بعد انتهاء السنة الدراسية (١٩٢٩ ـ ١٩٣٠)، ذهبت أولاً إلى فرنسا من أجل ممارسة لغتي الفرنسية وتقويتها، ومن هناك ذهبت إلى مدينة ميونيخ في ألمانيا، وقضيت فيها شهراً واحداً استطعت خلاله أن أتعلم شيئاً من الألمانية، بما في ذلك التمرّن على قراءة صحيفة ألمانية، ذلك أن كل ما يتطلّبه منّا الامتحان النهائي في كلية الاقتصاد هو ترجمة نص من اللغة المعنية، الفرنسية أو الألمانية، إلى اللغة الإنكليزية.

وقد انتهزت فرصة وجودي في ألمانيا للسفر إلى برلين التي بقيت فيها نحو أسبوع. وقد تجوّلت في المدينة وزرت معالمها وآثارها السياحية مع مجموعة من السيّاح برفقة دليل متمرّس أرسلته الشركة التي نظّمت هذه السفرة لنا. وما انطبع في ذاكرتي عند زيارتي مع فريق من السيّاح القصر الملكي (سان سوسي Sans Soucis) التي تعني بالفرنسية «من دون هموم»، في بوتسدام، إحدى ضواحي برلين، إننا وجدنا في حديقة القصر مطحنة هوائية، قال الدليل، والعهدة عليه إنها كانت ملكاً لمواطن ألماني في الأرض التي شيّد عليها القيصر فردريك الأكبر قصره. وقد طلب القيصر من ذلك المواطن أن يبيعه المطحنة فرفض هذا العرض. عندئذ طلب منه القيصر رفعها فرفض ذلك، أيضاً. ومن أجل إرغام هذا المواطن على رفع المطحنة أقام عليه القيصر دعوى في المحكمة التي حكمت لمصلحة المواطن وردّت دعوى القيصر. وهكذا سلمت الطاحونة وظلّت حيث هي في القصر أكثر من مئتي سنة. كان قصد دليلنا في سرد هذه الحكاية القول إن السيادة هي للقانون، وإن حقوق المواطن مصونة.

بعد ذلك عدت إلى لندن عن طريق باريس ـ كاليه ـ دوفر ـ لندن، حتى أبدأ دراستي في السنة الثالثة والأخيرة في كلية الاقتصاد والسياسة.

وقبل تناول أحداث السنة الدراسية الثالثة ١٩٣٠ ـ ١٩٣١، أودّ أن أذكر شيئاً يسيراً عن تنقّلاتي في السكن خلال السنتين المنصرمتين. لقد غيرت سكني مرات عدة من أجل تجربة المعيشة في أنحاء مختلفة من لندن، إذ سكنت أول الأمر في بلومزبري، كما ذكرت سابقاً. وخلال أحد الفصول الدراسية سكنت في هامستيد Hampstead، وفي فنزبري بارك Finsbury Park في فصل آخر. وتنقّلت في بلومزبري

ذاتها، في بضعة شوارع، ولم تحدث أية مشكلة خلال تلك التنقلات، إلاّ في موقع واحد في منطقة بلومزبري. فعندما قمت بجولتي في بريطانيا مع نجيب الصابونجي، تركت في البيت الذي كنت أسكنه حقيبة تحتوي على بعض ملابسي، ومنظار، ماركة «زايس» Zeiss، اشتريته في بيروت حتى أراقب من خلاله البواخر وهي تمخر عباب المتوسط أثناء سفرتي إلى مرسيليا. ولما عدت إلى البيت، بعد الجولة، وجدت الحقيبة مفتوحة والمنظار مسروقاً. وقد أكّد أصحاب الدار أن الخادم الايطالي الذي كان يعمل في الدار، ولم أجده عند عودتي من السفرة، هو الذي سرق المنظار وهرب. كان، بالطبع، بوسعي إن اشكوه إلى الشرطة، غير أني آثرت السكوت تجنّباً لمشاكل التحويل العويصة، وبغية أن أستمر في السكن في البيت نفسه.

العام الثالث والأخير في لندن

لمناسبة احتفالات عيد الميلاد ورأس السنة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٠، نظّم عدد من الطلبة العرب، الأعضاء في نادي الطلبة، بالاشتراك مع عائلة بريطانية تمتلك بيتاً ريفياً كبيراً في إحدى قرى مقاطعة أسكس Essex إلى الشرق من لندن، سفرة لقضاء تلك الاحتفالات في ذلك البيت الريفي الكبير. وقد كان الأسبوع الذي أمضيناه مع هذه العائلة البريطانية أسبوعاً ممتعاً اطّلعت فيه على تقاليد العائلة البريطانية في الاحتفال بعيد الميلاد ورأس السنة. وكان معنا، أيضاً، ابن كيرينسكي، رئيس الوزراء الروسي الذي تولّى رئاسة الحكومة الروسية الليبرالية ما بين الإطاحة بالقيصر والثورة البلشفية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٧، وشخص آخر روسي يهودي من فئة المثقفين Intellectuals، مختص بالجمعيات التعاونية. كان الاثنان من أصدقاء أحد الطلبة الفلسطينيين. وقد جرت بيننا وبينهم مناقشات في شأن أحداث ثورة ١٩١٧. بعد نهاية الاحتفالات عدنا إلى لندن، وقد أفادتني هذه السفرة من الناحيتين النفسية والفكرية.

أثناء الفصل الدراسي وفي العطلات الفصلية خلال عامي الأخير هذا، تفرّغت للدراسة والمراجعة وقراءة الكتب التي أوصانا الأساتذة بقراءتها استعداداً للامتحان النهائي الذي حدّد موعده في حزيران (يونيو) ١٩٣١. ومن أجل ذلك ذهبت في عطلة الربيع سنة ١٩٣١، التي سبقت الامتحان النهائي، إلى منتجع بورتموث على الساحل الجنوبي من بريطانيا، وأمضيت فيه شهراً كاملاً كرّسته لقراءة عدد من كتب الاقتصاد والتاريخ الاقتصادي، وما إلى ذلك من الموضوعات التي تشكّل جزءاً من الامتحان.

ومما أتذكره من الأحداث اللافتة في هذه السنة الدراسية، الزيارة التي قام بها إلى كليّتنا الدكتور هايك،[١] النمساوي الأصل، وأستاذ الاقتصاد في جامعة فيينا بدعوة من الأستاذ روبنز رئيس قسم الاقتصاد في الكلية، لإلقاء محاضرات عن نظرياته في حل المشكلات الاقتصادية التي كانت قد تأزمت كثيراً في بريطانيا، خلال تلك السنة، وقد ألقى محاضراته باللغة الإنكليزية التي كان يجيدها إجادة تامة. وعُيّن هايك، بعدئذ، أستاذاً محاضراً في إحدى الجامعات البريطانية المهمة، ومستشاراً للحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية. ولما تولّت السيدة مارغريت تاتشر رئاسة الحكومة البريطانية، وكانت من المعجبين بهايك، استعانت به في وضع العديد من القرارات الاقتصادية التي اتخذتها خلال رئاستها الحكومة.

وفي الفترة نفسها كان البروفسور كينز J.M. Keynes، الاقتصادي المعروف والأستاذ في جامعة كمبردج، قد نشر كتابين أو ثلاثة تتضمن بحوثاً شاملة عن نظرياته وآرائه في أسباب تلك المشكلات وطرق حلّها.[٢]

---

(١) فردريش أوغست فون هايك (١٨٩٩-١٩٩٢)، عالم اقتصادي نمساوي درس القانون والعلوم الاقتصادية في جامعة فيينا، وأصبح محاضراً ومديراً لمعهد الدراسات الاقتصادية فيها، وسنة ١٩٣١ اختير أستاذاً في مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية LSE حيث خاض مناظرة حامية، ولكنها ودّية، مع الأستاذ «جون مينارد كينز» من جامعة كمبردج انتقل هايك للتدريس في جامعة شيكاغو (١٩٥٠-١٩٦٢) وجامعة فريبورغ في ألمانيا، وسنة ١٩٧٤ منح جائزة نوبل للاقتصاد بالاشتراك مع السويدي كونار ميردال. وبرغم أن نظرياته لم تعد مقبولة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد لقيت اهتماماً مجدداً في السبعينيات والثمانينيات وأثرت في السياسات النقدية للرئيس الأميركي ريغان ورئيسة مجلس الوزراء البريطاني مارغريت تاتشر. ومنح أعلى الأوسمة من الحكومتين الأميركية والبريطانية، وتوفي في فريبورغ سنة ١٩٩٢ وله من العمر ٩٣ عاماً.

(٢) اللورد جون مينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٩)، من أكبر علماء الاقتصاد البريطانيين، تخرج في جامعة كمبردج حيث درّس منذ سنة ١٩٠٩ في فترات مختلفة. وعمل خلال الحرب العالمية الأولى في وزارة المال، وكان ممثلها في مؤتمر فرساي. وكذلك كان كينز معارضاً عودة بريطانيا إلى قاعدة الذهب (١٩٢٥)، وقد تنبأ بتصاعد سريع للبطالة بنتيجتها. وقد عرض أفكاره في كتابه «النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود». عارض سياسة الإنكماش النقدي التي انتهجتها بريطانيا، بعد الحرب، وكان خلال الحرب العالمية الثانية، مستشاراً لوزارة المال، ومثل بريطانيا في مؤتمر «بريتن وودز» (١٩٤٤)، وكانت الخطة التي وضعها كينز أساساً للمناقشات التي أسفرت عن تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد برز كينز خصوصاً في دراسته ظاهرة البطالة، وطرح آراء تعارض النظريات التقليدية، ودخل في مناقشات طويلة مع الاقتصادي النمساوي هايك. وسنة ١٩٤٠ منحته الحكومة البريطانية لقب «لورد» تقديراً لنظرياته الاقتصادية وأعماله ومؤلفاته. توفي كينز في لندن في الثالثة والستين من عمره وكان إلى معرفته الواسعة في علم الاقتصاد، رساماً وسياسياً ومفكراً مبدعاً ومجدداً.

كان مذهب هايك الاقتصادي ومذهب كينز متعارضين متضادين. فكينز يدعو إلى حل المشكلات الاقتصادية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، ومن ثم زيادة الطلب Demand Theory، وذلك بالقيام بمشروعات عمرانية، والتوسّع في الصناعة، وإن أدّى ذلك إلى عجز في الموازنة.

أما هايك، فيرى، ويسانده في ذلك البروفسور روبنز، أن معالجة المشكلات الاقتصادية تبدأ من جانب العرض Supply Theory، أي من جانب المؤسسات الصناعية ومؤسسات الأعمال الأخرى، وترك الاقتصاد الوطني يأخذ مجراه الطبيعي بفسح في المجال للعوامل المؤثرة فيه كي تعمل بحرّية من أجل إعادة التوازن إلى النظام الاقتصادي.

وكانت حكومة العمال التي تشكّلت حديثاً في ذلك الوقت، تميل إلى الأخذ برأي كينز لأنه يقترب كثيراً من منهج التخطيط الاقتصادي الذي تأخذ به الحكومة، في حين تؤيد المؤسسات الصناعية ودوائر الأعمال الرأي الآخر، أي رأي هايك، لأنه يتركها تعمل بحرية من دون قيد أو شرط.

وكان الجدل مستعراً حول هاتين النظريتين سواء في الأوساط الأكاديمية أو في أوساط أصحاب العمل Businessmen ولم يمض وقت طويل على ذلك حتى وقعت أو اصطنعت الأزمة التي نشأت عن التهافت على شراء كميات كبيرة من الذهب الذي كانت تستند إليه العملة الاسترلينية وغيرها من العملات الرئيسية كالدولار. وقد كان الذهب أهم احتياط للعملة الاسترلينية التي تقاس قوّتها بكميات الذهب، التي تسندها لدى البنك المركزي، وهذا ما أوقع البنك المركزي البريطاني في موقف حرج بسبب انهيار احتياطاته من الذهب. وبينما كانت الأزمة تتفاقم، اختلقت الصحف المحافظة شائعة تقول إن حكومة العمال بدأت بسحب مبالغ كبيرة من صندوق الضمان الاجتماعي الذي كان مصدر المساعدات التي تقدّم للعاطلين عن العمل من أجل سد العجز في موازنة الدولة. وقد أحدث ذلك هلعاً لدى الجمهور، تبعه الانشقاق في قيادة حزب العمال بانحياز رامزي ماكدونالد، زعيم الحزب، ورئيس الحكومة، ومعه السيد «سنودن» وآخرون من قادة الحزب، إلى الحل الذي أراده محافظ بنك انكلترا، وأيّده فيه حزب المحافظين، وأدّى ذلك إلى تأليف ما عُرف بالحكومة الوطنية برئاسة ماكدونالد وعضوية بولدوين زعيم حزب المحافظين، ووزراء من حزب العمال من الذين انشقّوا عنه، ومن حزب المحافظين الذين كانت لهم الغلبة. وبعد تحالف رامزي ماكدونالد ومؤيديه مع حزب المحافظين، أصبح السيد كليمنت آتلي زعيماً لحزب العمال والمعارضة البرلمانية التي ضمّت نواب حزب العمال الذين أيّدوه في موقفه

المعارض لرامزي ماكدونالد. وتمّ، أيضاً، حل مجلس العموم، وإجراء انتخابات جديدة استخدمت فيها الشعارات الحماسية الوطنية، والتهديد بانهيار العملة الاسترلينية، واضمحلال مدخرات أفراد الشعب. وقد فاز في هذه الانتخابات العامة حزب المحافظين ومؤيدوه بأكثرية ساحقة بحيث لم يحصل حزب العمال المعارض بزعامة آتلي، إلا على خمسين مقعداً في البرلمان. وهكذا عاد حزب المحافظين إلى الحكم واستمر فيه حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

مع استمرار الأزمة الاقتصادية وهبوط احتياطي الذهب، قررت الحكومة الائتلافية، في النهاية، التخلّي عن قاعدة إستناد العملة إلى الذهب، والمحافظة على التوازن في قيمتها عن طريق القيام بعمليات مالية، وهذا ما كانت تدعو اليه الأوساط الاقتصادية المعارضة لموقف «بنك إنكلترا» (البنك المركزي البريطاني)، وموقف حزب المحافظين من قبل حزب العمال أو الأوساط الأكاديمية، على السواء.

لقد انعكس هذا الصراع الذي نجم عن الأزمة الاقتصادية والاختلاف في طرق معالجتها، على الجو السائد في كلية الاقتصاد والسياسة. ولكن هذا الإنعكاس أخذ طابعاً أكاديمياً، والسجال الذي دار عليه كان سجالاً هادئاً. وبات على الطلبة أن يتتبعوا المناقشات في شأن هذه القضايا، وأن يحسنوا فهمها لأنها تشكّل جزءاً من تكوينهم الفكري، إضافة إلى أنها ستكون، حتماً، مادة للعديد من أسئلة الامتحان النهائي الذي كان على الأبواب. كنت أسهر لساعة متقدمة من الليل من أجل استيعاب الآراء والنظريات التي كانت تعج بها الكتب والمقالات التي كانت تنشر حول هذه الموضوعات الاقتصادية المهمة.

في تلك الأيام، زارت كليتنا نائبة عمالية شابة فازت في الانتخابات الأخيرة عن مدينة غلاسكو في اسكتلندا، ولمّا يبلغ عمرها ٢٤ أو ٢٥ سنة، اسمها جيني لي Jenny Lee بدعوة من اتحاد الطلبة. وكانت جيني لي قد رشحها للانتخابات حزب العمال المستقل، الذي يتزعّمه السيد ماكستون Maxton.

كانت لي، السيدة الوحيدة في البرلمان، يومذاك، وأصغر النواب سناً. وهي فتاة جميلة جذّابة وخطيبة بارعة. وقد ألقت كلمة مرتجلة في الاجتماع الذي حضره الطلبة وغيرهم من الزائرين. وكان حزب العمال يعتز بها، ويبرزها في نشاطاته في الأوساط المختلفة. وبعد سنوات قليلة تزوجت جيني لي السيد أنويران بيفان Aneurin Bevan أحد قادة حزب العمال الذي تولّى وزارة الصحة في حكومة العمال برئاسة «كليمنت آتلي» بعد الحرب العالمية الثانية، وطبّق في عهده نظام الخدمة الوطنية الصحية National Health Service (NHS).

وفي الموعد المحدّد، بدأ الامتحان النهائي العام، في النصف الثاني من شهر حزيران (يونيو) ١٩٣١، ودام أسبوعاً كاملاً، وشمل كل الموضوعات التي درسناها خلال السنتين الثانية والثالثة من دراستنا الجامعية، ومن بينها اللغتان الفرنسية والألمانية اللتان تضمّن الامتحان فيهما ترجمة صفحة في موضوع اقتصادي إلى اللغة الإنكليزية.

بعد أن أنهيت الامتحان تسلّمت رسالة من أخي الأصغر، أحمد، يذكر فيها أنه بعد إكمال الدراسة الثانوية في الموصل، والسنة الأولى في الجامعة الأميركية في بيروت، أقنع والدنا بسفره إلى أميركا للدراسة في جامعة كاليفورنيا التي حصل على قبول فيها لدراسة الزراعة. وأخبرني، أيضاً، أنه سيسافر خلال شهر تموز (يوليو) إلى أميركا عن طريق فرنسا.

كان أحمد مصاباً بالتهاب في المرارة، وكان دائم الشكوى منه. وعند مجيئه إلى باريس زار طبيباً متخصصاً بها، وقد أوصى الطبيب، كعلاج موقّت ريثما يسافر إلى أميركا، بأن يذهب أحمد إلى منتجع صحي في مدينة «فيشي» الفرنسية المعروفة بمياهها المعدنية التي توصف لمعالجة أمراض الكلى والمرارة. وقد طلب مني أن ألقاه هناك قبل سفره إلى أميركا. فحزمت أمتعتي لمغادرة بريطانيا نهائياً، والذهاب إلى فرنسا للقاء أحمد ومن ثم العودة إلى العراق.

أمضيت أسبوعين مع أخي أحمد في «فيشي»، وبعدها، ذهبنا معاً إلى ميناء «شيربورغ» الفرنسي حيث سافر بباخرة كبيرة إلى نيويورك، وقد ودّعته ورجعت.

قبل أن أغادر بريطانيا، أوصيت أحد أصدقائي، بعد أن أعطيته عنواني في فرنسا، أن يبرق لي نتيجة الامتحان النهائي عندما تنشرها جامعة لندن عقب شهر من انتهاء الامتحانات. وحينما كنت مع أخي أحمد في «فيشي» تسلّمت برقية من صديقي هذا يهنئني فيها بنجاحي في الامتحان بدرجة الشرف الثانية. وقد سررت بذلك أيّما سرور، وأرسلت برقية إلى والدي في الموصل أزف إليه فيها النبأ السعيد.

وقد روى لي والدي، مرة، أن جعفر العسكري الذي وصل إلى العراق قبل عودتي بأسابيع بعد أن عُيّن وزيراً للدفاع في الحكومة التي ألّفها نوري السعيد سنة ١٩٣١، كان يزور الموصل في مهمة رسمية. أثناء تلك الزيارة التقاه والدي الذي كان على معرفة سابقة به، فقال له جعفر العسكري إن ابنك محمد قد «رفع رؤوسنا»، وأنا أهنئك على ذلك.

إضافة إلى صديقي الذي طلبت إليه أن يبرق لي بنتيجة الامتحان إلى فرنسا، فإنني أوصيت الجامعة أن ترسل لي شهادة التخرّج عند صدورها، إذ سوف يتعذّر عليّ تسلّمها في حفلة التخرج، التي تقيمها الجامعة للخريجين وتسلّم خلالها الشهادات،

على نجاري العادة، ذلك أنني سأكون ساعتذاك في مدينة الموصل. وقد تمّ ذلك بالفعل، إذ أرسلت الجامعة، على عنواني في الموصل، شهادة تخرّجي بعد بضعة أشهر. وكانت الشهادة تحمل توقيع اللورد آثلون Athlone، عم ملك بريطانيا، جورج الخامس، وكان يشغل منصب رئيس جامعة لندن Chancellor.

وقبل أن أنهي الكلام على هذه الفترة من فترات حياتي، وأنتقل إلى مرحلة جديدة، لا بد أن الفت هنا، إلى مقدار الفائدة الكبيرة التي جنيتها من خلال دراستي في «كلية لندن للاقتصاد والسياسة»، وإقامتي في بريطانيا، التي دامت ثلاث سنوات. ولم تقتصر تلك الفائدة على موضوعات تخصصي في دراسة الاقتصاد والعلوم السياسية، التي كانت ذات شأن عظيم في تكويني الفكري والسياسي، بل تعدّتها إلى ما تعلّمته وخبرته من أجواء في بلد أوروبي متطوّر، وتعرّفي إلى عادات الناس وطباعهم وطرائق تفكيرهم. يضاف إلى ذلك، ما شاهدت من أحداث اجتماعية واقتصادية وسياسية أثّرت في تربيتي السياسية والاجتماعية اللاحقة تأثيراً كبيراً. وما أضفى على دراستي في جامعة لندن تلك الأهمية، ذلك العدد الكبير من الأساتذة والمحاضرين، الذين ذكرتهم سابقاً، لما كانوا يتمتعون به من فهم عميق لموضوعاتهم، ووزن كبير في الحياة السياسية والاقتصادية في بريطانيا، إضافة إلى طرق ومناهج التدريس التي لم تكن مملّة جافة آحادية الجانب، بل كانت ممتعة غنيّة تتطرّق إلى جميع ما كانت الحياة تزخر به من عتيق وجديد. وأخص بالذكر، هنا، الاتجاه التقدّمي الديموقراطي الذي كان سائداً في أوساط الكلية بسبب تأثير الأساتذة الذين كان جلّهم تقدّمياً راديكاليّاً، والذي انعكس في محاضراتهم، وفي ما كانوا يوصوننا بقراءته من كتب ومطبوعات أخرى ما أثّر كثيراً في توجهاتي الفكرية والسياسية اللاحقة، وخصوصاً تبيان الفروق الاقتصادية في المجتمع وضررها على حياة المجتمع وتقدّمه. وقد أدّى كل ذلك إلى إيماني بمنهج فكري يقتضي ضرورة العمل على تقليص تلك الفروق، والحدّ منها، بالرغم من أنني أنتمي إلى عائلة ثرية، ما أثار جدلاً محتدماً حول موقفي، وتهجّماً عليّ بسببه، إذ رأى الكثيرون، ومن ضمنهم بعض من رضي لنفسه أن يزاملني في العمل السياسي، تعارضاً صارخاً بين معتقداتي ومواقفي الفكرية والسياسية، وبين إنتمائي العائلي. ولم يقف استنتاجهم الخاطئ هذا عند حد السجال الفكري بل تعدّاه إلى الطعن اللئيم، وخصوصاً في فترات الاختلاف. ومهما يكن من أمر، فإن الشك لم يراودني، ولو لحظة واحدة، في صحة موقفي وخطل تلك التقييمات.

الفصل الثاني

الخدمة في العراق

العودة إلى العراق

بعد سفر أخي أحمد إلى نيويورك، غادرت فرنسا إلى العراق في آب (أغسطس) ١٩٣١ عن طريق مرسيليا، بيروت، الشام، ثم إلى بغداد فالموصل.

عند وصولي إلى بغداد كان الجو السياسي والجوّ العام متوترين إثر الإضراب العام الذي دام أسبوعين احتجاجاً على المرسوم الذي صدر وقضى بزيادة رسوم البلديات على ذوي المهن، وعلى أمور عديدة أخرى.

وبفعل نجاح الإضراب العام اضطرت الحكومة إلى إلغاء المرسوم، فانتهى الاضطراب الذي أثّر في الحياة السياسية تأثيراً عظيماً، فهو قد وقع بعد فترة قصيرة من اقرار معاهدة ١٩٣٠ العراقية البريطانية التي دار حولها جدل كبير بين حكومة نوري السعيد والمعارضة التي اتحدت من أجل إحباط المعاهدة، فشكّلت بذلك التكتل المعروف باسم «الإخاء الوطني» الذي نجم عن تعاون «الحزب الوطني العراقي» بزعامة جعفر أبو التمن، وحزب الشعب بقيادة ياسين الهاشمي، وعدد من السياسيين المستقلين. وكانت قيادة الإضراب بيد جمعية أصحاب الصنائع؛ ومعتمدها العام محمد صالح القزاز.

وفي إطار الأحداث، سمعت أن نوري السعيد قد استوزر مزاحم الباچه چي، الذي كان قبلها في صفوف المعارضة، في محاولة لإضعاف الجبهة المناوئة للحكومة، وعيّنه وزيراً للداخلية. فما كان من الباچه چي إلاّ أن اقتطع توقيعه من الوثيقة التي أعدّتها المعارضة، وسلّمها إلى جعفر أبو التمن. وقد تحدّث الناس عن حماسة مزاحم الباچه چي في ملاحقة المعارضة.

أمضيت في بغداد بضعة أيام سافرت بعدها إلى الموصل، حيث بدأت أفكر في

القيام بمشروع اقتصادي. كان ذلك، بالطبع، في فترة اشتدت خلالها الأزمة الاقتصادية العالمية، اشتداداً جعل والدي يعارض البدء بمشروع كهذا والاستثمار فيه. وبينما كنّا نقلّب الأمر تسلّم والدي رسالة، بعد بضعة أسابيع من وصولي إلى الموصل، من الدكتور عبد الله الدملوجي، وزير الخارجية، الذي تربطه أواصر القربى مع عائلتنا، فهو ابن خالة والدتي. وقد ذكر عبد الله الدملوجي في رسالته أنه علم بعودتي من بريطانيا بعد إكمال دراستي في كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة لندن، واقترح على والدي أن يعجّل بسفري إلى بغداد كي أعمل في إحدى الوظائف الحكومية، إذ ليس من الصواب أن أبقى في مدينة محافظة كالموصل غير قادرة على منحي ما أصبو إليه من فرصة للتطوّر ولاستغلال ما حصلت عليه من علوم ومعارف أثناء دراستي.

تدارست ووالدي الأمر. وبالرغم من أنني لم أجد لدي ميلاً إلى العمل موظفاً حكومياً، لأنه يقيّد حرّيتي، فقد وجدت البقاء في الموصل خياراً غير ذي جدوى أيضاً.

والجدير ذكره، هنا، أنه بعد سفري من الموصل إلى بغداد للإلتحاق بوظيفتي، جاءت سيدة بارزة من آل العمري تزور والدتي، ولما علمتْ بسفري لأعيّن موظفاً قالت لوالدتي: «عيني انتو الجلبيّة والتجار شجابكم على الوظيفة... هاذي الوظيفة من نصيبنا نحن الأفندية». فأجابتها والدتي: «ان محمد لم يذهب للوظيفة لأجل الراتب، بل لكي يخرج من محيط الموصل المحافظ إلى محيط أرحب وأوسع وأكثر تقدّماً». وقد سبق أن ذكرت شيئاً عن فئات مجتمع الموصل وتقسيم العمل فيه، وها هي السيدة العمرية تؤكد ذلك في حديثها مع والدتي: فأعمال التجارة للجلبيّة والتّجار، والوظائف للأفندية.

في بغداد اتصلت بعبد الله الدملوجي، الذي أخبرني أن الوظيفة التي أشار إليها في رسالته إلى والدي تنتظر قدومي وهي في وزارة المال.

كان وزير المال، يومذاك، هو رستم حيدر، زميل عبد الله الدملوجي، في إحدى وزارات نوري السعيد. أما المدير العام لوزارة المال، فكان إبراهيم كمال الذي يعرف عائلتنا معرفة جيدة عن طريق قريبه سعدالله توحلة. اتصل عبد الله الدملوجي برستم حيدر الذي أبلغ، بدوره، إبراهم كمال بموضوع تعيني موظّفاً في وزارة المال، وذهبت إلى إبراهيم كمال في ديوان الوزارة. فأخبرني أن الوظيفة الشاغرة التي يمكن

أن أعيّن فيها هي وظيفة «مفتش مالي». لم ترقني الفكرة، لأن هذه الوظيفة بعيدة عن اختصاصي في الاقتصاد والمال. عندما صارحت إبراهيم كمال بما كان يدور في خلدي، أخبرني أن هذه مرحلة موقّتة إلى أن تشغر وظائف أخرى يمكن أن أشغلها.

أثناء مقابلتي إبراهيم كمال، دخل مكتبه ياسين الهاشمي، الذي يعتبر إبراهيم كمال في عداد أعوانه. بعد السلام والتعرّف، وكان يعرف والدي جيداً، سألني عن رأيي في الأزمة الاقتصادية القائمة في المعامل آنذاك. فشرحت له الآراء المختلفة لعلماء الاقتصاد في أسباب الأزمة وطرق حلّها، مشيراً إلى مدرستي هايك وكينز، اللتين سبقت الإشارة إليهما. كذلك بيّنت له علاقة الأزمة السياسية الصيرفية والمالية.

بعد يومين أو ثلاثة، صدر الأمر الإداري بتعييني مفتشاً مالياً في وزارة المال براتب شهري قدره ٣٠٠ روبية، والروبية الهندية هي العملة التي كانت متداولة في العراق منذ الاحتلال البريطاني حتى صدور العملة العراقية: «الدينار». ويعادل راتبي ذلك ٢٢ ديناراً ونصف دينار تقريباً.

حضرت في الموعد المعيّن للمباشرة. ولمّا لم تكن هناك غرفة أو مكان في قسم التفتيش المالي أتخذه مكتباً لي، هيأوا لي طاولة وكرسياً ووضعوهما في غرفة معاون المدير العام لوزارة المال، يوسف عز الدين إبراهيم،(١) وفقاً لتعليمات إبراهيم كمال. وقد اعتبرت ذلك امتيازاً خاصاً لي، لأن هيئة التفتيش المالي في وزارة المال، التي يبلغ عدد أعضائها خمسة أو ستة، كانوا يجلسون في غرفة واحدة. بقيت بضعة أشهر أجلس مع يوسف عز الدين إبراهيم في غرفته، نتحدث في شؤون شتى، إذ لم يكن لديّ ما أقوم به.

وقبل أن أواصل رحلتي مع الوظيفة، أودّ أن أذكر شيئاً عن سكني في بغداد. فلدى أول وصولي إلى بغداد سكنت في فندق كلارج الذي كان يشغل، حينذاك، بناية جديدة في منطقة بين رأس القرية وجامع مرجان. وبعد ستة أو سبعة أشهر، استأجرت داراً من دور الحي الجديد في بستان الأورفلي قرب الباب الشرقي، أو «ساحة

---

(١) كانت هذه المرة الأولى التي أتعرّف إلى علي يوسف عز الدين إبراهيم، وهو ابن إبراهيم باشا مدير الأملاك السنية التابعة للسلطان عبد الحميد. وكانت عبارة عن مقاطعات زراعية في منطقة العمارة، استأجرتها مجموعة من عوائلها المعروفة، ويشرف على إدارتها إبراهيم باشا والد يوسف بك.

التحرير» الحالية، وكانت قبل ذلك تعرف بالأورفلية. كانت الدار ذات طابع شرقي، تمتاز بوجود شبابيك تطلّ على الشوارع المحيطة بها على خلاف ما كانت عليه دارنا في الموصل، مثلاً، أو الطراز الذي تبنى عليه الدور تلك الأيام. وكانت تتكوّن من طبقتين، وبما أنها لم تكن مؤثثة، فقد اشتريت لها الأثاث اللازم. أما بدل إيجارها فقد كان ١٠٠٠ روبية في السنة، وتعادل نحو ٧٥ ديناراً، وقد دفعه الوالد بدلاً عني. وكذلك استأجرت طباخاً شاباً اسمه (توما)، كان يقيم معي في الدار نفسها، ويتولى تنظيفها، إضافة إلى إعداد وجبات الطعام والتسوّق، الذي لم يكن يكلّف إلاّ مبلغاً زهيداً.

أعود الآن إلى يوسف عزالدين إبراهيم الذي كنت أشاطره غرفته في ديوان وزارة المال. فقد نَمَت علاقة صميمة بيننا، ودعاني في أحد الأيام إلى داره لتناول الشاي. وهناك التقيت صديقه كامل الجادرجي، وكانا يرتبطان مع أصدقاء آخرين بحلقة معروفة في مجتمع بغداد.

في ربيع ١٩٣٢ عهد إليّ اول مهمة في إطار عملي الوظيفي، وهي عملية تفتيش مالي في دائرة الري في سدة الهندية، بمعية جميل السلام، المفتش المالي.[١]

أخذت معي الطباخ «توما» بعد أن طلبت إليه أن يشتري لنا ما يكفينا لليومين أو الثلاثة التي سنمضيها في سدة الهندية بحسبما ما قدّر ذلك جميل السلام. عند وصولنا إلى المدينة، سكنّا في دار استراحة تعود لدائرة الري في سدة الهندية. وعندما أعد «توما» الطعام لنا، أثار ذلك استغراب جميل السلام الذي بدأ يقارن الأمر بما كانت عليه الحال أثناء جولاته التفتيشية السابقة.

بدأنا عملية التفتيش، وهي عبارة عن تدقيق مصروفات دائرة الري، التي كان مديرها مهندساً بريطانياً، وذلك بتطبيق المصروفات على الوصولات، وبيان ما إذا كانت المعاملات قانونية أم لا. وكان ذلك عملاً آلياً مملاً لا يعادل ما نحمله من مؤهلات، وقد أنجزناه في ثلاثة أيام، عدنا بعدها إلى بغداد. وقد قررت إثر هذه التجربة أن أحاول الانتقال إلى وظيفة أخرى في وزارة المال.

أثناء إقامتي في فندق كلارج، وبعد أيام قليلة من وصولي إلى بغداد، زارني

---

(١) من الأعظمية في بغداد، تدرّج في الوظيفة، ثم انتقل إلى وزارة الخارجية وبلغ درجة مدير عام.

عبد الفتاح إبراهيم، وتحدثنا في موضوع استئناف عمل جمعية «الشعبية» بعد أن عاد معظم أعضائها إلى بغداد من دراستهم في الخارج. وبناء على اقتراح من عبد الفتاح عقدنا في عصر أحد الأيام اجتماعاً في دار درويش الحيدري، في منطقة «المربعة» بالقرب من جامع سيد سلطان علي. ومن الذين حضروا الاجتماع جميل توما ونوري روفائيل وعبد الفتاح إبراهيم وعلي حيدر سليمان وعبد الله بكر وأنا ودرويش الحيدري، صاحب الدار، بالطبع. تحدثنا عن ضرورة استئناف نشاط الجمعية في بغداد، والعمل على توسيع دائرتها وبث آرائها من أجل كسب التأييد لها وضم أعضاء جدد إليها.

وفي تلك الفترة نفسها، زارني عبد الفتاح إبراهيم في فندق كلارج وأخبرني أنه اتفق مع عبد القادر إسماعيل[١] وحسين جميل[٢] على إصدار جريدة، وقال إن الفكرة حظيت أيضاً بدعم خليل كنّه وجميل عبد الوهاب وإبراهيم بيثون.

وأضاف عبد الفتاح إبراهيم أن أولئك الأشخاص يجمعهم ضرب من ضروب

---

(١) ولد عبد القادر إسماعيل سنة ١٩٠٨، ونشأ في المنطقة الواقعة بين «فضوة عرب» و«باب الشيخ» حيث سكن جده الذي قدم من الهند. ساهمت أحداث الثورة العربية في الحجاز وثورة العشرين في العراق في بلورة حسه الوطني وزادت من عدائه للإنكليز الذين كرهم عندما رآهم يقيمون في «باب الشيخ» بعد سقوط بغداد بأيديهم.
وقد طرد من المدرسة مدة شهر واحد إثر مساهمته في التظاهرات دفاعاً عن حرية الفكر في ما عرف بقضية النصولي سنة ١٩٢٧. كذلك طرد طرداً نهائياً من كلية الحقوق إثر مساهمته في التظاهرات الاحتجاجية ضد زيارة الزعيم الصهيوني «ألفرد موند» إلى بغداد سنة ١٩٢٨. وقد ألغي قرار الطرد هذا، وتمكّن من إكمال دراسته في كلية الحقوق.
سنة ١٩٣٠ قبض عليه مع عدد من الطلاب بتهمة توزيع بيان تحريضي على المعاهدة البريطانية ـ العراقية يدعو إلى الإضراب العام.
كذلك نشط عبد القادر إسماعيل في الميدان الصحفي بعدما كتب في العديد من الصحف وأصبح مديراً مسؤولاً لعدد منها، إضافة إلى ما نشره من القصص ذات المضامين الاجتماعية.
وقد التقى قريبه عبد الفتاح إبراهيم الذي عاد إلى بغداد بعد إنهاء دراسته واتفقا بالإشتراك مع حسين جميل على إصدار جريدة «الأهالي». وكان ذلك بداية عمل مشترك مع «جماعة الأهالي» و«جماعة الشعبية». في سنة ١٩٢٦ انتخب نائباً. وبعد سقوط حكومة حكمت سليمان أسقطت عنه الجنسية العراقية، وسافر إلى سورية وظل فيها حتى قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨. وقد انتمى خلال تلك الفترة إلى الحزب الشيوعي.

(٢) ولد حسين جميل في محلة «قنبر علي» ببغداد سنة ١٩٠٨. كان جده أحمد جميل قاضياً وأبوه عبد المجيد وعمه عبد الجبار حاكمين في المحاكم المدنية.
بدأ الدراسة في الكتاتيب ثم دخل المدرسة الابتدائية في بغداد سنة ١٩١٧ ليقضي فيها سنتين انتقل بعدهما إلى العمارة حيث عُيّن أبوه حاكماً في محكمتها. وأنهى حسين جميل دراسته في =

التعاون نتيجة نشاطاتهم المتعددة وتقارب أفكارهم وأهدافهم، من جانب، وتقارب افكارهما واهدافهما مع أفكار وأهداف «الشعبية» من جانب آخر، وعرض عليّ أن تساهم جمعية بيروت في هذا المشروع. هكذا تم الإتفاق على أن تكون جريدة «الأهالي»، وهو الاسم الذي اختاروه لها، منبراً للجمعية الشعبية التي ستتوسع بانضمام مجموعة بغداد إلى جماعة بيروت.

وبناءً على تكليف المجموعة، قدّم حسين جميل طلباً إلى وزارة الداخلية للحصول على امتياز لإصدار جريدة باسم «الأهالي» وصدرت الموافقة على ذلك في الثاني من تموز (يوليو) ١٩٣١، أي قبل عودتي إلى العراق. وأضاف عبد الفتاح إبراهيم أنه وعدد من الزملاء الآخرين في الجمعية، قد ساهموا بمبلغ معيّن من المال كرأس مال لمشروع الجريدة ولشراء المطبعة وسدّ النفقات الضرورية الأخرى، فساهمت بدوري بما أستطيع المساهمة به. بعد ذلك أخبرني أن موعد إصدار العدد الأول حُدد في الشهر المقبل، أي كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، وطلب مني أن أقدّم مقالاً للنشر في ذلك العدد. وقد كتبت مقالاً عن الأزمة الاقتصادية العالمية نشر في العدد الأول من الجريدة من دون ذكر الاسم، إذ كان العمل السياسي والكتابة في الصحف من الأمور المحظورة على الموظفين ما أدى إلى نشر جميع المقالات، سواء الافتتاحيات أم غيرها، من دون تواقيع، باستثناء مساهمات غير الموظفين، إذ كانت تنشر مع ذكر أسمائهم.

= كلية الحقوق، بعد ذلك، وعمل في المحاماة.
ساهمت الكتب والمجلات التي قرأها في صباه ومطلع شبابه في تكوين وعيه الوطني والاجتماعي، وإعجابه بالثورات التحررية مثل ثورة مصطفى كمال في تركية، وثورة الشريف حسين في الحجاز والثورة العراقية في ١٩٢٠، والثورة المصرية في ١٩١٩ ضد الإنكليز.
اشترك حسين جميل في النشاطات الطالبية المبكرة مثل التظاهرات دفاعاً عن حرية الفكر التي أثارتها قضية النصولي سنة ١٩٢٧، والتي طرد بسببها من المدرسة طرداً نهائياً، والتظاهرة الاحتجاجية على زيارة الزعيم الصهيوني «ألفرد موند» إلى بغداد سنة ١٩٢٨، التي طرد على أثرها من كلية الحقوق، وهذا ما أدى به إلى إكمال دراسته في معهد الحقوق في دمشق.
كذلك كان له نشاط صحافي، إذ بدأ الكتابة والنشر في سن مبكرة، وعن طريق صديقه وزميله في النشاطات المذكورة آنفاً، عبد القادر اسماعيل، تعرّف إلى عبد الفتاح إبراهيم. وقد ولدت فكرة إصدار جريدة «الأهالي» التي كلف تقديم طلب الحصول على امتيازها، وظل يعمل فيها إلى أن انسحب منها اثر خلافات على سياسة الجريدة وتوجهاتها الفكرية. وقد تولّى مناصب قضائية متعددة، ومنصب وزير العدل في حكومة الأيوبي الثانية سنة ١٩٤٩ عندما كان الحزب الوطني الديمقراطي مجمّداً. كما أنه تولّى موقع سكرتارية الحزب الوطني الديمقراطي عند تأليفه.

وصدر فعلاً العدد الأول في الثاني من كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، وكتب على الصفحة الأولى عبارة (يصدرها فريق من الشباب)، وكان المقال الافتتاحي بعنوان «منفعة الشعب فوق كل المنافع»، وقد كتبه عبد الفتاح إبراهيم، ونشر من دون أن يُذكر اسمه.

بعد بضعة أشهر انسحب خليل كنّه وجميل عبد الوهاب، وتبعهما حسين جميل اثر خلافه مع عبد الفتاح إبراهيم وعبد القادر إسماعيل على جملة امور تتصل بالجريدة. وبانسحاب هؤلاء أصبح تجمّع بيروت مركز الثقل الذي تحمّل العبء الأكبر في ضمان صدور الجريدة واستمرارها.

بعد عودتي من لندن كانت اتصالاتي بعبد الفتاح إبراهيم فقط بقدر ما يتعلق الأمر بالتنظيم، إذ لم يكن هنالك مجال آخر لعقد اجتماعات أخرى للجمعية بعد الاجتماع الذي عقد في دار درويش الحيدري. وكان عبد الفتاح هو الذي ينقل إليّ التطورات التي تحدث في مسيرة الجمعية. وفي هذا الإطار ذكر لي عبد الفتاح أن هناك رغبة في الإتصال بكامل الجادرجي الذي كان قريباً من أفكار الجمعية وإن لم يكن منتمياً إليها رسمياً.

وبما أنني لم أكن واسع الصلات مع الآخرين يومذاك، ونظراً إلى ما دار بعد ذلك من روايات حول كيفية انتماء الجادرجي إلى جماعة الأهالي، أود أن أذكر أني شخصياً تعرّفت إلى الجادرجي عن طريق يوسف عز الدين إبراهيم، معاون مدير المالية العام، كما ذكرت سابقاً، وأن الجادرجي قد دعانا إلى داره. وفي أحاديثنا لم نتطرق إلى التنظيمات السياسية واكتفينا بأحاديث ذات طابع عام. لذلك لا أستطيع الجزم بطبيعة الظروف التي أدت إلى انضمام الجادرجي إلى جماعة الأهالي، لكنني اعتمد ما قاله لي عبد الفتاح إبراهيم، لاحقاً، بشأن هذا الموضوع.[١]

---

(١) ولد كامل الجادرجي سنة ١٨٩٧ في بغداد، في دراهم الواقعة قرب جامع الحيدرخانة، وهو من عائلة موسرة، فقد كان أبوه رفعت الجادرجي من ملاّك البساتين، وأصبح رئيس بلدية بغداد مرات عدة خلال العهد العثماني. عمل الجادرجي سكرتيراً برلمانياً لوزير المال ياسين الهاشمي، وفاز بدعم منه بمقعد في البرلمان سنة ١٩٢٧ عن حزب الشعب الذي يرأسه الهاشمي. وعندما ألّف الهاشمي حزب الإخاء الوطني انضم الجادرجي إليه، وأصبح عضواً في لجنته العليا ومديراً مسؤولاً لصحيفته. وكانت له، بصفته تلك، مواقف وطنية معروفة قدم على أثرها للمحاكمة. وسنة ١٩٣١ عارض الجادرجي قرار اللجنة العليا للحزب التي وافقت بموجبه على تعيين رشيد عالي الكيلاني رئيساً للديوان الملكي. وبسبب ذلك استقال من عضوية اللجنة =

أراد الجادرجي أن يمارس مهنة المحاماة فاستشار عبد الفتاح إبراهيم الذي فاتح حسين جميل في موضوع اشتغاله، فعمل الجادرجي في مكتب جوار مكتب حسين جميل في سوق دانيال. ولمّا رأى الجادرجي نشاط جماعة الأهالي الذين كانوا يلتقون في مكتب حسين جميل، اقترح عليهم مكاناً يمارسون فيه نشاطهم في داره الواسعة، فوافقوا على اقتراحه وصاروا يلتقون معاً.(١)

في الحقيقة، هذا ما حدّثني به عبد الفتاح إبراهيم في ذلك الحين. وطلب مني زيارة كامل الجادرجي في بيته بين الحين والآخر من أجل لقائه هو والآخرين من تجمّع الشعبية، وإن لم يكن الجادرجي، وقتذاك، على علم بالجمعية وليس منتمياً إليها. وبما أنني قد تعرّفت إلى الجادرجي سابقاً، لم أجد ما يمنعني من اتمام ذلك اللقاء معه ومع الآخرين، الذين كانوا يلتقون في داره يهيئون العمل لإصدار جريدة «الأهالي».

في ذلك الوقت بالذات، كان الجادرجي ما يزال عضواً قيادياً في حزب الإخاء الوطني ومديراً مسؤولاً ورئيس تحرير جريدة الحزب، التي تحمل أيضاً اسم «الإخاء».

بعد تأليف حكومة رشيد عالي الكيلاني في آذار (مارس) ١٩٣٣، ودخول ياسين الهاشمي وزيراً للمال فيها مع أنه أهم شخصية في الحكومة والموجّه الفعلي لها، اختلف كامل الجادرجي، اختلافاً حاداً، مع حزب الأخاء واستقال منه رسمياً لأنه اعتبر تأليف حكومة رشيد عالي الكيلاني مخالفاً لمنهج الحزب المعلن. وقد سبق للجادرجي أن اختلف مع الحزب سنة ١٩٣١ حين قبل أحد أقطاب حزب الإخاء، رشيد عالي الكيلاني، منصب رئيس الديوان الملكي. وسنة ١٩٣٢ استقال رشيد عالي

= العليا للحزب وتخلّى عن إدارة صحيفة «الإخاء الوطني»، لسان حال الحزب، سنة ١٩٣٢، وجمد نشاطه في الحزب.

في هذه الفترة، اتصل كامل الجادرجي بجماعة الشعبية. وفي السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣ قدّم استقالته من الحزب، وقد قبلت بعد خمسة أيام من تقديم طلبه.

انضم الجادرجي إلى جماعة الأهالي أوائل سنة ١٩٣٣، ومن ثم إلى جمعية الشعبية، وبدأ بذلك فصلاً جديداً من فصول حياته السياسية. وسنة ١٩٣٦ تولّى منصب وزير الاقتصاد في حكومة حكمت سليمان.

(١) محمد عواد الديلمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية: ١٨٩٧–١٩٦٨ (رسالة دكتوراه)، مطبعة الأديب، بغداد ١٩٩٧.

الكيلاني من عضوية اللجنة العليا للحزب، وفي حزيران (يونيو) ١٩٣٢ انسحب من مسؤولية إدارة جريدة الحزب. وقد بلغ خلافه مع الحزب الذروة بعد تأليف حكومة رشيد عالي الكيلاني، فقدّم استقالته في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣ وتمّ قبول هذه الاستقالة في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣. وتدلّ هذه التواريخ على أن الجادرجي قد تعاون مع جماعة الأهالي نحو عام عندما كان ما يزال عضواً في حزب الإخاء.

شخصياً، كنت أشعر أن آراء الجادرجي تتفق مع آراء جماعة الأهالي من نواح كثيرة. وفي هذا الصدد، لا بد أن أذكر حكاية سمعتها من إبراهيم كمال الذي هو من المقربين إلى ياسين الهاشمي. ففي الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٣٣، عندما اشتدت معارضة جريدة الأهالي للحكومة، روى لي إبراهيم كمال أن كامل الجادرجي كان مثل أبيه رفعت الجادرجي الذي أوفدته السلطات العثمانية في بغداد إلى الحلة للمساهمة في إخماد انتفاضتها خلال الحرب العالمية الأولى، وإذا به ينحاز إلى الثوار من أهل الحلّة ضد السلطات العثمانية.

أعتقد أن إبراهيم كمال كان يلمّح إلى أن بداية عمل كامل الجادرجي مع جماعة الأهالي كان بتدبير أو بعلم ياسين الهاشمي الذي أراده أن يستميلها، أو يستميل بعضاً منها، إلى حزب الإخاء، فوقع العكس بأن انحاز كامل الجادرجي نفسه إلى جماعة الأهالي. ولم أبح أو أروِ هذه القصة لأي من زملائي في جماعة الأهالي أو غيرهم حتى الآن.

وعلى الرغم من كل ما قيل بشأن انضمام الجادرجي إلى جماعة الأهالي ووصفه بأنه محاولة لكسبها إلى جانب حزب الأخاء أو لتصدّر زعامتها، فإنني أود أن أؤكد أن انضمام الجادرجي ساعد على نموها وتطور نشاطها. من جانب آخر، فإن نجاح جماعة الأهالي ونمو هيبتها لا يمكن أن يعزيا إلى جهد الجادرجي وحده، كما يحلو للبعض أن يقول، إنما هما نتيجة الجهد الجماعي لسائر أعضاء الجمعية ومؤازريها.

وتوالت اجتماعاتنا في دار كامل الجادرجي كل مساء تقريباً، إذ كنّا نتداول شؤون الساعة، وأموراً تتصل بالجريدة، ولا سيما موضوع المقال الافتتاحي الذي كانت مهمة كتابته توكل بالتناوب إلى كل من عبد الفتاح إبراهيم، وعبد القادر إسماعيل، وعلي حيدر سليمان وكامل الجادرجي وأنا. وكنا نعرض ما نكتبه على

الآخرين من أفراد المجموعة الذين يبدون آراءهم في المقال، الذي يجري، أحياناً تعديله في ضوء تلك الآراء.

وفي غمرة هذه النشاطات المتعددة أصبح كامل الجادرجي، تلقائياً، عضواً في «الشعبية»، لا سيما بعد قبول استقالته رسمياً من حزب الأخاء.

في وزارة المال

بعد سفرة سدة الهندية لتفتيش حسابات مديرية الري هناك والتدقيق فيها، راجعت مدير المالية العام إبراهيم كمال، وبيّنت له أني لا أستطيع البقاء كثيراً في التفتيش المالي الذي لا يلائم اختصاصي في الاقتصاد والعلوم المالية، فوعدني بأن يسعى إلى نقلي إلى عمل آخر في وزارة المال بأقرب فرصة.

ومرّت على لقائي هذا فترة وجيزة تمّ أثناءها إنشاء دائرة للإحصاء لتنظيم احصاءات الدولة والمجتمع، ويتولى مسؤولية إدارتها موظف بدرجة «مميز» تابع لمديرية التجارة في وزارة المال، وكان يتولاها جورج جرجي[1] الذي سبق وأن التقيته في لندن.

ولما كنت قد درست علم الإحصاء الذي كان أحد الدروس الإلزامية في برنامج دراسة الاقتصاد في كلية الاقتصاد والسياسة في جامعة لندن، فقد تقرّر نقلي إلى هذه الوظيفة، وبراتب وظيفتي السابقة نفسه. وخصصت لي غرفة مستقلة، وعيّن كاتب من جهاز وزارة المال ليساعدني في العمل. وكان أول ما بدأت به جمع ما تيسّر من الإحصاءات الحياتية وإحصاءات التجارة الخارجية وأخرى عن أعمال ونشاطات بعض دوائر الدولة وترتيبها بجداول مقارنة ونشرها في مجموعة إحصائية سنوية. وقد بذلت من أجل جمع هذه المعلومات وتنظيمها وتبويبها جهداً كبيراً وكانت حصيلة هذا الجهد إخراج أول مجموعة إحصائية عراقية، وإن كانت ضئيلة الحجم مقارنة بالمجموعات الإحصائية في الدول الأخرى، إلاّ أنها كانت عملاً ريادياً في ميدان الإحصاء في العراق.

---

(١) جورج جرجي (١٨٩٤–١٩٥١)، من كبار موظفي الحكومة العراقية. عمل في إدارة التبغ في العهد العثماني ثم وظف في إدارة الشؤون المالية بعد الاحتلال البريطاني للعراق، وأكمل دراسة الحقوق سنة ١٩٢٥ ثم واصل دراسته في مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة لندن) ١٩٣٠ ـ ١٩٣١، وشغل بضعة مديريات عامة في وزارة المال (الإحصاء ـ الجمارك ـ حزبية الدخل. . . إلخ)، وعيّن مدوناً قانونياً في وزارة العدل.

وقد تبع صدور تلك الإحصائية التعداد العام للسكان الذي جرى للمرة الاولى، وأشرفت على عملية التعداد مديرية عامة في وزارة الداخلية تولى مسؤوليتها جورج جرجي.

وبعد التعداد العام نُشرت مجموعات إحصائية متتالية كانت تتوسع عاماً بعد عام إلى أن أصبح للإحصاءات العامة مديرية عامة في وزارة التخطيط.

ومع ميل الأنظمة السلطوية، المتعاظم باضطراد، إلى التكتم، أخذ نشر الإحصاءات والمعلومات يتقلص تدريجاً إلى أن أصبح محظوراً في بعض القطاعات الحياتية والاقتصادية والمالية، بل أصبح نشر المعلومات أو نقلها سبباً لعقوبات شديدة.

كراس «الشعبية»

بعد صدور جريدة «الأهالي» بأشهر قليلة، قرر أعضاء جماعة الأهالي إصدار كراس صغير بعنوان «الشعبية» طبع في مطبعة الأهالي ببغداد سنة ١٩٣٢. واحتوى الكراس على عرض موجز لأهداف الشعبية الأساسية. وقد كتبت القسم الاقتصادي والمالي فيه، وكتب عبد الفتاح إبراهيم الأقسام الأخرى، السياسية والاجتماعية، وكنا في الحقيقة قد تداولنا، كعادتنا، بشأن ما كتبناه. وكان الكراس مبوّباً كما لو أنه برنامج حزبي، إذ احتوى على مطالب محددة، بدقة وإيجاز، تتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

توالت اجتماعاتنا في دار الجادرجي. وأكثر ما كان يدور البحث بشأنه هو المقال الافتتاحي للجريدة في اليوم التالي وعلاقته بالأحداث الجارية في الدولة والمجتمع الداخلي والخارجي. وكنت أكتب الموضوعات التي تتعلق بالاقتصاد والأمور المالية كالموازنة والضرائب. وكان الآخرون يكتبون المقال الافتتاحي عن الشؤون العامة الاجتماعية والسياسية. وكان المقال، كما أسلفت، يعرض على المجموع، أياً يكن كاتبه، إذ يبدي كل منا ملاحظاته في صدده. وفي أحيان كثيرة كنا نعيد صوغ المقال أو كتابته في ضوء تلك الملاحظات.

جمعية السعي لمكافحة الأمية

قامت جماعة الأهالي في الأشهر الأولى لصدور الجريدة بحملة لمكافحة الأمية، سواء عن طريق الحكومة أم عن طريق العمل التطوعي. وبعدما انضم كامل

الجادرجي إلى الجماعة، اقترح أن نستعين في هذه الحملة بجعفر أبو التمن نظراً إلى مركزه السياسي والاجتماعي. وقد خوّلناه أن يفاتح في الأمر أبا التمن الذي كان يومذاك رئيساً للحزب الوطني العراقي الذي كان طرفاً في اتفاق التآخي الوطني، كما ذكرت آنفاً. بعد تأليف حكومة ياسين الهاشمي انفك الحزب الوطني عن حزب الإخاء، ووقع أيضاً، خلاف بين جعفر أبو التمن وعدد من أعضاء الحزب الوطني، وهذا ما حمل جعفر أبو التمن على اعتزال السياسة واعلان ذلك في بيان أصدره في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣.(١)

---

(١) ولد جعفر أبو التمن في محلة «صبابيغ الآل» سنة ١٨٨١ لعائلة عراقية، ونظراً إلى سفر أبيه الحاج محمد حسن إلى إيران، نشأ وترعرع في كنف جده الحاج داود الذي عُرف بتجارته الواسعة وكرمه وتقواه. وقد نال جعفر من ذلك الشيء الكثير. وبعد سقوط بغداد رفض أبو التمن أن يكون من حاشية الإنكليز ومستشاريهم. وعلى الرغم من تنامي الحركة المناهضة للاحتلال البريطاني وتسبّبها بأضرار بالغة وإصابات بشرية ومادية، فانها لم تحقق أهدافها مباشرة بسبب عدم تكافؤ القوى. فسافر أبو التمن إلى الحجاز تجنباً لملاحقة الإنكليز له، واتصل بملكها، الملك حسين، ثم عاد إلى العراق بعد تأليف الحكومة النقيبية، وعيّن بعد ذلك وزيراً للتجارة في الحكومة النقيبية الثانية المعدّلة التي استقال منها في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٢٢ احتجاجاً على المعاهدة التي فرضتها بريطانيا على العراق. ونظراً لمواقفه الوطنية، وخصوصاً في التحريض على مقاومة الانتذاب، ومن بعده المعاهدة المذكورة أعلاه، أبعد إلى جزيرة هنجام في الخليج العربي مع شخصيات وطنية أخرى. وبعد عودته إلى العراق استمر أبو التمن زعيماً للحزب الوطني العراقي يفضح النظام السياسي في العراق ودور بريطانيا فيه، ورفض المشاركة في الوزارات وفي بعض الانتخابات النيابية المزيفة. وقد قبل التعاون مع حزب الإخاء الوطني بزعامة ياسين الهاشمي من أجل مناهضة المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠، ثم اعتزل السياسة محبطاً بسبب تخاذل عدد من أعضاء حزبه، إلى أن قبل التعاون مع جماعة الأهالي. وقد تولى منصب وزير المال في حكومة حكمت سليمان سنة ١٩٣٦ (ا. هـ. هامش صاحب المذكرات)، ولكنه استقال في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٣٧. وقد عُيّن عضواً بمجلس الأعيان في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٣٧. وزاول التجارة إلى آخر حياته. وكان رئيساً لمجلس إدارة شركة تجارة وحلج الأقطان العراقية، ومجلس إدارة شركة استخراج الزيوت النباتية، اللتين ساهم في تأسيسهما، وانتخب عضواً في لجنة إدارة غرفة تجارة بغداد سنة ١٩٣٨ ثم أصبح رئيساً لها حتى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٩. وقد مرض وتوفي في بغداد في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥ وأقيمت في بغداد حفلات تأبينية عدة نشرت الكلمات والقصائد التي ألقيت، فيها في جريدة «صوت الأهالي» الصادرة في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥. صدرت في سيرة جعفر أبو التمن رسالتان جامعيتان. هما:

عبد الرزاق عبد الدراجي: «جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ ـ ١٩٤٥»، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٨٠.

=

على إثر الاتصال بجعفر أبو التمن وافق على فكرة «مكافحة الأمية»، فتمّ تأسيس «جمعية السعي لمكافحة الأمية»، وقدم الطلب في ٢٥/ ٩/ ١٩٣٣، وبعد بضعة أيام صدرت «الأهالي» معلنة خبر تأسيس الجمعية والغرض منه: «السعي لتكوين رأي عام في صفوف الشعب وفي المجلس التشريعي والدوائر الرسمية والمقامات العليا ترى لزوم مكافحة الأمية في هذه البلاد التي لم تخرج في كثير من نواحيها من دور الهمجية الأولى».(١)

اجتمعت الهيئة العامة في دار جعفر أبو التمن في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣ وانتخبت كلاً من جعفر أبو التمن، ونصرت الفارسي، وكامل الجادرجي، والدكتور فاضل الجمالي، وعبد الفتاح إبراهيم، وعلي حيدر سليمان، ومحمد حديد. ثم اجتمعت الهيئة الإدارية وانتخبت من بين أعضائها جعفر أبو التمن رئيساً، ونصرت الفارسي نائباً للرئيس، وعبد الفتاح إبراهيم سكرتيراً، وأنا محاسباً.

بدأت الجمعية عملها بجمع الإشتراكات الشهرية من أعضاء الجمعية الذين بلغ عددهم نحو ١٤٠ عضواً، وكذلك التبرعات من سائر المواطنين الذين يؤيدون نشاطها. كذلك سعت الجمعية إلى فتح صفوف لتعليم الأميين بالتعاون مع وزارة المعارف. وقد ثابرت جريدة الأهالي على نشر الأخبار والمقالات عن نشاطات الجمعية، والدعوة إلى دعمها ومساندة نشاطها الفعلي في تعليم الأميين، وبذلك ساهمت «جمعية السعي لمكافحة الأمية» بعمل نافع إجتماعياً عن طريق تعليم الأميين والمساعدة على انتشالهم من براثن الجهل.

وأود أن أضيف، في هذا الصدد: أن جماعة الأهالي كانت، اضافة إلى ذلك الهدف السامي، تسعى إلى اتخاذ هذه الجمعية وسيلة للاتصال بفئة المثقفين ومحاولة جذبهم إلى تنظيم الأهالي. وقد نجحنا في ذلك، إذ كان نحو أربعين عضواً من أعضاء جمعية السعي لمكافحة الأمية، أعضاء في الجمعية الشعبية. وكنت أحتفظ بسجل يضم أسماءهم، أرجع إليه عند تحصيل الإشتراكات. غير أنني أتلفته تفادياً لأي ضرر قد يقع على أحد الأعضاء نتيجة احتمال تعرض منزلي للتفتيش بسبب الأوضاع السياسية التي مرّت على العراق.

= خالد التميمي: «محمد جعفر أبو التمن، دراسته في الزعامة السياسية العرقية»، دار الوراق للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩٦.

(١) جريدة «الأهالي»، عدد ٢٧٩ في ٧/ ١٠/ ١٩٣٣.

نادي بغداد

على غرار جمعية السعي لمكافحة الأمية، اتّجهت «جماعة الأهالي» إلى تأسيس تنظيم اجتماعي جديد باسم «نادي بغداد» ليكون ملتقى للشباب من أجل إشراكهم في النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية التي سينظمها النادي. وبعد التقدم بطلب رسمي لتأسيس النادي، أجيز النادي في ١٩٣٣/١١/٢٥.

بعد إجازة النادي استأجرت الهيئة المؤسسة داراً في حي الأورفه لية ليكون مقراً للنادي، وأثثته. وفي هذه الدار عقد، صباح التاسع من آذار (مارس) ١٩٣٤، اجتماع حضره معظم الأعضاء، وتمّ فيه انتخاب هيئة إدارية تكونت من عبد الفتاح إبراهيم والدكتور صبيح الوهبي، والدكتور أحمد عزت القيسي وعوني الخالدي، وهاشم جواد، ويوسف الكيلاني. وأنا. وقد انتخبت الهيئة الإدارية عبد الفتاح إبراهيم معتمداً للنادي، ويوسف الكيلاني سكرتيراً وعوني الخالدي محاسباً. ومن أجل تشجيع النادي انضم إليه بعض الشخصيات من «جمعية السعي لمكافحة الأمية» أمثال جعفر أبو التمن وناجي الأصيل، وكثير من خريجي الجامعة الأميركية في بيروت.

وقد تعرّض نادي بغداد لانشقاق بعد فترة من افتتاحه ونجاحه في جمع المثقفين بسبب ما حظي به من سمعة طيبة جراء نشاطاته المتعددة في تنظيم الشباب وتوفير وسائل التثقيف والترفيه لهم، إذ أراد نفر من المنتمين إليه تحويله إلى مجرد نادٍ للتسلية على خلاف ما كانت «جماعة الأهالي» تريده من النادي. وقد قادت هذا الإنشقاق العناصر نفسها التي ناصبت جمعية «الشعبية» العداء في بيروت بسبب نشاط الجمعية الوطني.

الزواج

خلال إقامتي في بغداد، وعملي في وزارة المال، كنت أتردد على الموصل لزيارة أهلي وأصدقائي. وفي ربيع ١٩٣٢ خلال إحدى هذه الزيارات قررت الزواج بوجيهة بنت مصطفى الصابونجي، ووالدتها ابنة عمي يحيى الذي كان يسكن وعائلته مع والدي في بيت واحد. وكانت وجيهة تتردد على بيت جدها (عمي يحيى)، وقد تعرفت إليها عن هذا الطريق. وقرّرت أن أخطبها من أهلها لتكون زوجة لي. وطبقاً للعادات المرعية، آنذاك، قامت والدتي بالخطبة، ووافق أهلها على ذلك.

عدت إلى بغداد، وكنا نعتزم اجراء الزفاف في الربيع التالي. لكن وفاة قاسم الصابونجي، عم وجيهة، أدّت إلى أن تطلب عائلتها تأجيل الزواج، إذ لا سبيل إلى توافق أحزان الوفاة مع أفراح الزواج. لكني كنت مصرّاً على إتمام الزواج في موعده، من دون احتفال أو مراسيم فرح مما اعتاده الناس في مثل هذه المناسبات.

في ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٣٣ عُقد القران في حفلة اقتصرت على الأهل في دار والدي. وأتمّ مراسيم العقد أحمد الجوادي، أستاذي في «المدرسة الخضرية»، وأحد علماء الدين البارزين في مدينة الموصل. وفي حفل اقتصر على أفراد العائلة، أيضاً، تمّ زواجي يوم الخميس ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٣٣. بعد أسبوع من ذلك عدت إلى بغداد مع زوجتي، وأقمنا في دار حي الأورفه ليّة التي ذكرتها سابقاً.

بعد مرور بضعة أشهر على زواجي، وبالاتفاق مع والدي، اشتريت قطعة أرض في ما كان يسمى ذلك الحين «بستان مامو»، تقابل حي السعدون الذي باعت أمانة العاصمة قطع الأرض فيه حول بارك السعدون. وقد عهدت تصميم دار لنا إلى المهندس السوري بدري قدح الذي تربطه صلة القرابة مع زوجة جميل المدفعي، وهو مهندس يعمل لدى أمانة العاصمة في بغداد. وقد عرّفني إلى بدري قدح قريبي إسماعيل الچوربه چي، وهو من الملاكين العقاريين البارزين في بغداد وله، تبعاً لذلك، خبرة جيدة في أمور البناء.

تمّ الانتهاء من تشييد الدار في ربيع ١٩٣٥، وهي ذات تصميم معماري من الطراز المعاصر جلب إليها الانتباه، واعتبره الكثيرون عملاً رائداً في الهندسة المعمارية. وقد أشار إليه رفعت الجادرجي في كتابه عن تطوّر الهندسة المعمارية في بغداد.

انتقلنا إلى دارنا هذه حال الفراغ من بنائها. وما زلت اتخذها داراً لسكناي في بغداد حتى كتابة هذه السطور.

محاضرات في الإحصاء في كلية الحقوق

بعد انتقالي من وظيفة المفتش المالي إلى وظيفة مميز الإحصاء عند تأسيس قسم الاحصاء في وزارة المال في صيف ١٩٣٣، وكنت أول من دشّنه، عرض عليّ مدير المالية العام، إبراهيم كمال القاء محاضرات في علم الاحصاء في كلية الحقوق التي كان ساطع الحصري عميداً لها، في مطلع العام الدراسي المقبل، ذلك أن كلية

الحقوق أدخلت هذا الموضوع في منهجها الدراسي، للمرة الاولى، باعتبارها تخرّج موظفين إداريين عليهم أن يلمّوا بالإحصاء لضرورته في الأعمال الإدارية والاقتصادية.

لم يكن في كلية الحقوق، حينذاك، أساتذة متفرغون في ملاكها الدائم، بل كان أكثرهم من المحاضرين الزائرين ومن بينهم عدد من رجال الدولة مثل توفيق السويدي وحكمت سليمان ورشيد عالي، وعدد آخر من كبار القضاة وحكام محكمة التمييز.

في مطلع العام الدراسي ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ بدأت بإلقاء محاضرات في «علم الإحصاء» على طلبة الصف الثاني في الكلية حيث تقرّر أن تدرس هذه المادة الجديدة. وفي نهاية السنة الدراسية، وضعت أسئلة الامتحان النهائي. وعند تصحيح إجابات الطلاب لم ينجح سوى عدد قليل، من بينهم عبد الرزاق شبيب الذي صار نقيب المحامين لاحقاً، وآخرون. وقد أحدث هذا الأمر ضجة في الكلية لأن الطلاب اعتبروا درس الإحصاء درساً ثانوياً ولم يحملوه على محمل الجد. يُضاف إلى ذلك التقليد السائد الذي يقضي بأنِ ينجح جميع الطلاب في جميع الموضوعات الدراسية، الأمر الذي لم يقع تلك السنة في مادة الاحصاء. وفي امتحانات الدور الثاني نجح الجميع.

في السنة الدراسة الثانية ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥، بعد محاضرتين أو ثلاث، نفّذ طلاب الصف الثاني اضراباً طالبوا فيه بإلغاء الاحصاء نظراً لموقفي الجاد في الدرس ما جعلهم يشعرون بصعوبة الدرس مقارنة بالدروس الأخرى التي يبدو أنه كان هناك تساهل عام فيها. وبما أنني لم أكن شديد الرغبة في الاستمرار بإلقاء المحاضرات، ولا ميّالاً إلى أن أطلب من إدارة الكلية اتخاذ إجراءات مناسبة بحق الطلبة المضربين، إضافة إلى أن مجلس الكلية وإدارتها لم يهتما بمعالجة الأمر، قرّرت تقديم استقالتي، وتركت عملي كمحاضر في الاحصاء في كلية الحقوق في بداية السنة الدراسية. بعدئذ تولّى ساطع الحصري، عميد الكلية، إلقاء المحاضرات في علم الاحصاء.

عقب ذلك تمّ انتدابي لإلقاء محاضرات في كلية الأركان حول النظام المالي حوالى سنة ١٩٣٥. وكانت الدورة تضمّ عشرين طالباً، ومديرها بهاء الدين نوري الذي كان برتبة عقيد ركن. وقد ألقيت ثلاث محاضرات أو أربعاً حول النظام المالي المطبّق في العراق، شملت الموازنة والضرائب وأبواب الصرف... إلخ.

عرض عمل جديد

بعد انضمام العراق إلى عصبة الأمم والبدء بتوسيع جهاز وزارة الخارجية، عرض عليّ الانتقال من وزارة المال إلى وزارة الخارجية، أسوة بعدد من خريجي الجامعات الأوروبية والأميركية.

وخلال حديث مع إبراهيم كمال، أشار عليّ بأن أرفض هذا العرض، وأن أبقى في وزارة المال لأنها تناسب اختصاصي، أولاً، ولأن العمل فيها أكثر جدية من العمل في وزارة الخارجية، ثانياً. وفي الحقيقة، بدا لي من كلام إبراهيم كمال أن نوري السعيد يقصد من وراء توظيف الشباب المتعلم في وزارة الخارجية إحاطة نفسه بهم طامحاً في أن يكونوا من أنصاره ومؤيديه.

اعتذرت عن قبول ذلك العرض، وواصلت عملي في وزارة المال، خصوصاً أني لم أكن ميّالاً إلى العمل خارج العراق مما يستدعيه الانتقال إلى وزارة الخارجية، وفي هذا السياق رفضت أيضاً عرض عمل آخر خارج العراق. ففي تلك الفترة، كانت العملة العراقية قد وضعت في التداول، ويصدرها مجلس العملة العراقي ومقرّه في لندن، ويتكوّن من بعض الشخصيات المالية ذات الصلة بمصرف إنكلترا وغيره من المصارف الأخرى. ويمثل حكومة العراق فيه شخصية عراقية تختارها الحكومة العراقية. وقبل تأليف المجلس الأول كلّفتني وزارة المال أن أكون ممثل الحكومة العراقية في مجلس العملة العراقي في لندن. فاعتذرت عن ذلك للسبب الذي ذكرته سابقاً، والأهم أن لي موقفاً في مقال نشرته في جريدة «الأهالي» انتقد فيه جعل إدارة العملة العراقية في لندن باشراف مجلس أكثريته بريطانية. ودعوت أن يصدر العملة مصرف مركزي عراقي يؤسس لهذا الغرض.

وظيفة جديدة

بعد فراغي من نشر المجموعة الإحصائية، استحدثت وظيفة مميزة في قسم التجارة الذي كان يتولى إدارته جورج جرجي. وهكذا، نُقلت من قسم الاحصاء إلى قسم التجارة. وبعد فترة قصيرة عيّن جورج جرجي مديراً عاماً لإحصاء النفوس سنة ١٩٣٣، وكان تابعاً لوزارة الداخلية. وقد استحدثت المديرية العامة لإحصاء النفوس بطريقة علمية للمرة الاولى.

نتيجة هذا التعيين، أصبحت وظيفة مدير قسم التجارة شاغرة. فعيّنت وكيلاً لمدير القسم. وكان في ذلك مجال واسع لاكتساب الخبرة والاطلاع على كثير من المعاملات التجارية والاقتصادية والصناعية لأن هذا القسم معني بمعاملات التجارة الداخلية والتجارة الخارجية معاً. وكذلك بأمور الصناعة وتنظيم الغرف التجارية، ومن اختصاصه تنفيذ القوانين الخاصة بهذه الشؤون، ومنها التعرفة الجمركية، وقانون الجمارك، وقانون تشجيع الصناعة، وإجازة تأسيس المعامل والعلاقات مع الشركات الأجنبية من تجارية ومالية كالمصارف.

عندما بدأت العمل في وزارة المال، كان رستم حيدر يشغل منصب وزير المال. وقد شغل المنصب بعده نصرت الفارسي.

وخلال هذه الفترة التي عملت فيها في وزارة المال كانت بنود وملاحق المعاهدة العراقية ـ البريطانية تستوجب وجود مستشار مالي بريطاني. وفي بداية عملي في الوزارة شغل هذا المنصب المستر سوان Mr. Swan، ثم حلّ محلّه، بعد انتهاء عقده، مستشار آخر هو المستر هوغ Mr. Hogg. ويبدو أن المقصود من وجود مستشار مالي، كان متابعة وتوجيه المعاملات التي تخص الشركات الأجنبية والرعايا الأجانب عموماً، والبريطانيين منهم خصوصاً، اضافة إلى الاطلاع والإشراف على الشؤون المالية للدولة من حيث السياسة العامة وتنفيذها. وكان للمستشار أن يطلب الاطلاع على أي إضبارة أو معاملة، وله أن يرفع رأيه فيها مباشرة إلى الوزير الذي يصدر قراره في شأنها. وكان المستشارون، طبعاً، على اتصال دائم مع دائرة المندوب السامي في عهد الانتداب أو مع السفارة البريطانية بعد انتهاء الانتداب، ولها أن تدعم المستشار لدى المراجع العليا في الحكومة العراقية. وقد استمرّ وجود المستشارين البريطانيين في وزارة المال حتى سنة ١٩٤٥، عندما تمّ الاستغناء عنهم.

انتماء أبو التّمن إلى الشعبية

على أثر إعلان جعفر أبو التمن إعتزاله العمل السياسي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، وقبوله الإشتراك مع «جماعة الأهالي» في تأسيس «جمعية السعي لمكافحة الأمية»، وانتخابه اللاحق رئيساً لها، حدث تقارب متبادل بين جعفر أبو التمن و«جماعة الأهالي». وقد زاد من هذا التقارب الاجتماعات المتكررة التي كانت تضم الاثنين. عندئذ رأت جماعة الشعبية في جعفر أبو التمن شخصية لائقة يجدر

التعاون معها في جمعية الشعبية نظراً إلى كفاحه الوطني وتاريخه السياسي الطويل والنظيف، وتمنّوا أن يكون أبو التمن عضواً قيادياً في الجمعية. فكلفوا كامل الجادرجي عرض هذا الموضوع عليه باعتباره عملاً سياساً سرياً، واطلاعه على منهج الشعبية وعلى اسماء المنتمين إليها في ذلك الوقت.

وبموافقة أبو التمن على الإنضمام للشعبية، أصبحت قيادة التنظيم مكوّنة من جعفر أبو التمن، عبد الفتاح إبراهيم، كامل الجادرجي وأنا.

إضراب الكهرباء وتعطيل «الأهالي»

في الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٣٣، ظهرت مشكلة شركة كهرباء بغداد، وهي شركة أجنبية، بريطانية ـ بلجيكية، وقد طالبت نقابة اتحاد العمال بخفض السعر الذي تبيع به الشركة الوحدة الكهربائية. وقد حاولت النقابة تحقيق ذلك عن طريق المفاوضات مع الشركة ومع الحكومة، إلاّ أن المفاوضات لم تنجح، ما أدّى إلى تفاقم الوضع وإصدار مجلس نقابة اتحاد العمال بياناً يدعو فيه الشعب إلى مقاطعة شركة الكهرباء، وذلك بالامتناع عن استعمال الطاقة الكهربائية التي تجهزها الشركة. وحدّد مجلس النقابة يوم الخامس من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٣ موعداً لبدء المقاطعة. وكانت هذه المقاطعة أول حركة عمالية منظّمة في تاريخ العراق. وقد تصدّرت النقابة هذا العمل لأن العمال كانوا الفئة الوحيدة المنظمة في اتحاد نقابي كان محمد صالح القزاز معتمده العام.

تبنّت جريدة «الأهالي» هذه الدعوة، ونشرت مقالات عدة، ساهمتُ في كتابة بعضها، لشرح وقائع منح هذه الشركة امتياز توليد الكهرباء وبيعها في بغداد، وقيام الشركة بمخالفة بنود ذلك الامتياز. إن تلك الحملة على امتياز شركة الكهرباء في بغداد، ودعم الإضراب ضد الشركة، أدّيا، في نهاية الأمر، وإن كان ذلك بعد بضع سنوات، إلى تأميم الشركة. ومنذ ذلك الحين، أصبح توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها من مهمات الدولة في جميع أنحاء العراق، وعهد بها، أول الأمر، إلى البلديات ثم إلى مصلحة الكهرباء الوطنية التي تموّلها الدولة.

وإسهاماً منهم في دعم قضية المقاطعة، أخذ أعضاء «جماعة الأهالي» عهداً على أنفسهم بعدم استعمال الطاقة الكهربائية في منازلهم. فأصبحنا نستعمل المصابيح والمدافئ النفطية خلال الإضراب.

بعد استمرار المقاطعة فترة من الزمن، اضطرت الشركة إلى خفض سعر الوحدة الكهربائية بمقدار فلسين فقط، وهذا ما أدى إلى قيام الحكومة بدعوة الاهالي إلى إنهاء الإضراب والمقاطعة. وحين أصرّ اتحاد النقابات على الاستمرار بالمقاطعة لأن تخفيض الفلسين لم يكن كافياً، اعتقلت الحكومة المعتمد العام لإتحاد نقابات العمال، محمد صالح القزاز، وعدداً من زملائه، وأبعدتهم إلى شمال العراق.

في خضم هذه التطورات، نشرت جريدة «الأهالي» مقالاً شديد اللهجة تنتقد فيه إجراءات الحكومة. فاستدعي، على أثر ذلك، صاحب الجريدة ومديرها المسؤول عبد القادر إسماعيل للتحقيق. وقد توقفت الجريدة عن الصدور بضعة أيام قبل أن يجري تعطيلها مدة شهر واحد، بسبب مقال «الأهالي» المنشور في السابع من كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤، الذي صادرته الشرطة.

والجدير ذكره أن جميع الأشخاص الذين أطلق عليهم أسماء «صاحب الامتياز»، «المدير المسؤول»، سمّوا كذلك لاستكمال الشروط القانونية الضرورية للموافقة على إصدار الجريدة. فالجريدة كانت، دوماً، ملكاً مشتركاً لجماعة الأهالي، وهم مسؤولون فعلياً عنها وممّا ينشر فيها، وإن لم تظهر أسماؤهم لأن معظمهم موظفون لا يسمح لهم بامتلاك الصحف والعمل السياسي. وخلافاً لمن احتل هذه المواقع من «جماعة الأهالي» الذين يرون في عملهم هذا جزءاً من التزامهم بعمل الجماعة، تقاضى بعض من أطلقت عليهم صفة «المدير المسؤول» أو «صاحب الامتياز» أجراً معيناً.

«الأهالي» وحركة الآثوريين

بعد احتلال العراق قدمت سلطات الاحتلال البريطانية تسهيلات متنوعة للآثوريين، سواء من كان منهم في العراق، أصلاً، أو الذين لجأوا إليه من تركيا، وهم الغالبية، وأسكنتهم مناطق مختلفة في شمال العراق، ولا سيما في مناطق الموصل. كذلك جنّدت منهم أعداداً كبيرة في قوات «الليفي» التي يقودها ضباط بريطانيون. وقد ألّفت الدولة المحتلة، بريطانيا، هذه القوات لمساعدتها على أداء بعض مهمات الاحتلال، وبسبب ذلك وقف العراقيون منها موقفاً معادياً. ويرى العديد من العراقيين أن الآثوريين، الذين يسمونهم «التيارية» أعوان الإنكليز، يعملون بإمرتهم ضد المصالح الوطنية للعراق وشعبه. وقد وقعت اصطدامات دامية مع الآثوريين، كما حصل في سوق العتمة في الموصل سنة ١٩٢٣، وفي كركوك سنة ١٩٢٤.

وقد اعترض الآثوريون على المفاوضات التي جرت لعقد اتفاقية ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا التي يفترض فيها أن تؤدي إلى دخول العراق إلى عصبة الأمم، لأنهم استاءوا من تجاهل قضية إسكانهم في العراق في منطقة واحدة، كما وعدتهم بذلك الحكومة البريطانية. وحين عقدت الاتفاقية عارضوها، وعبّروا عن استيائهم منها بتقديم طلب إلى عصبة الأمم يدعو إلى إدامة الاحتلال البريطاني على العراق، أو ترحيلهم إلى بلد آخر. وقد رفض بطريرك الآثوريين، المار شمعون، الذي كان الزعيم الروحي والسياسي للحركة، عرضاً للتعاون في إسكان الآثوريين قدمته الحكومة العراقية والميجر طومسن، الخبير الخاص الذي أرسلته الحكومة البريطانية للإشراف على إسكان الآثوريين. كذلك عمد أنصار المار شمعون المسلحون بقيادة «ياقو» إلى إعاقة هذا الحل وتخويف الآثوريين الآخرين الذين وافقوا عليه.

أدّت هذه التطورات إلى تفاقم الموقف، فلجأت الحكومة إلى توقيف المار شمعون وأجبرته على البقاء في بغداد. ولم يرض الإنكليز عن هذا الإجراء، فحذّر السيد فوكس، وكيل السفير البريطاني، رشيد عالي الكيلاني، رئيس الوزراء، من عواقب هذه الإجراءات في اجتماع في البلاط الملكي بحضور الأمير غازي، ولي العهد ونائب الملك آنذاك. وقد رد الكيلاني على المستر فوكس بأن أفعال المار شمعون مخالفة للدستور وللقوانين المرعية، وأن السماح له بالعودة إلى الموصل من دون محاكمة أو توقيف، سوف ينقص من هيبة الدولة، ويزيد من تصلّب المار شمعون.

في خضم هذه الأحداث قامت «الأهالي» بمعالجة هذه المشكلة من جميع جوانبها، وحمّلت بريطانيا المسؤولية عن نشوئها أصلاً، وطالبت الحكومة بأن تضع حداً لهذه المشكلة باتخاذ موقف حازم منها، ودعت إلى وقف التدخل البريطاني في شؤون العراق الداخلية. وقد أدّى موقف «الأهالي» هذا إلى تعطيل الجريدة عشرة أيام بضغط من السفارة البريطانية في بغداد.

وكذلك ساندت الجريدة الموقف الحازم الذي اتخذه وزير الداخلية حكمت سليمان بعدما أيّد قمع الحركة بشدة، لا سيما بعد نزوح ألف مسلح آثوري يقودهم (ياقو) إلى سورية من دون موافقة الحكومة العراقية احتجاجاً على إسكانهم. وعندما حاولوا، بعد ذلك، العودة من دون إلقاء السلاح، اضطرت الحكومة إلى إرسال حملة عسكرية بقيادة بكر صدقي سنة ١٩٣٣ من أجل تجريدهم من السلاح. وحين قاوموا

ذلك، نشبت بينهم وبين القطعات العسكرية معركة مسلحة. وفي هذه المناسبة دعت «الأهالي» إلى إعادة النظر في مجمل المشكلة الآثورية وخصوصاً الجانب السياسي، حتى لا تضيع ثمار الحل العسكري.

وأود أن أوضح هنا أن موقف «الأهالي» لم ينطلق من مواقع عنصرية أو طائفية أو قومية متعصبة ضد أقلية قومية أخرى، بل إن هذا الموقف يرتبط بالدور الذي أسندته بريطانيا إلى الآثوريين عندما جنّدتهم في قوات «الليفي»، واستخدمتهم لحماية مصالحها الاستعمارية في العراق، وبالتدخل البريطاني السافر في شؤون العراق الذي يتخذ من المشكلة الآثورية وغيرها ذريعة لذلك، إضافة إلى سلوك قيادات الآثوريين الذي يتعارض مع مصالح البلاد والشعب.(١)

والجدير ذكره أن الأمير غازي، نائب الملك فيصل، في غياب والده الذي كان يقضي عطلته في سويسرا، أيّد الاتجاه المتشدّد الذي تزعّمه حكمت سليمان على الرغم من نصائح السفارة البريطانية التي دعت إلى اتباع سياسة اللين. وهو ما كان يؤيده الملك فيصل الأول الذي قطع عطلته في سويسرا وحضر إلى العراق لمعالجة القضية الآثورية. وبعد بضعة أيام قضاها الملك فيصل في العراق عاد إلى سويسرا.

هذه المواقف أدّت بـ «الأهالي» إلى التعاطف مع حكمت سليمان ومع الأمير غازي، كما أدّت، من جانب آخر، إلى توطيد العلاقة بين حكمت سليمان وبكر صدقي. وقد كان لذلك كله أثره الكبير على الوضع السياسي في العراق وعلى جماعة «الأهالي» بحسبما سنبيّن لاحقاً.

انتماء حكمت سليمان إلى الشعبية

بعد انتماء جعفر أبو التمن إلى جمعية الشعبية اقترح كامل الجادرجي تعزيز الشعبية بأشخاص آخرين من ذوي النفوذ الاجتماعي، والماضي السياسي النظيف،

---

(١) انظر في قضية الآثوريين:
R.S. Starfford, *The Tragedy of the Assyrians*, London (George Allen & Unwin), 1935;
وكذلك: عبد المجيد حسيب القيسي، **تاريخ القضية الآثورية في العراق**؛
رياض رشيد ناجي الحيدري، **الآثوريون في العراق: ١٩١٨ - ١٩٣٣**، القاهرة، ١٩٧٧؛
عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء الثالث، (الطبعة السادسة ١٩٨٢)، ص٢٥٢ - ٣٠٤.

الذين يقتربون من مواقعنا الفكرية والسياسية. ولدى استعراض أسماء من يمكن مفاتحتهم في الامرللانضمام للشعبية، استقرّ الرأي على مفاتحة حكمت سليمان بسبب تاريخه السياسي، ولا سيما دوره الوطني في قمع تمرّد الآثوريين سنة ١٩٣٣ حين كان يتولى وزارة الداخلية في حكومة الكيلاني الأولى، إضافة إلى تودّده إلى «جماعة الأهالي» بسبب المقالات التي نشروها تأييداً لموقفه من الآثوريين، وقد رأوا فيه موقفاً وطنياً.

كلفنا كامل الجادرجي مفاتحة حكمت سليمان بعد استقالة وزارة الكيلاني الثانية في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣. وبعد أن وافق حكمت سليمان، من حيث المبدأ، على العمل مع الشعبية، دعاه كامل الجادرجي إلى لقاء مع جعفر أبو التمن لإزالة الجفاء بينهما، وكان قد نجم عن اختلاف موقفيهما من تأليف حكومة الكيلاني الأولى في الوقت الذي كان التآخي ما يزال قائماً بين الحزب الوطني برئاسة أبو التمن وحزب الشعب برئاسة ياسين الهاشمي، الذي كان حكمت سليمان أحد أعضائه القياديين الذين استوزرهم الكيلاني.

عقب ذلك اللقاء حضر حكمت سليمان اجتماعاً تمهيدياً ضم كلا من جعفر أبو التمن، كامل الجادرجي، عبد الفتاح إبراهيم وأنا. وبعد أن قدّمنا شرحاً لأهداف جمعية «الشعبية» ومبادئها وأوضحنا طبيعة تنظيمها وعملها السريين، وافق حكمت سليمان على الانضمام إلى «الشعبية» في مطلع ١٩٣٤. وقد واظب بعد ذلك على حضور اجتماعات «الشعبية» وأصبح عضواً قيادياً فيها.

صدرت انتقادات عدة لانضمام حكمت سليمان للشعبية باعتباره قد تعاون مع عدد من الحكومات المتعاقبة. غير أنني أعتقد أن حكمت سليمان، وإن تعاون مع العهود المواكبة للحكم، فقد كان لا يزال ميّالاً، ولو على نحو غير منظّم ومن دون قاعدة أيديولوجية، إلى الإصلاحات، متقبلاً لها بسبب تأييده اصلاحات مصطفى كمال الهادفة إلى النهوض بالأمة التركية. لذلك، أعتقد أن تعاون «الشعبية» معه، في إطار هذه الحدود، كان معقولاً.[١]

---

(١) حكمت سليمان (١٨٨٦ – ١٩٦٤)، ولد لأب تركي مملوكي وأم شركسية. حين وقع الانقلاب العثماني سنة ١٩٠٨ كان حكمت سليمان في الآستانة يتابع دراسته في المدرسة العالية ويعيش مع أخيه من أبيه محمود شوكت باشا، أحد قادة الجيش العثماني وبطل انقلاب ١٩٠٨، الذي=

محاور نشاط الشعبية

بانضمام حكمت سليمان إلى الشعبية اكتملت هيئتها القيادية التي أصبحت مكوّنة من جعفر أبو التمن، حكمت سليمان، كامل الجادرجي، عبد الفتاح إبراهيم وأنا.

بدأنا النشاط من أجل كسب الأشخاص الذين يعتمد عليهم ويوثق بهم للإنتماء إلى جمعية الشعبية. وتوزع العمل في هذا الشأن على ثلاثة محاور: الأول هو الاتصال بالشباب المثقفين وبالموظفين، وخصوصاً عن طريق نادي بغداد وجمعية السعي لمكافحة الأمية. وقد أوكلت هذه المهمة إلى كامل الجادرجي وعبد الفتاح إبراهيم وأنا.

والمحور الثاني هو الاتصال بجماعات خاصة من أعضاء الحزب الوطني العراقي الذي توقّف نشاطه، وكلف جعفر أبو التمن القيام بذلك. والمحور الثالث خاص بالتنظيم العسكري للجمعية وقد تولاّه حكمت سليمان لعلاقته الوثيقة ببكر صدقي الذي كان قائد القوات التي قمعت حركة الآثوريين عندما كان حكمت سليمان وزيراً للداخلية.

وقد وضعت صيغتان للقسم الذي يؤديه العضو: الأولى، للأعضاء المؤسسين، والثانية، وهي أكثر اختصاراً، للأعضاء الجدد. كانت كلتا الصيغتين تعبيراً عن الولاء للجمعية وللمبادئ التي تقوم عليها. ويؤدي العضو المنتخب اليمين أمام العضو المؤسس الذي يكسبه من دون الحاجة إلى اجتماع الهيئة القيادية التي سبق أن تداولت الأمر وأعطت موافقتها على هذا العضو الجديد.

وبالإضافة إلى القسم الذي يؤديه الأعضاء، كان كل عضو يدفع بدل اشتراك العضوية. وبصفتي محاسب جمعية الشعبية كنت أقبض هذه الاشتراكات وأدوّنها في سجل خاص.

= أصبح «الصدر الأعظم»، أي رئيس الوزراء بعد الانقلاب. وقد اغتاله المعارضون لحركته (حركة الاتحاد والترقّي) وأصبح حكمت سليمان في ما بعد، من الشبان الاتحاديين المتحمسين، ومن المعجبين بالنهضة الكمالية. كذلك كان معجباً بالعسكرية الألمانية. أما الإنكليز فقد كان يقدّر براعتهم الدبلوماسية إلى حد الخشية منها.

مطالعات في الشعبية

ذكرت سابقاً، أن «جماعة الأهالي» أصدرت كرّاساً صغيراً يقع في ثماني صفحات ويحمل اسم «الشعبية: المبدأ الذي تسعى «الأهالي» لتحقيقه»، وكان ذلك سنة ١٩٣٢، وبعد مرور بضعة أشهر على صدور الجريدة نفسها. كان هذا «الكرّاس» بمنزلة منهج وخطة لتوجيه الجريدة، واحتوى على بضعة أقسام منها قسم يتعلق بالأمور الاقتصادية والمالية والصناعية والخدمات العامة، وهو عين ما كتبت، وظهر في «الكرّاس» من دون تعديل.

بعد أن التأم شمل «الشعبية» بعودة غالبية أعضاء جماعة بيروت إلى بغداد، وتوسع تنظيمها باندماج جماعة بغداد بجماعة بيروت، وانضمت إليها شخصيات عدة تتمتع بوزن سياسي واجتماعي مرموق، اقترح عبد الفتاح إبراهيم في أوائل سنة ١٩٣٥، إصدار كتيّب نشرح فيه منهج «الشعبية» وخطها السياسي والفكري شرحاً أوفى وأشمل مما ظهر في كراس «الشعبية: المبدأ الذي تسعى «الأهالي» لتحقيقه».

نوقش هذا الاقتراح مناقشة مستفيضة وطرحت بشأنه آراء شتى. فقد أبدى كامل الجادرجي تحفّظاً على إصدار مثل هذا الكتيّب لسببين: أولهما، أن كرّاس ١٩٣٢، كان برغم عرضه الآراء الواردة فيه عرضاً موجزاً، وثانيهما، أن الدخول في التفاصيل ربما يجر إلى سجال في الوسط السياسي والثقافي نحن في غنى عنه في تلك الحقبة من تطوّر «الشعبية» ونشاط «جماعة الأهالي». وكنت، شخصياً، أميل إلى هذا الرأي. أما أبو التمن فلم يبد رأياً قاطعاً لأنه لم يكن معنياً بالآراء الجدلية التي يعالجها الكتيّب. لكن عبد الفتاح إبراهيم أصرّ على نشر الكتيّب، وكتب أقسامه كلها ما عدا القسم الذي يتناول الأمور الاقتصادية، فقد ساعدته في كتابته برغم عدم اتفاقي الكامل معه في أبواب الكتاب الأخرى.

وصدر الكتيّب، بالفعل، بعنوان: «الرسالة الثالثة من رسائل «الأهالي» إلى الشباب، مطالعات في الشعبية». وكما كان متوقّعاً، فإن المفاهيم التي تناولها عبد الفتاح إبراهيم في «المطالعات» ذهبت في اتجاهها العقيدي مذهباً أبعد مما كان عليه الأمر في كراس «الشعبية» السابق. يضاف إلى ذلك، أن المفاهيم الأخرى عرضت عرضاً مبهماً يتنقل بين الماركسية والاشتراكية المهنية والاشتراكية الديموقراطية، ولا يلتزم خطاً فكرياً واحداً. وباعتقادي أن كراس «الشعبية» الصادر سنة

١٩٣٢، هو الخط الأساسي الذي جرى توجيه جمعية «الشعبية» وجريدة «الأهالي» في ضوء مبادئه، وهي مبادئ على غرار ما تجسّده مبادئ الديموقراطية الاشتراكية المعتدلة القائمة على نظام الرفاه الاجتماعي، والقريبة جداً من مبادئ الجماعة «الفابيّة» في حزب العمال البريطاني، التي مثّلت الاتجاه الذي تبنته أوروبا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية. لذلك أرى أن نشر «المطالعات» بالصيغة التي تمّت بها قد أحدث بلبلة في أذهان قراء «الأهالي» حيال المنهج الذي تستهدفه الجريدة والجماعة الذين يصدرونها.

من جانب آخر، هاجم الشيوعيون «المطالعات» في كراس خاص صدر باسم قاسم حسن الذي انتمى في ما بعد إلى «جماعة الأهالي»، بعد أن نبذ الماركسية، تحت عنوان «في الميزان»، حول رسالة «الأهالي» و«مطالعات الشعبية»)، لأن ما ذهب إليه عبد الفتاح إبراهيم في «المطالعات» لا يتفق مع مذهبهم في الماركسية. كذلك هاجم «المطالعات» القوميون لأن عبد الفتاح إبراهيم اتّهم حركة «القومية» في التاريخ بإثارة الشعور العنصري والتوسّع الإقليمي وشن الحروب.

وبقدر ما يتعلق الأمر بجمعية «الشعبية»، فإن نشر «المطالعات» لم يحدث أي تغيير في الاتجاه الذي تسير عليه «جماعة الشعبية» و«جماعة الأهالي» في توجه الجريدة، وكان سبباً لاتهامهم بشتى النعوت الظالمة. فقد اتهمتهم العناصر المحافظة بالشيوعية، واتهمهم الشيوعيون واليسار المتطرف بالبرجوازية، وفي جانب آخر اتهمهم القوميون بالإقليمية والشعوبية، الأمر الذي كنا في غنى عنه لولا نشر كراس «المطالعات».

وبعد ردح من الزمن، هدأت المشاعر، وتوقف الجدل في شأن «المطالعات» التي أصبحت عملاً أكاديمياً نظرياً فقد الأهمية التي كان متوقعاً أن يحظى بها في ميدان السياسة العملية.

«جماعة الأهالي» والملك فيصل

ذكرت سابقاً أن الملك فيصل عاد من إجازته في سويسرا إلى بغداد لمعالجة القضية الآثورية. وبعد فترة قضاها في بغداد لهذا الغرض، عاد إلى سويسرا لاستكمال عطلته، إلاّ أن المنيّة وافته هناك في الثامن من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣. فخلفه على عرش العراق ابنه الأمير غازي الذي كان ينوب عنه أثناء غيابه.

وقد وقفت جريدة «الأهالي» موقفاً موضوعياً من ذينك الحدثين، إذ نشرت خبر وفاة الملك فيصل الأول وتأبينه باختصار، إلا أنها رحّبت في مقال افتتاحي بتولّي الملك الجديد عرش العراق، وتمنّت له النجاح.

في هذا السياق، أود أن ألقي بعض الضوء على موقف الأهالي من الملك فيصل، وما أعقب هذا الموقف من محاولات بعضهم للنيل من «جماعة الأهالي» بسببه. ذلك أن «جماعة الأهالي» كانت ترى أن الملك فيصل، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية المنتدبة، هو السبب الرئيسي وراء انحراف سير الدولة العراقية الحديثة عن الديموقراطية الصحيحة نتيجة تدخله في انتخابات المجالس النيابية منذ قيام المجلس التأسيسي حتى آخر مجلس نيابي في حياته، وبعدها، وبذلك مسخت الحياة الدستورية والنظام السياسي القائم على حرية الكلام والنشر، والحياة النيابية القائمة على أن تكون السيادة في الدولة لمجلس نيابي ينتخب انتخاباً حراً مباشراً، ما يكفل سيادة القانون وضمان الحريات وحقوق الإنسان. والواقع، أن الملك فيصل اقتبس أسلوب التدخل في الانتخابات ومسخ الحياة البرلمانية من الحياة السياسية في العهد العثماني، وبالتحديد، من انتخابات المجلس النيابي بعد انقلاب ١٩٠٨ على السلطان عبد الحميد. وهو الأسلوب نفسه الذي انتخب على أساسه الشريف فيصل نفسه نائباً عن الحجاز في مجلس المبعوثان العثماني مثل سائر أعضاء ذلك المجلس. وقد ساعد الملك فيصل على إرساء هذا التقليد في مسيرة الدولة العراقية الشخصيات التي التفّت حوله، وخصوصاً أولئك الذين نشأوا في عهد الحكم العثماني. ومن سوء حظ العراق أن هذا التقليد استمرّ حتى نهاية الحكم الملكي في العراق سنة ١٩٥٨.

ثمة، أيضاً، دلائل عدة تشير إلى تعاون الملك فيصل مع السلطات البريطانية حتى قبل تتويجه ملكاً على العراق. لقد ذكرت سابقاً أن بريطانيا كابدت خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات عند قمعها ثورة العشرين في العراق، وهذا ما دفعها إلى التفكير بطريقة أقل كلفة تضمن بها مصالحها في العراق. وعليه، أراد تشرشل أن يحصل من فيصل الأول على تعهّد بتأييد الترتيبات البريطانية المتمثلة، أساساً، بالإبقاء على الانتداب بشكل معاهدة بين بريطانيا والعراق بحيث تضمن بريطانيا مصالحها من دون أن تضطرّ إلى تقديم خسائر بشرية ومادّية. وفي هذا السياق، تشير الوثائق البريطانية إلى أن تشرشل أراد أن يحصل على تأييد فيصل الأول لهذه الترتيبات قبل أن يسافر إلى مؤتمر القاهرة الذي عقد سنة ١٩٢٠. ولهذا الغرض، أوفد تشرشل كورنواليس،

وهو من كبار موظفي المكتب العربي في القاهرة خلال الحرب الأولى، وأصبح مستشاراً لوزارة الداخلية بضع سنوات، للاجتماع مع الملك فيصل الذي كان يقيم في فندق هايدبارك بعد انسحابه من سورية. وقد جرى ذلك الاجتماع من أجل التفاوض مع فيصل في إطار صفقة يتسلم بموجبها عرش العراق بعد أن يبدي تأييده للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط عموماً، وفي العراق، خصوصاً. وبالتحديد اعتراف فيصل بصك الانتداب الذي سيأخذ شكل معاهدة تبقي على جوهر الانتداب وتغيّر مظهره فقط. ولمّا لم يجد كورنواليس فيصل في الفندق الذي يقيم فيه، إذ كان ذاهباً لحضور عرض مسرحي، انتظره إلى أن عاد إلى الفندق الساعة ١١ مساءً، واجتمع معه إلى ما بعد منتصف الليل. وفي صباح اليوم التالي أبلغ تشرشل بنتيجة إجتماعه مع فيصل قبل أن يسافر تشرشل إلى القاهرة.(١)

يضاف إلى ذلك مهادنة الملك فيصل للإنكليز بعد القضاء على الحكومة العربية في سورية وتتويجه، إثر ذلك، ملكاً على العراق. وقد سمعت من الدكتور ناجي الأصيل، وزير خارجية الحكومة العربية التي أسسها الشريف حسين في الحجاز بعد الثورة العربية، وكان الأصيل صديقاً حميماً لكامل الجادرجي، ويواظب على حضور ديوانه معظم الأيام، سمعت منه أنه كان مرة يتحدث مع الشريف حسين عن تطوّر ونتائج الثورة العربية في ديوانه حيث علقت صور أبنائه. وأثناء ذلك الحديث، أشار الشريف حسين إلى صورتي عبد الله وفيصل معلقاً على دورهما في الفترة التي تلت الثورة العربية.

لقد انفردت «الأهالي»، بهذا الموقف من وفاة الملك فيصل الذي حمل بعض المغرضين على تحريض بعض الأفراد ضد الجريدة، بما في ذلك محاولة القيام بهجوم على مقرها من أجل رميه بالحجارة وإضرام النار فيه.

وسط هذه المعمعة، جاء علي حيدر سليمان بمقال يسوده المديح والإطراء للملك فيصل الأول، فلم يرتضه سائر أعضاء جماعة «الأهالي»، للأسباب المذكورة آنفاً، ولم يُنشر تبعاً لذلك. وقد سبّب عدم نشر المقال فتوراً في علاقة علي حيدر

(١) أعد كورنواليس تقريراً عن مقابلته مع فيصل إلى وزير الخارجية اللورد كرزن (وليس إلى تشرشل) والتقرير محفوظ، بخط يد كورنواليس، في مركز الوثائق البريطانية ومؤرخ في ١/٧/١٩٢١ ملف رقمه: F0371/6349.

بجماعة «الأهالي»، أدى في النهاية إلى إنقطاعه انقطاعاً تاماً عنهم وعن نشاطه المشترك معهم. وبذلك خسرت «الأهالي» أحد أعضائها الناشطين. وكان علي حيدر سليمان يعد من أوائل الذين انضموا إلى «جمعية الشعبية» في بيروت بعد تأسيسها مباشرة، وهو من المساهمين في نشاطاتها المتعددة التي استأنفتها في بغداد بعد عودة أعضائها من خارج العراق واندماج جماعة بغداد بهم. عدا أنه قام بدور مهم في تنظيم الجمعيات مثل جمعية السعي لمكافحة الأمية ونادي بغداد، إضافة إلى تحرير المقالات والأبحاث للجريدة.

تعطيل متكرر ومنشور سري

حين تولّى الملك غازي عرش العراق عقب وفاة والده الملك فيصل، كانت في الحكم وزارة الكيلاني الأولى التي استقالت حسب التقاليد الدستورية ليؤلف الكيلاني وزارته الثانية. ثم تلاه جميل المدفعي في وزارتيه الأولى والثانية. وفي ٢٧/٨/١٩٣٤، أي بعد مرور أقل من سنة على وفاة الملك فيصل ألّف علي جودت الأيوبي وزارته الأولى. هكذا، نرى أن فترة السنة هذه شهدت تأليف أربع وزارات، والأنكى أن هذه التغييرات لم تحدث لدواعي المصلحة العامة، بل بسبب تنافس بين أقطابها على السلطة.

وقد جابهت هذه الحكومات مواقف صعبة كانت هي بدورها سبباً لتعاقب الوزارات التي عمر بعضها بضعة أشهر أو بضعة أيام كوزارة المدفعي الثالثة. وقد عزا كثيرون ذلك إلى الفراغ الذي تركه الملك فيصل الأول بعد وفاته، وانتهاء حكمه الذي كان هو الشخصية المتسلطة فيه. وقد فات أولئك أو تجاهلوا الحقيقة الناصعة بأن غياب النظام السياسي القائم على الديموقراطية في سبيل استئثار فرد أو جماعة بالسلطة، هو الذي يحدث الفراغ عندما يزول ذلك الفرد، ويعرّض البلد للهزات التي تؤخر تقدمه، بل ربما تمس كيانه. وكان لا بد من أن يكون لجماعة «الأهالي» في تلك الأوضاع المترجرجة مواقف ونشاطات. فقد تناولت «الأهالي»، منذ صدورها، برامج ومناهج الحكومات المختلفة وسياساتها العملية بالتعليق والنقد وتقديم المطالب والاقتراحات لحل هذه أو تلك من المشكلات حلاً يخدم مصلحة الشعب والوطن. وساهمت جماعة «الأهالي» في نشر المقالات والدراسات والأبحاث التي تهدف إلى توعية الجمهور وإلى الدفاع عن حقوق فئات الشعب المختلفة ومصالحها، ولا سيما

الفئات ذات الدخل المتدني. وقد نالت الجريدة بسبب ذلك من التعسف الشيء الكثير من إنذارات وتعطيلات. فقد عطلتها حكومة الكيلاني الأولى ستة أشهر بعد نشر مقال «نحن شعبيون» في ٨/ ١٠/ ١٩٣٢. كذلك تلقّت إنذارين في ٣٠/ ٧/ ١٩٣٣ و٤/ ٨/ ١٩٣٣ من الحكومة نفسها، وبضغط من السفارة البريطانية، بسبب موقفها من القضية الآثورية، وقد فضحت فيه دور بريطانيا في هذه القضية. ولعبت «الأهالي» دوراً متميزاً في المعركة بين الشعب العراقي واضراب أهالي بغداد الذي نفذته نقابة ذوي المهن بقيادة معتمدها العام محمد صالح القزاز بدعم من «جماعة الأهالي» وجعفر أبو التمن، وبين شركة كهرباء بغداد. وفي ١٢/ ٣/ ١٩٣٤ نشرت «الأهالي» مقال «جعفر ولورنس» الذي انتقدت فيه امتداح العسكري للورنس، وفضحت دور لورنس في خدمة مصالح الامبراطورية البريطانية والتجسّس لحسابها. وقد أدّى نشر هذا المقال إلى تعطيل «الأهالي» مرة أخرى.

بعد تعطيل «الأهالي» صدرت «صوت الأهالي» في ١٤/ ٣/ ١٩٣٤. وكان كامل الجادرجي قد حصل على امتياز صدورها في ١١/ ٢/ ١٩٣٤. وقد صدرت تحمل اسم كامل الجادرجي كصاحب الجريدة ومديرها المسؤول. واستأنفت الاتجاه نفسه في انتقاد الحكومة، وكشف المساوئ في الأوضاع العامة، ومنها تعليقها على العلاقات العراقية الإيرانية، ومشاكل الحدود بين البلدين في مقالتين افتتاحيتين عطلت الجريدة بسببهما مدة عام كامل في ٢٢/ ٥/ ١٩٣٤، بعد ذلك عادت «الأهالي» إلى الصدور في ٤/ ٧/ ١٩٣٤ لتعطّل في ١١/ ٨/ ١٩٣٤. وهكذا توالت التعطيلات لـ«الأهالي» و«صوت الأهالي»، وحرمنا بذلك وسيلة للتعبير عن رأينا في المواقف والأحداث السياسية والأوضاع التي ازدادت سوءاً، وتنامى معها تذمّر الرأي العام.

وفي أحد الاجتماعات التي كنا نعقدها لاستعراض المواقف، وكان حاضراً فيه كامل الجادرجي وعبد القادر إسماعيل وأنا، أُرتُئي، إصدار منشور سرّي. وهكذا، اتفقنا على إصدار منشور كنمط من أنماط النشاط التحريضي، وقد كتبه عبد القادر إسماعيل بلغة بسيطة قصد التمويه، ولم نطبعه في مطبعة «الأهالي» لإبعاد الشبهة عن «جماعة الأهالي». وتمّ فعلاً توزيع المنشور في ٨/ ٩/ ١٩٣٤ وقد تناول سمعة الملك غازي، ورئيس وزرائه الأيوبي. وبعد توزيع المنشور اتهمت الشرطة عبد القادر إسماعيل بكتابته فاعتقلته. وكذلك أوقف الجادرجي أربعة أيام ثم أطلق سراحه.

جريدة «المبدأ»

حين طلب الكيلاني حل المجلس النيابي، رفض الملك غازي طلبه. ويعزو بعض المؤرخين إلى علي جودت الأيوبي رئيس الديوان الملكي، دوراً رئيسياً في هذا الرفض. وهكذا استقالت الوزارة، وبدأت الخصومات والمنافسات السياسية من أجل الظفر بالسلطة، تنخر في النظام المهلهل.

عمد الأيوبي، بعد أن ألّف الوزارة إثر استقالة وزارة المدفعي الثانية، إلى حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة على النمط التقليدي الذي تمّ على أساسه استبعاد عدد من زعماء العشائر عن عضوية البرلمان مثل عبد الواحد الحاج سكر رئيس عشائر آل فتلة. كذلك نصّب أنصاراً له من المدن، وخصوصاً مدينة بغداد، نوّاباً عن المناطق العشائرية في الديوانية وغيرها. واتخذ مواقف متشدّدة من المعارضة. وقد لعبت هذه الإجراءات وغيرها دوراً كبيراً في تصاعد الاستياء من حكومة الأيوبي وتزايد المعارضة لها.

في خضم هذه التطورات، وجد جماعة «الأهالي» أنفسهم بحاجة إلى جريدة تبشّر بآرائهم وتعالج المشاكل التي سببت الاستياء العام السائد ذلك الحين. ولما كان امتياز «الأهالي» الممنوح لعبد القادر إسماعيل معطّلاً، وامتياز «صوت الأهالي» باسم كامل الجادرجي معطلاً أيضاً، ولا يمكن تقديم طلب باسميهما، وبما أن بقية الجماعة موظفون لا يمكنهم الحصول على امتياز لإصدار جريدة، جرى التداول بحضور جعفر أبو التمن، الذي تبرّع بإصدار الجريدة باسمه، فرشحنا حسن الطالباني، عضو الجمعية الشعبية، حينئذ والمتخرج من كلية الحقوق، ليكون مديراً مسؤولاً فيها.

هكذا، قدّم أبو التمن طلب الحصول على امتياز جريدة باسم «المبدأ»، فوافقت وزارة الداخلية على الطلب. وبدأت جريدة «المبدأ» بالصدور في ١٩٣٥/١/٢٦ وكان صاحبها جعفر أبو التمن، ومديرها المسؤول حسن الطالباني. وقد خلت صفحتها الأولى من عبارة «يصدرها فريق من الشباب» وكذلك من «الشعلة» التي هي شعار «الأهالي»، لكي تعكس الواقع الفعلي لإصدارها باسم جعفر أبو التمن. أما «الشعلة» فقد اتخذت شعاراً لبعض الحركات المتطرفة.

وقد دعا أبو التمن في المقال الافتتاحي الذي كتبه للعدد الأول في «المبدأ» إلى اتباع السياسة التي تخدم الشعب منتقداً سياسة «المماشاة المصطلح عليها بـ «الاعتدال»».

وناشد حكام البلاد أخذ مصالح الشعب، لا طبقة خاصة منه، بالحسبان، والمساواة بين أفراد الشعب من أجل «ضمان الاطمئنان والرفاه العام».

في العدد الثاني أكّد المقال الافتتاحي ما ورد في المقال الافتتاحي الأول من آراء. وفي العدد الثالث كتبت «المبدأ» عن «اختلال الأمن وأسبابه». وقد أخذ «جماعة الأهالي» يزوّدون «المبدأ» بالمقالات الافتتاحية وبالمواد الأخرى، تماماً كما فعلوا مع جريدة «الأهالي». وقد منحها ذلك السمعة الحسنة والجاذبية نفسها اللتين تتمتع بهما «الأهالي»، إضافة إلى أن «المبدأ» كانت تحمل على صدر صفحتها الأولى اسم صاحب امتيازها، جعفر أبو التمن.

وقد واجهت جريدة «المبدأ» صعوبات كبيرة بسبب الحملات التي كانت تشنها عليها صحف الحكومة، والتي تركّز قسم منها على جعفر أبو التمن شخصياً. فإلى جانب اتهامه كذباً، بتأييد الشيوعية، حاول أعوان الحكومة القائمة، آنذاك، اختلاق مخالفة جمركية في إحدى معاملات الاستيراد التي كان يقوم بها مكتب جعفر أبو التمن التجاري بغية تشويه سمعته. وقد سخّر المحركون لهذه القضية موظفين يعملان معاونين لمدير جمارك بغداد. قبيل هذه الحادثة، انتقل إبراهيم كمال، الذي مرّ ذكره، من وظيفة مدير المالية العام إلى وظيفة مدير الجمارك العام. ونظراً للتعارف الموجود بيننا ذهبت لمراجعته في مكتبه، وكنت، حينذاك، أقوم بعمل مدير قسم التجارة بالوكالة، من أجل إقناعه بأن مثل هذه المحاولات للتشهير بشخصية بعض الرجال العاملين في القضايا العامة لا تؤدّي إلاّ إلى خدمة الاستعمار ومن يلتف حوله وتزعزع الثقة بكل عمل وطني. فاقتنع إبراهيم كمال بوجهة نظري، وأغلقت القضية. وبعد انقلاب ١٩٣٦، نقل هذان الموظفان من مديرية جمرك بغداد، أحدهما إلى الموصل والآخر إلى مركز جمركي جنوب العراق.

كنا نريد أن نرد رداً قوياً على هذه التهم الباطلة، لكن أبو التمن رفض ذلك تجنباً للمهاترات. من جانب آخر، واصلت الجريدة سياستها المعارضة للحكومة بتوجيه الانتقادات لسياستها الخاطئة. وقد اعتبرت الحكومة أن ما ينشر في الجريدة يتعارض مع الواقع وبحجة كثيراً ما لجأت إليها الحكومات المختلفة لكبت الآراء وحرية النشر، فوجهت حكومة الأيوبي إنذاراً لجريدة «المبدأ» في ١٩٣٥/٢/١٠.

أود أن أضيف إلى هذا البحث عن جريدة «المبدأ» شيئاً لا يخلو من الطرافة يتعلق بعطلة الجريدة.

كانت «الأهالي» تصدر كل يوم باستثناء السبت أول الأمر، على أساس أن يوم الجمعة هو يوم عطلة عامة. وابتداءً من العدد ١١١ الصادر في ١٩٣٢/٥/٢٦ أصبح يوم عطلة الجريدة هو يوم الاثنين بدلاً من السبت لسبب مجهول. وحين صدرت «المبدأ» غيّر جعفر أبو التمن عطلة الجريدة ثانية وأعاده إلى يوم السبت لأن الجمعة هو يوم العطلة حسب التقليد الإسلامي. يضاف إلى ذلك أن احدى التهم التي كانت تلصق بجماعة «الأهالي» بغية تشويه سمعتها الوطنية، هي أن «جماعة الأهالي» جعلوا عطلة جرائدهم يوم الإثنين جرياً على ما قيل عن أن الصحف السوفياتية غيّرت عطلتها بعد ثورة أكتوبر إلى يوم الاثنين بدلاً من يوم الأحد، الذي هو عطلة في الأقطار الغربية الأخرى. وفي الحقيقة، أني شخصياً لم أكن مدركاً لهذا التعليل حتى نُقل إليّ من بعض الأصدقاء.

تمرّد العشائر ومؤتمر الصليخ و«جماعة الأهالي»

تصاعدت المعارضة ضد وزارة الأيوبي حدة باتحاد جهود السياسيين التقليديين مع رؤساء العشائر الذين أبعدوا عن البرلمان أو لحق بهم الضرر جراء سياسات الأيوبي. وقد كان رشيد عالي في واجهة الأحداث، بالاشتراك مع حكمت سليمان، قريبه وزميله السابق في حزب الاخاء الوطني، وفي وزارتي الكيلاني الأولى والثانية حيث شغل فيهما منصب وزير الداخلية، ومن ورائهما ياسين الهاشمي، يرقب الأحداث ويحركها من بعيد.

أجرى الكيلاني اتصالات مع العشائر المتذمرة من حكومتي المدفعي والأيوبي من أجل حثها على القيام بتمرّد ضد الحكومة بغية إسقاطها. وقد توالت تلك الاتصالات إلى أن أفلحت في عقد اجتماع ضمّ، إلى بكر صدقي وحكمت سليمان، رؤساء العشائر المتحالفة بزعامة عبد الواحد الحاج سكر. وقد عرف هذا الاجتماع بـ «مؤتمر الصليخ»، حيث تقع دار رشيد عالي الذي عقد فيه الاجتماع.

ونتيجة لهذه النشاطات قامت عشيرة آل فتلة، برئاسة عبد الواحد الحاج سكر، وحلفاؤها بإعلان التمرّد المسلح في ١٩٣٥/٣/٩ ضد حكومة المدفعي الثالثة التي تشكلت في ١٩٣٥/٣/٤ اثر استقالة وزارة الأيوبي تحت ضغط المعارضة، وتفاقم الأوضاع سوءاً إلى الحد الذي رفض فيه مجلس الأعيان اقرار لوائح القوانين التي تقترحها الحكومة.

وفي المقابل، واصلت جماعة «الأهالي»، عبر جريدة «المبدأ»، حملتها على فساد الأوضاع السائدة وتعاقب الوزارات الذي لم يحل أزمة الحكم المستفحلة جرياً على خطة «جماعة الأهالي» وجريدة «المبدأ» الأصلية في التصدي لمساوئ الحكم والدفاع عن مصالح الشعب. وفي ١١/٣/١٩٣٥ نشرت «المبدأ» مقالاً افتتاحياً عنيفاً انتقدت فيه حكومة المدفعي الثالثة، ودعت إلى استقالتها. وقد اعتبرت الحكومة جريدة «المبدأ» مساندة لحركة العشائر فعطلتها مدة ثلاثة أشهر.

ونظراً إلى اتساع حركة العشائر وما رافقها من نشاط سياسي معارض، وتعاظم استياء الرأي العام من الأوضاع الفاسدة سقطت الوزارة المدفعية الثالثة.

وهكذا نجد أن ثمة تزامناً بين دعوة جماعة (الأهالي)، عن طريق صحيفتهم «المبدأ»، إلى معالجة الأوضاع السيئة والحد من الأزمة المستحكمة في البلاد، والمطالبة في مقال افتتاحي نشر في «المبدأ» في ١١/٣/١٩٣٥ باستقالة وزارة المدفعي، وبين اندلاع تمرّد العشائر في ٩/٣/١٩٣٥، وقد حمل هذا التزامن، إضافة إلى دور حكمت سليمان وجعفر أبو التمن في حركة العشائر، بعض المؤرخين على التوهم باشتراك جماعة «الأهالي» في حركة العشائر اشتراكاً فعلياً، الأمر الذي يستوجب توضيحاً يضع الأمور في نصابها التاريخي الصحيح.

كان لحكمت سليمان، كما ذكرت في البداية، دور فعّال في هذه الأحداث، إلاّ أن تحركه ذاك لم يكن بصفته ممثلاً لجماعة «الأهالي» أو لجمعية «الشعبية»، وإنما صدر عنه كسياسي محترف ذي علاقة سابقة بالاخائيين.

أما أبو التمن فربما اتصل به بعض رؤساء العشائر وتحدثوا إليه عن الأوضاع العامة في البلاد والاستياء الذي يعم مناطق الفرات من تصرفات الحكومة، نظراً إلى مركز أبو التمن في الحركة الوطنية ودوره في ثورة العشرين واتّصاله برؤساء العشائر وتعاونه معهم خلال تلك الفترة، إلاّ أنه لم يترك في أي من الإجتماعات التي كان يعقدها رشيد عالي في إطار التحضير لتمرّد العشائر.

إن الموقف السياسي العام، يومئذ، والتطورات المحيطة به يجعل موقف جماعة «الأهالي» معرّضاً لسوء التقدير من بعض المؤرخين، بقصد أو من دون قصد. فإن منهج جماعة «الأهالي» وخطتها في العمل الهادفة إلى تحقيق هذا النهج، يتطلبان منها

أن تكون صحافتها بالمرصاد للحكومات القائمة، فتنتقد وتعارض الأعمال الخاطئة التي تضرّ بالمصلحة العامة، وتدعو إلى الإصلاح السياسي الاجتماعي وفقاً لمنهجها. فإذا كانت هذه الخطة معرّضة لأن تستفيد منها جهة سياسية أخرى تعارض تلك الحكومة وتسعى لأن تحل محلها، فليس ذلك ذنب جماعة «الأهالي» الذي يستدعي الهجوم عليها، بل هو ذنب النظام السياسي الفاسد الذي يخلق، بطبيعته، الظروف التي تلجأ في ظلها بعض العناصر المعارضة إلى اتباع أساليب العنف. إذ ليس المطلوب من جماعة «الأهالي» أو من أي حركة سياسية أخرى أن تتخلى عن منهجها ونضالها حتى تتجنب المسؤولية عن أي حدث أو عمل سياسي آخر، أو خشية أن يستفيد منه معارضون آخرون. فجماعة «الأهالي» قد تبنت منذ البداية سياسة الدفاع عن مصالح الشعب كما انعكس ذلك في المقالات التي نشرتها صحفها، وفي مقدّمها «الأهالي»، إذ جرى انتقاد كل ممارسات السلطة وسياستها التي أضرّت بمصالح الشعب. كذلك دعت إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن ترفع مستوى معيشة الشعب من عمال وفلاحين ومن الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى المتضررة من سياسات الحكومة الخاطئة.

لقد حدثت حركة العشائر عندما كان جماعة «الأهالي» يقومون بدورهم السياسي الذي اختطوه لأنفسهم منذ البداية، ولذلك لا يمكن أن يعزى هذا الحدث المعيّن، الذي هو هنا حركة العشائر، إلى هذه أو تلك من المقالات، بل قامت بسبب الوضع السياسي العام، والتذمّر الذي ساد مناطق العشائر خصوصاً.

تكليف الهاشمي تشكيل الوزارة وموقف حكمت سليمان

كلّف الملك غازي ياسين الهاشمي تشكيل الحكومة الجديدة باعتباره زعيم المعارضة التي أسقطت الحكومة المدفعية الثالثة. ونظراً إلى دور حكمت سليمان في تلك المعارضة، وتطلعه إلى منصب وزير الداخلية، شعر جماعة «الأهالي» بشيء من القلق من احتمال انضمام حكمت سليمان إلى معسكر الهاشمي، خصوصاً وأن حكمت سليمان طلب رأيهم في مسألة اشتراكه في الحكومة الجديدة.

اجتمعنا لتداول الموقف الذي ينبغي اتخاذه. وبعد أخذ ورد رأينا أن من الصواب عدم معارضة استيزار حكمت سليمان، بشرط أن يصبح وزيراً للداخلية، لأن اشتراكه في الوزارة بهذه الصفة، لا غيرها، قد يعود بالنفع على «جمعية الشعبية»، أو

قد يخفف الضغط عنها، على الأقل. عندئذ اقترح أبو التمن أن نجتمع في داره مع حكمت سليمان للبحث معه في ما توصّلنا إليه بصدد هذه القضية.

في أثناء ذلك، اتضح أن لدى الهاشمي والكيلاني خططاً أخرى تقضي بإسناد منصب وزير الداخلية إلى رشيد عالي الكيلاني، الطامح إلى الفوز بهذا المنصب نظراً لما له من أهمية ونفوذ، على أن تكون وزارة المال من نصيب حكمت سليمان.

عندما اجتمعنا في دار جعفر أبو التمن بحضور حكمت سليمان بيّن له أبو التمن أننا لا نمانع في اشتراكه في الحكومة الهاشمية وزيراً للداخلية، وإلا فنحن لا نرى فائدة من دخوله الحكومة بغير هذا المنصب. اتفق حكمت سليمان مع هذا الرأي، وأبلغ ياسين الهاشمي أنه إذا لم تسند إليه وزارة الداخلية فإنه يعتذر عن الإشتراك في حكومته.

لم يستجب الهاشمي لطلب حكمت سليمان. وباعتقادي أن وراء رفضه ثلاثة أسباب: أولها نزوله على رغبة الكيلاني الشديدة في تولّي منصب وزير الداخلية؛ والثاني: أنه لم يكن راغباً في إسناد وزارة الداخلية إلى حكمت سليمان نظراً إلى علاقته بجماعة «الأهالي» المعروفة بمعارضتها للحكومات المتعاقبة، إذ خشي الهاشمي أن يكون وجود حكمت سليمان في الداخلية حماية لتلك الجماعة وتعزيزاً لمواقف أعضائها. والثالث: دوره في قمع تمرّد الآثوريين الذي أدّى إلى التوتّر في العلاقة مع الحكومة البريطانية.

في ١٩٣٥/٣/١٧ ألّف الهاشمي حكومته الثانية من دون أن يدخلها حكمت سليمان. وتولى رشيد عالي الكيلاني منصب وزير الداخلية، وأسندت وزارة المال إلى رؤوف البحراني بعد أن ظلّت شاغرة يوماً واحداً على أمل أن يعيد حكمت سليمان النظر في موقفه ويقبل وزارة المال. وقد شعر جماعة «الأهالي» بالارتياح لإسناد منصب وزير العدل إلى محمد زكي، المحامي البصري البارز الذي كان معروفاً بميوله الديموقراطية وإيمانه بالحريات العامة، وإليه يعزى حث الحكومة على السماح للصحف المعطّلة بمعاودة الصدور،[1] ومنها «صوت الأهالي» التي عادت إلى الصدور في ١٩٣٥/٤/١٨.

---

(١) محمد زكي البصري (١٨٩٤–١٩٣٧): هو أخو عبد الوهاب محمود لأمه. أما عبد الوهاب محمود فقد كان محامياً بارزاً ومعنياً بالشؤون العامة مع اتجاه يساري. وقد تولّى منصب وزير المال في وزارة توفيق السويدي سنة ١٩٤٦. كذلك أصبح نقيباً للمحامين، وسفيراً للجمهورية العراقية لدى الاتحاد السوفياتي بعد ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨.

بالرغم من أن حكمت سليمان لم يشترك في الحكومة الهاشمية الثانية فإنه كان يميل، خلال الأسابيع الأولى، إلى اتخاذ موقف إيجابي منها. ولذلك أصبحت جماعة «الأهالي» تجابه موقفاً صعباً: فهم، من جانب، يريدون الاستمرار على نهجهم الداعي إلى كشف مساوئ الحكم، ومعالجة الأوضاع العامة، ومن جانب آخر، كان حكمت سليمان يمارس ضغوطاً على الجماعة لحملهم على أن يكون نقدهم معتدلاً. ويدعوهم إلى إعطاء الحكومة مهلة حتى يتبيّنوا ما هي مقدمة عليه. وقد انعكس هذا الموقف غير المحدّد في المقال الافتتاحي الذي كتبه أبو التمن في العدد ٥٥ من جريدة «صوت الأهالي» في ١٨/ ٤/ ١٩٣٥ بعنوان «الوضع الحاضر وواجب الشعب».

لكن موقف «صوت الأهالي» بدأ يتغيّر تدريجاً بالارتباط مع ازدياد الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل حكومة الهاشمي الثانية سوءاً. فقد هاجمت في عددها الصادر في ٢/ ٥/ ١٩٣٥ قرار اللجنة العليا لحزب الهاشمي، «حزب الأخاء الوطني»، وقف نشاطه السياسي وعزمه على «توحيد كلمة الأمة» في هيئة واحدة. قد اعتبر هذا العمل تمهيداً لإلغاء التعددية الحزبية وتأسيس حزب واحد. وكان اقتراح «توحيد البلاد» يطرح دائماً ضد الحياة الديمقراطية القائمة على حرية الرأي ومن ثم على حرية التنظيم وتعدد الأحزاب.

وتصاعدت المواجهة بين حكومة الهاشمي وجماعة الأهالي بسبب تردّي الأوضاع، وخصوصاً معالجة الحكومة لحركات العشائر في مناطق مختلفة من الفرات وسوق الشيوخ وأنحاء أخرى من العراق، والقمع الشديد الذي استخدم ضد هذه الحركات. فقد نشرت «صوت الأهالي» في ١٠/ ٥/ ١٩٣٥ مقالاً افتتاحياً تحت عنوان «لمناسبة حادثة الرميثة ـ الهدف الذي يجب أن يوجه إليه الاستياء العام»، حددت فيه الأسباب الحقيقية لقيام مثل هذه الحركات، والطرق الصحيحة لمعالجتها بمحاربة الإقطاع وإعادة حقوق الفلاحين إليهم. وقد أثار المقال استياء الحكومة فعمدت إلى تعطيل «صوت الأهالي» مدة عام فحرمت «جماعة الأهالي»، بهذا القرار، من جريدة تعبّر عن آرائهم طوال عام ١٩٣٥.

محاولة تحويل «الشعبية» إلى حزب سياسي علني

بعد تأليف الحكومة الهاشمية بأشهر قليلة، سافر حكمت سليمان إلى تركيا في صيف ١٩٣٥، وعاد إلى بغداد في الخريف. وقد اهتمت الحكومة التركية بزيارته

وقدّمت إليه كل التسهيلات لإطلاعه على النهضة التركية التي كان يقوم بها مصطفى كمال وأعوانه من العسكريين والمدنيين الذين قاوموا الاحتلال الأجنبي وأسسوا الجمهورية التركية، بعد عزل السلطان وحيد الدين وإلغاء الخلافة الإسلامية، على أسس دستورية نيابية تساعد على تحول تركيا من وضعها المتخلّف إلى وضع متطوّر، بالرغم من أن بعض الإجراءات شمل قضايا جانبية كتغيير الأزياء الشعبية التركية، وفرض الزي الأوروبي، وتجريد اللغة التركية من الكلمات العربية والفارسية، وهي قضايا لا تتعلق بجوهر مكوّنات المجتمع وأسباب تقدمه الحقيقية.

عاد حكمت سليمان وهو معجب إعجاباً بالنهضة التي تجري في تركيا ولا سيما قيام الحكومة بالمشروعات الاقتصادية كالمصارف، واستغلال المرافق الطبيعية، سواء تمّ ذلك مباشرة أو بالمساهمة مع جهات أخرى. ومع أن «جماعة الأهالي» لديهم تحفظات على النظام السياسي في تركيا، الذي يقوم على عبادة الشخصية، وتقديس دور الأفراد كما يتضح من النظرة إلى شخص كمال أتاتورك الذي أصبح بطلاً قومياً نتيجة قيادته حركة تحرير تركيا، ومن ثم، غالى العديدون في تمجيده وتقديس شخصيته، إلاّ أن إعجاب حكمت سليمان بما رأى في تركيا قد طغى على هذا الموقف، فاستمرّ يدعو إلى قيام نهضة مماثلة في العراق، ويتساءل لماذا لا تقوم حكومة العراق الذي تفوق موارده وإمكاناته ما لدى تركيا، بمثل ما تقوم به الحكومة التركية.

لقد شجعت هذه الأجواء على تجدد البحث الذي بدأته «جماعة الأهالي» قبل بضعة أشهر في إمكان تحويل «الشعبية» إلى حزب سياسي علني، من حيث المبدأ، وكنت أنا وكامل الجادرجي وحكمت سليمان وعبد الفتاح إبراهيم، متحمسين لهذه الفكرة. أما جعفر أبو التمن فقد كان متحمساً للفكرة أيضاً، رغم تحفظاته التي تتعلق بطبيعة الأشخاص الذي سيحتلون المواقع القيادية في الحزب المنوي تأسيسه. فهو يرى أن عبد الفتاح إبراهيم وعبد القادر إسماعيل ليسا في مستوى يماثل مستواه ومستوى حكمت سليمان من حيث العمر والمكانة الاجتماعية. ولم يكن لديه، في الوقت نفسه، اعتراض على كامل الجادرجي أو عليّ. ثم أعقب ذلك بعد حين، أن عبد الفتاح إبراهيم غيّر رأيه منادياً بأفضلية استمرار تنظيم «الشعبية» سرّيّاً حتى يُستكمل على نحو أوسع، ومن ثم يجري الانتقال إلى حزب علني.

بسبب تحفظات جعفر أبو التمن، وميل حكمت سليمان إلى مجاراة رأي جعفر تعثّر تنفيذ الفكرة، وفي النهاية، ظلّت من دون متابعة.

بكر صدقي و«الشعبية»

عقب إنتماء حكمت سليمان إلى جمعية «الشعبية»، وقرار الجمعية بتوسيع تنظيماتها، وزّعت المهمات التنظيمية على أعضاء هيئتها القيادية، فعهد التنظيم العسكري إلى حكمت سليمان الذي يحتفظ بعلاقات جيدة مع بعض العسكريين، ومن بينهم بكر صدقي، تعود إلى أيام الحركات ضد الآثوريين حين كان حكمت سليمان وزيراً للداخلية وبكر صدقي قائداً للحملة العسكرية.

وبديهي أن تتجه أنظار حكمت سليمان إلى بكر صدقي إذ بدأ يفكر في تكوين التنظيم العسكري لكي يكسبه ويضمه إلى «الشعبية»، ومن ثم يقوم هو، بالتنسيق مع حكمت سليمان، بتوسيع التنظيم بضم من يعتمد عليهم من الضباط إليه.

استناداً إلى إحدى الروايات المنسوبة إلى عبد الفتاح إبراهيم، أخبر حكمت سليمان الجماعة عن رغبة بكر صدقي في الانضمام إليهم فعارض عبد الفتاح، ونشأ نقاش حول مدى التزام العسكريين بمبادئ «الشعبية». فأعرب حكمت سليمان عن استعداده لجلب بكر صدقي بوصفه رئيس التنظيم العسكري ليقسم اليمين على مبادئ «الشعبية».

وقد تمّ ذلك بالفعل، إذ حضر حكمت سليمان مع بكر صدقي إلى اجتماع مصغّر يؤدي فيه بكر صدقي اليمين. ومع أني لم أكن على علم بذلك، إذ ربما كنت في الموصل حينئذ، أو أن بكر صدقي أراد أن يؤدي اليمين أمام الجادرجي وأبو التمن فقط، فإني أظن أن حكمت سليمان أراد أن يقتصر ذلك الاجتماع المصغر عليه وعلى الجادرجي وأبو التمن، إضافة إلى بكر صدقي، بالطبع. لكني علمت، في ما بعد، أن حكمت سليمان وبكر صدقي وجدا عبد الفتاح إبراهيم حاضراً مع الجادرجي وأبو التمن. وطبقاً لما رواه عبد الفتاح إبراهيم، فإنهم، جميعاً، تبادلوا حديثاً عاماً ثم أخذ بكر صدقي حكمت سليمان جانباً وتكلّم معه باللغة التركية. وبعد قليل استأذن بكر صدقي وخرج من الاجتماع من دون أن يؤدي اليمين. وقد حدث، اثر ذلك، نقاش حاد اتّهم فيه عبد الفتاح إبراهيم حكمت سليمان أنه يريد دفع الجماعة إلى مغامرة لا تعرف نتائجها بسبب خصومته مع ياسين الهاشمي. ونظر عبد الفتاح إبراهيم إلى كامل الجادرجي علّه يؤيّده، لكنه لم يجد عند الجادرجي ميلاً إلى وجهة نظره فخرج مودعاً، وكان ذلك بداية النهاية بالنسبة إلى علاقة عبد الفتاح إبراهيم بـ«جماعة الأهالي».

وحسب علمي بالأحداث، أن مبادرة ضم عسكريين إلى جمعية «الشعبية»، وإيجاد تنظيم عسكري، لم تأت من حكمت سليمان وحده، بل كانت مبادرة من الجماعة كلها، حينما قرروا توسيع التنظيم وتوزيع مهماته على الهيئة القيادية، كما ذكرت أعلاه. والأمر الثاني أن حكمت سليمان حين أحضر بكر صدقي لأداء اليمين لم تكن هنالك فكرة للقيام بانقلاب لكي يتطير منها عبد الفتاح إبراهيم، بل إن فكرة الانقلاب قد اختمرت بعد ذلك ببضعة أشهر.

وبالنظر إلى تجربتي، في ما بعد، في الاتصال والتعامل مع العسكريين، وميلهم إلى التكتم الشديد، أعتقد أن بكر صدقي، لمّا فوجئ بوجود عبد الفتاح إبراهيم في الاجتماع مع كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن، ارتأى أن لا يؤدّي اليمين أمامه خشية تسرّب موضوع انتمائه، وهو شخص عسكري، إلى جمعية «الشعبية». إنني شخصياً أميل إلى هذا التفسير وأرجحه على ما عداه، إذ بخلاف ذلك ما كان بكر صدقي سيحضر أصلاً.

ووفقاً إلى رواية الجادرجي في مذكراته، فإن حكمت سليمان أخبره أن بكر صدقي وعسكريين آخرين قد أدّوا يمين الولاء لجمعية «الشعبية» في ما بعد.[١]

انسحاب عبد الفتاح إبراهيم من «الشعبية»

لم ينقطع عبد الفتاح إبراهيم عن «الشعبية» على نحو مفاجئ، بل بدأ يتغيّب عن حضور اجتماعات ونشاطات «الشعبية و«جماعة الأهالي» تدريجاً إلى أن انقطع نهائياً في نهاية المطاف. فالتباعد بينه وبين أعضاء «الشعبية» الآخرين لم يحدث بغتة، بل تراكم مع مرور الوقت نتيجة التباين بين مواقفه ومواقف أعضاء «الشعبية» الآخرين في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعج بها الحياة السياسية في العراق يومئذ. قد أخذت هذه الخلافات تزداد عمقاً واتساعاً، ولم تعد مما يستطيع المرء أن يتجاوزه بسهولة وباستمرار. وليس من الصواب، إرجاع هذه الخلافات إلى سبب واحد، فقد تضافرت عوامل عديدة جعلته يشعر، وربما كحال الآخرين من جماعة «الشعبية»، أن عمله في «الشعبية» ومع «جماعة الأهالي» لم يعد باليسر الذي كان عليه. وأود أن أشير، هنا، إلى عوامل ومظاهر الخلافات بين عبد الفتاح إبراهيم

(١) مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي، ص٣٢.

والأعضاء الآخرين من جماعة «الشعبية»، تلك الخلافات التي أدّت، في النهاية، إلى القطيعة السياسية بين الطرفين.

أخذ عبد الفتاح إبراهيم يقترب، تدريجاً، من الماركسية. وبقدر ما كان انحيازه إلى الماركسية يزداد، كانت الفجوة بينه وبين «الشعبية» و«جماعة الأهالي» تتسع.

سجّل صدور «مطالعات في الشعبية» أحد أهم مظاهر الخلاف المبكّر بين «جماعة الأهالي»، الذين لم يكونوا إلى جانب صدور الكتاب، وعبد الفتاح إبراهيم الذي أصرّ على صدوره. لقد بدأ تأثر عبد الفتاح إبراهيم بالماركسية، وإن كان ذلك بشكل مخفف، يتضح في بعض معالجات «المطالعات» للقضايا الفكرية والسياسية، وهذا ما لم ينسجم مع التوجّهات الأيديولوجية لـ«جماعة الأهالي» الآخرين. غير أن هذا، بالطبع، لا يعني أن «المطالعات» عالجت مشاكل المجتمع على أساس الماركسية بصورة قطعية، بل تضمّنت إشارات خفيفة إلى الماركسية. ولو كان انحياز «المطالعات» للماركسية تاماً لما تعرّضت لهجوم الماركسيين، ولما استمر بقاء عبد الفتاح إبراهيم في «الشعبية» بعد صدورها، ولانقطعت صلته بجماعة «الأهالي».

بالرغم من أن عبد الفتاح إبراهيم اتفق مع أعضاء جمعية «الشعبية» الآخرين على توسيع تنظيم «الشعبية»، بما في ذلك تكوين منظمة عسكرية وكسب بعض الضباط إلى صفوف الشعبية، فإن أسلوب حكمت سليمان في العمل، كما اتضح من خلال عملية انضمام بكر صدقي إلى جمعية «الشعبية»، التي سبقت الإشارة إليها، لم يعجب عبد الفتاح إبراهيم. وقد أثّر ذلك على موقفه العام من هذه المسألة في ما بعد.

عندما قررت جماعة «الشعبية» السعي إلى تحويل «الشعبية» إلى حزب سياسي علني لم يؤيّد عبد الفتاح هذه الفكرة، وارتأى أن تستمر «الشعبية» في عملها كجمعية سرية إلى أن يشتد ساعدها وتقوى، ومن ثم يمكن تحويلها إلى حزب سياسي علني. علماً أن الفكرة برمتها قد جمّدت ولم تعد موضوع خلاف.

في مناسبات عدة، حصلت خلافات بين كامل الجادرجي وعبد الفتاح إبراهيم بشأن هذه المسألة أو تلك، بسبب تباين الأسس الفكرية التي ينطلق منها كل من الرجلين في نظرته للأمور وتحليله لها. كذلك أن «جماعة الأهالي» الآخرين كانوا، على الأغلب، إن لم أقل، على الدوام، يقفون إلى جانب الجادرجي لأنه الأقرب فكرياً اليهم. ومع ذلك لا يمكننا أن نغفل الجانب الشخصي في هذه الخلافات. فعبد

الفتاح إبراهيم كان ينظر إليه، من قبل جماعة «الشعبية» منذ تأسيس جمعيتهم حتى إنتماء الجادرجي إليها، كرئيس أو قائد للحركة. غير أن الأمور تبدلت بعد دخول الجادرجي. فنظراً إلى مكانته الاجتماعية ونشاطه الدؤوب وتفرّغه للعمل حين كان سائر الأعضاء الآخرين، بمن فيهم عبد الفتاح إبراهيم، موظفين في الدولة أخذ الجادرجي، تدريجاً، ومن دون انتخاب، يظهر بأنه هو الرئيس. ومثل هذا التحوّل في الأسبقية، وتأثيره على الإنسان، عامل مفهوم في التاريخ السياسي وإن لم يكن مبرراً. وفي هذه الحالة، لم يكن أساسياً، أيضاً. ولذلك بدأ عبد الفتاح إبراهيم يشعر أن دوره في «الشعبية» وفي نشاط «جماعة الأهالي» أصبح ثانوياً، وهو لم يرتض لنفسه مثل هذا الدور.

لمسيرة عبد الفتاح إبراهيم السياسية بعد ذلك، بعض الدلالة على سبب انسحابه من «الشعبية»، فهو قد اتخذ النشاط الفكري في التأليف والنشر عملاً له. ثم عني بالشؤون العامة حين أسس مع زملاء له قريبين من الاتجاه الماركسي «حزب الاتحاد الوطني» سنة ١٩٤٦، حينما أطلق المجال لعمل الأحزاب، وأصبح رئيساً له.

أما أنا وبالرغم من اختلافي مع عبد الفتاح فكرياً في بعض الأمور، احتفظت بعلاقات ودّية معه في كل الأوقات، وأعترف له بفضله كأول من أسس الحركة إلى أن ذاع صيتها باسم «جماعة الأهالي» في جميع البلاد العربية. وفي السنوات الأخيرة من صلتي به، أصبحت أشعر أنه قد تحوّل نوعاً ما عن الماركسية، أسوة بسائر الماركسيين، بعد التطوّر الكبير الذي أصاب المذهب الشيوعي في العالم.

حين وقع انقلاب بكر صدقي، كان عبد الفتاح إبراهيم قد خرج من «الشعبية». وإن الرأي الذي أبداه فيه، وبيّنه في مذكرة سلّمها إلى عبد القادر إسماعيل الذي أعطاها، بدوره، إلى كامل الجادرجي، هذا الرأي هو بمنزلة من يقول «ألم أقل لكم» لمن خرج عنهم، وإن كان هذا الرأي خاضعاً للنقاش.

ومهما يكن من أمر، فإني أعتقد أن الخلافات الفكرية والعوامل والفروق في الطبيعة الشخصية، مجتمعة، قد أدّت إلى انقطاع عبد الفتاح إبراهيم عن «جماعة الأهالي»، وإلى انسحابه منها.

اتفاقية السكك الحديد وازدياد تفاقم الأوضاع

في الأيام الأولى من شهر نيسان (أبريل) ١٩٣٦ كنت مدعواً إلى الحفلة الربيعية التي اعتاد حكمت سليمان إقامتها في كل عام في بستانه الواقع في منطقة الصليخ، وتقع فيها داره القديمة، قبل انتقاله إلى داره الجديدة، الواقعة في الصليخ، أيضاً، على شاطئ النهر. وقد حضر الحفلة عدد من الشخصيات البارزة من بينهم كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن.

وقد صودف، قبل إقامة الحفلة بيومين أو ثلاثة، نشر اتفاقية السكك الحديد التي عقدتها حكومة الهاشمي مع بريطانيا لتنظيم شؤون السكك الحديد العراقية تبعاً لنصوص المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٠. ولم تراع في نصوص اتفاق السكك الحديد هذه السيادة العراقية في شؤون العراق الخاصة، ولا مصلحة العراق في القضايا المالية. وقد جرى الحديث، خلال حفلة الغداء، حول هذا الموضوع، واجتمع الرأي على ضرورة التعليق على هذا الاتفاق. ولما لم يكن لـ «جماعة الأهالي» جريدة حينذاك، إذ كانت كل جرائدهم معطّلة، تبرّع حكمت سليمان بإصدار عدد خاص من جريدة «البيان» يكرّس للتعليق على اتفاق السكك الحديد. وقد أنيطت بي مهمة كتابة مقال لهذا الغرض.

بعد انتهائي من الغداء وعودتي إلى بيتي مساء ذلك اليوم، بدأت بكتابة المقال الافتتاحي الذي يتضمّن تحليلاً شاملاً لعيوب الاتفاق بالنسبة إلى المصلحة العراقية. وفي اليوم التالي سلّمت المقال إلى كامل الجادرجي لينشره في عدد «البيان» الخاص.

وفي ١٩٣٦/٤/٤ صدرت جريدة «البيان» تحمل مقالتي المعنونة «اقتصاديات العراق تحت الانتداب لعشرين سنة أخرى»، والتي نشرت من دون توقيع جرياً على القاعدة المتّبعة حينذاك.

وبعد أن ناقشت نصوص الاتفاق، فضحت الأضرار التي تلحقها باقتصاد العراق. وقد أشرت إلى أنها «سجلت في التاريخ فشلاً مريعاً للوزارة التي أبرمتها وأظهرت حقيقة رجالها كما كنا نتصورها»، وأضفت أن الاتفاق «سوف لا يكون إلا بليّة من البلايا الكبيرة على البلاد، وأن الموافقة عليه لم تكن تنتظر في السابق من حكومة يرأسها شخص اشتهر في الماضي بالحنكة والدهاء السياسيين ومناهضة الاستعمار، لأن هذا الاتفاق فشل ذريع لهذه الحكومة». كذلك انتقدت المقالة الاتفاق

السري الذي يتضمّن شراء الحكومة لجميع المعدات من بريطانيا. كان غرضي من المقال تنبيه الرأي العام إلى أخطار هذا الاتفاق، وحث مجلسي النواب والأعيان على عدم اقراره.

إن إعادة صدور «البيان» وتكريس عددها هذا لفضح مساوئ اتفاق السكك الحديد، يُعدان أول مواجهة بين حكمت سليمان والحكومة الهاشمية الثانية. وقد عُطلت «البيان» مدة شهر إثر ذلك.

لم تنفع إجراءات الحكومة القمعية في إسكات المعارضة أو إنهاء استياء الناس من الأوضاع المتردية. فقد استمرت حركات تمرّد العشائر وتصاعدت من جديد كما في الرميثة في ١٩٣٦/٤/٢١، وحركة قبيلة الأكرع في حزيران ١٩٣٦ بقيادة شعلان العطية. وقد قدم جعفر أبو التمن احتجاجاً شديداً للملك ضد إجراءات الوزارة القمعية إزاء العشائر.

ولم يقتصر الغليان، بالطبع، على حركات العشائر، فقد تزايدت أوضاع الفلاحين سوءاً نتيجة سياسة نهب الأراضي الأميرية التي سارت عليها الحكومة وأعوانها، وتشريع قانون حقوق وواجبات الزرّاع الذي شرّع القنانة، في الواقع. وتردت أوضاع العمال والكسبة وسائر الفئات الفقيرة حيث انشغل قادة الدولة، وفي مقدمهم رئيس الوزراء، باكتناز الأموال وإقامة المشروعات التجارية مساهمة، وحيازة الأراضي. وكثر الحديث، في تلك الأيام، عن قيام رجالات الدولة، ومن بينهم رئيس الوزراء، بأعمال تجارية خدمة لمصالحهم الخاصة. كذلك شملت الإجراءات التعسفية الموظفين فتعرض المئات منهم للنقل أو الفصل من الخدمة أو الإحالة على التقاعد باستغلال صدور قانون التقاعد المدني الذي أريد منه، نظرياً، تخليص الجهاز الإداري من العناصر غير الكفوءة. وسياسياً، تميّز نهج الحكومة بالاستئثار بالسلطة وقمع المعارضة وإسكاتها. فقد قال الهاشمي في خطبة القاها في البصرة إنه ينوي الاحتفاظ بالسلطة لعشر سنوات مقبلة من أجل تحقيق برنامجه.(١)

---

(١) كان ياسين الهاشمي في زيارة إلى البصرة في ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٢٦، فأقامت له البلدية حفلة تكريم ألقى فيها خطبة ختمها بالعبارة الآتية:

قد يعبّر الإنسان عن شيء والحقيقة خلاف ذلك، وآمل أن يتاح لي في خلال عشر سنوات =

في هذه الأثناء فكّر حكمت سليمان في إصدار عدد جديد من جريدة «البيان»، فعلمت الحكومة بذلك وسارعت إلى محاصرة المطبعة ومصادرة العدد في يوم ١٦/ ٥/ ١٩٣٦. فأدّى ذلك إلى تقديم احتجاج من قبل جعفر أبو التمن وحكمت سليمان إلى الملك.

إن هذه الأوضاع المتدهورة دفعت العديد من السياسيين إلى محاولة التخلّص من وزارة الهاشمي. كذلك قامت «جماعة الأهالي» بحملة احتجاج على أعمال الوزارة الهاشمية، وبدأ حكمت سليمان اتصالاته ببكر صدقي وبعض الضباط الآخرين. وبذلك بدأ التمهيد لانقلاب ١٩٣٦.

= العمل فأجدّ في تحقيق الأهداف المطلوبة للبلاد، وعندها ترون الفرق، ومع ذلك أرجو أن يمدّ في عمري بعهد جلالة الملك غازي الأول لأقوم بتحقيق هذه الأمور بكل تؤدة ونجاح».
(نشر نص الخطبة في جريدة «البلاد» الصادرة بتاريخ ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٦.

الفصل الثالث

انقلاب بكر صدقي ـ حكمت سليمان

كنت في الموصل أمضي إجازة اعتيادية مع عائلتي، وفي الحادي والعشرين من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦، عدت إلى بغداد فوصلت إليها في الصباح، وذهبت إلى وزارة المال لأبدأ عملي الوظيفي كالمعتاد؛ وإذ بكامل الجادرجي يزورني ذلك الصباح في مكتبي في الوزارة. وبادر الجادرجي وأخبرني أن حكمت سليمان أخبره وجعفر أبو التمن، خلال غيابي في الموصل، أن مجموعة من الضباط تخطّط لاستغلال المناورات العسكرية المقرّر إجراؤها في خريف تلك السنة للقيام بحركة من أجل اطاحة حكومة ياسين الهاشمي، وقائد هذه الحركة هو بكر صدقي، «عضو الشعبية»، الذي كان، آنئذ، يشغل منصب وكيل رئيس أركان الجيش، في غياب طه الهاشمي الذي كان يقضي إجازة خارج العراق. واستطاع بكر صدقي أن يقنع عبد اللطيف نوري، قائد الفرقة الأولى، التي كان من المقرر أن تساهم في مناورات الخريف، أيضاً، بالإشتراك مع الحركة الانقلابية. كذلك أخبرهما حكمت سليمان الذي كان يحبّذ مبادرة العسكريين، أن قادة الحركة الانقلابية يطلبون من «جماعة الأهالي» التعاون مع حركة الانقلاب. وأضاف الجادرجي أنه وجعفر أبو التمن كانا متحفّظين، نوعاً ما، عن الموافقة على التعاون، غير أن حكمت سليمان أبلغهما أن العسكريّين مصمّمون على القيام بحركتهم في كلّ الأحوال، وإذا لم تتعاون جماعة «الشعبية» معهم، فإنهم سيتعاونون مع جماعات سياسية أخرى.

واستطرد كامل الجادرجي قائلاً إن اجتماعاً سيُعقد مساء ذلك اليوم في داره بحضور جعفر أبو التمن وحكمت سليمان، وأرادني أن أكون موجوداً معهما لحضور الاجتماع المخصّص لتداول أمر تعاون «الشعبية» مع حركة الانقلاب المزمع قيامها.

للوهلة الأولى، شعرت بالقلق ينتابني من جرّاء إقدامي على هذه العملية التي لا يمكن التنبؤ بنتائجها، إلاّ أنني، في النهاية، وضعت قلقي جانباً، إذ شعرت أن واجب انتمائي إلى «الشعبية» يحتّم عليّ المشاركة في هذا القرار الذي يهمّ مصلحة الشعب

والوطن، فذهبت إلى دار الجادرجي لأحضر الاجتماع إلى جانب جعفر أبو التمن وحكمت سليمان وكامل الجادرجي بالطبع.

وشعرت أن حكمت سليمان فوجئ بحضوري كأنه أراد أن يكون الأمر محصوراً به وبجعفر أبو التمن وكامل الجادرجي. وبعد لحظات استرجع حالته الطبيعية وبدأ حديثه بالقول إن بكر صدقي والضبّاط الملتفين حوله، من الذين يحتلّون مراكز مهمة في الجيش، ينوون استغلال المناورات العسكرية، للقيام بحركة انقلابية من أجل اطاحة حكومة الهاشمي. وإن تنظيم الحركة وتخطيطها محكمان ولا يحتملان الفشل بأي صورة من الصور، ولا سيما أن التذمّر والاستياء في صفوف الشعب والجيش قد بلغا أوجهما ما يدل على أن الظروف قد نضجت وأصبحت مؤاتية للقيام بالانقلاب. ثم كرّر ما ذكره لي الجادرجي أن الضباط عازمون على المضيّ في حركتهم، سواء تعاون «جماعة الأهالي» معهم أم لم يتعاونوا؛ ذلك أنهم مستعدون للتعاون مع جماعات سياسية أخرى إذا ما رفضت «جماعة الأهالي» التعاون معهم.

وبعد التداول وتبادل وجهات النظر، قررنا التعاون معهم آخذين في الاعتبار، حينذاك، أن حكمت سليمان سيتمتع بنفوذ كبير بينهم بسبب إشتراكه معهم في تمرّد الأثوريين، وما أعقبه من ضمّهم إلى «جمعية الشعبية»، وأنه، بالتالي، ستكون له كلمة مسموعة في توجيه الحركة باتجاه «جماعة الأهالي». يضاف إلى ذلك، أن حكمت سليمان أخبرنا أن الحركة ستقوم على أساس مطالب «جماعة الأهالي» ورغباتها.

وبدأنا على الفور باختيار الأشخاص المناسبين لتولّي المناصب الوزارية، وفي هذا السياق رُشّح حكمت سليمان لتولّي منصب رئيس الوزراء، ووزير الداخلية بالوكالة إلى حين اختيار شخص يتم الاعتماد عليه للنهوض بأعباء هذه الوزارة المهمة، وعبد اللطيف نوري وزيراً للدفاع وفقاً لما يتطلبه الوضع لأن حكمت سليمان أخبرنا أن بكر صدقي لا يرغب في تولّي منصب وزاري، بل يريد أن يتولّى منصب رئيس أركان الجيش فقط. كذلك تمّ الاتفاق على ترشيح جعفر أبو التمن كوزير للمال، وكامل الجادرجي كوزير للاقتصاد، ويوسف عزالدين ابراهيم، الذي كان منتمياً إلى جمعية «الشعبية» كوزير للمعارف. وبالنسبة إلى وزارة العدل، إقترح أبو التمن أحمد زكي الخياط، ولسبب لا يحضرني الآن، لم تتم الموافقة عليه، وربما لأننا كنا نشتبه بتأييده للهاشمي. فرشح كامل الجادرجي صالح جبر الذي كان يشغل منصب متصرف (محافظ) كربلاء حينذاك، لتولي منصب وزير العدل باعتباره من المستقلين، فقبل

اقتراحه. أما بالنسبة إلى وزارة الخارجية، فقد اخترنا نصرت الفارسي، بيد أنه، بعد وقوع الانقلاب، رفض الاشتراك في الوزارة، فاختار حكمت سليمان سليمان ناجي الأصيل الذي كان بدوره قريباً من «جماعة الأهالي».

وذكر بعض الباحثين أن حكمت سليمان كان ينوي تكليف نوري السعيد وزارة الخارجية من أجل ضمان تأييد الإنكليز لحكومته.(١) وفي هذا السياق أودّ أن أوضح أنني لم أشهد أيّ بحث من هذا القبيل في الاجتماع الذي عقدناه في بيت الجادرجي بحضور حكمت سليمان وتمّ فيه الاتفاق على أسماء الوزراء، ونفّذ بحذافيره بعد حركة الانقلاب، إلاّ ما يتعلّق بنصرت الفارسي نتيجة اعتذاره. كذلك لم يذكر أي من جعفر أبو التمن أو كامل الجادرجي شيئاً من ذلك سواء قبل الانقلاب أم بعده، ولذلك أستبعد صحة هذا الافتراض.

وبعد أن فرغنا من تداول مسألة أسماء الوزراء، عُهد إليّ وضع صيغة وثيقتين، الأولى بيان من قائد الحركة إلى الشعب يجري توزيعه على الناس ويتضمن الأسباب التي دعت الجيش إلى التدخّل طالباً من الملك تغيير الحكومة، والثانية، خطاب من القائدين بكر صدقي وعبد اللطيف نوري، يقدمه حكمت سليمان إلى الملك ويتضمن طلباً بإقالة الحكومة الهاشمية وتعيين حكمت سليمان رئيساً للوزراء.

بعد أن انتهينا، نحن الحاضرين، من وضع الخطوط الأساسية لما يجب أن تتضمنه هاتان الوثيقتان، شرعت على الفور أعد صيغتيهما النهائيتين. ولمّا فرغت من كتابتهما، ووافق عليهما الجادرجي وأبو التمن، كان حكمت سليمان قد خرج قبل نهاية الاجتماع، فأخذت النصّين بيدي وذهبت بعربة تجرّها الخيول، من دار كامل

---

(١) جاء في كتاب عبد الرزاق الحسني **تاريخ الوزارات العراقية** ما يأتي:

«وكان في نيّة حكمت سليمان أن يشرك نوري السعيد في وزارته ليأمن جانب الإنكليز فصرفه كامل الجادرجي عن هذه النيّة». وأضاف الحسني في هامش الصفحة نفسها:

> هنالك حقيقة لا مرية فيها، هي أن حكمت سليمان كان ينوي إدخال نوري السعيد وصهره جعفر العسكري في وزارته أولاً... لأنهما لم يكونا على وفاق مع رئيسهما السابق ياسين الهاشمي. وثانياً لأن في إشراكهما في وزارته تعزيزاً لمقام الوزارة الجديدة، حتى أن الصحف ذكرتها قبل شياع (كذا) خبر مقتل جعفر العسكري، فلما علم خبر مقتل جعفر العسكري انقلب التصميم رأساً على عقب... إلخ.

راجع: عبد الرزاق الحسين، **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء الرابع، الطبعة السادسة، بيروت ١٩٨٢، ص٢٢.

الجادرجي المحاذي لوزارة الدفاع إلى دار حكمت سليمان في الصليخ، وسلّمتهما اليه شخصياً. وقد علمت، بعدئذ، أن البيان الموجّه إلى الشعب قد طبع على آلة كاتبة نسخاً متعددة من قبل جندي في مكتب أحد الضباط المشاركين في الحركة، كذلك تمّ الخطاب الموجّه، إلى الملك، أيضاً، وسلّم إلى حكمت سليمان لتقديمه إليه. وفي ما يأتي، نص البيان والخطاب:

نص البيان الموجّه إلى الشعب

أيها الشعب العراقي الكريم،

لقد نفد صبر الجيش المؤلّف من أبنائكم، من الحالة التي تعانونها من جرّاء اهتمام الحكومة الحاضرة بمصالحها وغاياتها الشخصية، من دون أن تكترث لمصالحكم، ورفاهكم، فطلب إلى صاحب الجلالة الملك المعظّم، إقالة الوزارة القائمة،[1] وتأليف وزارة من أبناء الشعب المخلصين، برئاسة حكمت سليمان، الذي طالما لهجت البلاد بذكره الحسن. ومواقفه المشرّفة، وبما أنه ليس لنا قصد من هذا الطلب إلاّ تحقيق رفاهكم، وتعزيز كيان بلادكم، فلا شك في أنكم تعاضدون إخوانكم، أفراد الجيش ورؤساءه في ذلك، وتؤيدونهم بكل ما أوتيتم من قوة، وقوة الشعب هي القوة المعوّل عليها في الملمّات.

وأنتم أيها الموظفون، لسنا إلاّ أخواناً وزملاء لكم في خدمة الدولة التي نصبو كلنا إلى جعلها دولة ساهرة على مصلحة البلاد وأهلها، عاملة على خدمة شعبكم قبل كل شيء، فلا بدّ وأنكم ستقومون بما يفرضه عليكم الواجب الذي حدانا إلى تقديم طلبنا إلى صاحب الجلالة ملكنا المفدّى، لإنقاذ البلاد مما هي فيه، فتقاطعون الحكومة الجائرة وتتركون دواوينها، ريما تؤلّف الحكومة التي ستفخرون بخدمتها، إذ ربما يضطر الجيش وبكل أسف لاتخاذ تدابير فعّالة لا يمكن خلالها اجتناب الضرار بمن لا يلبّي هذه الدعوة المخلصة مادياً وأدبياً.

قائد القوة الوطنية الصلاحية

الفريق بكر صدقي العسكري

---

(١) قرأ البعض «طلب إلى» على هيئة «طلب إليّ» ـ بتشديد الياء ـ مستنتجين من هذه القراءة الخاطئة أن الملك غازي قد كلّف بكر صدقي أقالة الحكومة، وبالتالي فإنه مشترك في الحركة الانقلابية. وهكذا ترتب على هذا الخطأ في القراءة خطأ في الاستنتاج السياسي، سنأتي على تحليله في الصفحات المقبلة.

نص الخطاب الموجّه إلى الملك غازي

لأعتاب صاحب الجلالة الملك المعظّم،

غير خفي على جلالتكم ما لاقى أبناء بلادكم من جرّاء سياسة الحكومة الحاضرة، سياسة التخريب والمحاباة والاستغلال والإسرافات التي لا مبرّر لها، وتقديم المصالح الشخصية والمنافع الذاتية، على المصالح والمنافع العامة، والاستهتار بدماء أبناء بلادكم، التي أريقت لا لسبب غير الأغراض الشخصية، وتطمين رغبات المحسوبين لهذه الحكومة، حتى جرّها غرورها إلى التطاول على صاحب العرش المفدّى، بل ربما تحدّثوا بما وراء ذلك.

وتعلمون جلالتكم بأن الجيش، برؤسائه وجنوده، إنما كان خلال هذه المدة يطيع الأوامر المقرونة بإرادتكم، بدافع الإخلاص إلى قائده الأعلى، أما وقد تفاقم الأمر، واستمرّت حالة البلاد تتدهور من سيئ إلى أسوأ، والاضطرابات فيها متوالية، وسياسة الحكومة لم تتبدّل، والعدل مفقود بين رعايا جلالتكم، والبؤس منتشر في بلادكم، كل ذلك لأجل إسعاد طبقة خاصة على رأسها أعضاء الحكومة الحاضرة. فالجيش الذي تهمّه مصلحة بلاده، وتعزيز كيانها، أسوة بالأمم المتحفزة، يأبى أن يبقى صامتاً تجاه هذه الحالة السيئة، التي لا شك في أن نتيجتها ستكون الدمار.

لهذا يتقدم الجيش ليعرض إلى أعتاب جلالتكم طلب انتشال البلاد من هذه الهوة السحيقة، بإصدار إرادتكم المطاعة قراراً يقضي بإقالة الوزارة الحاضرة، وتعيين وزارة من أبناء الشعب المخلصين، برئاسة السيد حكمت سليمان خلال ثلاث ساعات. وعلى فرض مخالفة الوزارة أمر جلالتكم بالتخلّي عن الحكم خلال المدة المضروبة، فالجيش الذي لا يزال المخلص الأمين لجلالتكم ولبلاده، سيقوم بواجبه لتنفيذ هذا الطلب خدمة للمصلحة العامة التي تسهرون جلالتكم عليها.

قائد الفرقة الأولى

الفريق عبد اللطيف نوري

قائد الفرقة الثانية

الفريق بكر صدقي العسكري

ذهبت، كالعادة، إلى مكتبي صبيحة التاسع والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦، بعد أن قضيت ليلة قلقة لأنني كنت أعلم أن الإنقلاب سيبدأ صباح اليوم

التالي. بعد مضيّ وقت قليل على وصولي، جاء بعض الموظفين ببيان ألقي على السراي من طائرات حلّقت فوق مدينة بغداد، كما وزعه باليد، عبد القادر إسماعيل وجماعة أخرى، وقد قُبض على عبد القادر إسماعيل بعد أن فرغ من توزيع معظم المناشير التي كانت معه. وهذا البيان، هو بالطبع، البيان نفسه الذي أعددته في بيت الجادرجي، وسبقت الإشارة إليه.

في هذه الأثناء، انعقد اجتماع في البلاط الملكي دعا إليه الملك غازي وحضره السفير البريطاني ونوري السعيد، وانضمّ إليه ياسين الهاشمي بعد حين. وبينما كان المجتمعون يناقشون الأحداث ويتداولون بشأن الموقف الذي ينوون اتخاذه منها، حضر رستم حيدر وسلّم الملك الخطاب الموقّع من قبل القائدين بكر صدقي وعبد اللطيف نوري، وكان قد تسلّمه من حكمت سليمان الذي حضر إلى البلاط من أجل هذا الغرض. بعد انتهاء فترة الإنذار المحددة بثلاث ساعات والمثبّتة في الخطاب الموجّه إلى الملك، حلّقت، قبيل الظهر، طائرات أخرى بقيادة محمد علي جواد، وألقت قنبلتين أو ثلاثاً على السراي، بالقرب من مقرّ رئاسة الوزراء. وأعتبر هذا العمل حاسماً ووضع حدّاً للنقاش الذي كان لا يزال محتدماً في اجتماع القصر، وكان ذلك أيضاً بمثابة ردّ على الفعل الذي صدر عن الموظفين في دوائر الدولة، الذين اعتبروا أن الحركة جدّية فأخذوا يتركون دوائرهم تباعاً. وفي النهاية، أذعن الهاشمي للأمر الواقع وقدّم استقالة حكومته إلى الملك الذي قبلها فوراً وشكَره على خدماته للبلاد.

وأودّ أن أشير في هذه المناسبة إلى الحادث المؤسف الذي وقع أثناء تنفيذ حركة الانقلاب وكان له تأثير كبير في تطورات الانقلاب، وهو مقتل جعفر العسكري الذي تناوله العديد من المؤرخين والباحثين في ما بعد. وقد علمنا من حكمت سليمان في الاجتماع الذي عقدناه في دار الجادرجي أن خطة الانقلاب وضعت بشكل يحول دون إراقة الدماء، وأن وزارة الهاشمي ستستسلم من دون مقاومة. وعلى ذلك، فإن مقتل جعفر العسكري، وزير الدفاع، لا يعدو كونه حادثاً مؤسفاً، وقع خلافاً لما كان مخططاً. وقد جرت تفاصيل هذا الحدث، وفقاً لما نقل إليّ، على هذا النحو:

بضغط من الهاشمي ونوري السعيد وجعفر العسكري والسفير البريطاني، حمّل الملك غازي جعفر العسكري، المعروف بصلاته الوثيقة بضباط الجيش، رسالة إلى بكر صدقي وعبد اللطيف نوري لثنيهما عن دخول بغداد. ولمّا علم بكر صدقي بأمر

هذه الرسالة، وبأن جعفر العسكري في طريقه إلى مقرّ الحركة، أرسل إسماعيل عباوي ليستقبله، ثم جمع على الفور الضبّاط المشتركين معه في الحركة وانتخب من بينهم أربعة ضباط هم: جواد حسين، أحد مؤيّدي جماعة «الشعبية»، والمقدّم جميل فتاح، والرئيس الأول لازار برودورموس، والملازم الأول جمال جميل، وأمرهم بإطلاق النار على جعفر العسكري قبل وصوله إلى مقر قيادة الحركة. ذهب الأربعة مستقلّين السيارة، ولاقوا جعفر العسكري في الطريق، وأنزلوه من السيارة التي كانت تقلّه، وأطلقوا النار عليه. وعلمت، في ما بعد، أن جواد حسين أطلق رصاصة في الهواء لم تصب جعفر العسكري، كما ذكرت ذلك سابقاً.

والأمر الثاني الذي أودّ الإشارة إليه هو ما قيل بشأن الملك غازي مع الحركة، أو تأييده الضمني لها، أو إيحاؤه بها، كما يقول بعض الباحثين. أعتقد أن علاقة الملك غازي ببعض الضباط الشبان أمثال محمد علي جواد، وزملاء الملك في الدراسة، ممن درسوا معه في الكلية العسكرية، وظلّوا يلتقون باستمرار على صعيد شخصي اجتماعي، قد تأثرت بما كانوا ينقلونه إليه عن استياء الناس والجيش من الأوضاع العامة ومن سياسة حكومة الهاشمي. إضافة إلى أن الهاشمي لم يكن يحظى بعطف الملك بعد أن شرّعت وزارته قانون الأسرة الملكية رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٦ الذي وضع رقابة شديدة على الخزينة الخاصة والمصروفات الملكية، وذهب أبعد من ذلك بتحديد تصرفات الملك حتى الشوون العائلية وخصوصاً بعد زواج الأميرة عزّة، شقيقة الملك، من يوناني يعمل في إيطاليا، والذي اتخذه الهاشمي ذريعة للضغط على الملك. هذه الأمور مجتمعة أثّرت في الملك تأثيراً كبيراً انعكس في عدم وضعه حدّاً لأحاديث أقران دراسته من الضباط الذين كانوا يزورونه بغية اللهو والسّمر، أو في استنكارها، كلياً أو جزئياً، على الأقل. وقد دفع موقف الملك، أولئك الضباط إلى الاعتقاد أن الملك غازي غير راض عن ياسين الهاشمي، وربما كان سيرتاح إلى إزاحته عن السلطة.

ما إن ذاع نبأ اغتيال جعفر العسكري حتى خشي الإنكليز أن يتعرّض بعض أعضاء وزارة الهاشمي الثانية للمصير نفسه، فأبلغوا حكمت سليمان عن طريق المستر «إدموندز»، وهو المستشار البريطاني في وزارة الداخلية، بضرورة المحافظة على أرواح الوزراء المعنيّين وذلك عبر مغادرة العراق. وبناءً على ذلك، سافر الهاشمي ورشيد عالي إلى لبنان، وغادر نوري السعيد على متن طائرة عسكرية بريطانية إلى مصر.

بعد دخول الجيش إلى بغداد بقيادة بكر صدقي وعبد اللطيف نوري، كلّف الملك غازي حكمت سليمان تأليف الحكومة عصر ذلك اليوم. وقد أراد حكمت أن يكون هذا التكليف خطياً، عدا أنه أظهر تردداً في تأليف الحكومة بعد مقتل جعفر العسكري. ومهما يكن، قدّم حكمت سليمان قائمة بأسماء أعضاء حكومته إلى الملك، مساء ذلك اليوم، وفقاً لما أُتفق عليه في الاجتماع الذي عقد في دارة الجادرجي، كما ذكرت سابقاً، وصدرت الإرادة الملكية بتشكيل الحكومة.

وبالنسبة إلى دور حكمت في الانقلاب، أود أن أبيّن رأيي في ما ذكره بعض المقرّبين من حكمت سليمان، أنه، عشية يوم الانقلاب، أراد أن يتصل بالمستر «إدموندز»، مستشار وزارة الداخلية الذي عرفه منذ كان حكمت وزيراً للداخلية في حكومة الكيلاني سنة ١٩٣٣ حين وقعت مشكلة الآثوريين، وكان «إدموندز» يحسن التكلم باللغتين العربية والكردية. واتصل حكمت سليمان هاتفياً بالسيد «إدموندز» ليطلب منه الاجتماع به، ليفهمه من طرف خفي بأن أحداثاً خطيرة ستقع إذا ما استمر التذمّر والاستياء من بقاء وزارة الهاشمي في الحكم، وذلك من أجل أن ينقل «إدموندز» ذلك إلى السفير البريطاني ليقوم هذا الأخير بدوره في الضغط على الملك لدعوة الهاشمي إلى الاستقالة، وبذلك يتم تفادي الانقلاب العسكري.

وإنني، شخصياً، لم أسمع هذه الحكاية من حكمت سليمان ولم أعلم إن كان قد أخبر بها جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي، ولذلك أشك في صحتها، إذ لو إن حكمت سليمان قد قام بتلك المبادرة، لعرّض الحركة للكشف والفشل وعرّض نفسه وجماعته لمصير مجهول، إذ كان لا بدّ من أن يقوم البريطانيون بإخبار الملك بالاحتمالات المتوقّعة وباتخاذ التدابير الوقائية المطلوبة.

أصداء الانقلاب

خلال الأيام الأولى، إثر نجاح الانقلاب مباشرة، قامت تظاهرات في بغداد وفي المدن العراقية الأخرى مؤيدة للانقلاب ومندّدة بالحكومة الهاشمية المطاحة. وتحت تأثير الجو السياسي في العالم، حينذاك، رُفعت شعارات تندّد بالفاشية وتدعو إلى تأليف الجبهة الشعبية التي كانت مطلباً عاماً في معظم الأقطار الديموقراطية. ففي ١٩٣٦/١١/٣، عقد اجتماع عام في جامع الحيدر خانة ألقى فيه محمد صالح القزاز، معتمد اتحاد النقابات، خطاباً عبّر فيه عن تأييد العمال للانقلاب. كذلك استقبلت العناصر التقدّمية في العراق هذه الحركة بحماسة، وعلّقت عليها آمالاً للقيام

بالإصلاحات التي يحتاج إليها المجتمع، فالحركة تضم عناصر وطنية وتقدمية تسعى إلى تحقيق مصلحة الشعب. ومن جانب آخر، أخذ المحافظون وأصحاب المصالح يتوجّسون خيفة من قيام الحكومة الجديدة بإجراءات وتشريعات تمسّ مصالحهم.

إلاّ أن هذا الترحيب الواسع النطاق الذي لقيه انقلاب ١٩٣٦، لا يمكن أن يقاس بالترحيب وانفجار المشاعر الذي قوبلت به ثورة ١٤ (يوليو) ١٩٥٨. وأعتقد أن الاختلاف في درجة التأييد، وفي صدى الحركة لدى الجماهير وفي الموقف الشعبي منها، هو الذي أدى إلى بقاء كلمة «انقلاب» مقترنة بحركة ١٩٣٦، في حين أطلق بحق اسم «ثورة» على التغيير الذي جرى في تموز (يوليو) ١٩٥٨. يضاف إلى ذلك بالطبع، أن حركة ١٩٣٦ لم تغيّر نظام الحكم إذ أبقت على النظام الملكي، في حين، ألغت ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ الملكية وأقامت النظام الجمهوري. عدا أن نجاح ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨ وقيامها بإجراءات ومشاريع عدة قد أثرا تأثيراً كبيراً في المجتمع العراقي، في حين لم يكتب لانقلاب ١٩٣٦ إلاّ عمر قصير لم يتّسع لإنجاز أي إصلاحات بل تخللته أحداث وأعمال غير مستحبة.(١)

أما في البلدان العربية، فقد قوبلت الحركة بشيء من الترحيب، وبكثير من الحذر، نظراً للدعاية الواسعة التي أحاطت بوزارة الهاشمي وأسبغت عليها مظهر المؤيّد للقضايا العربية. وقد اتخذ الدفاع عن القضايا العربية، في أحيان كثيرة، ذريعة لتبرير السياسات الداخلية المتعارضة مع مصالح العراق والشعب العراقي، إلاّ أن النتيجة الحتمية لهذه السياسة ليست إلحاق الضرر بمصالح العراق فحسب، بل كذلك بمصالح البلدان العربية، مثلما أثبتت الوقائع في الحقبة التاريخية المعاصرة.

---

(١) «لمن يتابع مسيرة الثورة العراقية، أن يلاحظ أن الفرق بين الأحداث والوقائع المعيشة وما يقابلها من عقائد وأفكار توصلت إلى درجة عالية من الأهمية. ولم يكن هناك أدنى شك حول الشعبية التي كانت تتمتع بها هذه الثورة. وعلى الرغم من أن الاستيلاء على السلطة قد قامت به القوات العسكرية، فإن الثورة حظيت بالترحيب حالاً داخل المجتمع العراقي، من كل المحافظين والراديكاليين والشيوعيين، على السواء. ويمكن أن يقال إن هذا الإستيلاء على السلطة كان أول حدث من نوعه في تاريخ العراق الذي يقدر أن يسجل بـ «ثورة».»
انظر:

Edith and E.F Pennose, *Iraq: International Relations and National Development* (1978), London (Ernest Benn), p. 536.

وعلى الصعيد العالمي كان هناك انقسام بين دول المحور الفاشية ـ التي استبشرت بالحركة واعتبرتها ضربة للمصالح البريطانية، بالرغم من عدم ظهور دليل على هذا النهج بعد، وبين الديموقراطيات الغربية التي، ولذلك السبب بالذات، قابلت الحركة بتحفّظ وحذر كبيرين، وخصوصاً بريطانيا.

وبعد نجاح الانقلاب، اتخذت الحكومة الجديدة عدداً من الإجراءات والتدابير الأولية استجابة للمطالب الشعبية ومناشدات «جماعة الأهالي»، فقد صدر عفو عام عن السجناء السياسيين الذين اكتظت بهم السجون في العهد السابق، نتيجة التضييق على الحريات العامة وقمع حركة العشائر وإعلان الأحكام العرفية وإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٨٩ من قانون العقوبات البغدادي، وهي الفقرة الثالثة أ، التي اعتُبر «الرأي» بموجبها جريمة يعاقب عليها القانون، وبناءً على ذلك أطلق سراح السجناء السياسيين المناوئين للحكومة السابقة على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم. يضاف إلى ذلك أن العديد من الصحف كان معطّلاً بسبب السياسة القمعية والتضييق على حرية النشر خلال وزارة الهاشمي الثانية فسمحت وزارة حكمت سليمان لهذه الصحف بمعاودة الصدور. وهكذا عادت «الأهالي» لتصدر في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ باسم صاحبها ومديرها المسؤول عبد القادر إسماعيل. وشمل هذا الأمر أيضاً، صحف «صوت الأهالي» و«البيان» و«العالم العربي»، كذلك صدرت موافقة على منح امتياز جريدة باسم «الحارس» إلى مكي جميل، الأخ الأكبر لحسين جميل، وكان موظفاً إدارياً. وأصبحت «الحارس» الجريدة الناطقة باسم الحركة الانقلابية منذ صدور عددها الأول في الثاني عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦، كذلك صدر أمر بتعيين حسين جميل، الذي كان ينتمي إلى جماعة الأهالي، «كمدير لدائرة المطبوعات» التي كانت تابعة لوزارة الداخلية.

أبو التمن ووزارة المال

ومن الأمور التي يجدر ذكرها أن جعفر أبو التمن، عند تولّيه وزارة المال، قد أبقى باب مكتبه مفتوحاً أمام جميع المراجعين، منذ اليوم الأول لمباشرته مهمات عمله الجديد إلى آخر يوم من أيام وزارته. وقد هبّت إلى تهنئته بالمنصب الجديد مئات الشخصيات من جميع أنحاء العراق، نظراً لما يتمتع به من مكانة في مجال العمل الوطني. ولم يرتضِ أبو التمن أن تتمّ مقابلته عن طريق سكرتير أو مكتب خاص، كما

جرت العادة، بل أراد أن يدخل الناس مباشرة، ومن دون استئذان، أو بعد أن يتّصلوا به شخصياً عن طريق التلفون. وقد كان هذا الأسلوب موضع انتقاد من بعض الأوساط لأنه لا يتلاءم مع العمل المنظّم حسب الطريقة الحديثة.

الوظيفة

مكثت في وظيفتي، مديراً لقسم التجارة بالوكالة، حتى قيام انقلاب ١٩٣٦، ووجدت فيها متعة كبيرة نظراً لتنوّع الاختصاصات والأنشطة التي تندرج فيها، وقد سبق ذكرها، وهي جميعها تتعلق بالتجارة العامة، الداخلية والخارجية، وباقتصاديات البلاد.

ومن جملة الأعمال التي كنت أقوم بها، أذكر الكشف على المعامل الصناعية لتحديد إمكانية شمولها بقانون تشجيع المشاريع الصناعية، وهو أحد اختصاصات وظيفتي. ومن المعامل التي زرتها، لهذا الغرض، معمل الدباغة العائد إلى علي صائب الخضيري، إذ كان ينبغي لي الكشف عليه طبقاً للأصول المرعية. أخذني السيد علي صائب الخضيري إلى معمله الواقع في بستان منعزل في منطقة قريبة من منطقة الصليخ، فقطعنا الطريق المؤدي إلى الأعظمية كلها، ثم منعطف الطريق المؤدي إلى الصليخ، ومنه سلكنا طريقاً فرعية إلى الشرق. وكان القسم الأعظم من الطريق، الذي يخترق بساتين النخيل، غير مبلّط. وقد أصبحت هذه المنطقة اليوم منطقة سكنية تتخللها الشوارع المعبدة.

وقبل وصولنا إلى المعمل، بلغتنا الروائح النتنة المنبعثة من الجلود العطنة[١] في معمل دباغة بدائي. ومع ذلك، وبعد تقرير المبالغ المستثمرة فيه، تقرّر إدراج المصنع في قائمة المصانع التي يشملها قانون تشجيع المشاريع الصناعية.

وفي كشف آخر، زرت معملاً لصنع صابون الغسيل بناءً على طلب صاحبه عبد الله كافل حسين الذي أراد، هو الآخر، شمول معمله بقانون التشجيع. وكان المعمل يقع في منطقة الكرادة، فقصدناه سالكين الطريق التي هي الآن «شارع السعدون»، ثم عرجنا على الطريق التي تؤدي إلى الكرادة، وتخترق بساتين النخيل من الباب الشرقي إلى الكرادة، حتى وصلنا إلى المعمل الذي كان يشغل مبنى بسيطاً ذا

---

(١) عطن الجلد، أي وضع في الدباغ وترك فنتن، فهو عطن.

سقف قصديري نسمّيه «بنكلة»، وفي مناطق أخرى من العراق «جملون»، ويشتمل على خزانين، واحد لخزن الزيوت، والثاني لخزن الصودا الكاوية، وما تبقى منه مخصص لقوالب مستطيلة يسكب فيها المحلول وهو مزيج من الزيوت والصودا الكاوية، وتترك هذه القوالب مدة أربع وعشرين ساعة حتى تتجمّد. وبعدئذ، يوضع القالب على منضدة ويمر بما يسمى «القاصوص»، المصنوع من الأسلاك، بعد دفعه حتى يجري تقطيعه إلى قوالب صغيرة بحجم صابون الغسيل. وبعد تقدير الموجودات في المعمل، وجدنا أنها تقع ضمن الحد المطلوب لتشجيع المنتوجات الصناعية، بالرغم من أن المعمل كان بدائياً جداً لأنه يتبع الطريقة الباردة في صنع الصابون، وهي الطريقة التي اتّبعت في صنعه منذ عرفته البشرية، إذ كان يصنع في المنازل. وقد تطوّر هذا المعمل، بعد فترة من الزمن، على أيدي أولاد عبد الله كافل حسين، الذين أنهوا دراستهم خارج العراق، وصار معملاً حديثاً لإنتاج الصابون.

ومن المعاملات الأخرى التي كنت أجدها في قسم التجارة هي المخالفات الجمركية المهمة بما فيها قضايا التهريب، التي كان يصدر بشأنها قرار من مدير جمرك منطقة بغداد، وكان حينذاك بريطانياً يدعى مستر Monk، أو من مدير منطقة البصرة. وكان مدير الجمارك العام، وهو بريطاني أيضاً، ويدعى مستر Sievewright، يرفعها لوزير المال للمصادقة عليها. ومن جملة تلك القضايا، قضية كانت ذات أهمية عظيمة نتيجة التدخلات التي وقعت بشأنها، وهي قضية تهريب قبضت شرطة الجمارك فيها على سيارة كانت تحاول عبور الحدود العراقية الكويتية. ومن بين الأشخاص الذين قبض عليهم في السيارة، أحد شيوخ آل الصباح في الكويت. ووفقاً لقانون الجمارك العراقي يتعرض القائمون بالتهريب للسجن، وتصادر واسطة النقل والبضائع المهربة.

وبسبب ذلك، تدخلت السفارة البريطانية في بغداد باعتبار أن الشيخ من آل الصباح، وأصحابه كانوا من سكان الكويت الذين ترعاهم بريطانيا بالحماية الدولية وفقاً للمعاهدة المعقودة بين شيخ الكويت والحكومة البريطانية سنة ١٩٠٧.

وحسبما أذكر، جرى في هذه القضية تبادل مراسلات عدة ادّعت فيها السفارة البريطانية أن السيارة التي تمّ إحتجازها لم تكن داخل الحدود العراقية بل ضمن حدود الكويت، في حين أصرّت السلطات العراقية على موقفها بالقبض على السيارة والأشخاص المحجوزين فيها داخل الأراضي العراقية. وقد تركت مديرية التجارة ولا تزال المراسلات بين الحكومة العراقية والسفارة البريطانية مستمرة.

وعقب حدوث انقلاب ١٩٣٦، وتولّي جعفر أبو التمن وزارة المال، نقل مدير الواردات العام في وزارة المال، علي ممتاز الدفتري، صهر ياسين الهاشمي، رئيس الوزراء الذي اطاحه الانقلاب، إلى وظيفة رئيس تسوية حقوق الأراضي الزراعية، ومن مهمات هذه الوظيفة منح الأراضي الزراعية الأميرية على شكل «لزمات» إلى الأشخاص المتصرفين فيها مدةً لا تقل عن ثلاث سنوات. وبشغور منصب مدير الواردات العام، أصدر وزير المال، جعفر أبو التمن، أمراً وزارياً قضى بتعييني مديراً عاماً للورادات بالوكالة.

ومع أن الفترة التي قضيتها في عملي الجديد هذا كانت قصيرة نسبياً، فقد كسبت منها خبرة واطلاعاً جديدين تمثلا في الإطلاع المباشر على مشكلة الأراضي الزراعية وما يتّصل بها من جباية ضريبة الأرض في ذلك الحين، وحقوق التصرّف بالأراضي وغيرها من القضايا التي تخصّ أكبر قطاع اقتصادي في العراق، إضافة إلى التعرّف إلى مستأجري الأراضي الزراعية وأصحاب «اللزمات» من شيوخ القبائل المختلفة في العراق والتعاون معهم، ولا سيما شيوخ مناطق العمارة الذين تعتبر مزارعهم المتخصّصة بزراعة «الشلب» من المزارع الأولى في العراق من حيث المساحة، بيد أن هذه المزارع كانت ملكاً للدولة ورثتها من الأملاك السنيّة التي كانت تعود إلى السلطان عبد الحميد، كما ذكرت سابقاً.

وقد تعرّفت، خلال هذه الفترة، إلى عدد من الشيوخ الذين كانوا في مصاف المزارعين الكبار في العراق أمثال محمد الحبيب أمير آل ربيعة، ومحمد العريبي، وعبد المجيد آل خليفة، وفالح الصيهود وسلمان المنشد وخيّون آل عبيد. ومن حسن الحظ أن جميع لقاءاتي بهؤلاء الشيوخ كانت ودّية.

ومن الأمور التي تركت انطباعاً طيّباً في نفسي، أثناء عملي في مديرية الواردات العامة، كانت الزيارة التي قام بها محمد زكي البصري، وزير العدل في وزارة الهاشمية الثانية، إلى مكتبي مع أننا كنا في حكومة الانقلاب التي أطاحتهم.

وكانت مديرية الواردات العامة معنيّة بتقدير وجباية ضريبة الأراضي الزراعية وبدلات إيجار الأراضي الأميرية الصرفة وضريبة العقار وضريبة الدخل. وكان لكل نوع من هذه الضرائب قسم يختص به ضمن مديرية الواردات العامة قبل أن تتوسع تشكيلات وزارة المال، فتصبح لكل نوع من هذه الضرائب مديرية عامة ملحقة بوزارة

المال رأساً. فوفّر لي عملي في هذا الموقع الإداري فرصة للاطلاع على شؤون هذه الأقسام والمشكلات التي تواجهها، وكذلك التعرّف إلى عدد غير قليل من الشخصيات التي كانت تعمل في تلك الميادين.

وبعد أن حُلّ المجلس النيابي القديم، ارتأت جماعة «الشعبية» أن يضمّ المجلس النيابي الجديد عدداً من النواب الذين يمثلون آراءها وأهدافها في القضايا العامة، فتقرّر في أحد اجتماعاتها ترشيح عدد من أعضائها المناسبين لعضوية المجلس النيابي الجديد. ولمّا وقع الاختيار عليّ، قدّمت استقالتي من وظيفتي الجديدة، ورشحت نفسي عن مدينة الموصل، وتمّ تعيين أبو التمن عبد الكريم الأزري خلفاً لي في مديرية الواردات العامة.

وفي الانتخابات التي جرت في مطلع ١٩٣٧، انتخبت نائباً عن مدينة الموصل، كما انتخب لعضوية المجلس النيابي رئيس وأعضاء وزارة الانقلاب: حكمت سليمان، وجعفر أبو التمن وكامل الجادرجي ويوسف عزالدين إبراهيم، وناجي الأصيل. وانتخب، أيضاً، أعضاء آخرون من جمعية الشعبية، وآخرون مؤيدون لها، بهذا القدر أو ذاك، وهم: عبد القادر إسماعيل، صادق كمّونة، محمد الجرجفجي، ذيبان الغبان، مكي جميل، باقر أبو التمن، عزيز شريف، عبد النبي الدهوي، عبد الجبار الملاك «البصرة»، نعمة المنصور «البصرة»، وغالي زويد.

جمعية الإصلاح الشعبي

في الفترة التي امتدّت بين تأليف حكومة حكمت سليمان في ١٩/١٠/١٩٣٦ إلى أن أصبحت نائباً في البرلمان في ٢٠/٢/١٩٣٧، حضرت بضعة اجتماعات مع أعضاء «جمعية الشعبية» لتداول الشؤون العامة للبلاد، وساعدت في وضع منهج الحكومة، وفي إعداد البيانات التي تصدرها. ويضاف إلى ذلك المداولات بيني وبين أبو التمن، وهي مداولات ذات طابع خاص تتصل بأمور الاقتصاد والسياسة المالية في البلاد، إذ كان هو وزيراً للمال، وكنت أنا مدير الواردات العام بالوكالة. وفي المجال الصحافي، كنت أساعد عبد القادر إسماعيل، بعد أن استأنفت «الأهالي» صدورها، في كتابة المقالات الافتتاحية، والإشراف على شؤون الجريدة بوجه عام. ونظراً إلى أنني كنت لا أزال موظفاً في الدولة، فقد مارست كثيراً من الأمور أعلاه بصورة غير رسمية، وعلى صعيد شخصي.

ومن أوائل الأمور التي عني بها أعضاء «جمعية الشعبية»، هو تحويل الجمعية من تكتل سرّي إلى حزب علني بإسم «جمعية الإصلاح الشعبي». وفي إطار هذا التوجّه، تقدّم كل من كامل الجادرجي ويوسف عز الدين إبراهيم وعبد القادر إسماعيل وصادق كمّونة ومحمد صالح القزاز وعبد الله السالم، وهم جميعاً أعضاء في «جمعية الشعبية» السياسية السرية، إضافة إلى مكي جميل الذي لم يكن عضواً في «الشعبية»، بطلب لتأسيس هذا الحزب. وفي ١٩٣٦/١١/١٥، حصلوا على إجازة رسمية بتأسيس (جمعية الإصلاح الشعبي)، وأعقب ذلك اجتماع الهيئة المؤسسة للجمعية، وانتخاب كامل الجادرجي سكرتيراً، وصادق كمّونة نائباً للسكرتير، ومحمد صالح القزاز محاسباً. وقد اشتركت بالطبع، في المداولات الخاصة بهذا النشاط وفي وضع منهج الجمعية الجديدة، إلاّ أنني لم أشترك في تقديم الطلب لأنني كنت لا أزال موظفاً. ومنذ تاريخ إجازة «جمعية الإصلاح الشعبي»، أصبحت جريدة «الأهالي» ناطقة باسمها، وقد صدر عددها ٤٤١ المؤرخ في ١٩٣٦/١١/١٩، وهو يشير إلى هذا التغيير. وفي وقت متأخّر من سنة ١٩٣٦، انضمّ جعفر أبو التمن إلى الجمعية رسمياً، علماً أنه كان عضواً في جمعية «الشعبية» السرية، كذلك انضم عبد اللطيف نوري، وزير الدفاع، إلى الجمعية بناءً على رغبته.

واستند برنامج «جمعية الإصلاح الشعبي» استناداً أساسياً إلى مبادئ «الشعبية» في صوغ معالجاته للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسبل إصلاحها. فقد ورد في منهاج الجمعية، على سبيل المثال لا الحصر، أنها تسعى «للقيام بإصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي يعود نفعه على عامة أفراد الشعب ويحقق تقدم الشعب، ويقضي على الاستغلال».

وقد عمد الإقطاعيون وكبار ملاّك الأراضي إلى معارضة الجمعية، فقد رأوا في مبادئها وخططها الإصلاحية تهديداً لمصالحهم، واتهموا الجمعية بالتمهيد لدخول الشيوعية إلى العراق، وهو اتهام باطل أُتخذ ذريعة للتنديد بالجمعية، إذ إن هناك فروقاً شاسعة في منهج الجمعية، والمنهج الذي تتبناه الحركة الشيوعية، عدا أن المجتمع العراقي لم يكن صالحاً للأخذ بأي من المبادئ الشيوعية. ومن جانب آخر، وقف القوميون منها موقفاً معارضاً باعتبار ان سياستها الخارجية لا تخدم الوحدة العربية.

وقد حاول الإصلاحيون بعد نجاحهم في الحصول على الإجازة الرسمية لجمعيتهم، تحويل «جمعية الإصلاح الشعبي» إلى حزب شرعي، وتوجّت هذه

المحاولات باجتماع عقد في دارة جعفر أبو التمن في التاسع من كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٣٧، من أجل إخراج هذه الفكرة إلى حيّز الوجود. وقد حضر الاجتماع أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي، وحكمت سليمان، وقرّر المجتمعون الآتي:

أ ـ تأليف هيئة تكون هي الهيئة المؤسسة للحزب الذي يسمّى: «حزب الإصلاح الشعبي».

ب ـ انتخاب خمسة أعضاء من بين الحاضرين ينضمون إلى الهيئة الحكومية للتشاور والمداولة في إعادة النظر في منهج الحزب ونظامه الداخلي.

وقد فرض بكر صدقي، عن طريق حكمت سليمان، اثنين من أنصاره هما عيسى طه وسلمان الشيخ داود على الهيئة المؤسسة للحزب، ووافقت جماعة الإصلاح الشعبي، وإن على مضض، على هذا التدخل من أجل الحصول على إجازة رسمية للحزب.

وبعد إجراء الانتخابات من بين الحاضرين فاز كل من: صادق كمّونة، فخري جميل (رئيس مجلس النواب)، عبد القادر اسماعيل، سلمان الشيخ داود، عيسى طه.

وحاول فخري جميل الوصول إلى حلول وسط ترضي الإصلاحيين في الهيئة المؤسسة، صادق كمونة وعبد القادر اسماعيل، من جانب، ومناوئيهم من أنصار بكر صدقي، سلمان الشيخ داود وعيسى طه، من جانب آخر، إلاّ أنه لم يوفّق في ذلك. وكان هذا من أوائل الخلافات التي أخذت تنشأ بين جماعة الإصلاح الشعبي والعسكريين الذين بدأوا يستميلون المعارضين لجماعة الإصلاح الشعبي. تضاف إلى ذلك الضغوط التي تعرّض لها حكمت سليمان وكان وراءها بكر صدقي وضباط الجيش الآخرون، وهي تهدف إلى منع الحزب. وهكذا قرّر رئيس الوزراء، في النهاية، تجميد الطلب الذي قدّمته «جمعية الاصلاح الشعبي» بغية التحوّل إلى حزب سياسي شرعي.

الخلافات بين «جماعة الشعبية» وبكر صدقي

بعد فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاثة أشهر على انقلاب ١٩٣٦، بدأت الخلافات بين جماعة «الشعبية» وبكر صدقي والجماعة التي تلتف حوله. فقد حاول بكر صدقي

الهيمنة على سياسة الحكومة وفرض وجهات نظره عليها. وقد أجّجت هذه الخلافات جماعةُ الحكم السابق ومؤيدوها من أصحاب المصالح الذين فقدوا امتيازاتهم بسقوط حكومة الهاشمي، ولا سيما أولئك الذي كانوا يحتلون مواقع بارزة في إدارة المؤسسات الحكومية. يضاف إلى ذلك، الإقطاعيون والشيوخ ورؤساء القبائل الذين خشوا برنامج «الشعبية» الزراعي الداعي إلى توزيع الأراضي الأميرية الصرفة على الفلاحين وبرنامجهم العام في مكافحة الفقر وحماية حقوق العمال والمزارعين، ما جعلهم يزعمون أن «جمعية الشعبية» وبرامجها تمهّد لدخول الشيوعية إلى البلاد. كذلك يجب التنويه، في هذا السياق، بالتطرف الذي جاء من بعض أعضاء «جماعة الأهالي» أمثال عبد القادر إسماعيل، أو من صفوف الشيوعيين، ولا سيما بعملهم في الجيش، الذي استثار بكر صدقي ودفعه إلى شنّ حملة على اليسار عموماً. وبرزت أيضاً، نزعة العسكريين إلى الإستئثار بالسلطة الناجمة عن شهوتهم للحكم أو قناعتهم، أو قناعة بعضهم، على الأقل، بأن المدنيين غير جديرين بالاضطلاع بمهمات الحكم، بالرغم من أنهم وعدوا بتسليم زمام الأمور إليهم بعد نجاح الانقلاب.

وظهرت بوادر اشتداد الخلاف إثر حل المجلس النيابي بعد وقوع الانقلاب مباشرة، والدعوة إلى انتخاب مجلس نيابي جديد، فقد دعا الإصلاحيون إلى انتخابات حرة مباشرة ووجهوا الدعوة إلى الشعب للاشتراك في هذه الانتخابات بصورة نشيطة للمجيء ببرلمان يمثّل الشعب ويدافع عن مصالحه. وانتقدوا النظام الانتخابي القائم على مرحلتين، ذلك النظام الذي ورثه العراق عن العهدين العثماني والبريطاني، والذي أصبح نظاماً بالياً لا يطبّق في أي بلد ديموقراطي.

من جانب آخر، دعا بكر صدقي إلى اجتماع عقد في دارته وحضره عدد من الضباط ومن القوميين في أواسط شباط (فبراير) ١٩٣٧ لمناقشة موضوع الانتخابات، ولوضع حدّ لتأثير جماعة الإصلاحيين خشية تزايد نشاطهم وتأثيرهم في الحياة السياسية. وقد تمّ التداول في وضع أسماء المرشحين للإنتخابات من أجل حرمان الإصلاحيين من الفوز بمقاعد برلمانية.

وفي اجتماع آخر عقد في دارة حكمت سليمان، رفض بكر صدقي أن يرشّح أي أحد من «جماعة الشعبية». لكن وبضغط من جعفر أبو التمن وحكمت سليمان استطاع اثنا عشر عضواً من أعضاء «الشعبية» إضافة إلى الذين استوزروا منهم، أن

يرشحوا أنفسهم لعضوية المجلس النيابي الجديد، والفوز بمقاعد في البرلمان.

واستمرت الخلافات بالاشتداد، وامتدت إلى أعضاء الحكومة حتى حصل انقسام في الرأي وفي الموقف إزاء الأحداث، وإدارة شؤون البلاد بين رئيس الوزراء حكمت سليمان الذي كان متأثراً ببكر صدقي، وكامل الجادرجي الذي كان يعترض على نهج الحكومة، وجعفر أبو التمن الذي لم يكن يميل إلى التسرّع في اتخاذ موقف بالرغم من تذمّره من نهج الحكومة. وقد بلغ الإنقسام مبلغاً أفقد الحكومة تضامنها.

وفي محاولة لمعالجة هذا الوضع وتقوية موقف الإصلاحيين، إقترح كامل الجادرجي إسناد وزارة الداخلية إلى جعفر أبو التمن، وإسناد وزارة المال إليّ، لكنه لم يجد من يؤيده في ذلك.[1]

وفي الوقت الذي لا أستطيع فيه أن أؤكّد أو أنفي وقوع هذه الحادثة، أود أن أشير إلى ما ذكره أمامي حكمت سليمان عن نيّته انتخاب جعفر أبو التمن رئيساً لمجلس الأعيان وإسناد منصب وزير المال إليّ، غير أن أيّ إجراء عملي لم يتّخذ في هذا الشأن.

ومن مظاهر الخلافات أن العديد من مقترحات جماعة «الشعبية» بما فيها الصادرة عن بعض الوزراء، لم يأخذها رئيس الوزراء على محمل الجد، ففي الشهرين أو الأشهر الثلاثة الأولى التي أعقبت الإنقلاب حملنا الأمور على محمل الجد، فانبرينا لتحويل «الشعبية» إلى جمعية رسمية، كما مرّ ذكره، وإلى دراسة المشاكل المختلفة التي تجابهها دوائر الدولة لإيجاد الحلول الناجعة لها. ومن جملة ذلك، قيام كامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات، بدراسة وضع امتيازات النفط، وتنظيم مذكرة إلى مجلس الوزراء عن عيوب ونواقص الاتفاقات المعقودة بين العراق وشركة نفط العراق. وقد أطلعني الجادرجي على هذه المذكرة قبل تقديمها، فأبديت له بعض الملاحظات عليها، وطالبت المذكرة بتعديل الاتفاقات النفطية بما يضمن مصلحة العراق، ودعت إلى حلول عملية لسدّ الثغرات التي تستفيد منها الشركات الأجنبية على حساب مصلحة العراق، إلاّ أن هذه المذكرة ظلّت مجمّدة في مكتب رئيس الوزراء من دون جواب.

---

(١) **مذكرات طه الهاشمي**، دار الطليعة، الجزء الأول، بيروت، ١٩٦٧، ص٢٠٨.

ولكن هذه الجهود لم تثمر شيئاً، ومن ثم، لم تجد نفعاً، وهذا ما دفع كامل الجادرجي إلى تقديم استقالته مرتين، إلاّ أن جعفر أبو التمن كان يحاول تهدئته ويطلب منه الانتظار إلى أن تحين الفرصة لاتخاذ موقف مشترك. وفي هذه الأثناء اشتدّت حركات العشائر، ورُفعت الحصانة النيابية عن عبد الواحد الحاج سكر، ونفي بعض رؤساء العشائر إلى الشمال، حتى وصل تدهور الأوضاع حدّاً أدّى إلى اللجوء إلى القسوة الشديدة في قمع الحركة، وهذا ما أفضى إلى تصاعد التذمّر والاضطراب في أوساط الرأي العام. ومع استمرار هذه الأحداث، قرر جعفر أبو التمن أن ينسحب هو أيضاً من الوزارة، فقدّم بالإشتراك مع الجادرجي ويوسف عز الدين إبراهيم وصالح جبر استقالتهم في ١٩/٦/١٩٣٧. وفي رأيي إن إشتراك صالح جبر معهم لم يكن تأييداً منه لمواقفهم لأنه لم يكن منتمياً إلى جمعية «الإصلاح الشعبي»، بل جاء من أجل إضعاف وضع الحكم الذي قام على انقلاب ١٩٣٦، وتشجيع القوى المناوئة له من رجال العهد الماضي.

وفوجئ حكمت سليمان بهذه الاستقالة واستاء منها استياء كبيراً، ولكنه عالج الموقف من دون حكمة، إذ لجأ إلى التعاون مع القوميين وجماعة العهد السابق، وضمّ إلى حكومته أشخاصاً ينتمون إلى هذه العناصر. وهكذا عوّض عن الوزراء الأربعة المستقيلين بالوزراء التالية أسماؤهم: محمد علي محمود وزيراً للمال، عباس مهدي وزيراً للاقتصاد والمواصلات، علي محمود الشيخ علي وزيراً للعدل، وجعفر حمندي وزيراً للمعارف.

وبعد ذلك، أُتخذت إجراءات قمعية تمثّلت بإغلاق جريدة «الأهالي» ومطاردة التقدميين، وسحب الجنسية من عبد القادر إسماعيل ويوسف إسماعيل، وإبعاد محمد صالح القزاز إلى الشمال. وقد أفقدت هذه الإجراءات حكمت سليمان ثقة الجمهور الذي رأى أن رئيس الوزراء شرع في اتخاذ نهج معاكس للنهج الذي بشّرت به حركة ١٩/١٠/١٩٣٦، واضطر كامل الجادرجي، بنتيجة التهديدات التي وجّهت إليه، إلى السفر خارج العراق خلال الصيف.

أما أنا فقد بقيت في بغداد، وكنت ألتقي في أغلب الأحيان يوسف عز الدين إبراهيم، وكنّا كل يوم أربعاء نحضر مجلس جعفر أبو التمن في دارته، حيث كان يحضر أغلب أعضاء «الشعبية» إلى أن وقع اغتيال بكر صدقي في ١١/٨/١٩٣٧، في

مقر القوة الجوية في الموصل، حيث كان مقرراً أن يسافر إلى تركيا في اليوم التالي. وقد أعقبت اغتيال بكر صدقي سلسلة من التطوّرات والملابسات العسكرية، التي يمكن الرجوع بشأنها إلى المصادر المعنية بذلك، وهي التي اضطرت حكمت سليمان إلى تقديم استقالة حكومته في ١٩٣٧/٨/١٧.

وعقب استقالة حكمت سليمان، كُلّف المدفعي تأليف الحكومة.

دورة الاحتياط الأولى

بعد فترة قصيرة من مقتل بكر صدقي وتأليف حكومة المدفعي الرابعة عاد كامل الجادرجي إلى بغداد من سفرته إلى قبرص، وانضمّ على الفور إلى اللقاءات التي كنّا نعقدها في غيابه. وقد توزّعت اجتماعاتنا هذه على دور ثلاث هي: دار جعفر أبو التمن، ودار الجادرجي، ودار فخري جميل، وكان باقي أعضاء «جماعة الأهالي» يترددون على هذه الاجتماعات التي اتخذت طابعاً اجتماعياً، وكنا نستعرض فيها، أيضاً، الأحداث التي تمرّ بها البلاد.

واستمر الجيش في ممارسة سيطرته على الحكومات المتعاقبة من وراء الستار، وكانت تلك السيطرة تتمثل في تدخّل الضباط في إبعاد هذه الحكومة عن الحكم والإتيان بأخرى بدلاً منها، مما يمكن العثور على تفاصيله في مراجع أخرى. وفي هذا الجو السياسي المضطرب الذي أدّى إلى استمرار التذمّر وعدم الارتياح من تغيير وتعاقب الحكومات، اقتصر دورنا على مراقبة الأحداث.

ولم تدخّر الحكومات المتعاقبة جهداً في التضييق على المعارضة بشتى السبل، بما في ذلك ما قامت به الحكومة المدفعية التي ضاقت ذرعاً بالمعارضة التي تجابهها من قبل الطبقة المثقفة، بصورة خاصة، حين لجأت إلى استغلال القانون الذي شرّع قبلاً من أجل شمول خرّيجي الجامعات والكليات بخدمة الاحتياط. وينص هذا القانون على أن يلتحق هؤلاء الخريجون، بعد إكمال دراستهم مباشرة، بدورة عسكرية مدة ستة أشهر يتدربون خلالها على التمرينات العسكرية، ويؤدون في نهاية الدورة إمتحاناً يشمل الناحيتين العسكرية العملية والعسكرية النظرية. ويُعيّن من ينجح في هذا الامتحان ضابطاً بدرجة ملازم ثانٍ احتياط، ينسّب إلى إحدى وحدات الجيش مدة ثلاثة أشهر.

وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨، طُبق هذا القانون للمرة الأولى، وكان ذا أثر رجعي، إذ شمل كل الخرّيجين السابقين الذين لم تتجاوز أعمارهم الأربعين عاماً. وهكذا ضمّت الدورة الأولى لضباط الاحتياط عدداً كبيراً من خريجي الجامعات والكليات، من بينهم عدد من كبار موظفي الدولة من القضاة والإداريين والمهندسين وغيرهم. وقد قيل حينذاك، إن الحكومة كانت ترمي من وراء تنفيذ ذلك القانون في تلك الفترة إلى تحجيم المعارضة التي يشكل المثقّفون أهم عنصر فيها، ومن ثم إضعافها.

وكنت من بين الذين شملهم تطبيق هذا القانون، فالتحقت بهذه الدورة أسوة بغيري من الخريجين القدامى والجدد، الذين تفاوتت أعمارهم تفاوتاً كبيراً، إذ تراوحت ما بين الخريجين الجدد الذي كانوا في أوائل العقد الثاني، والخريجين القدامى الذين كانوا في أواخر العقد الثالث، وكانت غالبية منتسبي هذه الدورة من المتزوجين ذوي العائلات. ومن حسن الحظ أن وزارة الدفاع أخذت ذلك في الحسبان، فسمحت لنا بأن يكون دوامنا نهارياً فقط، يمتد من الصباح المبكر إلى نهاية التدريب بعد الظهر، فنسرّح ونعود إلى بيوتنا لقضاء الليل فيها على أن نعود في صباح اليوم التالي للإلتحاق بجناحنا الخاص في الكلية العسكرية التي كانت تقع في المنطقة المسماة الآن «الزويّة» بالقرب من موقع الجسر المعلّق الحالي.

وكانت قاعات الكلية عبارة عن «بناكل»... [1] وكان مدير الدورة الأولى هذه ضابطاً برتبة عقيد اسمه عبد القادر العزاوي، وقام بشؤون التدريب العملي العسكري، الذي يبدأ منذ الصباح المبكر حتى الساعة العاشرة، ضباط من الجيش النظامي تولّوا تدريبنا بعد توزيعنا على التشكيلات العسكرية المعروفة، الفصيل، فالسرية، فالفوج. وتعقب التدريبات العملية العسكرية دروس نظرية تتناول الفنون العسكرية يلقيها ضباط منتدبون من وزارة الدفاع حسب اختصاصاتهم، أتذكر منهم صالح زكي توفيق الذي كان برتبة نقيب، وقد ألقى علينا محاضرات في التعبئة العسكرية.

---

(١) جمع «بنكلة» وهي كلمة إنكليزية الأصل Bungalow، دخلت اللغة العامية العراقية، ويقصد بها بيت من طبقة واحدة في الريف أو على شاطئ البحر، أما في العراق فتستعمل في الغالب للمخازن الكبيرة المسقوفة بالصفيح.

وبينما كنت أواظب على الدوام في كلية الاحتياط، استقالت الحكومة المدفعية الرابعة بضغط من الجيش الذي طالب بأن تعهد الحكومة إلى نوري السعيد، الذي ألّف حكومته الثالثة في ١٩٣٨/١٢/٢٥.

وقابل «جماعة الأهالي» عودة نوري السعيد إلى الحكم، بشيء من الحذر والقلق نظراً إلى ما يعرف عنه من نزعة إلى الانتقام.

وفي تلك الأيام، كنت أزور الجادرجي كل مساء تقريباً في دارته وفي أحد الأيام وجدت لديه شخصاً لم يسبق لي أن تعرّفت إليه، فعرّفني به الجادرجي، وهذا الشخص هو حلمي عبد الكريم الطبيب البيطري في الجيش. وفي زيارة أخرى للجادرجي، وجدت حلمي عبد الكريم عنده، أيضاً، وأسرّ لي الجادرجي أن حلمي عبد الكريم تحدث إليه عن وجود مؤامرة تدبرها شخصيات معارضة من الجيش ومن المدنيين بالتواطؤ مع الأمير عبد الإله الذي لم يكن له منصب رسمي في الدولة يومذاك، وأن القصد من المؤامرة هو اغتيال الملك غازي والشخصيات المهمة في حكومة نوري السعيد. وبعد أيام قليلة، صدر بيان في ٦ آذار (مارس) ١٩٣٩، يعلن اكتشاف مؤامرة مزعومة ضدّ العرش والحكومة القائمة. واتّهم حكمت سليمان وجواد حسين وإسماعيل عبّاوي وآخرون بقتل جعفر العسكري، وتألّفت محكمة عرفية حكمت عليهم بالإعدام، ونتيجة لضغوط داخلية وخارجية، خفّفت الأحكام إلى السجن المؤبّد، ولم يطلق سراحهم إلاّ بعد حركة رشيد عالي الكيلاني.

وفي صباح الرابع من نيسان (أبريل) ١٩٣٩، وقبل أن تحين الساعة العاشرة، بلغ الكلية نبأ مقتل الملك غازي، فأحدث هذا الخبر هلعاً بين الطلاب، وخصوصاً طلاب الكلية العسكرية النظامية التي كانت تجاور كلية الاحتياط، إذ قام بعض الطلاب بالبكاء والصراخ، وتعطّلت الدراسة في الكلية.

كان لمقتل الملك غازي وقع شديد على الجمهور نظراً لتعاطف الناس معه بسبب موقفه المغاير للسياسة الإنكليزية، ومن معالم هذا التغير إنشاؤه إذاعة خاصة موجّهة إلى العرب، كرّست برامجها لمطالبة العراق بالكويت. وقد عزا العديدون مصرع الملك غازي إلى حادث مدبّر بالتعاون بين نوري السعيد والإنكليز. ومن ردود الفعل على مقتل الملك غازي، أن خرجت تظاهرة كبيرة في الموصل، هجم خلالها المتظاهرون على القنصلية البريطانية وأردوا القنصل البريطاني.

وثمة تأويلات عدة لمقتل الملك غازي، إلاّ أن القضية ظلت غامضة ومجهولة الأسباب والدوافع، نتيجة لعدم إجراء تحقيق شامل حول الموضوع.

بعد ذلك استأنفنا تدريباتنا العسكرية ودروسنا النظرية كالمعتاد، ولم تخل هذه الدورة من فائدة، إذ اعتدت خلالها تحمّل المشاق التي تتضمنها التدريبات العسكرية، وتعلّمت استعمال السلاح كالبنادق والمسدّسات.

وعندما انتهت الدورة، نسبتني وزارة الدفاع إلى لواء المشاة الثالث في معسكر الوشاوش، حيث التحقت فيه وبدأت أداوم دواماً اعتيادياً مع المعسكر. وكان مفترضاً أن تعهد إلينا مهمات الضباط النظاميين نفسها في تدريب الجنود الخاضعين للخدمة الإلزامية، لكن أمراء الوحدات وقادتها اعتادوا النظر إلى كفاءة ضباط الاحتياط العسكرية نظرة استخفاف، لذلك لم تعهد إلينا مهمات ذات شأن. وفي نهاية الصيف وأوائل الخريف، قمنا بتمرين عسكري يتضمن مسيرة من منطقة سبع أبكار في الأعظمية إلى منطقة المدائن («سلمان باك») التي تبعد خمسة عشر كيلومتراً عن بغداد قطعناها مشياً. وهناك قام لواؤنا، بالاشتراك مع قطعات أخرى من الجيش، بمناورات عسكرية استمرّت يومين أو ثلاثة، وكنا نعسكر في المنطقة بين المدائن وطريق بغداد ـ الكوت.

وقد زارنا عدد من قادة الجيش المهمين، منهم صلاح الدين الصباغ الذي واظب على زيارتنا منذ التحقنا بكلية الاحتياط إلى أن أكملنا هذا التمرين العسكري، وزارنا أيضاً، أمين باشا العمري، قائد إحدى فرق الجيش، الذي كانت لي معرفة به، وقد ضمّني وإياه موقف غريب عندما كنت أزور فخري الجميل الذي اعتدت زيارته، بعد الانتهاء من الدوام في الوحدة العسكرية، في دارته القريبة من دارنا في السعدون في غالبية الأمسيات. وكان أمين العمري يزوره أيضاً، لما بين العمرية وآل جميل من صلة قرابة. وفي أحد الأيام دخلت دارة فخري الجميل، وكان أمين العمري جالساً عنده. قلت: السلام عليكم، وجلست. فاعترض أمين العمري قائلاً إن عليّ أن أؤدي له التحية العسكرية، فضحك فخري الجميل، واستهجن هذا الموقف، معبّراً عن استهجانه بنوع من السخرية.

بعد مرور بضعة أيام على إنهاء التمرين العسكري، انتهت المدة الاعتيادية لدورة الاحتياط الأولى، وقدرها تسعة أشهر وتسرّحت بعدها برتبة ملازم ثان احتياط.

حركة رشيد عالي الكيلاني

استمر تدخّل الجيش في السياسة، وأصبحت له اليد العليا في عزل الحكومات المتعاقبة وتنصيبها، وهذا ما أدّى إلى تأزم شديد في العلاقة بين الأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق، وبين العقداء الأربعة، صلاح الدين الصباغ، وكامل شبيب، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان، الذين كانوا يسيطرون على الوضع سيطرة فعلية، ويوجّهون سياسة الحكومة القائمة والتي تناوب على رئاستها نوري السعيد وطه الهاشمي، وأخيراً رشيد عالي الكيلاني الذي ألّف ما سمي حكومة الدفاع الوطني في ٣/٤/١٩٤١.

في هذه الأثناء، تصاعدت الأزمة السياسية التي نشبت بين الحكومتين العراقية والبريطانية بسبب موقف العراق من الحرب العالمية الثانية، ومحاولة بريطانيا الاستفادة من تطبيق بنود المعاهدة العراقية ـ البريطانية، التي تحتّم على العراق أن يقف إلى جانب بريطانيا في الحرب، باستثناء اشتراك القوات العراقية في العمليات العسكرية الفعلية، إذ كان على العراق أن يقدّم لبريطانيا جميع التسهيلات المنصوص عليها في المعاهدة مثل السماح للقوات البريطانية، باستخدام الأراضي العراقية في عملياتها العسكرية، واستعمال وسائل النقل وغير ذلك.

وقد بلغ تفاقم الأوضاع جدّاً اضطر فيه عبد الإله إلى مغادرة بغداد في ٣٠/١/١٩٤١، متوجّهاً إلى الديوانية حيث أقام لدى قائد الفرقة الرابعة، إبراهيم الراوي، تجنّباً لضغط رئيس الوزراء، الكيلاني، ومن ورائه العقداء الأربعة الذين كانوا يريدون حلّ المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة. ونظراً لبقاء الوصي في الديوانية وقيامه ببعض الاتصالات، وجد الكيلاني أن لا مناص من الاستقالة، فقدّم استقالة حكومته في ٣١/١/١٩٤١، وعلى إثر ذلك، عاد الوصي إلى بغداد وكلّف طه الهاشمي تأليف وزارة جديدة.

ولم يتوقّف الصراع بتشكيل حكومة الهاشمي، بل تأجّج بسبب موقف الحكومة العراقية من الحرب، فبعد أسابيع قليلة من تأليف حكومة الهاشمي، عقد اجتماع سري، استخدمت فيه أسماء مستعارة، حضره الكيلاني والعقداء الأربعة ويونس السبعاوي ومفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني تعهّدوا خلاله العمل معاً للضغط على

الوصي والحكومة من أجل تحقيق مطالبهم.

وبسبب تفاقم الحالة وزيادة تدخّل العقداء الأربعة في شؤون الدولة، عزم طه الهاشمي، رئيس الوزراء، على نقل مقار بعض القادة الأربعة إلى خارج بغداد. ولما علم هؤلاء بنيّته تلك، أنذروا بعض قطاعات الجيش الموجودة في بغداد وأوفدوا فهمي سعيد ووكيل رئيس أركان الجيش إلى طه الهاشمي وطلبوا منه أن يستقيل. ولما رأى الهاشمي إصرارهما على موقفهما، كتب استقالته وسلّمها إليهما. وخلال هذه الساعات، شعر حراس قصر الوصي بوجود حالة غير اعتيادية، فأيقظوا الوصي من نومه وأخبروه بذلك. وتمكّن الوصي من خرق نطاق الحصار، حول قصره، بسيارته وهو بلباس النوم، وبمساعدة المفوضية الأميركية في بغداد والجيش البريطاني في قاعدة الحبانية، هرب إلى خارج العراق. والتحق به، بعد ذلك، عدد من رؤساء الوزارات السابقين هم نوري السعيد والمدفعي والأيوبي.

وتصاعدت المواجهة بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية، وأدّت إلى الصدام بين القوات العراقية والقوات البريطانية في الحبانية في مايس ١٩٤١.

وقبيل وقوع الصدام، أعلنت حكومة الدفاع الوطني النفير العام، واستدعت، بموجب ذلك، ضباط الاحتياط. وفي الموعد المحدّد، لبست بذلتي العسكرية وذهبت للمراجعة في مقر حامية بغداد الذي كان يقع في الوزيرية يومذاك، ونسبت إلى الخدمة في وزارة الاقتصاد التي كان يتولاها محمد يونس السبعاوي. فذهبت إلى حكومة التي كانت، حينئذٍ، تشغل فندق قصر دجلة Tigris Palace، الذي كان قد شيّد حديثاً على شارع الرشيد في منطقة السنك، ورحّب بي الوزير الذي كان يرتدي بذلة «خاكي»، وعهد إليّ تنظيم الحياة الاقتصادية طوال استمرار الحرب مع الإنكليز.

وبدأت عملي بوضع الخطط من أجل السيطرة على المواد الرئيسية، الضرورية للمعيشة، وتوزيعها على الجمهور حسب نظام البطاقات.

وقبل أن أستطيع إنجاز الخطة التي وضعت، إنسحب الجيش العراقي من الحرب أمام الجيش البريطاني الذي بدأ يزحف باتجاه بغداد، ولما وصل إلى مشارفها، غادر رئيس الوزراء وبعض الوزراء العاصمة هاربين إلى خارج العراق من طريق إيران. وهرب أيضاً كبار الضباط الذين كانوا على رأس الوحدات المقاتلة وعدد من المدنيين الذين كانوا يؤيدون الحركة.

وهكذا انتهت خدمتي وعدت إلى الحياة المدنية من دون تسريح رسمي، وكان ذلك آخر عهدي في الخدمة العسكرية، إذ لم يستدعَ ضباط الاحتياط مرة أخرى قبل بلوغي السن التي تستثنيني من خدمة الاحتياط.

حين هربت الحكومة الكيلانية بقضها وقضيضها، حلّت محلها لجنة سمّيت «لجنة الأمن الداخلي» برئاسة أمين العاصمة، أرشد العمري. وتولّت هذه اللجنة مقاليد الحكم في الفترة التي أعقبت هرب الحكومة حتى عودة الوصي إلى بغداد، وقامت بمفاوضة قائد القوات البريطانية بشأن الخطوات التي ينبغي أن تتخذها من قبل هذه القوات عند احتلال بغداد، وعودة الوصي والحكومة الرسمية إلى بغداد حيث كلف جميل المدفعي تأليف الحكومة التي تولّت شؤون البلاد بعد الأحداث الخطيرة التي حصلت في العراق، وما سيحصل من أحداث أخرى نتيجة لعودة النفوذ البريطاني المباشر على الحكومة، والإجراءات التي فرضت بسبب ذلك من أجل الحد من نشاط العناصر المؤيّدة لدول المحور.

وفي فترة غياب السلطة الرسمية، بين هرب الكيلاني وجماعته، وعودة الوصي إلى بغداد، حدثت أعمال سلب ونهب «الفرهود» في ٢ حزيران (يونيو) ١٩٤١، إذ تمّ الهجوم على المحال اليهودية، إضافة إلى أحداث أخرى مخلّة بالأمن. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن عدداً من العائلات اليهودية تسكن في المنطقة التي تقع فيها دارتي. ولما سمعت إطلاق النار في المنطقة اضطررت إلى أن أرتدي بذلتي العسكرية، وأقف في باب دارتي من أجل حمايتها. فكانت هذه إحدى الفوائد القليلة التي جنيتها من استدعائي لخدمة الاحتياط.

عن هذه الأحداث، قرأت، في ما بعد، مقالاً كتبه أحد المعلّقين الإنكليز ونشرته إحدى الصحف البريطانية، ذهب فيه إلى أن الجيش البريطاني الذي وصل إلى مشارف بغداد كان قادراً على دخول العاصمة وتوفير الأمن الداخلي إلى أن تؤلف الحكومة العراقية الجديدة. إلاّ أن الوصي وأعوانه طلبوا، بحسب قول الكاتب، تأخير دخول الجيش البريطاني إلى ما بعد عودة الوصي إلى بغداد، لئلا يقال إن الوصي عاد إلى بغداد على حراب الإنكليز في حال دخل الجيش البريطاني قبله إلى العاصمة.

وفي ختام هذا البحث أود أن أبيّن، بإيجاز، موقف الأطراف الوطنية من حركة

رشيد عالي الكيلاني.

حين تأزّم الوضع بين العراق وبريطانيا، وألّف الكيلاني ما سمّي حكومة الدفاع الوطني، أجمعت الأطراف الوطنية كافة على تأييد الحكومة العراقية في موقفها تجاه المطالب البريطانية التي تمسّ السيادة الوطنية. وقد كان موقف «جماعة الأهالي» منسجماً مع هذا الإتجاه العام، مع علمنا الذي يستلزم التحفّظ، بأن ضبّاط الجيش الذين هم القوة المحركة لموقف الحكومة العراقية في تلك الأزمة، كانوا مؤيدين لقوى المحور (ألمانيا وإيطاليا)، ليس من الناحية العسكرية فحسب، بل أيضاً من الناحية السياسية والعقيدية. أو بكلمة أخرى، كانوا فاشستيين في النهج، وأن أي نظام سياسي يقيمونه لا بدّ أن يكون شديد الوطأة على الحريات العامة والنظام الديموقراطي. غير أن حالة البلاد العامة كانت تتطلب منّا رداً إيجابياً إزاء الحركة، ولم يدم هذا الأمر طويلاً بالطبع، إذ تغيّر بزوال التأزّم في الموقف، وتغيير الوضع الدولي عموماً. ولما كان أعضاء «جماعة الأهالي» من الذين يدينون بالنظام الديموقراطي والحريات العامة وحقوق الإنسان، فإنهم كانوا يتمنّون انتصار الجبهة الديموقراطية على دول المحور التي تتبنى النظم الدكتاتورية ودخلت معه في معركة طاحنة، ولم يقتصر الموقف على «جماعة الأهالي» وحدهم، بل تعدّاه إلى العناصر اليسارية الأخرى مثل الحزب الشيوعي العراقي، وغيره من القوى اليسارية.

أنشطة ثقافية في السفارة البريطانية

بعد إحباط حركة مايس ١٩٤١، وعودة نفوذ البلاط الملكي والنفوذ البريطاني المباشر، لوحظ، خلال الحرب العالمية الثانية، التحاق عدد غير قليل من المثقفين البريطانيين Intellectuals المختصين بشؤون البلدان العربية بالسفارة البريطانية في بغداد، وفي مقدمهم كيناهان كورنواليس، الخبير البريطاني بالشؤون العربية الذي نشأ في المكتب العربي في القاهرة أيام الحرب العالمية الأولى والتحق بالملك فيصل الأول في الحكومة العراقية مستشاراً للملك ولوزارة الداخلية حتى سنة ١٩٣٣ حينما أنهت عقده حكومة رشيد عالي، ثم عاد إلى العراق كسفير قبيل حركة مايس ١٩٤١، حيث كان رشيد عالي يرأس ما عرف بحكومة الدفاع الوطني، فلم يقدّم أوراق اعتماده لتجنّب الإعتراف بتلك الحكومة، وانتظر إلى أن عاد الأمير عبد لإله وتألّفت الحكومة العراقية الدستورية.

وقامت الحكومة البريطانية ـ كما أسلفت ـ بإرسال عدد من المثقفين البريطانيين من أجل التغلّب على الدعاية النازية والفاشستية التي طغت على الأوساط العراقية في عهد العقداء الأربعة. وكان في مقدم هؤلاء ستيوارت بيرون Perowne الذي كان يتكلّم العربية بطلاقة، وقد تزوّج في ما بعد السيدة فريا ستارك Freya Stark المستشرقة الإنكليزية التي التحقت أيضاً بالسفارة البريطانية في بغداد، وأسست نادي (إخوان الحرية) الذي كان القصد منه مقاومة الدعاية النازية والترويج للحلفاء. وسبق للحكومة البريطانية أن افتتحت في بغداد مركزاً آخر باسم المركز الثقافي البريطاني British Council. وكانت ستارك تقوم بأنشطة إجتماعية مثل الدعوات واللقاءات الثقافية، حتى بدأ البعض يتّهم الذين يلبّون دعواتها ويحضرون لقاءاتها بأنهم عملاء للإنكليز.

ومن جانب آخر، كان الملحقون البريطانيون في السفارة من المثقفين ذوي الميول الديموقراطية واليسارية، يتّصلون بالشخصيات العراقية على مستوى اجتماعي، أيضاً، من خلال الحفلات المختلفة التي كانت تقيمها السفارات الغربية في بغداد. وقد استمالوا بذلك عدداً كبيراً من الديموقراطيين واليساريين والماركسيين المستقلين للترويج للأهداف التي أعلنها الحلفاء، ولا سيما مبادئ روزفلت، وهي الأهداف التي وعدوا بتحقيقها بعد الحرب مثل الحريات، وحق تقرير المصير، والتحرّر، والعدالة الاجتماعية، ومكافحة المرض والفقر. وكان المثقفون العراقيون، عند لقائهم بالبريطانيين، ينقلون اليهم ما يعانيه الشعب العراقي بسبب الأوضاع العامة السيئة، وقد تحقق إجماع يكاد يكون عاماً، على أن هذه الأوضاع ناشئة عن دعم الحكومة البريطانية للحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية. وقد تعزّز هذا النشاط خصوصاً حينما هاجمت ألمانيا الاتحاد السوفياتي الذي أصبح طرفاً في الحرب، يقف إلى جانب الحلفاء.

الفصل الرابع

في المجال الصناعي

شركة استخراج الزيوت النباتية

بعد حلّ المجلس النيابي بقرار من حكومة المدفعي الرابعة التي خلفت حكومة حكمت سليمان أصبحت بلا عمل، وصرت تبعاً لذلك، أشعر بفراغ كبير. ولم يكن العمل في التجارة أو في الزراعة يستهويني، فالصناعة هي الميدان الذي كنت أطمح إلى ولوجه بتأسيس مشروع صناعي متوسط الحجم وإدارته. بيد أنني أعرف أن تكاليف مشروع كهذا لم تكن مما أستطيع أنا أو والدي تدبيرها، ولا بدّ من الاشتراك مع مجموعة أخرى من أصحاب الأموال والشخصيات الاقتصادية في تمويل المشروع.

وطرحت الفكرة على والدي أولاً، فرحّب بها، ووافق على إعطائي مبلغاً من المال أساهم به في تأسيس المشروع. كذلك فاتحت والد زوجتي، مصطفى الصابونجي، المعروف بولعه بالعمل في المشروعات الصناعية، فرحّب باقتراحي أيضاً، وأبدى استعداده للمساهمة. بعد ذلك، عرضت الفكرة على جعفر أبو التمن، وطلبت مساعدته في تحقيقها عن طريق المساهمة الشخصية في المشروع، وإقناع شخصيات أخرى بالمساهمة فيه، وتأسيس شركة مساهمة عامة تتولى تنفيذ الفكرة. ولدى البحث عن نوع المشروع الذي يمكن القيام به، وجدت أن هناك مجالاً لتأسيس مشروع متكامل وحديث لإنتاج الزيوت النباتية وما يتفرّع منها من صناعات أخرى كالصابون ومساحيق الغسيل، إذ لا يوجد إلا مشروع واحد بدائي أو اثنان لإنتاج الزيوت النباتية. وقد رحّب أبو التمن بهذه الفكرة ووعدني ببذل قصارى جهده لإنجاز المشروع ونجاحه في المستقبل.

في هذه الأثناء، راسلت عدداً من الشركات الأجنبية المختصة بصناعة الأجهزة والآلات التي تستخدم في استخراج الزيوت النباتية من البذور الزيتية المختلفة وتصفيتها، والقيام بالعمليات الصناعية اللازمة لجعل المنتوجات في المستوى المتقدّم

الصالح للاستهلاك البشري. وقد تسلّمت من هذه الشركات عدداً من الإجابات والعروض للآلات والأجهزة المطلوبة. واستطعت من ثم، أن أكوّن فكرة عن الكلفة التي يتطلّبها تأسيس هذا المشروع وتشغيله. وحسبما أذكر، وجدت أن ثلاثين ألف دينار عراقي كافية، كرأسمال ابتدائي، لتأسيس المشروع والبدء بتشغيله.

وتداولت مع جعفر أبو التمن، الدقيق في اختيار الأشخاص الذين يدخل معهم في أي عمل كان، بشأن الأشخاص الذين يمكن أن يتقدّموا بطلب لتأسيس الشركة المساهمة. وفي النهاية، استقرّ رأينا على أن يكون المؤسسون: جعفر أبو التمن، مصطفى الصابونجي، كامل الخضيري، عبد الهادي الجلبي، إسماعيل الجوربجي، يعقوب مكمل، وأنا.

وبعد التشاور مع جعفر أبو التمن، كلّفت المحامي يوسف الكبير،(١) المختص بتنظيم عقود الشركات وتسجيلها، اتمام إجراءات تسجيل الشركة، فنظّم لنا عقد تأسيس الشركة ونظامها الداخلي، وقام بما يتطلبه إنجاز تسجيل الشركة من عمليات روتينية، والحصول على إجازة مباشرة العمل بعد استكمال الشروط القانونية.

ودفع المؤسسون النسبة القانونية من مساهمتهم نقداً، وعقدوا اجتماعاً مستقلاً، وانتخب جعفر أبو التمن رئيساً لمجلس الإدارة، ووافق على تعييني مديراً مفوّضاً للشركة، وكانت الخطوة الأولى التي قمنا بها هي التحرّي عن مكتب للشركة فوجدنا شقة في بناية مناحيم دانيال، وكانت قبلاً داراً لسكناه، وتقع على نهر دجلة، وهي قريبة من شارع المستنصر وعمارة الدفترة دار الحالية. وكانت الخطوة التالية دعوة الجمهور للاكتتاب بالأسهم، فتولى المحامي يوسف الكبير الإجراءات والترتيبات اللازمة، وأعلن الاكتتاب في الصحف، وحظي بإقبال شديد نظراً إلى السمعة الطيبة التي يتمتع بها المؤسسون في الأوساط التجارية.

واستأنفت بعد ذلك المراسلات التي بدأتها قبل تأسيس الشركة لطلب العروض النهائية للآلات والأجهزة اللازمة للمشروع وفقاً للتخطيط الذي وضعته إحدى

---

(١) يوسف الكبير (١٨٩٨ – ١٩٩٠) محام مشهور ترجع معرفتي به إلى أيام مديرية التجارة في وزارة المال حين كان يقوم بتسجيل بعض الشركات ومعاملاتها الأخرى التي كانت يومئذ ضمن أعمال المديرية المذكورة. كذلك كان عضواً معي في المجلس النيابي الذي انتخب سنة ١٩٣٧، بعد حركة ١٩٣٦.

الشركات البريطانية المجهزة للآلات. وبدأنا في الوقت نفسه بالتحرّي عن موقع لبناء المعمل الذي ارتأينا أن يكون على نهر دجلة أو قريباً منه حتى نستطيع استعمال المياه في عمليات التصنيع. وقد عثرنا على قطعة أرض في موقع اسمه (كامب سارة)[١] يحاذي معسكر الرشيد من الناحية الشمالية، فاشترينا قطعة الأرض هذه، وبدأنا بتشييد البناء اللازم للمعمل في تلك المرحلة الأولية من تطوّره، وقد وضع الحسابات الهندسية للبناء وأشرف عليها المهندس بوغوصيان. وما لفت نظرنا أنه كان يبالغ في الاحتياط الواجب احتسابه، ولو أنه جعل البناء رصيناً.

وفي ذلك الوقت، أنشأت وزارة المال مصرف الرافدين لسدّ الفراغ الذي تركه تعطيل المصارف العاملة في العراق خلال سنة ١٩٤١، وكانت جميعها بريطانية، ففتحنا حساباً لدى مصرف الرافدين وأودعنا فيه المبالغ المتأتّية للشركة. وفتحنا الاعتمادات المصرفية لطلب الآلات والأجهزة لديه.

والجدير ذكره أن غالبية هذه الآلات شحنت إلى البصرة، وقبل أن يصل المتبقّي منها وقعت حركة ١٩٤١، ما اضطر الباخرة إلى تغيير خط سيرها والتوجّه إلى بومباي، في الهند، حيث أفرغت حمولتها. وقد أدّى ذلك إلى تأخّر إنجاز المشروع، إذ اضطررنا للانتظار إلى أن أُعيد شحن الحمولة من بومباي إلى البصرة بعد انتهاء حركة ١٩٤١.

وفي حفل رعاه الوصي عبد الإله وبعض أعضاء الحكومة، أُفتتح المصنع في مايس ١٩٤٢. وألقى جعفر أبو التمن رئيس مجلس الإدارة كلمة المناسبة، أشار فيها إلى أهمية المشروع في بدء صناعة يؤمّل أن تتطور إلى مستوى من الجودة يقارب المستوى الذي بلغته الصناعة في الأقطار الصناعية، ويوفّر منتوجات حديثة للاستهلاك المحلّي. لكن زوبعة ترابية ثارت صبيحة ذلك اليوم من أيام مايس وخلعت عن حفلة الافتتاح رونقها.

وقد توسّع المصنع، مساحة وإنتاجاً، وأضيفت إليه أقسام جديدة لإنتاج علب الزيوت، حتى تطوّر وأصبح مصنعاً «ممكنناً». ومن الأقسام التي أضيفت إليه قسم لإنتاج الزيوت النباتية «المهدرجة» التي تشبه في هيئتها ونكهتها السمن الحيواني،

---

(١) نسبة إلى السيدة الأرمنية المعروفة باسم «سارة خاتون» أو «سارة الزنكية».

وأطلق عليه اسم «زبيدة»، كان منتوجاً ناجحاً وأصبح أهم منتوج للشركة كمية واقتصادياً. وأضيف أيضاً، قسم لصنع صابون التواليت، يشبه صابون بالموليف Palmolive، وسميناه صابون «الجمال»، وقسم آخر لصنع صابون الغسيل «صابون ثريا)، وأنواع أخرى من الصابون مثل صابون «هناء»، ومسحوق «أمواج»، وكذلك «زيت البنت» للسَلطة. وقد زيد رأسمال المصنع مرات عديدة إلى أن بلغ نحو ثلاثة ملايين دينار عراقي عندما شملته قرارات التأميم سنة ١٩٦٤.

وخلال تطوّر المصنع، قمت ببضع رحلات إلى أقطار مختلفة تتعلق بشراء الآلات الجديدة، وتطوير المشروع وإضافة أقسام أخرى إليه، واستقدام خبراء مسؤولين عن النواحي الفنّية والتكنيكية فيه. ومن هذه الرحلات رحلة إلى مصر قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية. وفي رحلة العودة، سافرت بطائرة «سيبلن»، التي تهبط على الماء، من روض الفرج، في النيل، إلى بحيرة طبرية، ومنها إلى بحيرة الحبانية، وقد لفت نظري الوجود البريطاني الكثيف، العسكري والمدني، في مدينة القاهرة. وسافرت إلى الهند أيضاً، عندما كانت معركة الاستقلال قائمة على قدم وساق قبيل إعلان استقلال الهند عن الامبراطورية البريطانية. وبصفتي مديراً مفوّضاً، كنت أشرف شخصياً على مراحل تشييد المباني ونصب الآلات وتشغيلها بحيث اقترن المشروع برمته، بالنسبة إلى الجمهور، بإسمي، في حين أني لم أكن في الحقيقة، إلاّ مديراً مفوّضاً من مئات المساهمين في المشروع برمته. ومن بينهم من يحمل أسهماً هي أضعاف ما لديّ من أسهم فيه، إذ لم تتجاوز أسهمي ٣٪ من مجموع الأسهم. وفي سياق الحديث عن الأسهم والمساهمين، فإن الصناعي العراقي المعروف نوري فتاح باشا أصبح أكبر مساهم في الشركة بعد أن أخذ يشتري أسهم الشركة التي كانت تزداد قيمة بمقدار ما كانت الشركة تزيد من رأسمالها.

وتولّيت إدارة المشروع منذ تأسيسه وإلى قيام ثورة تموز ١٩٥٨، باستثناء فترة تقارب ستة أسابيع خلال عام ١٩٤٦ حيث شغلت فيها منصب وزير التموين. وبعد أن تركت موقعي كمدير للمشروع، تولى إدارته ناظم الزهاوي فترةً قصيرة، ثم خلفه في الإدارة ولدي هيثم حديد الذي اضطر إلى الاستقالة سنة ١٩٦٤، حين اتخذت السلطات، آنذاك، من مسألة اعتقالي وحجز أموالي وأموال زوجتي ذريعة لحجز أمواله أيضاً.

وبعد وفاة جعفر أبو التمن، أصبح نصرت الفارسي رئيساً لمجلس الإدارة، وفي هذه الفترة نشرت، بإسمي، مقالة في «الأهالي»، معارضة للحكومة، أثارت عدم رضا بعض أعضاء مجلس الإدارة. وصودف أني مرضت، فعادني أولئك الأعضاء، وبما يشبه الإنذار، أخبروني أن مقالي المذكور يضرّ بمصلحة الشركة، وكان أكثرهم حماسة في ذلك نصرت الفارسي، فأجبتهم أن باستطاعتهم البحث عن مدير إدارة غيري، إلاّ أن الأمر لم يتجاوز هذا الحد. وظننت، حينئذ، وما زلت، أن موقفهم ذلك كان بتحريض من أحد أعضاء الحكومة وأعوانها.

وقد حظي مشروع إنتاج الزيوت البناتية، باعتباره مشروعاً عراقياً صرفاً، بالحماية، فجرى تحديد استيراد الزيوت النباتية من خارج العراق. واستمر هذا الأمر إلى أن تولّى علي ممتاز الدفتري منصب وزير المال في حكومة علي جودت الثانية في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، فقد ترك الوظيفة أحد الذين كانوا يعملون معه عندما كان مديراً عاماً لمديرية الواردات العامة في الثلاثينيات، واشتغل في تجارة الاستيراد في سوق الشورجة. ومحاباة لهذا الموظف، أو لأسباب خاصة أخرى، أطلق وزير المال استيراد الزيوت النباتية من الخارج، فعقد هذا الشخص صفقة استيراد زيوت نباتية، علامة الخروف، من هولندا. وهي زيوت ذات نوعية رديئة، فاستوردها بسعر متدنٍ، استطاع بواسطته أن يزاحم منتوج شركة الزيوت النباتية فترة من الزمن، ويسبب لها ضائقة مالية. إلا أن شركة الزيوت استطاعت أن تتغلب على هذه الأزمة عن طريق تخفيض كلفة المنتوج، ما مكّنها من بيعه بسعر منافس. كذلك قدّمت الشركة مذكرة ى المراجع المختصة عرضت فيها المشكلة التي واجهتها بسبب رفع الحماية عنها، تخذت الحكومة إجراءات لحماية الشركة حماية جزئية.

وفي منتصف الخمسينيات، إتصلت بنا شركة بروكتر وكامبل Procter and Gaml الأميركية ذات الأنشطة الدولية، والتي تصنّع مساحيق الغسيل باسم «تايد»، ىو مسحوق واسع الاستعمال في العراق وفي الأقطار الأخرى، من أجل القيام شروع مستقل إلى جانب معمل الزيوت النباتية كي نصنّع مساحيق الغسيل الكيماوية Detergent. فذهبت إلى جنيف، في سويسرا، حيث يقع مقرها الأوروبي، وكذلك إلى أثينا، في اليونان، من أجل التفاوض والاتفاق على العقد الذي سيقام المشروع على أساسه. وتمّ الاتفاق، وبعد أخذ موافقة البنك المركزي العراقي، بدأنا بتنفيذ المشروع، وشيّدنا له بناية خاصة، وجعلنا له كياناً خاصاً باسم (الرافدين)، وبدأ تشغيله بعد ثورة تموز ١٩٥٨ مباشرة.

سفرة إلى بيروت

كنت قد سافرت وعائلتي ووالدي إلى لبنان في ربيع سنة ١٩٤٠، عن طريق الموصل ـ حلب، بالقطار، ومن حلب إلى طرابلس بالقطار أيضاً، ومن هناك، بالسيارة، إلى بيروت. وكان القصد من السفرة إجراء فحوص ومعالجات لوالدي، ولولدي. وقد استقبلنا في طرابلس التاجر العراقي الموصلي محمد علي يزبكي الذي كان له علاقة عمل مع والدي في الموصل، وكان، آنذاك، في سفرة تجارية في بيروت. ومن طرابلس أخذنا سيارتين إلى بيروت حيث أقمنا في فندق «نيو رويال»، وكان من الفنادق المهمة في بيروت آنذاك.

وخلال إقامتنا في لبنان، وقع هجوم الجيش الألماني في الحرب العالمية الثانية على فرنسا، واجتياحه لها، واحتلال باريس. وكان اللبنانيون، في تصرفاتهم وأحاديثهم، قلقين على مصيرهم، إذ كان لبنان وسورية تحت الاحتلال والحكم الفرنسي المباشرين. وبعد اندحار فرنسا أمام الجيش الألماني آلت الإدارة الفرنسية في سورية ولبنان إلى حكومة فيشي الخاضعة للسيطرة الألمانية.

ومن الحوادث الطريفة ذات الدلالة، أنني وأحد أصدقائي اللبنانيين، وكان مسيحياً، وهو طبيب وشخصية سياسية معروفة، قرّرنا الذهاب في نزهة إلى منطقة الجبل، فاستأجرت سيارة أعرف سائقها الذي اعتاد أن يقدّم خدماته لنزلاء الفندق الذي نقيم فيه. وفي الطريق من بيروت إلى الجبل، سأل صديقي اللبناني سائق السيارة عن اسمه، فقال السائق إن اسمه «محمد». عندئذ علّق صديقي قائلاً: لذلك أراك مع الأستاذ محمد حديد، فأجبته أن وجودنا معاً محض مصادفة! لقد علقت هذه الحادثة في ذهني دليلاً على الإنقسام الطائفي العميق في لبنان، وفي هذا السياق أذكر أنني كنت مرة، مدعوّاً إلى العشاء لدى صاحب مكتب دعاية، له علاقة بـ «شركة الزيوت النباتية»، وكان، مسيحياً وعضواً في منظمة الكتائب اللبنانية المتطرّفة التي تأسست تواً، وكان يرأسها الشيخ بيار الجميل الذي كان يمتلك صيدلية في ساحة البرج، وكنت قد رأيته فيها عند شرائي بعض الأدوية. والشيخ بيار هو والد كل من بشير الجميّل الذي انتخب رئيساً للجمهورية وما لبث أن قُتل في حادث انفجار، وأمين الجميّل الذي أصبح رئيساً للجمهورية. فلمّا خرجنا من المطعم رأيت عدداً من سيارات الأجرة في انتظار الزبائن، لكن مضيفي أبى إلا أن يستأجر سيارة يكون سائقها مسيحياً. وقد اطلعت، بعدئذ، على شواهد أخرى على هذا الانقسام الطائفي في

المجتمع اللبناني، فصاحب العمارة المسيحي إذا أراد أن يستخدم حارساً، لا يستخدم إلا حارساً مسيحياً، وكذلك الحال مع صاحب العمارة المسلم فهو لا يستخدم إلا حارساً مسلماً... وهكذا دواليك في جميع قطاعات الاستخدام الأخرى.

ولمّا كنت قبل سفرتي هذه إلى بيروت قد أسست «شركة استخراج الزيوت النباتية المحدودة» في بغداد، فقد قررت أن أغتنم هذه الفرصة لزيارة مصنع كبير للزيوت النباتية تمتلكه عائلة «جبر»، يقع شمال بيروت على طريق طرابلس. وقد أفدت من زيارتي للاطلاع على مراحل هذه الصناعة، وإن كان مصنعنا في بغداد مصمَّماً على طريقة أحدث مما كان عليه مصنع جبر.

بعد انتهاء زيارتنا إلى بيروت، عدنا إلى مدينة الموصل بالطريقة نفسها.

أنشطة صناعية أخرى

الأنشطة الصناعية الأخرى التي قمت بها هي المشاركة في تأسيس «شركة الجوت العراقية» لصنع الأكياس «الكواني» التي تعود المبادرة فيها إلى المصرف الصناعي العراقي «الحكومي». وكان أكبر المساهمين فيها، يومذاك، عبد الغني الدلّي الذي كان مديراً عاماً للمصرف الصناعي، وعضو مجلس إدارة شركة الجوت التي انتخبت عضواً في مجلس إدارتها، وعيّن عبد الفتاح إبراهيم مديراً مفوّضاً لها.

وعند الشروع في شراء آلات لمعمل الجوت، قرّر مجلس إدارة الشركة إرسال وفد يتكوّن مني ومن عبد الغني الدلّي إلى سويسرا وإيرلندا الشمالية من أجل التفاوض مع الشركات التي قدّمت عروضاً لآلات نسيج الجوت، وكانت إحدى هذه الشركات في زيوريخ، والأخرى من شركة بريطانية في بلفاست.

وصلنا سويسرا خلال عطلة رأس السنة، فذهبت أنا وعبد الغني الدلّي إلى منتجع St. Moritz الذي يقصده الناس للاستجمام والتزحلق على الجليد. وبعد العطلة، اتصلنا بالشركة السويسرية في زيوريخ، واطّلعنا على الآلات الموجودة لديها. ثم سافرنا إلى بريطانيا، وذهبنا إلى بلفاست حيث مقر الشركة البريطانية التي تصنع آلات نسيج الجوت.

وفي تلك السفرة أيضاً، ذهبت مع عبد الغني الدلّي إلى بروكسل في بلجيكا لعمل يخص شركة الزيوت النباتية، وهو التفاوض بشأن شراء معمل استخلاص الزيوت من البذور الزيتية، ومن بذور القطن، خصوصاً.

وحين صدرت قرارات التأميم سنة ١٩٦٤، التي أممت بموجبها شركات كثيرة، شمل التأميم «شركة الجوت العراقية» إضافة إلى «شركة الزيوت النباتية».

كذلك ساهمت مع الدكتور يوسف عبود، بعد عودته من ألمانيا حيث درس الكيمياء، في تأسيس «شركة صناعة التمور العراقية» لإنتاج الدبس، وقد ساهم فيها برأسمال إضافي نوري فتاح باشا. وبعد فترة، دخل المصرف الصناعي العراقي في الشركة، وأصبح المساهم الأكبر فيها، ونتيجة لذلك استمرّت الشركة في نشاطها، وتوسّعت، وصارت شركة مساهمة عامة.

وكان لي أيضاً دور في تأسيس «شركة الرخام العراقية» بالإشتراك مع جميل توما، صاحب الفكرة الذي كان نشيطاً في تنفيذها. ومع أن المصرف الصناعي مساهم في «شركة الرخام العراقية» من أجل تشجيعها ومساعدتها، فإن الأوضاع الداخلية في المنطقة الشمالية، حيث تقع مقالع الرخام، لم تكن مستقرّة، والحركة العمرانية، عموماً، كانت تتسم بالكساد، وهذا ما أدّى إلى تعثّر الشركة وعدم نجاحها، ثم تمّت في النهاية تصفيتها.

وقد تأسست في السبعينيات والثمانينيات، شركة أو شركات لصنع الرخام على أساس استيراد الرخام الخام من الخارج وتقطيعه وصقله في المعامل المحلّية، وكان ذلك في الزمن الذي نشطت فيه حركة بناء العمارات والدور الفخمة، وإقامة المشروعات الاقتصادية الأخرى مع بروز ما عرف بالتنمية الإنفجارية في ذلك الحين اعتماداً على ضخامة واردات النفط. وقد أدّت كلّ هذه العوامل إلى نجاح الشركات المصنّعة للرخام الجيّد الملوّن المستعمل في الأبنية المختلفة.

ولو وضعت ميزاناً حسابياً لما كنت أمتلكه عند بدء مساهمتي في هذه الأنشطة الصناعية، التي كنت أقوم بها، إضافة إلى نشاطي في ميدان القضايا العامة، لوجدنا أن النتيجة الصافية لذلك الميزان أن موجوداتي في النهاية هي أقل جداً مما كانت عليه في بداية النشاط. وبالرغم من ذلك، فإني لست آسفاً البتة على ذلك، لأن النشاط الصناعي هو جزء من الجهود الكثيرة التي أدّت، مجتمعة، إلى بدء الحركة الصناعية في العراق وإلى توسّعها في ما بعد. ومع ذلك، فقد اتهمني بعضهم بأني رأسمالي استغل نشاطه السياسي لزيادة ثروته!

الفصل الخامس

سنوات الحرب
وولادة «الحزب الوطني الديموقراطي»

اتخذ الحلفاء، خلال الحرب، شعارات تدعو إلى مقاومة الفاشية ودعم الحريات العامة ومناهج الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى توفير الرفاهية. وبناءً على ذلك، شرع رجال السفارات الغربية في الاتصال ببعض الشخصيات التقدمية بغية الدخول في حوار بشأن هذه الأهداف ومدى تطبيقها على الأوضاع المحلية. ومع أن طبيعة الحكومات العراقية المتعاقبة، والعقلية التي تسيّرها، ظلّتا على ما هما عليه قبل حركة ١٩٤١ وبعدها، فقد اضطرّت إلى مجاراة هذه التوجّهات التي فرضتها عليها السلطات البريطانية المختلفة، ربما ليس رغبة في تحقيق هذه الأهداف بالذات، بل من أجل الحد من تأثير دعايات دول المحور والمبادئ الفاشستية. وقد تجسّد ذلك في ما أبدته هذه الحكومات من تساهل محدود في إصدار الصحف وقول النقد، بشرط ألا يتجاوز حدوداً معيّنة. وقد أشاع هذا الجو بعض النشاط السياسي وظهور دعوة للقيام بعمل ما لبلورة هذا النشاط في إصدار جريدة أو تنظيم سياسي. في ظل هذه الظروف، عاد عبد الفتاح إبراهيم إلى اللقاء بكامل الجادرجي وزيارته في بيته وحضور مجلسه مع عدد من التقدميين.

إن الأوضاع التي نشأت بعد حركة ١٩٤١، وانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية أوجدا تطلّعاً إلى إمكانية تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء هذا الانتصار عن طريق تنفيذ الديموقراطية وضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان وتأمين الرفاه العام في المجتمع.

زيارة ستافورد كريبس إلى العراق

وبما أنني كنت ألتقي الجادرجي باستمرار، فقد حضرت غالبية لقاءاته مع عبد

الفتاح إبراهيم. وقد استمعنا، في تلك الأثناء، إلى خبر من الإذاعات الخارجية مفاده أن السير ستافورد كريبس[1] Sir Stafford Crips، وهو من الشخصيات العمّالية المعروفة وعضو في حكومة تشرشل الإئتلافية من المحافظين والعمّال والأحرار، سيقوم برحلة إلى الهند، وسيمرّ خلالها ببغداد. ونظراً إلى أن العراق كان محتلاً من قبل الجيوش البريطانية، وأن للحكومة البريطانية اهتماماً وتأثيراً على الأوضاع القائمة فيه، فقد نشأت فكرة تقديم مذكرة إلى السير ستافورد كريبس خلال زيارته لبغداد، تتناول الحالة السائدة في العراق وتتضمّن مطالب الحركات السياسية لإصلاح هذه الأوضاع.

وضعت بالاشتراك مع الجادرجي وعبد الفتاح إبراهيم، هذه المذكرة المسهبة عن الحالة في العراق وما تحتاج إليه من إصلاحات.

استعرضت المذكرة نشأة الدولة العراقية، وذكرت بأن «تكون الدولة دستورية برلمانية وجهتها العامة مراعاة النظام الديموقراطي في الحكم». وأشارت إلى مسخ الحياة الدستورية البرلمانية من قبل الحكومات المتعاقبة التي تأثرت بالأحوال التي كانت سائدة في الدولة العثمانية، وما أدّى إليه ذلك من التأثير في قدرة الدولة على القيام بواجباتها إزاء المواطن، ومستوى معيشته، ما أشاع التذمّر والاستياء. ولما لم تكن هنالك أداة لتغيير الحكومة والأوضاع العامة، فقد بدأت محاولات التغيير باللجوء إلى العنف كما تجسّد في حركات العشائر والانقلابات العسكرية. وفي ظل هذه الأوضاع المرتبكة وجدت الفئة الحاكمة إلى العراق في الدعاية الفاشية خير سلاح

---

(١) ستافورد كريبس (١٨٨٩–١٩٥٢): سياسي بريطاني من حزب العمال واقتصادي وقانوني، كان من أنجح المحامين حين خاض ميدان السياسة، وانتخب لعضوية البرلمان للمرة الأولى في ١٩٣١ بعد أن عيّنه رامزي ماكدونالد محامياً عاماً لوزارته العمالية الثانية، ثم طرد من حزب العمال سنة ١٩٣٩ بسبب تأييده «الجبهة الشعبية» مع الشيوعيين وبقي نائباً مستقلاً في مجلس العموم. وحين نشبت الحرب العالمية الثانية، عيّن سفيراً لبرطانيا في الاتحاد السوفياتي (١٩٤٠–١٩٤٢)، ثم اشترك في وزارات عديدة. وسنة ١٩٤٢ أوفد بمهمة إلى الهند، وهي قيام هند متحدة، ورفض عرضه كل من غاندي وجناح، وأخيراً أصبح وزيراً لصناعة الطائرات وشغل هذا المنصب حتى نهاية الحرب. وحين جاء حزب العمال إلى الحكم سنة ١٩٤٥، أعيد إلى الحزب وعيّن وزيراً للتجارة وأصبح في سنة ١٩٤٧ أول وزير الإقتصاد. ولما استقال دالتين من وزارة المال خلفه كريبس فيها، وخفض سعر الباوند الإسترليني في سنة ١٩٤٩، واضطره المرض إلى اعتزال العمل سنة ١٩٥٠.

تصدّت به للعناصر التقدّمية ونشاطها الهادف إلى إصلاح الأوضاع، إذ رأت فيه خطراً يهدد مصالحها ووجودها، وهذا ما حداها على اتخاذ الإجراءات القمعية التعسّفية لمواجهة المعارضة. كذلك أشارت المذكرة إلى العلاقات البريطانية العراقية وإلى ضرورة قيامها على أسس من المساواة واحترام سيادة العراق، وتعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية لتكون أداة لتعاون حقيقي بين البلدين. وتطرّقت المذكّرة إلى القضية الفلسطينية وما كان لها من تأثير واسع في الاستياء والكراهية تجاه الدول الغربية لقيامها بإنشاء الوطن الصهيوني في فلسطين.

وخلصت المذكرة إلى الدعوة إلى ضرورة أن يكون الاتجاه في المستقبل نحو تحقيق الأهداف الديموقراطية بصورة صادقة وجدّية في تطبيق المناهج الاجتماعية لإصلاح حالة الشعب ورفع مستوى معيشته، وضمان فرص متساوية لجميع أفراده. لأن بقاء الوضع على ما هو عليه لا ينتظر منه غير السوء، وأن مصلحة الشعب البريطاني ومصلحة الجبهة الديموقراطية تحتّمان معالجة العلاقات بين بريطانيا والعراق معالجة تؤدّي إلى توثيق الروابط الصحيحة بين الشعبين البريطاني والعراقي، وإلى زيادة مناعة الجبهة الديموقراطية وتسهيل تطبيق مبادئها. وبناءً على ذلك، فمن الضروري أن تكون التدابير الآتية من جملة ما يمكن اتخاذه لجعل العراق عنصراً فعّالاً في الجبهة الديموقراطية في الكفاح ضد الفاشية:

أ ـ تطبيق أحكام الدستور العراقي بصورة فعلية وإفساح المجال لتكون السلطتان التشريعية والقضائية في المكان الذي يليق بهما في بلد دستوري ديموقراطي.

ب ـ إجراء كل ما هو ميسور الآن من الإصلاحات الداخلية وفسح المجال للشعب لأن يتذوّق ويتلمّس ما تسديه الديموقراطية من الخير وما تحققه من النفع العام ليتسنى للناس الإعتزاز بها والانضواء تحت لواء الديموقراطية على نحو حقيقي وجازم.

ج ـ أن يكون موقف الهيئات البريطانية ووجهة العلاقات البريطانية ـ العراقية أكثر إنسجاماً مع أهداف الديموقراطي.

ومع ذلك، فإن هذه المذكرة، لم تقدّم إلى السير ستافورد كربس لأنه لم يمر ببغداد أثناء رحلته إلى الهند.

وفي سياق الحديث عن هذه المذكرة أودّ أن أشير إلى بعض الآراء التي ذهبت إلى أنها قدّمت إلى السفارة البريطانية، في حين أعدّت المذكرة، في الواقع، كي تقدّم إلى السير ستافورد كريبس، ولم يخطر في بالنا قط أن نتقدم بها كعريضة شكوى إلى السفارة البريطانية. لقد أردنا منها اطلاع شخصية بريطانية عالية على حقيقة الأوضاع في العراق مستغلّين بذلك ظروف الجبهة الديموقراطية المعادية للفاشيّة، من جانب، وسيطرة بريطانيا على العراق عن طريق نفوذها على الحكومة العراقية، من جانب آخر.

في هذه الأجواء السياسية تواصلت لقاءاتنا التي كان يجري الحديث فيها عن الأوضاع العامة وتردّي الحالة المعيشية بسبب الحرب، واضطرار الحكومة العراقية إلى اتباع تقنين الاستهلاك العام لإعتماده على الاستيراد الذي فرضت الحكومة البريطانية والحلفاء تجديده خدمة للمجهود الحربي. وعاد الكلام على ضرورة وجود أداة للتعبير عن آراء هذه الجماعات. ونظراً إلى التأييد الذي كسبته «جماعة الأهالي» من خلال نشاطها في الثلاثينيات، فقد اعتبرت رمزاً للحركة التقدّمية في العراق، وأهم عنصر فيها.

هكذا تبلور من جديد تكتّل يضمّ كامل الجادرجي وعبد الفتاح إبراهيم وأنا شبيه بجمعية «الشعبية» التي كانت قائمة قبل انقلاب ١٩٣٦، باستثناء جعفر أبو التمن الذي اعتزل العمل السياسي بشكل نهائي، وحكمت سليمان الذي انتقل، في الحقيقة، إلى موقع سياسي آخر بعد الانقلاب، وكان سجيناً في تلك الفترة، وعبد القادر اسماعيل الذي انقطعت الصلة به بعد سفره إلى سورية وإسقاط الجنسية عنه.

وبينما كنا نقلّب الرأي في ما يمكن أن نقوم به من نشاطات، نشأ اتجاه بالعودة إلى إصدار صحيفة باسم «الأهالي» أو إحدى شقيقاتها، بعد أن يتم الاتفاق على الأهداف التي تدعو لتحقيقها تجنّباً للخلافات التي حدثت في ما سبق.

وخلال هذا الحديث عن إصدار الجريدة وأهدافها طرح إمّا كامل الجادرجي أو عبد الفتاح إبراهيم انضمام عزيز شريف إلى التكتّل الجديد. كان لدى عزيز شريف نشاط سياسي مستقل باتجاه تقدّمي، وأُتفاق على انضمامه إلينا، فانضم إلى الجماعة وأخذ يشترك في اجتماعاتها وقراراتها. وأول عمل قام به هو أنه سعى لتعيين ابن أخيه عبد الرحيم شريف، الذي كان يعمل معه في نشاطاته السياسية، مديراً لتحرير الجريدة، كموظف معيّن، وليس كموجّه لسياسة الجريدة أو خطتها.

في ١٩٤٢/٩/٢٣ صدرت «صوت الأهالي» لصاحبها ومديرها المسؤول كامل الجادرجي كامتداد لجرائد «الأهالي» التي كانت تصدرها «جماعة الأهالي» في الثلاثينيات. فحمل العدد الجديد الرقم ٧٦ إذ انقطعت «صوت الأهالي» عن الصدور بعد العدد المرقّم ٧٥.

بدأت الجريدة بمعالجة القضايا العامة وفقاً للخطة التي وضعت لها باتفاق الجماعة. وبالنسبة للمقالة الافتتاحية كان أحد الأعضاء يكتبها ثم تعرض على الجميع لإبداء ما لديهم من ملاحظات، ثم يُتفق على النص النهائي كما كان يجري العمل في صحف الأهالي في ما مضى، أما خطة الجريدة وأهدافها فيمكن تلخيصها بالدعوة إلى:

أ ـ حرية الانتخابات.
ب ـ ضمان الحق في التنظيم الحزبي والنقابي.
ج ـ حرية النشر والاجتماع.
د ـ تطبيق القوانين الأساسية لتلافي الاضطرابات السياسية.
هـ ـ معالجة أوضاع التعليم والصحة العامة.
و ـ رفع مستوى معيشة السكان وخصوصاً المناطق الفقيرة.
ز ـ حل مشكلة الأراضي ومشكلات العمال.
ح ـ مكافحة الفاشية.
ط ـ العمل من أجل القضايا العربية وخصوصاً القضية الفلسطينية.

وما إن مضت بضعة أشهر على صدور جريدة «صوت الأهالي» حتى عادت الخلافات بين كامل الجادرجي وأنا من جانب، وعبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف، من جانب آخر.

بالنسبة إلى عزيز شريف، تركّز الخلاف على تصرّف ابن أخيه عبد الرحيم شريف الذي عيّن مديراً لتحرير الجريدة براتب معيّن، إذ كان يتحيّز إلى الآراء المتطرّفة في ما يتعلّق بالنشر في الجريدة، ولم يلتزم واجبات العمل، وهذا ما أدّى إلى الاستغناء عن خدماته، ومن ثم، إلى انسحاب عزيز شريف من الجماعة.

أما عبد الفتاح إبراهيم، فبالإضافة إلى خلافه مع الاتجاه الذي تسير عليه الجريدة، وميله إلى التطرّف أيضاً، دعا إلى توسيع «جماعة الأهالي» ورشّح أشخاصاً معينين من الشباب الناشطين للانضمام إلى الجماعة. لم أحبّذ، أنا وكامل الجادرجي،

إنتماء هؤلاء إلى «جماعة الأهالي» كأعضاء يساهمون في صناعة القرارات التي تتخذ في مختلف القضايا العامة. لذلك أخذ عبد الفتاح إبراهيم ينسحب تدريجاً، ويقطع، في النهاية، علاقته معنا، فأصبحت كتابة المقالات الافتتاحية تعتمد على كامل الجادرجي وعليّ، ويجري، أحياناً، تكليف آخرين كتابة مقالات افتتاحية، أو مساهمات أخرى تأتي إلى الجريدة وتنشر من دون تعديل أحياناً، أو بعد تعديلها بالاتفاق مع كاتبها.

وبما أن الجريدة كانت تواظب على الدعوة إلى الجريات العامة في نظام دستوري برلماني، وإلى التعددية في الرأي والأحزاب، إضافة إلى ما كان يصدر، في الوقت نفسه، من تصريحات عن مسؤولين حكوميين على أن النظام الذي يجب أن تقوم عليه الدولة العراقية بعد انتهاء الحرب يجب أن يكون نظاماً دستورياً برلمانياً يضمن الحريات العامة وحقوق الإنسان والانتخابات الحرة المباشرة، فقد نشطت الدعوة إلى تأليف حزب ديموقراطي من الجماعات الملتفّة حول جريدة «الأهالي» ومن المؤيدين لدعوتها والأهداف التي تنادي بها بحسبما وردت في خطة الجريدة.

وبناءً على ما تقدّم، عقدت اجتماعات عدة في دار كامل الجادرجي حضرتها مجموعات من مختلف التيارات السياسية الناشطة في ذلك الحين. ومن بين الذين حضروا عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف وآخرون من المعروفين بمناصرتهم للحركة الديموقراطية. ويمكن الرجوع بصدد تفاصيل المداولات التي جرت في هذه الاجتماعات، إلى مذكرات كامل الجادرجي. ومن دواعي الأسف أن هذه الاجتماعات والمداولات لم تؤد إلى الهدف المرجوّ منها، وهو توحيد المساعي وتأليف حزب ديموقراطي يجمع هذه الأطراف كافة.

غير أن النقاش لم يتوقّف. فقد استمرت الجريدة في الدعوة إلى ضرورة قيام حياة حزبية سليمة يدعمها في ذلك المؤيدون لاتجاهها، الذين كانوا يطالبون، أيضاً، بتحقيق هذا الهدف، يضاف إلى ذلك تصريحات كبار المسؤولين كالوصي على العرش وبعض رؤساء الحكومات التي تولّت المسؤولية آنذاك بلزوم إصلاح الأوضاع السياسية من أجل تحقيق التعددية والديموقراطية في نظام دستوري برلماني، فألفت في ١٩٤٦/٢/٢٣ حكومة توفيق السويدي، وشارك فيها بعض الوزراء الذين عرفوا برغبتهم في إنهاء الأحوال الاستثنائية التي فرضت بسبب الحرب كالرقابة على الصحف، والأحكام العرفية، والقيود على تأليف الأحزاب، من أمثال سعد صالح،

وعبد الوهاب محمود، وعبد الهادي الظاهر، وأشخاص آخرين ممن يعرف عنهم تحبيذهم، وإن بحماسة أقل، لهذه الاتجاهات. وقد نجم كل ذلك، بالطبع، عن تحوّل سياسة الدولة نحو الأخذ ببعض الأساليب الديموقراطية، وإن لم يكن كلها، بضغوط من دول الحلفاء الراغبة في شيء من التغيير بعد انتهاء الحرب بانتصارها على دول المحور.

قبيل ذلك، وجدت لدى «جماعة الأهالي» الرغبة، إذا ما تحولوا إلى حزب سياسي، في أن يشركوا معهم بعض الشخصيات من الشباب المثقفين الذي كانوا يظهرون توددهم وتأييدهم لاتجاهات «الأهالي»، وإن ظلّوا على استقلالهم ولم ينتموا رسمياً إلى الجماعة. وقع الاختيار على عبد الكريم الأزري (وهو ابن الشاعر العراقي المعروف عبد الحسين الأزري، وخريج جامعة لندن في الاقتصاد، وقد تولّى مناصب عدة في وزارتي المعارف والمال)، وعبد الوهاب مرجان (خريج كلية الحقوق في بغداد، امتهن المحاماة، ومن الشخصيات البارزة في الفرات الأوسط)، وعبود الشالجي (المحامي البارز، متخرج في كلية الحقوق من جامعة بغداد ومن عائلة معروفة في بغداد). أجرى كامل الجادرجي مداولات مع عبد الكريم الأزري وعبد الوهاب مرجان، بعضها بحضوري، لمعرفة مدى تأييدهم اتجاهات «جماعة الأهالي» ومنهجها. وفاتح حسين جميل عبود الشالجي للغرض لنفسه. انتهت هذه المداولات باقناعنا أن الثلاثة مؤيدون للاتجاه الديموقراطي الليبرالي، من الناحية السياسية، ولتحقيق العدل الاجتماعي، من الناحية الاقتصادية.

من جانب آخر، شهدت مدينة الموصل أثناء الحرب نشاطاً ثقافياً تمحور حول مجلة «المجلة» التي كان ذو النون أيوب ويوسف الحاج الياس وحسن زكريا وعبد الحق فاضل من أبرز الملتفين حولها. ومع أن «المجلة» كانت تصدر بصفتها مجلة أدبية، فإن اتجاهها المتمثّل في ما تنشره من مقالات وشعر وقصة كان اتجاهاً ديموقراطياً يسارياً. لذلك كانت «المجلة» تعتبر امتداداً لجريدة «الأهالي» في الموصل وإن لم يكن أي من جماعة «المجلة» منتمياً فعلياً أو رسمياً إلى جماعة «الأهالي».

في هذه الأيام استقال حسين جميل الذي كان حاكماً، من وظيفته، وكان عضواً فعّالاً في تأسيس «جماعة الأهالي» وانقطع عنها خلال عمله حاكماً، وعلى أثر استقالته أخذ يزاول نشاطه السياسي في «جماعة الأهالي» علناً.

لقد شاركت مع كامل الجادرجي وحسين جميل في وضع منهج مقترح للحزب الوطني الديموقراطي المزمع تسجيله. وتمّ بعد المداولة الاتفاق على تقديم طلب

لتأسيس حزب باسم (الحزب الوطني الديموقراطي) في ١٩٤٦/٣/٥ من قبل كامل الجادرجي، أنا، عبد الكريم الأزري، يوسف الحاج الياس، حسين جميل، عبد الوهاب مرجان، عبود الشالجي، صادق كمّونة.

في ١٩٤٦/٤/٢ حصل الحزب على الإجازة. وقد نشرت جريدة «صوت الأهالي» نص طلب التأسيس، وأسماء مقدّمي الطلب. كذلك نشرت بعد ذلك نص كتاب وزارة الداخلية بإجازة الحزب. فأخذت ترد إلى الجريدة رسائل من المواطنين لتأييد الحزب، إضافة إلى رسائل طلب الانتساب إليه. وبدأت أيضاً جريدة «صوت الأهالي» بنشر المقالات الافتتاحية مع ذكر أسماء كتّابها، وكان أغلبها بأسماء كامل الجادرجي وأنا وحسين جميل. وكتب عبد الكريم الأزري بعض المقالات بتوقيعه، أيضاً.

والجدير ذكره إجازة أربعة أحزاب أخرى في اليوم نفسه الذي أجيز فيه للحزب الوطني الديموقراطي، وهي:

أ ـ حزب الاستقلال: تضم هيئته المؤسسة محمد مهدي كبه، داود السعدي إسماعيل الغانم، فاضل معلّة، علي القزويني، عبد المحسن الدوري، رزوق شماس، عبد الرزاق الظاهر، فائق السامرائي ومحمد صدّيق شنشل. وقد تبنّى الحزب أفكاراً قومية ودعا إلى القيام بإصلاحات سياسية واجتماعية معتدلة.

ب ـ حزب الأحرار: رئيسه توفيق السويدي، رئيس الوزراء آنذاك، وتضم هيئته القيادية داخل الشعلان، وسعد صالح وزير الداخلية، وعبد الوهاب محمود وزير العدل، وعلي ممتاز الدفتري وزير المال، وآخرين. ويلاحظ أن حزب الأحرار قد تكون من بعض رجال السياسة القدماء والنواب السابقين، ويدعو إلى إصلاح الحكم ضمن الإطار الدستوري والنظام السياسي القائم.

ج ـ حزب الاتحاد الوطني: تتكوّن هيئته المؤسسة من عبد الفتاح إبراهيم، محمد مهدي الجواهري، جميل كبّه، موسى الشيخ راضي، وأدوار قليان، موسى صبار وعطا البكري. ويتضمن منهجه مبادئ اشتراكية قريبة من الماركسية.

د ـ حزب الشعب: تتكوّن هيئته المؤسسة من عزيز شريف وتوفيق منير وعبد الأمير أبو تراب وعبد الرحيم شريف وإبراهيم الدركزلي ونعيم الشهرباني وجرجيس فتح الله. وهو أكثر الأحزاب التي أجيزت يسارية، ومعظم هيئته المؤسسة من المحامين المعروفين بالاتجاه الماركسي.

كذلك قدمت بعض الشخصيات طلباً لتأسيس حزب باسم «حزب التحرّر الوطني»، إلاّ أنه لم يحصل على الإجازة إذا اتهمت السلطات أعضاء هيئته المؤسسة بالإنتماء إلى الحزب الشيوعي السري.

الاجتماع التأسيسي للحزب الوطني الديموقراطي

بعد نشر طلب تأسيس الحزب الوطني الديموقراطي وأسماء هيئته المؤسسة، بدأ في أوساط الحزب لغط حول دخول بعض الشخصيات التي لم تكن معروفة بإنتمائها إلى «جماعة الأهالي» في فترة نشاطها في الثلاثينيات، ولا بإعتناقها المبادئ الراديكالية، وهم: عبد الكريم الأزري وعبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي، مع أن قيادة الحزب كانت قد اجتمعت على إنفراد مع هؤلاء الأشخاص وتأكدت من عدم وجود أي إعتراض لديهم على أيّ من مبادئ الحزب التي يتضمنها منهجه العام. وهم، وإن لم يكونوا معروفين بالراديكالية، معروفون باتجاههم الليبرالي. يضاف إلى ذلك، أن دخولهم في الهيئة المؤسسة يضفي عليها تمثيلاً لقطاع أوسع من المجتمع العراقي.

بعد الحصول على إجازة تأسيس الحزب افتتح باب الانتماء، فتسلّم الحزب مئات الطلبات التي قبلت جميعاً.

ووفقاً لقانون الجمعيات يجب أن يعقد أول اجتماع عام لإنتخاب اللجنة الإدارية المركزية، فدعي الأعضاء لعقد اجتماع عام في ١٩٤٦/٤/٢٦ في قاعة «مدرسة التفيض» ببغداد. وقد حضر أكثر المنتمين وبلغ عددهم، حسب سجل الحضور، ٧٦٣ عضواً.

رشحت الهيئة المؤسسة أعضاءها ليكوّنوا اللجنة الإدارية المركزية باستثناء يوسف الحاج الياس بسبب إقامته في الموصل. وفي الوقت نفسه، رشّح السيد زكي عبد الوهاب، أحد أعضاء الحزب، مع أعضاء آخرين لعضوية اللجنة الإدارية المركزية. وقبل التصويت، تنازل بعض المرشحين الآخرين لمصلحة السيد زكي عبد الوهاب. وبسبب ذلك، أسفر التصويت عن فوز كامل الجادرجي، حسين جميل، أنا، صادق كمّونة، عبد الكريم الأزري، عبود الشالجي وزكي عبد الوهاب بعضوية اللجنة الإدارية المركزية. ولم يفز بعضوية اللجنة الإدارية المركزية السيد عبد الوهاب مرجان الذي حصل على ٣٠١ صوت مقابل ٤٦٢ صوتاً لزكي عبد الوهاب، وهو من

اليساريين المعروفين. وتمثّل هذه النتيجة انعكاساً للضغط الذي نتج من دخول الشخصيات المذكورة أعلاه، ولم تكن في إطار «جماعة الأهالي»، وأعقبت ذلك استقالة عبد الوهاب مرجان من الحزب.

بعد انتخاب أعضاء اللجنة الإدارية المركزية، اجتمعوا فيما بينهم وانتخبوا كامل الجادرجي رئيساً للحزب، وعبد الكريم الأزري نائباً للرئيس، وحسين جميل سكرتيراً، وعبود الشالجي محاسباً.

تعليقاً على هذا الاجتماع الأول، أشار بعض الكتاب إلى تأليف مكتب رئاسة من كامل الجادرجي وحسين جميل ومنّي. كذلك وجهت في ما بعد انتقادات إلى هيمنة هؤلاء على توجيه الحزب في حين يخلو النظام الداخلي للحزب من كيان تنظيمي باسم «مكتب رئاسة الحزب»، ولم يجر تعيين أي شخص أو أشخاص لمكتب مثل هذا. لكن المعروف أن هؤلاء الأشخاص الثلاثة، الجادرجي وأنا وحسين جميل، كانوا، منذ نشوء «جماعة الأهالي» في الثلاثينيات إلى ما بعد تحوّل الجماعة إلى «الحزب الوطني الديموقراطي»، المحور الأساسي في نشاط الحزب الفكري والعملي. برغم أن حسين جميل لم يكن عنصراً فعّالاً في «جماعة الأهالي» في الثلاثينيات، بل كان أحد مؤسسي «جريدة الأهالي» وشغل موقع مديرها المسؤول مدة سنة تقريباً، ثم ابتعد لبضع سنوات عن ميدان النشاط السياسي مع «جماعة الأهالي» بسبب تعيينه قاضياً في المحاكم العراقية.

من الطبيعي أن الحزب في أول تأسيسه، وفي أول هبّة للانتساب إليه، لم يستطع القيام بتمحيص دقيق لخلفيات كل منتسب، ولذلك ظهرت خلال أسابيع قليلة تيارات متباينة في أوساط الحزب من اليسار المتطرف إلى اليمين. وقد واجه الحزب أول ظاهرة في هذا السياق في اجتماعه الأول الذي عقده في ١٩٤٦/٥/١١ لمناصرة القضية الفلسطينية، حيث ألقى علي جليل الوردي خطاباً انتقد فيه الحزب نقداً عنيفاً قوبل بتأييد بعض الحاضرين الذين اتضح أنهم منتسبون لـ «رابطة الشيوعيين العراقيين» التي كان يرأسها داود الصايغ، ما حمل الحزب على إجراء تحقيق معهم بسبب مخالفتهم اتجاهه العام. وقد تقرّر إثر ذلك فصلهم من الحزب

الحزب الوطني الديموقراطي وإجراءات الحكومة القمعية

بعد أن أجازت حكومة توفيق السويدي الأحزاب، وأذنت للصحف المتوقفة

بمعاودة الصدور، نشطت الأحزاب والجماعات السياسية وشرعت الصحف الناطقة بأسمائها، كالعادة، وطبقاً للخطة التي تسير عليها، في انتقاد الحكومة لتباطئها في التحوّل نحو الأخذ بالأساليب الديموقراطية والعمل بموجبها بصورة كاملة. ويظن الكثيرون أن هذا النشاط السياسي وهذه الحملات الصحفية قد اخاف الفئة الحاكمة ما أدى إلى استقالة حكومة توفيق السويدي وتكليف أرشد العمري رئاسة الحكومة لأول مرة.

ألّف أرشد العمري حكومته في ١٩٤٦/٦/١. ونظراً لما كان يعرف به العمري من شخصية انفعالية قوبلت حكومته بشيء من التحفّظ والحذر. وانعكس ذلك في موقف الحزب من الحكومة. وقد نشرت مقالاً في «صوت الأهالي» في ١٩٤٦/٦/٢ بعنوان: «التبدّل الوزاري وسط الأوضاع الشاذة» أشرت فيه إلى أهداف هذه المرحلة ذات الطابع الانتقالي نحو الديموقراطية. وحذّرت الحكومة من أنها ستواجه معارضة شعبية كبيرة إذا سلكت مسلكاً مناقضاً لهذه الأهداف. كذلك كتب كامل الجادرجي، مقالات يحذّر فيها من اتباع الوزارة الخطة التعسّفية. إلا أن الحكومة لم تستطع إخفاء نياتها طويلاً فعطّلت بعض الجرائد السياسية، وأنذرت جرائد أخرى، وسحبت امتياز مجلة أدبية.

وفي خضم تفاقم إجراءات الحكومة ضد الحريات، خرجت صباح يوم الجمعة ١٩٤٦/٦/٢٨ تظاهرة لنصرة القضية الفلسطينية، وضد الوجود البريطاني في العراق. ولما عجزت الشرطة عن تفريقها بعد عبورها من الرصافة إلى الكرخ باتجاه السفارة البريطانية، أطلقت النار على المتظاهرين فقتلت خمسة بينهم طفل وجندي وعاملان وطالب، وجرح نحو عشرة. وعلى أثر ذلك أصدر «الحزب الوطني الديموقراطي» بياناً قال فيه: «أقيمت في بغداد تظاهرة قبل ظهر يوم الجمعة ١٩٤٦/٦/٢٨ كانت عاقبتها أن أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين فقتل وجرح العديدون. ونظراً إلى علاقة ذلك بحياة الشعب وحياة الأفراد مما يجب أن يكون موضع الصون والرعاية، يطلب الحزب هيئة تحقيق من قبل جهات عليا لتعيين المسؤولين عن هذا الحادث».

إضافة إلى بيان الحزب، هاجمت جريدة «صوت الأهالي» تصرّف الحكومة وأنذرت أنه ربما سيصحّ ما شاع في بعض الأوساط من أن وزارة أرشد العمري إنما جاءت من أجل تغيير الخطة التي من شأنها كسب الشعب لبعض الحريات التي استكثرتها عليه الأوساط المستأثرة بالحكم، على الرغم من قلة هذه الحريات.

كذلك اجتمعت الأحزاب العلنية الخمسة: الوطني الديموقراطي، الاستقلال، الأحرار، الاتحاد الوطني، والشعب، وبحثت موضوع إطلاق النار على التظاهرة، وقدّمت مذكّرة احتجاج مشتركة للحكومة بشأن هذا الموضوع.

وسط تلك الظروف، أعلنت الحكومة مشروع العشر سنوات الإعماري، فكتبتُ مقالاً افتتاحياً في «صوت الأهالي» مهاجماً فيه الحكومة، وقلت فيه إن وضع الحكومة الحاضرة سواء في البدء حين أدعت أنها حكومة انتقالية، أو بتطورها الأخير حينما انقلبت إلى حكومة ضد الديموقراطية، لا يخوّلها وضع منهج عمراني ولا يجعلها قادرة على تأمين مصالح الشعب في وضع مثل هذا المنهج.

واستمرت «صوت الأهالي» بنشر مقالات تنتقد إجراءات الحكومة في قمع الحريات، ولا سيما تجاه الجرائد السياسية.

في تلك الأثناء وقع حادث آخر خطير ألهب مشاعر الرأي العام، وهو إضراب «كاورباغي» في كركوك. إذ طبقاً للبيان الرسمي الذي صدر بشأن الحادث، فإن عمال شركة النفط هناك قاموا بإضراب في ١٩٤٦/٧/٣ مطالبين بزيادة أجورهم وتهيئة دور سكن لهم، وتخصيص وسائل لنقلهم إلى العمل ومنه، ومنحهم إكرامية الحرب أسوة بعمال حيفا وعبادان ومطالب أخرى. ويقول البيان إن العمال قاموا في اليوم الثاني من الإضراب بتظاهرات، تكررت بعدئذ، وكان آخرها في ١٩٤٦/٧/١٢ حين أطلقت الشرطة النار عليهم ونتج من ذلك مقتل خمسة وجرح أربعة عشر.

وقع هذا الحادث إبان توتر سياسي عنيف في البلاد. فشنّت صحيفة «صوت الأهالي» حملة عنيفة على الحكومة، استنكرت فيها التصدّي للعمال المضربين بهذه الدرجة من العنف. ونشرت مقالات عدة على مدى أسبوع، منها مقالة افتتاحية لي في ١٩٤٦/٧/٢٥، عنوانها «الوضع السياسي الراهن يستلزم إنسحاب وزارة العمري وتولّي وزارة ديموقراطية بميولها وأعمالها».

وإزاء هذه الحملة لجأت الحكومة في معركتها مع الحزب الوطني الديموقراطي والمعارضة إلى إقامة الدعاوى على جرائد المعارضة والأحزاب، منها ثلاث دعاوى على «صوت الأهالي» وصاحب امتيازها، كامل الجادرجي. وكان من نتائج هذه المحاكمات تعطيل الجريدة، إذ صدر آخر عدد منها في ١٩٤٦/٨/١٣. وفي ذلك التاريخ أصدرت المحكمة حكمها بحبس كامل الجادرجي ستة أشهر وغلق «صوت الأهالي» بصورة دائمة. لكن، عند تمييز الدعوى، نقضت محكمة التمييز الحكم في

١٩٤٦/٨/٢٧، فأطلق سراح الجادرجي، وعادت «صوت الأهالي» إلى الصدور. وكان الحزب الوطني الديموقراطي قد أصدر بياناً في ١٩٤٦/٨/٢١، في غياب كامل الجادرجي، وقّعته بصفتي نائب رئيس الحزب، وطبع على هيئة منشور ذكر فيه مصادرة الكراس الذي أصدره الحزب وتطرق فيه إلى وقائع محاكمة رئيس الحزب، واحتج على تصرفات الحكومة ومضايقتها للحياة الحزبية.

وبما أن الأحزاب الأخرى قد تعرّضت لكثير من المضايقات، وأحيل بعض جرائدها على المحاكمة، فقد واجهت الأحزاب الثلاثة، الوطني الديموقراطي وحزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني، الدعوة إلى اجتماع عام يعقد في مقر حزب الاتحاد الوطني بتاريخ ١٩٤٦/٨/٣٠. عقد الاجتماع وحضره نحو ثلاثة آلاف شخص، واستهله عبد الفتاح إبراهيم، رئيس الهيئة السياسية لحزب الاتحاد الوطني، بخطاب سياسي نشرته «صوت الأهالي» في أحد أعدادها. كذلك ألقيت الخطاب الثاني بصفتي نائب رئيس الحزب الوطني الديموقراطي. وقد بدأت خطابي، قائلاً: «كان قد تقرر أن ألقي كلمة الحزب الوطني الديموقراطي في هذا الاجتماع حينما كان الأستاذ كامل الجادرجي رئيس الحزب في السجن. ولما خرج من السجن رجّح أن يستمر ما اتفق عليه سابقاً». ثم استعرضت الوضع السياسي وتطوراته، وهاجمت حكومة أرشد العمري، وذكرت: «وقد بقيت الأحزاب السياسية مقتصرة على مراكزها العامة في بغداد لأن الحكومة لم تسمح لها بفتح الفروع في أنحاء العراق على الرغم من مضي فترة طويلة على تقديم الطلبات المختصة بذلك إلى وزارة الداخلية. وليس من المتصور أن تستطيع الأحزاب القيام بأعمالها كما يجب من دون فروع. ولم تكتف الحكومة بذلك بل أخذت تطارد الأعضاء البارزين في أنحاء العراق حتى أن دعوى أقيمت على بعضهم لمجرد اتخاذهم محلاً لتسجيل أسماء المنتسبين إلى أحزابهم. ولما حكمت المحكمة بتعطيل جريدة «صوت الأهالي» وجريدة «السياسة»، قدّم كل من الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاتحاد الوطني طلباً لإصدار جريدة تعبّر عنه، لكن وزارة الداخلية ماطلت في الموافقة على ذلك. كذلك أشرت إلى ما يمرّ به الوضع في العراق من ارتباطاته بالمخططات الاستعمارية في المنطقة، فإلى الحركة الوطنية المتنامية في البلاد العربية ضد الاستعمار والاحتلال وضد استغلال الشركة الأجنبية الاحتكارية، فإلى الطبقة الحاكمة في العراق وما تشعر به من تهديد لمصالحها الخاصة. وقد نشر نص الخطاب في جريدة «صوت الأهالي» في ١٩٤٦/٩/١.

واصلت «صوت الأهالي» حملتها على حكومة أرشد العمري، فإلى جانب المقالات الافتتاحية، نشرت خطابي عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف في ذلك الاجتماع. كذلك نُشرت وقائع محاكمة ناظم الزهاوي وموسى الشيخ راضي وعبد الله مسعود وشريف الشيخ. وساندت الجريدة إضراب عمال المطابع، الذي وقع بين يومي ٥ أيلول و١٥ منه ولم تصدر «صوت الأهالي» في هذه الفترة. وصدرت جريدتان حكوميتان طبعتا في مطابع الحكومة.

في ١٩٤٦/٩/١٦ كتب كامل الجادرجي مقالاً افتتاحياً بعنوان (محنة ولكنها خير امتحان لقلوب الأحرار). وفي ١٩٤٦/٩/١٧ نشرت الجريدة خبر توقيف كامل الجادرجي نتيجة الدعوى الجديدة المقامة عليه بسبب مقاله الافتتاحي «مكافحة الأحزاب وخنق الحريات الديموقراطية على خطر سلامة الدولة». وعندما قدّم طلب لإطلاق سراحه في اليوم التالي، رفضت المحكمة ذلك. كذلك رفضت المحكمة الكبرى التدخل عند استئناف الطلب. وفي عدد ١٩٤٦/٩/٢٠ كتبت مقالة افتتاحية بعنوان «تواطؤ على خنق صوت الأمة في الداخل والخارج». ونشر أيضاً في هذا العدد قرار محكمة التمييز إطلاق سراح كامل الجادرجي.

استمرّت «صوت الأهالي» في نشر المقالات الافتتاحية التي تنتقد فيها الحكومة بشدة إلى أن عطلت للمرة الثانية في ١٩٤٦/١٠/٣ ولم تصدر إلاّ في ١٩٤٦/١١/٢٧ ، أي بعد سقوط حكومة أرشد العمري.

اشتراك الحزب في الحكومة السعيدية الإئتلافية

نظراً لازدياد الاستياء من تصرفات حكومة العمري التي أحدثت توتّراً في المجتمعات وفي الأوساط السياسية، خصوصاً، واستمرار الحملات العنيفة عليها من قبل الأحزاب المعارضة، نضجت الفكرة لدى الهيئات المسيطرة في الدولة بلزوم إقصائها والمجيء بوزارة مقبولة، بدرجة أكبر، لدى الرأي العام. في تلك الأثناء، أخبرني الجادرجي أن صهره محمود صبحي الدفتري، المعروف باتصالاته مع الأطراف السياسية المختلفة، والذي تولّى من قبل منصب أمين العاصمة، ومنصب وزير العدل، أعلمه أن نوري السعيد يود الاجتماع به، وأنه سيدعوه مع نوري السعيد لتناول طعام العشاء في داره إن لم يكن لديه مانع.

قبل الجادرجي دعوة محمود صبحي الدفتري لتناول العشاء مع نوري السعيد، وقد أخبرني الجادرجي، بعد ذلك، أن نوري السعيد أبلغه أن وزارة العمري ستنسحب، وسيجري حل المجلس النيابي، وأنه مكلّف تأليف حكومة إئتلافية وانتقالية تقوم بإجراء انتخابات عامة للإتيان بمجلس نيابي جديد. وهو يقترح أن يشرك في الحكومة الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الأحرار، وشخصيات تعتبر مستقلة وإن كانت متكتلة حول شخصية صالح جبر. وأضاف الجادرجي أنه أجاب نوري السعيد بأنه ينبغي عرض هذا الاقتراح على اللجنة الإدارية المركزية للحزب، مع أنه، مبدئياً، لا يرى مانعاً من الإشتراك في مثل هذه الوزارة شريطة أن تكون انتقالية مهمتها إجراء انتخابات حرة وإطلاق الحريات المنصوص عليها في الدستور، وأن تزاول الأحزاب أعمالها القانونية، وأن ينحصر تعاون الحزب مع الوزارة في تدوير الأعمال الإدارية الروتينية فقط. على أثر ذلك اجتمعت اللجنة الإدارية المركزية للحزب للنظر في العرض الذي قدّمه نوري السعيد. وبعد المداولة وافقت اللجنة على مشاركة الحزب في الحكومة وفق الشروط التي ذكرها كامل الجادرجي لنوري السعيد، واقترح الجادرجي ترشيحي لتمثيل الحزب في الحكومة المقترحة فوافقت اللجنة الإدارية المركزية للحزب على ذلك.

واستناداً إلى هذا القرار، وبعد لقاء ثان بين كامل الجادرجي ونوري السعيد، وجّه كامل الجادرجي بصفته رئيس الحزب، كتاباً إلى نوري السعيد في ٢٠/١١/١٩٤٦، هذا نصبه:

عزيزي فخامة السيد نوري السعيد،

أشير إلى المحادثة التي جرت بيننا اليوم. تداولت اللجنة الإدارية المركزية للحزب أمر الأسس التي يمكن معها التعاون وإياكم بالإشتراك في الحكم. فوجدت اللجنة أن الحزب يقبل الدخول في الوزارة على أن تكون وزارة انتقالية مهمتها إجراء انتخابات حرة وإطلاق الحريات المنصوص عليها في الدستور بما في ذلك حرية الصحافة والإجتماع وحرية العمل للأحزاب كما جاء في قانون الجمعيات، وأن تزاول الأحزاب أعمالها القانونية وتفتح لها فروعاً بحسبما ما يتطلبه وضعها وعملها.

ومن المفهوم أنه فيما يخص أمر وشؤون الدولة ومزاولة أعمالها ينحصر تعاون الحزب معكم في تدوير الأعمال الاعتيادية (الروتينية) فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

كامل الجادرجي

رئيس الحزب الوطني

الديموقراطي

بعد ذلك تلقى الجادرجي الجواب التالي من نوري السعيد:

عزيزي السيد كامل الجادرجي،

أخذت كتابكم المؤرخ في ١٩٤٦/١١/٢٠ وإن ما جاء فيه من الخطة والغاية هما الخطة نفسها والغاية اللتان أعتزم السير عليهما في سياستي والسلام،

وتفضلوا فائق الاحترام.

المخلص

نوري السعيد

وفي اليوم التالي، الواقع فيه ١٩٤٦/١١/٢١، ألف نوري السعيد وزارته الإئتلافية، وأسند إلي منصب وزير التموين،[1] كذلك اشترك في الوزارة ممثل عن «حزب الأحرار» هو السيد علي ممتاز الدفتري.

وقد جاء اشتراك الحزبين: «الوطني الديموقراطي» و«الأحرار» في الوزارة السعيدية من دون أن يكون هنالك تفاهم سابق. ودخل الحكومة، أيضاً، صالح جبر وصادق البصام باعتبارهما شخصيتين مستقلتين، وإن كانا في ذلك الحين ضمن تجمّع سياسي غير رسمي يسمّى «الكتلة».

---

(١) جاء في مذكرات خليل كنه ما يأتي:

«وقام كامل الجادرجي يندد بزميل الأمس، فأعاد إلى الذاكرة إقتراح نوري السعيد على الحزب التعاون معه، ثم إصرار نوري السعيد على اختيار محمد حديد ليكون ممثل الحزب في الوزارة، وذلك في عام ١٩٤٦».

«وهذا صحيح، فقد استمرّ نوري السعيد يحمل رأياً طيباً عن محمد حديد إلى النهاية، وكثيراً ما كان يردد أن الحزبية حالت دون خدمات الأكفاء على قلّتهم».

راجع: خليل كنه، العراق: أمسه وغده، بيروت، ١٩٦٦، ص٣٦٦.

وفي سياق الحديث عن اشتراكي في الحكومة السعيدية واستقالتي اللاحقة منها، أودّ أن أذكر ما أخبرني به محمود صبحي الدفتري بعد فترة من الزمن عقب استقالة الحكومة السعيدية الائتلافية، من أن اسمي قد طرح لتمثيل الحزب الوطني الديموقراطي في الحكومة السعيدية أثناء اللقاء الذي تمّ في داره بين كامل الجادرجي ونوري السعيد. من جانب آخر، فإن كامل الجادرجي قد طرح اسمي في اجتماع اللجنة الإدارية المركزية للحزب كاقتراح شخصي منه، كما مرّ ذكره.

وبعد تأليف الحكومة السعيدية الإئتلافية حلّت الحكومة المجلس النيابي، ودعت إلى إجراء انتخابات نيابية جديدة. وقد قرّر الحزب الوطني الديموقراطي الاشتراك فيها.

وفي هذه الأثناء انعقد مؤتمر الحزب الأول في ١٩٤٦/١١/٢٨ في بناية «الفارابي»، وحضرته وفود المناطق من خارج بغداد إضافة إلى الممثلين عن أعضاء الحزب في بغداد. وفي هذا المؤتمر ظهرت بوادر أول خلاف داخل الحزب. وقد تمحور حول اشتراك الحزب في حكومة نوري السعيد، وقرار الحزب المشاركة في الانتخابات النيابية.

بدأ المؤتمر بخطاب رئيس الحزب، كامل الجادرجي فشرح الوضع الذي جابهه الحزب والإجراءات القمعية التي تعرّضت لها جريدة الحزب أيام حكومة أرشد العمري وصمود الحزب بوجه هذه السياسات القمعية. ثم ألقيت خطاباً قلت فيه إنني لم أوافق في الماضي، ولن أوافق في المستقبل، على الاشتراك في الحكم على أساس فردي، وإنني أفعل ذلك ممثلاً الحزب، ومنفّذاً لقراراته.

أعقبت الخطابين مناقشة واسعة لسياسة الحزب، وأبدى عدد من أعضاء المؤتمر معارضتهم لإشتراك الحزب في حكومة نوري السعيد. عند التصويت على هذه الموضوع، كان الموافقون على اشتراك الحزب في الحكومة ١٣٢ صوتاً والمعارضون ١٢ صوتاً. وبغضّ النظر عن هذه النتيجة فقد كان هناك قلق ملحوظ من خطط نوري السعيد وسياسته. وفي هذا المؤتمر انتخب عضوان جديدان للجنة الإدارية المركزية هما طلعت الشيباني ورجب الصفار بدلاً من عبد الكريم الأزري وعبود الشالجي اللذين استقالا من الحزب، في فترتين مختلفتين، قبل انعقاد المؤتمر.

بعد تأليف الحكومة السعيدية الائتلافية التي اشترك فيها الحزب، ومعاودة «صوت الأهالي» الصدور، واصلت الجريدة حملتها في المطالبة بضمان الحريات العامة، وخصوصاً حرية الصحافة وحرية الأحزاب وفتح فروع لها في الألوية (المحافظات)، الأمر الذي ظل يتعثّر كثيراً بسبب موقف السلطات المحلية ومن ورائها وزارة الداخلية.

وفي الوقت نفسه، نشب نزاع بين الحزب الوطني الديموقراطي وكتلة صالح جبر بسبب تصريحات صالح جبر المنافية لحرية الانتخابات والعمل الديموقراطي السليم. كذلك نشرت جريدة «صوت الأهالي» مقالاً عن بداية عملية الانتخابات والشكاوى من التدخل فيها. وأخذت تظهر الدلائل على أن الانتخابات تسير على النمط المعروف نفسه الذي كانت تتم فيه في السابق، عدا بعض المدن الكبيرة التي لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، مثل بغداد، وخصوصاً تدخلات الوصيّ عبد الإله لفوز الأشخاص الذين يأتمرون بأوامره. لقد صارت هذه الممارسات غير المقبولة أمراً مألوفاً وأصبحت حديث القاصي والداني، إذ اشتركت فيها، إلى جانب السلطات الحكومية، كتلة صالح جبر بتأييد من البلاط الملكي ذاته. ولما لم يظهر رئيس الوزراء أي استعداد لمعالجة الموقف وتنفيذ الشروط التي اشترك الحزب في الوزارة على أساسها بالرغم من مطالبة الحزب بذلك ومراجعتي المستمرة له للغرض نفسه، طرح الوضع على اللجنة الإدارية المركزية للحزب. بعد تداول الأمر توصّلت اللجنة إلى أنه لا يمكن الاستمرار في الاشتراك بالوزارة ما دام الحال على ما هو عليه. فقدّمت استقالتي من الوزارة يوم ١٩٤٦/١٢/٢٦، أي بعد مضي خمسة أسابيع على اشتراكي فيها.

وفي ما يتعلق بعملي في وزارة التموين، فإن بقائي في الوزارة مدة وجيزة فقط لم يفسح لي المجال لإجراء تغييرات أساسية فيها. يضاف إلى ذلك، أن من شروط دخولي هذه الوزارة هو أن تستمر الوزارة في إنجاز أعمالها الروتينية كالسابق. ومع ذلك، فأنا قد جئت إلى الوزارة عندما كانت سمعتها في الحضيض. كانت وزارة التموين يومذاك، تختص بتوزيع حصص من المواد المستوردة على تجار الجملة في مناطق العراق المختلفة: مثل الأقمشة والمواد الغذائية، كالسكر والشاي، والسيارات والعجلات المطاطية والأدوات الاحتياطية وغيرها من المواد الذي يسيطر عليها المركز الاقتصادي البريطاني للشرق الأوسط الذي يتخذ من القاهرة مقراً له، ويديره في بغداد أحد ضباط الجيش البريطاني. كان المركز يخصص حصته لكل بلد، ومن ثم توزّع وزارة التموين الحصص على تجار الجملة. ولذلك كانت تدور إشاعات كبيرة عن

حصول التجار على حصص غير متعادلة عن طريق الرشوة والمحاباة. ونظراً إلى طبيعة الوضع الذي كان يسيطر عليه مركز التموين الاقتصادي العربي لم يكن هناك مجال لتغيير طبيعة هذا النظام. بيد أني حاولت أن أسيطر على التوزيع بحيث لم يبق مجال للتصرف الفردي فيه. فأصبح التوزيع يتم حسب القواعد الموضوعة. وقد قال لي بعض الأصدقاء، بعد خروجي من الوزارة، أن موظفي الوزارة قد «أخذوا إجازة عندما كنت وزيراً فيها». ويقصدون أنهم توقفوا عن قبض الرشوة من المحاباة. وفي هذا الصدد أتذكر أن أحد المتنفذين الموصليين من أبناء المحلة التي تسكن عائلتي فيها، وهو من أصدقائنا المقربين، قد قدم طلباً للحصول على إطارات سيارة، ونظراً إلى أنه لم يكن مستحقاً، رفضت طلبه فاستاء من ذلك استياء شديداً.

في هذه الأثناء، رفع صادق كمّونه مذكرة استقالة من الحزب مشيراً إلى الأخذ برأيه في إسناد مسؤولية إصدار صحيفة إلى لجنة الصحافة، إذ كان يعتقد أن الجريدة هي التي توجّه الحزب وليس العكس. كذلك أشار إلى عدم اتفاقه مع بعض أوجه سياسة الحزب. وقد ردّ على هذه المذكرة كامل الجادرجي، رئيس الحزب، رداً مستفيضاً فنّد فيه الأسباب التي بيّنها صادق كمّونه، وأشعره فيه بقبول استقالته.(١)

وكذلك نشأت خلافات أخرى مع بعض أعضاء الحزب بسبب موقفهم من الانتخابات التي كانت الوزارة السعيدية تستعد لإجرائها. فمع أن الحزب أوصى باستقالتي من الوزارة، كما مرّ ذكره، إلا أنه، في الوقت ذاته، قرّر المضي قدماً في خوض الانتخابات. وقد لقي قرار الحزب هذا معارضة بعض الجهات السياسية التي رفعت شعار مقاطعة الانتخابات، وأثرت دعوتها تلك في بعض الأعضاء في الحزب الوطني الديموقراطي. فقد قام كل من كامل قزانجي، قدري عبدالرحمن، وليد يوسف، عبد الحسين جواد، الذين عرفوا بجماعة «نداء الإنقاذ» بالمجاهرة بمعارضتهم خطة الحزب بالمشاركة في الانتخابات، ونشروا بياناً في الصحف المحلية هاجموا فيه الحزب بسبب اشتراكه في الانتخابات التي أجرتها الوزارة السعيدية. ويقول البيان إن الحزب افترق عن الأحزاب السياسية الأخرى يوم قبل الاشتراك في الوزارة السعيدية، وزاد ابتعاداً عن جماهير الحركة الوطنية يوم قبل مبدأ الإشتراك في الانتخابات. ونتيجة لموقفهم هذا أحالتهم اللجنة الإدارية المركزية على التحقيق، وجرت محاكمتهم أمام

---

(١) يمكن الاطلاع على نص المذكرتين في كتاب: **مذكرات كامل الجادرجي**، ص١٤٥.

الحزب. وقررت اللجنة الإدارية المركزية للحزب فصلهم بسبب مخالفتهم نظام الحزب وليس لموقفهم السياسي، بالطبع.

وبالرغم من اللغط الذي كان يدور حول التدخل في الانتخابات، فقد استمرت الحكومة السعيدية في الاستعداد لها. وفي يوم ١٩٤٧/٣/١٠ جرت الانتخابات وكان الحزب الوطني الديموقراطي، قد ترشّح لعدد من المقاعد النيابية في ألوية (محافظات) بغداد والموصل والبصرة والكوت.

جابه مرشحو الحزب مقاومة عنيفة من قبل السلطات. ونشرت «صوت الأهالي» تفاصيل التزوير في الصويرة (الكوت) والموصل وفي مناطق انتخابية أخرى. كذلك نشرت مقالاً لكامل الجادرجي حول الانتخابات بعنوان «انتكاس... البقية الباقية من الضمائر المحصنة». وكتبت أنا كذلك مقالة بعنوان «ما ذنب الشعب في كل هذا؟»، ونشر حسين جميل، سكرتير الحزب، مقالاً بعنوان «صفحة من صفحات الكفاح من أجل الحرية». وقدم الحزب، إضافة إلى ذلك، مذكرة خاصة بموضوع الانتخابات إلى رئيس الوزراء. وقد انتخب لعضوية المجلس النيابي الجديد أربعة فقط من أعضاء الحزب، وهم: حسين جميل في بغداد، وجعفر البدر، وعبد الجبار الملاك وعبد الهادي البجاري عن البصرة.

أما في ما يتعلق بترشيحي عن لواء الموصل، فقد حدث تدخّل سافر ضدي من أجل منع فوزي في الانتخابات. ففي عشية الانتخابات جاء إيعاز إلى السلطات المحلية لزوم عدم نجاحي في الانتخابات، وفوز مرشحي الحكومة. وقد بلغ هذا الإيعاز إلى مختاري المحلات لتبليغه إلى المنتخبين الثانويين. ومن بين المبلغين أحد أبناء عمي، وكان يشغل منصب مهندس المنطقة للسكك الحديد، ويتبعه ستة أعضاء من المنتخبين الثانويين الذين يعملون معه. وقد شعر ابن عمي بالحرج إذ كان عليه أن يختار بين طاعة الأوامر الحكومية، وبين ما يمليه عليه ضميره. فاضطر إلى التغيّب عن مدينة الموصل ذلك اليوم، تجنّباً لهذا الإحراج. وكان ذلك دليلاً ساطعاً على التدخل الفاضح في عملية الانتخابات.

بعد اتضاح عمليات التدّخل قرّر الحزب مقاطعة اجتماعات المجلس النيابي بانسحاب أعضائه منه، وأصدر بياناً في ١٩٤٧/٣/١٧ شرح فيه الأسباب الموجبة

لقراره الإنسحاب من المجلس النيابي. وترتّب على هذا القرار استقالة حسين جميل من المجلس. أما النواب الثلاثة الآخرون فقد احتفظوا بمقاعدهم البرلمانية وانسحبوا من الحزب. لكن أحدهم (وهو جعفر البدر)، عاد إلى الحزب، في ما بعد، وكان موقفه في المجلس موقفاً معارضاً للحكومة.

لقاء مع مالوين وآغاثا كريستي

في إحدى السفرات الربيعية التي كنت أقوم بها دورياً إلى الموصل لزيارة أهلي وأقربائي وأصدقائي في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، ذهبت مع أخي أحمد في سفرة ربيعية إلى قرية «نمرود» التي تقع بمحاذاة نهر دجلة إلى جنوب الموصل، وكانت تعود إلى عائلة أخوالي، وفيها التل المسمى النمرود، أيضاً، ويضم آثار أحد القصور الملكية الآشورية. وكانت في ذلك الوقت تنقيبات أثرية تقوم بها بعثة بريطانية في ذلك التل. وزرنا رئيس البعثة في خيمة منصوبة على التل، وكان أخي أحمد قد تعرف اليه سابقاً، وإذا هو البروفيسور «ماكس مالوين» وزوجته الكاتبة الشهيرة «آغاثا كريستي». فكان لقاء جميلاً تحدث فيه معنا عن الآثار التي اكتشفها في النمرود وعن تجاربه في هذه الأعمال. وكانا يقومان بأعمال التنقيب كل موسم سنوياً. وبذلك أقمت علاقة صداقة معهما. وحينما سافرت إلى لندن اتصلت بهما فوجّها لي الدعوة إلى تناول الشاي في دارهما. وقد وجدت البروفيسور مالوين رجلاً منفتحاً، ولو كنت قد قرأت أن أكثر علماء الآثار، إن لم يكن كلهم، يعملون في دوائر الاستخبارات الرسمية. ولكني وجدت هذا الشخص في حديثه بعيداً عن التطرّق إلى أي موضوع يتصل بهذه الناحية. وعندما حان وقت الدراسة الجامعية لولدي الأكبر هيثم، ورغبت في أن يدخل جامعة كمبريدج طلبت إلى البروفيسور مالوين، بسبب علاقته بهذه الجامعة، أن يسعى لقبوله في إحدى كليات الجامعة نظراً لصعوبة الدخول إليها بسبب الإقبال الشديد عليها. فقام بذلك، وكرّر المسعى ذاته لقبول ولدي الثاني فولاذ في الجامعة ذاتها. ولم يتسنّ لي بعد ذلك الاجتماع بهما لإنتهاء أعمالهما الآثرية في العراق، ولانقطاعي عن السفر إلى بريطانيا خلال الخمسينيات.

فلسفة الحزب... ومذكرة الجادرجي

في صيف ١٩٤٧ ارتأى كامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديموقراطي، وجوب تحديد فلسفة الحزب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تمييزه عن الأحزاب والتيارات الأخرى التي تقف إلى يمينه أو يساره. وقد ورد في مذكرات الجادرجي «أن من الممكن أن يقال إن الحزب تكوّن على أساس الاشتراكية الديموقراطية، بل من الممكن أن يقال إن «جماعة الأهالي» تكوّنت على أساس من الاشتراكية. ولكن تحديد تلك الاشتراكية في أية حال من تلك الحالات من الصعوبة بمكان. ولو عاد المرء إلى مفهوم الاشتراكية في مبادئ «الشعبية» لوجده يضطرب كثيراً بين الماركسية والمادية والنظريات الديموقراطية وحتى المالية أيضاً في بعض الأحيان».[١] واستطاعت جريدة «الأهالي» وشقيقتاها «صوت الأهالي» و«صدى الأهالي» أن تشق لها طريقاً فكرياً متميّزاً عن الطريق الفكري الشيوعي، يعتمد على الديموقراطية كأساس، وعلى الاشتراكية بقدر ما تعطي من حلول اقتصادية واجتماعية لمشاكل العراق... وأخيراً تتميّز بوجود أفكار اشتراكية وديموقراطية محددة لدى رئيس الحزب كامل الجادرجي، كانت واضحة في كتاباته. وكان يختلف في أفكاره هذه عن بقية أعضاء قيادة الحزب، فكانت هناك اتجاهات أكثر يمينية مما يؤمن به، واتجاهات أكثر يسارية ـ بقدر ما تقترب من الشيوعية ـ مما يؤمن به. وعلى كل حال، كان الجادرجي قريباً منّي ومن حسين جميل بالدرجة الأولى، ثم من زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني بالدرجة الثانية من الناحية الفكرية.

ويرى الجادرجي أيضاً أن الأسباب المذكورة آنفاً جعلت الحزب الوطني الديموقراطي يواجه مشاكل في نظرة الرأي العام إليه، من جهة، وفي علاقاته مع الفئات السياسية الأخرى، من جهة ثانية. ولذلك وضع مذكرة مسهبة تقع في أكثر من ثلاثين صفحة استعرض فيها تاريخ الحزب الوطني الديموقراطي منذ نشوء حركة «جماعة الأهالي» في بداية الثلاثينيات، وانبثاق الحزب الوطني الديموقراطي منها، وكذلك نشوء الحركات السياسية اليسارية الأخرى. وانعكاسها على تطور الحزب.[٢]

ومن أجل أن يتخلّص الحزب من تلك المشاكل والمجابهات، يرى الجادرجي

---

(١) **مذكرات كامل الجادرجي**، ص١٧٩.

(٢) انظر: نص المذكرة في: **مذكرات كامل الجادرجي**، ص١٩٣ ــ ٢٢٥.

في مذكراته ضرورة أن تحدد للحزب الوطني الديموقراطي فلسفة معيّنة، هي فلسفة «الاشتراكية الديموقراطية»، حسبما ورد في مذكرته:

فنحن بطبيعة الحال لا نريد أن نحقق بالأساليب الثورية الاشتراكية التي نعتنقها جميعاً. إنما نسعى إلى تحقيقها بالأساليب الديموقراطية شيئاً فشيئاً. وبذلك تكون الفلسفة المطلوب من الحزب اعتناقها أقرب إلى الاشتراكية الديموقراطية من أي مذهب تقدّمي آخر.

ويفسر كامل الجادرجي هذه الفلسفة قائلاً:

بتأميم مرافق البلاد الحيوية وصناعاتها الجوهرية شيئاً فشيئاً، وتوجيه الدولة للشؤون الاقتصاذية وفق تصميم شامل وتحسين أحوال جميع أفراد المجتمع عن طريق الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وتوسيع الحريات الديموقراطية وصون الحياة الحزبية ونظام الحكم البرلماني، وبالنتيجة تحقيق الاشتراكية بالطرق الديموقراطية دون التقيّد بالثورة في سبيل ذلك.

لكن الجادرجي يستدرك في مذكرته، قائلاً:

إننا نستهدف تحقيق الاشتراكية بالوسائل الديموقراطية فقط، وذلك عندما تكون تلك الوسائل ميسّرة، أما إذا سدت بوجه الشعب جميع السبل الديموقراطية فلا بد آنذاك من اللجوء إلى استعمال القوة». غير أنه يرى أن «مفعول القوة يجب أن يقف عند حده عندما تتحقق الديموقراطية، أي حينما يسترد الشعب حقوقه الدستورية.

قدمت هذه المذكرة إلى اللجنة الادارية للحزب. وقد استغرقت مناقشتها عشر جلسات طويلة بدأت أولاها في ١٩٤٧/١٠/٧. وطرحت خلال هذه الجلسات آراء الأعضاء التي يمكن الرجوع إليها في مذكرات الجادرجي بالتفصيل.[1] وكانت خلاصة الموقف أن حسين جميل أيّد عدم إعلان الاشتراكية كفلسفة للحزب حتى لا يلتزم الحزب تطبيق أوسع مما جاء في منهجه. وأبدى زكي عبد الوهاب رأيه في أن الاشتراكية لا تنطبق على حاجات المجتمع العراقي لأنه مجتمع متأخر، والبحث عن الاشتراكية موضوع سابق لأوانه. أما أنا فقد اقترحت أن يستعاض عن إعلان

---

(١) **مذكرات كامل الجادرجي**، الصفحات ١٨٥–١٩٢.

الاشتراكية كفلسفة للحزب بإعلان ثلاثة مبادئ، هي: الاعتراف بالملكية الشخصية، والعمل بأسلوب الدستور البرلماني، ومقاومة كل أنواع الدكتاتورية بما فيها الدكتاتورية الطبقية. وأيّد رجب الصفار رأيي. وقال ناظم حميد إنه، وإن كان معجباً بمذكرة رئيس الحزب، لا يوافق على إعلان الاشتراكية مبدأً للحزب لأن ذلك يخالف نهج الحزب المقرر ومصلحته. وعلّق طلعت الشيباني قائلاً إن مشكلة المجتمع العراقي هي مشكلة الديموقراطية وإن من جملة حقوق الشعب الدفاع عن نفسه بالوسائل البرلمانية وغيرها. كذلك أبدى كل من الأعضاء السابق ذكرهم آراء مختلفة في الجلسات المتعددة التي تمّ عقدها، وإلى الجلسة العاشرة، الأخيرة، في ١٩٤٧/١١/٥ والتي سأنقل، أدناه، خلاصة محضرها للاستدلال على النتيجة النهائية لتلك المناقشات.

ابتدأ الحديث زكي عبد الوهاب متسائلاً: «هل كانت الهيئة المؤسسة للحزب قد تفاهمت عندما وضعت منهج الحزب على أن المنهج يهتدي بهدي الفلسفة الاشتراكية الديموقراطية؟».

فأجاب رئيس الحزب إن بحثاً في هذا الموضوع لم يجر، ولكن ما يذكره هو أن الذين وضعوا المنهج: «كانوا على اعتقاد بأنهم يهتدون بهدي الفلسفة الاشتراكية الديموقراطية عند وضعهم المنهج». وقلت: «أضيف إلى ما قاله الرئيس بأن الهيئة المؤسسة كانت قد اتفقت بصورة صريحة على أن الحزب لن يكون حزباً شيوعياً».

بعد مناقشة قصيرة أعلن رئيس الحزب، كامل الجادرجي، رفض اللجنة إعلان الاشتراكية الديموقراطية فلسفة للحزب، وهنا طرحت أسئلة على أعضاء اللجنة، هي:

السؤال الأول: هل يؤمن الحزب بتحقيق أهدافه بالطرق البرلمانية؟ فأيّد الحاضرون ذلك.

السؤال الثاني: هل يؤمن الحزب بالحريات الديموقراطية بصورة مطلقة للجميع؟ فرد الحاضرون بالإيجاب.

السؤال الثالث: هل يعمل الحزب على أساس الكفاح الطبقي؟ فأجاب الحاضرون بالنفي.

ثم طرحت أسئلة أخرى لم يظهر اتفاق واضح حولها، ومنها قواعد القبول في الحزب. بعد ذلك أعلن الرئيس انتهاء الجلسة واختتام المناقشات حول المذكرة.

في اليوم التالي، الواقع فيه ١٩٤٧/١١/٦ قدّم كامل الجادرجي، رئيس الحزب استقالته من عضوية اللجنة الإدارية المركزية ومن رئاسة الحزب، وكانت كالآتي:

بغداد في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧

حضرات أعضاء اللجنة الإدارية المركزية للحزب الوطني الديموقراطي المحترمين

لقد تبيّن لي بنتيجة المذاكرات التي جرت في لجنتكم المحترمة حول المذكرة التي قدّمتها لحضراتكم، أن هناك خلافاً في أوجه النظر، ولا سيما في قضية اعتبرتها خطيرة، هي ضرورة اعتناق الحزب مذهباً خاصاً يتميز به عن سائر الأحزاب والهيئات السياسية، فلذلك أتقدّم إليكم وأنا آسف كل الأسف، باستقالتي من عضوية اللجنة الإدارية المركزية وبالنتيجة من رئاسة الحزب، متمنياً لحضراتكم التوفيق وراجياً التفضّل بقبول احتراماتي الخالصة.

كامل الجادرجي

أثارت هذه الاستقالة ضجة في صفوف اللجنة الإدارية المركزية التي تداولت بشأنها مع كامل الجادرجي بضع مرات بعد تقديمها. ونتيجة لتلك المداولات توصّلت إلى وجوب إجراء تعديل في تركيب اللجنة المركزية من أجل أن يعود كامل الجادرجي إلى رئاسة الحزب. فاتخذت مبادرة شخصية، من دون أن أخبر الجادرجي أو اللجنة الإدارية المركزية، فاتصلت بالدكتور رفعت الشيباني، أخي الدكتور طلعت الشيباني، وطلبت إليه أن نلتقي إما لديه أو لديّ. فحضر إلى مكتبي في شركة الزيوت النباتية، آنذاك، وقد أخبرته بما حدث من تطورات بعد رفض اللجنة الإدارية المركزية، بالغالبية، الموافقة على مذكرة الجادرجي، ولا سيما الموقف المتشدد الذي اتخذه طلعت الشيباني في مناقشة المذكرة ورفضها، وما تبع ذلك من استقالة الجادرجي من عضوية اللجنة الادارية المركزية ورئاسة الحزب. كذلك ألمحت له أن الوضع يحتاج إلى تعديل في اللجنة المركزية حتى يقتنع الجادرجي بسحب استقالته والعودة إلى رئاسة الحزب. ثم أضفت: «لذلك أراني مضطراً، وبكل أسف شديد، أن أرجو منك أن تطلب من طلعت الاستقالة من عضوية اللجنة الإدارية المركزية لأني أراني محرجاً في الكلام معه في هذا الأمر».

وفي هذه الأثناء دعوت، بصفتي نائب رئيس الحزب، اللجنة الادارية المركزية

إلى الاجتماع. وبعد المداولة تقرر عدم قبول الاستقالة وتوجيه كتاب في ١٢/١١/١٩٤٧، من نائب الرئيس إلى كامل الجادرجي، جاء فيه: «ومع أن اللجنة تقدّر الموقف الذي نشأ عن بحث النظرية التي يجب أن يعتنقها الحزب مما يميّزه عن الأحزاب الأخرى، ومذكرة معاليكم بهذا الشأن، فإنها وجدت أن استقالتكم من الخطورة بحيث سيكون لها أسوأ الأثر على كيان الحزب ومستقبله. ولهذا، فإن اللجنة الادارية المركزية قررت عدم قبول هذه الاستقالة، راجين من معاليكم إعادة النظر في هذا الأمر، وكلها أمل بقبولكم رجاءنا هذا، ولمعاليكم فائق الاحترام».

وقد أجاب الجادرجي على هذا الكتاب في ١٤/١١/١٩٤٧ بكتاب موجّه إلى «حضرات أعضاء اللجنة الإدارية المركزية بواسطة معالي السيد محمد حديد، نائب الرئيس»، جاء فيه:

> لقد فكرت مليّاً في الوضع الناشئ بسبب استقالتي فلم أجد من حيث الأساس ما يدعوني إلى إعادة النظر في هذه القضية لأن العمل الذي قمت به كان صحيحاً... غير أن اعتقادكم بأن استقالتي من الخطورة ما سيكون له أسوأ الأثر على كيان الحزب ومستقبله... والذي لم أتمكن، مع الأسف، من حملكم على تغييره مع ما بذلته من جهود. يضاف إلى ذلك إصرار نائب الرئيس، محمد حديد، على عدم الاضطلاع بمسؤولية رئاسة الحزب حتى إلى نتيجة الانتخابات التي ستجري قريباً في المؤتمر القادم، وما بلغني أيضاً بصفة أكيدة أن لجنتكم المحترمة لا ترغب بانتخاب رئيس جديد خلال هذه المدة...، كل ذلك اضطرني تفادياً لأزمة لا بدّ من وقوعها في ما لو بقي الوضع على حاله، أن أتقبل الاضطلاع بشؤون رئاسة الحزب لتدوير أموره الاعتيادية حتى يفرغ المؤتمر من انتخاب لجنة جديدة أرجو أن يسودها الوفاق والوئام.

إثر ذلك قدّم طلعت الشيباني استقالته في ١٦/١١/١٩٤٧ من اللجنة الادارية المركزية ومن الحزب، وقال إنه كان قد أعدّها قبل ذلك، ولكنه تأخّر في تقديمها انتظاراً لسحب استقالة معالي الرئيس (وخشية من أن تؤدي استقالتي قبل ذلك إلى أثر سيئ ولو بصورة بسيطة في الحياة الحزبية بصورة عامة). وأضاف أن سبب استقالته هو إغفال مذكرة الرئيس لمسألة الاستعمار البريطاني وجعلها أمراً ثانوياً يأتي بعد تبنّي الاشتراكية الديموقراطية فلسفة للحزب، وقد رأى في ذلك ترفاً فكرياً. وفي التاريخ

نفسه قدّم زكي عبد الوهاب استقالته من اللجنة الادارية المركزية ومن الحزب للأسباب نفسها التي بيّنها طلعت الشيباني، وتتلخص بالخلاف الواسع بينه وبين أكثرية أعضاء اللجنة الادارية المركزية للحزب. وعند عرض هذه الاستقالات على اللجنة الادارية المركزية قررت تأجيل بتّ الاستقالتين إلى ما بعد المؤتمر الوطني الثاني للحزب، ولكنهما أصرّا على استقالتهما ولم يحضرا المؤتمر. وقد قبلت استقالتهما بعد انعقاد المؤتمر المذكور.

وقبل الانتهاء من بحث هذه الأزمة التي مرّت بالحزب لا بد لي أن أذكر أني عندما كنت ذاهباً إلى إحدى جلسات اللجنة الادارية المركزية التي كانت تناقش مذكرة الجادرجي حول النظرية السياسية للحزب، مررت بحسين جميل في مكتبه الواقع في ساحة الوثبة، فذهبنا معاً، بسيارتي، إلى مقر الحزب لحضور الجلسة. خلال الطريق تداولنا الأزمة التي كانت مشتدة في اللجنة الادارية المركزية عند مناقشة مذكرة الجادرجي. وكان حسين جميل ينتقد قيام الجادرجي بإثارة هذا الموضوع في الحزب وفي لجنته الإدارية المركزية، بصورة خاصة، لأنه لم يكن موضوع الساعة في الموقف السياسي الراهن في البلاد. ثم وجّه حسين جميل نقداً شخصياً لكامل الجادرجي إلى الحد الذي قال فيه إن كامل الجادرجي لا يصلح لقيادة الحزب. وقد أجبته أن كامل الجادرجي انتمى إلى «جماعة الأهالي» في الثلاثينيات، وتولّى، منذ ذلك الحين، قيادة الجماعة التي انبثق منه الحزب الوطني الديموقراطي. وقد ظل هذا الحديث سراً بيني وبين حسين جميل ولم أبح به للجادرجي ولا لغيره، البتة. إلا أن الجادرجي نفسه أخبرني بعد مدة من الزمن أن حسين جميل قد صرّح بمثل ذلك الكلام إلى بعض أعضاء اللجنة الادارية المركزية مثل قاسم حسن وناظم حميد، اللذين أخبراه بموقف حسين جميل. ولست أدري، الآن، إن كان ذلك قد حصل في تلك المناسبة أم في غيرها.

كذلك أود أن أشير إلى حادثة أخرى هي أنه خلال إحدى الجلسات التي كنا نناقش فيها مذكرة الجادرجي حول النظرية التي يجب أن يتّخذها الحزب لمنهجه، جرّت المناقشة إلى المفاضلة بين النظام القائم في الدول الاشتراكية والأنظمة القائمة في الأقطار الغربية. فقلت إني، كشخص اعتيادي، أرجّح العيش في الأقطار الأوروبية الغربية على العيش في الأقطار الاشتراكية آنذاك. وقد كان هذا القول سبباً للتشنيع بشخصي، إذ قيل كيف يتّخذ محمد حديد، الرأسمالي الذي يفضّل العيش في دولة رأسمالية، الديموقراطية الاشتراكية نظرية سياسية لحزبه. بعد سنوات من ذلك، التقيت

عدداً من أولئك الأشخاص الذي انتقدوني وآخرين من أمثالهم، وقد اتخذوا من الأقطار الغربية مكاناً يقيمون فيه سواء أكان ذلك قبل انهيار الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية أو بعدها.

وختاماً لهذا البحث، أودّ أن أبيّن وجهة نظري من المذكرة التي قدّمها الجادرجي في شأن تبنّي الاشتراكية الديموقراطية نظرية للحزب الوطني الديموقراطي. في رأيي أن تقديم تلك المذكرة في ذلك الوقت بالذات لم يكن مناسباً. فالحزب الوطني الديموقراطي يمتلك منهجاً يحدد خطته وأهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب لحاجات البلاد يومذاك، ولم يكن بحاجة إلى تقييد نفسه بنظرية معيّنة. من ناحية ثانية، يضم الحزب الوطني الديموقراطي اعضاء من مشارب شتى تبنّوا خطة الحزب وغايته التي يسعى إلى تحقيقها كل حسب فهمه وتقديره لها. وقد انعكس هذا التنوّع في اللجنة الادارية المركزية حيث ضمّت البعض ممن كان يميل إلى الماركسية، وآخرين من اليمين. ولذلك لم تحصل مذكرة الجادرجي على رضا الطرفين. فاليساريون عارضوها لأن الإيمان بالاشتراكية الديموقراطية والاهتداء بهديها بديلاً من الماركسية يحدّ، بالنسبة إليهم، تطلّعاتهم نحو المنهج الماركسي. أما اليمينيون فرأوا أن الاشتراكية الديموقراطية فوق ما يريدون من إصلاحات اجتماعية واقتصادية. يضاف إلى ذلك، أنه على الرغم من أن السيد كامل الجادرجي كان يريد من تبنّي الاشتراكية الديموقراطية تمييز الحزب الوطني الديموقراطي عن الأحزاب الشيوعية التي تتبنى الاشتراكية (العلمية) الماركسية، فإن مجرد الدعوة إلى تبنّي الاشتراكية قد يثير الالتباس ويبعث على الاعتقاد بانعدام الفروق بين الحزب الوطني الديموقراطي ومذهب الاتحاد السوفياتي الذي كان يعلن في ذلك الوقت أنه في مرحلة البناء الاشتراكي. ولذلك أرى أن المذكرة قد أحدثت انقساماً في الرأي بين أعضاء الحزب في وقت كانوا فيه بأمسّ الحاجة إلى توحيد صفوفهم على أساس خطة ومنهج الحزب الذي يعترف بالملكية الفردية والتشبث الشخصي ولكنه يحددهما ضمن خطة تجعل الاقتصاد الوطني موجّهاً وليس مسيّباً، بمعنى آخر يستهدف ما يعرف الآن بدولة الرفاه Welfare State التي أصبحت هدفاً تسعى الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية لتحقيقه. لهذه الأسباب جميعاً عارضت اقتراح الجادرجي بأن يتبنّى الحزب الاشتراكية الديموقراطية فلسفة له عندما بحثته اللجنة الادارية المركزية، ودعوت إلى أن يحافظ الحزب على برنامجه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. غير أني لم أرغب في أن تكون معارضتي تلك سبباً لترك اللجنة الادارية المركزية أو الحزب، لأني، من خلال

مرافقتي للجادرجي التي بلغت حينئذ أكثر من خمسة عشر عاماً، أعتقد أنه لم يرد أن يكون طلبه تحدّياً، بل أستطيع القول إنه أراد أن تكون (الاشتراكية الديموقراطية) مجرد شعار يعلّق في مكتب الحزب.

تأسيس هيئة الأمم المتحدة

في عهد وزارة حمدي الباجه چي (قبل إنتهاء الحرب العالمية الثانية) وحينما كان أرشد العمري وزيراً للخارجية، دعيت الحكومة العراقية إلى المؤتمر الدولي الذي كان سيعقد في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة في ٦ نيسان (أبريل) ١٩٤٥ لأجل البحث في وضع الأسس التي ستؤسس بموجبها هيئة الأمم المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية لتحل محل عصبة الأمم المنقرضة بنشوب تلك الحرب. ووفقاً للتصريحات والمبادئ التي اتفق عليها الحلفاء لتأسيس هيئة الأمم لتنظيم العلاقات الدولية وفض النزاعات، ووضع المواثيق التي تنظّم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية وحقوق والإنسان والصحة ونواحي الحياة الأخرى التي تنهض بها المنظمات المختلفة التابعة للأمم المتحدة. وقرّرت الحكومة العراقية إرسال وفد برئاسة وزير الخارجية أرشد العمري مكوّن من موظفين مختصين وخبراء في هذه الشؤون المختلفة. وكنت قد رشحت كأحد الخبراء الملحقين بالوفد لحضور المؤتمر المذكور. ولكن ظروفي الشخصية وتفرّغي للعمل مديراً مفوّضاً لشركة استخراج الزيوت النباتية دفعاني إلى الإعتذار عن قبول ذلك الترشيح، ولم استطع الانضمام إلى الوفد الذي حضر المؤتمر الدولي واستغرق عمله بضعة أسابيع إلى أن انتهى من وضع ميثاق الأمم المتحدة، وأنظمة المؤسسات التابعة لها وهي الهيئة العامة ومجلس الأمن والسكرتارية والمؤسسات المتفرّعة لمختلف الشؤون التي مرّ ذكرها. وما زلت آسفاً لحرماني من الإشتراك في ذلك العمل المهم ذي الصلة الوثيقة بالإعداد لتنظيم العلاقات الدولية في العالم بعد الحرب وضمان السلم وتجنّب الحروب.

ومن دواعي الأسف أن هيئة الأمم المتحدة لم تحقق في مسيرتها منذ تأسيسها كل تلك الآمال المرجوّة منها في حسم النزاعات الدولية بطريقة سلمية وتحقيق السلام والطمأنينة بين شعوب العالم، ومنع عدوان دولة على أخرى، والحيلولة دون سيطرة الدول العظمى أو بعضها على الشؤون العالمية. ولا ينكر أنها نجحت في تحقيق بعض هذه الأهداف مما لا مصلحة لإحدى الدول العظمى فيها. ولكن المؤسسات

التابعة لها، والمختصة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل مؤسسة العمل الدولية، ومؤسسة الصحة الدولية ويونيسيف ويونسكو واللجنة الدولية للطاقة الذرية ولجنة حقوق الإنسان، وغير ذلك من المؤسسات الفرعية نجحت في عملها نجاحاً جيداً. وقد أصاب هيئة الأمم المتحدة الشلل بعد فترة قصيرة من تأسيسها بسبب الصراع بين الكتلة الغربية بزعامة أميركا والكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي، وبسبب الحرب الباردة واستخدام حق الفيتو الذي عطّل مجلس الأمن، وهي أداة اتخاذ القرارات بشأن القضايا الدولية. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة حل محل ذلك الصراع ما سمي «النظام العالمي الجديد»، وهو ليس سوى هيمنة الولايات المتحدة على شؤون العالم عن طريق هيئة أمم حتى بتحدّيها هيئة الأمم والدول الأخرى في المجموعة العالمية. وأبرز مثال على ذلك موقف هيئة الأمم المتحدة من قضية فلسطين وتقسيمها وتأسيس دولة إسرائيل، وما تبع ذلك من تشريد الفلسطينيين كلاجئين، وعدم قيام الولايات المتحدة، من خلال استعمالها حق الفيتو، بمنع إسرائيل من القيام باعتداءاتها المتكررة على الأراضي العربية واغتصابها حقوق العرب، واتخاذ الدول العظمى داخل هيئة الأمم أو خارجها موقف الممالئ لإسرائيل في كل ذلك، أو موقف المتفرّج على الأقل.

أما المثال الأخير على الهيمنة الأميركية فهو القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والعقوبات التي فرضها على العراق اثر حرب الخليج، وكذلك انفراد الولايات المتحدة وبريطانيا بإجراءات عسكرية قاسية ضدّ العراق طبّقت بصورة عشوائية وشملت أهدافاً مدنية كان من شأن توجيه ضربات لها سقوط ضحايا مدنيين.

حول فلسطين وزيارة مصر في ١٩٤٩

سنة ١٩٤٨ صدر قرار هيئة الأمم المتحدة الذي يقضي بتقسيم فلسطين قسمين وتأسيس دولة إسرائيل في أحدهما، وترك القسم الثاني للعرب. وعلى اثر ذلك قامت الحرب بين الدول العربية وإسرائيل. وقد كان ذلك أيام كنت نائباً عن الموصل في المجلس النيابي الذي انتخب عقب قيام الوثبة الوطنية ضد معاهدة بورتسموث. وكان موقفنا، نحن النواب المعارضين، أكثر حماسة في تأييد اشتراك العراق في الحملة العسكرية على إسرائيل. كذلك كان الحزب الوطني الديموقراطي من أشد الداعين إلى مقاومة المشروع الصهيوني في فلسطين.

وفي خريف ١٩٤٩ سافرت إلى مصر لاتمام عمل خاص وكانت حملة الدولة العربية في فلسطين قد فشلت، والبلاد العربية جميعها في حالة صخب واستياء نتيجة ذلك الفشل وأسبابه التي كانت تعزى إلى عوامل مختلفة من تخاذل الحكومات العربية إلى سوء تقدير الموقف العسكري وشراء الأسلحة الفاسدة التي استعملت في تلك الحرب، إلى غير ذلك من الاتهامات والتشنيعات. وقد أحدث ذلك الفشل رجّة حادة لدى الشعوب العربية، وكان من العوامل المهمة التي أدّت إلى سلسلة من الثورات والانقلابات في البلاد العربية.

وحينما كنت في القاهرة خلال هذه السفرة، اتصل بي عبد الرحمن عزام، الأمين العام الأول للجامعة العربية في ذلك الحين، ولا أعلم كيف علم بوجودي في القاهرة. ولعلّه عرف بذلك عن طريق السفارة العراقية، فدعاني منفرداً، إلى عشاء في داره. وكان الحديث كله عن حرب الدول العربية في فلسطين وفشلها فيها. وقد دافع عبد الرحمن عزام، بقوة، عن موقفه كأمين عام للجامعة العربية، ذلك الموقف الذي كان هدفاً للنقد والتهجّم في اوساط الرأي العام العربي، ولا سيما في العراق. فأبديت له رأيي، وهو الرأي السائد لدى الطبقات الواعية في المجتمع العربي، ومفاده أن الحكومات العربية كانت تعلم أن جيوشها لم تكن على ذلك الاستعداد الذي يمكّنها من الانتصار في الحرب. وإنّما دخلت تلك الحرب حتى تتملّص من المسؤولية السياسية عن المصير الذي آل إليه الأمر في فلسطين. وأن الشعوب العربية لا تثق بالحكومات التي تتولّى الحكم فيها لأنها لا تمثّلها من جهة، وهي، من جهة أخرى، على يقين بأن هذه الحكومات تسيّرها الدول الاستعمارية المسيطرة في المنطقة.

الفصل السادس

أحداث سياسية داخلية

الوثبة الوطنية

حينما قرب موعد تنفيذ «المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٠» التي أنهت الانتداب البريطاني على العراق بدخوله عضواً في عصبة الأمم، وأبقت على الحقوق والامتيازات التي كانت بريطانيا تتمتع بها في العراق منذ الاحتلال، أرادت بريطانيا، بواسطة أعوانها في العراق، أن تفرض على العراق معاهدة جديدة تحافظ على جوهر تلك الحقوق والامتيازات. وبسبب التعارض الشديد بين مصالح الشعب العراقي والمصالح البريطانية اتسمت العلاقات بين الجانبين بالتوتّر والصراع. فالشعب العراقي مصمم على التحرّر من كل ارتباط يمس سيادته واستقلاله، في حين ترغب بريطانيا في الحصول على امتيازات خاصة كالحفاظ على قواعد عسكرية في العراق، والحق في المرور بأراضيه زمن السلم والحرب، وارتباط السياسة الخارجية العراقية بالسياسة الخارجية البريطانية أو بسياسة الأحلاف الغربية، على الأقل، إن لم يكن الدخول فيها، كما كان الواقع. وكذلك ضمان المصالح الاقتصادية، وخصوصاً الثروة النفطية الغزيرة، وبقاء السوق العراقية مفتوحة للتجارة البريطانية. يضاف إلى ذلك، الكلمة المسموعة لدى مراكز السلطة الداخلية من قبل الحكومة البريطانية وممثليها، وضمان بقاء الحكم في العراق في أيدي أشخاص ومجموعات تدين بالولاء للسياسة البريطانية، وسياسة الأحلاف التي تنتمي إليها.

وفي هذا السياق، اتضح بعد ظهور نتائج الانتخابات التي تمّت في عهد الوزارة السعيدية أن نوري السعيد، بالتنسيق مع الإنكليز والبلاط وصالح جبر، كان يستهدف أن تعقب وزارته وزارة يرأسها صالح جبر تتمتع بتأييد كتلة كبيرة في المجلس النيابي الجديد، من أجل فرض معاهدة جديدة مع بريطانيا محل معاهدة ١٩٣٠.

قوبلت وزارة صالح جبر، منذ تشكيلها، بمعارضة الحزب الوطني الديموقراطي

والأحزاب الأخرى. وبدورها واجهت حكومة صالح جبر المعارضة بإجراءات القمع والاضطهاد وخنق الحريات وتعطيل الصحف للحد من نشاط المعارضة حتى يهدأ الوضع السياسي بما يضمن إمرار المعاهدة القائمة قبل موعد انتهائها. وقد سبق التحضير لعقد هذه المعاهدة الجديدة تبنّي حكومة صالح جبر المعاهدة التي عقدها نوري السعيد مع تركية قبل عام حينما كان خارج الحكم بعدما فوّضته حكومة السويدي. كذلك عقدت معاهدة أخرى في الأردن. وهذا ما دفع الحزب الوطني الديموقراطي إلى إصدار بيان حول المعاهدة في ١٩٤٧/٥/٧ تناول ما تؤدّي إليه هذه المعاهدة من نتائج. وقال في الختام لهذه الأسباب يرى الحزب الوطني الديموقراطي في هذه المعاهدة خطراً على كيان الجامعة العربية وعائقاً لتحقيق الأماني الوطنية للشعب العراقي والأمة العربية جمعاء، فهو يعارضها ويدعو الشَعب إلى مقاومتها».

أما بالنسبة للمعاهدة العراقية التركية فقد عارضتها «جريدة الأهالي» بمقالات متعددة آخرها مقالة منشورة في ١٩٤٦/٥/٣٠ تقول في آخر فقرة منها: «أما وقد تقرّر عرض هذه المعاهدة على البرلمان، فإننا نرى أن إبرامها سوف يضرّ العراق كل الضرر وأن من واجباتنا القومية والوطنية وبدافع حرصنا على النظام الديموقراطي أن ندعو كل وطني إلى رفض المعاهدة وإلى مقاومتها». كما أصدر الحزب بياناً عن هذه المعاهدة في ١٩٤٧/٦/٣، دعا فيه «الأمة بجميع هيئاتها ومنظماتها وأوساطها إلى معارضة هذه المعاهدة وإحباط مشروعها». وعلى أثر ذلك عطّلت الحكومة جريدة «صوت الأهالي» التي صدر آخر عدد منها في ١٩٤٧/٦/٨. وأحيل كامل الجادرجي وزكي عبد الوهاب، المدير المسؤول، إلى المحاكمة بسبب مواقف الحزب الوطني الديموقراطي ومقالات جريدة «صوت الأهالي» من المعاهدتين العراقية ـ الأردنية، والعراقية ـ التركية.

وفي هذه الأجواء المحمومة قرّرت حكومة صالح جبر المضي قدماً في المخطط المرسوم لها في تكبيل العراق بمعاهدات تنزل به أفدح الأضرار، وذلك بالشروع، عملياً، في التحضير لعقد معاهدة مع بريطانيا لتحل محل معاهدة ١٩٣٠. وهكذا سافر إلى لندن الوفد العراقي الرسمي برئاسة صالح جبر، رئيس الوزراء، وعضوية فاضل الجمالي وزير الخارجية، وشخصيات رسمية أخرى. كما سافر إليها في الوقت نفسه نوري السعيد، الذي لم يكن يتقلّد منصباً رسمياً آنذاك، ليكون قريباً من المفاوضات وموجّهاً لها. وأخذت الشائعات تتردد في الأوساط العراقية بشأن تلك المفاوضات كما

تناقلتها الإذاعات الخارجية والصحف الأجنبية، إذ لم يصدر من الحكومة العراقية أي خبر أو تصريح حول المفاوضات أو المعاهدة.

وبناءً على اللغط والتساؤل الذي أخذ يظهر في العراق بشأن هذا الموضوع الحيوي الذي يمسّ مستقبل العراق ويهدد بنتائجه كل نضالاته من أجل التحرر والاستقلال على مدى ثلاثة عقود من الزمن، دعا البلاط الملكي عدداً من السياسيين الذين يتناوبون، عادة، على الحكم في العراق إلى اجتماع مع الوصي على العرش، عبد الإله، عقد في قصر الرحاب في ١٩٤٧/١٢/٢٨. ولم يُدعَ الحزب الوطني الذي أصدر بياناً حول ذلك محذّراً من إجراء مفاوضات أو عقد معاهدة من قبل حكومة غير منبثقة عن إرادة الشعب الحقيقية. وجاء في هذا البيان الذي أصدره الحزب في ٣١/ ١٢/ ١٩٤٧: «اطّلع الحزب الوطني الديموقراطي، عن طريق الصحف المحلية والإذاعات الخارجية، على عقد اجتماع في قصر الرحاب بدعوة من...[1] ولما كان الحزب لم يتسن له إبداء رأيه في هذا الموضوع في الاجتماع المذكور لعدم دعوته إليه، فإنه يرى من واجبه أن يبدي وجهة نظره في هذا الأمر الخطير (تعديل المعاهدة). إن الحزب الوطني الديموقراطي مع اعتقاده بأن العلاقات القائمة بين العراق وبريطانيا لم تكن قد أقيمت على أساس احترام العراق وصون سيادته واحترامه على أساس التعاقد بين الدول المتكافئة، يرى في الوقت ذاته أن فتح المفاوضات بصورة شاذة مع بريطانيا والاستمرار بها من قبل وزارة غير منبثقة عن إرادة الشعب وغير مستندة إلى مجلس نيابي يمثّل الأمة تمثيلاً حقيقياً، عمل ليس لمصلحة العراق.

وفي هذا الجو المتوتّر نشرت تصريحات للدكتور فاضل الجمالي، وزير الخارجية، أدلى بها في لندن حول المفاوضات وسببت استياءً عاماً لدى الرأي العام العراقي[2] وقيام طلاب كلية الحقوق بتظاهرة في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ولجوء

---

(١) جاء هذا الفراغ في الأصل، وكذلك في مذكرات كامل الجادرجي، (انظر: **مذكرات الجادرجي**، ص١٧١).

(٢) جاء في تصريح جمالي الذي أدلى به إلى «وكالة الأنباء العراقية» في لندن بتاريخ ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، ونقلته الصحف العراقية، كالآتي:

إن المعاهدة التي وقعت عام ١٩٣٠ قوبلت بكثير من النقد في العراق، وكان أكثر الإنتقادات التي وجّهت إليها راجعاً بالطبع إلى السياسة الحزبية في البلاد، ولا تمت إلى الحق بنصيب. =

الحكومة إلى اتخاذ إجراءات مشددة ضد الطلاب والتظاهرة، وبين هذه الإجراءات اغلاق كلية الحقوق. وقد احتج الحزب الوطني الديموقراطي في كتاب موجّه إلى وزير الداخلية في اليوم التالي، أي ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، احتجاجاً شديداً على إجراءات الحكومة التعسّفية لمنع الشعب من إبداء رأيه في القضايا التي تمسّ حياته. حاولت الحكومة تبرير موقفها من اللجوء إلى العنف في كتاب وجهته مديرية الدعاية العامة إلى الحزب. فرد الحزب بكتاب آخر في ١٩٤٨/١/١١ دحض فيه ما ساقته الحكومة من ذرائع لتبرير أعمالها القمعية.

وفي هذا اليوم نفسه الواقع فيه ١٩٤٨/١/١١ أصدرت الحكومة بياناً ذكرت فيه أن معاهدة سنة ١٩٣٠ ألغيت وأن رئيس الوزراء صالح جبر وقّع بالأحرف الأولى المعاهدة الجديدة بصورة رسمية على بارجة بريطانية في ميناء بورتسموث الذي عرفت تلك المعاهدة بأسمه بعدئذ.(١)

وقد نشرت نصوص هذه المعاهدة في صحف بغداد في ١٩٤٨/١/١٦ فظهر أن أحكام المعاهدة الجديدة لا تختلف بجوهرها وأهدافها الأساسية عن معاهدة ١٩٣٠، فأعلن طلاب المعاهد العالية في بغداد الإضراب. وبعد يومين من ذلك أصدر الحزب الوطني الديموقراطي في ١٩٤٨/١/١٨ بياناً حول المعاهدة تضمن هجوماً شديداً على

= ولكن ليس من شك في أن المعاهدة لا تخلو من مآخذ إذا توخى المرء عند بحثها إستكمال كل نقص، وتطلّع إلى الظفر بمعاهدة مستوفاة من جميع الوجوه. ولم تخف حملات النقد عليها من ذلك الحين. ولما تقلّد فخامة السيد صالح جبر الوزارة الحاضرة، كان تعديل المعاهدة الهدف الأول في برنامج سياسته الخارجية. وجرت اتصالات بينه وبين الحكومة البريطانية أدّت إلى موافقتها على تحقيق رغبة الشعب العراقي في إجراء محادثات لتعديلها. على الرغم من أنها لا تستوفي أجلها إلا سنة ١٩٥٧. ومن حسن الظن أن الحكومة البريطانية سلّمت بالتعاون بين البلدين على أساس المساواة التامة، هذا المبدأ الذي لا غنى عنه. وقد أقرّت بريطانيا أيضاً أن الظروف والتجارب تقضي تعديلاً من شأنه أن يكفل المساواة في مصالحهما المشتركة. واعترفت بأن الصداقة وتبادل المنافع هما الحجر الأساسي في الروابط التي تؤلّف بينهما، وأن المعاهدة ليست إلا رمزاً يبرر هذه الحقائق ويسجّلها على هذا الأساس. وسيصل فخامة السيد صالح جبر إلى لندن في الأسبوع القادم. ليرأس الوفد العراقي في المفاوضات التي ستدور حول التعديل.

(١) كان وزير الخارجية أرنست بيفن يقضي إجازته في ذلك الميناء، فطلب أن يجري التوقيع على المعاهدة هناك، وذهب الوفد العراقي لتوقيعها على ظهر البارجة Victory الراسية في ميناء بورتسموث.

توقيعها ودعا «الشعب العراقي الكريم إلى إحباط هذا المشروع الاستعماري الجديد ومقاومته بكل ما أوتي من قوة». كذلك صدرت ردود فعل عنيفة من جانب الأحزاب والتنظيمات الطالبية وعدد من النواب والسياسيين الذين هاجموا المعاهدة الجديدة. وتبع هذه البيانات والتصريحات الرافضة للمعاهدة تظاهرات متحدية لحكومة صالح جبر والمعاهدة التي عقدتها، ومن أكبر تلك التظاهرات تظاهرة طلاب كلّيتي الحقوق والشريعة في ١٩٤٨/١/٢٠ حيث أطلقت الشرطة ـ التي كانت قد تراجعت أول الأمر أمام التظاهرة السائرة في شارع الرشيد ـ النار على المتظاهرين عند الجسر الذي أطلق عليه في ما بعد اسم «جسر الشهداء» فسقط عدد من القتلى والجرحى، كما اعتقلت الشرطة أعداداً كبيرة من المواطنين.

أدّى إطلاق النار على المتظاهرين إلى سخط واستياء الناس والأحزاب والهيئات السياسية، وإلى تصاعد المواجهة مع الحكومة التي واصلت إذاعة بياناتها وحملتها باغلاق الجرائد ومصادرتها. من جانب آخر واصل الطلاب تظاهراتهم، ومرة أخرى، في ١٩٤٨/١/٢١، عمدت الشرطة إلى إطلاق النار، فسقط عدد آخر من القتلى والجرحى ما عجّل بلوغ الاحتجاجات قطاعات أخرى من الشعب كالأطباء والمحامين والصحفيين وأساتذة الكليات وغيرهم. وردت الحكومة على هذه الأعمال الاحتجاجية بمزيد من القمع فزجّت بأعداد كبيرة من الناس في السجون.

وحينما وصل الموقف في البلاد إلى درجة الخطورة، وخصوصاً بالنسبة للوصي عبد الإله، وجّهت الدعوة، بصورة مستعجلة، إلى اجتماع في البلاط الملكي حضره ممثلون عن الأحزاب القائمة في اليوم نفسه ١٩٤٨/١/٢١.

ومن بين الذي حضروا الاجتماع كامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديموقراطي، الذي التقيته بعد الاجتماع فأخبرني بما دار فيه. قال لي الجادرجي إن الاجتماع حضره، إلى جانب الوصي، وزراء الحكومة القائمة الموجودون في العراق، وعدد من رؤساء الوزارات السابقين، وعدد من النواب والاعيان، ورئيس مجلس النواب ونائب رئيسس مجلس الأعيان وممثلون عن الجبهة البرلمانية والجبهة الدستورية، والسيد محمد مهدي كبّة عن حزب الاستقلال، والسيد علي ممتاز عن حزب الأحرار.

ثم وصف لي الجادرجي ما دار في الاجتماع قائلاً إن الوصي عبد الإله بدأ الحديث ودعا الجميع إلى إبداء آرائهم بصراحة من أجل التوصّل إلى حل للأزمة.

وأعقبه جمال بابان، وكيل رئيس الوزراء، الذي حمّل طلاب كلية الحقوق مسؤولية إشعال فتيل الاضطرابات. ووصف التظاهرات بأنها عمل مخل بالأمن والقانون. كذلك برّر إطلاق النار على المتظاهرين باعتباره دفاعاً عن النفس. واتّهم العناصر «الهدّامة والمفسدة» بمحاولة استغلال الموقف على أثر تصريح وزير الخارجية، فاضل الجمالي. واختتم حديثه بتأكيد قوة الحكومة وتصميمها على قمع محاولات الإخلال بالأمن.

ومضى الجادرجي يصف لي مداخلته في ذلك الإجتماع، فقال إنه بدأ حديثه مذكّراً الحاضرين بتطلّع الشعب العراقي إلى السيادة الكاملة وإلى الحريات الدستورية. وأشار إلى ضيق الشعب العراقي بالمعاهدات التي فرضت عليه ورغبته في التخلّص منها. ثم تطرّق إلى الأحداث الأخيرة التي أثارها عقد المعاهدة الجديدة خلافاً لرغبة الشعب وقال إن ما حدث لم يكن «حركة تلاميذ وليست هناك أياد هدّامة ومفسدة... إنما هي تعكس حركة شعبية ظهرت بين صفوف الطلاب».[١] ثم قال لي إنه وصف الإجراءات القمعية التي لجأت إليها الحكومات المتعاقبة كالتضييق على عمل الأحزاب ومصادرة صحفها واغلاقها. واختتم حديثه بالدعوة إلى إلغاء المعاهدة وإلى استقالة الحكومة. وأخبرني الجادرجي أن عدداً آخر من الحاضرين تحدّث في الاجتماع من بينهم رئيس حزب الاستقلال، محمد مهدي كبّة، الذي أيّد دعوته إلى انسحاب حكومة صالح جبر من الحكم.

في اليوم التالي، ١٩٤٨/١/٢٢، تمّ تشييع بعض قتلى التظاهرات بموكب حافل جداً. وصدر في جريدة «صوت الأحرار» تصريح لرئيس الحزب الوطني الديموقراطي، كامل الجادرجي، طالب فيه باستقالة الوزارة ودعا الشعب إلى اليقظة.

في الوقت نفسه، أذاع صالح جبر بياناً من لندن[٢] أصرّ فيه على إمرار المعاهدة، ما سبب ردود فعل قويّة في العراق، تمثّلت في احتجاج الفئات الاجتماعية من جميع الأنحاء، وفي تظاهرات جديدة لم تجرؤ الحكومة على التصدّي لها. وقد جرت محاولات تخريبية اتخذت لباس الطائفية من أجل إضعاف الحركة الوطنية، واستخدمت مطبعة الحكومة الرسمية في طبع مناشير وزّعت من دون توقيع. وشاع

(١) مذكرات كامل الجادرجي، ص١٧٤.

(٢) عاد نوري السعيد وفاضل الجمالي إلى بغداد بعد توقيع المعاهدة، في حين تخلف صالح جبر في لندن، وقيل إن ذلك كان نزولاً عند رغبة زوجته في قضاء بضعة أيام أخرى في لندن.

بعدئذ أن ضياء جعفر وزير المواصلات والأشغال هو من أعوان نوري السعيد، وكان وراء توزيع المناشير.

استمرت الأوضاع المتوترة على ما هي عليه إلى ١٩٤٨/١/٢٦ حين عاد صالح جبر، رئيس الوزراء، من لندن. وفي مساء ذلك اليوم أذاع بياناً من دار الإذاعة العراقية أصرّ فيه على معاهدة بورتسموث، وتبع ذلك انتشار الشرطة المسلّحة في الشوارع.

وفي اليوم التالي ١٩٤٨/١/١٧، خرجت التظاهرات الضخمة ضد الحكومة والمعاهدة، مطالبة بإسقاط الحكومة وإلغاء المعاهدة. فاصطدمت الشرطة معها وبدأت بإطلاق النار عليها فوقع بضعة قتلى وعدد كبير من الجرحى.

منذ بدء الأزمة التي نشأت من جراء محاولة عقد معاهدة بورتسموث، وخلال تطوّرها واشتدادها، كنت على إتصال دائم مع كامل الجادرجي وحسين جميل، إذ كنّا نجتمع يومياً لتداول شؤون الساعة والاشتراك في وضع البيانات والمذكرات التي قدّمها الحزب الوطني الديموقراطي. وفي إحدى المناسبات أوفد حسين جميل إلى إحدى الكليات كي يدعو إلى التظاهر. كذلك كنت أحضر اجتماعات اللجنة الإدارية المركزية للحزب التي كانت تعقد أغلب الأيام، بصورة رسمية أو شبه رسمية، للتداول بشأن المواقف التي ينبغي اتخاذها من الأحداث.

من جانب آخر، كنت حاضراً في اللقاءات بين الحزب الوطني الديموقراطي والأحزاب الأخرى: الاستقلال، والجبهة الشعبية، والأحرار، من أجل تنسيق العمل لمعارضة عقد المعاهدة وإحباطها، ولإسقاط حكومة صالح جبر. شاركت أيضاً في المراجعات بين الحزب الوطني الديموقراطي والعناصر التقدّمية الأخرى التي كانت تتم للغرض نفسه. وعندما اشتدت الأزمة في أيامها الأخيرة بعد بيان الحكومة بالتوقيع بالأحرف الأولى على المعاهدة، كنت أحضر اجتماعات قيادات الأحزاب الأربعة: «الوطني الديموقراطي» و«الاستقلال» و«الجبهة الشعبية» و«الأحرار»، وكانت تعقد مساء كل يوم في دار أحد أعضائها للتداول في وضع خطة العمل لليوم التالي، وابلاغها إلى قادة الطلاب وقادة العمال والتنظيمات المهنية كغرف التجارة والتنظيمات العمالية. وحسبما أتذكر، فإن الاجتماع الذي عقد عشية يوم الوثبة، أي مساء ١٩٤٨/١/١٦، وهو اليوم الذي عاد فيه صالح جبر من لندن وأذاع فيه بيانه من دار الإذاعة العراقية، كنّا في دار جعفر حمندي، عضو الجبهة الشعبية. وهناك استمعنا إلى خطاب صالح

جبر الذي اتّسم بنبرة التحدّي للرأي العام العراقي الرافض للمعاهدة، وخرجنا موزعين العمل في صباح اليوم التالي، يوم الوثبة، إذ خرجت التظاهرات الحاشدة التي قدّم فيها المواطنون تضحيات جسيمة حسمت القضية لمصلحة الشعب. فقد صدر بيان رسمي من البلاط مساء ١٩٤٨/١/٢٧ يعلن استقالة حكومة صالح جبر. حينئذ، كانت قيادات الأحزاب مجتمعة في دار سعد صالح، رئيس حزب الأحرار، آنذاك. وبعد انفضاض الاجتماع وخروج غالبية القيادات بقيت أنا وكامل الجادرجي وحسين جميل في دار سعد صالح، وهناك بلغنا نبأ تأليف الوزارة برئاسة محمد الصدر، رئيس مجلس الأعيان، ودخول حزب الاستقلال فيها بشخص رئيسه محمد مهدي كبّه، في حين رفض حزب الأحرار الدخول في تلك الوزارة عندما طلب إليه ذلك. وقد عزي موقف الحزب هذا إلى رأي رئيسه سعد صالح. لقد فوجئت الجهات الأخرى التي كانت تتعاون بعضها مع بعض خلال الأزمة بالموقف المنفرد الذي اتخذه حزب الاستقلال، ما أثار دهشتها الكبيرة. لكن تلك الدهشة ازدادت حينما اتخذ حزب الاستقلال موقفاً ثانياً منفرداً تجاه جماعات سياسية أخرى في المسيرات التي أعقبت الوثبة، وخلال تشييع جثمان الشهداء فيها.(١)

---

(١) جاء في مذكرات محمد مهدي كبّه (رئيس حزب الاستقلال) حول هذه الأحداث تحت عنوان «شغب الشيوعيين» أنه بعد استقالة صالح جبر وإعلان رفض المعاهدة، وتأليف حكومة جديدة واشتراك بعض العناصر الوطنية فيها، ساد البلاد جوّ من الثقة والاطمئنان، وعاد الهدوء والاستقرار، وانصرف الطلاب إلى مدارسهم والناس إلى أعمالهم، غير أن الشيوعيين استمرّوا في تظاهراتهم وشغبهم، وكانوا يطوفون الشوارع، ويجتمعون في الساحات العامة، حاملين الشعارات واللافتات، ويطلقون الهتافات بإطلاق الحريات العامة تارة، وبتوفير الخبز والكساء تارة أخرى، مع أن الحكومة قد قررت منذ الأيام الأولى من تشكيلها الإفراج عن كل الصحف المعطلة. كما أفرج عن معظم الموقوفين والسجناء السياسيين، عدا الذين ادانتهم المحاكم.

ثم قال:

«... ومع ذلك استمرت تظاهرات الشيوعيين حتى آل الأمر إلى انقطاع السير في بعض الشوارع الرئيسية، بجلوس المتظاهرين أو وقوفهم وسطها، قاطعين بذلك مرور السابلة فيها، حتى عمّ الاستياء بين الناس، وضجّوا بالشكوى من هذه الأعمال الصبيانية، وأخذت الجرائد الحزبية تشجب هذه التظاهرات والتصرفات وتدعو إلى الكفّ عنها..».

«.. عندئذ اتخذت السلطات بعض الإجراءات لمجابهة نشاط الشيوعيين وشغبهم، واستتبّ الهدوء وانتهت التظاهرات...».

راجع: محمد مهدي كبّه، **مذكراتي في صميم الأحداث: ١٩١٨–١٩٥٨**، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥، ص٢٤٨.

في اليوم التالي، ١٩٤٨/١/٢٨، أُعلن تأليف الحكومة برئاسة السيد محمد الصدر التي اعلنت بعد تشكيلها إلغاء معاهدة بورتسموث في ١٩٤٨/٢/٢٦ تلبية لإرادة الشعب الذي فرض إبطالها. وقامت بعد أسبوعين من ذلك بحل المجلس النيابي.

عقب أيام قلائل عادت جريدة «صوت الأهالي» إلى الصدور في ١٩٤٨/٢/٨، بعد أن اتخذت حكومة الصدر موقفاً متساهلاً من الصحف والتظاهرات. فقد صدرت صحف معطّلة أخرى وقامت تظاهرات يومية، تقريباً، كانت تتجه إلى مقر رئيس الوزراء الذي كان في بعض الأحيان يطلّ على المتظاهرين. كانت التظاهرات تطالب بحل قضايا الساعة، السياسية والاقتصادية. وقد نشرت «صوت الأهالي» مقالات متعددة لتأييد هذه المطالب، كما قام أعضاء الحزب بإحياء ذكرى شهداء الوثبة وإبراز دور الحزب فيها. وقامت فروع الحزب في المحافظات بالدور نفسه أيضاً.

وفي ١٩٤٨/٢/٢٦ حضرتُ جلسات المؤتمر الوطني الثاني للحزب، وهو الموعد الذي أجل إليه خلال الجلسة الأولى التي انعقدت في ١٩٤٧/١١/٢٧. تمّ انعقاد المؤتمر الثاني في جو سياسي أفضل من الأجواء التي انعقد فيها المؤتمر الوطني الأول والجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثاني، كما مرّ ذكره.

أُنتخبتْ في هذا المؤتمر لجنة إدارية مركزية جديدة للحزب، فحل الفريق المتقاعد حسين فوزي والمحامي نائل سمحيري محل طلعت الشيباني وزكي عبد الوهاب اللذين استقالا من عضوية اللجنة الإدارية المركزية ومن الحزب كما سبق ذكره. وقد أصبح نائل سمحيري مديراً مسؤولاً لجريدة «صوت الأهالي».

وفي سياق الحديث عن معاهدة بورتسموث والوثبة الوطنية التي أدّت إلى إلغائها وإسقاط الحكومة التي عقدتها، لا بد من الإشارة إلى الحوادث المؤسفة التي وقعت من جراء التصادم بين الجهات اليسارية واليمينية أثناء التظاهرات ومواكب التأبين، والتي دفعت الأحزاب الأربعة: الوطني الديموقراطي والاستقلال والجبهة الشعبية والأحرار إلى إصدار بيان باسمها، وقّعه رؤساؤها، لمناسبة الذكرى الأربعين لشهداء الوثبة، دعت فيه أبناء الشعب العراقي إلى إنهاء التظاهرات والمواكب بعد مرور أربعين يوماً على ذكرى الشهداء، واستنكرت، اللجوء إلى العنف في حل الخلافات الحزبية. ومن جملة الحوادث التي كانت موضع استنكار، هجوم أهالي الأعظمية على طلاب كلية فيصل الذين كانوا يميلون إلى الاتجاه اليساري.

وفي تلك الظروف المهمة، اضطررت إلى السفر إلى الهند بمهمة تتصل بشركة الزيوت النباتية، وكان ذلك قبل انعقاد المؤتمر الوطني الثاني للحزب الوطني الديموقراطي. وعندما كنت في الهند قرأت مقالة في صحيفة «باهارات جيوتي» الهندية التي تصدر باللغة الإنكليزية في بومبي، بتوقيع «السيد فاروقي»، يتناول معاهدة بورتسموث من وجهة النظر البريطانية. وقد وجدت أن المقالة تتحامل على الحقيقة فكتبت ردّاً عليها مبيّناً فيه وجهة النظر الوطنية العراقية، وسلّمته إلى الصحيفة الهندية التي نشرته أثناء وجودي في الهند. وعندما عدت إلى بغداد سلّمته إلى جريدة «صوت الأهالي» التي نشرته بعد ترجمته إلى اللغة العربية. وقد جاء فيه:

«... بيد أن السيد فاروقي في تقسيمه العراق إلى معسكرين: أعداء الإنكليز من جهة، ومؤيّدي الإنكليز من جهة أخرى، يفترض أن قسماً كبيراً من الشعب العراقي يؤيّد المعاهدة الإنكليزية ـ العراقية، معاهدة ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، ولكن العراق في الحقيقة لم يشهد إجماعاً كهذا من جميع الأحزاب والمنظمات السياسية على التشهير بالمعاهدة الجديدة، والعزم على مقاومة النفوذ البريطاني.

«وهناك حفنة من السياسيين الذين هم دائماً آلات طيّعة بيد الإنكليز لا يمكن أن يعتبروا بأنهم يكوّنون معسكراً. إنهم يفتقرون كلّياً إلى المساندة الشعبية.

«وهناك نقطة أخرى يظهر أن السيد فاروقي لا يستطيع أن يصدر حكماً قاطعاً بشأنها، هي إدّعاؤه بأن المعسكر المعادي للإنكليز قد يكون مموّلاً من قبل دولة أخرى لها مصلحة في العراق، غير أن ذلك بعيد كل البعد عن الحقيقة. إن إدّعاءات تضليلية كهذه قد تأتت من مؤيّدي الإنكليز في الخارج للحط من قيمة الحركة الوطنية العراقية التي هي ليست سوى ردّ فعل طبيعي ومتوقّع لدسائس الإنكليز ولإدامة نفوذهم.

«وينوّه السيد فاروقي بأنه قد تكون للأمريكان يد في إثارة مناهضة المعاهدة الإنكليزية ـ العراقية. وهذا سوء فهم أيضاً. إذ إن الشعب العراقي يكره الأميركان أكثر مما يكره الإنكليز نظراً لمساندتهم العملية الصهيونية في فلسطين ونظراً لسياستهم الاستعمارية بوجه عام.

«وإذا ما رأينا بعض ممالك الشرق الأوسط خاضعاً للنفوذ الأميركي، فليس ذلك لأن شعوب هذه الممالك تساعد الأميركان على الوصول إلى فرض نفوذهم، وإنما لأن الإنكليز الذين لا يستطيعون وحدهم الدفاع عن المصالح الاستعمارية، يدعون الأميركان إلى المساهمة في هذه المصالح والدفاع عنها. إن بريطانيا والولايات المتحدة شريكتان وليستا متنافستين في الشرق الأوسط».(١)

انتخابات نيابية جديدة

بعد عودتي من الهند كانت حملة الانتخابات للمجلس النيابي الجديد قد بدأت. وبما أن الحزب الوطني الديموقراطي قرّر الاشتراك فيها، فقد ذهبت إلى الموصل، ورشّحت نفسي في المنطقة الثانية في المدينة، حيث رشّح منافسون آخرون أنفسهم.

كانت حملة الانتخابات حامية. ونظراً إلى أن نظام الانتخابات كان ما يزال يتمّ على مرحلتين: الأولى لانتخاب المنتخبين الثانويين، والثانية، مرحلة الانتخاب النهائي، ركّزت جهودي في الحملة الانتخابية الأولى على الدعوة لإنتخاب ثانويين ممن يؤيّدون انتخابي عن طريق مخاتير المحلات والشخصيات القيادية للمخلات المختلفة، والتجول في مختلف المقاهي في المنطقة للاتصال ليس بالمنتخبين الثانويين فحسب، بل أيضاً بالمواطنين مباشرة. وقد كان لهم أثر كبير في الضغط على المنتخبين الثانونيين من أجل انتخاب النائب الذي يرغبون فيه. وكانت جريدة «الأهالي» في بغداد تنشر أخبار النشاط الانتخابي في الموصل ما كان له الأثر الطيّب على اتجاه الانتخابات.

ويبدو أن الحكومة قد تركت بعض المناطق الانتخابية ليتنافس فيها المرشّحون بصورة حرّة، ولكنها صارت تتدخل في مناطق كثيرة أخرى، ولا سيما المناطق الريفية وشبه الريفية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق اضطهاد الناشطين من أعضاء الحزب. ، فقد حدث هجوم في المنطقة الثالثة إذ كان مرشح الحزب، كامل الجادرجي، يتنافس على مقعد واحد مع علي ممتاز الدفتري. وفي أحد الاجتماعات

---

(١) نشرت هذه المقالة في جريدة «باهارات جيوتي» الهندية الصادرة في ١٤ آذار (مارس) ١٩٤٨، ونشرت ترجمتها العربية في «صوت الأهالي» الصادرة في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٨، العدد ١٤٧٢.

الانتخابية التي حضرها كامل الجادرجي في جامع الحيدرخانة هجم أنصار علي ممتاز الدفتري بقيادة (آل گنو)، وهم من سكان الحيدرخانة ويعملون في البقالة في المحلة نفسها، على الاجتماع بالضرب، فخرّبوا الاجتماع، وهذا ما حدا بأنصار الجادرجي على الإنسحاب من الميدان. وسببت هذه الحادثة جدلاً في الصحف بين كامل الجادرجي وعلي ممتاز الدفتري. كذلك حدث اعتداء على مقرّ الحزب أثناء مرور تظاهرة متواضعة يظن أنها كانت تضم أعضاء من حزب الاستقلال. ونتيجة لهذه الحوادث اضطر الجادرجي إلى الانسحاب من الانتخابات. وقد حدثت، بالإضافة إلى ذلك، تدخّلات عنيفة ذات طابع إرهابي حيثما كان هنالك مرشّحون عن الحزب الوطني الديموقراطي، وقد كان أشنعها اغتيال الشيخ حامد العجيل، مرشّح الحزب في الصويرة، يوم ١٩٤٨/٤/٢٨، وكان ينافس عمّه الشيخ مزهر السمرمد الذي يقال إنه حرّض على اغتيال ابن أخيه. وفي البصرة، حيث أجيز أول فرع للحزب الوطني الديموقراطي خارج العاصمة، تعرّض نشطاء الحزب للإرهاب، وحدثت صدامات بين عدد من أعضاء الحزب وجماعة نسبوا إلى حزب الاستقلال. كذلك تعرّض للتوقيف، أثناء الحملة الانتخابية، رئيس فرع الحزب، محمد السعدون، وأعضاء آخرون، أودعوا في التوقيف مرات عديدة، ولا سيما بعد إعلان الأحكام العرفية. ففي هذه الفترة، تأزّمت قضية فلسطين كثيراً إذ بدأت الأخبار تتوالى عن نيّة الحكومة البريطانية، ومن ورائها الحكومة الأميركية، دفع هيئة الأمم المتحدة إلى إصدار قرار يقضي بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود. وقد استغلت الحكومة العراقية هذه التطورات فأعلنت الأحكام العرفية بذريعة حماية تحرّكات الجيش العراقي الذاهب إلى فلسطين ليقاتل إلى جانب الجيوش العربية الأخرى لمنع قرار التقسيم الذي صدر بالفعل في ١٩٤٨/٥/١٥.

أعلنت الأحكام العرفية في الأيام الأخيرة من وزارة الصدر، بعد أن تولّى فيها مصطفى العمري وزارة الداخلية، وبدأ بملاحقة الصحف وفرض الرقابة عليها عن طريق الأحكام العرفية التي استغلتها الحكومة لقمع المعارضة، ومن ثم تعزيز بقائها في الحكم. وكان رئيس الوزراء يتغاضى عن تصرفات وزارة الداخلية والرقابة العسكرية. ومع ذلك، قدّم الحزب الوطني الديموقراطي والأحزاب الأخرى مذكرات إلى رئيس الوزراء تحتج فيها على تصرّفات الرقابة العسكرية، ومنها نشر أخبار ومواد اعتيادية، إضافة إلى المقالات الافتتاحية.

وسط هذه المعمعة جرت الانتخابات في ١٩٤٨/٦/١٥، ولم يفز فيها إلا إثنان فقط من مرشحي الحزب هما حسين جميل، سكرتير الحزب، عن المنطقة الثانية في بغداد، وأنا عن المنطقة الثانية في الموصل.

وفي ١٩٤٨/٦/٢١ افتتح المجلس النيابي الجديد بخطاب العرش الذي أعلن نبأ استقالة وزارة محمد الصدر بدعوى أن مهمتها انتهت بإجراء الانتخابات ودعوة المجلس النيابي للاجتماع، في حين يرتبط تشكيل وزارة الصدر، في واقع الحال، بالوثبة الوطنية التي أسقطت وزارة صالح جبر وألغت «معاهدة بورتسموث» التي عقدتها تلك الوزارة، وبالحاجة إلى إجراء إصلاحات ضرورية في البلاد، وخلافاً لما كان يتوقعه الرأي العام في استمرار الوزارة في الحكم حتى يتمّ تنفيذ المطالب التي طرحت أثناء الوثبة الوطنية.

الأزمة المالية ولقاء مع نوري السعيد

حينما كنت نائباً عن الموصل في المجلس النيابي الذي انتخب بعد وثبة كانون ١٩٤٨، والذي عاد خلاله، نوري السعيد رئيساً لوزارته الحادية عشرة في الفترة الممتدة من ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠ إلى ١٠ تموز (يوليو) ١٩٥٢، كانت قد حدثت أزمة مالية نتيجة كساد اقتصادي في البلد، سببت بطالة كبيرة في صفوف العمال، لا سيما الوافدين من الريف. وكانت أجهزة الحكومة تدرس إمكانات معالجة هذه الأزمة درءاً، بزعمها، لقيام انتفاضات سياسية كانتفاضة «الوثبة» التي حدثت قبل مدة وجيزة، فطلب نوري السعيد مني الاجتماع به، فذهبت في الموعد المعيّن إلى ديوان مجلس الوزراء في سراي الحكومة القديم. وكان الضابط وصفي طاهر حينئذ مرافقاً لرئيس الوزراء، فاستقبلني وأخذني إلى غرفة رئيس الوزراء بعد إخباره بحضوري. وبعد المجاملات الأولية شرع نوري السعيد يتحدث عن الأزمة والبطالة المنتشرة بين العمال في الأحياء الشعبية، وما تؤدي إليه من مشكلات اجتماعية وأمنية، واستفسر عن رأيي في طريقة لإعادة هؤلاء الوافدين من الريف إلى أماكن سكنهم السابقة، أو إلى مشروعات زراعية جديدة في الريف. فأجبته بأن هذه الظاهرة معروفة في التاريخ الاقتصادي، وحدثت في كل بلد متطوّر، حتى في البلدان الأوروبية في أول نهضتها الصناعية، وإنه ليس من المستحسن ولا من الممكن عملياً أن يعود هؤلاء إلى محلات سكنهم بعد أن سكنوا المدينة وتعوّدوا حياتهم والرفاه النسبي الموجود فيها مقارنة بالتأخّر والضنك الشديد الموجود في محلات سكناهم القديم في الريف

المتخلف جداً عن المدن، ولذلك فإن محاولة إعادتهم إلى الريف لن يكتب لها النجاح مطلقاً، ولا مناص، في هذه الحالة، من قيام الحكومات بمشروعات عمرانية في المدن وضواحيها لأجل إيجاد فرص عمل لهم، واعتماد سياسة اقتصادية ومالية تشجّع القطاع الخاص على الاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة. وعندما هممت بالخروج شكرني على زيارتي وقال إنه قد حاول معي كثيراً لاستمالتي ومد خيط من الحرير بيني وبينه، ولكنه لم يفلح.

المؤتمر الوطني الثالث وقرار تجميد الحزب

بعد استقالة الصدر عهد إلى مزاحم الباچه چي تأليف الحكومة التي أعلن عن تشكيلها في ١٩٤٨/٦/٢٦.

استقبلت الأحزاب والصحف تأليف الوزارة الجديدة بالترحيب الممزوج بالتحفّظ. وقد عبّرت عن موقف الحزب الوطني الديموقراطي من تأليف حكومة الباچه چي في خطاب في المجلس النيابي الذي نشرت (صوت الأهالي) نصّه الكامل في عددها الصادر يوم ١٩٤٨/٦/٢٩، في مكان المقال الافتتاحي الذي حذفه الرقيب.

وقد استمرت الرقابة العسكرية على نهجها السابق في عهد حكومة الباچه چي، ذلك النهج الذي يهدف إلى تعزيز قبضة الحكومة على السلطة بغض النظر عن مصلحة البلاد.

وبعد مرور ما يزيد على ثلاثة أشهر على تأليف الحكومة راجت شائعة عن الرغبة في إجراء تعديل وزاري تدخل الوزارة بموجبه شخصيات اشتركت في عقد معاهدة (بورتسموث) التي أريقت بسببها دماء العديد من أبناء الشعب. وفي ٢٠/١٠/ ١٩٤٨ تمّ بالفعل، تعديل حكومي عيّن فيه علي جودت الأيوبي وزيراً للخارجية، وعمر نظمي وزيراً للداخلية، وشاكر الوداي وزيراً للدفاع. وقد أثار تعيين شاكر الوداي استياءً كبيراً لأنه أحد الوزراء المشتركين في حكومة صالح جبر التي عقدت معاهدة بورتسموث.

من ناحية أخرى، اشتدت الرقابة على الصحف، وكانت «صوت الأهالي» تصدر ومكان المقال الافتتاحي فيها خال في أغلب الأيام، ما حمل الجريدة على عدم كتابة المقال الافتتاحي وملء مكانه، بعض الأحيان، بنشر محاضر جلسات مجلس النواب، وخطاباتي وخطابات حسين جميل، لا سيما المتعلقة بانتقاد الحكومة والشؤون العامة الأخرى.

وقد ازداد الجو السياسي سوءاً واضطراباً حين أخذ النواب المؤيدون للحكومة بمهاجمة الأحزاب والتيارات الوطنية، والوثبة الوطنية، وتوجيه التهديدات إلى نواب المعارضة، وهذا ما أدّى إلى وقوع معارك كلامية داخل المجلس النيابي بين نواب الحكومة ونواب المعارضة.

في هذه الأثناء، حان موعد انعقاد المؤتمر الوطني الثالث للحزب. وقد ظهرت، في فترة التمهيد لعقده، فكرة تجميع نشاط الحزب بسبب الضغط المستمر والذي تمارسه السلطة عليه، ومطاردة أعضائه، واستغلال الأحكام العرفية في تحديد نشاطه وتقييد حرية صحيفته في نشر الآراء التي ينبغي عرضها على الرأي العام. وقد راودت الفكرة نفسها قادة حزب الأحرار، فتمّ اتفاق سرّي بين الحزبين على إعلان تجميد نشاطهما السياسي في آن واحد تقريباً، على أن لا يعلن هذا القرار المشترك إلا بعد عقد المؤتمر الوطني الثالث للحزب الوطني الديموقراطي وعقد الهيئة الخاصة لحزب الأحرار.

وفي يوم ١٩٤٨/١١/٢٩، حضرت مؤتمر الحزب الذي انعقد في موعده المقرر. ولم يحضر عدد كبير من الأعضاء ذلك المؤتمر بسبب تقلص منظمات الحزب. وفي الجلسة الافتتاحية بدأ رئيس الحزب كامل الجادرجي حديثه موضحاً الوضع السياسي ووضع الحزب وما يعانيه بسبب موقف السلطة والأحكام العرفية منه وقال إن لا مناص في مثل هذا الوضع من تجميد نشاط الحزب بصورة مؤقّتة ريثما تنجلي الأوضاع الإرهابية. وأثار اقتراح الجادرجي مناقشة طويلة في المؤتمر الذي لم يستطع أن يتوصّل إلى نتيجة حاسمة في تلك الجلسة. ولذلك تأجّل إلى اليوم التالي (١٩٤٨/١١/٣٠) حينما صوّت الحاضرون موافقين، بالأكثرية، على قرار التجميد بعد أن أقنعت قيادة الحزب الأعضاء الذين كانوا مترددين في قبول اقتراح التجميد. واختتم المؤتمر أعماله بانتخاب اللجنة الإدارية المركزية التي تكوّنت من الأعضاء السابقين باستثناء ناظم حميد الذي استقال قبل انعقاد المؤتمر بفترة من الزمن، فحل محله قاسم حسن. وأعلن قرار التجميد في بيان من رئيس الحزب، كامل الجادرجي، نشرته

---

(١) بيان مسهب يستعرض الحزب فيه مواقفه النضالية في مختلف فترات حياته، وما تعرّض له من مضايقات وتشديد وملاحقة من جانب السلطات تمثّلت في مصادرة صحفه واغلاقها، وتوقيف العديد من أعضائه.

جريدة «صوت الأهالي» في ٣/١٢/١٩٤٨،[1] وقد رفعت من صدر صفحتها الأولى عبارة «لسان الحزب الوطني الديموقراطي». ونشرت البيان في الجريدة من دون عرضه على الرقابة. ولكن الحكومة لم تتخذ أي إجراء بشأن ذلك سوى أن وزارة الداخلية سألت الحزب إن كان قرار التجميد يعني حل الحزب، فأجاب رئيس الحزب عن هذا التساؤل قائلاً إن التجميد لا يعني الحل.

بعد تجميد أعمال الحزب، انحصر نشاطه بإصدار «صوت الأهالي» ثم «صدى الأهالي» بالرغم من شدة وطأة الرقابة التي امتدت حتى إلى الأخبار المحلية والخارجية، إضافة إلى خطاباتي وخطابات حسين جميل في مجلس النواب.

وقد اقتصر نشاطي الحزبي خلال هذه الفترة على حضور جلسات المجلس النيابي. كذلك كنت أحضر في الأمسيات إلى مكتب جريدة «صوت الأهالي» و«صدى الأهالي» للقاء كامل الجادرجي والمداولة في القضايا العامة وفي مراجعة المقالات الافتتاحية التي كنت أكتب قسماً منها. ونتذاكر في القسم الآخر.

مواثيق وتكتّلات سياسية

بعد أن جمّد الحزب عمله بموجب قرار المؤتمر انحصر نشاطنا، كما أسلفت، بإصدار الجريدة، ولا سيما أن تلك الفترة صادفت عطلة المجلس النيابي، وبذلك لم تسنح الفرصة لي ولا لحسين جميل للقيام بنشاطنا البرلماني. كذلك جمّد حزب الأحرار نفسه، ولم يبق من الأحزاب العلنية إلا حزب الاستقلال الذي، وإن لم يكن قد جمّد نشاطه، لم يكن فعّالاً، بسبب مطاردة أعضائه. كذلك اشتدت، في الوقت نفسه، الرقابة على الصحف العراقية، ومن بينها «صوت الأهالي» التي اضطرت إلى التوقّف عن نشر المقالات الافتتاحية لتعرّضها للتشويه والمنع المطلق. وقد كان ذلك في مستهل عمل حكومة نوري السعيد العاشرة، إذ وصلت الرقابة إلى حد منع نشر البرقيات الخارجية والأخبار المحلية والمقتبسات. فقد حذف الرقيب جزءاً من اقتباس عن كتاب محمد كامل مرسي، رئيس مجلس الدولة في مصر.

ومع أن الرقابة على الصحف ألغيت في ٢٠/٥/١٩٤٩، لكن ملاحقة حكومة نوري السعيد للصحف استمر بالشدة نفسها تقريباً. فحينما كانت المعارضة في مجلس النواب الظاهرة الوحيدة للتعبير عن الرأي العام، كانت الجريدة تنشر خطب النواب المعارضين، لا سيما خطبي وخطب حسين جميل. وقد اختلقت حكومة نوري السعيد

فرصة لملاحقة جريدة «صوت الأهالي» بعد أن نشرت مقالاً بقلم الجادرجي أشاد فيه بالمعارضة في المجلس النيابي وذكر فيه أن النواب المنتخبين بحرّية أكثر جرأة في نقد الحكومة من النواب الذين يأتون إلى المجلس بترتيب من الحكومة. فاعتبر ذلك إهانة لأعضاء المجلس النيابي المؤيدين للحكومة الذين طالبوا بمعاقبة الجريدة. فأحيل المدير المسؤول، كامل الجادرجي، على محكمة الجزاء التي حكمت عليه بالحبس أربعة أشهر مع وقف التنفيذ. ولمّا لم يشمل الحكم تعطيل الجريدة، عطّلتها الحكومة إلى أجل غير مسمى مستغلّة أحكام الإدارة العرفية. كذلك ألغت الحكومة امتيازات صحف أخرى بقرار من الإدارة العرفيّة.

أدّت هذه الإجراءات التعسفية إلى تقديم رئيس الحزب، كامل الجادرجي، مذكرة في ١٩٤٦/٨/١٤ إلى نائب الوصي، الأمير زيد، (إذ كان الوصي عبد الإله خارج العراق) احتج فيها على ما قامت به الحكومة من استغلال الإدارة العرفية في مختلف الشؤون، ولا سيما اضطهاد الحريات مثل حرية الصحافة والحرية الفردية.

وعلى أثر تقديم مذكرة الاحتجاج هذه، ولأن «صوت الأهالي» كانت معطّلة، وحتى يمتلك الحزب صحيفة تنطق باسمه وتعبّر عن سياساته، قدّم كامل الجادرجي طلباً لامتياز جريدة أخرى باسم «صدى الأهالي». وقد اشترطت وزارة الداخلية أن يكون مديرها المسؤول شخصاً آخر غير الجادرجي، فتمّ اختيار عبد المجيد الونداوي ليصبح المدير المسؤول لجريدة «صدى الأهالي» التي صدر عددها الأول في ١٩٤٩/٩/١٨.

لقد أصبح هذا الوضع السياسي الذي زاده جموداً على جمود غياب صوت المعارضة، مصدراً للتذمّر والاستياء لدى الرأي العام العراقي. كذلك لفت أنظار الرأي العام الخارجي الذي أخذ ينتقد خطة الشدّة في إسكات المعارضة التي أجبرت على تجميد نشاطها بسبب ما تعرضت له من اضطهاد وملاحقات. فطرح نوري السعيد مبادرة لتحريك الأجواء تميهداً لتعديل وزاري يضم بموجبه بعض الشخصيات المستقلة، وحتى الحزبية، إلى حكومة جديدة، وتتلخص هذه المبادرة في طرح ما سمّاه نوري السعيد «ميثاق الدستوريين» وهو مجموعة مبادئ أرادها أن تكون أساساً لتكتّل الجماعة المحيطة به، ومن ثم منهجاً لحزب يؤسسه بغية تنفيذ خطته السياسية في العراق.

عرض نوري السعيد على حزب الاستقلال التعاون على أساس هذا الميثاق، ومن ثم دخول حزب الاستقلال في حكومة ائتلافيه معه ومع جماعته. وقد رد حزب الاستقلال بملاحظات ناقش فيها بنود «ميثاق الدستوريين»، واقترح ميثاقاً بديلاً عنه

سمّاه «الميثاق العام». ولما لم يتّفق الطرفان على التعاون في ميثاق مشترك أسس نوري السعيد حزب الاتحاد الدستوري الذي ضمّ أعوانه والأشخاص الملتفين حوله.

إن هذا الجمود التي اتسمت به الحركة السياسية والحزبية في هذه الفترة قد حمل عدداً من النواب على تأليف تكتّل سموه «الجبهة الشعبية» بعد افتتاح جلسات المجلس النيابي في كانون الأولى ١٩٤٩. وقد وضع لهذا التكتّل منهاج بسيط، وتقرر أن يقتصر نشاطه على المجلس النيابي. واقتصرت عضويته على النواب المعارضين المستقلين ولم ينتم اليه أي من النواب العاملين في أحزاب المعارضة، وإن قد تمّ التفاهم على التعاون في ما بينهم لمعالجة القضايا العامة في المجلس.

وفي غمرة هذا النشاط، حضرت اجتماعاً للجنة الإدارية المركزية للحزب الوطني الديموقراطي، دعا إليه رئيس الحزب كامل الجادرجي، لكي يسترشد برأي اللجنة في موضوع مهم طرحه على الحضور بقوله: «إنه بالنظر إلى الظروف الحاضرة فإن من المحتمل أن تفضي المحادثات إلى تأليف حكومة ائتلافية من الأحزاب وممن يدعون بالمستقلين»، ثم وجّه الجادرجي إلى اللجنة عدداً من الأسئلة، هي:

بالنظر إلى أن حزبنا كان قد أوقف أعماله، هل يقبل المشاورة بهذا الشأن؟ وإذا قبل المشاورة مبدئياً، فهل يوافق على الاشتراك في حكومة إئتلافية؟ وإذا قبل الاضطلاع بالمسؤولية فما هي شروطه؟

وبعد تبادل الآراء توصّلت الأكثرية، وكنت من بينها، إلى أن الحزب يقبل المشاورة بشروط أهمها: إلغاء الأحكام العرفية، وتدقيق الأحكام التي أصدرتها لإعفاء من تثبت براءته، وضمان تطبيق أحكام الدستور، وضمان الحريات العامة، وإلغاء القوانين التي تخالف ذلك. لكن رأي السيد حسين جميل، سكرتير الحزب، كان مخالفاً لهذا الرأي باعتبار أن العمل به يعني قيام الحزب بنشاط سياسي، خلافاً لقرار تجميد عمله، عدا أنه لا يرى وجود إمكانية لتنفيذ مثل هذا القرار لأن الحزب بوضعه الحاضر أضعف منه في أي دور مضى ولا يمكنه أن يستأنف عمله بملاكه الحاضر.

وبعد أيام قليلة من ذلك الاجتماع، بحث معي كامل الجادرجي جانباً آخر من جوانب هذا الوضع، وهو أن مبادرة نوري السعيد تشير إلى احتمال وجود رغبة في اجراء تغيير في الحكم وتشكيل حكومة ائتلافية، وأن من المفيد لحزبنا وللموقف السياسي العام أن يقوم بمبادرة نجابه بها محاولات نوري السعيد. وبعد المداولة اتفقنا

على البدء بمحاولة لإقناع الأحزاب بالاشتراك في تقديم مذكرة إلى الأمير زيد، نائب الوصي، توضّح فيها الوضع الفاسد القائم وتطالب بتغييره.

وإثر الاتصالات التي أجراها الجادرجي مع الأحزاب والشخصيات المستقلة الأخرى التي كان من الممكن أن تشترك في مثل هذا التكتّل، عقد اجتماع في داري حضره نصرت الفارسي، ورضا الشبيبي، وعبد الوهاب محمود، وعبد الهادي الظاهر، وكامل الجادرجي. وبعد جدال طويل حول الاقتراح المطروح بتقديم مذكرة إلى نائب الوصي حول الوضع العام في البلد، قبلت الفكرة من حيث المبدأ، وعهد إلى الجادرجي وعبد الوهاب محمود وإليّ شخصياً وضع تلك المذكرة ثم عرضها على الحاضرين لكي تعرض، بعد ذلك، على بعض الشخصيات المستقلة، ومن ثم ترفع إلى نائب الوصي بعد أن يوافق الجميع عليها. كذلك كلّف الشيخ رضا الشبيبي ونصرت الفارسي بمفاتحة حكمت سليمان والسيد محمد الصدر للإنضمام إلى هذا التجمّع. وقد علمنا منهما، بعدئذ، أنهما لقيا ترحيباً من هذين الشخصين. ولكن الأيام كانت تمضي من دون نتيجة ملموسة بسبب تلكّؤ بعض هؤلاء الأشخاص برغم قبولهم الفكرة. وقد عقد اجتماع آخر في داري أيضاً، حضره محمد رضا الشبيبي ونصرت الفارسي وعبد الوهاب محمود وعبد الهادي الظاهر وكامل الجادرجي. وكان حسين جميل قد عاد إلى بغداد من الاصطياف فعرض عليه الاقتراح ووجهت اليه الدعوة لحضور الاجتماع، إلاّ أنه اعتذر لارتباطه بموعد سابق، لكنه صرّح بأنه موافق على الفكرة.

قام، خلالِ الاجتماع، جدل طويل بين نصرت الفارسي والجادرجي حول طبيعة هذا التكتّل وكيانه القانوني. وكان موقف نصرت الفارسي وهو رجل متضلع من القانون ومتمسك بحرفيته، يقول إن هذا التجمّع لن تكون له نتيجة مفيدة بسبب فقدانه الكيان القانوني. وبعد المداولة في طريقة لحل هذه المشكلة وافق الجميع على التوجّه نحو وضع ميثاق سياسي عام تتفق عليه الأحزاب والهيئات وبعض المستقلين الذين يقرّونه. فعهد إلى نصرت الفارسي وكامل الجادرجي وإليّ وضع مسودة الميثاق. وبالرغم من الشكوك التي ساورتني بصدد القدرة على التوصّل إلى اتفاق نهائي على هذا الاقتراح إذ لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق بشأن مشروع أقل التزاماً وخطورة يتمثّل في تقديم مذكرة مشتركة إلى نائب الوصي، فإنني وافقت على العمل في هذه الهيئة الثلاثية. خلال ذلك أصيب نصرت الفارسي بمرض أقعده في داره. هذا، اضافة إلى تباطئه بعد شفائه ما أدى إلى تعطيل لقاءاتنا من أجل إعداد الميثاق، إلا اننا اجتمعنا

في نهاية المطاف، واتفقنا على ميثاق مختصر، على أن يعرض على ممثلي حزبنا وحزب الأحرار والجبهة الشعبية. فعقد اجتماع في دار الجادرجي، حضره حسين جميل أيضاً، وتليت فيه مسودة ذلك الميثاق المختصر، فوافق عليها جميع الحاضرين بعد إشباعها بحثاً من جميع الجوانب. وقررنا بعد ذلك طبع نسخ متعددة من الميثاق، وتوزيعها على المجتمعين، حتى نقوم بالدعوة إلى الميثاق في أوساط الأشخاص والهيئات المعنية. ويؤكد الميثاق على:

أ ـ أهمية الالتزام التام بالقانون الأساسي.

ب ـ أن تكون الوزارة مسؤولة أمام برلمان منتخب بحرية.

ج ـ حماية الحريات الفردية والسياسية.

د ـ صيانة استقلال القضاء.

هـ ـ ضمان حرية العمل الحزبي.

و ـ تخليص الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة ورفع مستواه.

ز ـ مكافحة الرشوة والإثراء غير المشروع واستغلال النفوذ.

ح ـ محاربة الفقر والبؤس وإقامة المشاريع لخدمة الأكثرية عن طريق سياسة اقتصادية موجّهة وتحقيق برنامج استثماري متكامل.

ط ـ تحسين أوضاع الفلاحين بتوزيع الأراضي الزراعية عليهم وتطوير الزراعة.

ي ـ ضمان حق التنظيم النقابي للعمال وصيانة حقوقهم وتحسين أوضاعهم.

ك ـ مكافحة الأمية وتطوير التعليم ومكافحة الأمراض.

ل ـ تعزيز الجامعة وتقويتها.

م ـ مقاومة الدولة الصهيونية في فلسطين.

ن ـ حماية استقلال العراق وسيادته.

وبالرغم من الجهود التي بذلت في هذا المضمار، وبالرغم من التوصّل إلى ميثاق يفي بمعالجة مشكلات الأوضاع القائمة، ومعدّ اعداداً يقبل به قطاع واسع من المجتمع، فإن المحاولة لم يحالفها النجاح لعدم وجود الإرادة القوية والعزيمة الشديدة لدى المعنيين بتحقيقها. يضاف إلى ذلك، ما أصاب حزب الأحرار من تفكك بعد انسحاب توفيق السويدي منه ووفاة سعد صالح، وهما محور نشاط الحزب، وكذلك قلة الحماسة لدى جماعة الجبهة الشعبية. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى اضمحلال فكرة قيام تجمع سياسي على قاعدة هذا الميثاق.

موقف الحزب الوطني الديموقراطي
من الاشتراك في الحكومة

خلال الفترة التي كان الحزب الوطني الديموقراطي قد جمّد فيها نشاطه الحزبي، استمرت الشائعات عن تغييرات وزارية واحتمال اشتراك الأحزاب فيها. وأخذ بعض الأشخاص من داخل الحزب وخارجه، يتناقلون الأخبار عن احتمال اشتراك حسين جميل في هذه التغييرات الوزارية. وقد حضرت أنا وأعضاء اللجنة الإدارية المركزية للحزب، عدداً من اللقاءات والاجتماعات للنظر في الموقف الذي ينبغي أن يتّخذه الحزب من هذه التطورات بصورة عامة، ومن تكليف الحزب أو أحد أعضائه الاشتراك في الحكومة، وكذلك ما يجب أن يكون عليه موقف الشخص المكلف، بصورة خاصة. وكنتُ، ألاحظ قلق الجادرجي من احتمال دخول أحد أعضاء الحزب في الحكومة من دون الرجوع إليه. وربما كان ذلك يعود إلى أن قيادة الحزب مؤلفة من عدد قليل من المؤهلين لتولّي مناصب وزارية. فإذا ما دخلوا الحكومة من دون التشاور مع الحزب، فسيعرّضه ذلك إلى تفكك وضعه. وبما أني كنت مدركاً لهذه الحالة فقد حاولت في تلك اللقاءات والاجتماعات منع تطور الخلاف في الرأي بشأن هذه المسألة وبلوغه حد القطيعة. وكنت أرى أن إلحاح كامل الجادرجي على إثارة هذا الأمر وفرض بتّه، وخصوصاً بالنسبة إلى حسين جميل، لم يكن لمصلحة الحفاظ على وحدة الحزب. واستطيع أن أقول إن دعوتي إلى اتخاذ موقف مرن إزاء هذا الأمر قد ساعدت على تجنّب الانقسام.

وفي مساء أحد الأيام، وبالتحديد في ١٥/١١/١٩٤٩ مساءً، تلقّيت نداءً تلفونياً من مزاحم الباچه چي طلب إليّ فيه مقابلته في داره ذلك اليوم. فاتصلت، حالاً، بالجادرجي وأخبرته بهذا الطلب، واتفقنا على أن نلتقي بعد زيارتي لمزاحم الباچه چي، ولو في ساعة متأخرة.

بعد ذلك مباشرة توجّهت إلى دار مزاحم الباچه چي، وقد وجدت لديه علي حيدر سليمان، صديقي وزميلي في الدراسة والعضو السابق في «جماعة الأهالي». بادرني الباچه چي، من دون إبطاء، بقوله إن سمو الوصي كلّف علي جودت الأيوبي تأليف وزارة تعقب وزارة نوري السعيد، وأن الأيوبي طلب إطلاق يده في اختيار الوزراء من أجل تسهيل مهمته ومراعاة للموقف السياسي ووضعه الصحي، فلُبّي طلبه. وتجنّباً للتعقيدات فكّر الأيوبي في عدم إشراك نوري السعيد وشاكر الوادي في

حكومته، وأدرج أسماء مزاحم الباچه چي وعلي حيدر سليمان ومحمد حديد وحسين جميل ومحمد مهدي كبه وغيرهم من الزملاء الذين يستطيع التعامل معهم. وعند تسليم القائمة إلى أحمد مختار بابان، رئيس الديوان الملكي، أبدى رأياً مفاده أن عدم إدخال نوري السعيد قد لا يحظى بقبول الوصي، فأجابه الأيوبي أن الوصي أعطاه الحرية التامة في اختيار الوزراء. بعد ذلك أخبر رئيس الديوان الملكي الأيوبي بإن من الضروري إدخال نوري السعيد وشاكر الوادي في الوزارة الجديدة. وكذلك ترشيح جميل الأورفلي للاشتراك فيها. لذلك تردد علي جودت الأيوبي في الاستمرار بالعمل، وجمّد الموضوع بعض الوقت.

وبعد أن شرح الباچه چي الموقف السياسي سألني عن رأيي في ترشيحي وترشيح حسين جميل للوزارة. وهل يجب أن يصر الأيوبي على رفضه إدخال نوري السعيد وشاكر الوادي وأمثالهما الذين، بحسبما يرى الباچه چي، يجعلون الوزارة غير مستقرة. وشدد مزاحم الباچه چي على السؤال هل يجب هذا الإصرار أن يكون سبباً لإحباط مشروع تأليف الوزارة الإئتلافية المقترحة للقيام ببعض الإصلاحات التي تستطيع القيام بها. فسألت مزاحم الباچه چي عن صيغة الحكومة المراد تأليفها إن كانت إئتلافية تمثّل الأحزاب، وعن مدى خطتها الإصلاحية. أجاب الباچه چي أنها لا تعتبر وزارة إئتلافية من الناحية الرسمية تجنّباً لمراعاة النسبة العددية للأحزاب. فإذا دخل محمد حديد وحسين جميل كحزبيين فسيكون ذلك مدعاة لمطالبة الأحزاب الأخرى بأن يمثّلوا في الحكومة على أساس النسبة ذاتها، وذلك، حسب رأي الباچه چي، غير ممكن إطلاقاً.

بعد أن انتهى الباچه چي من حديثه أجبته بأني أشكره وأشكر علي جودت على هذه المفاتحة التي تدل على ثقتهما بي، وهو أمر أعتز به، وأضفت بأني ملتزم بالحزب، وإن كان قد جمّد عمله السياسي، وإني لا أستطيع الدخول في أية وزارة قبل الرجوع اليه، أو من دون أن أمثله فيها. عدا أني لا أرى أن بإمكاني التعاون مع وزارة تضم نوري السعيد وشاكر الوادي وخصوصاً نوري السعيد. فأجابني مزاحم الباچه چي بأنه يؤيّد هذا الرأي. ولكن هنالك من يرى أن هذا المحذور يجب أن لا يكون مانعاً من تأليف حكومة من النيّة أن تقوم بأعمال مهمة كإلغاء الأحكام العرفية، وإعادة النظر في أحكام المجلس العرفي، واستصدار عفو عمن يثبت أنهم حكموا ظلماً، وغير ذلك من الإصلاحات.

بعد أن غادرت بيت الباچه چي ذهبت مباشرة إلى لقاء كامل الجادرجي في مقر الحزب الوطني الديموقراطي، وأخبرته بما دار بيني وبين مزاحم الباچه چي بحضور علي حيدر سليمان، وطلبت رأيه في هذا الموضوع. أجابني الجادرجي بأنه يجب أولاً لقاء حسين جميل في تلك الليلة حتى لا يلتزم حسين جميل موقفاً لا يستطيع التراجع عنه بعد ذلك. فاتصل تلفونياً بمنزل حسين جميل. ولمّا لم يجده، ترك له رسالة لدى زوجته بأن يتصل به حالما يعود. بعد الساعة العاشرة بقليل اتصل حسين جميل من داره واتفق على أن نجتمع حالاً في داري.

عندما التقينا في داري أعدت سرد ما دار بيني وبين مزاحم الباچه چي بالتفصيل. وبعد أن سمع حسين جميل ذلك الحديث، قال إن تلك فرصة للخدمة يجب أن لا تضيع لأن الوزارة تنوي إلغاء الأحكام العرفية والقيام بإصلاحات أخرى، لذلك لا ينبغي أن نتأخر عن مساعدتها. وأضاف أن الشعب العراقي قد تعب من الأحكام العرفية وأن إلغاءها إنقاذ له. وهنا دخلنا في نقاش طويل بشأن قدرة الحكومة على القيام بالإصلاحات المطلوبة، لا سيما إذا اشترك فيها نوري السعيد وشاكر الوادي وأمثالهما. وقلت أما بخصوص إلغاء الإدارة العرفية فلن تتحقق فائدة كبيرة من ورائه لأني علمت أن هناك نيّة في تشريع قانون للطوارئ. ثم سألني حسين جميل عما فهمته من مزاحم الباچه چي أو من علي حيدر سليمان عن الحكومة التي يراد إسنادها إليه، فقلت أظن أنها وزارة العدل. فقال حسين جميل سوف تُسنَد إلينا إذاً، وزارتان مهمتان هما المال والعدل، وفيهما مجال واسع للإصلاحات والخدمة العامة.

ثم وجّه حسين جميل كلامه إلى الجادرجي وسأله عن رأيه في الموضوع، فركّز الجادرجي على النقطة التي تشغل باله كثيراً، وهي أن دخولنا الوزارة، أنا وحسين جميل، على الرغم من تصريح مزاحم الباچه چي بأنه سيكون على أساس غير حزبي، إلا أنه، من الناحية العملية، لا يمكن أن يفسر كذلك، ولا سيما أنني وحسين جميل شخصان مهمان في الحزب ما زلنا نحتفظ بعضويتنا فيه نائباً للرئيس وسكرتيراً. وأضاف أننا إذا استطعنا (أنا وحسين جميل) إقناع رئيس الوزراء المقبل، علي جودت الأيوبي، بما ننوي تحقيقه من أعمال إصلاحية مفيدة من بينها إعادة الحياة الحزبية، وإنهاء حالة الجمود السياسي السائدة في البلاد، ما يؤدي، إلى استئناف نشاطنا الحزبي، فسيكون من الموافقين على دخول الحكومة بشروط ينبغي الاتفاق عليها مع رئيس الوزراء المقبل وهي تشمل الإصلاحات المطلوب القيام بها. واستدرك

الجادرجي أن ليس من الضروري أن يتم ذلك عبر تبادل رسائل، كما جرى سابقاً مع نوري السعيد، بل يمكن أن يتخذ صيغة مذكرة شفهية.

بعد ذلك، سأل الجادرجي هل من المناسب مفاتحة اللجنة الإدارية المركزية للحزب في هذا التطوّر، فأجبته أن الأفضل تأجيل ذلك إلى أن نُفاتح رسمياً في هذا التكليف. وأبدى حسين جميل ملاحظة على إعادة نشاط الحزب بأن هذا أمر لا يمكن إقراره في الوقت الحاضر إلى أن تتوفر الإمكانيات الحقيقية وليس الشكلية له. فقال الجادرجي إنه إذا ما ألغت الحكومة التي سندخلها الأحكام العرفية فسوف يضغط علينا أعضاء الحزب لإعادة نشاطه، ولن نتمكن عندئذ من مقاومة تلك الرغبة.

انتهى لقاؤنا عند هذا الحد بعد أن امتد إلى الساعة الحادية عشرة والنصف تقريباً، وانصرف الجادرجي وحسين جميل من دون أن نتفق على موقف قطعي من أمر مفاتحتنا في الإشتراك في الحكومة. في حين أني علمت من الجادرجي بعدئذ، أنه في حديث له مع حسين جميل فهم منه أنه اعتبر أن كامل الجادرجي كان موافقاً في ذلك الاجتماع على اشتراكنا في الحكومة. ولكني شخصياً لم أعتبر ما جرى في ذلك الاجتماع موافقة غير مشروطة على الاشتراك في الحكومة بصفة غير حزبية.[1]

ويبدو أن خبر اجتماعي مع مزاحم الباچه چي في داره قد تسرّب، ولست أعلم كيف، فأخذت التساؤلات تتوالى عن الموقف الذي أُتخذ بشأن الوزارة. وكان الجواب أن شيئاً لم يقع إلى الآن.

وقد أحدثت هذه التطورات في الموقف الوزاري شائعات وأقاويل حول دخول هذا أو ذاك في الوزارة وطرحت معها في أوساط الحزب خيارات مختلفة، منها: مواصلة السعي للتكتّل في جبهة مع حزب الأحرار والجبهة الشعبية والمستقلين، وإعادة نشاط الحزب حتى لا يكون تجميد عمله سبباً لتصرفات مستقلة تصدر عن بعض أعضائه. لذلك، وبعد مداولات منفردة بين أعضاء اللجنة الإدارية ورئيس الحزب، حضرت في ١٩٤٩/١١/٣٠ اجتماع اللجنة الإدارية المركزية لبحث إعادة نشاط الحزب. وقد طرحت آراء متعددة: فهناك من ارتأى اللجوء إلى التكتل مع

---

(١) انظر رواية كامل الجادرجي عن مقابلة محمد حديد مع مزاحم الباچه چي وآرائه في موضوع الاشتراك في الوزارة في: «مذكراته»، ص٣٤٥–٣٥٢.

أحزاب وجماعات سياسية أخرى حتى يكون للعمل السياسي وزن يعتدّ به. وآخرون يرون صعوبة في استئناف الحزب نشاطه بسبب ما يتطلبه ذلك من عوامل لم تكن متوفرة حينذاك. ورأيي انه مع الاعتراف بصعوبة إعادة نشاط الحزب الذي هو فيه الآن. فإني لا أرى من الصواب الاندماج بتكتّل يذيب كيان حزبنا. وفي الوقت الذي أرحّب فيه باقتراح بعض الأعضاء إدخال عناصر جديدة في الحزب، أشدد على ضرورة أن تكون هذه العناصر منسجمة مع أهداف الحزب ومبادئه، ما يجنّب الحزب الانشقاقات التي خبرناها سابقاً. كذلك بيّنت أن الأفضل بين هذه الخيارات هو المحافظة على كيان الحزب، وأنه لا مانع من الارتباط مع هيئات أخرى في تكتّل سياسي بشرط أن يحتفظ كل طرف بكيانه الخاص. فإذا وجدنا فرصة لتحقيق هذه الفكرة يمكننا، حينئذ، أن نعيد نشاط الحزب لوضع تلك الفكرة موضع التنفيذ العملي. وقد أبدى حسين جميل بعض التحفظات عن رأيي هذا، والشكوك في نجاح المساعي لتأليف تكتّل من الهيئات السياسية المختلفة. وبعد المداولات بين أعضاء اللجنة الإدارية، تمّ الاتفاق على تكوين هيئة مؤلفة منّي ومن حسين جميل وقاسم حسن لدراسة وجهات النظر المختلفة واقتراح الموقف الذي ينبغي اتخاذه من أجل دراسته في اجتماع لاحق.

وفي ١٩٤٩/١٢/٧ اجتمعت الهيئة المذكورة، وبعد البحث في الموضوع الذي أوكل إلينا توصّلنا إلى الآتي:

أ ـ في ضوء قانون الجمعيات العراقي والقوانين المرعيّة الأخرى من الممكن صوغ شكل مؤتمر وطني يضمّ أحزاباً وجمعيات وهيئات وأفراداً مستقلين وفق الأسس التي نرتضيها جميعاً، ويكون لهذا المؤتمر كيان دائم ومستقل.

ب ـ يمكن وضع منهج يتضمّن مبادئ المؤتمر الأساسية على نحو تجمع عليه الهيئات والأفراد المستقلون ويمكن اعتبار الميثاق الذي وضعناه قبل فترة أساساً للمنهج المذكور.

ج ـ يوضع نظام داخلي بطريقة العمل المشترك، ولتمثيل الهيئات والأفراد في مكتب دائم.

د ـ إن نجاح هذه الفكرة يتوقف على موافقة الهيئات والأفراد المطلوب تكوين المؤتمر منهم. لذلك ينبغي:

أ ـ الاتصال بالهيئات والأفراد وشرح الفكرة لهم جميعاً.

ب ـ إذا لقيت الفكرة قبولاً لديهم فيمكن عقد اجتماع تمهيدي لإقرارها ووضع خطة لإخراجها إلى حيز التنفيذ.

وبينما كان هذا التقرير مودعاً لدى كامل الجادرجي حتى يعرضه على اللجنة الإدارية لإتخاذ قرار بشأنه، اتصل علي جودت الأيوبي بي تلفونياً صباح ٩/١٢/١٩٤٩ طالباً، إلي مقابلته في داره. اتصلت، على الفور، بكامل الجادرجي الذي كان حينئذ في دار أخيه رؤوف بك القريب من داري وأخبرته بطلب الأيوبي مقابلتي في داره ذلك الصباح، وأبديت للجادرجي رغبتي في لقائه قبل الاجتماع بالأيوبي، لأني تكهّنت أن أمراً مهماً سيطرح خلال هذا الاجتماع. فجاء الجادرجي إلى داري وسألته عن رأيه إذا ما جدّد الأيوبي رغبته في دخولي الحكومة التي ينوي تأليفها. فسألني الجادرجي إن كنت قد غيّرت رأيي عما سبق وأبديته خلال لقائي مع مزاحم الباچه چي في ١٥/١١/١٩٤٩. فقلت له إني ما زلت على ذلك الرأي، وإني لا أرى من الصواب دخولي بصفة شخصية.(١)

بعد ذلك توجّهت إلى دار علي جودت الأيوبي، فوجدت عنده مزاحم الباچه چي وعمر نظمي وعلي حيدر سليمان. بدأ الأيوبي حديثه بحضور هؤلاء، وقال إنه كلّف ثانية تأليف الحكومة، ويعتقد أن التكليف هذه المرة جدّي بعد أن تغلب على الصعوبات التي جابهها في المرة السابقة، وأهمها إطلاق يده في اختيار الوزراء. وأضاف أنه ما يزال على رأيه في ما يتعلق بالأسماء التي كان قد تقدّم بها إلى البلاط، وأنه ما زال شديد الرغبة في التعاون معي ومع حسين جميل. فأخبرته أني ما زلت على رأيي الأول وهو أنه لا يمكنني الدخول في هذا الموضوع بصفة شخصية، وأن من الضروري التشاور مع قيادة الحزب بشأنه، وإن كان الحزب قد جمّد نشاطه. وتبع ذلك حوار بين الحاضرين حول الفائدة المرجوة للمصلحة العامة من الحكومة المقترحة. واشترك الجميع في هذا النقاش وكان موقفهم أنه أصبح من الصعب تأليف الوزارة على أساس حزبي بعد أن ألّف نوري السعيد حزبه، حزب الاتحاد الدستوري، وله أكثرية نسبية في المجلس النيابي. فقلت كيف اذاً ستحصلون على ثقة المجلس النيابي إذا كانت الأكثرية لا تؤيدكم؟ فأجاب أحدهم ان الأكثرية مع ذلك تؤيدهم.

---

(١) انظر رواية كامل الجادرجي لهذه الزيارة وما دار خلالها في: «مذكراته»، ص٤٠٥.

فقلت إذاً سوف تستندون إلى أكثرية انتهازية لا يعتمد عليها. وأعتقد أن الذي أبدى ذلك الرأي كان يقصد أن الأكثرية تأتمر بأوامر البلاط، وأنها ستؤيدهم ما دام البلاط يؤيدهم. وقد أعقبت ذلك مشادّة كلامية بيني وبين عمر نظمي حول هذه النقطة، خرج على أثرها من الاجتماع. عندئذ شرع مزاحم الباچه چي يخفف من حدة الجو الملتهب، وأسهب في محاولته إقناعي أن أمامي وأمام حسين جميل فرصة يجب أن نحرص على عدم إضاعتها، إذ في النيّة إسناد وزارة المال إلي، ووزارة العدل إلى حسين جميل بشرط أن يكون دخولنا الوزارة على أساس غير حزبي من الناحية الرسمية، إذ لو استند تأليف الوزارة إلى الأساس الحزبي لوجب أن ينال حزب الاتحاد الدستوري النصيب الأوفى من المقاعد الوزارية، يأتي بعده حزب الاستقلال لأنه حزب غير معطّل. وقد حاولوا جميعاً، ولا سيما علي حيدر سليمان، إقناعي بالعدول عن رأيي والتخلّي عن التمثيل الحزبي في هذا الظرف، فأجبتهم أني، ويا للأسف الشديد، لا أستطيع أن أفعل ذلك.

بعد نهاية لقائي مع علي جودت الأيوبي ذهبت إلى دار الجادرجي وأخبرته بما حدث، فسألني عما إذا كان حسين جميل قد اتصل بي بشأن هذا الموضوع. وقد أجبته بأنه لم يتصل حتى الآن، وأني لا أعلم شيئاً عن الموقف الذي سيتخذه. وسألني، كذلك، عن رأيي الشخصي في هذا الأمر، فأجبته بأني كنت قد بيّنت له رأيي في السابق، وإني لم أغيّره الآن لأني أعتقد بصحته من الناحيتين الحزبية والمبدئية. أما من الناحية العملية فتلك مسألة أخرى إذ قد تكون المساهمة في وزارة مثل هذه، وفي ظروف مثل التي نجتازها، مفيدة بعض الفائدة. وقد ذكّرته بموقفه عندما اجتمعنا في داري ليلاً عقب لقائي مع مزاحم الباچه چي في ١٩٤٩/١/١٥، ومفاده أن الإشتراك في الوزارة مفيد من الناحية العملية. فأجاب أنه قد حبّب لي ولحسين جميل الاشتراك في الوزارة بشرط أن يكون على أساس حزبي، وأن نضع شروطاً معينة لدخولنا في الوزارة، وان وضعت تلك الشروط بصيغة مذكرة شفوية.

بعد عودتي إلى داري زارني حسين جميل بعد الظهر وأخبرني أنه أيضاً دعي لمقابلة علي جودت الأيوبي في داره، وكلف دخول الحكومة وزيراً للعدل، وأنه وافق على ذلك. ولما سألته عن كيفية التوفيق بين مشاركته في الوزارة وبين كونه سكرتيراً للحزب، أجاب بما أن الحزب قد جمّد نشاطه فإنه يعتبر نفسه حراً في اتخاذ الموقف الذي يراه صحيحاً. وأضاف أنه علم من علي جودت أنني قد كلفت دخول الوزارة،

أيضاً، واعتذرت عن ذلك، وهو يرى أن الإعتذار لا مبرر له.

بعدئذ علمت من كامل الجادرجي أن حسين جميل قد اتصل به تلفونياً وأخبره بالإجتماع الذي تمّ بينه وبين علي جودت، وتكليفه وزارة العدل، وقبوله هذا العرض. وقد أخبرني الجادرجي أن نقاشاً بسيطاً دار بينه وبين حسين جميل إذ بيّن له عدم إستحسانه للموقف الذي اتخذه حسين جميل بالاشتراك في الوزارة. في حين حاول حسين جميل أن يبرهن على أن الاعتذار عن دخول الوزارة على أساس حزبي ليس عملياً لأن الحزب غير موجود في الوقت الحاضر، عدا أنه لا يمكن أن يستأنف عمله في المستقبل. وأخبرني كامل الجادرجي أنه أجاب حسين جميل بأن «الظرف الحالي غير مناسب لإثارة هذا الموضوع بعد أن انتهى الأمر من جهته لأن هذا النوع من الجدل يدخلنا في حلقة مفرغة من دون طائل».(١)

في اليوم التالي، ١٠/١٢/١٩٤٩، تمّ الإعلان عن تأليف الوزارة الأيوبية الثانية التي تقلّد فيها حسين جميل منصب وزير العدل. وتجنّباً لما قد يثيره هذا الاشتراك من تساؤلات، أدلى حسين جميل بتصريح نشرته جريدة الزمان يوم ١١/١٢/١٩٤٩ هنا نصّه:

«سألنا معالي الصديق حسين جميل:

ـ هل اشتراك معاليكم في الوزارة الجديدة يعتبر تمثيلاً للحزب الوطني الديموقراطي؟

ـ قال معاليه:

«كلا، فإن الحزب الوطني الديموقراطي قد أوقف نشاطه منذ عام أو أكثر. وما زال موقفاً نشاطه حتى الآن. ومن الطبيعي أنه إذا كان الحزب موقفاً نشاطه فإنه لا يستطيع تقرير الإشتراك في وزارة أو عدم الاشتراك فيها لأن هذا القرار يؤثر على كل وجه من أوجه النشاط السياسي... لذلك، فإن اشتراكي في الوزارة جاء بصفتي الشخصية، إذ لا يتصور أن تكون لي في الظروف الحاضرة إلا هذه الصفة. أما آرائي فمن الطبيعي أنني سأعمل على تحقيقها».

وفي حديث آخر مع كامل الجادرجي سألني عن رأيي في مصير المشروع الذي

(١) مذكرات كامل الجادرجي، ص٤٠٨.

كنّا نعمل على وضعه موضع التطبيق، وهو قضية «المؤتمر»، فأجبته أن الوضع قد تغيّر الآن تغيراً جوهرياً بدخول حسين جميل، سكرتير الحزب، في وزارة الأيوبي، إذ كيف يمكننا محادثة الأحزاب والهيئات والجماعات المستقلة عن هذا المشروع، وقد تعرضنا لهذا الموقف الحرج إذ لا فائدة ترجى من مخاصمة حسين جميل وحمله، بسبب ذلك، على الإنسحاب من الحزب.

ومن المصادفات الغريبة ذات الدلالة على الأوضاع الشاذة لأساليب الحكم في بلدنا، أن موعد محاكمة الجادرجي قد حل عقب تأليف الوزارة بيومين، أي في ١٢/ ١٢/ ١٩٤٩، بعد أن أجّلته محكمة الجزاء للنظر في الحكم الذي كانت قد أصدرته بحق الجادرجي وأعادته محكمة التمييز إليها. وفيما يأتي ما يقوله الجادرجي عن هذا الموضوع:

بينما كنت جالساً صباح ذلك اليوم في إحدى غرفتي المحامين، وهي (الغرفة الصغيرة) مع عبد الوهاب محمود وجماعة من المحامين، إذ بمباشر محكمة الجزاء يقترب مني ويقول إن الحاكم يود مقابلتي، وقد ظننت في بداية الأمر أن المحكمة عقدت جلستها وأنه يستدعيني إلى الحضور أمام المحكمة للبدء بالمحاكمة... غير أن الذي استرعى انتباهي أن انعقاد المحكمة، كما ظننت، جاء مبكّراً على خلاف العادة، ولذلك سألت المباشر عمّا إذا كانت المحكمة قد انعقدت، قال: لا، وإن الحاكم يستدعيني إلى مكتبه الخاص. وحينئذ قلت بلّغ سلامي إلى حضرة الحاكم وقل له إن ليس لي شغل معه وإني سوف أحضر حينما تنعقد المحكمة وأمثل أمامه في قفص الاتهام... ولما سمع عبد الوهاب محمود الذي كان وكيلاً عن الجادرجي، بذلك، ذهب ليقابل الحاكم. وبعد وقت قصير أتى وأخبر الجادرجي أن الحاكم يريد أن يسأله عما إذا كان لديه ما يقوله في المحكمة لأنه كان يعدّ القرار آنذاك. وقال عبد الوهاب محمود للجادرجي إنه بالنيابة عنه، أجاب بأن ليس لديه ما يقوله ما دام القرار يكتب الآن. فلما سمع المحامون الموجودون في الغرفة ذلك هتفوا بحياة القضاء العراقي واستقلاله.[١]

ومن أول الأعمال التي قام بها حسين جميل في وزارة العدل هو إحالة

(١) المرجع السابق نفسه، ص٤٢١ – ٤٢٢.

عبد العزيز الخيّاط، عضو محكمة التمييز، وخليل أمين الحاكم في المجلس العرفي الثاني، على التقاعد. وقد قوبل هذا العمل بالارتياح في الأوساط السياسية والقضائية. كذلك صدر يوم ١٧/١٢/١٩٤٩، اقتراح من وزارة العدل، أمر بإلغاء الأحكام العرفية التي أعلنت في ١٥/٥/١٩٤٩. وفي يوم ٢/١/١٩٥٠ رفع حسين جميل مذكرة إلى رئيس الوزراء يقترح فيها إعادة النظر في قضايا المحكومين من قبل المجالس العرفية وتخلية سبيل الأشخاص المحجوزين بقرار من قائد القوات العسكرية، وإصدار عفو خاص عن الأحكام التي اصدرتها من قبل المجالس العرفية بالنسبة إلى الذين تثبت معذوريتهم. غير أن هذا الاقتراح لم يكتب له النجاح في التطبيق لأن الوزارة استقالت قبل أن تنظر فيه. وأعتقد أن التباطؤ في إقرار هذه الاقتراحات كان أمراً مقصوداً لكونها لا تحظى بقبول الوصي وأطراف أخرى من السلطة الحاكمة مباشرة أو غير مباشرة.

إعادة نشاط الحزب

بعد تأليف وزارة الأيوبي كنت عازماً على السفر إلى مصر لعمل خاص. وقبل موعد السفر فاتحني كامل الجادرجي في أمر إعادة نشاط الحزب، فأبديت له تخوّفي من تكرار الفشل في العمل، وشددت على الحاجة إلى تهيئة جميع المستلزمات الضرورية التي تكفل استمرار عمل الحزب ونجاحه. عندها أخبرني الجادرجي أنه ينوي دعوة أعضاء اللجنة الإدارية المركزية إلى إجتماع يفاتحهم فيه في موضوع إعادة نشاط الحزب، إلا أنه كان متخوّفاً من عدم حصوله على موافقة الأكثرية على هذه الفكرة، وخصوصاً بعد دخول حسين جميل الوزارة وعدم معرفة موقفه من هذا الأمر. ومن الواضح أن الجادرجي أراد، عن طريق مفاتحتي، أن يجسّ النبض بشأن موقفي، والتمهيد لمفاتحة الأعضاء الآخرين فردياً قبل عقد اجتماع اللجنة الإدارية المركزية للبحث في هذا الموضوع. كذلك صرّح لي الجادرجي أنه يريد أن يفاتح حزب الأحرار الذي كان قد جمّد نشاطه، أيضاً، مع حزبنا، من أجل إتخاذ موقف موحّد في هذا الصدد.

وفي مساء يوم ١٩/١٢/١٩٤٩ حضرت اجتماع اللجنة الإدارية المركزية للحزب الذي انعقد برئاسة كامل الجادرجي، وحضره كل من حسين فوزي باشا، قاسم حسن، نائل سمحيري، ورجب علي الصفار واعتذر حسين جميل عن عدم الحضور.

طرح رئيس الحزب، كامل الجادرجي، موضوع إعادة نشاط الحزب على بساط البحث، وشرح الموقف السياسي بعد تأليف الحكومة الجديدة وإلغاء الأحكام العرفية والمساعي التي بذلت لتشكيل مؤتمر الأحزاب والكتل السياسية، والتي توقفت بسبب تطورات وضع الحزب السياسي. وبعد المناقشة تقرر أن يجري الاتصال مع أعضاء الحزب من الذين حضروا المؤتمر الوطني الثالث للحزب، الذي اتخذ فيه قرار التجميد من أجل معرفة استعدادهم للعمل مجدداً في نشاط جدي في الحزب. كذلك قرّرت اللجنة تكليف قاسم حسن ونائل سمحيري القيام بهذه الاتصالات وتقديم تقرير عنها إلى اللجنة الإدارية المركزية في موعد لاحق.

خلال هذا الاجتماع كلمت رئيس الحزب على إنفراد وأخبرته أن حسين جميل اتصل بي تلفونياً ذلك اليوم بشأن المقال الذي نشر بتوقيع كامل الجادرجي في جريدة «صدى الأهالي» بعنوان «ارتياح كئيب»، والذي أشار فيه إلى المخاوف المتوقعة من فشل الحكومة الجديدة في تحقيق الحلول للمشاكل العامة على الرغم من الارتياح الذي قوبلت به في مستهل تأليفها وأعلمني أن هذا المقال قد أثار استياء وزير الداخلية، عمر نظمي الذي أراد أن يجعله موضوع بحث في مجلس الحكومة، لولا أن مزاحم الباچه چي تدارك الأمر وأقنعه بالتخلّي عن ذلك. وقد أخبرت الجادرجي أن حسين جميل قال في تلك المكالمة إن مثل هذه المقالات تحرج موقفه في الوزارة، وقد وسّطني أن أرجو منه أخذ هذا الوضع بالحسبان. فأجابني الجادرجي أنه قائم بواجبه وأنه سوف يستمر في ذلك.

في اليوم التالي، ٢٠/١٢/١٩٤٩، غادرت بغداد على متن طائرة عراقية متوجّهاً إلى القاهرة. ومكثت في مصر زهاء شهر.

وبعد عودتي من مصر كانت الهيئة المكوّنة من قاسم حسن ونائل سمحيري، والتي ألّفت للاتصال بأعضاء الحزب من أجل معرفة موقفهم من عودة نشاط الحزب، قد قدّمت تقريرها الذي حبذ إعادة نشاط الحزب، وتضمّن مقترحات مختلفة لتعزيز عمل الحزب ونشاطه وتنظيماته الداخلية. ومن بين هذه المقترحات تأكيد ضرورة دعوة مؤتمر الحزب لإقرار عودة نشاطه السياسي وبحث إمكانات العمل مع الهيئات والمنظمات الوطنية الأخرى أو الأفراد سواء كان ذلك في منظمة حزبية واحدة أو في اتحاد وطني عام يضمّهم جميعاً. وذكرت الهيئة أن للمؤتمر الحق في أن يخوّل اللجنة الإدارية المركزية تنفيذ ما يقرره في هذا الشأن.

وبعد قيام رئيس الحزب بالاتصال مع أعضاء اللجنة الإدارية المركزية كل على انفراد، من أجل بحث هذا الموضوع، حضرت اجتماع اللجنة الإدارية المركزية في ١٩٥٠/٣/٢٥، وهو انعقد لبحث عودة نشاط الحزب في ضوء تقرير قاسم حسن ونائل سمحيري والاتصالات التي دارت بيننا. وبعد المداولات في الموقف السياسي الراهن قررت الأكثرية، وكنت من بينها، «أن مقتضيات الوضع في البلاد تتطلب استئناف الحزب للعمل السياسي، وتستلزم في الوقت نفسه ضم عناصر جديدة اليه، وإعادة النظر في تنظيم عمله في ضوء التجارب السابقة وتأليف جبهة وطنية موحّدة من الهيئات والكتل والأفراد التي تتفق على منهج موحّد». واتخذت اللجنة قراراً بأكثرية الآراء بإعادة نشاط الحزب ومحاولة تنفيذ الإقتراحات المذكورة.

وقد خالف سكرتير الحزب، حسين جميل، الذي لم يعد وزيراً حينذاك بسبب استقالة الوزارة، هذا القرار وسجّل مخالفته خطياً. وخلاصة رأيه أن الحزب في وضعه الحالي، ومن مختلف النواحي، لا يمتلك الأسباب التي تمكّنه من استئناف عمله. وذكر أنه يجب مفاوضة العناصر الوطنية التي تتفق أهدافها مع أهداف جزبنا للانضمام إليه، فإذا ما نجحنا في ذلك، يمكن حينئذ اتخاذ القرار بشأن إعادة نشاط الحزب. وأضاف أنه ما دامت الأكثرية قد اتخذت هذا القرار فهو يحترم قرارها وينفذ ما يودع إليه من عمل بإخلاص، غير أنه مضطر بسبب مخالفته هذه، إلى الإعتذار عن تولّي منصب السكرتير العام للحزب.

وحالما اتخذ قرار إعادة نشاط الحزب بدأ الأعضاء بنشاط إعادة تنظيم اللجان والاتصال مع منظمات الحزب في بغداد وخارجها، وعقد اجتماعات لبحث الوضع السياسي العام.

وقبيل ذلك كانت الحكومة قد استقالت بسبب تطورات خارجية. فقد أرسلت الحكومة العراقية في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ وفداً رسمياً إلى مصر برئاسة مزاحم الباچه چي، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، نظراً إلى علاقته الطيبة مع قيادة الحكومة المصرية الوفدية في ذلك الحين، من أجل إقناع حكومة الوفد بعدم الاعتراض على الاتحاد بين العراق وسورية. غير أن الحكومة المصرية كانت مصرّة على معارضة هذا الاتحاد ولم تفلح محاولات الوفد العراقي في الحصول على موافقتها على هذا المشروع وفقاً لإقتراح العراق. وكل ما استطاع الوفد العراقي أن يحصل عليه هو الاتفاق الذي اقترحته الحكومة المصرية على أن يؤجل النظر في مشروع الاتحاد بين العراق وسورية مدة خمس سنوات يمتنع خلالها كل من العراق

ومصر عن التدخّل في شؤون سورية الداخلية لتستقر الأحوال فيها.

وفي اليوم نفسه، الذي عاد فيه مزاحم الباچه چي والوفد المرافق له إلى بغداد وذلك في ٣٠/ ١/ ١٩٥٠، عرض هذا الاتفاق في جلسة لمجلس الوزراء عقدت في «قصر الرحاب»، قصر الأمير عبد الإله، فاستاء الوصي وطلب من علي جودت الأيوبي أن يقدّم استقالته حالاً. وقد نزل الأيوبي عند إرادة الوصي عبد الإله فقدّم استقالة وزارته يوم ١/ ٢/ ١٩٥٠.

وفي ٥/ ٢/ ١٩٥٠ كلّف توفيق السويدي تأليف حكومته الثالثة التي دخل فيها صالح جبر وزيراً للداخلية، وهي المرة الأولى التي يُستوزر صالح جبر بعد عقده معاهدة بورتسموث ١٩٤٨ التي قضت عليها الوثبة الوطنية. وقد قوبلت الوزارة السويدية هذه بمعارضة شديدة من الصحف الحزبية، ومن الكتلة المعارضة في المجلس النيابي.

في هذه الفترة، واصلت جريدة «صدى الأهالي» نشر المقالات الافتتاحية التي تعالج شتى الموضوعات العامة. كما كانت تنشر، إلى ذلك، خطبي وخطب حسين جميل في مجلس النواب، حيث تصاعدت المعارضة للحكومة ما أدى إلى وقوع مشادّات كلامية اتّسمت بالعنف في أحيان كثيرة، وإلى حدوث أزمة دفعت بنحو (٣٧) نائباً إلى الاستقالة من المجلس النيابي.

استقالة النواب

كان نواب المعارضة، خلال فترات الاستراحة أو حتى خلال الجلسات، يجتمعون في مكتبة المجلس، في حين يجتمع النواب المؤيدون للحكومة في غرفة رئيس المجلس النيابي. وفي أحد الأيام وقعت مشادة عنيفة بين نواب المعارضة وبعض النواب المؤيدين للحكومة، خرجت على اثرها من قاعة المجلس وذهبت للاستراحة في قاعة المكتبة المذكورة، وكان قد سبقني إليها محمد رضا الشبيبي وبعض النواب المعارضين الآخرين. وإذا بعلي حيدر سليمان الذي كان، أيضاً، عضواً في المجلس، ينضم إلينا ويبدأ الحديث عن أوضاع المجلس والمشادات وسيطرة الجبهة الحكومية على سير المجلس وأعماله. وشرع يتذمر من هذا الوضع ويتألم من عدم وجود حل بسبب قلة عدد النواب المعارضين، وميل رئيس المجلس عبد الوهاب مرجان، وهو من المؤيدين للحكومة، للانحياز الى نواب

المعارضة. وذكر في سياق الإحباط من هذا الوضع، أن الأفضل انسحاب نواب المعارضة من المجلس. وناقش الحاضرون مسألة هل يكون الإنسحاب مؤقتاً أم دائماً بشكل استقالة. ومع أن عدد الحاضرين لا يشمل جميع نواب المعارضة، لقي هذا الاقتراح استحساناً من الموجودين، وتحمّس له عدد من النواب. فاقترح بعضهم أن يجتمع نواب المعارضة كافة من أجل أن ينظروا في هذا الاقتراح ويتخذوا قراراً بشأنه.

وعندما عقد هذا الاجتماع، تداول الحاضرون موضوع الاستقالة، وقد وافق جميعهم على تقديم استقالة مشتركة، وأوكلوا إلى محمد رضا الشبيبي واثنين أو ثلاثة آخرين وضع صيغة الاستقالة. في اجتماع آخر للنواب المعارضين عرضت صيغة الاستقالة على الحاضرين فتمت الموافقة عليها وثم وقّعها النواب المعارضون البالغ عددهم (٣٧) نائباً. وفي ٦/٣/١٩٥٠ قدّمت الاستقالة إلى رئيس المجلس النيابي الذي عرضها على اجتماع المجلس في جلسته المنعقدة في ١٢/٣/١٩٥٠. وحسب التقليد المتّبع في رفض كل استقالة أول الأمر، قرّر المجلس رفض هذه الاستقالة أيضاً. وعلى أثر ذلك عقدت بضعة اجتماعات في دور بعض النواب الموقعين على الاستقالة حول ما إذا كانوا يصرّون على استقالتهم أم يعدلون عنها. وهنا حدث تطوّر إذ أبدى نواب حزب الاستقلال رغبتهم في تقديم طلب خاص بهم، مع أنهم يشاركون زملاءهم النواب، في الإصرار على الاستقالة. كذلك أبدى نواب الجبهة الشعبية الرغبة نفسها. وأعد بقية النواب الذين وقعوا الاستقالة الأصلية طلباً خاصاً بهم. إن اتخاذ ذلك الموقف بالإصرار على الاستقالة بصورة منفصلة لكل مجموعة من النواب المستقيلين، قد أعطى إشارة إلى وجود انقسام في صفوفهم وإلى أن بعضهم قد يكون غير جاد بالنسبة للانسحاب النهائي من المجلس وهذا ما كان له انعكاس على الموقف العام من هذا الحدث السياسي المهم.

لقد أشارت جميع نصوص تلك الاستقالات، تقريباً، إلى أن النواب يشكرون المجلس على مجاملته في رفض الاستقالة، ولكنهم يصرون عليها لأن الأسباب التي حملتهم على تقديمها ما تزال قائمة، وقد حاول رئيس الوزراء، توفيق السويدي، أن يسعى لاتخاذ قرار من المجلس لرد طلبات الاستقالة ثانية حتى يعود النواب المستقيلون إلى حظيرة المجلس. كذلك حاول القيام بالشيء ذاته، بعض نواب الحكومة. غير أن ديوان رئاسة المجلس وأكثرية نواب الحكومة قد تعمّدت استعجال

طرح الطلب من أجل التصويت عليه بغية سد الطريق على محاولات إعادة النظر في الاستقالة. فقُبلت استقالات النواب فوراً، ما يدل على أن الموضوع برمّته كان مبيتاً للتخلص من المعارضة التي كانت تقلق الحكومة.

ولو نظرنا، الآن، نظرة خلفية إلى تلك الأحداث، وما أعقبها من تطورات مهمة في الأوضاع السياسية العامة في العراق، فإني، وإن كنت قد اشتركت في الاستقالة الجماعية مع النواب المعارضين الآخرين من عضوية المجلس النيابي، أرى بعد كل ما حدث من تطورات وما تعرض له الاتجاه الديموقراطي، أن ذلك الإنسحاب الذي قامت به أكثرية النواب المعارضين كان خطأً تاريخياً. فتلك المعارضة القوية لو استمرت لإزدادت عدداً في الانتخابات التالية بسبب ما كانت تلقاه من التأييد والاستحسان لدى الرأي العام ولأصبحت، على الأقل، قوة رادعة للحكومة تعرقل، وربما تمنع أحياناً، قيامها بأعمال مخالفة للديموقراطية وللمصلحة العامة، وستجعلها، حتماً، تحسب ألف حساب قبل أن تتمادى في أعمالها المنافية للديموقراطية وللنظام الدستوري. ذلك أن وجود المعارضة القوية في المجلس النيابي، وخصوصاً بعد الأخذ بأسلوب الانتخابات المباشر جعل للمجلس النيابي هيبة لم يتمتع بها من قبل، وأصبحت الحكومات وحتى السلطات العليا، تخشاها. وهذه الحالة بالذات، هي التي جعلت نوري السعيد، حينما تولّى الوزارة سنة ١٩٥٤، من أجل عقد «ميثاق بغداد» وإنجاز مشاريعه السياسية الأخرى، لا يجد وسيلة لتجنب المجابهة والاصطدام مع المعارضة سوى إلغاء إجازات الأحزاب، والصحف المعارضة، وما إلى ذلك من الإجراءات لإضطهاد المعارضة السياسية العلنية، وأتى بمجالس نيابية انتخب أعضاؤها بالتزكية، عيّنتهم الحكومة مباشرة. وهذا الوضع هو الذي أدى بالنظام إلى السقوط أمام الثورة التي قامت ضده في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

وبعد قبول استقالة النواب، أصدرت وزارة الداخلية في ١/ ٥/ ١٩٥٠ بياناً نص على إجراء انتخابات فرعية في مناطق النواب المستقيلين. وقد قررت أكثرية هؤلاء النواب مقاطعة الانتخابات. فقد كنت في عداد ٢٢ نائباً من النواب المستقيلين ومن بينهم محمد رضا الشبيبي وحسين جميل وداود السعيد ونجيب الصايغ وعبد الرزاق الشيخلي وعبد الرزاق الظاهر وعبد الرحمن الجليلي وحسن عبد الرحمن، فأصدرنا بياناً مشتركاً في ٨/ ٥/ ١٩٥٠ أعلنا فيه مقاطعة الانتخابات المذكورة «لأن مقاطعة الانتخابات التكميلية هي الخطوة الثانية من جانبنا بعد الخطوة الأولى وهي الاستقالة

من النيابة، إذ لا فائدة من الإشتراك في الانتخابات التكميلية مع بقاء تلك الأوضاع التي أوردناها في كتاب استقالتنا».

وقد قامت جريدة الحزب الوطني الديموقراطي «صدى الأهالي» بحملة لتأييد النواب المستقيلين ودعم الدعوة لمقاطعة الانتخابات التكميلية التي أرادت الحكومة أن تضفي عليها صبغة ديموقراطية ظاهرية لأن القضية التي حملت النواب على تقديم استقالتهم والإصرار على موقفهم لا تزال قائمة.

أما حزب الاستقلال فقد قرّر في بيان مسهب خوض الانتخابات، وبذلك شذّ عن قرار أكثرية النواب المستقيلين، ولقي موقفه هذا استنكار الجهات المعارضة الأخرى.

وكما كان متوقّعاً، فإن الحكومة أجرت الانتخابات التكميلية التي فاز فيها عدد من أعوان صالح جبر، وزير الداخلية، الذي جرت الانتخابات تحت إشرافه. كذلك فاز خمسة من أعضاء حزب الاستقلال بمقاعد نيابية. وقد سبب اشتراك حزب الاستقلال في هذه الانتخابات، استنكار بعض الجهات المعارضة الأخرى في حين برّر حزب الاستقلال موقفه في صحيفته «لواء الاستقلال». ومن الواضح أن الحكومة لم تعمد لعرقلة الاستقلاليين أو منع فوزهم بهذه المقاعد الخمسة حتى تضفي صبغة من الديموقراطية والحرية على هذه الانتخابات.

المؤتمر الرابع للحزب

في التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ حضرت المؤتمر الرابع للحزب الوطني الديموقراطي الذي انعقد في مقر الحزب. وهو أول مؤتمر يعقد بعد إنهاء فترة التجميد وعودة النشاط الحزبي.

وكانت أمام المؤتمر، إضافة إلى منهج الأعمال الاعتيادي، ثلاثة مواضيع مهمة، هي:

أ ـ اشتراك حسين جميل في وزارة الأيوبي قبل نحو عام؛

ب ـ إقرار الاشتراكية الديموقراطية كفلسفة للحزب وتعديل منهجه تبعاً لذلك؛

ج ـ انتخاب الهيئة الإدارية الجديدة.

وقد ألقى رئيس الحزب، كامل الجادرجي، الخطاب الرئيسي وتناول فيه وضع الحزب وسياسته، والبحث الذي جرى في اللجنة المركزية بشأن اتخاذ عقيدة الاشتراكية الديموقراطية أساساً لمنهج الحزب، وغير ذلك من التطورات التي حدثت منذ انعقاد المؤتمر السابق للحزب.(١)

وانتقل المؤتمر بعد ذلك إلى بحث الموضوعات المهمة المطروحة أمامه. ولمّا كان من المتوقع أن يحدث موضوع اشتراك حسين جميل في وزارة الأيوبي مناقشات حادة قد تلحق الضرر بوحدة الحزب، فقد ساعد كامل الجادرجي في قيامه بالاتصالات المنفردة مع أعضاء الحزب البارزين ممن كانوا أعضاء في المؤتمر، من جهة، وفي الاتصالات مع الأطراف المعنية بهذا الموضوع في الحزب، من جهة أخرى، حتى نتمكن من تلافي الاستفزازات، ومعالجة الأمر بترو وهدوء، ولكي يخرج منه المؤتمر بأقل ما يمكن من الضرر. وهذا ما تمّ فعلاً. فقد نوقش الموضوع بتعقّل، وانفضّ المؤتمر من دون أن يمسّ بشيء.

وتناول المؤتمر بعد ذلك مسألة اعتناق المبادئ الاشتراكية الديموقراطية كأساس لمنهج الحزب ومواقفه في مختلف الشؤون. وقد وافق المؤتمر على هذا الاقتراح، وعلى تعديل منهج الحزب تبعاً لذلك. وهكذا أيّد المؤتمر رأي الأقلية في اللجنة المركزية للحزب خلافاً لرأي الأكثرية التي كانت ضدّ هذا الاقتراح. وإنني كنت، كما سبق بيانه، مع تلك الأكثرية التي رفضت اعتناق الاشتراكية الديموقراطية عقيدةً للحزب.

وجرى أيضاً انتخاب اللجنة الإدارية المركزية للحزب.

ولمناسبة البحث في موقف حسين جميل من الاشتراك في حكومة علي جودت الأيوبي، أودّ أن أشير إلى ما نقله لي كامل الجادرجي من كلام حسين جميل معه، خارج المؤتمر وقبل انعقاده، بأنني توجّهت بعد لقائي مع مزاحم الباچه چي في داره، حيث فاتحني بالاشتراك في الوزارة، إلى علي جودت الأيوبي وأخبرته بموافقتي على الاشتراك في وزارته المقترحة.

---

(١) نص الخطاب في مذكرات كامل الجادرجي، ص٥١٣ – ٥٢١.

وقد أجابه كامل الجادرجي، كما يذكر في مذكراته: «يكاد يكون ذلك مستحيلاً».[1]

وإني أودّ أن أؤكد أن شيئاً مما ذكره حسين جميل لم يقع مطلقاً، فالمفاتحة التي بدأت في ذلك اليوم كانت من قبل مزاحم الباچه چي يوم ١٥/١١/١٩٤٩، يضاف إلى ذلك أني لم أجتمع مع علي جودت الأيوبي بعد ذلك إلاّ في صباح يوم ٩/١٢/١٩٤٩ في داره، وبحضور مزاحم الباچه چي وعلي حيدر سليمان وعمر نظمي، قد كلفني علي جودت، على نحو مباشر للمرة الأولى، أن أدخل في الحكومة التي كان ينوي تشكيلها، فاعتذرت نهائياً عن الاشتراك في الوزارة بصفة غير حزبية، بحسبما سبق أن ذكرت.

بيان الحياد

في الأيام الأولى من سنة ١٩٥١، كانت قد بدأت مظاهر الحرب الباردة والصراع بين الدول الغربية بزعامة أميركا والدول الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي. وفي مداولاتنا في الحزب الوطني الديموقراطي، ولا سيما بيني وبين كامل الجادرجي، ارتأينا أن يتبنى الحزب وصحيفته «صدى الأهالي» دعوة الحياد للأقطار النامية، ومن بينها العراق، بين الكتلتين المتصارعتين. فنشرت جريدة «صدى الأهالي» بضع مقالات موجّهة ضد التحالفات والاتفاقات السياسية والعسكرية التي تلزم العراق، بالإنحياز إلى المعسكر الغربي، ودعت إلى إتخاذ موقف الحياد بين الكتلتين. وقد لقيت هذه الدعوة قبولاً حسناً ليس في الأوساط العراقية فحسب، بل حتى في الأوساط العربية الأخرى. ولذلك جرت مداولات بين عدد من العناصر المعارضة في العراق من سياسيين مستقلين ونواب المعارضة المستقلين، فتمّ الاتفاق على إصدار بيان مشترك يحث الحكومة العراقية على اتخاذ موقف الحياد في الصراع الدولي بين الغرب والشرق. وقد شاركت في وضع ذلك البيان الذي جاء فيه:

منذ أن بلغت الأزمة العالمية أشدها في المدة الأخيرة، والشعب العراقي يرقب تطوراتها باهتمام بالغ وهو في أشد القلق على مستقبله

(١) مذكرات كامل الجادرجي، ص٤٧٦.

ومصيره، يزيده قلقاً اضطراب الرأي لدى بعض المسؤولين في العراق والبلاد العربية، وتصريحاتهم المتناقضة... من الخطة الحربية الستراتيجية الواسعة النطاق التي وضعت باسم الدفاع عن الشرق الأوسط.

واستطرد البيان:

«إن أعظم نعمة نشتهيها هي نعمة السلام والتخلّص من الاستعمار والتمتع بحياة سياسية حرّة والحصول على استقلال كامل غير منقوص وضمان تمتع الشعب العراقي بحقوقه الدستورية... ورغبة منّا في تحقيق ذلك نعلن أن الإنحياز إلى أية كتلة من الكتلتين المتنازعتين سواء كان ذلك في الحرب الباردة القائمة بينهما أو الاصطدام المسلح الذي يحتمل أن يقوم ما يعرّض البلاد العربية عموماً والعراق خصوصاً لأخطار جسيمة... قد تودي بكياننا في سبيل مطامع استعمارية لا شأن لنا بها.

وقد اختتم البيان بأن

الشعب العراقي راغب كل الرغبة في التعاون مع الشعوب العربية الأخرى وجميع الشعوب المحبة للسلام لتأليف جبهة تقف من هذا الصراع القائم والاصطدام المسلح عند نشوبه موقف الحياد التام... وان كل خطة ترمي إلى جرّنا إلى معسكر من المعسكرين... تعد اعتداءً سافراً على سيادتنا الوطنية... فإننا نهيب بالشعب العراقي أن يتكتّل بجميع منظماته ويعمل لمنع زج البلاد في أحد المعسكرين المتخاصمين... متضامناً مع الشعوب العربية وسائر الشعوب المحبة للسلام والتي تهدف إلى الغاية نفسها التي نهدف إليها.

وقد وقّع البيان في ١٩٥١/٣/١٩ كل من: كامل الجادرجي، صادق البصام، مزاحم الباچه چي، طه الهاشمي، حسين جميل، محمد حديد، عبد الهادي الظاهر، جعفر حمندي، عارف قفطان، صالح شكارة، حسين فوزي، عبد الزراق الظاهر، حسن عبد الرحمن الحامي، جميل صادق المحامي، جعفر البدر، برهان الدين باشا أعيان، رجب الصفار، عبد الرزاق الحمود المحامي، عبد الرحمن الجليلي، عبد الجبار الجومرد، نائل سمحيري، محمود الدرة، قاسم حسن.

وقد لاقى البيان استحساناً كبيراً بعد نشره بحيث تلقّى الحزب الوطني الديموقراطي برقية بتوقيع فتحي رضوان، عن الحزب الوطني في مصر، تؤيّد بيان

الحياد المذكور. كذلك لقي تأييداً من أوساط سياسية مختلفة، وأصبحت فكرة الحياد سياسة تحبذها تيارات واسعة من اليمين واليسار. وجرى بعد ذلك تبنّي موقف الحياد من العديد من الدول النامية بزعامة نهرو في الهند، وسوكارنو في أندونيسيا، وجمال عبد الناصر في مصر، وهذا ما أسفر عن عقد مؤتمر باندونغ الذي حضره كل من نهرو وسوكارنو وعبد الناصر وشو آن لي وزير خارجية الصين الشعبية، إضافة إلى عدد آخر من زعماء البلدان الأخرى وقادتها. والجدير ذكره أن العراق دُعي إلى هذا المؤتمر ومثّله فيه فاضل الجمالي، إلا أن الحكومة العراقية اتخذت موقفاً معارضاً للحياد في ذلك المؤتمر.

ويعتبر بيان الحياد الذي دعا إليه الحزب الوطني الديموقراطي وصدر بعد دراسته وتوقيعه من مجموعة من السياسيين والنواب المعارضين المستقلين، أول مبادرة للدعوة إلى الحياد على المستويين الحكومي والشعبي.

الجبهة الشعبية المتحدة

أعقب نشر بيان الحياد نشاط بين عدد من النواب المعارضين الذين سبق، أن استقالوا من المجلس النيابي وبعض الشخصيات السياسية المستقلة. وقد اتصل هؤلاء بالحزب الوطني الديموقراطي من أجل تكوين تنظيم سياسي باسم «الجبهة الشعبية المتحدة» التي وضع لها ميثاق خاص وقّعه كامل الجادرجي باسم الحزب الوطني الديموقراطي، إضافة إلى شخصيات بارزة أخرى مثل طه الهاشمي ومزاحم الباچه چي ومحمد رضا الشبيبي وغيرهم من الشخصيات المعارضة وقدّم إلى وزارة الداخلية بغية الحصول على ترخيص للجبهة.

بيد أن وزارة الداخلية رفضت منح الترخيص متذرعة بوجود حزب رسمي قائم فيها، الأمر الذي اعتبرته وزارة الداخلية مخالفاً للقانون. وبسبب ذلك الرفض قدّم الموقعون على الطلب، عدا المنتمين للحزب الوطني الديموقراطي، طلباً آخر أجازته وزارة الداخلية، فتمّ بناءً على هذه الإجازة قيام تنظيم «الجبهة الشعبية المتحدة». وعلى أثر ذلك اتفقت قيادتا الحزب الوطني الديموقراطي والجبهة الشعبية المتحدة على التعاون الذي استمر بينهما فترةً من الزمن بحيث كانت البيانات تصدر عن المنظمتين معاً، كما أنهما كانتا تعقدان اجتماعات مشتركة لهيئتيهما الإداريتين. كذلك عقدت

اجتماعات عامة لبحث بعض المواقف السياسية ما كان له الأثر في زيادة النشاط والعمل السياسي. وقد أدّى هذا التعاون بين الحزب الوطني الديموقراطي والجبهة الشعبية المتحدة إلى قيام حزب الاستقلال بالتعاون معهما لاتخاذ مواقف موحّدة، فكان ذلك أشبه بتنظيم جبهة وطنية، وإن لم يقم مثل ذلك التنظيم بصفة رسمية.

كنت أحضر هذه الاجتماعات واللقاءات التي تعقد بن الحزب الوطني الديموقراطي والجبهة الشعبية المتحدة وحزب الاستقلال لاحقاً، من أجل بحث القضايا العامة وأشارك في صوغ المواقف التي ينبغي إتخاذها إزاء تلك القضايا.

سفرة إلى أوروبا

في صيف ١٩٥١ ذهبت مع عائلتي في رحلة سياحية إلى أوروبا من أجل العودة إلى تلك المنطقة التي لم تتح لي فرصة زيارتها منذ عودتي من الدراسة سنة ١٩٣١. فذهبنا بطائرة ذات مراوح من بغداد إلى روما في بداية رحلتنا. وقد لاحظت أن روما لم تتضرر كثيراً من القصف خلال الحرب لأنها اعتبرت مدينة مقدسة. ومن روما ذهبنا إلى ميلانو حيث شاهدنا ان آثار القصف الجوي لم تكن واسعة أيضاً. ومن ثم ذهبنا إلى البندقية Venice التي سلمت هي الأخرى من آثار الدمار الحربي. ومن البندقية سافرنا إلى فيينا، التي كانت آثار الدمار فيها قليلة، أيضاً. ومن فيينا توجّهنا إلى فرانكفورت التي كان التدمير فيها كبيراً بحيث إن شوارع تجارية وأحياء كاملة قد أصبحت خراباً. ثم ذهبنا من فرانكفورت إلى هامبورغ مروراً بدور تموند التي كانت قد مسحت عن بكرة أبيها. بعد ذلك ذهبنا من هامبورغ في زيارة يومية إلى هانوفر. ثم توجّهنا من هامبورغ إلى باريس التي بدت سالمة تقريباً من آثار الدمار. ومن باريس سافرنا إلى لندن حيث شاهدنا أن دمار الحرب فيها كان كبيراً. عدا أن إجراءات التقشّف ونظام البطاقات التي كانت مطبّقة خلال الحرب كانت ما تزال سارية المفعول. وكانت تنقلاتنا في أوروبا من روما إلى لندن بالقطارات لأن الرحلات الجوية لم تكن في درجة التنظيم التي بلغتها في ما بعد.

وأول عمل قمت به في لندن هو زيارة السفارة العراقية، في كوينزغيت، وتعرّفت، خلال الزيارة، إلى الأمير زيد بن الحسين، سفير العراق في بريطانيا، الذي دعانا إلى احتساء الشاي في داره في «كنزنغتن بالاس غاردنز»، حيث تعرّفنا إلى زوجته

الأميرة «فخر النساء» التركية الأصل، وابنتها من زوجها الأول، شيرين، وقد تناولنا في أحاديثنا الوضع في العراق وعدداً من الموضوعات السياسية، اضافة إلى أحاديث المجاملة والموضوعات الشخصية.

وقد أمضيت فترة أطول في لندن التي كنت أعرفها منذ أيام الدراسة. وزرت مع عائلتي جميع المعالم الرئيسية في المدينة. وفي تلك السنة جرى مهرجان بريطانيا لسنة ١٩٥١ Festival of Britain، الذي شُيِّدت من أجل إقامة حفلاته الموسيقية، قاعة «رويال فستيفال هول» Royal Festival Hall جنوبي التايمز. وعدنا بعد اختتام سفرتنا إلى بغداد.

وجوود بن في بغداد

في سنوات الخمسينيات زار بغداد الكابتن وجوود بن، النائب العمالي في البرلمان البريطاني، مع ابنه توني بن الذي أصبح، هو الآخر، نائباً عمالياً في البرلمان البريطاني في الوقت الحاضر. وكانت لوجوود بن مواقف مشهودة في الدفاع عن البلاد التي تقع تحت النفوذ البريطاني وسعيها إلى الاستقلال، وانتقاد مواقف الحكومة البريطانية. وتابعت مواقفه عندما كنت طالباً في كلية لندن للاقتصاد خلال سنوات ١٩٢٨-١٩٣١. وفي تلك الفترة، كان الوزير مزاحم الباچه چي الذي شغل قبل سنة ١٩٢٨ منصب الوزير المفوّض في لندن قبل انتماء العراق إلى عصبة الأمم، قد زار العاصمة البريطانية. وكان الباچه چي يلتقي وجوود بن، وأظن أنه هو الذي زوّد الباچه چي بصورة من الوثيقة التي تضمنت اتفاقاً تمّ خلال مؤتمر الصلح في فرساي بعد الحرب العالمية الأولى بين الأمير فيصل (قبل أن يصبح ملكاً) والمستر وايزمان، الزعيم الصهيوني، ويقضي الاتفاق باعتراف العرب بوعد بلفور الخاص بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، لقاء دعم المؤسسات اليهودية لاستقلال البلاد العربية.

ولمناسبة زيارة وجوود بن إلى بغداد دعاه الباچه چي هو وابنه إلى غداء كنت بيَن مدعوين آخرين إليه في فندق «زيّا» الواقع على نهر دجلة في منطقة السنك في بغداد. وجرى الحديث خلال الغداء عن الوضع العام في العراق، واستياء الشعب العراقي إلى الدرجة التي يعتقد أنها يمكن أن تؤدي إلى انفجار ضد النظام القائم. وجرت الإشارة إلى الاعتقاد السائد بأن الوضع في العراق قائم على دعم الحكومة

البريطانية والدول الغربية الأخرى للحكومة العراقية. ولقي حديثنا تعاطفاً من المستر بن، وأحسسنا بأن هذه اللقاءات، إن لم تكن مفيدة مباشرةً، فإنها تجعل قطاعاً واسعاً من الرأي العام الغربي متعاطفاً مع المطالب الوطنية في العراق والبلاد العربية.

مؤتمر الحزب الخامس

وفي التاسع والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٥١ حضرت مؤتمر الحزب الوطني الديموقراطي الخامس الذي مرّ بهدوء برغم انعقاده في جو كان النشاط السياسي العام فيه قوياً. وقد ألقى فيه رئيس الحزب، كامل الجادرجي، خطاباً استعرض فيه الأوضاع السياسية، وألقى سكرتير الحزب، قاسم حسن، التقرير السنوي. بعد ذلك، أجريت انتخابات اللجنة الإدارية المركزية. وقد انضم إليها عضوان جديدان هما عبد المجيد الونداوي المدير المسؤول لجريدة (صدى الأهالي) ومدير تحريرها، وكذلك، المحامي عباس حسن جمعة، فأصبح عدد أعضائها تسعة بدلاً من سبعة. وقد عقدت اللجنة الإدارية المركزية الجديدة اجتماعاً أعيد فيه انتخاب كامل الجادرجي رئيساً للحزب وانتخابي نائباً للرئيس. وحسين جميل سكرتيراً عاماً للحزب، وبذلك عاد إلى هذا الموقع الذي تركه في المؤتمر الرابع.

انتفاضة سنة ١٩٥٢

مقدمة الانتفاضة

ساهم الموقف المتقارب الذي اتخذته الأحزاب السياسية «الوطني الديموقراطي» و«الجبهة الشعبية» و«الاستقلال» من القضايا السياسية العامة، في زيادة التعاون والاتصالات في ما بينها. وقد شاركت في القيام ببعض هذه الاتصالات وحضور الاجتماعات التي كانت تعقد بين ممثلي الأحزاب من أجل زيادة التعاون والتوصل إلى تنظيم يقرب من شكل الجبهة الوطنية. وبعد سلسلة من الاتصالات والاجتماعات، عقد في ١٩٥٢/٩/٢٣ اجتماع مشترك بين ممثلي «الحزب الوطني الديموقراطي» و«الجبهة الشعبية المتحدة». وكنت أحد الحاضرين في هذا الاجتماع وساهمت في تقريب وجهات النظر بين الحزبين إزاء العديد من القضايا السياسية التي بحثت في الاجتماع. وقد تقرّر، في أول الأمر، أن تقدم مذكرة مشتركة إلى الوصي عبد الإله عن الوضع السياسي العام والمطالبة بالانتخابات المباشرة. وألفت لجنة مني ومن

حسين جميل عن الحزب الوطني الديموقراطي، ومحمد رضا الشبيبي وعبد الرزاق الظاهر عن الجبهة الشعبية المتحدة لوضع مسودة المذكرة.

ومن أجل توسيع هذا التكتل، اقترح الحزب الوطني الديموقراطي ضمّ منظمة أنصار السلام إليه، لكن هذا الاقتراح لم يجد قبولاً من الجبهة الشعبية المتحدة. وخلال مناقشة المذكرة طرح اقتراح آخر بدعوة حزب الاستقلال إلى توقيع هذه المذكرة المشتركة، وضمّه إلى هذا التكتل. وقد طرحت خلال المناقشات فكرة تكوين جبهة وطنية من الأحزاب الثلاثة وبيّنت أن لا فائدة من المذكرة المشتركة إذا لم تتكوّن جبهة وطنية ذات منهج واضح. ولكن اقتراحي هذا لم يلق قبولاً، وانتهت المداولات إلى أن يقدم كل حزب مذكرة خاصة به.

وقد اشتركت، أنا وحسين جميل، مع كامل الجادرجي في وضع الأسس التي يجب أن تتضمنها المذكرة التي يقدّمها الحزب الوطني الديموقراطي، وكتب كامل الجادرجي صيغتها النهائية.

وقد أُستهلت المذكرة بالقول إننا حين نخاطب الوصي مباشرة لا يغب عن بالنا أن القانون الأساسي اعتبر رئيس الدولة، أو من يقوم مقامه، غير مسؤول، وأنه حمّل الوزارة جميع مسؤوليات الحكم في الدولة، مع التفريق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وذكرت أن عدم التقيد بالقانون الأساسي من ناحية حقوق الملك وواجباته في الحدود المعينة لها، كان سبباً مهماً لخرق السلطة التنفيذية سائر مواده وجعله معطّلاً من حيث الواقع. وورد في المذكرة اننا لا يسعنا والحالة هذه، أن نتجاهل واقع الحال الذي جعل من سموّه مسؤولاً عن هذا الوضع الشاذ.

وتطرّقت المذكرة إلى الأوضاع السيئة التي يعانيها الشعب في نواحي الحياة كافة، سواء في تقييد حرياته وتعرضه لمختلف الاضطهادات. اضافة إلى سوء الحالة المعيشية من جهة وزيادة الفروق الاقتصادية بظهور طبقة جمعت ثروات كبرى بالاستغلال والاحتكار، وأصيب بالخلل الحكم الذي من المفترض أن يقوم على أسس دستورية تقضي بمسؤولية الوزارة أمام مجلس نيابي منتخب انتخاباً حراً مباشراً، فأصبحت المجالس النيابية هي الخاضعة للسلطات التنفيذية وأصبحت الوزارة تعلق بقاءها في الحكم على إرادة البلاط ومشيئته. . وجاء في المذكرة: «نحن إذ نوجّه هذه

المذكرة إلى سموكم لا نود أن يفهم أننا نطالب بأن يتدخل سموكم في شؤون الدولة خلافاً للدستور وإنما الذي نبغيه هو وضع حد لهذه المداخلات وذلك لصون الدستور وإزالة آثار تلك المداخلات». وأكدت المذكرة أن الإصلاح المطلوب يجب أن يبدأ بتعديل القانون الأساسي الحالي على وجه يضمن في نصوصه سيادة الشعب ضماناً تاماً، وينص بصراحة على صلاحيات كل سلطة من سلطات الدولة حتى يقف كل منها عند الحد الذي يجب الوقوف عنده وفقاً لمبادئ حكومة دستورية نيابية ديموقراطية مقيّدة بالقانون كما جاء في البيعة التاريخية التي أقرّها مجلس الوزراء العراقي في ١١ تموز (يوليو) ١٩٢١ وأعلنها للجمهور. كما طالبت المذكرة بـ:

أ ـ إلغاء الإصلاحات التي كان قد منحها تعديل القانون الأساسي لسنة ١٩٤٢ إلى رئيس الدولة، كحق إقالة الحكومة، وجعل قرارات مجلس الوزراء مرهونة بموافقته عليها، وغير ذلك من الأمور المنافية للأسلوب الديموقراطي.

ب ـ أن ينص القانون الأساسي على منع رئيس الدولة وكل ذي سلطة عامة فيها منعاً باتاً، من كل عمل مالي أو اقتصادي يمكن أن يؤدي إلى استغلال النفوذ في جمع الثروات.

ج ـ إعادة بناء الحياة النيابية على أسس سليمة وفي مقدمتها الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر، وإجراء الانتخابات المقبلة على أساس هذا المبدأ ووفقاً لإحصاء رسمي للناخبين، وأن يلغى كل قيد يعرقل وصول أي مواطن إلى المجلس مهما تكن حالته المالية والاجتماعية. ودعت المذكرة إلى أن تقوم بإجراء الانتخابات وزارة يطمئن إليها الشعب كل الاطمئنان لكي تكون الانتخابات سليمة وتؤدي إلى قيام مجالس نيابية حقيقية تمثّل إرادة الشعب وتكون هي المسيطرة على الوزارات التي تتولى الحكم، والتي يجب أن تكون مسؤولة عن هذه المجالس النيابية.

د ـ إزالة القوانين الرجعية التي سلبت الشعب حرياته والقيام بتشريع يضمن استقلال القضاء الذي أصبح في وضع لا يستطيع معه المحافظة على كيانه وحرمته واستقلاله.

هـ ـ تشكيل مجلس دولة يخوّل جميع الصلاحيات الكاملة لحماية حقوق المواطنين من تعسف السلطات الإدارية ومن عبث الشرطة وإجراءاتها وتصرفاتها الكيفية.

و ـ منح العمال وغيرهم من أصحاب المهن حرية تأليف النقابات بحيث لا تستطيع السلطات التنفيذية عرقلة أعمالها والقضاء عليها بحجج واهية.

ز ـ إعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين، سواء في المحاكم الاعتيادية أو من الذين كانوا ضحايا المجالس العرفية والمحاكمات غير الأصولية.

ح ـ تطهير جهاز الدولة من المرتشين والفاسدين بتشريع قانون خاص بحيث لا يفلت من العقاب أي مجرم سابق أو لاحق.

ط ـ معالجة الحالة الاقتصادية من أجل القضاء على الفقر والبطالة، بإلغاء نظام الإقطاع وتحديد الملكية الزراعية بحد أعلى وتوزيع الأراضي المستملكة والأراضي الأميرية على المزارعين الحقيقيين، وزيادة حصة الفلاح من الحاصل وتخفيف عبء الضرائب عن المكلفين غير القادرين على دفعها، وفرض ضرائب متصاعدة على أصحاب الدخل الكبير تجارياً كان أم غير تجاري، وتقليص الضرائب غير المباشرة على المستهلكين، وتحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال والسيطرة الأجنبية، وتأميم المشاريع التي تتصل بالخدمات العامة، وتشجيع استثمار رأس المال الوطني في الصناعة الحديثة والمشاريع الاقتصادية.

ي ـ جلاء كل قوة أجنبية عن البلاد، والتحرر من معاهدة ١٩٣٠ الجائرة ورفض كل نوع من أنواع الدفاع المشترك الذي يرى فيه الشعب تهديداً لكيان البلاد وسلامته، والتزام الحياد التام تجاه التكتلات الدولية».(١)

وفي الوقت نفسه، قدم كل من تنظيم الجبهة الشعبية المتحدة وحزب الاستقلال مذكرة خاصة به تتضمن مطالب مشابهة لتلك التي وردت في مذكرة الحزب الوطني الديموقراطي حول الوضع السياسي العام وما يجب عمله لإصلاحه والاستجابة لمطالب الشعب.

وقد أجاب الوصي على مذكرة الحزب الوطني ومذكرتي حزب الاستقلال والجبهة الشعبية، بكتاب وقعه رئيس الديوان الملكي معترفاً بما جاء في المذكرات الثلاث، وبأنه يريد الإصلاح. وقد اتسم الرد الذي سلم للأحزاب في اليوم نفسه الذي

---

(١) انظر النص الكامل للمذكرة في: **مذكرات كامل الجادرجي**، ص٥٤٦ ـ ٥٥٠

رفعت فيه مذكراتها إلى الوصي، بالاستعجال والمراوغة في توزيع المسؤولية ورفعها عن كاهل المسؤولين الحقيقيين عنها.

نشاطاتي في لندن

عقب تلقّي الحزب الوطني الديموقراطي رد الوصي على مذكرته حول الأوضاع السياسية مباشرة اضطررت للسفر إلى لندن مصاحباً أحد أقاربي، الذي كان بحاجة إلى العلاج الطبي. وقد علمت في ما بعد أن الوصي دعا إلى اجتماع في البلاط نتيجة تأزم الوضع السياسي العام، وحضر ذلك الاجتماع رؤساء الوزارات السابقون. وبينما كنت في لندن تلقيت ثلاث رسائل من كامل الجادرجي: الأولى في ١٩٥٢/١١/٧ والثانية في ١٩٥٢/١١/١٤ والثالثة في ١٩٥٢/١١/٢٠. وتحتوي هذه الرسائل على وصف مفصّل لاجتماع البلاط وتطورات الوضع السياسي العام التي أدّت إلى قيام التظاهرات الشعبية العارمة التي اتسع نطاقها وتحوّلت إلى انتفاضة شعبية عامة استقالت على أثرها وزارة مصطفى العمري وألّفت وزارة برئاسة رئيس أركان الجيش نور الدين محمود، فأعلنت الأحكام العرفية ثم استغلتها لتوقيف قادة الأحزاب وتعطيل الصحف. ونظراً لأهمية ما تتضمنه هذه الرسائل من تفصيلات للأحداث المهمة التي وقعت حينذاك، وفي مقدمها انتفاضة ١٩٤٢، فقد آثرت أن أنشرها كاملة في ملاحق الكتاب.(١)

وقبل أن أتسلم هذه الرسائل اطّلعت على أخبار ما يجري في العراق من تطورات في الأوضاع السياسية العامة عن طريق الصحف البريطانية التي كانت تنشر تقارير يومية عن هذه الأحداث وباهتمام بالغ. وقد بادرت إلى القيام ببعض النشاط من أجل دعم الحركة الشعبية في بغداد. فعن طريق أحد أصدقائي من الموصل، السيد محمد أديب سليمان الذي كان سكرتيراً في سفارة لندن، تعرّفت إلى صحافي بريطاني كانت السفارة العراقية تستعين به لمساعدتها في تحرير رسائل ومذكرات السفارة باللغة الإنكليزية، وقد جاءني إلى الفندق الذي أقيم فيه. وأراد أن يطّلع على أحوال العراق، وذلك قبل وقوع الانتفاضة. وعندما قامت الانتفاضة طلبت من محمد أديب سليمان أن يرسله إليّ ليعرفني برؤساء تحرير بعض الصحف والمجلات البريطانية. فكتبت رسالة مطوّلة إلى

---

(١) انظر الملحق ٤.

جريدة التايمز اللندنية شرحت فيها الوضع السياسي في العراق وسلوك الحكومات المتعاقبة والسلطات العليا فيه، والاضطهاد الذي تتعرض له المعارضة، ومصادرة الحريات العامة، وتزييف الانتخابات، وغير ذلك من الإجراءات التعسفية التي كانت السلطة تستخدمها في قمع المعارضة. وقد أدى ذلك كله إلى انفجار الوضع بالانتفاضة التي تعود أسبابها إلى تلك الأوضاع بالذات. وأرسلت هذه الرسالة إلى جريدة «التايمس» فنشرتها في اليوم التالي كما كتبتها.

وذهبت كذلك برفقة أحد الصحافيين البريطانيين إلى اجتماع مع كنغزلي مارتن، رئيس تحرير مجلة «نيوستيتسمان» New Statesman وهو من أبرز المثقفين intellectuals في حزب العمال البريطاني.[١] وقد شرحت له الوضع السياسي الملتهب في العراق آنذاك، وكتبت بعد اللقاء مقالة بعثت بها إليه فنشرها في مجلة «نيو ستيتسمان» التي كانت تحتل مركزاً مرموقاً بين الصحف البريطانية، يومذاك. كذلك كتبت رسالة إلى السيد أونوريان بيفان، أحد زعماء حزب العمال ومن أركان الجناح اليساري فيه، قدّمت له فيها تفسيراً للأحداث الجارية في العراق. والتقيت أيضاً النائب العمالي السيد ويلي غريفز، وهو أحد السياسيين البريطانيين المهتمين بقضايا الشعب العراقي، في بناية مجلس العموم البريطاني في وستمنيستر حيث احتسينا الشاي، ودار بيننا حديث حول الوضع السياسي في العراق. والجدير ذكره أن السيد غريفز كان يزور بغداد في بداية عام ١٩٦٤ للاطلاع على الأوضاع السياسية في العراق عقب انقلاب شباط ١٩٦٣. ونظراً إلى معرفتي السابقة به أراد أن يقابلني فقيل له إنني رهن الاعتقال. عندئذ طلب من المسؤولين السماح له بزيارتي فرتبت له زيارة للقائي. وجاء إلى السجن برفقة موظف من وزارة الخارجية، غير أنه طلب أن يتم لقاؤه بي على انفراد، وقد استجيب طلبه هذا، والتقينا في غرفة مدير السجون العام الذي كان يجلس وراء مكتبه بعيداً عن موقع جلوسنا.

---

(١) كنغزلي مارتن Kingsley Basil Martin (١٨٩٧-١٩٦٩)، صحافي إنكليزي تولّى رئاسة تحرير مجلة «نيو ستيتسمان» بين سنتي ١٩٣١-١٩٦٢ وأظهر استقلالاً فكرياً ومهارة صحفية نادرة. وارتفع توزيع المجلة خلال رئاسته تحريرها إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبله. وقد مارس كنغزلي مارتن، حتى تقاعده، نفوذاً كبيراً بين المثقفين اليساريين من حزب العمال البريطاني وتوفي في أحد مستشفيات القاهرة على اثر جلطة أصيب بها هناك، وخلف مؤلفات عديدة مثيرة للإهتمام ومذكرات في جزأين.

وبعد نشر هذه الرسائل والمقالات في الصحف البريطانية، قدّم القسم العربي في هيئة الإذاعة البريطانية BBC، ملخصات لها في نشراته الإخبارية. وأذاع أخباراً تتعلق بها. وقد ارتأى القسم العربي، بعد ذلك، أن يسجل حواراً معي لإذاعته، فاتصلوا بي وعرضوا علي رغبتهم تلك فوافقت عليها. وذهبت في الموعد المحدد إلى مقر القسم العربي الذي كان يومئذ في الحيّ الغربي من لندن. ودار بيني وبين ممثل الإذاعة حوار حول الوضع السياسي في العراق جرى تسجيله ثم بثه في ما بعد. وقد أحدث تقديم ملخصات للرسائل والمقالات التي نشرتها في الصحف البريطانية من قبل القسم العربي في هيئة الإذاعة البريطانية، وكذلك اللقاء الذي أجروه معي وبثوه من الإذاعة ،أثراً مهماً لدى الرأي العام في العراق.

وبعد نحو شهر زار نوري السعيد لندن. وقد أعلمني السيد محمد أديب سليمان، سكرتير السفارة العراقية، بأن نوري السعيد يرغب في اللقاء بي. فأخبرته بأني أرحب بذلك، وبعد يومين أو ثلاثة أخبرني بالموعد المعيّن للقاء، فذهبت معه إلى فندق كلاريدج الشهير حيث كان يقيم نوري السعيد في جناح خاص. وقد احتسينا الشاي معاً وجرى حديث عام حول التاريخ السياسي للعراق تطرّقنا فيه إلى الوضع الذي حدث في بغداد. وكعادة السلطة دوماً، عزا نوري السعيد ما جرى من أحداث خلال الانتفاضة، إلى «العناصر المتطرفة» وخصوصاً الشيوعيين، فبيّنت له أن مثل تلك الحركة العامة لا يمكن أن تحدثها جهة واحدة فقط، إذ لا يمكن أن تقع إلا بإجماع الأطراف السياسية المعارضة واستجابة الجمهور العراقي على نحو واسع.

تتويج الملك فيصل الثاني

حينما عدت من لندن في شهر آذار (مارس) ١٩٥٣، كان قد أطلق سراح قادة الأحزاب، الذين اعتقلوا في حملة قمع الانتفاضة التي شنتها وزارة نور الدين محمود، رئيس أركان الجيش، وقد استقالت بعد انتهاء مهمتها تلك، إذ جرى تعطيل الأحزاب، واغلاق الصحف، واعتقال عدد كبير من قادة الأحزاب ومن أعضائها الآخرين. ولو كنت في بغداد آنذاك لكنت في عداد المعتقلين أيضاً كما كتبت ذلك في رسالتي إلى التايمز في لندن. ولما عدت إلى بغداد كانت وزارة جميل المدفعي قد تولّت الحكم، إلا أن الأحزاب كانت ما تزال معطّلة، والصحف مغلقة. لذلك لم يكن هناك مجال للعمل السياسي العلني واقتصر النشاط على اللقاءات الشخصية والاجتماعية، وعلى تقديم المذكرات الرسمية إلى الحكومة للمطالبة برفع الأحكام

العرفية، وإعادة إجازات الأحزاب والصحف، وإطلاق سراح من تبقّى من الموقوفين والمحكومين في المحاكم العرفية، والمطالبة بإجراء انتخابات مباشرة لانتخاب مجلس نيابي يمثّل الشعب تمثيلاً صحيحاً، وكي تتميّز الحياة الدستورية بالوضع السليم.

وقد قدّم بعض هذه المذكرات قبل وصولي إلى بغداد، وشاركت في صوغ بعضها الآخر الذي قدم بعد ذلك، ومنها المذكرة التي رُفعت إلى الملك فيصل الثاني في ١٨ مايو (آب)، أي بعد نحو أسبوعين من مراسيم تتويجه ملكاً على العراق في ١٩٥٣/٥/٢ عند بلوغه سن الرشد. وساهمت أيضاً في صوغ المذكرتين اللتين قدمتا إلى الحكومة احتجاجاً على حوادث سجن بغداد في ١٩٥٣/٦/١٨ وسجن الكوت في ١٩٥٣/٩/٢ حيث سقط في الحادثتين عدد من القتلى والجرحى برصاص حراس السجن.

وكان الرأي العام في العراق يتوقّع أن يحدث تغيير ملموس في ممارسة السلطة بعد تولّي الملك فيصل الثاني للعرش إذ كان يتوق إلى أن تنتهي تصرفات الأمير عبد الإله كوصي على العراق خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية التي كان فيها الملك فيصل دون سن الرشد. تلك التصرفات التي ضاق بها الشعب ذرعاً لمخالفتها النظام الدستوري الديموقراطي الذي يقوم فيه الحكم على أساس سيادة مجلس نيابي ينتخب انتخاباً حراً مباشراً تنبثق منه الحكومة التي تتولى شؤون الدولة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والشؤون الخارجية. ولكن شتان ما بين ذلك التغيير والواقع الفعلي بعدما ظلت السلطة الحقيقية بيد الأمير عبد الإله الذي استمرت سيطرته على الملك، تماماً كما كان الأمر في عهد وصايته، بحيث إن مراجعة الساسة الرسميين وغير الرسميين كان مكلفاً بها عبد الإله، وتتخذ في هذه اللقاءات القرارات اللازمة وتعرض على الملك بصورة شكلية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما ذكره توفيق السويدي في مذكراته من أن بعض الساسة قد فاتحوا عبد الإله بفكرة تولّيه منصب سفير للعراق في بريطانيا أو أميركا في محاولة منهم لإبعاده عن التأثير المباشر على الملك.[1] غير أن عبد الإله امتعض من ذلك، ورفض الفكرة واستمر يمارس نفوذه على الملك فيصل ويتصرف وكأنه صاحب السلطة والقرار، ويمكن اعتبار ذلك من الأسباب المهمة التي أدّت بالنظام الملكي إلى السقوط.

---

(١) توفيق السويدي، مذكراتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩، ص٥٢٠.

النقطة الرابعة

حينما انتخب الجنرال أيزنهاور الذي كان قائداً عاماً لقوات الحلفاء في أوروبا، رئيساً للولايات المتحدة الأميركية وذلك سنة ١٩٥٢، وضع منهجاً لتعريف العالم بالحضارة الأميركية وتحسين صورتها Image أمام الشعوب المختلفة، وذلك تمهيداً لنمو نفوذها في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكانت في ذلك المنهج فقرة عرفت بـ «النقطة الرابعة» Point 4 كما ورد تسلسلها فيه. وتضمنت قيام الحكومة الأميركية عن طريق وزارة الخارجية التابعة لها بدعوة شخصيات من قادة مختلف الدول في العالم والمفكرين فيها لزيارة الولايات المتحدة على نفقتها، والقيام بجولات في مختلف ولاياتها وحسب رغبة واختصاص الشخص المدعو للإطلاع على مستوى التقدّم الاقتصادي والاجتماعي، وعلى المؤسسات الصناعية والشؤون الزراعية والمعاهد الثقافية، وغير ذلك من أحوال المجتمع الأميركي.

وبعد فترة من بداية ذلك المنهج، زارني الملحق السياسي في السفارة الأميركية، الذي كنت قد تعرّفت اليه في إحدى الحفلات الدبلوماسية، وأخبرني أن السفارة الأميركية في بغداد تودّ أن تعرض علي توجيه مثل هذه الدعوة وفقاً لمنهج النقطة الرابعة المار ذكره. فاعتذرت اليه عن عدم استطاعتي قبول مثل هذه الدعوة لضرورة بقائي في بغداد في ذلك الوقت. وكان الرأي السائد في الأوساط الوطنية في بغداد حينذاك، هو أن من يذهب إلى أميركا وفق ذلك المنهج يشبع بالدعاية الأميركية بعملية تكاد تكون مشابهة لعملية غسل الدماغ، ويعود نصيراً للسياسة الأميركية ليس في داخل بلدها فحسب، بل في العالم أجمع. على أني أعتقد أن ذلك الرأي كان مبنياً على المغالاة في استنكار السياسة الخارجية الأميركية من جهة، وعلى الاستخفاف باستقلال الرأي والتفكير لدى الأشخاص المعنيين من جهة أخرى.

إلغاء الأحكام العرفية

على أثر الحادثتين في سجن بغداد والكوت، وبسبب التدهور العام في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحت ضغط المطالبة المتكررة التي قامت بها المعارضة لاتخاذ التدابير الضرورية لرفع القيود المفروضة على الحياة السياسية بذريعة الانتفاضة، استقالت حكومة المدفعي في ١٩٥٣/٩/١٥ لعدم قيامها بما يلزم لمعالجة الوضع المتأزّم.

وبعد يومين من استقالة وزارة المدفعي، أي في ١٧/٩/١٩٥٣ ألّف فاضل الجمالي الوزارة الجديدة. وكان اختيار فاضل الجمالي مقصوداً فهو وجه لم يسبق له أن تولّى رئاسة الوزارة، مثلما هي الحال بالنسبة للوجوه السياسية المعروفة التي تعاقبت على ذلك المنصب ، وبعضها مرات عديدة. وذلك أريد به، وبالحكومة التي يؤلّفها، إحداث انفراج في الوضع السياسي المتأزّم عقب الإنتفاضة والذي لم تستطع حكومة المدفعي معالجته. بيد أن ذلك كله لم يخل من المناورات السياسية بين البلاط والإنكليز ونوري السعيد، وإن قيل في تلك الأيام، إن تكليف فاضل الجمالي لم يكن يتفق ورغبة نوري السعيد، لا سيما أن أكثرية المجلس النيابي القائم كانت من مؤيّديه.

اختار فاضل الجمالي وزارته من ذوي الخبرة في الإدارة الحكومية ومن الجيل الجديد من المثقفين من أمثال عبد الكريم الأزري، وعبد الأمير علاوي، وعبد الغني الدلّي. وأدخل معه في الوزارة عضوين من الجبهة الشعبية هما عبد الرحمن الجليلي، وحسن عبد الرحمن المحامي. وقد أدى اشتراكهما في الوزارة من دون التشاور مع حزب الجبهة الشعبية والحزب الوطني الديموقراطي وفقاً للتقليد الذي سار عليه الحزبان في المدة الأخيرة، إلى تفكك الروابط وتوقف التعاون بينهما. كما دخل وزارة الجمالي محامون بارزون من أمثال صادق كمّونة ومحمد شفيق العاني. واختير رفائيل بطّي، صاحب جريدة «البلاد» ومن مؤيدي حزب الاستقلال، وزيراً بلا وزارة، مع العلم أنه لم يكن يمثّل حزب الاستقلال في حكومة الجمالي.

وبعد الإعلان عن تأليف وزارة الجمالي، طالب الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال بإلغاء الإجراءات التي اتخذتها وزارة نور الدين محمود وواصلت العمل بها وزارة المدفعي، كتعطيل الأحزاب واغلاق الجرائد الحزبية. كذلك أكّد الحزبان ضرورة إعادة الحياة الحزبية، والصحف الحزبية، وإلغاء الإدارة العرفية، وإعادة النظر بالأحكام التي أصدرتها المحاكم العرفية وإبطال ما صدر منها من دون حق لتقييد الحريات واضطهاد المعارضة. وكانت هذه المطالب تعبّر عمّا يريده الرأي العام العراقي.

وتحت هذا الضغط أُلغيت في ٥/١٠/١٩٥٣ الأحكام العرفية وأُتخذت قرارات بإعادة إجازة الأحزاب وصحفها التي كانت قد عطلت في عهد وزارة نور الدين محمود. وبذلك عاد الحزب الوطني الديموقراطي إلى ميدان النشاط العلني وعادت جريدته «صوت الأهالي» إلى الصدور في السادس من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٣.

وقد قررنا في الحزب الوطني الديموقراطي أن يقف الحزب موقفاً يتّسم بالحذر تجاه وزارة الجمالي، فكانت جريدته تنتقد أعمالاً معينة من أعمال بعض الوزارات. ولم تمض فترة طويلة حتى واجهت حكومة الجمالي أحداثاً مهمة أدت إلى تأزّم الوضع العام من جديد.

إضرابات العمال واشتداد الأزمة السياسية

لم يمر على وزارة الجمالي وقت طويل حتى بدأت الأوضاع السياسية تتأزم بعد الإنفراج النسبي الذي نشأ عن إلغاء الأحكام العرفية وعودة الأحزاب المعطّلة والصحف المحظورة إلى ميدان النشاط العلني. فقد وقعت إضرابات العمال التي بدأت بإضراب عمال السكاير في بغداد، وبعده إضراب عمّال النفط في البصرة في الأيام الأولى من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٣. وكانت جريدة الحزب تنشر أخبار هذه الإضرابات وما يتعلق بها من تطورات ومنها حدوث اصطدامات بين العمال المضربين والشرطة. وعلى أثر هذه الإضرابات أعلنت الحكومة الأحكام العرفية في البصرة، وأغلقت تسع صحف غير حزبية في بغداد.

أثارت إجراءات الحكومة هذه استياءً عاماً، وكنت أشترك في الاجتماعات التي كانت تعقدها قيادة الحزب الوطني الديموقراطي من أجل اتخاذ المواقف إزاء هذه الأحداث والتعليق عليها، وفي كتابة المقالات الافتتاحية والبيانات الحزبية بشأن التطورات السياسية الجارية آنذاك.

وبسبب تلك المواقف والمقالات والبيانات، استدعي حاكم تحقيق المجلس العرفي في البصرة عباس حسن جمعة المحامي، المدير المسؤول لجريدة «صوت الأهالي» للتحقيق معه. وقد دعا هذا الأمر إلى الاحتجاج في مقال شديد اللهجة نشرته جريدة الحزب. ولا سيما ما تضمّنه من إشارة إلى امتداد الأحكام العرفية من البصرة إلى بغداد لأن ما نشرته «صوت الأهالي» كان في بغداد وليس في البصرة بحيث يستدعي مساءلة المدير المسؤول عمّا نشرته الجريدة. ونتيجة لذلك التحقيق أحيل المدير المسؤول على المجلس العرفي العسكري، وصدر الحكم، بعد إجراء المرافعة، بتغريم الجريدة مبلغ ٥٠٠ دينار، كذلك جرت محاكمة جريدة «نداء الأهالي» لسان فرع الحزب في البصرة، وحكم على مديرها المسؤول محمد الرشيد بالحبس ثمانية أشهر، واغلاق الجريدة سنة واحدة. وبسبب ذلك، توالت على

الجريدة احتجاجات عدة على إجراءات المحكمة العرفية العسكرية من المواطنين أعضاء الحزب الوطني الديموقراطي ومن غيرهم من الذين لا ينتمون إلى أي من الأحزاب القائمة.

وبسبب هذه الأزمة الناجمة عن إضراب عمال البصرة، قررت الجبهة الشعبية سحب وزيريها، حسن عبد الرحمن المحامي، وعبد الرحمن الجليلي، من الوزارة وقدّما فعلاً استقالتيهما من الحكومة، وعلى أثر ذلك قدّم الجمالي استقالة وزارته، فكلّفه البلاط تأليف وزارة ثانية أضاف اليها وزراء جدداً بدلاً من الوزراء المستقيلين، وأجرى تعديلات على المواقع الوزارية.

وبعد هذه الأحداث، اتخذنا في الحزب الوطني الديموقراطي موقفاً معادياً من وزارة الجمالي الثانية، وانعكس ذلك في المقالات التي نشرت في جريدة الحزب «صوت الأهالي».

مؤتمر الحزب السادس

وفي خضم هذه الأحداث، وبينما كانت وزارة الجمالي لا تزال في الحكم، شاركت في السابع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ في مؤتمر الحزب السادس الذي كان قد تأجل بسبب تعطيل نشاط الحزب والجريدة من قبل وزارة نور الدين محمود، إضافة إلى اعتقال بعض قادة الحزب المهمين.

وقد ألقى رئيس الحزب، كامل الجادرجي، خطاباً استعرض فيه الأوضاع السياسية العامة التي مرّ بها العراق بعد انعقاد المؤتمر الخامس سنة ١٩٥١. وجرت بعد ذلك مناقشة عامة اعقبها صدور قرار بتحية الدكتور مصدّق رئيس وزراء إيران السجين.

واختتم المؤتمر أعماله بانتخاب اللجنة الإدارية المركزية الجديدة التي ضمّت أعضاء اللجنة السابقة أنفسهم باستثناء الفريق حسين فوزي الذي توفي وحلّ محله المحامي عواد علي النجم. وبذلك تكوّنت اللجنة الإدارية المركزية من كامل الجادرجي، محمد حديد، حكمت سليمان، قاسم حسن، رجب علي الصفار، عباس حسن جمعة، عبد المجيد الونداوي، نائل سمحيري وعواد علي النجم. وقد انتخبت اللجنة الإدارية المركزية كامل الجادرجي رئيساً للحزب، ومحمد حديد نائباً للرئيس، وحكمت سليمان سكرتيراً للحزب.

وقد كانت إضرابات العمال في البصرة وما رافقها من إجراءات قمعية من

الأحداث الاستثنائية غير المتوقعة بالنسبة إلى المهمات التي كان من المطلوب من وزارة الجمالي أن تقوم بها، وابرزها التمهيد لتشكيل الأحلاف العسكرية التي كانت أميركا وبريطانيا تريدان إقامتها لخدمة مصالحهما الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ومن تلك الاحلاف الحلف التركي ـ الباكستاني، والتركي ـ العراقي. ويدخل ذلك كله في إطار التمهيد لعقد «ميثاق بغداد» ذي الأبعاد السياسية والعسكرية، والذي كانت الدوائر الأميركية والبريطانية تهيئ الخطط اللازمة لإبرامه في مرحلة مقبلة.

على أن الإستياء من عودة الأحكام العرفية بذريعة قيام الإضرابات العمالية، وما تبع ذلك من الإجراءات القمعية جعل البلاط يتّجه إلى تغيير وزارة الجمالي لتهدئة الوضع قبل الإقدام على الخطوات المطلوبة لعقد ميثاق بغداد. فقدّم الجمالي استقالة وزارته الثانية في ١٩/ ٤/ ١٩٥٤، وبدأ البلاط بإجراء مشاورات حول الموقف السياسي مع شخصيات سياسية مختلفة من بينها رؤساء الأحزاب القائمة. وقد دعي كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديموقراطي، في يوم ٢٦/ ٤/ ١٩٥٤ إلى البلاط الملكي وقابل الملك على إنفراد. ونقل لنا الجادرجي ما دار في لقائه مع الملك الذي سأله عن رأيه في الأزمة الوزارية التي نشأت عن استقالة الجمالي وفي تكليف وزارة من أكثرية المجلس النيابي القائم، أو حل المجلس والدعوة لإجراء انتخابات جديدة. فأجاب الجادرجي أن الأزمة الحالية ما هي إلا امتداد لأزمة الحكم المتواصلة، كما سبق للحزب أن شرح ذلك في مذكراته العديدة إلى البلاط، وأنه لا يمكن إصلاح الوضع السياسي إلاّ باتخاذ الإجراءات التي يطالب بها الشعب عدا ما ورد في تلك المذكرات. وقد صارح الجادرجي الملك بأن المجلس النيابي القائم لا يعتبر شرعياً لعدم صحة الأسس التي انتخب بموجبها، عدا أن الرأي العام العراقي لا يرتاح لتأليف وزارة برئاسة نوري السعيد تستند إلى أكثرية المجلس النيابي القائم. ولذلك يجب أن تجري انتخابات حرة خالية من التدخّل لكي يشعر الشعب بأن المجلس النيابي الذي ينبثق من مثل هذه الانتخابات الحرة يمثّله تمثيلاً صحيحاً، وأن الحكومة التي تنبثق من مثل ذلك المجلس يمكن أن تكون أكثر قدرة على تحقيق أماني الشعب.

وعرف أيضاً أن رئيسي «حزب الاستقلال» و«الجبهة الشعبية المتحدة» قد دُعيا أيضاً إلى التشاور، وأنهما اتخذا موقفاً مقارباً من موقف الحزب الوطني الديموقراطي.

بعد تلك المشاورات كلّف البلاط أرشد العمري تأليف الوزارة، فألّف العمري وزارته الثانية في ٢٩/ ٤/ ١٩٥٤. ونظراً إلى مواقف أرشد العمري التي اتّسمت بالعنف

خلال وزارته الأولى سنة ١٩٤٦، اتخذت الأحزاب موقفاً حذراً من وزارته الثانية، وقدمت مذكرات إلى البلاط الملكي لتنبيهه إلى ضرورة تجنّب مثل تلك المواقف العنيفة والمعادية للحريات.

سفرة مصر

خلال نيسان (أبريل) ١٩٥٤، سافرت إلى مصر لعمل خاص، وكانت تلك سفرتي الأولى إليها بعد ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢. كان الآثار التي تركتها الثورة على الوضعين السياسي والاجتماعي ما تزال ظاهرة، والصراع بين الثورة وحزب الوفد الذي يمثّل القوة السياسية الكبرى يومذاك، مشتداً. وقد وجدت في ذلك فرصة للقاء الدكتور محمد مندور، أحد المفكرين الذين يمثّلون الجناح اليساري في حزب الوفد، كي أتعرّف عن كثب إلى ما كان يعتمل داخل المجتمع المصري من أحداث بعد عامين من الثورة. وقد أطلعني على التطورات التي كانت تحدث حينذاك من أجل تحجيم حزب الوفد والأحزاب السياسية الأخرى تمهيداً لتفرّد ما كان يسمى (مجلس قيادة الثورة) بالسلطة.

وفي أثناء إقامتي في مصر، حدث الاعتداء على عبد الرزاق السنهوري، رئيس مجلس الدولة والشخصية القانونية الشهيرة، الذي وضع القانونين المدنيين للعراق والكويت. وبسبب تكوين شخصيته القانونية، فإنه كان لا يرتضي السلوك الثوري الذي لا يتقيّد بحكم القانون، وكان يصرّح بذلك، فاتخذت السلطة موقفاً معادياً منه، وقد نظمت تظاهرة صغيرة أمام مكتبه في «مجلس الدولة» وعندما خرج ليتحدث إلى المتظاهرين اعتدي عليه بالضرب. وقد كان ذلك موضع استنكار شديد لدى الأوساط الثقافية والقانونية.

وأتيحت لي الفرصة، كذلك، للاتصال بأحمد بهاء الدين الذي كانت لي معرفة سابقة به، وهو أحد الكتاب المعروفين الذين يعبّرون عن الفكر الديموقراطي في الصحافة المصرية. وقد أخبرني عن الصراع الدائر بين قادة الثورة العسكرية وطبقة السياسيين القدامى. وكان بهاء الدين في ذلك الوقت يميل إلى الاتجاه الديموقراطي ويستنكر إجراءات القيادة العسكرية. وقد أخبرني عن الصراع الخفي الذي بدأ حينذاك بين عبد الناصر ومحمد نجيب الذي قلّد منصب رئاسة مجلس قيادة الثورة. وهو منصب أريد له أن يكون شكلياً، وحينما أراد محمد نجيب أن تكون سلطة الرئاسة

سلطة فعلية اصطدم بجمال عبد الناصر الشخصية العسكرية الأولى التي طغت على الشخصيات الأخرى في ذلك الوقت. بعد سنوات من هذا اللقاء، انحاز أحمد بهاء الدين إلى نظام الثورة وأخذ يدافع عنه، عندما تقلّد مركزاً مهماً في إدارات إحدى الصحف التي أممتها الدولة. وعندما قامت ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ في العراق، اتخذ أحمد بهاء الدين موقفاً معادياً من قيادة الثورة العراقية ومن عبد الكريم قاسم شخصياً، بعد أن اشتد الخلاف بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة على الموقف من انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة. كذلك وصل به الأمر إلى التهجّم عليّ شخصياً باعتباري مؤيّداً للموقف العراقي في ذلك الخلاف. وفي أوائل الثمانينيات زار أحمد بهاء الدين العراق، وأقام له أحد الأصدقاء حفل عشاء. وقد اعتذرت عن عدم تلبية تلك الدعوة وذلك الحفل.

الجبهة الوطنية الانتخابية

حينما عدت من القاهرة إلى بغداد كان قد أُعلن في ١٩٥٤/٥/٤ حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة في التاسع من حزيران (يونيو) ١٩٥٤.

وكان الحزب الوطني الديموقراطي قد أعلن قراره الاشتراك في هذه الانتخابات وجدد المطالب الشعبية التي أصبحت في ما بعد أساساً لميثاق الجبهة الوطنية الانتخابية التي تكوّنت في ذلك الحين. وبناءً على ذلك رشّح كامل الجادرجي نفسه عن المنطقة الثالثة في بغداد، وترشّحت أنا عن المنطقة الثانية في الموصل، وترشّح حكمت سليمان عن المنطقة الثانية في بغداد، وجعفر البدر، رئيس فرع الحزب الوطني الديموقراطي، عن المنطقة الأولى في البصرة. كذلك ترشّح عدد آخر من أعضاء الحزب عن مناطق مختلفة في العراق.

وفي مستهل الحملة الانتخابية بدأت الاتصالات التي كنت أحضرها بين الأحزاب الوطنية والتكتّلات السياسية الأخرى من أجل تكوين جبهة وطنية انتخابية لتنسيق العمل المشترك خلال الانتخابات بين الأحزاب الوطنية والمنظمات السياسية الأخرى، وتجنب المنافسة في ما بينها في المنطقة الانتخابية الواحدة. وفي ١٢/ ٥/ ١٩٥٤ تمّ الاتفاق على تكوين الجبهة، وأعلنت في اليوم التالي، ١٣/ ٥/ ١٩٥٤، في بيان وقّعه ممثلون عن الحزب الوطني الديموقراطي، وحزب الاستقلال، والعمال

والشباب والمحامين والفلاحين والأطباء والطلاب. كذلك نشر الميثاق الذي اتفقوا على الدعوة اليه في الحملة الانتخابية ويتضمن إطلاق الحريات الديموقراطية في النشر والتنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي والتظاهر، والدعوة إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية، ورفض التحالفات العسكرية الاستعمارية، والتضامن مع الشعوب العربية في سبيل الجلاء والتخلّص من الاستعمار وتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني، وإلغاء امتيازات الشركات الأجنبية الاحتكارية وتحقيق العدل الاجتماعي وإنهاء دور الإقطاع ورفع مستوى معيشة الشعب وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها.

وبعد نشر هذا البيان، أخذت الحملة الانتخابية تتم باسم الجبهة الوطنية، وقد بلغ عدد مرشّحي الجبهة ٣٧ في مختلف أنحاء العراق منهم ١٤ من الحزب الوطني الديموقراطي: ٦ في بغداد، و٣ في الموصل، و٣ في البصرة و١ في الشامية و١ في السماوة، و٨ من حزب الاستقلال، و١٥ من المستقلين من بينهم شيوعيون لم يفصحوا عن هويتهم السياسية.

وبما أن أسلوب الانتخابات قد تغيّر إلى طريقة التصويت المباشر للناخبين فقد تميّزت الحملة الانتخابية بالاتصال المباشر بين المرشحين وناخبيهم، سواء على شكل اتصال فردي أو اجتماع عام. ففي الموصل، مثلاً، كنت أتجوّل في المقاهي المنتشرة في المنطقة الثانية، وأجلس مع الناخبين، وأجري معهم حواراً عن القضايا العامة. كذلك عقدت إجتماعات عامة ألقيت فيها كلمات عن منهج الحزب الوطني ومنهج الجبهة الوطنية. وكان المرشح الآخر في المنطقة الانتخابية الثانية صديق شنشل، سكرتير حزب الاستقلال، وكان التعاون بيننا في الحملة الانتخابية كاملاً ترك أثراً طيباً لدى الناخبين، وكان أحد عوامل نجاحنا معاً في الانتخابات. وكذلك كان الأمر في المنطقة الأولى في الموصل حيث فاز ذو النون أيوب، المرشّح المستقل الذي انتمى بعد فوزه في الانتخابات إلى الحزب الوطني، وعبد الجبار الجومرد مرشح الجبهة الشعبية المتحدة.

ولدى إجراء الانتخابات فاز كامل الجادرجي عن المنطقة الثالثة في بغداد، وفاز حسين جميل بالتزكية، عن المنطقة الثانية في بغداد، وجعفر البدر عن المنطقة الأولى في البصرة. والجدير ذكره ههنا أن الحكومة لم تتدخل في انتخابات المدن الكبيرة، ولكنها تدخلت في الأرياف ومراكز النواحي والمدن الصغيرة والأقضية، وهي المناطق

التي حصلت فيها الحكومة على الأكثرية المؤيّدة لها من بين أعضاء المجلس النيابي. وقد ظهر جلياً في الاجتماع الأول للمجلس النيابي الذي عقد بعد الانتخابات، حيث تمّ بعد إلقاء خطاب العرش، انتخاب رئيس المجلس النيابي. وقد ظهرت في الانتخابات ٣٢ ورقة بيضاء، وهو عدد النواب الذين يمثلون المعارضة مقابل ٨٠ ورقة باسم مرشح الحكومة لرئاسة المجلس، عبد الوهاب مرجان، وهؤلاء الذين سلموا الأوراق البيض هم من أعضاء الجبهة الوطنية ومن المعارضين المستقلين، وعدد من المؤيدين لكتلة صالح جبر.

وبعد انتخاب رئيس المجلس النيابي، صدرت إرادة ملكية بتعطيل المجلس حتى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤. بعد أيام قليلة جاءت إلى الحكم وزارة نوري السعيد الثانية عشرة، وحلّت المجلس تمهيداً لانتخاب مجلس جديد. ويعزى عمل حكومة نوري السعيد هذا، إلى تخوّفه من مواجهة معارضة شديدة للمشاريع التي كان يعتزم القيام بها، مع أن تلك المعارضة لم تكن تتعدى ربع عدد النواب على أبعد تقدير. وبالرغم من أن كتلة المعارضة هذه صغيرة نسبياً فقد أقلقت السلطة، وخصوصاً نوري السعيد الذي لم يكن يخشى المعارضة النيابية، بالذات، لمشاريعه السياسية، بقدر ما كان يخشى انعكاسها على الرأي العام في العراق بأجمعه. فهو إن استطاع إسكات المعارضة بمنع صحفها ونشاطاتها، فإنه لا يستطيع منع النواب من إلقاء خطبهم التي لا بد أن تنشر ويطلع عليها الرأي العام. وقد عبّر نوري السعيد عن إنزعاجه وغضبه من نتيجة الانتخابات فسافر خارج العراق وبقي مُضرباً عن العودة إلى أن سافر إليه الأمير عبد الإله شخصياً إلى باريس لإسترضائه وإقناعه بالعودة بعد أن أعطاه وعداً قاطعاً بإسناد رئاسة الوزارة اليه، وحلّ المجلس النيابي الجديد إذا اقتضى الأمر ذلك.

ولأخذ الحيطة بصدد هذا الوعد، كان الأمير عبد الإله قد أخذ من رئيس الوزراء، أرشد العمري، بعد إتمام الانتخابات النيابية كتاب استقالة حكومته في ١٧/٦/١٩٥٤. ولكن الأمير عبد الإله احتفظ بكتاب الاستقالة، ولم يرد البلاط عليها إلا بقبولها في ٣/٨/١٩٥٤ حينما كلّف نوري السعيد تأليف وزارته الثانية عشرة، ما يدل على أن الأمر كله كان مبيّناً ومدبّراً بحيث يحل نوري السعيد محل العمري في رئاسة الوزارة لكي يتمكن من تحقيق برنامجه السياسي.

مراسيم خنق الحريات وتعطيل الحياة السياسية

دعي نوري السعيد لتأليف وزارته الثانية من أجل استكمال عقد الاتفاقات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف بغية تنفيذ عقد حلف بغداد. وخلافاً للتقاليد المعمول بها وضع نوري السعيد شروطاً بغية إطلاق يده ومنحه الحرية التامة في ما يتخذه من إجراءات لتحقيق برنامجه السياسي. فتحت ستار إنهاء معاهدة ١٩٣٠ وتعزيز علاقات العراق في الأحلاف والتكتّلات الاستعمارية، وفي مقدّمتها حلف بغداد. كذلك اتخذ من شعارات تطهير جهاز الدولة من العناصر الهدّامة والفاسدة والعاجزة، وإعادة هيبة الحكم، واحترام القانون، ومكافحة ذوي المبادئ الهدّامة الموالين للاستعمار أياً كان، ذريعة لخنق الحريات السياسية وقمع الأحزاب والمنظمات والنقابات. وقد مهّد لذلك بحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة بذريعة استفتاء الشعب، وقام بسن مراسيمه المشهورة بغياب المجلس النيابي بعد حله، ومنها مرسوم تعديل قانون، والذي أصبح لا يشمل النشاط الفردي فحسب، بل أيضاً نشاط الهيئات والمنظمات، كأنصار السلام والشبيبة الديموقراطية. كذلك استصدر مرسوماً آخر بإسقاط الجنسية العراقية عن المحكومين بموجب قانون العقوبات المعدّل، واحتجازهم إلى حين إبعادهم عن العراق. ويضاف إلى ذلك المراسيم التي تعطي الحكومة الحق باغلاق النقابة التي يمس نشاطها الأمن العام؛ ومرسوم رقم ١٩ الذي يلغي وجود الجمعيات والنوادي القائمة على أن يعاد تأسيسها بطلب جديد؛ ومرسوم رقم ٢٤ الذي ألغيت بموجبه إجازات الصحف والمجلات ودفع أصحابها لتقديم طلبات الحصول على إجازات جديدة؛ ومرسوم رقم ٢٥ الذي يحرّم عقد الاجتماعات العامة والتظاهرات، ويعطي الحق للسلطات الإدارية بتفريقها.

كذلك حلّ نوري السعيد حزبه، حزب الاتحاد الدستوري، تمهيداً لحل الأحزاب الأخرى وإلغاء إجازاتها. وقد تعطّل حزب الأمة الاشتراكي الذي يرأسه صالح جبر نتيجة انشقاق فيه. وأوقف حزب الجبهة الشعبية المتحدة عمله ونشاطه. وكنّا قد أصدرنا في ١٩٥٤/٩/١ بياناً باسم الحزب الوطني الديموقراطي، اشتركتُ في وضعه، احتجاجاً على المراسيم التي أصدرها، وخصوصاً مرسوم إسقاط الجنسية، وكذلك البيان الآخر الذي أعلنا فيه مقاطعة الانتخابات المزمع إجراؤها، فاتخذ من ذلك ذريعة وعمد إلى سحب إجازة الحزب وتعطيل جريدته سنة كاملة.

وأصدرت الحكومة قراراً آخر، في الوقت نفسه، يقضي بإلغاء إجازة حزب

الاستقلال. وبذلك أزال التنظيمات السياسية من الوجود وقضى على التعددية التي هي شرط وجود النظام الدستوري. وقد احتج الحزب الوطني الديموقراطي على قرار سحب إجازته، فرفع مذكرة مطوّلة إلى رئيس الوزراء في ١٥/٩/١٩٥٤، وطالب بإعادة إجازة الحزب لأن إلغاءها مخالف لقانون الجمعيات وللقانون الأساسي. ولما لم يتخذ إجراء بشأن طلب الحزب لإعادة إجازته، قدّم في ٧/١٠/١٩٥٤ كل من كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وجعفر البدر وعواد علي النجم وعبد المجيد الونداوي ونائل سمحيري طلباً لتأسيس «الحزب الوطني الديموقراطي» من جديد وفقاً لمرسوم الجمعيات الرقم ١٩ سنة ١٩٥٤. وفي ٢٣/١٠/١٩٥٤ رفض وزير الداخلية ذلك الطلب بذريعة أن أسباب حل الحزب الوطني الديموقراطي ما زالت قائمة. فقامت الهيئة المؤسسة المذكورة بتمييز ذلك القرار لدى مجلس الوزراء الذي أيد بدوره بتأييد قرار وزير الداخلية لرفض الطلب.

وفي هذه الظروف حلّ الوقت المعيّن لإجراء الانتخابات للمجلس النيابي بدلاً من المجلس السابق الذي كان حلّه شرطاً لقبول نوري السعيد تأليف وزارته، فقاطع الحزب الوطني الديموقراطي هذه الانتخابات. ولكن قادة حزب الاستقلال المعطّل هو الآخر، اشتركوا فيها كأفراد. ونظراً لما واجهوه من التدخلات قدّموا العديد من الاحتجاجات. كذلك أستقال رئيس الحزب، محمد مهدي كبّه الذي فاز في دائرته الانتخابية في بغداد، وانسحب من عضوية المجلس انسجاماً مع موقف قادة حزبه من تلك الانتخابات التي انتهت بمهزلة لم يشهد لها العراق مثيلاً إذ فاز فيها بالتزكية ١٢١ نائباً من أصل ١٣٥ نائباً.

الفصل السابع

تطورات الوضع السياسي في العراق

دور حسين جميل في اتصالات الجيش بالحركة الوطنية

قبيل العدوان الثلاثي على مصر، وقبل سفر كامل الجادرجي إلى دمشق لحضور المؤتمر الشعبي، أي في الأيام الأولى من شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦، كنت كالعادة مساء كل يوم تقريباً، في زيارة لكامل الجادرجي. وبينما كنا في حديقة داره مع عدد من الزوار الآخرين، جاء حسين جميل وانضم إلينا. وقبل أن يغادر انتحى بكامل الجادرجي جانباً وكلّمه على إنفراد. ثم دعاني كامل الجادرجي وذهبنا نحن الثلاثة إلى الغرفة الملحقة بصالون ومكتبة الجادرجي، وبدأ حسين جميل بالكلام، قال إن أحد كبار ضباط الجيش العراقي قد اتصل به بواسطة صديق مشترك حول القيام بانقلاب عسكري لاطاحة حكومة نوري السعيد القائمة آنذاك، وطلب منه تعاون الحزب الوطني الديموقراطي في هذا العمل. ولم يضف حسين جميل أية تفاصيل أخرى إلى هذه المفاتحة. وبعد المداولة وتبادل وجهات النظر، اتفقنا على عدم الارتباط بالتزام معيّن في هذه المرحلة وترقّب التطورات المقبلة إلى أن يتقدم المشروع إلى درجة أقرب إلى التنفيذ. وبعد ذلك لم أعلم بأية مفاتحة أخرى من قبل حسين جميل حول هذا الموضوع إلى أن نُشر تصريح له في بعض الصحف العراقية في الثمانينيات أي بعد سنوات طويلة لقيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، ووفقاً لهذا التصريح فإن رشيد مطلك أخبر حسين جميل، وهو من أصدقائه في محلة «قنبر علي» في بغداد، بأن الزعيم عبد الكريم قاسم آمر اللواء ١٩ في الجيش العراقي، وهو صديق رشيد مطلك ومن أبناء محلة قنبر علي أيضاً، طلب إلى رشيد مطلك أن يفاتح حسين جميل بشأن محاولة الجيش القيام بانقلاب عسكري لإطاحة حكومة نوري السعيد، وأن عبد الكريم قاسم اقترح أن تعهد رئاسة الوزارة إلى حسين جميل بعد نجاح الحركة، وأنه طلب من رشيد مطلك أن يفاتح حسين جميل بالسفر إلى مصر للاتصال بالرئيس جمال

عبد الناصر من أجل الحصول على دعمه للانقلاب. ويقول حسين جميل في تصريحه هذا إنه سافر فعلاً إلى مصر، وقابل عبد الناصر الذي عبّر عن دعمه الكامل للحركة المنوي القيام بها.

مراجعة حول سجن كامل الجادرجي

في ظهيرة اليوم الذي صدر فيه الحكم على الجادرجي[١]، ذهبت، على الفور، إلى مقابلة سعيد قزاز، وزير الداخلية، إذ كانت مديرية السجون العامة مرتبطة به في ذلك الحين. وقد كانت لي معرفة سابقة به حينما كان متصرّفاً للواء الموصل. طلبت إلى سعيد قزاز أن يوعز إلى إدارة السجون بمعاملة الجادرجي معاملة السجين السياسي بالمفهوم الدولي العام وليس بمفهوم العراق، وذلك بأن يبقى مرتدياً ملابسه العادية وليس ملابس السجن، وأن يُخصص له مكان خاص ويسمح له بمقابلة الزوار. وقد وعدني سعيد قزاز بأن يستجيب لهذا الطلب. فتمّ فعلاً تخصيص غرفة للجادرجي في جناح ما يسمى سجن الموقف، حيث شغل ذلك الجناح بمفرده، واستجيب، أيضاً، لمطالب أُخرى. ومما ساعد على ذلك موقف مدير السجن الذي كان يتعاطف مع الاتجاهات الديموقراطية.

وكنتُ أذهب صباح كل يوم لزيارته في ذلك الموقف، وكان يُجهَز بطعام من داره. وفي الصيف وضع جهاز تبريد في غرفته. وقد وصف نوري السعيد في تصريح صحافي وضع الجادرجي في السجن بأنه «سجن كريم» باستطاعة الجادرجي أن يقيم فيه «مآدب العشاء داخل السجن»، ما أثار الجادرجي فكتب رسالة إلى رئيس الوزراء يحتج فيها على تصريحه ذاك.

محاولة لتأليف تكتّل سياسي

نتيجة لتضييق حكومة نوري السعيد الخناق على جميع أنواع النشاطات السياسية، بدأت محاولات بعض الساسة المحترفين تنظيم تكتّل غير رسمي ليكون

---

(١) اعتقل كامل الجادرجي إثر عودته إلى بغداد مع عدد كبير من قادة المعارضة، ثم أحيل على المجلس العرفي العسكري، وصدر الحكم عليه في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ بالحبس الشديد مدة ٣ سنوات.

قوة سياسية مناهضة للوضع الذي أوجدته حكومة نوري السعيد. وكان هناك اتجاهان في أوساط هذه الجماعة من الساسة: الاتجاه الأول، يريد تشكيل التكتّل من أولئك الساسة وحدهم، والاتجاه الثاني يدعو إلى التعاون مع الأحزاب السياسية المعطلة ولا سيما الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال.

وفي إطار هذه المساعي، عقد اجتماع في ١٩٥٦/٢/٣ مع حكمت سليمان، حضرتُه مع كامل الجادرجي وحسين جميل عن الحزب الوطني الديموقراطي، ومهدي كبّه وصدّيق شنشل عن حزب الاستقلال، ولم يحضره فائق السامرائي لسفره خارج العراق. واتفقنا على منهاج معيّن لهذا التكتّل يقوم على احترام القانون الأساسي ومعارضة كل ما يخالفه نصاً وروحاً، ولا سيما المراسيم التي أصدرتها حكومة نوري السعيد الثانية عشرة بشأن قمع الأحزاب السياسية وتعطيل الصحف وإسقاط الجنسية إلى غير ذلك من القوانين التي سبق ذكرها.

وتلت ذلك اجتماعات بيننا، نحن ممثلي الأحزاب الوطنية، وبين بعض أولئك الساسة. وفي أحد الاجتماعات التي عقدت في دار مهدي كبّه بين الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال، أثير أن التطرّق إلى السياسة الخارجية في عمل الكتلة المنوي قيامه، ربما يعترض عليه بعض الساسة المحترفين، ولذلك تقرّر أن يقتصر المنهج على الأمور الداخلية فقط. كذلك إستقر الرأي على أن يبدأ عمل هذا التكتّل بمذكرة مشتركة تقدم إلى الملك وتتضمن هذه المطالب. ولهذا الغرض عقدنا اجتماعاً في دار حسين جميل حضره، إضافة إليه، كامل الجادرجي، وأنا، عن الحزب الوطني الديموقراطي، ومهدي كبّة وصدّيق شنشل، عن حزب الاستقلال، ورضا الشبيبي. وفي هذا الاجتماع أُتفق على صيغة الميثاق والمذكرة التي سترفع للملك. ولدى عرض صيغتي الميثاق والمذكرة على الأطراف التي أقترح أن تنضّم إلى هذا التكتّل، تقرّر عقد اجتماع في ١٩٥٦/٣/١٨ في دار مهدي كبّه.

وقد نقل إلينا كامل الجادرجي أنه ذهب مع رضا الشبيبي إلى دار مهدي كبّه في الموعد المعّين ومعهما مسوّدتا الميثاق والمذكرة، وأنهما وجدا هناك صالح جبر الذي بيّن في ذلك الاجتماع أنه عرض صيغة المنهج على جماعته في حزب الأمة الاشتراكي السابق، فاعترض عليه بعضهم، ولذلك فهو يعتذر عن توقيعه. واستطرد الجادرجي

أنه قد حصلت مشادة كلامية بينه وبين صالح جبر، ترك على أثرها مكان الاجتماع.[1] وبذلك كانت تلك آخر المحاولات لإيجاد تكتّل الساسة المحترفين والأحزاب الوطنية لمعارضة وزارة نوري السعيد.

مشروع تأسيس حزب المؤتمر الوطني

بعد أن سدّت كل السبل أمام العمل السياسي العلني، وأُلغيت إجازة الحزب الوطني الديموقراطي، لم يبق مجال للقيام بنشاطات سياسية حثيثة عدا تقديم المذكرات إلى السلطات المعنية، ومنها المذكرة التي اشتركت أنا وزملاء آخرون من الحزب الوطني الديموقراطي ومن حزب الاستقلال في تقديمها في ٢٩/١٢/١٩٥٥إلى الملك ومضمونها يتصل بالوضع السياسي في العراق، وقد وقّعتها إلى جانب كامل الجادرجي وحسين جميل عن الديموقراطي، ومحمد مهدي كبّه وفائق السامرائي وصدّيق شنشل عن حزب الاستقلال. وبعد أن استعرضت المذكرة ما آل إليه الوضع السياسي في العراق عقب تولّي وزارة نوري السعيد، طالبت بتخلي الوزارة السعيدية عن الحكم، وبإعادة الحريات الديموقراطية إلى البلاد، والتحرّر من حلف بغداد وانتهاج سياسة عربية سليمة ومنسجمة مع السياسات العربية الأخرى في سعيها نحو التحرّر والاتحاد.

وإذا كانت المراسيم التشريعية والإجراءات التنفيذية تستطيع أن تمنع المعارضة العلنية، فإنها لا تستطيع أن تقضي على الروح الوثّابة لدى المواطنين، ولا سيما الشباب منهم، وعلى الرغبة الملحّة لتقويم الأوضاع العامة. ولذلك أخذ بعض الشبان يراجعون قادة الأحزاب الممنوعة بشأن تأليف تكتّل واسع يضم العناصر الديموقراطية والتقدمية وشخصيات مستقلة. وجرت مداولات معهم كان كامل الجادرجي يطلعني عليها، ولكنها لم تؤدّ إلى نتيجة إيجابية خوفاً من تسلّط الجناح المنظّم سرّياً فيها على التكتّل عموماً.

وإلى تلك الاتصالات، كانت تجري أحاديث بيني وبين الجادرجي، بالإشتراك مع حسين جميل في بعض الأحيان، لإيجاد منفذ للعمل السياسي في الوضع القائم، آنذاك، بعدما سدت فيه جميع المنافذ بتعطيل الأحزاب الرسمية، واغلاق الصحف

(١) انظر تفاصيل ما دار في ذلك الاجتماع والمشادة بين كامل الجادرجي وصالح جبر في: **مذكرات كامل الجادرجي**، ص٦٧٢ – ٦٧٥.

الحزبية والمعارضة المستقلة. وفي تلك الأحاديث برزت فكرة تأليف تنظيم سياسي من الأحزاب التي ألغيت إجازاتها، أو من بعضها على الأقل، على غرار حزب المؤتمر الهندي الذي أسس بالأصل كتجمّع يضم مختلف الكتل السياسية التي تعمل من أجل تحرير الهند من الاستعمار البريطاني في تنظيم موحّد. وهكذا فاتحنا جماعة حزب الاستقلال بذلك، فحبذوا الفكرة. وبناءً على ذلك، عُقد اجتماع لقادة الحزبين لوضع المنهج السياسي لتنظيم أطلقنا عليه اسم «حزب المؤتمر الوطني». وفي ١٩٥٦/٦/١٦ قدّم طلب لتأسيس هذا الحزب وقّعه كل من كامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد وجعفر البدر وهديب الحاج حمود («الحزب الوطني الديموقراطي»)، ومحمد مهدي كبّه وفائق السامرائي وصدّيق شنشل ومحمد أمين الرحماني وعبد الشهيد الياسري («حزب الاستقلال»). وقد رفض وزير الداخلية هذا الطلب زاعماً أن اتجاه الحزب المراد تأسيسه بعيد عن تأمين إيجابية عملية تخدم مصالح العراق وأهدافه الوطنية وتحفظ كيانه واستقلاله. ونظراً إلى بطلان هذه المزاعم التي استند إليها الوزير في رفض الطلب، استأنفنا القرار لدى مجلس الوزراء. ومع ذلك أيّد مجلس الوزراء موقف وزير الداخلية في رفض طلبنا.

وعندما شكّلت في ١٩٥٧/٦/٢٠ وزارة علي جودت الأيوبي الثالثة، إثر استقالة وزارة نوري السعيد، أردنا أن ننتهز فرصة هذا التغيير من أجل إحياء الطلب. وبما أن كامل الجادرجي كان في السجن فقد رافقت محمد مهدي كبّه وقابلنا رئيس الوزراء، علي جودت الأيوبي، وطلبنا إليه النظر في الطلب التمييزي ونقض قرار الرفض وإجازة الحزب. إلا أن الأيوبي اعتذر عن ذلك لأنه لا يستطيع الاستجابة لطلبنا في تلك الظروف كي لا يخالف رغبة المراجع ذات الشأن.

ومنذ تقديم طلب تأسيس حزب المؤتمر الديموقراطي أخذ كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبّه يوقّعان المذكرات السياسية باسم الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني.

حلف بغداد

في ١٩٥٤/٨/٣ تسلّم نوري السعيد رئاسة الوزارة عقب استقالة وزارة العمري، شرع على الفور في اتخاذ الإجراءات التي تطلق يده في تحقيق المشاريع السياسية التي كان قد عزم على تنفيذها. فأصدر عدداً من المراسيم التي سبق ذكرها، والتي تخوّل

السلطات اسكات المعارضة وقمع التظاهرات وحرمانها جميع وسائل التعبير عن الرأي. وبذلك خلا له الجو للقيام بالمشاريع الأميركية ـ البريطانية بغية ربط العراق بالتكتّلات الدولية الغربية، وخصوصاً بعد أن أخفقت المعارضة في إيجاد تكتّل سياسي يستطيع أن يقف في وجه نوري السعيد ويحول بينه وبين تحقيق برنامجه السياسي، كما سبق ذكره.

وقد كانت المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠، والتي تنظم العلاقات بين العراق وبريطانيا وفقاً لما تريده بريطانيا على وشك الانتهاء، وكان يجب أن يحل اتفاق جديد محلها. وكان نوري السعيد يعلم أن أي معاهدة من هذا القبيل ستواجه معارضة قوية على غرار ما حصل لمعاهدة بورتسموث التي قضي عليها نتيجة الوثبة الوطنية سنة ١٩٤٨. ومن جانب آخر، فإن الوضع الدولي وإقامة أحلاف عسكرية ورغبة الدول الكبرى، بريطانيا وأميركا وحلفائهما في الحلف الأطلسي، بقيام حكومات موالية لها ومتعاونة معها على طول خط المواجهة مع الاتحاد السوفياتي الذي كان يمثّل خط التماس في الحرب الباردة القائمة بين الكتلتين الشرقية التي يتزعمها الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، والغربية التي تتزعمها أميركا وبريطانيا، والمتمثّلة في الحلف الأطلسي. وبما أن طرح مشروع أي ميثاق أو معاهدة على نحو مباشر يثير الرأي العام العراقي، فقد خطط لتحقيق هذا المشروع على شكل خطوات:

أ ـ الخطوة الأولى، كانت عقد ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا، الذي وقّع عليه في ١٩٥٥/٢/٢٤ في بغداد، وأقرّه مجلس الأمة العراقي من دون نقاش مستفيض.

ب ـ الخطوة الثانية، تمّت في ١٩٥٥/٤/٤ حينما وقّع في بغداد على الاتفاق الخامس بين العراق وبريطانيا لتنظيم العلاقات بينهما في جميع المجالات وحلّ هذا الاتفاق محل معاهدة ١٩٣٠. وفي اليوم التالي، يوم ١٩٥٥/٤/٥، انضمت بريطانيا إلى الميثاق العراقي التركي وعبر وثيقة قدّمها السفير البريطاني في بغداد إلى الحكومة العراقية. والجدير ذكره أن انضمام بريطانيا إلى ميثاق التعاون العراقي التركي لم يعرض على مجلس الأمة، إذ زعم نوري السعيد أن هذا الاتفاق لا يخلق أية إلتزامات تقضي بالرجوع إلى مجلس الأمة.

أضف أن هذا الاتفاق الخاص بين بريطانيا والعراق، قد تضمّن ملحقين سريين لم يطّلع عليهما حتى مجلس الوزراء، ولم يُعلنا في العراق إلى أن نُشرا في الوثائق

البريطانية التي تنشر عادة بعد ثلاثين سنة من تاريخها. وبما أن انضمام بريطانيا إلى ميثاق التعاون المتبادل العراقي ـ التركي تمّ في بغداد، فقد أصبح هذا الميثاق يعرف باسم «حلف بغداد».

ج ـ الخطوة الثالثة انضمام باكستان إلى حلف بغداد بعد توقيعها ميثاق التعاون المتبادل العراقي ـ التركي في يوم ١٩٥٥/٩/٢٣ حينما صرّحت بذلك الحكومة الباكستانية بوثيقة رسمية قدّمها سفير باكستان في بغداد إلى وزير خارجية العراق.

د ـ الخطوة الرابعة انضمام إيران إلى الحلف في ١٩٥٥/١١/٣ بوثيقة قدّمها سفير إيران في بغداد نيابة عن حكومة بلاده إلى وزير خارجية العراق.

وكان متوقّعاً أن تنضم أميركا إلى الحلف رسمياً، ولكن الحكومة الأميركية لم توافق على الانضمام الرسمي الكامل، بل على الإشتراك في بعض لجان الميثاق التي تعمل في ميادين خاصنة، ويعزى ذلك الموقف إلى أن الكونغرس الأميركي طلب ضمان حدود إسرائيل عند انضمام أميركا إلى ميثاق بغداد. وبما أن مثل هذا الإجراء يسبب رد فعل قوياً لدى الرأي العام العربي والإسلامي، فقد اكتفت أميركا، شكلياً، بالتعاون مع دول الميثاق، وهو تعاون لا يختلف عن الانضمام الكامل إلى الحلف من الناحية العملية.

كذلك بُذلت جهود كبيرة لإنضمام الأردن إلى ميثاق بغداد، وقدّمت للحكومة الأردنية مغريات متعددة لحملها على ذلك، ولكن التظاهرات والمقاومة التي جابهها هذا المشروع في جميع أنحاء الأردن أحبطت تلك المحاولات.

وبُذلت، في الوقت نفسه، مساع كبيرة لحمل مصر على الوقوف موقف الحياد، على الأقل، من الميثاق، فلم يتحقق لتلك المساعي أي نجاح.

وبهذه الصورة التدريجية، استطاع نوري السعيد أن يحقق ربط العراق بهذا المشروع الاستعماري، وأبقى، بذلك، على ارتباطات العراق ببريطانيا، التي جسّدتها معاهدة ١٩٣٠، طوال استمرار العمل بالميثاق العراقي ـ التركي.

من جانب آخر، شنّت الحكومة المصرية، عبر إذاعة «صوت العرب» حملة شعواء على «حلف بغداد»، إضافة إلى المساعي الدبلوماسية مع الدول العربية الأخرى لإحباط أية محاولة لانضمام أي منها إلى الحلف. وفي هذا الصدد، أذكر أن محمد

مندور، وهو من الجناح اليساري في الاتحاد القومي الذي شكّلته حكومة عبد الناصر، وكنت قد قابلته في مصر أثناء إحدى زياراتي لها، قد أخبرني عن الصراعات الخفية التي كانت قائمة آنذاك بين التيارات السياسية المختلفة، وخصوصاً بعد تحجيم حزب الوفد إلى درجة كبيرة، وروى أنه زار بغداد في أوائل سنة ١٩٥٥ في نطاق هذه المساعي من أجل معرفة حجم معارضة الرأي العام العراقي لحلف بغداد واستعداد الأحزاب الوطنية والمنظمات السياسية لتحويل هذه المعارضة إلى مواقف فعلية. وقد حضرت اجتماعاً بينه وبين قادة الحزب الوطني الديموقراطي في دار كامل الجادرجي إذ عرضنا له وضعية التسلط التي سلح نوري السعيد حكومته بها بغية شلّ قدرة المعارضة على التصدّي لمشروعه.

لقاء مع الأمير زيد بن الحسين ونائب وزير الخارجية البريطاني في لندن

في زيارة قمت بها إلى لندن خلال الأسابيع الأولى من سنة ١٩٥٦ لأجل عمل خاص، زرت كعادتي، السفارة العراقية، وقابلت الأمير زيد بن الحسين الذي كان سفيراً للعراق في بريطانيا حينئذ، وكان ذلك بعد قيام حكومة نوري السعيد بتعطيل الأحزاب وإغلاق الصحف والإجراءات الأخرى لتقييد الحريات بغية تمرير حلف بغداد الذي عقد سنة ١٩٥٤. وقد اقترح الأمير زيد أن يدعوني إلى غداء مع نائب وزير الخارجية البريطاني باعتباري أحد عناصر المعارضة في العراق، وكان ذلك في فندق كلاريدج في لندن. وإلى مائدة الغداء دار الحديث عن الوضع في العراق وإجراءات حكومة نوري السعيد وموقف المعارضة التي كانت، وإن سدت أمامها سبل التعبير عن رأيها، تستقطب الرأي العام العراقي الذي كان يعارض الانتماء إلى حلف بغداد وما يتبعه من دعم الدول الغربية، لا سيما بريطانيا وفرنسا، لحكومة نوري السعيد وما يثيره ذلك من نقمة على الحكومتين البريطانية والأميركية باعتبارهما القوتين الفعالتين اللتين تقفان وراء ما يسببه موقف نوري السعيد لا في تقييد الحريات فقط، بل كذلك التذمر من مساوئ النظام في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وتأثير ذلك كله على المستوى المعيشي العام سواء في النواحي المادية أو المعنوية.

وكان نائب وزير الخارجية البريطاني يتخذ موقف المستمع أكثر من المدافع. وقد أراد الأمير زيد من ذلك اللقاء أن يطلع الجانب البريطاني على رأي المعارضة العراقية في الأوضاع القائمة في العراق. وقد قدرت موقف الأمير زيد في هذه

الناحية، وأدركت أن مثل هذا الموقف هو الذي جعل المؤسسة الحاكمة في بغداد تنظر إليه بعين التحفظ.

لقاء مع الطرابلسي

خلال أزمة العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، وحينما كان كامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديموقراطي، غائباً عن بغداد لحضور المؤتمر الشعبي في دمشق، اتصل بي عبد العزيز أبو التمن، نجل جعفر أبو التمن، الذي كان ديموقراطياً وصديقاً للحزب الوطني الديموقراطي، وأخبرني بأن الطرابلسي الذي كان ملحقاً عسكرياً في السفارة السورية في بغداد يود مقابلتي، في وقت كان الوضع شديد التوتر بسبب العدوان الثلاثي على مصر. فجاء هو وعبد العزيز إلى داري. وكان الحديث عن امكانات تطوير التوتر إلى حركة شعبية لتغيير النظام، فأجبته بأن امكانات تطوير هذا التوتر إلى انتفاضة شعبية تطيح النظام، محدودة، وأن نجاح مثل هذه الحركة، في حالة تحققها، مستبعد بسبب هيمنة الحكومة وولاء الجيش للنظام في ذلك الوقت.

زيارة إلى البلاط الملكي

أثناء وجود كامل الجادرجي في دمشق لحضور المؤتمر الشعبي لنصرة مصر، وبصفتي نائباً لرئيس الحزب الوطني الديموقراطي الذي كان معطّلاً آنذاك، ذهبت إلى البلاط الملكي لمقابلة رئيس الديوان، عبد الله بكر، وهو من أبناء الموصل، وكانت لي به معرفة وزمالة سابقتان تعودان إلى أيام الدراسة في الجامعة الأميركية في بيروت حينما اشتركنا معاً في تأسيس «جمعية الشعبية» التي انسحب منها عبد الله في وقت مبكّر عقب عودته إلى بغداد. وكان هدف مقابلتي تلك محاولة حمل الحكومة على اتخاذ موقف معتدل بدلاً من الموقف المتشدد الذي اتخذته إزاء التظاهرات المؤيّدة لمصر ضد العدوان الثلاثي. وتمّت هذه المقابلة بعد الإنذار الأميركي لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالإنسحاب من الأراضي المصرية. وقد تبيّن من خلال حديثنا أن النظام العراقي مضطرب جداً من حدوث ما سمّاه عبد الله بكر الفراغ السياسي الذي سينجم عن القضاء على النفوذ البريطاني في البلدان العربية عموماً، وفي العراق خصوصاً، والتكهّن بمن سيملأ هذا الفراغ. ويبدو لي أن اضطرابهم كان من احتمال تغلغل النفوذ السوفياتي في المنطقة بعد زوال النفوذ البريطاني حيث لم يتوقّعوا،

يومئذ، أن هذا الفراغ يمكن أن تملأه الولايات المتحدة الأميركية لأن الجهاز البريطاني الدبلوماسي والإعلامي والمخابراتي كان هو الذي يتصدر الواجهة في ما مضى.

وللمناسبة أذكر أن علي حيدر سليمان الذي كان زميلاً لي في الدراسة، وعمل معنا في «جماعة الأهالي» في بداية نشاطها، اتصل بي وحدثني عن عبد الله بكر الذي أوقف بعد الثورة، وكان يتولّى رئاسة الديوان الملكي، وله، من خلال منصبه، دور في السياسة المتّبعة في ذلك الحين. وكان عبد الله بكر، هو أيضاً، زميلاً لنا في الدراسة الثانوية والجامعية ـ كما سبقت الإشارة. وذكر علي حيدر سليمان أننا (أي أنا وعلي حيدر) نعلم أن عبد الله بكر رجل مسالم ومسلكي، ولم يكن له تأثير كبير في سير السياسة والإجراءات التي اتخذت في العهد الملكي. ولذلك طلب إليّ أن أتدخّل لضمان حسن معاملته ومحاولة تبرئته من التهم التي لا دور له فيها في الواقع.

وبعد أن حوكم عبد الله واتضحت للمحكمة حقيقة أفعاله وشخصيته قررت تبرئته وإطلاق سراحه، بعد أن قضى بضعة أشهر في التوقيف ارتباطاً بإجراءات المحاكمة.

تأميم شركة قناة السويس

في السادس والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٥٦، أعلن جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس على أثر قيام البنك الدولي في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٥٦ بسحب تمويل بناء السدّ العالي نتيجة اتباع جمال عبد الناصر سياسة خارجية مستقلة، واتباع سياسة تنويع مصادر السلاح باستيراد الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا.

وقد كان لتأميم قناة السويس رد فعل قوي جداً سواء من ناحية تأييد العالم العربي أو من ناحية المعارضة الشديدة التي تمثّلت باتخاذ إجراءات انتقامية من قبل البلدان الغربية لإحباط التأميم، وقد بلغت حد التهيؤ للقيام بعمل عسكري ضد مصر، إضافة إلى الإجراءات الاقتصادية والمالية التي استهدفت حمل مصر على التراجع. غير أن مصر تمسّكت بموقفها وبدأت باستيفاء الرسوم من السفن التي تعبر القناة، وكان الرأي العام العربي مشحوناً نتيجة توقعات قيام البلدان الغربية بالعدوان على مصر.

في ذلك الوقت بالذات، كان الملك فيصل والأمير عبد الإله مدعوين إلى زيارة بريطانيا رسمياً. وقد جاء في المذكرات التي نشرها في ما بعد مطلعون على الأمور أنه حينما كان الملك فيصل وعبد الإله ونوري السعيد والوفد العراقي يحضرون وليمة في قصر المستر أيدن، رئيس وزراء بريطانيا، وإذا بسكرتير أيدن يدخل عليهم ويسلمه ورقة أعلن المستر أيدن على أثرها أن جمال عبد الناصر قد أعلن تأميم قناة السويس. ونقل أصحاب تلك المذكرات أن المستر أيدن وجماعته صرّحوا أنه قد حان الوقت لضرب عبد الناصر، وأن نوري السعيد كان من المحرضين على ذلك. وما يدل على صحة هذه الرواية، أيضاً، أن حكمت سليمان زارني يوماً في مكتبي في شركة الزيوت، وكان قادماً من زيارة لنوري السعيد، حيث ذهب للسلام عليه لمناسبة عودته من لندن مع الوفد المرافق للملك وللأمير عبد الإله في زيارتهم الرسمية لبريطانيا. وقد أخبرني حكمت سليمان أن نوري السعيد قال له إن جمال عبد الناصر سيُضرب، وإن أمره قد انتهى.

وقد قامت حملات تأييد لخطوة مصر بتأميم قناة السويس، وأرسلت برقيات إلى عبد الناصر وإلى الحكومة المصرية من الحزب الوطني الديموقراطي، والأحزاب الوطنية الأخرى، ومن السياسيين المستقلين.

وكانت تصلني، آنذاك، المجلات البريطانية مثل «الإيكونومست» و«نيو ستيتسمان» وكنت أرى فيها التوتر المشحون لدى الحكومتين البريطانية والفرنسية اللتين تمتلكان أسهماً في شركة السويس. وتشير التعليقات المنشورة فيهما إلى توقّع القيام بعمل ما من الدول الغربية، وخصوصاً بريطانيا وفرنسا، ضد عملية التأميم.

كذلك تحركت في البلدان العربية الأحزاب الوطنية والعناصر الواعية مؤيدةً عبد الناصر ومحذّرة الدول الغربية من أي عمل عدواني ضد مصر. ودعت إلى عقد مؤتمر شعبي في دمشق من مختلف التنظيمات والأحزاب السياسية العربية لتنسيق نشاطاتها. وقد دُعي إلى حضور هذا المؤتمر، من بين عدد من الشخصيات السياسية المستقلة، رئيس الحزب الوطني الديموقراطي، كامل الجادرجي، الذي سافر في ١٦/ ٩/ ١٩٥٦، وحضر المؤتمر، وانتخب عضواً في لجنة الاتصال التي ألّفها المؤتمر من أجل الاتصال بسائر الدول العربية والمنظمات السياسية لتشجيع الأعمال وتنسيقها ضد محاولات الدول الغربية. وقد سافرت لجنة الاتصال إلى مصر لتنسيق جهودها مع الحكومة المصرية.

وفي ١٩٥٦/١٠/٢٩ وقع العدوان المتوقّع على مصر بالتواطؤ بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل التي بدأت العدوان باحتلال سيناء وتوغّلت في الأراضي المصرية حتى وصلت إلى شاطئ قناة السويس.

وفي غمرة تلك الأحداث، نشرت إحدى الصحف المصرية أن العراق قد سمح بتصدير النفط عن طريق أنبوب حيفا في إسرائيل. فأرسلت لجنة الاتصال برقية إلى رئيس مجلس الأعيان في بغداد تحتج فيها على هذا العمل وتستنكره بشدّة. وقد سببت هذه البرقية إحالة كامل الجادرجي الذي اشترك في إرسال هذه البرقية، على المجلس العرفي العسكري. فأوقف عند عودته إلى العراق في ١٩٥٦/١١/٢٩ وحُكم بالسجن ثلاث سنوات.

بعد يومين من العدوان الثلاثي على مصر، أعلنت الحكومة العراقية الأحكام العرفية بسبب الهيجان والتظاهرات التي قامت في جميع أنحاء العراق ضد العدوان الثلاثي. كذلك اتخذت الحكومة الديموقراطية إجراءات أخرى احترازية تجاه التأزم الشديد في الوضع الداخلي خصوصاً والوضع العربي عموماً نتيجة العدوان الثلاثي على مصر فقامت التظاهرات في أنحاء البلاد العربية.

وقد اشتركت مع عدد من الساسة العراقيين والشخصيات المستقلة في تقديم مذكرة إلى الملك استنكرنا فيها إجراءات الحكومة وطالبنا بفسح المجال للشعب العراقي ليعبّر عن استنكاره للعدوان الذي وقع على مصر. كذلك طالبت المذكرة بتنحّي وزارة نوري السعيد عن الحكم وانسحاب العراق من حلف بغداد والتضامن الجدّي مع الدول العربية الأخرى وإطلاق الحريات السياسية والإفراج عن المفصولين والمعتقلين بسبب انتصارهم لحركة التحرر العربي واستنكارهم للعدوان الاستعماري الصهيوني على الأمة العربية. وقد قدّمت مذكرات مشابهة من قبل أساتذة الجامعة وقّعها عدد كبير ممن يدرّسون في جامعة بغداد والمعاهد العراقية الأخرى، وقدم نقيب المحامين مذكرة أخرى باسم المحامين العراقيين. وبالإضافة إلى المذكرة الأولى التي قدمناها، اشتركت في تقديم مذكرة ثانية في ١٩٥٦/١٢/٢ مع عدد من الساسة العراقيين والشخصيات المستقلة شددنا فيها على مطالبنا الواردة في المذكرة الأولى، واستنكرنا ما حدث من الإجراءات التعسفية ضد المواطنين الذين عبّروا عن استنكارهم للعدوان الثلاثي في العديد من المدن العراقية حيث سقط جرحى وقتلى برصاص قوات الشرطة والأمن الخاص في مدينة النجف التي أثارت الأحداث فيها احتجاجات رجال الدين.

جبهة الاتحاد الوطني

حينما أخذت حملة بريطانيا وفرنسا الدبلوماسية تتصاعد ضد مصر بسبب تأميم قناة السويس، وتكثفت مشاوراتهما الثنائية، من جانب، وتكثّفت اتصالاتهما مع الدول الأخرى من جانب آخر لأجل القيام بعمل مشترك لإحباط خطوة مصر في تأميم القناة، تصاعد، من الجانب المقابل، السعي في البلاد العربية إلى تعبئة الرأي العام العربي لتأييد مصر في عملها. ولحمل الحكومات العربية على اتخاذ موقف موحد من أي عمل عسكري تقدم عليه الحكومتان البريطانية والفرنسية ضد مصر. فقامت الهيئات والمنظمات الوطنية في سورية بدعوة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية في البلاد العربية لعقد مؤتمر شعبي للتداول في كل ما يتعلق بهذه المهمة والتنسيق في ما بينها لأجل توحيد مواقفها. وقد دعي كامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديموقراطي، من بين شخصيات عراقية أخرى، حزبية ومستقلة، ومن المنظمات المهنية، للإشتراك في هذا المؤتمر مع شخصيات ومنظمات من مختلف البلدان العربية. فسافر الجادرجي إلى دمشق ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ لحضور المؤتمر الذي انعقد فيها.

وفي غياب كامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديموقراطي، بسبب حضوره المؤتمر الشعبي، تزايدت الاتصالات بين العناصر الشعبية والوطنية في العراق. فأخذ يتردد عليّ في مكتبي بشركة الزيوت النباتية عدد من الزملاء في العمل الحزبي، وشخصيات وطنية صديقة للحزب، للبحث في تطوّرات الأزمة وتبادل الرأي في ما يجب عمله. وكان يطرح دائماً خيار العمل السياسي المشترك بين الأحزاب الوطنية باعتباره الوحيد المتيسّر في الوضع السياسي القائم، وكان في عداد أولئك الدكتور صلاح خالص الذي كانت لي معرفة سابقة به بواسطة قريبه عبد الفتاح إبراهيم الذي كان قد فصل من عمله في جامعة بغداد بسبب ميوله اليسارية. فتحدثنا عن الوضع السياسي القائم على رغبة عامة في العمل الوطني وفقدان التنظيم الذي يغيّر تلك الرغبة الجامعة ويحوّلها إلى قوة ذات أثر في توجيه الحالة السياسية، وإن مثل هذا التنظيم في هذه الظروف لا يمكن أن تحققه فئة واحدة من الفئات السياسية، بل لا بد من صبّه في تكتّل جبهة وطنية ما دامت هناك أهداف تتفق عليها جميع الأطراف. وقد أبديت له أننا متفقون على هذا الرأي، ولكن هنالك حذراً من محاولة بعض الأطراف الاستئثار بتوجيه الجبهة وجهة معينة، فأكّد لي الدكتور خالص أنه يمكن اتخاذ التدابير للحيلولة دون ذلك. وبعد يومين أو ثلاثة من هذا الحديث، بدا

أن صلاح خالص قد نقل ما دار في لقائنا إلى جهات ذات صلة بقيادة الحزب الشيوعي فجاءني تواً عزيز الشيخ الذي يعمل في قطاع التعليم وكنت قد تعرّفت اليه سابقاً، ولو لم أكن متيقّناً من انتمائه السياسي في ذلك الحين، فبادرني بالقول إن سلام عادل (حسين أحمد الرضي)، السكرتير الأول للحزب الشيوعي العراقي، يرغب في لقائي. أخبرت عزيز الشيخ أنني أرحب بهذا اللقاء. فذهب وجاء في اليوم التالي فأخبرني بالقول إن عادل ينتظرني في مكتبة كورونيت في عمارة مرجان في ساحة التحرير عصر اليوم التالي.

كنت أعرف هذه المكتبة جيداً إذ كنت أتردد عليها لشراء الجرائد والمجلات. وحينما دخلتها تقدّم مني سلام عادل وصافحني، وكنت قد ألتقيته مرةً في بيت كامل الجادرجي، في زي متخف. إلا أنه هذه المرة كان في ملابس عادية. فخرجنا وكانت سيارتي تنتظرني مع السائق خارج المكتبة. ركبنا السيارة وقلت له أن يوجّه السائق، فذهبنا إلى حي المنصور، وكان في بداية تشييده، وبعض طرقه غير معبّد. دخلنا شارعاً يحتوي على مجموعة مساكن شيّدها مصرف الرافدين لكبار موظفيه. فوصلنا إلى إحدى الدور، وبعد الاستئذان دخلنا الدار فاستقبلنا السيد محمود صبري الذي كنت أعرفه منذ كان يعمل في مصرف الرافدين وكنت أتصل به بعض الأحيان لأعمال تخص شركة الزيوت النباتية. وبعد أن قدّم لنا السيد صبري بعض المرطبات انسحب وتركنا في غرفة الاستقبال.

بدأ الحديث مع سلام عادل عن الوضع السياسي القائم في البلاد والرغبة الجامحة الموجودة لدى المواطنين لمعارضة ذلك الوضع. وقد تبادلنا الرأي بشأن الحل الذي يجب أن يتم لمعالجة هذا الموقف واتفقنا على ضرورة قيام جبهة وطنية تضمّ جميع الأطراف السياسية بما في ذلك حزب الاستقلال. وذكر سلام عادل حزب البعث، أيضاً، لأننا في الحزب الوطني الديموقراطي لم يكن لنا اتصال مع حزب البعث. كذلك بحثنا موضوع دخول الأكراد. فقلت له إننا في الحزب الوطني الديموقراطي نرحب بذلك، إلا أنني لا أستطيع أن أخبره بموقف القوميين من هذا الأمر، لذلك يجب التداول معهم بشأنه. وجرى الحديث عن تعيين الأهداف الآتية التي يجب أن ترمي إليها الجبهة، وهي، في هذه الظروف، محدودة بتأييد مصر في موضوع تأميم قناة السويس، وتحرّك الشعب من أجل حمل الحكومة على مقاومة أي إعتداء على مصر، ودعم نضال الشعب الفلسطيني لنيل حقه في تقرير مصيره وإقامة

دولة فلسطينية عربية، مع طلب تنحية حكومة نوري السعيد، وإطلاق سراح السجناء، وإعادة الحريات السياسية بما فيها حرية التنظيم وحرية النشر، وإجراء انتخابات حرّة لمجلس نيابي جديد تنبثق منه الحكومة المقبلة. وبينما أخذت على عاتقي الاتصال بحزب الاستقلال، أخذ سلام عادل على عاتقه الاتصال بحزب البعث. واتفقنا على تأجيل الاتصال بالأكراد إلى حين معرفة موقف حزب الاستقلال من اشتراك الأكراد في الجبهة.

وانتهى الإجتماع على أن يُعيّن موعد آخر عن طريق عزيز الشيخ. وقبل أن نفترق سألته عن ممثل الحزب الشيوعي في حالة الاتفاق على الجبهة، فأجابني بأن هذا الممثل هو عزيز الشيخ. وقد سبق لقائي هذا مع سلام عادل اتصالات أجراها كامل الجادرجي مع العناصر اليسارية لقيام جبهة وطنية، غير أن تلك الاتصالات لم تؤد إلى نتيجة ايجابية في ذلك الحين.

أما بالنسبة إلى حزب الاستقلال فقد كان اتصالي الشخصي مع صدّيق شنشل الذي كانت لي معه ومع والده معرفة قديمة، ولكن صدّيق شنشل كان في تلك الأيام قد سافر إلى دمشق لحضور المؤتمر الشعبي العربي، فاتصلت في اليوم التالي بالسيد محمد مهدي كبّه رئيس حزب الاستقلال الذي كانت لي معرفة به كذلك منذ اتصالنا بجعفر أبو التمن في الثلاثينيات عندما كان يعمل معه في الحزب الوطني، كما كنت التقيه خلال الاتصالات التي كانت تجري بين الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال بمناسبات عديدة، وأخبرته عن موضوع لقائي بسلام عادل، فأبدى محمد مهدي كبّه اقتناعاً بالفكرة، من حيث المبدأ، إلا أنه أخبرني أنه يريد العودة إلى جماعته لتداول الامر. وفي ما يتعلق بالأكراد أخبرني محمد مهدي كبّه إنه، من حيث المبدأ، ضد الفكرة لأنهم في حزب الاستقلال، لا يحبّذون توجّه الأكراد في مغالاتهم بالقومية الكردية إلى حدّ الانفصال عن الكيان العراقي الذي يعمل بدوره على الانضمام إلى كيان عربي أكبر.

وبعد يوم أو يومين التقيت محمد مهدي كبّه وعلمت منه أن حزب الاستقلال يوافق على تأليف الجبهة الوطنية من حزب الاستقلال، والوطني الديموقراطي، والحزب الشيوعي، وحزب البعث. فاتفقت معه على تعيين موعد للاجتماع، على أن يكون الاجتماع في دار محمد مهدي كبّه لأن داري في السعدون قريبة من مديرية الأمن العام، وعُرضة للمراقبة.

بعد ذلك ابلغت عزيز الشيخ بهذا الموعد، على أن يبلغه هو لسلام عادل حتى يكون على علم بذلك. فأصبح الذين يحضرون اجتماعات الجبهة هم: محمد مهدي كبّه عن حزب الاستقلال، محمد حديد عن الحزب الوطني الديموقراطي، عزيز الشيخ عن الحزب الشيوعي، فؤاد الركابي عن حزب البعث.

بعد الاجتماع الأول، أصبحنا نجتمع دورياً أو حسب الحاجة. وقد وقع الاعتداء على مصر بعد الاجتماعات الأولية التي حضرها ممثلو الأحزاب. وبعد وقوع العدوان الثلاثي على مصر اتفقنا على أن تخرج تظاهرات عامة تمثّل جميع الأحزاب. وخلال المناقشات اقترح فؤاد الركابي القيام بإلقاء قنابل حارقة على المخازن في الشوارع التي تمرّ بها التظاهرة، فاستنكر المجتمعون هذا الاقتراح، وخصوصاً محمد مهدي كبّه الذي حذّر من اللجوء إلى مثل هذه الأساليب.

وفي صباح اليوم المعيّن لخروج التظاهرات، وكنت جالساً في مكتب شركة الزيوت النباتية في عمارة الدامرجي في شارع البنوك، سمعت أصوات هتافات. ولدى التحرّي، تبيّن أن تظاهرة صغيرة قد خرجت من الشورجة إلى شارع الرشيد متّجهة نحو الباب الشرقي. وعلم بعد ذلك أن هذه التظاهرة لم تكن كبيرة وإن المشتركين فيها لم يتعدّوا العشرات بحيث استطاعت الشرطة تفريقهم قبل اقترابهم من ساحة الوثبة (حافظ القاضي). وقد علمت، بعدئذ، أن تلك التظاهرة نظّمها حزب البعث. وبعد ظهر ذلك اليوم خرجت تظاهرة تحمل شعارات الجبهة الوطنية من دون أن يذكر اسم الجبهة، لأننا في ذلك الوقت حرصنا على التكتّم حول تأليفها. وكانت تلك التظاهرة ضخمة ضمّت الديموقراطيين والاستقلاليين واليساريين، وقد انطلقت من ساحة الأمين، شارع الرشيد، وقدر عدد المشاركين فيها بالآلاف، ولم تستطع الشرطة تفريقها، واستمرت بالتقدم حتى الباب الشرقي. وكانت هذه التظاهرة تعبيراً صارخاً عن مساندة تأميم قناة السويس وشجب الاعتداء على مصر والدعوة إلى الاشتراك في مقاومة الاعتداء، والدعوة إلى الحريات العامة وغير ذلك من المطالب الوطنية. وقد كان لها وقع كبير على الرأي العام وعلى الحكومة والجهات الرسمية التي لجأت إلى حملة كبيرة من التوقيفات والاعتقالات. وعندما اعتقل عزيز الشيخ حل محله كمال عمر نظمي في تمثيل الحزب الشيوعي في اجتماعات الجبهة، كما حلّ شمسي كاظم محل فؤاد الركابي الذي تعرض أيضاً للاعتقال.

قد جرى خلال أحد اجتماعات الجبهة الوطنية ذلك الحين، بحث عن جدوى الإعلان عن تأليف الجبهة، فطرحت المحاذير في الإعلان عن تأليفها وأفضلية بقائها سرّية لتفادي الإجراءات القمعية ضدها. وذكرت من جهة أخرى فوائد الإعلان عن تأليفها لتشجيع الرأي العام العراقي، وبعث الأمل بوجود عمل وطني جاد.

وبعد عودة الجادرجي والقبض عليه ومحاكمته مع حسين جميل وصدّيق شنشل وفائق السامرائي، أوقفت السلطة عدداً كبيراً من المواطنين الذين اتّهموا بقيادة التظاهرات، إضافة إلى اتخاذ إجراءات قمعية أخرى في ظل الأحكام العرفية التي أعلنت فوراً بعد وقوع العدوان الثلاثي، ما زاد الطين بلّة وأدّى إلى تصاعد التذمّر لدى الرأي العام من الحكومة، فوجدنا أن الوقت قد حان للإعلان عن تأليف جبهة الاتحاد الوطني. كذلك أقرّت الأهداف والمطالب التي تسعى الجبهة إلى تحقيقها من أجل بعث الأمل في جدوى الكفاح الوطني. وقد أخذ محمد مهدي كبّه على عاتقه صوغ البيان الذي يعلن قيام الجبهة ومنهاجها. وفي الجلسة التالية، قدّم مهدي كبّه مسودة البيان، وقد سلّمها الي لمراجعتها وإجراء أية تعديلات بشأنها. وعلمت منه، بصورة خاصة، أنه كلف ابن أخته، ابراهيم كبّه، المعروف بميوله اليسارية القريبة من الماركسية، وضع مسودة البيان، ولكن حرص على أن يتجنّب أية لهجة في البيان قد تعبّر عن آراء يسارية أو ماركسية. وبعد أن أخذت المسودة منه لم أجد فيها ما يستوجب التعديل باستثناء قضايا بسيطة. وقد عرض البيان، بعد ذلك، على الجميع فوافقوا على صيغته، فقررنا أن نطبعه. وقد أخذ ممثل الحزب الشيوعي على عاتقه طبع البيان لأن لدى الحزب الشيوعي مطبعة سرّية خاصة، واتفقنا على أن يسلّم ممثل الحزب الشيوعي عدداً من نسخ البيان المطبوع إلى ممثلي الأحزاب الأخرى في الجبهة من أجل توزيعها على منظماتهم.

وفي التاسع من آذار (مارس) ١٩٥٧ صدر «بيان اللجنة الوطنية العليا إلى الشعب العراقي الكريم» الذي يحدد أهداف جبهة الاتحاد الوطني ومطالبها. وكان البيان يقع في سبع صفحات تقريباً تضمّنت بحثاً موجزاً عن تطور الأوضاع العامة في العراق وشرحاً مختصراً للمطالب التي تبنّتها الجبهة. كذلك تطرّق البيان إلى الوضع في البلدان العربية وإلى الوضع الدولي واستعرض المساعي الاستعمارية للهيمنة على

المنطقة العربية ومنع أي تطوّر ديموقراطي فيها، اضافة إلى العدوان الثلاثي على مصر بسبب تأميم قناة السويس، وحدد البيان المطالب الوطنية الكبرى، وهي:

أ ـ تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي.

ب ـ الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة.

ج ـ مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي.

د ـ إطلاق الحريات الدستورية.

هـ ـ إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية.

وأُختتم البيان بالدعوة إلى «الوحدة والتكتّل والالتفاف حول مطالب الأمة الكبرى... ورص صفوف الحركة الوطنية».(١)

تكوين لجان الجبهة المهنية والمحلية

بعد الإعلان عن قيام جبهة الاتحاد الوطني استمرت الاتصالات بين الأحزاب المشتركة في الجبهة والمحاولات لتطوير عملها وتنسيق مواقفها من الأحداث الجارية في البلاد. وفي إطار هذه المساعي، أُلفت لجان مهنية للجبهة مثل منظمات المعلمين والمحامين والأطباء والمهندسين. كذلك شكّلت لجان محلية في الألوية والمدن الكبيرة مثل الموصل والبصرة والحلة والكوت والنجف وغيرها. وكانت هذه اللجان تجتمع دورياً، وحسبما تدعو الضرورة. وقد هيأت جبهة الاتحاد الوطني للمشتركين فيها فرصة للاجتماع بغية تداول القضايا التي ترتبط بعملهم، واتخاذ المواقف المناسبة بشأنها، سواء كانت هذه القضايا مهنية أم ذات طابع محلّي، باستثناء القضايا الوطنية الكبرى التي كانت اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني تقرر الموقف منها.

---

(١) النص الكامل للبيان في: **مذكرات كامل الجادرجي**، من ٦٧٦ ـ ٦٨٣.

إضراب القصابين في الموصل

من الأحداث التي أزّمت الوضع العام، إضراب القصابين في الموصل في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦. وقد أُعلن ذلك الإضراب على أثر زيادة ضريبة البلدية على ذبح الأغنام. ولما لم تنفع العرائض التي قدمت من أجل معالجة هذا الموضوع، أضرب القصابون في مدينة الموصل عن الذبح وعن فتح الحوانيت اعتباراً من ١/٩/١٩٥٦، وشاركهم في الاضراب أصحاب الحرف الأخرى مثل الخبازين والخيّاطين والصاغة. وقد دام هذا الإضراب أسبوعاً بقيت فيه الموصل من دون تجهيز اللحوم، فاتخذت الحكومة من الإضراب ذريعة لإصدار مرسوم طوارئ رقم (١) لسنة ١٩٥٦ يخوّلها صلاحيات إستثنائية من بينها حجز المواطنين أو إبعادهم إلى أماكن أخرى. فقامت بحجز نحو مئتين من أهل الموصل بسبب هذا الإضراب. من بين هؤلاء، عدد من القصابين وباعة اللحوم وأصحاب المهن الأخرى وعدد من المحامين وأعضاء الأحزاب الوطنية. ومن بين الذين شملتهم إجراءات الحجز والإبعاد عبد الغني الملاح ممثل الحزب الوطني الديموقراطي، وقاسم المفتي، وفخري الخيرو، وغربي الحاج أحمد من حزب الاستقلال، وعبد الرحمن القصاب، من الحزب الشيوعي إضافة إلى عدد من تجّار الأغنام من عائلة «قصاب باشي». ونُقل المبعدون إلى نقرة السلمان التي ظلوا فيها فترة غير قصيرة إلى أن رفعت حالة الطوارئ والأحكام العرفية.

الفصل الثامن

ثورة ١٤ تموز (يوليو)

اتصالات مع عبد الكريم قاسم

من خلال عملي في شركة الزيوت النباتية مديراً مفوضاً للشركة، كان السيد رشيد مطلك الذي سبق أن تعرّفت إليه باعتباره ديموقراطياً يسارياً، وصاحب مكتب لصنع الإعلانات الضوئية، يتردد عليّ في مكتبي لتنفيذ إعلانات لمنتوجات شركة الزيوت المختلفة. وفي الأيام الأخيرة من سنة ١٩٥٦، بعد أن وقع العدوان الثلاثي على مصر بأسابيع، فاتحني رشيد مطلك، الذي تربطه صداقة قوية بعبد الكريم قاسم آمر اللواء التاسع عشر، وهو من أبناء محلته، بأن هناك تنظيماً في الجيش يخطط للقيام بعمل حاسم بغية تغيير النظام. كذلك أخبرني أن عبد الكريم قاسم، الذي لم يسبق أن تعرفت إليه أو التقيته، يود أن يعرف مني إلى أي مدى يمكن للعراق أن يستقل بموارده ويستغني عن الأرصدة والواردات الخارجية، فأخبرته أن العراق يستطيع، حسب تقديري، أن يفعل ذلك ستة أشهر على الأقل، مع اتباع خطة التقتير في الصرف.

في ذلك الوقت، كانت مفاتحة رشيد مطلك لي في تلك الحدود. أما بعد ذلك فقد ذكر رشيد مطلك مرات عديدة أن عبد الكريم قاسم يود الاجتماع بي، وأن بإمكانه أن يوفّر المكان لهذا الاجتماع لأن عبد الكريم قاسم يأتي إلى بغداد قادماً من مقر لوائه في جلولاء كل جمعة، وكثيراً ما يتناول الغداء لديه في مسكنه، وأن بوسعي أن أحضر في أحد أيام الجمعة للاجتماع به. إلا أن ذلك لم يتعد الكلام لسبب لم أعرفه. ولم يقع مطلقاً أي لقاء بيني وبين عبد الكريم قاسم إلى أن التقيته للمرة الاولى بعد قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

وبعد أن تعرّفت إلى عبد الكريم قاسم لاحظت لديه خطة الحذر التي يتبعها في تصرفاته، ربما كان ذلك هو التفسير لتجنّب اللقاء معي برغم أنه واصل الاتصال بي بواسطة رشيد مطلك طوال الفترة التي سبقت قيام الثورة.

وقد أخبرت كامل الجادرجي في سجنه، بهذا الحديث مع رشيد مطلك، واتفقنا على أن يبقى الأمر طيّ الكتمان الشديد حتى عن أي فرد من قادة الحزب الوطني الديموقراطي.

من جهة أخرى، كانت اللقاءات مستمرة مع سلام عادل، بين حين وآخر في بيت محمود صبري، وكان تحديد الموعد يتم عادة عن طريق عزيز الشيخ. وكنت، أيضاً، على اتصال وثيق مع الاستقلاليين عن طريق صدّيق شنشل، وإن كنا نجتمع مع محمد مهدي كبّه في جبهة الاتحاد الوطني. غير أن التنسيق في اتصالاتنا بالأطراف الوطنية من جانب، وبالجبهة العسكرية، من جانب آخر، كان محصوراً بصدّيق شنشل. وكنت أخبر كامل الجادرجي، الذي كنت ألتقيه به صباح كل يوم، بهذه الاتصالات وبما يدور فيها، من تبادل المعلومات والاقتراحات.

رسالتان من عبد الكريم قاسم إلى دمشق والقاهرة

في أوائل صيف ١٩٥٧ كنت عازماً على السفر إلى أوروبا للاصطياف، وقد سبقني إلى هناك أولادي وزوجتي وعائلتها وكانوا قد توجّهوا إلى سويسرا، على أن ألتحق بهم بعد ذلك.

ومن خلال مراجعة رشيد مطلك لي بشأن أعمال شركة الزيوت، فقد علم بنيتي السفر ذلك الصيف. وقبل موعد سفري بأيام، وفي أحد لقاءاتي معه، أخبرني أن عبد الكريم قاسم يطلب مني القيام في سفرتي بمهمتين: الأولى، الاتصال بالجهات الوطنية في سورية لإعلامها بأن هناك مؤامرة يدبّرها حلف بغداد ضد سورية، وأن تنفيذها سيكون بواسطة تركيا التي ستختلق ذريعة للهجوم عليها، وذلك بسبب اتجاه الحكومة السورية آنذاك إلى التقارب مع الاتحاد السوفياتي، والاتفاق معه على تجهيز سورية بالسلاح وعلى المساعدات الاقتصادية. والمهمة الثانية، مقابلة جمال عبد الناصر لمعرفة مدى دعمه العمل الحاسم الذي يعتزم الجيش القيام به من أجل تغيير النظام في العراق ومدى امكاناته للحصول على دعم الاتحاد السوفياتي لمثل هذا التغيير وخصوصاً مدى استعداده للقيام بعمل ما لإحباط الإجراءات المتوقّعة من بريطانيا وأميركا لتحصين النظام القائم في العراق.

وكالعادة، أخبرت كامل الجادرجي بما دار في هذا اللقاء.

لقاء مع ميشيل عفلق

بعد ذلك الحديث ببضعة أيام، توجّهت إلى بيروت في المرحلة الأولى من سفرتي، ومنها ذهبت بالسيارة إلى دمشق حيث أقمت في فندق سميراميس، واتصلت بالسيد ميشيل عفلق باعتباره إحدى الشخصيات المهمة التي كانت لي معرفة سابقة بها من خلال زياراتي إلى سورية.

جاءني ميشيل عفلق إلى الفندق وأخبرته بالرسالة التي أبلغها إلي رشيد مطلك من عبد الكريم قاسم من دون ذكر أية أسماء، واكتفيت بأن مصدري هو إحدى الجهات العسكرية الموثوق بها. فأخبرني ميشيل عفلق أن عبد الحميد السراج، المسؤول عن المخابرات في سورية، كان مسافراً خارج سورية وأنه سيعلمه بهذا الموضوع حالما يعود. وحدّثني في هذه المناسبة عن التطوّرات في سورية وتولّي خالد العظم رئاسة الوزارة التي تدعمها اكثرية في مجلس النواب السوري مؤلّفة من الكتلة الوطنية وحزب البعث والشيوعيين. وأضاف أن اتجاه هذه الحكومة هو إيجاد صلة وثيقة مع الاتحاد السوفياتي على أمل الحصول على أسلحة متطورة للجيش السوري، وعلى المساعدات الاقتصادية الضرورية للتنمية، وكان كل ذلك في طور التفاوض، ولم يتحقق شيء عملي بعد.

وكانت الحقيقة، حسب المعلومات التي حصلت عليها بعدئذ، أن حزب البعث كان غير مرتاح إلى هذا الاتجاه في السياسة الخارجية السورية خشية أن يؤدي إلى تقوية الحزب الشيوعي السوري الذي كان «حزب البعث» في صراع دائم معه، وهذا ما سيتضح في الأشهر القلائل القادمة التي تلت هذا الحديث مع ميشيل عفلق.

وبعد ذلك عدت إلى بيروت، ومنها ذهبت إلى مدريد حيث التحقت بي عائلتي وتمتّعنا بجولة في القسم الجنوبي من إسبانيا إذ زرنا غرناطة وقرطبة وإشبيلية، وهي المدن ذات التاريخ الأندلسي العربي.

بعد إسبانيا ذهبت في زيارة قصيرة إلى بريطانيا حيث مكثت في لندن أسبوعين أو ثلاثة. ومن لندن سافرت عائلتي إلى بيروت على أن التحق بها إلى هناك فنعود معاً إلى بغداد بعد رجوعي من القاهرة التي سافرت إليها بمفردي من لندن مباشرة.

اللقاء بجمال عبد الناصر

عند وصولي إلى القاهرة، قادماً من لندن، أقمت في فندق شبرد الجديد، واتصلت بمحمد فؤاد جلال، المسؤول عن الشؤون العربية في مكتب الرئيس جمال عبد الناصر، وكنت قد تعرّفت إليه سابقاً. فجاءني محمد فؤاد جلال إلى الفندق، وتحدثنا عن الأوضاع العامة في العراق بعد العدوان الثلاثي على مصر، وحدّثني هو عن الأوضاع القائمة في مصر. وقد أخبرته أن الوضع في العراق بعد العدوان الثلاثي وبعد الإجراءات القمعية التي اتخذتها حكومة العراق لقمع حركة التضامن مع مصر، قد جعل تغيير الحكومة العراقية مطلباً عاماً وعاجلاً. كذلك أخبرته عن تشكيل جبهة في العراق تضم الأحزاب الوطنية وهي الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي وحزب البعث. ومن دون أن أذكر له أية تفصيلات أشرت من طرف خفي إلى أن هنالك تنظيمات في الجيش تشارك الرأي العام العراقي في أهدافه. وأضفت أني قد كُلّفت أن أطلب لقاءً مع الرئيس جمال عبد الناصر من أجل بحث هذه المواضيع. وأخبرته أن إقامتي في القاهرة ستكون قصيرة لا تتعدى أسبوعاً واحداً.

وفي اليوم التالي جاءني محمد فؤاد جلال، وأخبرني بأن الموعد قد عُيِّن في اليوم التالي في ساعة محددة، وأن سيارة ستأتي إلى الفندق لتقلّني إلى مقر الرئيس جمال عبد الناصر.

جاءت السيارة مع سائق ومرافق في الموعد المعيّن، فذهبت إلى مقر الرئاسة الذي كان في ذلك الوقت، في منشية البكري. وبعد وصولي استقبلني أحد سكرتيري الرئاسة، وأدخلني، بعد الاستئذان، إلى غرفة جمال عبد الناصر الذي قابلته وجهاً لوجه للمرة الاولى. وبعد السلام والمجاملات سألني عن الأوضاع في بغداد فأجبته مبيّناً التطورات التي حصلت منذ تأميم شركة قناة السويس، وما تبع ذلك من العدوان على مصر وهياج الرأي العام في العراق وتأييده المطلق ودعمه التام لموقف مصر بالرغم من الإجراءات القمعية التي اتخذتها حكومة نوري السعيد، ولا بد من أنكم تعلمون بها، ومنها الأحكام التي أصدرتها المحاكم العرفية على رئيس الحزب الوطني الديموقراطي، كامل الجادرجي وعلى بعض قادة حزب الاستقلال وعدد كبير من المواطنين. وقلت له ربما سمعتم بتأليف «جبهة الاتحاد الوطني» التي ضمّت الأحزاب الوطنية كلها، من اليمين واليسار. وأضفت أن هذه النشاطات السياسية، الحزبية

والشعبية، انعكست على الجيش، خصوصاً وأن هناك منظمة سبق أن شكلها بعض الضباط تعمل إلى جانب جبهة الاتحاد الوطني في صفوف الجيش ابتغاء تحقيق الأهداف نفسها التي ترمي إليها الجبهة. كذلك بيّنت له أن أحد أبرز الضباط في المنظمة، وهو الزعيم عبد الكريم قاسم، آمر لواء في الجيش العراقي، كلّفني مقابلة سيادته، وإعلامه أن منظمة الضباط عازمة على القيام بعمل حاسم، وأنهم، نظراً إلى تجاربه السابقة، ينتظرون أن يغتنموا الفرص لحدث يجتمع فيه الأركان الثلاثة للنظام العراقي، الملك فيصل، والأمير عبد الإله ولي العهد، ونوري السعيد رئيس الوزراء، لأجل القبض على ثلاثتهم معاً حتى لا يفلت أحد منهم فيهدد نجاح حركتهم، كما حدث سابقاً، وأنهم من دون أن تتهيأ مثل هذه الفرصة فلن يقدموا على أي عمل. وفي التهيؤ لهذا العمل الحاسم يرون أن أهم عنصر من عناصر النجاح، هو تأييد الثورة المصرية لهم، ويودون أن يعرفوا مدى الدعم المادي الفعلي الذي يمكن أن تسديه الجمهورية المصرية لحركتهم. ومن جهة أخرى، يودون أن يعلموا هل باستطاعة سيادته، نظراً إلى علاقته بالاتحاد السوفياتي، أن يحصل على وعد من الاتحاد السوفياتي بإحباط أي عمل عسكري أو غيره لإفشال هذه الحركة. فأجابني عبد الناصر أنه يسرّه سماع هذه التطورات في العمل ضد النظام العراقي المدعوم من حلف بغداد، وأنه يتمنى لها النجاح، وأن الحكومة المصرية مستعدة لدعم هذه التحركات بكل الوسائل المتيسّرة لديها. كذلك سيفاتح الاتحاد السوفياتي لمعرفة مدى استعدادهم لدعم هذه الحركة ومقاومة العراقيل التي ستلجأ إليها أميركا وبريطانيا مع الحلف الأطلسي لاحباط هذا الأمر.

بعد أن انتهى لقائي بالرئيس عبد الناصر استأذنت بالانصراف. فعادت بي السيارة نفسها التي جئت بها، إلى الفندق، ومع المرافق نفسه أيضاً. وفي يوم لاحق، جاءني محمد فؤاد جلال، وأظن أنه كان على علم ببعض ما جرى بيني وبين عبد الناصر، إن لم يكن بأجمعه، وفي الوقت نفسه بيّنت لمحمد فؤاد جلال أن جبهة الاتحاد الوطني تحتاج إلى دعم مادي بالنظر إلى سرّية ظروف عملها، وطلبت إليه مد يد المعونة للجبهة بقدر ما يتيسر لهم.

وبذلك انتهت مهمتي في القاهرة، فأخذت الطائرة إلى بيروت حيث كانت عائلتي تنتظرني في فندق «فاندوم». وبعد يومين أو ثلاثة من وصولي اتصل بي الأستاذ حميد فرنجية الذي كان وزيراً سابقاً وأحد أبرز القادة السياسيين اللبنانيين الوطنيين،

ولا أعرف كيف علم بعنوان إقامتي، وجاء إلى الفندق وسلّم إلي رزمة نقود قائلاً إنها من محمد فؤاد جلال. وبعد إنصرافه وجدت أنها دنانير عراقية، فحملتها معي إلى بغداد، وأخبرت بها أطراف جبهة الاتحاد الوطني واضعاً إياها تحت تصرفهم للقيام بنشاطات الجبهة.

بعد سنوات عدة من هذه الأحداث، افادت شخصيات سياسية بأنها كلفت من بعض أطراف حركة الضباط الأحرار بالاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر للغرض نفسه تقريباً. ويبدو أن كل طرف من أطراف حركة الضباط الأحرار أراد أن يكون له اتصال خاص بعبد الناصر.

حين وصلت إلى بغداد، زرت كامل الجادرجي في سجنه وأخبرته بكل ما قمت به من اتصالات في دمشق والقاهرة. كذلك أخبرت اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني في أول اجتماع لها بعد عودتي إلى بغداد، بالاتصالات التي أجريتها في سورية ومصر للحصول على دعم الجهات الوطنية العربية لعمل جبهة الاتحاد الوطني في العراق من دون ذكر تفاصيل تلك اللقاءات.

مؤتمر التضامن الآسيوي ـ الأفريقي

بعد عودتي من القاهرة بأسابيع معدودة، تلقينا دعوة باسم «الحزب الوطني الديموقراطي» لحضور مؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي المنوي عقده في القاهرة في أواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧. فقررنا أن أمثل الحزب في المؤتمر بصفتي نائباً لرئيس الحزب، ولأن الجادرجي كان ما يزال في السجن مع عدد آخر من أعضاء قيادة الحزب والمنتمين إليه.

وقد اشترك في هذا المؤتمر أيضاً ممثلون عن حزب الاستقلال، فحضر صدّيق شنشل مع ابنتيه، وفائق السامرائي وشخصيات أخرى من حزب الاستقلال. كذلك حضر عزيز شريف وشخصيات من المنظمات المهنية كالمحامين والمعلمين وأشخاص مستقلون، فكان عدد العراقيين الذين حضروا المؤتمر يزيد على عشرين شخصاً.

وعند وصولنا إلى القاهرة، وقبل افتتاح المؤتمر، عقد اجتماع حضره من وصل من العراقيين، وانتخبوني رئيساً للوفد العراقي المشارك في المؤتمر، وأبلغ مكتب رئيس المؤتمر بذلك. لكن هذا الاختيار أحدث مشكلة عراقية، إذ كان فائق

السامرائي، نائب رئيس حزب الاستقلال، يتوقع أنه هو الذي سينتخب رئيساً للوفد، فغضب من اختياري لذلك الموقع، وقاطع الجلسات التي كان يعقدها الوفد العراقي. وقد عزا السامرائي فوزي إلى زميله صدّيق شنشل الذي أراد، حسب اعتقادي، أن يعكس تشكيل جبهة الاتحاد الوطني عبر النشاطات المختلفة التي يقوم بها الوفد العراقي في المؤتمر. أما من جهتي فإني لم أبال بهذا الحادث وقمت بمهمات رئاسة الوفد بحسبما يتطلب الأمر.

وقد عقد المؤتمر برئاسة أنور السادات، وضمّ عدداً كبيراً من البلدان الآسيوية والأفريقية التي أرسلت وفوداً على المستوى الشعبي لتمثيلها في المؤتمر. وقد ألقيت كلمة الوفد العراقي في المؤتمر وأشرت فيها إلى الكفاح القائم في العراق ضد الأحلاف العسكرية، وتطرّقت إلى أهمية امتيازات النفط التي يغمط فيها حق العراق بدرجة كبيرة من خلال الامتيازات التي تستثمر بموجبها ثروة النفط الوطنية. كذلك تناولت قضية فلسطين، وضرورة العمل الجاد من أجل الحصول على الدعم الدولي لها.

وعلى هامش المؤتمر، وبتوسط محمد فؤاد جلال، عُيّن للوفد العراقي موعد للقاء الرئيس عبد الناصر، فذهب الوفد إلى مقرّ الرئيس جمال عبد الناصر في منشية البكري، ودار الحديث عن شؤون عامة تخص العراق والجمهورية المصرية. وفي نهاية اللقاء، أخذت صورة مشتركة تضم الرئيس جمال عبد الناصر مع أعضاء الوفد العراقي.

وخلال إقامتي في القاهرة، زارني في الفندق الذي أقيم فيه الأستاذ محمد فؤاد جلال مع كمال الدين رفعت، مدير المخابرات المصرية، وأخذاني بسيارتهما التي كان يقودها كمال الدين رفعت في نزهة. وجرى الحديث في السيارة عن توقّعات محاولات تغيير النظام في العراق. وبدا لي أن كمال الدين رفعت كان يريد التعجّل في هذه المحاولات بحيث تساءل مستغرباً: متى سيجتمع الثلاثة الكبار في النظام العراقي حتى يقوم الجيش بحركته للقضاء على النظام؟

وفي إطار أعمال المؤتمر، ألّفت بضع لجان لمناقشة المواضيع المختلفة التي تهم البلدان النامية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تقدّمت هذه اللجان بتوصيات تبناها المؤتمر في البيان العام الذي أصدره لدى انتهاء المؤتمر. ومن جملة قرارات المؤتمر أن تتشكل لجان قطرية في كل بلد من البلدان التي حضرت

المؤتمر باسم لجنة التضامن الآسيوي الأفريقي من أجل متابعة أهداف المنظمة والتعاون بين الأقطار المنتمية إليها.

كذلك اشترك الوفد العراقي في السفرة التي نظمتها رئاسة المؤتمر إلى مدينة بورسعيد للاطلاع على آثار العدوان الثلاثي ومقاومة الشعب المصري لهذا العدوان.

وقد شهدت الأيام التي كنّا فيها في القاهرة نشاطات سياسية ذات علاقة بالتمهيد للوحدة بين سورية ومصر، إذ كان قد حضر إلى القاهرة وفد من المجلس النيابي السوري في زيارة لمصر بدعوة من البرلمان المصري. كذلك حضرت وفود رسمية أخرى لإجراء محادثات تتعلق بقيام الوحدة بين البلدين. ولم تمض غير أسابيع معدودات بعد ذلك حتى أعلن قيام الوحدة بين مصر وسورية في ٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨.

وفي طريق عودتي من القاهرة إلى بغداد، مررت بسورية والتقيت عدداً من قادتها وقد أقيم لي حفل استقبال في أحد الفنادق. وكان من الأغراض المهمة لزيارتي لدمشق، اللقاء بخالد بكداش، السكرتير العام للحزب الشيوعي السوري، الذي يتمتع بنفوذ على الحزب الشيوعي العراقي. وأردت من لقائي به أن يكف الحزب الشيوعي العراقي عن نشر ما يدل على قيام جبهة الاتحاد الوطني ومنظمة الضباط الأحرار. إذ إن الحزب الشيوعي العراقي كان قد أصدر قبل مغادرتي بغداد إلى القاهرة نشرة يشير فيها إلى وجود تنظيم ما في الجيش العراقي، الأمر الذي وجدناه، في جبهة الاتحاد الوطني، لا يخدم مصلحة العمل الوطني الذي يتطلب التكتّم وعدم إفشاء سرّية هذه التنظيمات. وقد أيّدني خالد بكداش في هذا الموضوع، وقال إنه سيسعى مع قيادة الحزب الشيوعي العراقي لأن يسلكوا مسلك الحذر في هذا الشأن. والجدير ذكره أنني كنت قد فاتحت سلام عادل في هذا الأمر وأكّدت له لزوم الحذر من كشف مثل هذه النشاطات.

وخلال وجودي في سورية وجدت عزيز شريف هناك، عائداً من القاهرة. وقد علمت أنه قد التقى في مصر بعض الشخصيات التي تعمل في مكتب الشؤون العربية في ديوان رئاسة الجمهورية المصرية. كذلك التقى في سورية قادة الأحزاب الوطنية فيها.

الاتصالات التي سبقت ثورة ١٤ تموز (يوليو)

بعد عودتي من مصر والشام، كنت أزور كامل الجادرجي في السجن يومياً، كما كنت أفعل قبل سفري، وفي أغلب الأحيان كان يحضر زملاء وأصدقاء آخرون. وفي الوقت نفسه استمرت اتصالاتي بعبد الكريم قاسم عن طريق رشيد مطلك الذي أخبرني، بعد عدد من اللقاءات التمهيدية الأولى، أن عبد الكريم قاسم يريد أن يأخذ موافقتي على قيامي بمنصب وزير المال في الحكومة التي ستؤلّف بعد نجاح الحركة. غير أني لم أعين موقفاً نهائياً إزاء هذا الأمر، لأني أردت أن يكون قرار اشتراكي في تلك الحكومة بموافقة قيادة الحزب الوطني الديموقراطي. وبالنظر إلى الكتمان الشديد الذي يحيط هذا الموضوع برمته، كما ذكرت سابقاً، وجدت أن القرار يمكن أن يتخذ بالاتفاق بيني وبين كامل الجادرجي حول اشتراكي أو اشتراك الحزب في الحكومة التي تنوي حركة الضباط تأليفها بعد نجاح الحركة.

ومن جانب آخر، لم أشعر من خلال اتصالاتي المستمرة بقيادتي حزب الاستقلال والحزب الشيوعي، بأن لدى هذين الحزبين حرجاً بالنسبة إلى التعاون مع حركة الضباط الأحرار ودعمها. وقد علمت، بأن اتصالاتهما بالضباط تفيد بأن ليس هنالك من بين الضباط من يتولّى قيادة قطعات عسكرية فعّالة، إذ أنهم جميعاً تقريباً يتولون مناصب إدارية، ولم يحدث ذلك مصادفة، بل نتيجة لتسرّب خبر عن اجتماع عقده بعض الضباط الأحرار في بستان في الكاظمية، إلى رئيس أركان الجيش الذي قام، إثر ذلك، بنقل كل الضباط الذين عليهم صبغة سياسية، أو لديهم نشاط سياسي، إلى مناصب إدارية كالتجنيد أو الإعاشة أو التخطيط وما شاكل ذلك. وقد سبب تسرّب خبر الاجتماع ووصوله إلى قيادة الجيش شكوكاً لدى الضباط حول الذي نقل هذه المعلومات إلى رئيس أركان الجيش، فوجّهت الاتهامات المتبادلة، فتردد أن ناقل الخبر هو عبد الوهاب الأمين أو إسماعيل العارف، اللذان نقلا أيضاً مع بقية الضباط. فقد نقل إسماعيل العارف إلى الملحقية العسكرية في واشنطن، وعبد الوهاب الأمين إلى منصب مدير الحركات في رئاسة أركان الجيش. كذلك جرى تشتيت الضباط الآخرين في أنحاء العراق في مناصب إدارية. وقد بقي هذا الموضوع سراً لا يعلمه إلا رئيس أركان الجيش، حينئذ، رفيق عارف.

ووفقاً لما دوّن من تاريخ صورة ١٤ تموز (يوليو) بعد سنوات من قيامها، ما

يجعل هذه المعلومات واجبة التمحيص قبل أن يصح الاعتماد عليها، فإن حركة الضباط الأحرار أصابها بعض الشلل، وانحصر النشاط بعبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ومن يتصل بهما، ذلك أن الاثنين كانا يقوذان قطعات فعّالة. ومن يرغب في الاطلاع على تفاصيل حركة الضباط الأحرار يمكنه العودة إلى ما دوّن عنها في مصادر مختلفة، وإن اتّسم بعضها بالتناقض. كذلك تذكر روايات أخرى أنه قد خُطط للقيام ببعض المحاولات الانقلابية، غير أن المخططين أحجموا عن تنفيذها في اللحظات الأخيرة. وآخر هذه المحاولات وقعت خلال المناورات العسكرية غربيّ الرمادي، وأطلقت فيها قذيفة مدفعية على الخيمة التي اجتمع فيها الملك والأمير عبد الإله ونوري السعيد، ولكنها لم تصب الهدف. وقيل حينذاك إن القذيفة انطلقت خطأً. وفي ظل هذه الأوضاع كان سلام عادل وصدّيق شنشل يصرّحان لي بأن الضباط الذين يتصلون بهما كانوا يريدون أن يستنهضوا عبد الكريم قاسم للإقدام على حركته.

وفي ربيع ١٩٥٨، أبلغني رشيد مطلك أن عبد الكريم قاسم يريد من الحزب الوطني الديموقراطي ومني شخصياً، الموقف النهائي تجاه الحركة. وأضاف رشيد مطلك أن عبد الكريم قاسم أخبره بأن يؤكّد لي بأنه إذا لم يتعيّن هذا الموقف النهائي فإنهم لن يقدموا على الحركة. وإن الاقتراح بأن تكون الحركة عسكرية بحتة أول الأمر، ثم تنتقل إلى النظام المدني، غير عملي بالنسبة إلى العسكريين، لأنهم لا يتوقّعون تأييداً شعبياً مطلقاً إذا لم تكن الأطراف السياسية الوطنية مشتركة في الحركة. فاستمهلته بضعة أيام لأعطيه الجواب.

ومن أجل تقرير الموقف النهائي من حركة الضباط، وددت أن أعرف موقف حزب الاستقلال من مسألة الاشتراك في الحركة. ففاتحت صدّيق شنشل في هذا الموضوع لأعرف ماذا سيكون موقفهم، فأجابني بأنه هو أيضاً متكتّم حول الموضوع ولم يبحثه بصورة صريحة مع قيادة الحزب، ولكن من المعروف أنهم مؤيدون للحركة وموافقون على الاشتراك في الحكومة التي تنبثق عنها. ولذلك طلبت إليه أن يرافقني إلى مقابلة كامل الجادرجي لبحث الموضوع معه. فذهبت، أنا وصدّيق شنشل فقط، إلى غرفة الجادرجي في السجن صباح أحد الأيام. والجدير ذكره أن أحداً غيرنا لم يحضر هذا اللقاء.

لقد ابلغنا الجادرجي المعلومات التي نقلها إليّ رشيد مطلك، وأوضحنا أنه

ينبغي تعيين الموقف النهائي من الحركة العسكرية إذا أردنا لها أن تنفّذ. ومع أن الجادرجي كان منذ البداية مؤيّداً لقيام الحركة فإنه كان متردداً بشأن اشتراك الحزب الوطني الديموقراطي فيها بتولّي أي أحد من قيادتهامنصباً مسؤولاً في الحكومة التي ستشكّلها الحركة بعد نجاحها. وقد نشأ موقف الجادرجي هذا من تجربته لدى قيام انقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦، واشتراكه في حكومة الانقلاب، التي شكّلها حكمت سليمان، وانتهاء ذلك بسيطرة الجهة العسكرية على الحركة. لذلك فهو يفضل أن يقوم العسكريون بالحركة بمفردهم، ثم تنتقل إلى نظام مدني تشترك فيه الأحزاب الوطنية بعد استقرار الحركة. وقد أخبرناه بأن هذا الاقتراح يعتبر غير مقبول من العسكريين، ويحول دون تحقيق التغيير المطلوب. وقد بيَّن له كلانا، أنا وصدّيق شنشل، أن الوضع القائم في العراق لا يمكن أن يتغيّر إلا بعمل عسكري. وبحسبما ما علمته من رشيد مطلك، فإن هذا العمل العسكري لن يتحقق إن لم يكن مدعوماً من جبهة الاتحاد الوطني. وبما أن الظروف المحيطة بالوضع العام والاستياء المتزايد من ذلك الوضع، قد يؤديان إلى قيام حركة من قبل الجهة التي فاتحتنا أو من قبل مجموعة أخرى من العسكريين، فإن مستقبل الحركة في كلتا الحالتين، سوف يكون مجهولاً بالنسبة إلى الاتجاه المطلوب لمعالجة الوضع السياسي العام. وبعد نقاش طويل وتمحيص الخيارات والاحتمالات التي يمكن أن تقع، اتفقنا على دعم الحركة التي فوتحنا بشأنها، والاشتراك فيها إذا طلب إلينا ذلك.

وبعد بضعة أيام زارني رشيد مطلك، فأبلغته موافقة الحزب الوطني الديموقراطي على دعم الحركة وعلى اشتراكي في الوزارة التي ستتولى الحكم بعد نجاح الحركة.

من جانب آخر، استمرت اتصالاتي مع قيادتي حزب الاستقلال والحزب الشيوعي العراقي، وكذلك مع ممثلي الأحزاب خلال اجتماعات اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني التي كانت تجتمع دورياً كل أسبوع. وتواصلت في الوقت نفسه لقاءاتي مع رشيد مطلك، ومن خلاله اتصالاتي غير المباشرة مع عبد الكريم قاسم. والجدير ذكره أنه لم تكن هنالك اتصالات رسمية بين العسكريين وجبهة الاتحاد الوطني، وأن الاتصالات كانت فردية إذ كان لكل حزب من أحزاب جبهة الاتحاد الوطني علاقاته الخاصة مع بعض ضباط الحركة. ومع أن كل طرف من أطراف الجبهة يعلم بوجود هذه الإتصالات فإنها لم تطرح كموضوع بحث في أي من اجتماع عقد

باستثناء ما ذكره محمد مهدي كبّه في أحد الاجتماعات بعد أيام من وقوع العدوان الثلاثي على مصر، أي مطلع سنة ١٩٥٧، مع أن هنالك قطعات من الجيش العراقي ستعود من الأردن إلى العراق حيث كانت في مهمة خاصة، وقد طرق سمعه أن هذه القوات قد تقوم بحركة انقلابية عند مرورها في بغداد. وخلال أيام بعد ذلك عادت هذه القطعات إلى العراق ومرّت في بغداد ولم يحدث أي شيء. كذلك لم يرد ذكر لهذه المحاولة في ما كتب عن حركة الضباط الأحرار والتمهيد لثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨. ولا أتذكر أي شيء عن هذا الموضوع مع علمي بالمحاولات الجارية في ذلك الوقت من قبل الضباط الأحرار.

لقاء مع سام فول وعزيز ياملكي

بعد عودتي من القاهرة لحضور مؤتمر التضامن الآسيوي ـ الأفريقي دعاني مطلع سنة ١٩٥٨ العقيد المتقاعد عزيز ياملكي، الضابط الكردي، المتعاون مع العقداء الأربعة الذين كانوا ناشطين بعد إنقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦، لتناول الشاي في داره. وكنت التقيه أحياناً في دار كامل الجادرجي حيث كان يسكن، في الشارع نفسه، فذهبت إلى داره، ووجدت هناك المستشار الشرقي في السفارة البريطانية المستر سام فول[1] الذي

---

(١) السير سام فول الدبلوماسي البريطاني ولد في جزيرة جرسي وانتمى إلى البحرية البريطانية واشترك في الحرب العالمية الثانية. وقد أغرق اليابانيون سفينته الحربية وبقي أسير حرب لديهم مدة ثلاث سنوات. وقد منح في ما بعد وسام الخدمة الممتازة تقديراً لشجاعته. ثم خدم في المانيا مع لجنة المراقبة وانتمى إلى الخدمة الخارجية وعمل في السفارات البريطانية في الشرق الأوسط، فكان مستشاراً شرقياً للسفارة البريطانية في طهران حيث قام بدور مهم في العلاقات البريطانية ـ الإيرانية، خلال أزمة مصدّق سنة ١٩٥٢، ثم عيّن مستشاراً شرقياً للسفارة البريطانية في بغداد، ثم سفيراً لبريطانية في الكويت ثم في السويد، ومندوباً سامياً في سنغافورة ونيجيريا.

ولدى تقاعده عن الخدمة الرسمية انتمى إلى اللجنة الأوروبية للتنمية وكان ممثلاً للجنة الأوروبية في الجزائر كما عمل مستشاراً لبرامج التنمية في افريقيا.

وهو يقيم الآن في السويد حيث يقضي أوقاته في الكتابة وإلقاء المحاضرات. نشر مذكراته سنة ١٩٩٦ بعنوان: *My Lucky Life*. وفي مقابلة مع فولاذ حديد في جامعة أوكسفورد، طلب أن يدوّن على النسخة التي كانت لدى محمد حديد من المذكرات عبارة الإهداء التالية التي أزجاها لذكراه بعد وفاته:

يُهدَى هذا الكتاب إلى ذكر صديقي القديم، السياسي العراقي الإنسانيّ، الحكيم، والرجل الفاضل محمد حديد تكريماً لذكراه.

سام فول، ٢٠٠٢/٨/٩

كنت قد تعرّفت إليه أيضاً بعد تسلّمه منصبه في بغداد. ولم يحضر أحد آخر ذلك اللقاء الذي فوجئت به، إذ لم يكن لي علم بوجوده. وبما أن عزيزياملكي كان يجيد الإنكليزية فقد دار الحديث بيننا بهذه اللغة، وتطرقنا إلى الأوضاع العامة في العراق والتذمّر الشديد السائد بسببها، ولا سيما كبت حريات التعبير والنشر والاجتماع، فضلاً عن التظاهرات النظامية، هذا اضافة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية وإتساع الفروق في الحالات المعيشية. وبعد الإسهاب في هذا الحديث واشتراك ياملكي في ما أبديته من ملاحظات، فاجأني سام فول بسؤاله: ما دام هذا الضغط السياسي موجوداً، فهل هناك حركة لعمل ما في الجيش لتغيير الوضع؟ فأجبت: من يعلم Who Knows?. وبعد لحظات استأذنت بالإنصراف وتركت دار ياملكي. وفي طريق عودتي إلى داري راح الشك يراودني عن سبب ذلك السؤال. فهل وصلت للسفارة البريطانية معلومات عن وجود حركة في الجيش، ووجود اتصال بيني وبين بعض القائمين بها؟ أم أن المستر فول، بعدما وصفنا الأوضاع العامة في العراق والضغط السياسي الشديد فيها، شعر كما يشعر كل امرئ بالإحباط الذي يؤدي به إلى البحث عن حل للخروج من هذا المأزق، وفي هذه الحالة لا يبقى غير الخيار العسكري، وإن المستر فول خشي أن تكون المعارضة العراقية التي تؤيدها الأكثرية الساحقة من الرأي العام قد وصلت إلى هذا الموقف، فأراد بسؤاله الذي وجّهه إلي أن يستقي معلومات عن كل الاحتمالات الممكنة لتغيير ذلك الوضع في الوقت الذي كان الأولى به أن يأخذ الجواب من العقيد ياملكي الذي، وإن كان قد تقاعد، لا بد أن تكون لديه علاقات مع زملائه من الضباط سواء في الخدمة أو خارجها؟

وبعد أشهر قليلة من ذلك اللقاء حدثت ثورة ١٤ تموز (يوليو). وكما سيأتي ذكره في ما بعد، جاء المستر فول لزيارتي في داري مباشرة بعد قيام الثورة للتعرف إلى طبيعة هذه الثورة ووجهتها. فذكّرته بذلك اللقاء في دار عزيز ياملكي وقلت له «أترى؟! فقد كان هناك إعداد لعمل عسكري لتغيير النظام الملكي».

زيارة باربرا كاسل

قبيل قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو)، زارت بغداد السيدة باربرا كاسل Barbara Castle التي كانت عضواً في البرلمان البريطاني، ممثلة لحزب العمال. واتصلت بي وأرادت زيارتي فدعوتها إلى تناول الشاي في داري. وجرى الحديث عن الأوضاع

العامة في العراق فقدّمت لها صورة واقعية عن الوضع السياسي والاقتصادي السائد آنذاك. وبيّنت لها أن بريطانيا تتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية عن تلك الأوضاع بدعمها السلطة القائمة. ولأجل البرهان على سوء الحالة المعيشية لأكثرية الشعب العراقي، أخذتها، بسيارتي، بعد تناول الشاي، إلى الحي الذي كان يدعى حي العاصمة، وهو حي واسع يقع خلف السدّة. وبمحاذاة ما يسمى مستودع الكيلاني للنفط القريب من جهة لساحة الطيران، ومن جهة أخرى لمعامل الطابوق التي كانت مقامة هناك قبل نقلها إلى مواقع بعيدة عن العاصمة. وكان هذا الحي الواسع مؤلفاً من الصرائف، أي الأكواخ المبنيّة من سعف النخيل. وكانت السيارة التي تنقلنا تسير على السدّة الشرقية التي تفصل بين هذا الحي وحي السعدون الراقي الذي يقع فيه منزلي. فشاهدت المناظر المؤلمة للأكواخ المكدّسة بعضها قرب بعض بصورة عشوائية، ومحرومة من وسائل الحياة الأساسية مثل إسالة الماء والمجاري والطرق المعبّدة، وهي أشبه بزرائب المواشي في البلاد المتخلفة وليس في البلاد المتقدمة. وكان هذا الحي قد أقامه الفلاحون الوافدون من الريف إلى بغداد هرباً من سوء وضعهم، وطلباً للعمل. وكانوا يعتبرون وضعهم المعيشي، مع شدة رداءته، أفضل من وضعهم المعيشي في الريف.

وكان لهذا المشهد وقع شديد في نفس السيدة كاسل، واستنكرت الحالة السائدة في بغداد التي تعتبر متقدمة على مناطق البلاد الأخرى.

وبعد قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) بفترة قصيرة، بدأت الحكومة بتشييد أحياء سكنية في الأراضي الأميرية لمن لا يستطيع القيام ببناء دار حديثة له معتمداً على نفسه ومنحهم قروضاً بفائدة بسيطة بمساعدة البنك العقاري.

وقد توسّعت هذه الأحياء الخديثة حتى تحولت إلى مدن تقريباً مثل مدينة الثورة الواقعة شرقي بغداد، ومدينة الشعلة الواقعة غربي بغداد قرب الكاظمية. وأصبحت مجهّزة بوسائل الماء والكهرباء والطرق المعبّدة.

الإعداد للثورة

ومن الاقاويل التي دارت بعد الثورة أن معلومات وصلت إلى عبد الإله عشية الثورة، عن وجود حركة، وذلك أثناء عشاء في قصر الرحاب، إذ جاءه أحد المرافقين بورقة، فتوجّه مرتبكاً إلى التلفون، وعاد والارتباك ما زال بادياً عليه، إذ ذكر أنه أراد

تقديم موعد سفره هو والملك ونوري السعيد إلى تركيا لحضور مؤتمر «حلف بغداد»، وإتمام مراسم زواج الملك فيصل بعد ذلك، وأن الطيار اعتذر عن عدم إمكانية تقديم السفر لأسباب فنية. وأعتقد أن هذا كله لا أساس له من الصحة، إذ لو وصله أي خبر عن حركة معيّنة أو كان هناك مجرد حدس باحتمال حدوث حركة، لإتخذت السلطات التدابير اللازمة للحيلولة دون حدوثها. وأعتقد أن ثورة ١٤ تموز (يوليو) كانت مفاجأة مطلقة بالنسبة إلى السلطة العراقية والمخابرات الأجنبية.

كذلك ذهب بعض الباحثين وأصحاب المذكرات إلى أن المخابرات البريطانية تقف وراء الثورة، إذ زعموا أن الإنكليز كانوا منزعجين من نوري السعيد لتهديده بالقيام بعمل ضد حكومة الكويت التي كان قد طلب إليها الإشتراك في الاتحاد الهاشمي الذي أقيم بين العراق والأردن قبيل الثورة، أو على الأقل الإسهام في نفقاته. وعندما رفضت حكومة الكويت ذلك بالاتفاق مع البريطانيين قيل إن نوري السعيد هدد باتخاذ إجراء عقابي ضد الكويت لإرغامها على تنفيذ طلب العراق. واستنتاجاً من ذلك بدا كما لو أن الإنكليز دبّروا هذه الحركة لإطاحة نوري السعيد. وهذه الروايات كلها، بالطبع، من نسج الخيال، لأن المصالح البريطانية والإعتزاز بإبقاء النظام الملكي وعهد نوري السعيد والحفاظ على نظام الأمن الذي عهد للعراق دور مهم فيه كان أهم بكثير من تحقيق مشاركة الكويت في الاتحاد الهاشمي.

واستناداً إلى المقابلات التي جرت بين السفير البريطاني وأعضاء السفارة وبين رجال الثورة، وإلى ما نقلته الوثائق البريطانية التي نشرت بعد ٣٠ عاماً على قيام الثورة، من الواضح أن الحكومتين البريطانية والأميركية بوغتتا على نحو كامل بوقوع الثورة . وأصبح حدث ثورة ١٤ تموز (يوليو) مثالاً على وقوع أحداث خطيرة في غفلة من المخابرات الغربية، ودرساً لها على ضرورة زيادة الحذر واتخاذ التدابير التي تحول دون مثل هذه المفاجآت في البلاد العربية والشرق الأوسط.

بعد انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣، وما تبعه من تحوّلات وانقلابات آخرين، نشرت روايات وأحاديث عديدة عن محاولات القيام بعمل عسكري لتغيير النظام الملكي، ومن قبل بعض الضباط سواء كانوا منضمّين إلى تنظيم سرّي أم لم يكونوا. ولم يُعرف بالضبط مدى التقدّم في تلك المحاولات. ولكن ثبت تاريخياً أنه لم ينفّذ أي منها، وإن كان بعض أولئك الضباط قد ادّعوا أنهم خططوا للتنفيذ، ولكنهم لم يبدأوا به. ولذلك يعتبر ما جرى من الإعداد والمداولات بين شخصيات من الجانب

العسكري وشخصيات من الجانب المدني بين نهاية ١٩٥٦ وأوائل ١٩٥٧، هو العمل الجدّي الأول لإعداد التحرك العسكري من أجل إطاحة النظام الملكي. وهو العمل الذي نفّذ فعلاً ونجح كلياً، وقوبل بتأييد مطلق وحماسة شديدة من الجماهير الشعبية التي أخذت على عاتقها مهمة إنجاز الحركة ونجاحها. وأصبحت، بذلك، ثورة وليس مجرد انقلاب عسكري، إلى جانب ما حققته من إنجازات في ميدان التحرّر الوطني، والإصلاح الاجتماعي، ورفع المستوى المعيشي العام، وإطلاق طاقات الشعب.

اغتيال العائلة المالكة

بعد قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو)، وما تخللها من تصفية للملك فيصل الثاني والوصي عبد الإله وبعض أفراد العائلة المالكة، ومقتل نوري السعيد، بدأت التساؤلات: هل كانت هذه الأفعال مخططاً لها أم عفوية؟

وبحكم اتصالي غير المباشر مع عبد الكريم قاسم، قبل الثورة، وما عرفته بعدها من الأحاديث التي جرت مع بعض الضباط الأحرار، علمت أن همّ قادة الثورة أن تكون ساعة الصفر وبدء التنفيذ، عندما يلتقي معاً أركان النظام الثلاثة، الملك فيصل والوصي عبد الإله ونوري السعيد، بغية القبض عليهم مجتمعين والحرص على عدم إفلات أي منهم، وذلك بسبب التجارب السابقة سواء في إنقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦ أو حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١، إذ لم يجر تغيير النظام بشكل دائم، نتيجة إفلات أحد رؤوس الحكم من قبضة الحركة والعودة إلى السلطة وممارسة الانتقام، كما حدث مع كبار المسؤولين عن حركة رشيد عالي وهم صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد وكامل شبيب ومحمود سلمان ويونس السبعاوي الذين أعدموا بعد أن قُبض عليهم في الخارج بواسطة القوات البريطانية. وقد حمل هذا مخططي ثورة ١٤ تموز (يوليو) على أن يحرصوا على عدم تكرار تلك التجربة. ولذلك لا يستطيع أحد، غير منفّذي الثورة، أي عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بالذات، أن يجزم هل كان القضاء على هذه الزمرة الحاكمة مخططاً قبل تنفيذ الثورة أم حدث بسبب تأثيرات الظروف الآتية لتنفيذها. ومن دواعي الأسف أن منفّذي الثورة لم يتركوا أية معلومات عن هذه القضية. ولكن حسب تخميني، وبالنظر لما ذكرته من حذر القائمين بالثورة من احتمال تكرار التجارب السابقة، توصّلت إلى الاعتقاد بأن القضاء عليهم كان مخططاً له، ولكن تنفيذه ربما جاء مخالفاً لذلك، كما رافقته أعمال تميّزت

بأسلوب بشع نتيجة لإندفاعات الجماهير على نحو هستيري، وهذا ما لم يكن في حسبان قادة الثورة.

من أشكال الترحيب بالثورة والتضامن معها

أقيم حفل استقبال في فندق بغداد، الذي كان الفندق الأول في ذلك الحين، مساء أحد أيام الشهر الأول بعد الثورة، حضره عبد الكريم قاسم، وألقيت فيه قصائد من كبار الشعراء العراقيين مثل محمد مهدي الجواهري ومحمد صالح بحر العلوم وعبد الوهاب البياتي وغيرهم. وكانت مديحاً للثورة ولعبد الكريم قاسم واستبشاراً بها. لم أستطع، ويا للأسف حضور الحفل، لكنني ذهبت، كالعادة، مساء ذلك اليوم إلى وزارة الدفاع لحضور اجتماعات مجلس الوزراء، وبينما كنت جالساً في غرفة السكرتير، إذ بعبد الكريم قاسم يعود من ذلك الحفل ويجلس على المقعد إلى جواري، ويهمس بأذني قائلاً: «أبا هيثم إني أخشى أن يصيبني الغرور مما سمعته في الحفل الذي عدت تواً منه».

ولهذا القول دلالة كبيرة على نمط شخصيته المتواضعة في الحقبة الأولى من تاريخ الثورة، ما يدل على أنه لم يكن لديه في ذلك الوقت، أثر للنزعة الفردية التي ظهرت في شخصيته بعد ممارسة السلطة بعضاً من السنوات، مع أنه استمر على تواضعه في السلوك الشخصي وفي معيشته وعلاقاته مع الآخرين.

العلاقة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف

منذ حضوري إلى بغداد في اليوم الثاني بعد قيام الثورة، كان مجلس الوزراء يعقد جلساته مساءً نظراً لانشغال العسكريين، خلال النهار، بالمهمات الناشئة عن قيام الثورة. وبعد انتهاء جلسة مجلس الوزراء لاحظت بادرة غريبة، هي أن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بسطا فراشيهما في غرفة وزير الدفاع ليقضيا الليل هناك، في حين كان بعض مرافقيهما، ومنهم وصفي طاهر وقاسم الجنابي وحافظ علوان، يبيت الليل في غرفة السكرتير المجاورة لغرفة الوزير. وقد بقي هذا التقليد قائماً إلى أن نشب الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في الفترة اللاحقة، فلم يعودا يقضيان ليلتهما معاً. كان السبب الذي دعا إلى هذا التقليد، في غالب الظن، هو

الحذر من قيام أي عمل مضاد للثورة، إذ كان يتوقع أن يبدأ مثل ذلك العمل خلال الليل على جاري الطريقة المتبعة في تنفيذ الانقلابات. وبالرغم من ذلك، فإن أسلوب التآمر وطريقته يتغيّران وفقاً للأمر الواقع، إذ لما كان من المعروف أن عبد الكريم قاسم يسهر الليل لدرء خطر العمل المضاد، فإن من أراد القيام بمثل ذلك العمل فاجأه بتنفيذه في الصباح المبكر، أي في الوقت الذي فيه اعتاد عبد الكريم قاسم أن ينام بعد سهر الليل كما حدث في حركة عبد الوهاب الشواف في آذار (مارس) ١٩٥٩، وكما حدث في انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣.

مقابلات مع شخصيات

خلال الأشهر الأولى من الثورة، التقيت عدداً من الشخصيات التي زارت بغداد، منهم محمد فؤاد جلال مسؤول الشؤون العربية في مكتب الرئيس عبد الناصر، وكمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان. وشخصيات من بعض الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، فضلاً عن شخصيات أخرى مثل الزعيم المغربي عبد الرحمن اليوسفي (رئيس الوزراء السابق في المغرب)، وهو من قادة الحركة الديموقراطية في المغرب، وقد أصبح في ما بعد رئيس الحزب الاشتراكي للقوات الشعبية، والمهدي بن بركة الذي اغتيل في ظروف غامضة حينما كان في فرنسا، وكانت هذه الشخصيات قد جاءت بعد الأشهر الأولى التي أعقبت الثورة، كما جاءت شخصيات أخرى بعد تغيّر موقف عبد الكريم قاسم وتحوّله إلى تحجيم النشاط الشيوعي، وهذه المرة في محاولة لتخفيف الضغط على الحزب الشيوعي. وكانوا يقابلون عبد الكريم قاسم وقادة الثورة الآخرين، موضّحين انعكاسات هذه السياسة على الرأي العام العربي والتقدّمي.

الاعتراف الدولي بالجمهورية الجديدة

كانت قضية الاعتراف الدولي بالجمهورية العراقية الجديدة أهم قضية تواجه حكومة الثورة. وكان أول من اعترف بها الجمهورية العربية المتحدة التي عيّنت سفيراً جديداً في بغداد، وأرسلت هيئة دبلوماسية كبيرة العدد كان من أهم أفرادها الملحق العسكري عبد المجيد فريد أحد الضباط المسؤولين في مصر، وكان يلعب الدور الأهم في السفارة. غير أن هذا الدور كان، مع الأسف، غير محمود في تطوّر

الأحداث في العراق، ودفعها باتجاهات شائكة بعد انبثاق الثورة.

وجاء بعد ذلك اعتراف الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية والدول الاشتراكية في شرقي أوروبا. وأرسلت حكومات هذه الدول سفراء جدداً لها إلى بغداد، في مقدّمهم السفير السوفياتي اللامع زايتسيف الذي شغل هذا المنصب عندما أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفياتي للمرة الأولى خلال الحرب العالمية الثانية، واضطر إلى العودة إلى بلاده إثر انقطاع العلاقات في العهد الملكي.

واعترفت بحكومة الجمهورية الجديدة دول أخرى بينها جمهورية الهند التي كان نهرو يترأس حكومتها، وأندونيسيا التي كان سوكارنو يترأسها. وقد تميّز سفير الهند السيد جوبرا بنشاطه وقدرته على إقامة صلات مع الجهات المختلفة.

وبالمقابل قرّر مجلس الوزراء تعيين حسين جميل، وهو سكرتير الحزب الوطني الديموقراطي، سفيراً للجمهورية العراقية في الهند، وتعيين فائق السامرائي، نائب رئيس حزب الاستقلال، سفيراً في الجمهورية العربية المتحدة. وفي ما يتعلق بتعيين هذين السفيرين، أود أن أشير إلى المبادرة التي أدّت إلى تعيينهما. ففي إحدى جلسات مجلس الوزراء التي عقدت بعد أسبوعين أو ثلاثة من قيام الثورة، جاءني صدّيق شنشل قبيل انعقاد الجلسة، وأخبرني أنه علم بأن حسين جميل وفائق السامرائي يجلسان مع بعض أصدقائهما في فندق ببغداد، ويوجهان، بعض النقد لحكومة الجمهورية، ولذلك كان صدّيق شنشل يرى أن نقترح على مجلس الوزراء تعيين حسين جميل سفيراً في الهند، وفائق السامرائي سفيراً في الجمهورية العربية المتحدة لتجنّب ما في ذلك الموقف من حرج، فكان ذلك، وتمّ التعيين.

أما في ما يخص الدول الغربية، وأهمها بريطانيا وأميركا، الركنان الأساسيان في «حلف بغداد» الذي جمّد بعد الثورة مباشرة، فقد بدا من تتبع الأخبار الخارجية والاتصالات الداخلية أن بريطانيا كانت أكثر تقبّلا للاعتراف بالعهد الجمهوري من أميركا التي كانت غير مرتاحة لقيام الجمهورية العراقية. وقد أيّدت الوثائق البريطانية التي نشرت بعد قيام الثورة بثلاثين سنة، صحة هذا التقدير، خصوصاً لارتباطه باستقرار الجمهورية وعدم قيام أي معارضة داخلية لها.

وهكذا اعترفت بريطانيا بالجمهورية العراقية في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٥٨، وفسّر

الأمر في ذلك الوقت، بأن الحكومة البريطانية اطمأنت إلى القضاء على النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري محلّه، وتأكّدت، من خلال تصريحات رئيس الوزراء لدى لقائه بالسفير البريطاني، ومن خلال لقائي بالمستشار الشرقي سام فول، أن اتجاه الحكومة هو إصلاحي ديموقراطي، وهي تلتزم مبدأ الحياد الإيجابي في سياستها الخارجية وتبادل علاقات ودية مع جميع الدول، وأن سياستها العربية تقوم على تعزيز الجامعة العربية والتزام السير في الركب العربي المتحرّر.

وقد ذكر العميد خليل إبراهيم حسين أن الحكومة البريطانية تقبّلت قيام الجمهورية العراقية، واعترفت بعبد الكريم قاسم رئيساً لحكومتها بعد أن أكّد السفير البريطاني عدم وجود نيّة للانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. والواقع أن الاعتراف الدولي بالأنظمة السياسية لا يأتي على ذكر أسماء المسؤولين بل هو اعتراف بالنظام الجديد بغض النظر عن الذين يتولّون المسؤولية فيه.

وتقتضي مني الحقيقة القول إنه في اجتماع عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف مع السفير البريطاني السير مايكل رايت يوم ١٥ تموز (يوليو) بحضوري كمترجم، لم تجر أية إشارة إلى موضوع الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة على الإطلاق، وما دار البحث بشأنه هو أن الثورة العراقية قامت لتحقيق مصلحة الشعب والحفاظ على السيادة الوطنية، واتباع سياسة الحياد.

سحب الرعايا البريطانيين

في مقابلتي التي مرّ ذكرها مع سام فول، المستشار الشرقي في السفارة البريطانية، والتي تمّت في داري بعد ظهر يوم ١٦ تموز (يوليو)، ذكر سام فول أن الحكومة البريطانية قررت سحب رعاياها من العراق. وما إن أخبرني بذلك حتى استبدّ بي شعور بأن عملية سحب الرعايا ربما هي تمهيد للقيام بتدخّل عسكري ضد الثورة. فأبلغت سام فول بأن أي تدخّل عسكري سيحدث ما لا تحمد عقباه، وسيؤدي إلى تطوّرات لا يمكن التكهّن بأخطارها بالنسبة للعراق وللمنطقة عموماً.

وأثناء لقاء السفير البريطاني السير مايكل رايت مع عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، في مقرّ وزارة الدفاع يوم ١٦/١٧ تموز (يوليو)، وحضرته كمترجم كما سبقت الاشارة، ذكر السفير البريطاني أن حكومته قرّرت سحب جنودها ورعاياها من العراق، وطلب تقديم التسهيلات لمغادرتهم البلاد. فأجاب عبد الكريم قاسم بأن

لا مانع لدى حكومة الجمهورية العراقية من تسفير البريطانيين، ولكنه أكّد، في الوقت نفسه، أن لا خوف على سلامتهم، إذا ما شاءوا البقاء في العراق.

وفي وقت لاحق، راجعني مسؤول في السفارة البريطانية في مقر عملي بوزارة المال طالباً تنظيم وتسهيل المعاملات الجمركية لمغادرة الجنود والرعايا البريطانيين. فأبلغت بدوري المسؤولين في مديرية الجمارك العامة بتقديم ما يقتضي من التسهيلات ضمن الصلاحيات المحددة، وفي إطار القوانين الخاصة بالجمارك. غير أن قلقاً ظلّ يساورني من هذه الخطوة، ذلك لأن مثل تلك الإجراءات تتخذ، دائماً، قبيل القيام بعمل عسكري تجاه البلد.

حريق في مستودع الكيلاني وتوتّر العلاقات مع أميركا

خلال الأيام القليلة بعد الثورة، وكان منع التجوّل بعد ظهر كل يوم ما يزال سارياً، شبّ حريق في مستودع الكيلاني للمنتوجات النفطية القريب من ساحة الطيران في بغداد، وقد أخمد سريعاً.

ولكن ذلك الحادث كانت له بعض العواقب. ففي الوقت الذي شبّ فيه الحريق شوهد شخصان أميركيان يسيران قرب المستودع المذكور، فاتجهت تهمة القيام بهذا العمل التخريبي إليهما، خصوصاً وأن الحكومة الأميركية كانت مناهضة للثورة بصورة شديدة، فقبض عليهما، وأودعا قيد التوقيف.

وفي مساء ذلك اليوم نفسه، طلب السفير الأميركي تحديد موعد مستعجل لمقابلة وزير الخارجية الدكتور عبد الجبار الجومرد. وبما أن وزير الخارجية كان في وزارة الدفاع لحضور اجتماع مجلس الوزراء، بلغ السفير الأميركي أن بإمكانه الحضور حالاً إلى وزارة الدفاع لمقابلة وزير الخارجية، فجاء السفير الأميركي. وبما أن الدكتور الجومرد لا يتقن الإنكليزية، فقد حضرت أنا المقابلة للمساعدة على الترجمة. وبدأ السفير الأميركي حديثه بالإشارة إلى أنه تسلّم طلباً من الحكومة الأميركية يدعو الحكومة العراقية إلى إطلاق سراح الأميركيين الموقوفين حالاً، وإلا فإن الحكومة العراقية تتحمل النتائج التي ستترتب على استمرار توقيفهما. أما الجومرد فبدأ حديثه بالإشارة إلى أن هذين الشخصين شوهدا بالقرب من المستودع عندما شبّ فيه الحريق، ولذلك فإن للحكومة العراقية أن تشتبه في علاقتهما بالحادث، وأنها ستجري

تحقيقاً في الأمر، فإذا لم تثبت إدانتهما فسيطلق سراحهما. لكن السفير الأميركي كان مصرّاً على إطلاق سراحهما في الحال، وقال إن حكومته طلبت منه إبلاغ الحكومة العراقية النتائج الخطيرة التي ستترتب على ذلك. فأشار الجومرد عليّ أن أذهب إلى عبد الكريم قاسم الذي كان يحضر اجتماعاً لمجلس الوزراء في قاعة المجلس المجاورة وأخبره بالحديث الذي جرى. فذهبت في الحال وأخبرته، وكان عبد السلام عارف حاضراً أيضاً. وبيّنت لهما أن السفير الأميركي يبدو في حالة متشنّجة ويطلب من الحكومة العراقية بيان موقفها حالاً. وبعد مداولة قصيرة حول لزوم تجنّب وقوع أزمة مع أميركا في مستهل أيام الثورة، أعلمني عبد الكريم قاسم أن أخبر السفير بأن السلطات المختصة ستطلق سراح الشخصين عما قريب. فعدت إلى الجومرد وأخبرته بذلك، فأبلغ السفير الأميركي، بطريقة دبلوماسية، بأن الحكومة العراقية ستنظر، بعين الاهتمام، في مصير هذين الشخصين، وأنه يأمل إطلاق سراحهما سريعاً. وحاول الجومرد طمأنة السفير بالإشارة إلى أن الحكومة العراقية ترغب في إقامة علاقات ودّية مع الحكومة الأميركية، ولا تريد أن يكون أي عمل حجر عثرة أمام هذا السبيل. واستناداً إلى ذلك، يؤمل إطلاق سراح الشخصين خلال يوم أو يومين. وفي اليو التالي صدرت الأوامر بإطلاق سراحهما.

مداخلات في مصير بعض شخصيات العهد الملكي

في الأيام الأولى، بعد قيام الثورة، وفي أجواء الشائعات عن احتمالات تدخّل دول حلف بغداد لإجهاض الثورة، كان التحرّي عن الشخصيات البارزة في العهد الملكي السابق واعتقالهم ريثما يتقرّر مصيرهم، ومنعهم من القيام بأي نشاط معاد، من القضايا ذات الأهمية الكبيرة. وكان بعض أولئك الشخصيات قد اختفى تهرّباً من الاعتقال. وبعد اعتقال الشخصيات المطلوبة، أخذت الشخصيات الأخرى المتخفّية تسلّم نفسها واحداً بعد الآخر. وفي تلك الأيام، أخبرني كامل الجادرجي أن محمود خالص، عضو محكمة التمييز وصديق الطرفين اتصل به وأبلغه أن أحمد مختار بابان الذي كان يتولّى منصب رئاسة الوزارة عقب انبثاق ثورة ١٤ تموز (يوليو)، قد التجأ إلى داره (أي دار محمود خالص). وبعد انقضاء أيام قليلة استقرّت فيها الجمهورية، أراد أن يسلّم نفسه إلى السلطات المختصة، ولكنه كان يرغب، كما كان شأن محمود خالص، أن يحدث التسليم بطريقة تحفظ كرامته، فأخبرت رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بذلك الشأن، فأصدر تعليماته باعتقال أحمد مختار بابان ومعاملته بالحسنى.

وفي اليوم الثالث أو الرابع، بعد الثورة، وعندما كنت أحضر جلسة مجلس الوزراء، اتصلت بي زوجتي تلفونياً من داري، وكان ذلك قبيل الساعة الثانية عشرة ليلاً، وقالت إنها تلقّت نداء من السيدة سعاد العمري، وهي ابنة أرشد العمري رئيس الوزراء الأسبق (وكان خارج العراق عند قيام الثورة)، وزوجة ممتاز العمري الذي كان يتولّى منصب المدير العام لوزارة الداخلية عند قيام الثورة، وفصل من منصبه في الإجراءات الأولى، وقالت زوجتي إن السيدة سعاد العمري أخبرتها أن رجال الأمن جاؤوا إلى دارهم في ذلك الوقت واعتقلوا ممتاز العمري، وأن زوجته تريد مكالمتي، فكان ذلك، وأخبرتني بما حصل لزوجها، فسعيت إلى طمأنتها، وأكّدت لها أنني سأفعل ما بوسعي لمغالجة الموقف. وكان أن عدت إلى جلسة مجلس الوزراء، وأخبرت عبد الكريم قاسم، ووزير الداخلية عبد السلام عارف الذي كان يحضر الجلسة، بمضمون الاتصال التلفوني، وأكّدت لهما أن ممتاز العمري، صهر أرشد العمري، كان موظفاً مسلكياً، ورجوت أن يطلق سراحه في حال عدم وجود تهمة معيّنة ضده. فقام عبد السلام عارف بالاتصال بالجهات المعنيّة، وبعد قليل صدرت تعليمات بإطلاق سراح ممتاز العمري الذي عاد إلى داره في الليلة ذاتها.

غير أن ممتاز العمري كان، بعد تغيّر الأوضاع، وعلى مدى سنوات بعد ذلك، يتجنّب إلقاء تحية المجاملة عند اللقاء بي مصادفة في الطريق أو في أحد الأماكن. ولم يكن الأمر مثيراً للغرابة، فقد واجهت مثل هذا التصرّف من بعض من أسديت اليهم جميلاً.

وكان السيد حكمت سليمان رئيس الوزراء الأسبق قد كلّمني عبر الهاتف في اليوم الثاني، بعد قيام الثورة، إذ وصلت إلى بغداد عائداً من الموصل كما ذكرت سابقاً، وأخبرني أن غازي الداغستاني قائد الفرقة الثالثة، وهو أخو زوجته، قد اعتقل، وأن أهله لا يعلمون عن مصيره شيئاً، ويشعرون بالاضطراب والقلق من جراء ذلك، ويرغبون في الاطمئنان إليه والاتصال به.

وعند ذهابي إلى وزارة الدفاع في ذلك اليوم، أخبرت عبد الكريم قاسم بما جرى من حديث بيني وبين حكمت سليمان، فأجابني بأن غازي الداغستاني كان آمره العسكري، وأنه يكنّ له كل الاحترام. وطلب مني أن أطمئن حكمت سليمان أن لا خوف عليه، وأن عائلته يمكن أن تتصل به تلفونياً في مقرّ آمر الانضباط العسكري.

فأخبرتهم بذلك في الحال، وأبلغت حكمت سليمان بجواب عبد الكريم قاسم، فعبّر عن ارتياحه لذلك، وجرى الاتصال بغازي الداغستاني والاطمئنان إلى سلامته.

وفي هذه المناسبة أيضاً، وبعد مرور فترة على اعتقال غازي الداغستاني، أخبرني كامل الجادرجي بأن زوجة الداغستاني، وهي من عائلة آل جميل، تريد أن تلتقيه أيضاً في دار كامل الجادرجي. فذهبت إلى هناك في الموعد المعيّن والتقيتها، فاستفسرت عن مصيره، وعن وضعه في المعتقل، فأخبرتها بما سبق أن قاله عبد الكريم قاسم عن غازي الداغستاني، وأن ليس هناك من سبب للخوف عليه، وأن الإجراءات القانونية ستتخذ في حقه، ومن غير المتوقّع أن يلحق به أذى نظراً لما أبداه عبد الكريم قاسم تجاهه.

وبعد إصدار محكمة الشعب حكم الإعدام بحق غازي الداغستاني، زارني حكمت سليمان طالباً التدخل لإنقاذ حياة الداغستاني، فكررت ما كنت قد أخبرته به عن موقف عبد الكريم قاسم من الموضوع، وعبّرت له عن استبعادي تنفيذ حكم الإعدام بغازي الداغستاني. كذلك قلت لحكمت سليمان إني لا أستحسن بقاء مصير المحكوم بالإعدام معلّقاً. وعلمت بعدئذ، أن حكمت سليمان كان مستاءً من هذا الرأي، وفسّره كما لو أنني كنت أطالب بتنفيذ حكم الإعدام، وهذا ما لم يدر في خلدي قطُّ.

وقد جرى بحث مصير شخصيات العهد الملكي، التي أوقفت أو تلك التي كانت غائبة. فتألفت لجنة برئاسة وزير العدل مصطفى علي، وعضوية صدّيق شنشل وحسين جميل وشخصية حقوقية أخرى لا أتذكرها. ووضعت هذه اللجنة لائحة قانون لتأسيس «المحكمة العسكرية العليا الخاصة» التي عرفت باسم «محكمة الشعب». وحددت فيه الأعمال التي تستوجب إنزال عقوبات، وأموراً أخرى تخص سير المحاكمات. وقد جاءني صدّيق شنشل في وزارة المال، وعرض عليّ هذه الصيغة، وكانت على غرار القانون الذي شرّع في مصر بعد «ثورة ٢٣ يوليو» لمحاكمة رجال العهد الملكي السابق. وجرى عرض هذه اللائحة على مجلس الوزراء، فأقرها وشرّعت قانوناً. وأود هنا أن أشير إلى أن حكومة الثورة ومجلس الوزراء أرادا أن تجري المحاكمة وفقاً للأساليب القانونية الاعتيادية، ولم يخطر في بال أحد، في ذلك الوقت، أن تتطور إجراءاتها إلى الأساليب التمثيلية التي فسحت المجال للتشنيع بها،

وبالمحاكمات التي جرت فيها. والبرغم من حدوث بعض المشاهد غير ذات الصلة بالمجرى القانوني للمحاكمات، فبالامكان القول إن المحاكمات كانت تجري وفقاً لإجراءات المحاكم الجزائية الاعتيادية من حيث إفادات المتّهمين، والشهود، وحق الدفاع وما إلى ذلك من أصول جزائية. ولم تقتصر المحكمة على محاكمة أشخاص العهد الملكي، بل أحيل عليها كل من قام بعمل تآمري ضد حكومة الثورة بدءاً من رشيد عالي الكيلاني، وعبد السلام عارف، مروراً بالقائمين بحركة الشوّاف، وانتهاءً بالقائمين بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم.

اجتماع اتحاد المحامين العرب وموقف كامل الجادرجي

في الأشهر القليلة التي أعقبت الثورة كان موعد انعقاد مؤتمر اتحاد المحامين العرب في بغداد. وفي تلك المناسبة عقد اجتماع عام في قاعة الشعب بالباب المعظم حضره أعضاء المؤتمر ومضيفوه وجمع كبير من المحامين العراقيين، ودُعيت إليه شخصيات أخرى من بينهم كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديموقراطي، وقد رافقته انا، وكان في منهج الاجتماع أن يلقي عبد الكريم قاسم خطاباً. وهو، بحسبما أتذكر، أول خطاب يلقيه في اجتماع عام. وقد أعدّ له صدّيق شنشل وزير الإرشاد خطاباً مكتوباً لهذه المناسبة. وعندما دخل عبد الكريم قاسم إلى قاعة الشعب وتوجّه إلى منصّة الخطابة قوبل بهتافات حماسية، لم يسبق أن حدث مثلها في تاريخ العراق. فترك الخطاب المكتوب جانباً وارتجل خطاباً تطرّق فيه إلى الثورة وأهدافها ومن بينها التضامن العربي والعمل على تحرير الأوطان العربية التي لم تنل استقلالها بعد. وما أشار إليه في ذلك الخطاب نشأته في عائلة كادحة، فقد كان والده متخذاً النجارة مهنة له، ويزاولها شريكاً مع والد مصطفى علي، الذي أصبح وزير العدل في حكومة الثورة، والذي يجلس معكم في هذه اللحظة. وبعد إكمال خطابه ترك عبد الكريم قاسم القاعة بمثل ما استقبل به من هتافات مدوية.

ولفت انتباهي أن كامل الجادرجي الذي كنت أجلس معه في المقصورة ذاتها قد بدا عليه انفعال ظاهر عندما شاهد الترحيب الحار والهتافات الحماسية التي قوبل بها عبد الكريم قاسم، ومبعثها أن عبد الكريم قاسم أصبح قائد ثورة، مع أنه لم يكن ذا دور بارز في تاريخ العراق السياسي. وكنت أقدّر ما قد يشعر به كامل الجادرجي الذي كان ولا يزال رئيساً للحزب الوطني الديموقراطي، وذا الماضي المعروف في الأعمال والنضال الوطني، بحيث إنه في تظاهرات انتفاضة ١٩٥٢ رُفعت شعارات تدعو إلى

تولّيه رئاسة الوزارة، فإذا لدى قيام الثورة تتجه الأنظار إلى شخص غير معروف، ويعترف له بالزعامة.[١] ومن الطبيعي أن موقف الجمهور هذا مفهوم لأن الجمهور يسلب لبّه العمل البطولي، ولأن النفسية المتأصلة في الجماهير هي عبادة الأبطال حتى إن بعض المجتمعات تصطنع البطولات لرموزها لتجعل الجماهير تعبدها.

بعض قرارات الثورة

كان من أوائل الأعمال التي قامت بها حكومة الجمهورية إصدار قرار العفو العام عن جميع المسجونين والموقوفين لأسباب سياسية، وإعادة الجنسية العراقية لمن أسقطت عنهم في العهد الملكي، والسماح بعودتهم إلى البلاد، فضلاً عن السماح بعودة المواطنين الذين كانوا قد اضطروا إلى مغادرة العراق لأسباب سياسية وبينهم ملا مصطفى البارزاني، زعيم الحركة الكردية في العراق، وأتباعه ممن كانوا قد هربوا إلى الاتحاد السوفياتي إثر الحركات العسكرية التي وجّهت ضدهم في العهد الملكي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة.

كذلك أصدرت حكومة الجمهورية قراراً يقضي بإعادة المفصولين لأسباب سياسية إلى وظائفهم. وبعد صدور هذا القرار كانت الدوائر الحكومية تطلب من أولئك المفصولين تقديم موافقة من مديرية الأمن العام تثبت براءتهم تمهيداً لإعادتهم إلى وظائفهم. وأثار هذا الطلب شيئاً من التذمّر والشكوى من جانب الجهات التقدّمية، وتحديداً من الشيوعيين الذين وجدوا تلكؤاً في إنجاز معاملاتهم، وقد أبلغت عبد الكريم قاسم هذه الشكوى، وطلبت إليه أن يفاتح عبد السلام عارف بذلك من أجل إزالة التمييز بين المواطنين في إجراء هذه المعاملات والسماح بإعطائهم الوثائق المطلوبة إذا لم يكن هناك مبرّر قانوني آخر غير المبرر السياسي.

---

(١) جاء في مذكرات أحمد مختار بابان:

كان يتصور كامل الذي تعاون دائماً مع الانقلابات العسكرية، مع بكر صدقي ومع عبد الكريم قاسم، بأن الذين قاموا بالانقلاب سيقدّمون له منصب رئيس الجمهورية، أو منصب رئيس الوزراء على الأقل، ولكنه أهمل وبقي حتى وفاته هكذا.

انظر: **مذكرات أحمد مختار بابان**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص١٥٤.

لقد تجلّى هذا النمط من التمييز السياسي في مظاهر أخرى من بينها ما يتعلّق بسد الشواغر في الوظائف الحكومية. فقد حصلت تلك الشواغر نتيجة فصل بعض الموظفين، وإحالة آخرين على التقاعد. ومعروف أن الحكومة كانت، كما سبق ذكره، تمثّل جبهة الاتحاد الوطني التي تضمّ الاتجاهات السياسية المختلفة. وارتباطاً بهذا الواقع كانت الشواغر الوظيفية تملأ تبعاً لإتجاه الوزير المعني. فعُيّن الديموقراطيون واليساريون في الدوائر التابعة للوزارات التي كان يتولاها وزراء من ذلك الاتجاه، في حين عيّنت عناصر قومية ومستقلة في وزارات أخرى كان يتولاها وزراء من ذلك الاتجاه.

ومن بين القرارات الأولى الأخرى التي أصدرتها الحكومة بعد قيام الثورة تعيين سكرتير جديد لمجلس الوزراء بدلاً من السكرتير السابق في العهد الملكي الذي أحيل على التقاعد وهو السيد منير القاضي. وكان السكرتير الجديد عبد القادر جميل الرئيس السابق للمحاكم المدنية، وهو ابن عم حسين جميل. فشغل هذا المنصب مدّة ثم أحيل على التقاعد، فحل محله عبد الجليل برتو وهو قاض سابق أيضاً. ولم يكن سكرتير مجلس الوزراء يحضر جلسات المجلس.

وفي ذلك الوقت كان عبد الكريم قاسم يتبع، باعتباره رئيساً لمجلس الوزراء، طريقة خاصة يعرض من خلالها القضايا الواردة من الوزارات المختلفة، أو القضايا التي يقترحها هو، ويؤشر على القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء ليحيلها على السكرتير في اليوم التالي لوضع القرارات بالصيغة الرسمية، وإعادتها إلى رئيس الوزراء لتوقيعها كتأييد لاتخاذ القرار من قبل مجلس الوزراء.

الإصلاح الزراعي

لما كان الإصلاح الزراعي وتحديد ملكية الأراضي الزراعية من أهم الأهداف التي جاءت من أجلها الثورة، قرر مجلس الوزراء، بعد مرور أيام قليلة على قيام الثورة، تأليف لجنة لهذا الغرض برئاسة وزير الزراعة هديب الحاج حمود، وقد كان معروفاً بمساعدته للفلاحين ومعاملته الحسنة لهم، فتقصّدت حكومة الثورة تعيينه وزيراً للزراعة لكي يكون أداة فعالة لتحقيق الإصلاح الزراعي المنشود. وضمّت اللجنة بعض الوزراء وكنت من بينهم، وبعض الشخصيات ذات الاهتمام بموضوع الإصلاح الزراعي

مثل المحامي عبد الرزاق زبير والدكتور طلعت الشيباني، وشخصيات مثقفة أخرى تمثّل الاتجاهات الفكرية والسياسية في حكومة الثورة. وأخذت هذه اللجنة تجتمع في حديقة بهو الأمانة في «باب المعظم» مقابل المستشفى الجمهوري لتبحث موضوع الإصلاح الزراعي، وكان أهم أمر هو تحديد الملكية الكبيرة بحد أعلى، وتوزيع ما يفيض عن ذلك على الفلاحين، والبحث في آلية هذه العملية. وقد توقّف عمل اللجنة عند وقوع خلاف بين أعضائها على مقدار مساحة الحد الأعلى في الأنواع المختلفة من الأراضي السيحية، وتلك التي تسقى بالواسطة، والمطرية. فقد رأى بعض أعضاء اللجنة أن يكون الحد الأعلى بمساحة تجعل الاستثمار اقتصادياً لكي لا يتقلّص الإنتاج الزراعي. ورأى آخرون أن الحد الأعلى يجب أن يكون قليلاً لكي يسمح بالاستيلاء على مساحة من الأراضي تكفي لتوزيعها على الفلاحين الذين لا يمتلكون أرضاً، وهذا ما يجعل استثمارها اقتصادياً بالنسبة للفلاح.

وكانت هناك ناحية سياسية في الموضوع تجلّت في السعي للقضاء على طبقة الإقطاع، أو تقليص نفوذها على الأقل، وهي الطبقة التي ضربت مصالحها، ويتوقّع، بسبب ذلك، أن تهدد مستقبل الثورة. وكنت أعتقد أن الإقطاع الزراعي أهم مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية تواجه المجتمع العراقي، وأن الثورة جاءت لمعالجة هذه المشكلة معالجة أساسية، غير أنني دعوت مرحلياً إلى جعل الحد الأعلى مساعداً على الاستثمار الاقتصادي لمصلحة استمرار الإنتاج الزراعي، ذلك أنني كنت أتوقّع أن يؤدي الإصلاح الزراعي إلى تقليص الإنتاج، وتأخير في التنمية الاقتصادية، ومن ثم خفض إيرادات الحكومة من الضرائب والرسوم، في الوقت الذي تستوجب ظروف الثورة وتحقيق أهدافها توسيع الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وخدمات الدولة في شؤون الدفاع والمؤسسات المدنية الأخرى.

ولحسم الخلافات في وجهات النظر التي طرحت في اللجنة، حضر عبد السلام عارف، باعتباره نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية جلسة لهذه اللجنة. وبعد البحث أقرّت اللجنة الحدود التي وضع قانون الإصلاح الزراعي بموجبها وهي: للأراضي السيحية (١٠٠٠) دونم،[١] وللأراضي التي تسقى بالواسطة (١٠٠٠) دونم، والمطرية (٢٠٠٠) دونم. وهي حدود كانت، حسب رأيي، أقل ما يقتضيه استمرار إنتاج زراعي

---

(١) الدونم (ويسمى «المشارة» أيضاً) يساوي ٢٥٠٠ متر مربع، وهو الوحدة الأساسية لقياس المسطحات في العراق.

مقبول أو مُرضٍ. ولكني وافقت عليها استجابة لطلب الأكثرية التي أقرت الموضوع. وقد طرق سمعي أن أحد أعضاء اللجنة قال بعد تلك الجلسة التي حضرها عبد السلام عارف، وتوصّلت إلى ذلك القرار: الآن تأكّدنا أن الثورة تحققت. وقد قدمت اقتراحات اللجنة إلى وزارة الزراعة التي وضعت، بالإشتراك مع اللجنة، تفاصيل قانون الإصلاح الزراعي الذي نص على كيفية الاستيلاء على الأراضي التي تزيد عن الحد الأعلى، وطريقة اختيار المالك للحد الأعلى الذي يحتفظ به، وتوزيع ما يفيض عن ذلك على الفلاحين بحدود نص عليها القانون بالنسبة إلى المناطق الزراعية المختلفة، وغير ذلك من الآليات التي تقتضيها هذه العملية الواسعة وذات التأثير المهم على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تنفيذ الإصلاح الزراعي

وفقاً لما نص عليه قانوَن الإصلاح الزراعي، شُكّلت وزارة خاصة للإصلاح الزراعي، وأُلّف مجلس للإشراف على تطبيق هذا القانون برئاسة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، وعضوية وزراء المال والداخلية والإصلاح الزراعي والزراعة، إضافة إلى شخصيتين قانونيتين هما عبد الرزاق زبير وأحمد جمال الدين، المطّلعان على القانون والمعروفان باتجاهما اليساري. وكانت المرحلة الأولى من تطبيق القانون هي الاستيلاء عن ما يزيد عن الحد الأعلى من الأراضي الزراعية المملوكة، ووضع اليد عليها.

وكان هناك اتجاهان متضاربان حول الاقطاعيين بشأن تطبيق القانون. الأول تسوده عوامل سياسية، ويتمثل في القضاء على الإقطاعيين كطبقة، وتنظيم الجمعيات الفلاحية من أجل القيام بالمهمات التي يقوم بها الملاك، خصوصاً وأن طبقة الإقطاع كانت العمود الفقري للحكم الملكي البائد، وينتظر منها أن تكون مصدراً للتآمر على الثورة التي تهددها. والاتجاه الآخر تسوده عوامل اقتصادية واقعية تتمثل في التريّث بالاستيلاء على الأراضي الزراعية المملوكة لأجل تجنّب الخلل والارتباك الناشئين عن فقدان الاستثمارات والأعمال التي قدّمها الملاك في سبيل عملية الإنتاج الزراعي، واستمرارها لتأمين حاجة البلاد من الغذاء المطلوب، ولأجل تجنّب ما يعرقل التنمية الاقتصادية، وما يحدثه ذلك من أثر في النشاط الاقتصادي العام، وفي الوضع المالي للدولة.

وكانت هذه الاختلافات تظهر في مجلس الإصلاح الزراعي، وكان وزير الإصلاح الزراعي إبراهيم كبّه ووزير الاقتصاد عبد اللطيف الشواف، والعضوان الآخران يؤيدون الإسراع في الاستيلاء على الأرض وطرد الإقطاعيين. وما شجّع هذا الاتجاه تنظيمات الحزب الشيوعي في الأرياف، التي غالت في مهاجمة الاقطاعيين بحيث إن قسماً كبيراً منهم هرب إلى المدن، بل ابدلوا الملابس القبلية بالملابس المدنية، واستولت تلك التنظيمات على الأجهزة والآلات الزراعية، وعلى الدور العائلية. وبما أن مالكي الأرض كانوا هم الذين يقومون بعملية تمويل الزراعة وتشغيل أجهزة الضخ والأجهزة الزراعية وحتى إقراض الفلاحين، فإن القضاء على هذه الطبقة بسرعة من دون اتخاذ ما ينبغي من الإجراءات للقيام بالأعمال التي كانوا يقومون بها، لا بد أن يؤدي إلى اضمحلال الزراعة عموماً وهبوط الإنتاج الزراعي هبوطاً كبيراً.

ومن جانب آخر، كنت أنا ووزيري الداخلية والزراعة نحذّر من التسرّع في الاستيلاء على الأراضي قبل انجاز الإجراءات اللازمة لإنجاح هذه العملية. وكنت كوزير للمال أحذر من اضمحلال الزراعة التي كانت، في ذلك الحين، الجزء الأهم من الإنتاج الاقتصادي بعد النفط إن لم تكن موازية له، وأبيّن أنني لا أستطيع أن أوفّر للدولة الموارد التي تحتاج إليها لا سيما في الوقت الذي يراد فيه توسيع خدماتها العسكرية والمدنية والاجتماعية. عدا أن هبوط إنتاج المواد الغذائية المحلية يستلزم الاستعاضة باستيراد المواد الغذائية من الخارج ما يتطلب صرف العملة الأجنبية على هذه المواد الضرورية للعيش وحرمان القطاعات الأخرى مما تحتاج إليه للاستيراد من خارج العراق.

وقد سبّب استمرار هذا الخلاف تذمّر وزير الإصلاح الزراعي إبراهيم كبّه، وهذا ما حداه على تقديم استقالته من الوزارة بعد اتهام الحزب الوطني الديموقراطي بشخص ممثليه، أنا وهديب الحاج حمود، بعرقلة تطبيق الإصلاح الزراعي لأسباب عزاها كبّه إلى مصالح شخصية أو طبقية، في حين أن الموضوع كان ينحصر في التطبيقات الواقعية لعملية الإصلاح الزراعي في العراق الذي تختلف طبيعة الإنتاج الزراعي فيه عن بلاد أخرى مثل مصر، حيث طبّق فيها الإصلاح الزراعي من دون ظهور مشاكل كبيرة نتيجة طبيعة العلاقات الزراعية والاقتصادية في المجتمع المصري، في حين أن العملية الزراعية لا تتمّ إلاّ بتوفير متطلباتها والقيام بتمويلها. ولذلك، فإن إبعاد هذا العنصر عن العملية الزراعية ينبغي التعويض عنه بتنظيمات تعاونية زراعية، وقيام الدولة

نفسها ببعض تلك الواجبات ولاسيما ما يخص عملية التمويل، والقيام بتوزيع الأراضي المستولى عليها على الفلاحين بملكيات صغيرة، وهي عملية مهمة تتطلب تنظيماً إدارياً كفوءاً لم يكن متيسّراً آنذاك. ولم يكن الوضع الاقتصادي والاجتماعي مهيّئاً للقيام بهذه العمليات والمهمات بالسرعة التي تقتضيها إدامة الإنتاج الزراعي على المستوى المطلوب. وقد أدّى فقدان هذه العناصر للعملية الزراعية وعدم قيام ما يعوّض عنها، إلى هجرة الفلاحين من الأرياف إلى المدن على نطاق واسع من ناحية، وتقليص المساحات المزروعة من الأراضي من ناحية أخرى، الأمر الذي أدّى، إلى قيام وزارة الإصلاح الزراعي بتأجير الأراضي المستولى عليها إمّا إلى الجمعيات الفلاحية التي قامت بزراعتها على نطاق محدود، وإما إلى أشخاص تعهدوا القيام بما تتطلبه العمليات الزراعية مما كان يقدمه الملاكون قبلاً.

وكانت نتيجة عملية الإصلاح الزراعي، في رأيي، مفيدة من الناحية الاجتماعية والسياسية، إذ قلّصت نفوذ الإقطاعيين إلى حد كبير، وإن كان ذلك على حساب هبوط الإنتاج الزراعي في الفترة الانتقالية التي لا بد من وجودها لدى التحوّل من نظام إقطاعي واسع إلى نظام زراعي زالت فيه الإقطاعات الكبيرة، وأفاد منه الفلاحون، ولو على نطاق محدود، وفسح المجال أمام قيام التعاونيات الزراعية ولو بشكل بطيء يمكن أن يتطوّر مع الزمن إلى نظام زراعي تعاوني يعود بفائدة أكبر على الفلاحين يوفّر مستوى أعلى للمعيشة.

الفصل التاسع

في وزارة المال

إضافة إلى اهتمام مجلس الوزراء بالقضايا العامة التي كانت تتطلب الذهاب إلى وزارة الدفاع ولقاء رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، وكذلك الاهتمام بالشؤون السياسية العامة، ولا سيما شؤون الحزب الوطني الديموقراطي والإلتقاء مع رئيسه كامل الجادرجي في أغلب الأيام إما صباحاً أو مساءً، كنت أذهب، أيضاً، إلى ديوان وزارة المال للنظر في الشؤون الخاصة بتلك الوزارة وبالسياسة المالية العامة.

ومن أوائل الأمور التي أوليتها اهتماماً مسألة تهيئة الكادر اللازم لتنفيذ سياسة الجمهورية في الشؤون المالية. وكان ذلك يستوجب تغيير الشخصيات التي تشغل المراكز الحساسة في الوزارة، وأولها منصب مدير المالية العام قبل أن يستحدث منصب وكيل وزارة المال. وقد شغل منصب المدير العام لوزارة المال سعِيد نزهت الذي لم يكن بالرغم من كونه موظفاً مسلكياً يمتلك المؤهلات اللازمة لتطبيق منهج الوزارة في العهد الجمهوري. فقمت، أولاً، بتكليف الدكتور طلعت الشيباني الذي سبق لي العمل معه في شركة الزيوت النباتية حينما كنت مديراً مفوّضاً، وكان هو سكرتير الشركة، فضلاً عن عمله معي في الحزب الوطني الديمّوقراطي. وقد اعتذر عن عدم قبول المنصب لأن سعيد نزهت الذي كان يشغله هو والد زوجته، واعتبر أن إشغاله المنصب بدلاً منه ينطوي على حرج عائلي. وقد رشح لي عبد اللطيف الشوّاف الذي كان آنذاك، قاضياً في البصرة، وقد جاء معه لمقابلتي. ومع أن عبد اللطيف الشواف كان مثقفاً وتقدمياً فلم يكن ملمّاً بلغة أجنبية، وغير مطّلع على التطورات في النظريات المالية والاقتصادية. عدا أنه لم يكن راغباً، شخصياً، في تولّي المنصب.

وأخيراً اضطررت إلى تعيين أحمد عبد الباقي الذي كان يعمل مديراً لقسم الميزانية في الوزارة في منصب مدير المالية العام، وتولّى بعد ذلك بفترة، منصب وكيل لوزارة المالية، وهو رجل مسلكي ذو ميول تقدّمية وإلمام بالقضايا المالية التي مارسها بضع سنوات قبل الثورة. أما منصبه مديراً عاماً للمالية فقد شغله أمين عبد الكريم الذي تولّى منصب وزارة المال بعد عام ١٩٦٨. ومن بين التغييرات الأخرى التي أجريتها تعيين تقي الوسواسي، وهو أيضاً من الموظفين المسلكيين والتقدميين، مديراً عاماً لضريبة الدخل. وعيّنت كذلك عبد الرزاق الخضيري مديراً عاماً للواردات، وهو من أعضاء الحزب الوطني الديموقراطي.

وإضافة إلى ذلك، أجريت بعض التحويلات في مديريات تابعة للوزارة مثل مديرية الواردات العامة، ومديرية التقاعد العامة، ومديرية الجمارك العامة في فترات مختلفة.

هذا فيما يتعلق بالتشكيل الإداري، أما ما يتعلق بالميزانية العامة للدولة فقد كانت هناك الميزانية العامة التي أقرها المجلس النيابي، فجرى السير بموجبها مع إجراء تغييرات ثانوية خلال السنة المالية نفسها، وفقاً لما تتطلبه النفقات الجديدة التي يستلزمها تنفيذ منهج حكومة الثورة في مختلف وزارات الدولة ودوائرها، ولكن بقدر ما يسمح به العمل ضمن حدود الميزانية القائمة. وبعد فترة وجيزة بدأت ترد إلى وزارة المال طلبات للتوسّع في التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية. وأصبحنا نلبّي هذه الطلبات بالقدر الذي يساعد عليه إجراء المناقلات من بعض فصول الميزانية التي يوجد فيها توفير، إلى فصول أخرى.

ومن بين الإجراءات ذات العلاقة بهذا الموضوع، والتي تتطلب الاهتمام والتفكير، قيام رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في أحد الأيام وكان ذلك بعد بضعة أشهر من قيام الثورة، حيث كانت الميزانية القديمة لا تزال معمولاً بها، بالإعلان مباشرة عن زيادة رواتب ضباط الصف في الجيش. وفي صباح اليوم التالي ذهبت لمقابلة رئيس الوزراء، وأبديت له استغرابي من قيامه بهذا الإجراء قبل موافقة وزارة المال كما يتطلب قانون الميزانية العامة. وأخبرته بأسفي وعدم قدرتي على الاستمرار في العمل إذا كان هذا الأسلوب يتّبع في اتخاذ القرارات، فاعتذر رئيس الوزراء عن عدم إخباري بذلك مسبقاً، ووعد بالالتزام بأخذ موافقة وزير المال في كل الأمور المالية لوزارة الدفاع أو أي شأن آخر قبل التنفيذ. وبعد ذلك أخذ يطلب مثل هذه

الموافقة على الإجراءات التي تخص الرواتب أو المصروفات الأخرى لوزارة الدفاع، حتى إنه عند توقيعه على الاتفاقية العراقية ـ السوفياتية الخاصة بتسليح الجيش العراقي أرسل الاتفاقية لي مع العقيد طه الشيخ أحمد لأوافق عليها واوقعها بصفتي وزيراً للمال قبل أن يوقعها هو. وهكذا فعل أيضاً في جميع الاتفاقات والمصروفات الخاصة بوزارة الدفاع.

كذلك بدأت في وزارة المال بوضع منهج لتعديل القوانين المالية لتلائم منهج حكومة الثورة، كقانون الخدمة المدنية وقانون ضريبة الدخل، ووضع قانون لضريبة الإرث.

وفي ديوان وزارة المال كانت تجري مقابلاتي مع شخصيات أجنبية وعراقية. فكان مختلف السفراء القدامى والجدد يأتون لمقابلتي والتحدث حول خطة حكومة الثورة في الشؤون المالية والاقتصادية فضلاً عن الشؤون السياسية، بصفتي منتمياً إلى الحزب الوطني الديموقراطي. إضافة إلى الشخصيات العراقية العاملة في الميادين التجارية والزراعية والمالية ممن كانوا يأتون لبحث المشاكل التي كانت موضع شكوى، والطرق المطلوبة لإصلاحها. كذلك زارتني شخصيات أجنبية مختلفة وممثلو صحف أوروبية وأميركية لمعرفة حقيقة حكومة الثورة وسياستها الداخلية مما سيأتي تفصيله في ما بعد.

تغييرات إدارية

ومن القضايا التي كانت تستوجب الالتفات اليها، تغيير رؤساء المؤسسات التابعة لوزارة المال، وكان من أهمها البنك المركزي العراقي، ومصرف الرافدين، والمصارف الاختصاصية الأخرى مثل البنك العقاري وبنك الرهون.

فقد كان عبد الإله حافظ يتولّى منصب محافظ البنك المركزي في العهد الملكي، وهو وزير سابق ومن المقرّبين من نوري السعيد. ولكنه كان، أيضاً، مسكلياً في إدارة شؤون البنك المركزي، وإنْ لم تكن الشؤون المالية من اختصاصه. وكان مفترضاً أن يحل محله محافظ آخر بعد قيام الثورة. ولكنني، كوزير للمال تريثت في إجراء هذا التغيير نظراً إلى علاقة البنك المركزي بموضوع الأرصدة الاسترلينية التي جمّدتها الحكومة البريطانية. وبعد أن رفع التجميد وعادت العلاقة المالية الخارجية إلى طبيعتها أحيل عبد الإله حافظ على التقاعد وفكّرت في إيجاد بديل، يشغل هذا

المنصب. فكان هناك نائب المحافظ جورج جرجي الذي كانت لي به معرفة حينما عملت في قسم التجارة بوزارة المال، وكان هو مديره، والذي تولى لاحقاً منصب وكيل محافظ البنك، ففاتحته بإسناد المنصب إليه أصالةً. ولكنه اعتذر عن ذلك بحجة أن صحته لا تساعده على القيام بهذه المهمة بصورة مستمرة، ولكنه كان وفقاً لحدسي، يتجنّب أخذ المسؤولية في ظروف استثنائية.

بعد التحرّي، وقع اختياري على ناظم الزهاوي الذي كان سابقاً يشغل منصب مدير الاستيراد العام، وكان معروفاً بميوله التقدّمية، فقدّمت اقتراحاً لمجلس الوزراء بذلك، وتمّت المصادقة عليه، فتولّى ناظم الزهاوي إدارة هذه المؤسسة. ولكن بعد مباشرته العمل، لاحظت بعض الضعف في المواقف التي يتّخذها تجاه المشاكل التي يواجهها، ولا سيما بالنسبة إلى الصراعات السياسية التي حصلت بعد أشهر قليلة من قيام الثورة وما سببته من مضاعفات. ولكنه استطاع إلى حد ما أن يدير الشؤون المصرفية في البنك المركزي. وقد عهدت إليه، في ما بعد، مهمة المفاوضات مع الجهات البريطانية بشأن خروج العراق من المنطقة الاسترلينية، وهو أحد الإنجازات المهمة لثورة ١٤ تموز (يوليو).

ومن أهم المؤسسات التابعة لوزارة المال كان مصرف الرافدين الذي أسس منذ سنة ١٩٤١ على أثر حركة رشيد عالي الكيلاني وتعطيل عمل البنوك البريطانية التي كانت وحدها تعمل في العراق. ومنذ تأسيس المصرف تولّى منصب مديره العام محمد علي الجلبي، وهو ابن عبد الحسين الجلبي الذي تولى منصب وزير المعارف في الحكومة العراقية الأولى برئاسة عبد الرحمن النقيب، وأخو عبد الهادي الجلبي الشخصية التجارية المعروفة الذي كان عضواً بارزاً في مجلس الأعيان ومن المقرّبين من نوري السعيد. واستمرّ محمد علي الجلبي في إدارة هذا البنك وكان ناجحاً في عمله. وأصبح مصرف الرافدين مرموقاً اتّسعت أعماله داخل العراق وخارجه. ولكن بعد قيام الثورة، أصبح بقاء محمد علي الجلبي في هذا المنصب غير ملائم بسبب علاقة عائلته بالعهد السابق. وكنت أتوقّع أن يشعر هو بالحرج من استمراره في منصبه فيقدّم استقالته منه. ولكنه بعد أيام عدة لم يفعل ذلك، فكان أن كلفت السيد رجب علي الصفار، الذي كان عضواً في الحزب الوطني الديموقراطي وصديقاً له ولي، مفاتحة محمد علي الجلبي وإشعاره بأن بقاءه في منصبه أصبح محرجاً. وبما أنني أكن له التقدير في عمله وددت أن يقدّم هو استقالته بدلاً من اضطراري إلى إقالته أو إحالته

على التقاعد، فقدّم استقالته على أثر هذه المفاتحة، ووجهت إليه كتاب قبول استقالته مع التقدير لعمله وجهوده في تأسيس مصرف الرافدين ونموّه إلى المرتبة التي وصل إليها في الوسط التجاري والمالي. وعلى أثر ذلك كلّفت محمود صبري، الذي كان أحد معاوني المدير العام، ومن المعروفين بميولهم التقدّمية، تولّي منصب المدير العام وكالة، ريثما يُعيّن مدير عام أصيل. وخلال فترة قيامه بعمله قدمت اللجنة التي ألفت في مصرف الرافدين، أسوة بالمؤسسات الأخرى، تقريراً عن المخالفات التي كان رجال العهد السابق قد قاموا بها. ومن بين ما تضمّنه التقرير أن مصرف الرافدين، حينما كان محمد علي الجلبي مديراً عاماً له ورئيساً لمجلس إدارته، قدّم تسهيلات مصرفية للشركة التي يرأسها أخوه عبد الهادي الجلبي بلغت ٤٠٠ ألف دينار، وكان ذلك مبلغاً لا يستهان به في ذلك الوقت. وطالب التقرير بإدانته باعتبار أن ذلك العمل غير مشروع. وبعد أن درست التقرير وجدت أن هذا العمل لم يتجاوز العمل المصرفي المعتاد. ولذلك قررت إغلاق القضية، وأبلغت محمود صبري وكيل المدير العام ذلك.

وبعد بضعة أشهر، ونظراً لضرورة تعيين مدير عام أصيل للبنك، ونتيجة التحري عن شخصية مناسبة وقع الاختيار على زكي عبد الوهاب العضو السابق في الحزب الوطني الديموقراطي، والذي اكتسب خبرة في عمليات المصارف من خلال عمله في أحد البنوك الأهلية. فبدأ عمله واستمر فيه بنجاح، وكسب قبولاً في الأوساط التجارية نظراً لتعامله الهادئ والحسن مع زبائن البنك ومع الأوساط التجارية عموماً.

وعلى هذا المنوال جرى تغيير الذين يتولّون مسؤولية المؤسسات التابعة لوزارة المال بآخرين متعاطفين مع مبادئ الثورة. ولهذا السبب، تحديداً، لم يكتب لهم البقاء في مناصبهم بعد انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣.

تلبية طلبات الجهات الأخرى

كان جهاز وزارة المال، في العهد السابق، معتاداً الضغط على مصروفات الدولة، ولذلك كان يتّجه إلى رفض الطلبات التي تتقدم بها الوزارات المختلفة لزيادة مصروفاتها لأسباب طارئة. وقد واجهنا تركة هذا الوضع بعد قيام الثورة عندما كانت الجهات المختلفة كالصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والزراعة تتقدم بطلباتها الملحّة لإنجاز خططها من أجل تحقيق بعض أهداف الثورة. فأوعزت إلى جهاز الوزارة

بالوقوف موقفاً إيجابياً من هذه الطلبات ريثما تُنظّم الميزانية العامة للسنة التالية وتخصص لمختلف دوائر الدولة المبالغ التي تحتاج إليها بقدر ما يسمح به الوضع المالي.

فإضافة إلى ضرورة توفير المبالغ المطلوبة لتنفيذ توسّعات خدمات الدولة من الناحية الإدارية والتنفيذية، هناك فائدة مهمة لزيادة الصرف في ظروف الثورة، التي لا بد أن تنعكس على الحركة الاقتصادية والنشاط الفردي. ولذلك تعتبر هذه الزيادة بمثابة تشجيع للنشاط الفردي ودفع للحركة الاقتصادية. وقد استهدف ذلك العمل تلافي ما قد تحدثه الثورة من انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي العام.

ولهذه الأسباب أيضاً، أوعزت إلى مدير عام مصرف الرافدين بالتساهل في منح التسهيلات المصرفية للمتعاملين معه، كما أوعزت إلى البنك المركزي بمنح التسهيلات المالية إلى بنك الرافدين والبنوك الأهلية العاملة في العراق بإعادة حسم الأوراق المالية (الكمبيالات) لديه بغية توفير السيولة النقدية للبنوك حتى تستطيع القيام، بالتالي، بتوسيع التسهيلات المصرفية للمعاملات الاقتصادية والتجارية. وبالطبع، أبلغت البنك المركزي والمصارف التجارية أن تفعل كل ذلك مع التأكد من وجاهة الأعمال الاقتصادية التي من أجلها تمنح التسهيلات المصرفية، ومن تأثيرها الإيجابي في التنمية الاقتصادية العامة، والتأكد من الكفاءات المالية لمن يمنحون هذه التسهيلات، وذلك من أجل تجنّب أية أشكالات قانونية ومالية. وكان لهذه الإجراءات وقع حسن في الأوساط الاقتصادية والقطاعات التجارية، إذ قللت كثيراً من تأثير قيام الثورة المفاجئ في هذه الأوضاع.

وبعد قيام الثورة بأسابيع قليلة، بدأنا في وزارة المال، بالإعداد لوضع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٩، وطلبنا من جميع الوزارات والدوائر تقديم طلباتها مع التوصية بأن تحاول جعل الزيادة في المصروفات عند الضرورة فقط، ولإنجاز التوسعات العاجلة. وحينما أخذت هذه الطلبات ترد إلينا وجدنا زيادات كبيرة بالنسبة إلى المخصصات في الميزانية السابقة، إلى جانب المبلغ المخصص لوزارة الدفاع، الذي جرى التقليد على تقديمه مقطوعاً من دون تفصيلات. وعلى جاري العادة، بدأت تجري المناقشات مع كل وزير في محاولة لخفض المبالغ المطلوبة إلى الحد الذي يسمح به الوضع المالي. وأعطينا الأسبقية للوزارات التي تقوم بالخدمات الاجتماعية. وبعد الإنتهاء من كل هذه المناقشات، وجدنا أنه لا يمكن سد المصروفات المطلوبة لتلك الخدمات الاجتماعية

بالواردات إذا التزمنا القاعدة التي كانت متّبعة وهي تخصيص ٣٠ في المئة من واردات النفط للميزانية الاعتيادية للدولة، و٧٠ في المئة لمشاريع الخطة الاقتصادية. ومن أجل توفير المبالغ المطلوبة للتوسعات في الخدمات الاجتماعية ومصروفات الدفاع، قررت أنه لا بد من تغيير تلك القاعدة في ما يخص التصرّف بواردات النفط، وتخصيص ٥٠ في المئة من تلك الواردات للميزانية الاعتيادية و٥٠ في المئة للخطة الاقتصادية، وذلك لسببين: أولاً إن هذه المشاريع الاجتماعية لا تقل شأناً ومركزاً في الأسبقية عن المشاريع الاقتصادية العمرانية، ذلك أن التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية المعنية بالإنسان، ربما تكون أكثر تحقيقاً لمصلحته من المشاريع العمرانية الاقتصادية، أي أن الاستثمار في الإنسان لا يقل أهمية عن الاستثمار المادي في المشروعات الاقتصادية مع الاعتراف بأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

والسبب الثاني هو أن الـ ٧٠ في المئة من واردات النفط، التي كانت تخصص للخطة الاقتصادية كانت لا تنفق جميعها بسبب عجز الجهاز الفني والإداري عن تنفيذ الخطة الاقتصادية، وتبقى مبالغ كبيرة منها مجمّدة في الميزانية، وتنعكس في أرصدة نقدية إما في حسابات البنك المركزي وإمّا الأرصدة الإسترلينية المودعة في بريطانيا وغيرها من الأقطار الأوروبية. ولذلك كان من غير المعقول أن يبقى المجتمع محروماً من الخدمات التي يحتاج إليها، في الوقت الذي تبقى واردات الدولة معطّلة في حسابات مجمّدة.

كذلك وجّه نقد آخر مفاده أنه لا يصح إعتماد ميزانية الدولة على واردات تتحقق عن طريق شركات أجنبية، في حين أن هذه الواردات ناتجة من ثروة وطنية. أما أن يأتي استثمارها وتحقق دخلها عن طريق الشركة صاحبة الامتياز فهذه قضية أخرى تعالج في سياق آخر.

وبهذه الطريقة تمكنا من رصد المبالغ المطلوبة للقيام بخطوات واسعة في مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية. وبالرغم من تغيير تلك القاعدة، واتباع القاعدة الجديدة في توزيع واردات النفط، فقد ظهر عجز في الميزانية بزيادة المصروفات عن الواردات بمقدار راوح بين مليونين وثلاثة ملايين. وبما أنه لم يكن هناك مجال لخفض المصروفات إلا بإلغاء بعض مشاريع التوسّع أو قبول هذا العجز، قررت أن تقدم الميزانية العامة بوجود عجز محدود فيها، وهذا أمر طبيعي في القواعد المالية الحديثة المتّبعة في الأقطار المتقدّمة، على ألا يتجاوز هذا العجز حدوداً معينة،

وألا يتكرر كثيراً في تنظيم الميزانيات السنوية. وبهذه الصورة قدمت الميزانية إلى مجلس الوزراء وأُقرّت المصادقة عليها، وأتبعت هذه القاعدة، أي تخصيص ٥٠ في المئة من واردات النفط للميزانية الاعتيادية، وقبول العجز المحدود فيها، في إعداد ميزانية سنة ١٩٦٠ التي وفّرتْ، أيضاً، للوزارات والدوائر المعنية المبالغ المطلوبة لتعزيز خدماتها.

ولا مجال هنا للإسهاب في ما حققه تنفيذ هذه الميزانية من نموّ في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن العودة بهذا الخصوص إلى المراجع والاحصاءات للتعرّف بالتفصيل إلى ما تحقق من إنجازات.

تعديل بعض القوانين المهمّة

ومن القضايا الأخرى التي عنيت بها وزارة المال إعداد قانون جديد لضريبه الدخل من أجل زيادة نسبة الضريبة على المداخيل الكبيرة، لأجل التقليل من الفروق الاقتصادية للمجتمع. وكذلك وضع قانون جديد لفرض ضريبة الإرث لأول مرة في العراق، وهو أيضاً من الإجراءات التي من شأنها التقليل من تلك الفروق. وفرضت ضريبة الإرث هذه بمقياسين: مقياس على التركة بأجمعها، ومقياس آخر على ما يصيب الوارث من التركة. وهذا الترتيب هو أضمن للعدالة في توزيع عبء الضريبة على دافعيها، ولو أنه أسلوب معقّد بعض الشيء ما حمل المسؤولين في ما بعد على تغييره، وفرض ضريبة الإرث بمقياس واحد على مجموعة التركة فقط، في حين أن الأسلوب السابق، الذي جرى تغييره، كان أكثر عدالة، باعتبار أن الضريبة تفرض على كل وارث من التركة نتيجة لتباين حصص الورثة. والجدير ذكره أن ضريبة الإرث، التي شرّعت في عهد الثورة لتقليص الفروق الاقتصادية قد ألغيت في عهود لاحقة.

ومن القوانين التي شُرّعت، قانون جديد للخدمة المدنية هو القانون الذي ينظّم شؤون موظفي الدولة ومستخدميها. وقد توخّى ذلك التشريع تحسين أوضاع الموظفين من حيث الرواتب والإجازات والحقوق الأخرى، ورفع الغبن عن الموظفين الذين حصلوا على شهادات عليا خلال فترة ممارستهم الوظيفة. وكان القانون القديم لا يفسح المجال لهؤلاء الموظفين بتحويل درجتهم الوظيفية إلى الدرجة المناسبة لشهاداتهم. وفسح القانون الجديد المجال لمن يحصل على الشهادة العالية أن يتقدم

من وظيفته الدنيا إلى الوظيفة العليا التي تناسب شهادته. وبذلك رفع الغبن عن عدد كبير من الموظفين الذين كانوا قد حصلوا على شهادات عالية واستمروا في وظائفهم ذات الدرجات الدنيا.

مساعدة النقابات والمنظمات المهنية

ومن جملة الإنجازات التي حققتها الميزانية المالية لحكومة الثورة سنة ١٩٦٠، مساعدة النقابات والمنظمات المهنية، إذ كانت تخصص لبعضها مبالغ متواضعة. وقد تقدّمت هذه النقابات والمنظمات المهنية بطلب، منح مالية لمساعدتها في استمرار عملها وتمكينها من القيام به وفق أنظمتها لخدمة المهمة التي أنشئت من أجلها. وخصصت منح سنوية لنقابات المحامين والأطباء والمهندسين والمعلمين واتحاد الطلبة ورابطة المرأة. وإلى المنح النقدية، خصصت لمعظم هذه النقابات قطع من الأراضي الأميرية التي تملكها الدولة لأجل تشييد مقار لها ونواد لأعضائها. وكان ذلك مساعدة كبيرة لهذه المنظمة إذ هيأ لها مكاناً لإقامة المراكز المطلوبة لعملها.

تجميد الأرصدة العراقية

ومن أهم الأمور التي نالت إهتمام حكومة الجمهورية الجديدة، وخصوصاً وزارة المال التي يعنيها الأمر بالدرجة الأولى، قضية رفع التجميد الذي فرضته الحكومة البريطانية على أرصدة العملات الأجنبية والإسترلينية للعراق المودعة في بنك إنكلترا (البنك المركزي البريطاني) وبنوك بريطانية ومؤسسات أجنبية أخرى. وبما أن العراق كان منتمياً، في العهد الملكي، إلى الكتلة الإسترلينية، فإن إيراداته من العملة الأجنبية كانت مودعة في البنك المركزي البريطاني. وقد أدّى ذلك التجميد إلى إيقاف المعاملات المالية الخارجية على نحو تام تقريباً. وقبل اعتراف الحكومة البريطانية بالجمهورية العراقية حاولت بعض الجهات العراقية في الخارج حث الحكومة البريطانية على التمسّك بتجميد الأرصدة الإسترلينية العراقية، وعدم السماح لحكومة الجمهورية العراقية باستعمال أي من المبالغ المودعة في البنوك البريطانية. كذلك فأن بعض النواب العراقيين الذين كانوا في العاصمة الأردنية عمان، بصفتهم أعضاء في المجلس النيابي للإتحاد الهاشمي، طالبوا الحكومة

البريطانية، بواسطة السفير البريطاني في عمان، بأن تستمر في تجميد الأرصدة التابعة للحكومة العراقية، ووضعها تحت تصرّف الاتحاد الهاشمي. وبما أن هذا الوضع يهدد بموقف خطير جداً بالنسبة إلى الاقتصاد العراقي، استدعيت بصفتي وزيراً للمال المدير العام لشركة نفط العراق المقيم في بغداد وأنذرته بأن حكومة الجمهورية العراقية سترغم شركة نفط العراق وشقيقاتها في الموصل والبصرة على دفع عائدات النفط المستحقة للحكومة العراقية بالذهب أو بعملات أجنبية قابلة للتداول دولياً كالدولار، إذا لم يرفع الحجز عن جميع الأرصدة والأموال العراقية في الخارج. وقد ورد في الوثائق البريطانية المنشورة عن تلك الفترة بأن المدير العام لشركات النفط المذكور سارع إلى إبلاغ السفير البريطاني بهذا الإنذار، وأخبره بأن الاتفاقات المعقودة مع الحكومة البريطانية تسمح للحكومة العراقية بتنفيذ هذا الطلب. فقام السفير البريطاني، بدوره، بإبلاغ الحكومة البريطانية بهذا التطوّر، فرفع الحجز عن الأرصدة العراقية بعد أيام قليلة، وأصبح من الممكن للبنك المركزي العراقي استعمالها في المعاملات المالية الخارجية للعراق.

دعم الثورة الجزائرية

زار في خريف ١٩٥٩ وفد من جبهة التحرير الوطني الجزائرية، التي كانت حينئذ تقود الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، بغداد، وكان برئاسة فرحات عباس، وضم الوفد في عضويته مسؤول الشؤون المالية.

وقد استُقبل الوفد بحفاوة كبيرة شعبياً ورسمياً. وكان هدف الزيارة طلب مساعدة الجمهورية العراقية من ناحية المال والسلاح لدعم الثورة الجزائرية. وأجرى الوفد مفاوضات مع عبد الكريم قاسم وقادة الثورة في وزارة الدفاع حول مساعدة ثورة الجزائر. وقد عُرف أن حكومة الجمهورية العراقية قدّمت السلاح وقد نقلته إلى الجزائر طائرات عراقية. وإلى جانب ذلك زارني مسؤول الشؤون المالية في مكتب وزارة المال وبحث معي حاجة الثورة الجزائرية إلى المال لمساعدتها في استمرار الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، فعرضت عليه استعداد الحكومة العراقية بصورة مبدئية لتقديم مليوني دينار سنوياً على أن يخضع ذلك لموافقة مجلس الوزراء، فارتاح لذلك كثيراً. وفي اليوم نفسه قدّمت اقتراحاً رسمياً إلى مجلس الوزراء بتخصيص هذا المبلغ اعتباراً من سنة ١٩٦٠، فوافق على ذلك، وأعلن هذا القرار في الصحف والإذاعة

كمساهمة متواضعة لدعم الثورة الجزائرية وتنفيذاً لأحد أهداف ثورة ١٤ تموز (يوليو) في دعم حركات التحرّر الوطني في الأقطار الغربية.

مديرية الإعاشة العامة

من الدوائر المهمة التابعة لوزارة المال «مديرية الإعاشة العامة» التي كانت معنية، في ذلك الوقت، بتوفير الخبز بأسعار مدعومة من الدولة، وكذلك الحبوب، وخصوصاً القمح والشعير. وكانت إدارتها وميزانيتها مستقلتين.

وعند قيام الثورة، عيّن اللواء الركن ناجي شاكر مديراً عاماً لهذه المؤسسة بعد إحالته على التقاعد. وقد أثبت بعد تعيينه حرصاً وجدارة في أداء عمله. وفي ذلك الحين كانت هذه المؤسسة تقوم بنشاطاتها بالتعاقد مع القطاع الخاص لطحن الحبوب، كما كانت تتعاقد، أيضاً، مع الأفران الأهلية لإنتاج الخبز. وصودف أن كان حاصل الموسم الزراعي تلك السنة من دون المستوى المطلوب لتوفير حاجة البلاد من الحبوب. ولذلك، قامت مديرية الإعاشة بالاتفاق مع وزارة المال، بالتعاقد مع مجهّزين من الأقطار المصدّرة للحبوب مثل استراليا وكندا وأميركا، وكان من المهم أن يُخطط الاستيراد بحيث يوفّر الحبوب المقتضاة للإعاشة من دون انقطاع ويحول دون حدوث فجوة تفتقد فيه من الأسواق، وتحدث أزمة في تجهيز الخبز، المادة المعيشية الأساسية للبلد.

وهنا أودُّ أن أشير إلى حادثة وقعت في إحدى إرساليات القمح الواردة من أستراليا وكانت لها انعكاسات استغلت للتهجّم على وزارة المال. فقد احتوت إحدى الإرساليات بعض الجرذان، فأخبرني مدير الإعاشة العام بذلك، فأوعزت إليه برفض الإرسالية وإعلام المجهزين بالتصرّف كما يرتأون. فقام المجهزون، بعد أخذ موافقة الجهات الجمركية والصحية المعنية، ببيع الإرسالية في العراق، وكان لحامد قاسم، أخي عبد الكريم قاسم، علاقة بهذه الصفقة. فاعتبر هذا العمل محاباة لحامد قاسم، في حين أن وزارة المال قررت رفض الإرسالية وعدم تسلمها ولكن المجهزين تشبثوا ببيعها في العراق بدلاً من إعادتها إلى مصدرها. فأصبحت القضية لا تخص وزارة المال، بل السلطات الصحية التي وافقت على استعمال هذه الإرسالية في العراق. وعليه لا يمكن إلقاء المسؤولية في هذا الشأن على وزارة المال، عدا أنه لم يكن هناك

أي تأثير لحامد قاسم على قرار وزارة المال برفض تسلّم الإرسالية.

قضية الإسكان

ومن الأمور التي كانت موضع إهتمام وزارة المال في ذلك الوقت، قضية الإسكان. فعندما قامت الثورة كانت مشكلة الإسكان على أشدها نظراً لإرتفاع قيمة الأراضي ذات الملكية الخاصة القريبة من بغداد. فاتخذت وزارة المال خطة توزيع الأراضي الأميرية التي تعود ملكيتها إلى الدولة، والواقعة ضمن حدود أمانة العاصمة أو القريبة منها، على جمعيات الإسكان التعاونية لمختلف المهن كالمحامين والأطباء والمعلمين والمهندسين والضباط والموظفين في الوزارات والدوائر المختلفة. فكانت تخصص لكل من هذه الجمعيات قطعة من الأراضي الأميرية، تقوم الجمعية بوضع مخطط لها وفقاً لتخطيط أمانة العاصمة وتقسيمها إلى قطع سكنية وعرضها للبيع على أعضائها وغيرهم من المنتسبين إلى المهنة ذاتها. وبذلك خفت أزمة السكن إلى درجة كبيرة، بل أصبح سوق الملكية الخاصة للأراضي كاسداً. وبهذه الوسيلة بدأ تشييد الأحياء التي أصبحت شهيرة في بغداد مثل «حي المحامين» و«حي المهندسين» و«حي الأطباء» و«مدينة الضباط» و«حي البلديات» وغيرها من الأحياء. هذا عدا الأراضي الأميرية التي خصصت لتشييد مجاميع سكنية للعمال وذوي الدخل المحدود، وهي أصبحت أيضاً أحياء واسعة مثل حي الثورة، وحي الشعلة، وحي العامل. كما خُصصت قطع مهمة في مراكز بارزة لتشييد مقار للجمعيات المهنية كجمعية المهندسين وجمعية الأطباء ونقابة المحامين ونقابة المعلمين وغيرها من المنظمات والجمعيات. وفي غمرة تقديم هذه الطلبات لتخصيص الأراضي السكنية للأغراض المذكورة تسلمت وزراة المال طلباً من مجلس السيادة الذي شكّلته الثورة ليقوم بمهمات رئاسة الجمهورية بشكل رمزي (وتألف حنيذاك من اللواء نجيب الربيعي رئيساً، ومحمد كبه وخالد النقشبندي عضوين) لتخصيص قطعة أرض لتشييد مساكن لأعضاء المجلس. وكان موقعها بمحاذاة مدينة المنصور. فارتأيت أن تلبية هذا الطلب ربما تعتبر نوعاً من المحاباة واستغلال المنصب وسبباً للطعن بجهاز الدولة وبأعضاء مجلس السيادة خصوصاً، لذلك ذهبت إلى عبد الكريم قاسم وأطلعته على الطلب وأبديت له تحفظي عنه واقترحت أن يطلب هو من المجلسِ العدول عنه، وقلت له إني لا أرى من المناسب الإجابة عنه بالرفض، والأولى أن يخبر مجلس السيادة بغض النظر عن ذلك، فأغلق الموضوع. وأعتقد أنني قمت بالخطوة الصحيحة مع أنها أحدثت بعض

الاستياء لدى ذوي العلاقة.

إعداد ميزانية الدولة لسنة ١٩٦٠

بعد الانتهاء من الاحتفالات بالذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز (يوليو)، بدأت وزارة المال، كعادتها في بداية النصف الثاني من السنة، بالشروع في إعداد ميزانية الدولة للسنة التالية، والطلب إلى مختلف الوزارات والدوائر إرسال تخميناتها للمصروفات المتوقّعة، وبيان التوسعات المقترح القيام بها معزّزة بالأسباب الموجبة لذلك. وبعد فترة قصيرة بدأت ترد طلبات الوزارات المختلفة، وكان أغلبها يتضمّن توسّعاً كبيراً في التشكيلات الإدارية في الخدمات الاجتماعية، لا سيما في التعليم والصحة وتوسيع الدوائر ذات الصلة بمصالح المواطنين، مع أن زيادات غير قليلة كانت قد خصصت لهذه الدوائر في ميزانية سنة ١٩٥٩. غير أنه لم يكن باستطاعة وزارة المال تلبية جميع تلك الطلبات بسبب محدودية موارد الدولة في ذلك الحين.

وكالعادة أخذنا مع مديري الأقسام المختصة، نجتمع مع الوزراء المسؤولين والمديرين العامين المهمين لدراسة مفردات الزيادات المطلوبة بقصد تحديد الصرف في الدوائر الإدارية والتنفيذية، ولأجل فسح المجال للتوسّع في الوزارات التي تقوم بالخدمات الاجتماعية العامة.

وأخيراً، توصّلنا إلى وضع متوازن بين خدمات الدولة مخصصين أسبقية للخدمات الاجتماعية التعليمية والصحية وغيرها ما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة المواطنين ولا سيما ذوي الدخل المتدنّي. وبذلك اضطررنا إلى تقديم الميزانية، كما في السنة السابقة، مع تخصيص ٥٠٪ من موارد النفط للميزانية الاعتيادية و٥٠٪ لميزانية التخطيط الاقتصادي. ومع أن العجز الذي ظهر في الميزانية كان قليلاً فقد كان مقبولاً من الناحية الاقتصادية والمالية على أمل أن يُسدد في السنوات المقبلة مع نمو الاقتصاد الوطني وعوائد النفط وزيادة المواد الضريبية.

الجدير ذكره أن وزارة الدفاع كانت قد تقدمت بلائحة قانون الخدمة العسكرية التي تضمّنت زيادات كبيرة في رواتب الضباط لا سيما منهم ذوي المراتب العالية، فضلاً عن رواتب من يتقاعد منهم، فاعترضت على هذه اللائحة وبيّنت أن الميزانية

العامة لا تستطيع تحمّل هذه الرواتب الضخمة إلا إذا كانت على حساب تقليص الخدمات الاجتماعية ونفقات الدولة المهمة الأخرى. وبعد المناقشة مع عبد الكريم قاسم وكبار المسؤولين في الجيش، توصّلنا إلى حل وسط قضى بدفع بعض الزيادات المعقولة، وشرع القانون على ذلك الأساس.[١]

---

(١) انظر نص التقرير الذي كتبه محمد حديد عن ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ووضع العراق المالي في الملحق الرقم ٥.

الفصل العاشر

الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف

كنت ـ كعادتي دائماً ـ أزور كامل الجادرجي في داره أغلب الأمسيات. كان هنالك يوم معيّن من كل أسبوع مفتوحاً لجميع الزملاء والأصدقاء الديموقراطيين وغير الديموقراطيين من المعنيين بالشؤون العامة (أي «قبول» كما كان يدعى آنذاك). وفي إحدى تلك الزيارات، بعد قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ببضعة أيام، كان الحديث يُدوَّن حول التعرّف إلى شخصية كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف اللذين لم يكن الجمهور يعرف شيئاً عنهما حتى قيام الثورة، وقد بيّنت للشخصين أو الثلاثة ممن كانوا جالسين بالقرب منّي، أنني توصّلت إلى أن عبد الكريم قاسم هو الأقرب إلى الآراء والأفكار الديموقراطية، ولذلك فهو الأرجح لتلقي دعم من قبل العناصر الديموقراطية. أضف أني شعرت بأنه يتّسم بالإعتدال والهدوء. وقد كان كامل الجادرجي، وحده، على علم بهذا الرأي لأنه كان مطّلعاً على الاتصالات التي جرت مع عبد الكريم قاسم قبل الثورة. وكان من المفيد أن يكون ذلك معروفاً لدى الشخصيات القيادية الأخرى في الحركة الديموقراطية.

التباس عبد السلام عارف مع صبيح علي غالب

من الأحداث التي عمّقت شقة الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، ما ذكر من أن المقدم صبيح علي غالب، الملحق العسكري في أنقرة، كان يسافر إلى مقرّ عمله، وأن المقدّم صبحي عبد الحميد الذي كان اتجاهه قومياً، كان يسافر إلى القاهرة، وكان سفرهما في وقت متقارب في المطار. ويقال إن عبد السلام عارف طلب من مدير المطار المدني أن يكلم صبحي عبد الحميد، فنادى صبيح علي غالب خطأً لمكالمة عبد السلام عارف، فتحدث عبد السلام عارف إليه ظناً منه أنه صبحي عبد الحميد. فطلب إليه أن يبلّغ عبد الناصر أن أيام عبد الكريم قاسم أصبحت

معدودة. وما كان من صبيح علي غالب إلاّ أن اخبر عبد الكريم قاسم بما أبلغه به عبد السلام عارف، فساهم ذلك في تعميق الخلاف.

وأودّ ههنا أن أشير إلى أوضاع الانقسامات بين الضباط. ففي تلك الفترة، كنت في أحد الأيام جالساً في مكتب عبد الغني عبد الستار، سكرتير وزير الدفاع انتظاراً لمقابلة عبد الكريم قاسم، وكان وصفي طاهر حاضراً أيضاً. وفي تلك الأثناء، دخل صبحي عبد الحميد وجلس أيضاً انتظاراً لمقابلة عبد الكريم قاسم. وكان وصفي جالساً إلى جواري فتوجّه إليّ وأشار إلى صبحي عبد الحميد بإشارة تنمّ عن الحذر منه.

الوضع العام

كان من نتائج الخلاف الذي نشأ بين عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم من ناحية، والكشف عن مؤامرة رشيد عالي الكيلاني من ناحية أخرى، حصول انقسام في القيادة العسكرية للثورة، لم يكن في بدايته ظاهراً، ولكنه أخذ يطفو على السطح تدريجاً، ويؤدي إلى انقسام في الرأي العام. وكان الصراع، في الحقيقة، يدور حول من يتولّى السلطة الفعلية في نظام غير ديموقراطي، ولمن يكون النفوذ فيه، ولو أن ذلك الصراع أخذ يظهر في الخلاف على مواقف سياسية داخلية وخارجية. وبدأ الإنقسام في الرأي العام يتجلّى، أولاً، في المسيرات والتظاهرات التي كانت تخرج إلى الشوارع وتمرّ أمام وزارة الدفاع، وهي تطرح شعارات متباينة في ما يخص الوحدة الفورية التي أخذت التنظيمات القومية تتبنى طرحها، والاتحاد الفيدرالي الذي أخذت التنظيمات الديموقراطية والشيوعية تتبنى طرحه. ومن بين الشعارات التي كانت تطرح في المنسيرات شعار «ماكو زعيم إلا كريم»، وكان ذلك، ضمناً، ضد الداعين إلى زعامة جمال عبد الناصر للبلاد العربية ومن بينها العراق.

وفي ذلك الوقت، وبسبب الإنقسامات المذكورة حاول بعض أطراف الاتحاد الوطني اعادة الوحدة والوفاق إلى أحزابها، وتبني منهج يوافق عليه جميع أطراف الجبهة. وبين هذه المساعي، كان عقد اجتماع عام في ساحة الكشافة ببغداد تحدث فيه جميع ممثلي أحزاب الجبهة ودعوا إلى لمّ الشمل. كذلك جرت اجتماعات بين قادة الأحزاب في دار كامل الجادرجي. ولكن هذه المساعي لم تفلح في إعادة جبهة الاتحاد الوطني إلى سابق عهدها متفقة على منهج موحد. وكان كل طرف يريد أن

تكون له القيادة في الجبهة، ويخشى تسلّط الطرف الآخر عليها. وكانت الثقة قد زالت بين اليسار واليمين في امكان التمسّك بمنهج موحد. وفعلت العوامل التي كانت تؤثر على الأحزاب السياسية فعلها في القطاع العسكري.

والجدير ذكره في هذه المناسبة، أنه في يوم ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩، وهو يوم تأسيس الجيش كان عبد الكريم قاسم مدعواً إلى حفل غداء مع قادة الفرق وأركان وزارة الدفاع وبعض الضباط الأحرار في دار يحيى الجدة، وهو أخو عبد الكريم الجدة آمر الإنضباط العسكري الذي كان مقرّباً إلى عبد الكريم قاسم. وكنت مدعوّاً إلى ذلك الغداء فذهبت مع عبد الكريم قاسم بسيارته. كنا متجهين إلى مكان الدعوة وعند اقترابنا من منطقة الأعظمية، كانت الجماهير مكتظّة في الشارع كما كان يحدث كلما مرّ عبد الكريم قاسم بسيارته في أحد شوارع بغداد. كانت الجماهير تهتف بحماسة شديدة بشعار «إعدم. . إعدم»، وهي تحيط بسيارته. وكان المقصود بالشعار جماعة العهد الملكي، وأولئك الذين كشف تآمرهم في العهد الجمهوري، وبينهم عبد السلام عارف ورشيد عالي الكيلاني والمدانون معهما. وكان ذلك الشعار وطريقة النداء به مثيراً. وخلال الحفل شعرت بعدم إرتياح باد على وجوه الضباط المدعوين، ربما للسبب نفسه بل لما وراءه من انقسام في الجبهة الوطنية.

ومن بين التطورات في تلك الفترة، استقالة جابر عمر من منصب وزير المعارف (التربية) الذي عيّن فيه بعد قيام الثورة، لسبب لم يكن واضحاً. وقد عيّن هديب الحاج حمود وزير الزراعة وزيراً للمعارف بالوكالة، (إضافة إلى منصبه) وهو من قادة الحزب الوطني الديموقراطي. وبعد تولّيه هذا العمل جاء بعدد من الديموقراطيين ليتولّوا إدارة الأقسام المختلفة في الوزارة.

ومن الأحداث المرتبطة بتلك التطورات وذلك الانقسام، إعفاء فؤاد الركابي سكرتير حزب البعث من منصبه كوزير للإعمار، وتعيينه وزيراً بلا وزارة. وكان هذا من بين أعمال أخرى، دليلاً على اتخاذ عبد الكريم قاسم جانب الاتجاه الديموقراطي في الصراع السياسي القائم آنذاك. وفي ذلك الوقت، صدر قرار بتعييني وزيراً للإعمار بالوكالة، إضافة إلى وزارة المال، ريثما يُعيّن للإعمار وزير دائم.

ومن التطورات التي كان لها أثر كبير في الصراع السياسي:

أ ـ تنظيم «المقاومة الشعبية» التي بدأ تأليف فصائلها بعد قيام الثورة بفترة قصيرة، وبإشراف عبد السلام عارف حينما كان نائباً للقائد العام. وعهد إلى ضباط في الجيش تدريب تلك الفصائل تدريباً شبه عسكري لتكون مهمتها المحافظة على الأمن ودرء اخطار التآمر والتخريب. ولكن بعد خروج عبد السلام عارف من منصبه، أخذ بعض الشيوعيين يتغلغلون في تلك الفصائل. وبعد مرور فترة من الزمن قضي فيها على ما وقع من محاولات التآمر ضد الثورة في الأشهر التي تلت قيامها، تقرّر أنه لم تعد هناك حاجة كبيرة للدور الذي تقوم به المقاومة الشعبية، ولذلك قلّصت تنظيماتها إلى أن جمدت.

ب ـ «اللجان الجمهورية» وهو تنظيم غير رسمي كان يوجهه الحزب الشيوعي. وكان هدف هذه اللجان المفترض هو رصد سلوك الموظفين في مختلف الوزارات والدوائر، ولكنها أصبحت مصدراً للشغب ووسيلة لحسم الخصومات الشخصية تحت غطاء الخلافات، وهذا ما أدى إلى شلّ أعمال تلك المؤسسات والدوائر. وقد أشرنا في موضع سابق إلى سلوك «لجنة صيانة الجمهورية» في البنك المركزي وما اتخذ بشأنها من إجراءات. وقد قامت لجنة صيانة الجمهورية في مديرية ضريبة الدخل العامة بتصرفات مشابهة ما جعلني أوعز إلى مديرها العام، السيد تقي الوسواسي، الديموقراطي الاتجاه، بنقل بعض أعضاء تلك اللجنة إلى وظائف خارج بغداد.

وفي صباح أحد الأيام حينما أتيت إلى وزارة المال التي كان مقرّها في الطابق الثاني من بناية السراي القديمة، وجدت شباباً متجمهرين في أول السلم الذي يؤدي إلى الوزارة. وعندما مررت بهم أخذوا يطلقون بعض الهتافات. ولدى الاستقصاء علمت أنهم موظفون في مديرية الجمارك العامة الواقعة في محل آخر، والتي كان السيد جلال خالد يتولى مديريتها العامة، وهو رجل مستقل مع ميل قليل إلى الاتجاه القومي. فأوعزت إليه أن يبعد قادة «لجنة صيانة الجمهورية» إلى وظائف خارج بغداد. وبهذه الإجراءات التي اضطررت إليها اضطراراً حل الهدوء في تلك الدوائر لتؤدي واجباتها وتنجز معاملات المواطنين بسرعة واطمئنان.

وإضافة إلى هذه التطورات أصبح جهاز الإعلام تحت سيطرة عناصر شيوعية أو قريبة من الحزب الشيوعي. فقد عيّن سليم الفخري مديراً للإذاعة والتلفزيون، وهو ضابط سابق في الجيش العراقي أخرج منه بسبب ميوله اليسارية وأعيد إلى الخدمة العسكرية عند قيام الثورة. وما يثير الاستغراب أن عبد السلام عارف هو الذي رشّحه

لهذا المنصب في الأيام الأولى بعد قيام الثورة. وقد دفع هذا الوضع الاعلامي صدّيق شنشل سكرتير حزب الاستقلال ووزير الإعلام إلى تجميد عمله، إذ لم يعد يداوم في الوزارة، وامتنع، أيضاً، عن تسلّم راتبه كوزير، وهذا ما يمكن تفسيره إضراباً عن العمل، مع أنه لم يكن يرغب في الانسحاب من الحكومة منفرداً في تلك الفترة.

وفي هذا الخضم كانت مراكز حساسة عدة، خصوصاً المتعلقة بالأمن، يتولاها أيضاً شيوعيون أو قريبون من الحزب الشيوعي.

وتولى مديرية الأمن العام، منذ بدء قيام الثورة، العقيد عبد المجيد جليل، ضابط الإستخبارات في الوحدة العسكرية التي كان يقودها عبد الكريم قاسم في حرب فلسطين مما يفسّر تعيينه في هذا المنصب. وبالرغم من ذلك، فقد عهد عبد الكريم قاسم، بعد تفاقم الصراع السياسي واشتداد الانقسام في داخل التكتلات العسكرية والتكتلات المدنية، إلى العقيد طه الشيخ أحمد مسؤولية الإشراف العام على أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية. وكان طه الشيخ أحمد قد فصل من الجيش بسبب ميوله اليسارية، وأعيد إليه بعد قيام الثورة، ليتولى منصب مدير التخطيط في دائرة رئيس أركان الجيش. وعيّن عبد الباقي كاظم، وهو ضابط في الجيش معروف بميوله إلى الحزب الشيوعي، مديراً لشرطة بغداد. وعيّن هؤلاء مساعدين لهم من الاتجاه السياسي نفسه، حتى أن بعض الأعضاء من حزبنا الوطني الديموقراطي وبعض المواطنين المستقلين، شكوا لي أنه حينما يحتاج مواطنون إلى مراجعة الشرطة أو ما يتصل بها من دوائر أخرى كدوائر السفر، تطلب منهم تلك الجهات تقديم شهادة حسن سلوك أو شهادة تعريف بهم من مختار المحلة التي يسكنون فيها. وكان هذا يطلب تأييداً من أشخاص معينين في المحلات التي تقع فيها مساكنهم، وينتمون إلى التنظيمات الموالية للحزب الشيوعي. وكان ذلك يؤدي في كثير من الأحيان إلى اختلاف في التعامل تبعاً للميول التي يعتنقها المواطن المعنيّ.

وقد تفاقم هذا الانقسام في المجتمع والسلطة، حتى أدّى إلى زعزعة الثقة بين الأطراف المشتركة في الحكم بعد قيام الثورة، وحمل الوزراء ذوي الميول القومية إلى تقديم استقالة جماعية.

وقد فوجئ مجلس الوزراء في جلسة اعتيادية بهذه الاستقالة عندما عرض عبد الجبار الجومرد، وزير الخارجية، الوضع السياسي والاندفاعات المتطرفة بشكل مسهب، مشيراً إلى عدم قيام الحكومة بعمل جدّي لمعالجة تلك الأوضاع. ثم فوجئ مجلس الوزراء بنهوض الجومرد من مقعده والتوجّه إلى رئيس الوزراء عبد الكريم

قاسم معانقاً ومقبّلاً وقائلاً له: سأبقى مؤيّداً للثورة ومقدّراً لكم. وحينذاك انتبهنا نحن الوزراء الآخرين إلى أن ذلك الحدث كان مقدمة لإعلان استقالة الجومرد من الوزارة مع من اشتركوا معه وهم: السيد ناجي طالب، وصدّيق شنشل وفؤاد الركابي، وبابا علي الشيخ محمود، والدكتور محمد محمود عبد الرحمن وزير الصحة. وكان هذا الحدث مؤشراً إلى انهيار جبهة الاتحاد الوطني انهياراً كاملاً.

وقد علمت من بعض الضباط المطّلعين في مكتب عبد الكريم قاسم أن استقالة أولئك كانت نتيجة اجتماعات جرت بينهم عُقد آخرها في مكتب الفريق نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة صباح يوم إعلان الاستقالة، إذ قرروا الانسحاب مجتمعين من الحكومة، وكلفوا الجومرد التحدث نيابة عنهم وتوضيح أسباب الاستقالة.

وفي اليوم التالي لإعلان الاستقالة، ذهبت لمقابلة عبد الكريم قاسم في مكتبه في وزارة الدفاع ورجوته معالجة الموضوع في محاولة لإعادة جبهة الاتحاد الوطني إلى وضعها السابق أو إلى ما يقرب منه. وبعد مناقشة اقترحت عليه أن نستدعي صدّيق شنشل ونبحث معه موضوع استقالة الوزراء وموقفه من ذلك خصوصاً. فاتصلت به من مكتب عبد الكريم قاسم بداره، وطلبت إليه المجيء، فجاء، وجرى البحث في الوضع العام. وأظهر صدّيق شنشل أن الشيء الذي أدّى إلى إنسحابه هو والآخرين كان تجاوز المنظمات الشعبية الحدود القانونية والحدود المعقولة للتصرف السياسي. وحسب رأيه، فإن موقف السلطة من هذه الأوضاع كان سلبياً إذ تركتها سائبة من دون معالجة. وأثناء المناقشة فتح عبد الكريم قاسم الراديو الصغير المتنقل الذي كان معه وأخذ يصغي إليه، فبدا غير مكترث لهذا الحديث الخطير، ما جعل صدّيق شنشل يشعر بعدم الارتياح من موقف عبد الكريم قاسم وقلة اهتمامه بحضوره، وهو ما ذكره صدّيق شنشل في حديث له حول هذا اللقاء جرى بعد سنوات من ذلك. وما كان من صدّيق شنشل إلاّ أن انصرف من دون أن نتوصّل إلى نتيجة في ذلك اللقاء.

وبناءً على فشل هذا اللقاء، نظمت مع زميلي هديب الحاج حمود عضو الحزب الوطني الديموقراطي ووزير الزراعة مذكرة حول الوضع وضرورة معالجته، مع التصريح بأننا كممثلين للحزب الوطني الديموقراطي في حكومة الثورة، مضطرون إلى الانسحاب في حال زوال تمثيل الجبهة في حكومة الثورة. وذهبت مع هديب الحاج حمود إلى مقابلة عبد الكريم قاسم لتقديم المذكرة. وبعد أن قرأها قال إنه ديموقراطي ومن قراء جريدة «الأهالي» منذ صدورها في الثلاثينيات، وإنه يعتز بنا كثيراً، ويعتمد على استمرار وجودنا في الحكومة... إلخ. وكان بالغ التأثر حتى كاد يبكي. وإزاء

هذا الوضع، أشرت على هديب أن نسحب المذكرة ونؤجل بت الموضوع إلى وقت لاحق. ويبدو أنه بتقديم مذكرتنا وإجراء مقابلتنا أخذ عبد الكريم قاسم يتعجّل محاولة ملء الشواغر الناجمة عن استقالة الوزراء المذكورين، خشية أن تستفحل الأزمة بعد تقديمنا المذكرة.

وفي مساء ذلك اليوم، عقد اجتماع في دار كامل الجادرجي حضره نحو أكثر من ٣٠ شخصاً من قادة الحزب الوطني الديموقراطي وأعضائه البارزين من الديموقراطيين المستقلين للبحث في الموقف الذي يجب أن يتخذه الديموقراطيون تجاه حكومة الثورة بعد استقالة الوزراء القوميين. وبعد المناقشات كان هناك إجماع تقريباً على ضرورة استمرار تأييد حكومة الثورة.

ومن باب المفارقة أنه حين كان الاجتماع مستمراً في بيت كامل الجادرجي، دعي حسين جميل للتحدث بالتلفون ثم غادر الاجتماع على أثر المكالمة. وبعد أن انتهى الاجتماع ذهبت أنا وهديب الحاج حمود إلى وزارة الدفاع لحضور جلسة مجلس الوزراء ففوجئنا بإعلان تعيين وزراء محل الوزراء المستقيلين. وكان من بين الوزراء الجدد حسين جميل وزيراً للإعلام والدكتور طلعت الشيباني لوزارة الإعمار، التي كنت أتولاها بالوكالة. ويبدو أن طلعت الشيباني كان قد كُلّف المنصب الوزاري ووافق عليه قبل موعد الاجتماع في بيت كامل الجادرجي، وقد جرى قرار تعيين حسين جميل في الوقت الذي كان فيه اجتماعنا في بيت كامل الجادرجي مستمراً.

وعند الإعلان عن تعيين الوزراء الجدد، الذي اعتبر حسماً لمشكلة الوزارة، وانتهاء دور القوميين فيها، نهض مهدي كبّه من مقعده وغادر الاجتماع الذي كان يحضره من ضمن أعضاء مجلس السيادة، مشيراً بذلك إلى انسحابه من عضوية ذلك المجلس.

استقالة الوزراء القوميين وتعيين آخرين

عُيّن حسين جميل وزيراً للإرشاد، والدكتور طلعت الشيباني وزيراً للإعمار، والعقيد عبد الوهاب الأمين الذي كان يشغل منصب الملحق العسكري في القاهرة في بداية الثورة، وزيراً للشؤون الاجتماعية، والدكتور محمد الشواف وزيراً للصحة، وهو أخو العقيد عبد الوهاب الشواف الذي كان من الضباط الأحرار، وهاشم جواد وزيراً للخارجية، وكان ممثل العراق في منظمة الأمم المتحدة، وهو من الأصدقاء المقرّبين من الحزب الوطني الديموقراطي، وقد رشّحناه لهذا المنصب نحن، وحسن الطالباني الذي كان موظفاً متقدّماً في وزارة الداخلية في العهد الملكي ونحّي عن وظيفته في

بداية الثورة، وزيراً للأشغال والإسكان. وكان بعد تخرجه في كلية الحقوق من المتعاونين مع جماعة الأهالي وتولّى عمل المدير المسؤول في جريدة الأهالي التي كانت تصدرها الجماعة في ذلك الوقت. وبسبب ظهور اسمه مديراً مسؤولاً للجريدة كان شخصاً معروفاً، فعيّن لأول مرة مديراً لناحية، ثم تولّى وظائف مهمة في مقر وزارة الداخلية نفسها.

ولتعيين حسن الطالباني قصة طريفة، حسب روايته، إذ قال إن عبد الكريم قاسم كان قد سأل علي حيدر سليمان سفير العراق في ألمانيا الغربية عن شخصية كردية لتولّي منصب وزير الأشغال والإسكان بدل بابا علي الشيخ محمود، فرشّح له حسن الطالباني الذي كان زميلاً له في وزارة الداخلية في وقت ما. وكان الطالباني متقاعداً منزوياً في داره، عندما جاءه نداء تلفوني يطلب منه الحضور إلى وزارة الدفاع. وباعتباره منتمياً إلى العهد الملكي ظن أن وراء الاستدعاء شراً، فهيّأ حقيبته كما لو كان ذاهباً إلى معتقل. وتوجّه بسيارته إلى وزارة الدفاع قائلاً إن الزعيم عبد الكريم قاسم يود مقابلته. فدخل قلقاً يشعر بأن مصيره مجهول، فإذا بعبد الكريم قاسم، بعد الترحيب به والسؤال عن ماضيه، يبلغه قرار توليه منصب الوزارة. فتغير حاله عندئذ وأبدى استعداده للقيام بأي عمل يكلّف به. وهكذا أصبح وزيراً بدل أن يكون معتقلاً

استقالة حسين جميل

في اليوم الثاني بعد تولّيه وزارة الإرشاد، جاء حسين جميل صباحاً لزيارتي في ديوان وزارة المال. وفاجأني بأنه اضطر إلى الاستقالة من الوزارة. فاستغربت كثيرا هذا الخبر، وسألته عن السبب فأخبرني أن جريدة «اتحاد الشعب» قدمت مساء اليوم الماضي مسودة مقال افتتاحي إلى وزارة الإرشاد حسب القواعد المرعية في ظل الأحكام العرفية لأخذ موافقة الوزارة على نشره. وكان المقال الافتتاحي تعليقاً على التغيير الوزاري واستقالة الوزراء القوميين. واحتوى المقال على تهجّم على الوزراء المستقيلين حتى إنه اتهمهم بممالأة جهات أجنبية في تقديمهم الاستقالة. وذكر لي أنه رفض إجازة نشر المقال. وبعد مداولة مع عبد القادر اسماعيل المدير المسؤول لـ «اتحاد الشعب» وزميل حسين جميل عندما كان في جماعة الأهالي، أخبره حسين جميل بأنه يوافق على نشر المقال بشرط تعديله وحذف بعض الكلمات الجارحة الموجهة للوزراء المستقيلين. ولكن حينما ظهرت «اتحاد الشعب» في اليوم التالي،

فإذا بالمقال الافتتاحي نشر كما قدمت مسودته من دون تعديل، فاضطر حسين جميل إلى إصدار أمر يقضي بتعطيل الجريدة. ولكن المسؤولين عن «اتحاد الشعب» راجعوا الحاكم العسكري الذي عاد إلى عبد الكريم قاسم. وبعد تداول بينهما قررا إلغاء أمر تعطيل الجريدة والسماح لها بالاستمرار في الصدور. وإزاء هذا القرار كما أخبرني حسين جميل كان لا مناص من تقديم استقالته لأن القرار كان ماساً بشخصيته. فأخبرت حسين جميل كان هذا التطور يُؤسف له، وأنه كان يجب أن يعالج الأمر بصورة هادئة قبل إصداره أمراً بتعطيل الجريدة. وعلى كل حال، لم يكن لهذا الكلام من فائدة بعد أن قدمت الاستقالة وقبلها رئيس الوزراء.

وبعد أيام قليلة، عيّن الدكتور فيصل السامر أستاذ التاريخ في الجامعة، ومن العناصر الديموقراطية التقدمية وزيراً للإرشاد. وأعتقد أنه رُشّح لعبد الكريم قاسم من قبل الدكتور طلعت الشيباني الذي كان صديقه.

بداية الخلافات وإعفاء عبد السلام عارف من مناصبه

بات معروفاً أن قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) كان بالتعاون مع جبهة الاتحاد الوطني المؤلفة من الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث والحزب الشيوعي، وقد اتخذت لها منهجاً سياسياً وافق عليه جميع أطرافها، لكن ما إن نجحت الثورة حتى ظهرت النشاطات الخاصة باتجاهاتها المختلفة. وكما بيّنت سابقاً فقد ظهرت هذه المبادرات في السفرة التي قام بها وفد من حكومة الثورة إلى دمشق ترأسه عبد السلام عارف، وكنت عضواً فيه مع الجومرد وزير الخارجية، وصدّيق شنشل وزير الإعلام. في هذه المناسبة ظهر التمييز في موقف رجال الجمهورية العربية المتحدة من المشاركين في الوفد. ثم أخذت الوفود تفد إلى العراق بدءاً من ميشيل عفلق الأمين العام لحزب البعث ومحمد فؤاد جلال مسؤول القضايا العربية في مكتب جمال عبد الناصر، وبعض قادة الأحزاب الشيوعية العربية وغيرهم من الشخصيات التي تنتمي إلى إتجاهات معيّنة. وكانت مهمتهم الترويج لاتجاهاتهم ومحاولة دفع الجمهورية العراقية إلى تبنّي تلك الاتجاهات. وبذلك بدأت التحركات الأولى لشق جبهة الاتحاد الوطني في القطاع المدني وما يتبعه من شق في القطاع العسكري. وفي الأيام الأولى من قيام الثورة أخبرني عبد الكريم قاسم أنه تسلّم رسالة من رئيس أركان الجيش السوري يحذّره فيها من إجتماع كان مزمعاً عقده بين

عبد الناصر وعبد الكريم قاسم. كذلك بدأت ترفع شعارات في الشارع تمجّد عبد الكريم قاسم زعيماً للثورة العراقية، ورُفعت في الوقت نفسه صور جمال عبد الناصر زعيماً للأمة العربية. وكانت خطب عبد السلام عارف في الجولات التي كان يقوم بها إلى مختلف المحافظات، ويرافقه فيها فؤاد الركابي سكرتير حزب البعث وعبد المجيد فريد الملحق العسكري للجمهورية العربية المتحدة، تشير ضمناً إلى زعامة جمال عبد الناصر وإلى أهمية التحاق الجمهورية العراقية بالجمهورية العربية المتحدة. واستمرت هذه التصريحات المتباينة التي تحوّلت إلى خلافات في إدارة شؤون الجمهورية الفتية. وبما أني كنت أذهب إلى وزارة الدفاع يومياً فقد لاحظت أن أغلب الضباط المعروفين بانتمائهم إلى منظمة الضباط الأحرار - إن لم يكن جميعهم - كانوا، في ذلك الحين، يؤيدون عبد الكريم قاسم، ويوجهون اللوم إلى عبد السلام عارف على تصرفاته، إلى أن وصل الخلاف إلى حد تنحية عارف عن منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة، لكنه ظلّ محتفظاً بمنصب وزير الداخلية. وفي تلك الأثناء وحينما كنت في اجتماع لمجلس الوزراء أخذني عبد السلام عارف جانباً، وحدّثني عن الخلاف الذي وقع بينه وبين عبد الكريم قاسم، ذاكراً أنه لا يقصد سوءاً بالثورة وإنما لا يزال مخلصاً لأهدافها ومسلماً برئاسة عبد الكريم قاسم. وأبديت له رأيي في أن نجاح الثورة واستمرارها يحتاج إلى تكاتف القائدين اللذين كان لهما الدور الحاسم في نجاحها، وأن خلافهما سيؤدي، أيضاً، إلى الإنشقاق في جبهة الاتحاد الوطني، وما يتبع ذلك من ملابسات في الوضع العام ويهدد مسيرة الثورة.

وبدأ البرود بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف يتضّح بصورة مستمرة. وفي إحدى الأمسيات التي ذهبت فيها إلى وزارة الدفاع وجدت نوعاً من الضجة إذ قرّر عبد الكريم قاسم، تؤيده أكثرية الضباط، أن يبعد عبد السلام عارف إلى الخارج. وكان زميلي وصديقي علي حيدر سليمان سفيراً للعراق في بون في ألمانيا الاتحادية قد عاد إلى بغداد في إجازة، فتم الترتيب بأن يرافقه عبد السلام عارف إلى هناك لمناسبة عودته ثانية إلى مقر عمله ليبقى فترة من الزمن حتى تهدأ الأوضاع. لكن عبد السلام عارف كان معارضاً لهذا الاقتراح، وكان الضباط مجتمعين لإقناعه بأن هذه الخطوة لمصلحة الثورة وتهدئة الوضع العام. وعلمت في ما بعد أنه في صبيحة اليوم التالي، جاء عبد السلام عارف إلى مكتب عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع ليبحث معه مجدداً هذا الموضوع. وكان فؤاد عارف، وهو صديقهما، حاضراً في الجلسة. وعند احتدام النقاش، شهر عبد السلام عارف مسدسه، فهجم عليه فؤاد عارف، وهو قوي

البنية، ونزع المسدس من يده. ولدى معاتبة عبد السلام عارف على ذلك بيّن أنه كان يريد الانتحار، فأجاب عبد الكريم قاسم أن من يريد الانتحار ينتحر في داره، وليس في هذا المكتب الرسمي. وبعد الحادثة كان لا بد لعبد السلام عارف من تنفيذ قرار سفره إلى أوروبا. وبعد مرور نحو شهر قرّر عبد السلام عارف أن يعود إلى بغداد أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨. ويبدو أنه حسب اتفاق مسبق نظم له استقبال في المطار، وقيل إنه كانت هناك مؤامرة للقيام بإنقلاب ضد عبد الكريم قاسم، فأحبطت، واعتقل عبد السلام عارف وبعض الضباط والأشخاص الذين اتهموا بالإعداد لهذه العملية. وقدّم عبد السلام عارف إلى المحاكمة، وحكم عليه بالإعدام، وبقي الحكم مؤجّلاً إلى أن أعفي منه في وقت متأخر.

وعندما قرّر عبد الكريم قاسم العفو عن عبد السلام عارف، توجّه إليه وهو في السجن وأخذه إلى بيته. وكنت آئنذ قد خرجت من الوزارة. وقد ذهبت لزيارة عبد السلام عارف لتهنئته على خروجه من السجن. وعلمت، في وقت لاحق، أن عبد السلام عارف ذكر في إحدى المناسبات، أنني كنت قد ذهبت إليه لا من اجل الزيارة وإنما للتجسس عليه، في حين كانت زيارتي، في الواقع، مجاملة، ولم أخبر عبد الكريم قاسم حتى بحدوثها.

والجدير ذكره أنه عندما أعفي عبد السلام عارف من منصبه كوزير للداخلية إبان اشتداد الخلاف بينه وبين عبد الكريم قاسم، بقي المنصب شاغراً بضعة أيام، وكان عبد الكريم قاسم يتحرّى عن شخصية مدنية أو عسكرية لتولّي هذا المنصب، وأخيراً اختار صديقه وزميله في الجيش الزعيم أحمد محمد يحيى. وأعتقد أن اختياره لهذا الرجل كان لأجل تجنّب المشاكل، خصوصاً وأن وزارة الداخلية في الأحوال الاعتيادية هي المسؤولة عن قضايا الإدارة العامة والأمن العام، في حين أنه في ظروف ما بعد الثورة واستمرار الأحكام العرفية، أصبح الحاكم العسكري العام مسؤولاً عن الأمن العام، وعما يحدث من مشاكل إدارية ذات علاقة به. والحاكم العسكري بحكم منصبه تابع لوزير الدفاع الذي كان هو رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وتحت إمرته. ولذلك، كان اختيار أحمد محمد يحيى لمنصب وزير الداخلية اختياراً مناسباً من وجهة نظر عبد الكريم قاسم لتجنب الاحتكاكات التي قد تنشأ من جرّاء تولّي شخصية مستقلة منصب وزارة الداخلية. واستند اختيار أحمد محمد يحيى إلى كونه مسالماً يتجنب المشاكل.

الفصل الحادي عشر

القضية الكردية

تعتبر القضية الكردية، أي قضية حق الأكراد القاطنين في حدود الوطن العراقي، قديمة بدأت مع نمو القضية القومية في القرن التاسع عشر أو حتى قبل ذلك. ففي التاريخ الحديث، قبل تأسيس الدولة العراقية، ومنذ العهد الأخير من الدولة العثمانية التي كانت تضم ولايات العراق، ومنها الموصل وبغداد والبصرة، ظهر نوع من الشعور القومي لدى الأكراد، وكانت هناك بعض الاستجابة لذلك من جانب الدولة. فقد تولّت عائلة بابان الحكم في منطقة السليمانية في تلك العهود العابرة، وإن كانت السيادة للدولة العثمانية. ولم يمض على ذلك وقت طويل حتى قضي عليها وعلى غيرها من محاولات الحكم الذاتي في الدولة العثمانية.

وقد نقلت لي وأنا طفل في الموصل أنباء الفتنة التي سمّيت «دقة الشيخ سعيد»، التي سبقت الإشارة إليها، وهي تدل على وجود حركة، وإن لم تكن ذات صبغة قومية، لكنها كانت رفضاً من جانب الأكراد لسلطة الدولة العثمانية. وكذلك الحادث الذي تناقلته الألسن بشأن إعدام الشيخ عبد السلام البارزاني في الموصل علناً في زمن ولاية سليمان نظيف بك في العهد العثماني، وقد سبقت الإشارة إليها أيضاً، وذلك بسبب تمرّد عبد السلام البارزاني في ذلك الحين على الدولة العثمانية، وهو الأخ الأكبر للشيخ أحمد البارزاني، والملا مصطفى البارزاني اللذين بدءا بالمطالب القومية التي كانت وراء التمرّد ضد الحكومة العراقية ما أدّى إلى أن يُنفى الشيخ أحمد البارزاني إلى مدينة البصرة قبل أن يشتهر الملا مصطفى في الحركة الكردية.

ومعلوم أن القضية الكردية برزت على نحو أشد بعد الحرب العالمية الأولى، وإثر الانتفاضة التي جرت سنة ١٩١٩ وقادها الشيخ محمود البرزنجي للمطالبة باستقلال الأكراد. ونظراً لظهور القضية الكردية في منطقة الدولة العثمانية، اعترفت معاهدة «سيفر» (معاهدة الصلح المنفرد بين الحلفاء وتركية) التي عقدت سنة ١٩٢٠ بوجوب قيام كيان للأكراد. ولكن بعد انتصار مصطفى كمال في ثورته على الحلفاء،

وفرضه إلغاء معاهدة «سيفر» برمّتها، ومن جملتها الإعتراف بالكيان الكردي، جرت مفاوضات طويلة لعقد معاهدة صلح دائمة جديدة بين الحلفاء وتركيا في مدينة لوزان السويسرية انتهت بعقد المعاهدة التي سميت معاهدة لوزان. كذلك لم تعترف تركيا بإلحاق ولاية الموصل بالدولة العراقية الجديدة باعتبار أن خط الهدنة حين عقد معاهدة «سيفر» كان جنوب ولاية الموصل. وكانت ولاية الموصل في العهد العثماني تشمل أربيل وكركوك والسليمانية إضافة إلى الموصل. فأحيل ذلك النزاع وفقاً لمعاهدة لوزان على عصبة الأمم حينذاك، فأرسلت العصبة لجنة حيادية من بعض الدول لاستطلاع موقف أهالي المنطقة إن كانوا يرغبون في الإلتحاق بتركيا أم البقاء في الدولة العراقية. وقد زارت الموصل والمناطق التابعة لها، وخصوصاً كركوك وأربيل والسليمانية ودهوك التي تقطنها أكثرية كردية، وقدمت اللجنة تقريراً أكّد أن معظم سكان تلك المنطقة من الأكراد يفضلون البقاء في كيان الدولة العراقية مع منحهم نوعاً من الحكم الذاتي.

وكان الشيخ محمود البرزنجي، قبل مجيء هذه اللجنة بقليل، وفي زمن الاحتلال البريطاني المباشر، وقبيل تأسيس الدولة العراقية الحديثة، يتزعم المطالبة باستقلال كردستان عن العراق وفقاً لمعاهدة «سيفر» التي نصّت على تأسيس كيان للأكراد في المناطق المنسلخة عن الدولة العثمانية، وضمنها العراق. ولكن الحكومة العراقية قامت، بمعاونة الجيش البريطاني الذي كان يحتل العراق حينئذ، بالقضاء على تلك الحركة.

ولم تجر إثارة قضية الأكراد، بعد القضاء على تمرّد الشيخ محمود البرزنجي، إلا خلال الحرب العالمية الثانية، حينما قاد ملا مصطفى البارزاني، بعد تقدمه في العمر، الحركة الكردية التي واجهتها الحكومة بحملة عسكرية اضطر معها ملا مصطفى إلى الهروب والالتحاق بالدولة الكردية في إيران بعدما أعلن قاضي محمد قيامها تحت تأثير الاحتلال السوفياتي لشمال إيران. وبعد القضاء على الدولة الكردية في إيران، لجأ البارزاني ومجموعة من أتباعه إلى الاتحاد السوفياتي حيث بقوا حتى قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

وعندما طرحت القضية الكردية على بساط البحث في السياسة العراقية، اتخذت الأحزاب السياسية موقفاً منها كل حسب المبادئ التي يتبناها. فقد كانت جريدة «الأهالي» التي تصدرها جماعة الأهالي (التي تحوّلت في ما بعد إلى الحزب الوطني الديموقراطي) تدعو إلى منح المنطقة الكردية نوعاً من الحكم الذاتي والاعتراف

للأكراد بقوميتهم ولغتهم. وبعد أن تأسس الحزب الوطني الديموقراطي كان الأول في اتخاذ شعار (العرب والأكراد شركاء في الوطن العراقي الواحد) في منهجه الرسمي. كذلك اتخذ الحزب الشيوعي، موقفاً مشابهاً. أما موقف حزب الاستقلال فقد كان متحفظاً بعض الشيء عن المطالب القومية الكردية.

عودة البرازاني

وعلى أثر قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ أعلنت حكومة الثورة العفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين وإعادة الجنسية العراقية إلى الذين أسقطت عنهم، وفتحت المجال لعودة جميع المواطنين الذين اضطروا إلى مغادرة العراق لأسباب سياسية. وقد شملت هذه الإجراءات ملا مصطفى البارزاني وأعوانه وعدداً من أفراد عشيرته ممن كانوا قد التجأوا إلى الاتحاد السوفياتي بعد فشل حركتهم التي قاموا بها في أواسط الأربعينيات لتحقيق مطالبهم القومية، فقرروا العودة إلى العراق؛ ووصلوا إلى البصرة حيث استقبلوا استقبالاً حافلاً ليس من جانب الحكومة فحسب وإنما أيضاً من الجماهير العراقية والوفود الكردية.

وانتقلوا بعد ذلك إلى بغداد فاستقبلوا بمثل ذلك الاستقبال، وكرّمتهم حكومة الثورة تكريماً لافتاً، وخصصت لمصطفى البارزاني إحدى دور إدارة السكك الحديد في جانب الكرخ، وهي الدار التي كان يسكنها المدير العام للسكك الحديد، وبعده أقام فيها نوري السعيد، رئيس الوزراء حينذاك، وثم ابنه صباح حينما كان مديراً عاماً للسكك الحديد.

وكذلك خصص للبارزاني راتب محترم، وأخذ يستقبل الشخصيات العراقية العربية والكردية، وكنت ممن ذهبوا لزيارته، فردّ لي الزيارة في ديوان وزارة المال. وقد أصبحت له مكانة محترمة لدى قيادة الثورة، فكان يُستشار في الشؤون التي تخص المنطقة الشمالية من العراق.

وأحدثت عودته مع بعض أعوانه ممن كانوا يعتبرون من قادة الحركة القومية الكردية تنافساً مع القيادة الكردية القائمة آنذاك، والتي تولّت توجيه الحزب بعد سفر ملا مصطفى، واختلافاً في المواقف التي يتخذونها من القضايا العامة، العراقية والكردية. وكان ذلك الخلاف أحد الصراعات القائمة بين الأطراف السياسية المختلفة.

وفي أحد الأيام، قام ملا مصطفى البارزاني بانقلاب أبيض في قيادة الحزب، إذ كانت هناك حركة يسارية كردية، فأرسل عدداً من أعوانه إلى مقر القيادة فطردوا الذين كانوا فيه منه واستولى البارزاني مجدداً عليه، وأصبح من الناحية الواقعية زعيم «الحزب الديموقراطي الكردستاني» والجهة التي يجب أن يؤخذ برأيها في الشؤون الكردية. حتى إن البارزاني كان يزكي الذين يرشحون لتولّي مناصب وزارية. وأذكر في هذه المناسبة أن عبد الكريم قاسم أراد أن يختار وزيراً كردياً بعد استقالة الوزراء القوميين، وكان المرشح لذلك المنصب من الجهات السياسية العراقية المهندس إحسان شيرزاد، وهو من المثقفين الأكراد المعتدلين. ولكن لدى استشارة ملا مصطفى البارزاني، لم يحبّذ ترشيحه، ورشّح بدلاً منه عوني يوسف، فقبل ترشيحه وأصبح وزيراً.

وقد برهنت الأحداث التالية على أن ترشيح إحسان شيرزاد كان أفضل من تعيين عوني يوسف الذي أثبتت مسيرته اللاحقة أنه لم يكن مستقراً في مواقفه السياسية.

وقد استمرّ هذا الوضع وتعززت مكانة ملا مصطفى وعلاقته بالحكومة العراقية إلى أن حدثت خلافات في المواقف حيال تعيين المسؤولين عن إدارة المنطقة الشمالية، ولا سيما حيال القيادات العسكرية فيها، وتفاقمت الخلافات إلى الحد الذي أدّى إلى انسحاب ملا مصطفى من بغداد.

وفي الوقت ذاته، ادّعت حكومة الثورة أن ملا مصطفى البارزاني بدأ بإثارة القلاقل في المنطقة وتهديد الأمن، فقامت الحكومة بحملة عسكرية ضده. وقد سعيت كثيراً لدى عبد الكريم قاسم، بالتعاون مع زميلنا اللواء فؤاد عارف، لتجنّب هذه الحملة، ولكن عبد الكريم كان مصرّاً على قمع الحركة باعتبارها تمرّداً على ثورة ١٤ تموز (يوليو). وكانت تلك الحركة من الأسباب التي أطاحت عبد الكريم قاسم.

وعلى أثر ذلك قدّم فؤاد عارف استقالته من الوزارة بعد أن فشلت محاولاته في رأب الصدع وإزالة الخلاف، ولكن الوزيرين الكرديين الآخرين، عوني يوسف وحسن رفعت لم يتخذا أي خطوة لأن ملا مصطفى هو الذي رشحهما للوزارة.

وبعد استقالة فؤاد عارف راجعني مرات عدة لبذل المساعي مع عبد الكريم قاسم لتلافي تطوّر الخلاف إلى الصدام المسلح. وقد تحدثت مع عبد الكريم قاسم في هذا الموضوع، ولكنه كان مصرّاً على السير بخطته، إذ أخبرني أن من يتحمل

مسؤولية تدهور الوضع هم الأكراد الذين أخذوا يخلّون بالأمن في المناطق الشمالية، وأن لا بد للحكومة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لردعهم عن ذلك.

ولكن قضية الأكراد كانت تتعدى موضوع الإخلال بالأمن إلى مطالبهم بنوع من الحكم الذاتي كحق من الحقوق القومية التي شملتها وثيقة حقوق الإنسان. وكان عبد الكريم قاسم في ذلك الحين غير مستعد للاستجابة لتلك المطالب تحت ضغط التمرد المسلّح. وربما كانت هذه المطالب أو بعضها سيتحقق حينما يسنّ الدستور الدائم وتقام المؤسسات كالبرلمان ومجالس الإدارة المحلية.

وكانت حركة البارزاني، وتمرّد الشمال، أحد العوامل المهمة التي أطاحت حكم عبد الكريم قاسم في حركة ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ التي كان لبعض قادة الحركة الكردية دور فيها، كما أثبتت الاعترافات التي أدلى بها زعماء الحركة، والعلاقات الودية بين حكومة عبد السلام عارف والحركة الكردية، وهي علاقات لم يكتب لها الدوام.

ومع أن الحركة الكردية حركة قومية، فإنها لم تخل من تحريض من قوى خارجية، بينها الإنكليز والأميركيون والإسرائيليون، وقد أُشتبه في أن عبد الناصر كان يشجّعها.

ولمناسبة الحديث عن الحركات العسكرية التي نشبت بين الحكومة والأكراد أذكر حادثين شخصيين على علاقة بهذا الموضوع:

الحادث الأول أن رشيد عارف، وهو مقاول كردي أصيب بإعاقة من جراء سقوطه من طابق عالٍ أثناء عمله، وهو صديق للحزب الوطني الديمقراطي اجتمع معنا مرات عديدة، اتهم بمساعدة الحركة الكردية بتمويل إنشاء مطبعة سرّية للأكراد، فأصدر الحاكم العسكري أمراً بتوقيفه، في حين أن وضعه الصحي لم يكن يسمح له بقضاء ليلة واحدة في التوقيف. فجاءني بعض أقربائه الذين أعرفهم وأخبروني بذلك، فاتصلت بالحاكم العسكري وأخبرته بوضع رشيد عارف الصحي. وطلبت إليه أن يفرج عنه بأقرب وقت كقضية إنسانية مراعاة لوضعه الصحي. ولم تمض بضعة أيام حتى أطلق سراحه بكفالة. ولكني لم ألتق رشيد عارف بعد ذلك إلاّ في عقب انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣. وعلمت أنه كان يقول إن توقيفه من قبل حكومة الثورة كان اعتداء على حقه المدني، وإن إطلاق سراحه كان مجرد اعتراف بذلك الحق.

أما الحادث الثاني، فكان هو الآخر يتعلّق بأحد أعضاء الحزب الوطني الديموقراطي، وهو هاشم عباوي، وكان من نشطاء الحزب في الموصل. وقد أخبرني أقرباؤه أنه قد أوقف هناك من دون أن يعلموا سبب ذلك. ولدى الاستفسار من الأجهزة الأمنية عن سبب توقيفه، علمت أن له علاقة بنقل أسلحة من سورية إلى الأكراد، قيل إنها مرسلة من سورية أو من الجمهورية العربية المتحدة. وكان لاكتشاف هذا الأمر مغزى آخر، هو أن الحركة الكردية كانت تتسلم مساعدات من الخارج من دون تعيين مصدر مؤكّد، ولكن قيل إنها من عبد الناصر. واستمر توقيفه بضعة أيام نظراً لخطورة التهمة. وفي هذه الاثناء، جاءني أحد أنجال عجيل الياور شيخ شمّر يشفع لهاشم عباوي إما لأن هاشم كان صديقاً مقرّباً له، أو خشية النقل للأسلحة، إن صح، كان لا بد أن يمر بالمنطقة التي تقطنها عشائر شمّر. فبذلت مساعي لدى الحاكم العسكري ولدى عبد الكريم قاسم لأجل الإسراع بالتحقيق في التهمة الموجهة إليه، والتي استبعد، قيامه بها بسبب إنتمائه الحزبي. وبعد أيام قليلة أطلق سراحه بكفالة أيضاً.

وبعد انقلاب ٨ شباط (فبراير) أرسلت حكومة عبد السلام عارف وفداً حكومياً يضم مستقلين، بينهم الشيخ رضا الشبيبي، وربما حسين جميل أيضاً، فجرى التوصّل إلى هدنة في القتال، خصوصاً أن انقلاب ٨ شباط (فبراير) كان بالاتفاق مع الأكراد من خلال فؤاد عارف وصالح اليوسفي.

واستمرّ التوتّر بين الأكراد والحكومة في عهد العارفين عبد السلام وعبد الرحمن.

وبعد انقلاب ١٧ تموز (يوليو) كان هناك، أيضاً، توتّر بين الأكراد والحكومة التي سعت إلى المصالحة. فجرت مفاوضات بين الطرفين تولاّها وفد من قادة الأكراد، بينهم صالح اليوسفي، فجاء إلى بغداد ومكث في القصر الأبيض المقابل لداري. وقد زرت، في حينه، الوفد الكردي، وجرى حديث طويل عن احتمال التوصّل إلى اتفاق مع حكومة البعث على تلبية بعض حقوق الأكراد. وإثر هذا الحديث طلب مني بعض الأكراد وكذلك بعض القادة البعثيين، ومنهم غانم عبد الجليل، إبداء رأيي في الاتفاق المزمع إبرامه لمنح الأكراد شكلاً من أشكال الحكم الذاتي. فوضعت إثر ذلك مذكرة أشرت فيها إلى أن المشكلة تتصل بتطبيق النظام الديموقراطي في العراق بصورة عامة، على الأكراد والعرب، وأن النظام

الديموقراطي يتطلّب تأسيس مجالس محلية منتخبة. وسلّمت المذكرة إلى غانم عبد الجليل الذي كان قد زارني في داري، (واحتفظت بنسخة مصوّرة عن المذكرة في مكتبتي). وعلى أثر هذه المداولات بين الأكراد والحكومة تمّ الاتفاق على ما سمي اتفاقية آذار التي عيّن بموجبها نائب كردي لرئيس الجمهورية وبعض الوزراء من الشخصيات القيادية في الحزب الديموقراطي الكردستاني.

وبذلك هدأت الحالة في منطقة كردستان العراق فترة معينة، إلى أن حدثت محاولة اغتيال البارزاني بواسطة وفد من بغداد ذهب لمقابلته باعتباره مؤيداً له، ولكن بعض أعضاء الوفد حملوا قنابل انفجرت في مجلس البارزاني، فأوقعت ضحايا لكن البارزاني قد نجا. وقد نسبت إلى جهاز المخابرات العراقية. واندلع التمرّد ثانية. غير أن هذا التمرّد أصيب بالانهيار جراء اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران سنة ١٩٧٥، وهو ما يشير إلى أن التمرد كان يستند، في جانب من الدعم، إلى ما تقدمه إيران للحركة الكردية. فانسحب الملا مصطفى ثانية من كردستان إثر هذا الانهيار وانقطاع المساعدات الإيرانية، وتوجّه إلى الولايات المتحدة حيث مكث هناك حتى وافته المنيّة.

وواصل حزبه بقيادة ولديه إدريس ومسعود وقادة آخرين حركة التمرّد ضد حكم البعث، بالرغم من قيام الحكومة بتشريع قانون الحكم الذاتي في الشمال، وإقامة مجلس تنفيذي. ولدى نشوب حرب الخليج الثانية انهار وجود الحكومة في الشمال إثر الانتفاضة هناك وفي الجنوب أيضاً، وهي الانتفاضة التي اندلعت عقب هزيمة الجيش العراقي الذي كان يحتل الكويت. وقمعت الحكومة الانتفاضة في الجنوب والشمال بقسوة، وكان من نتائج ذلك أن لجأ ألوف من الأكراد إلى تركيا وإيران، فأوجدوا مشكلة لاجئين دولية، لجأت الولايات المتحدة وبريطانيا بسببها إلى إقامة الملاذ الآمن، وتحديد خطي العرض ٢٦ و٣٢ وحظر الطيران في هذه المناطق. وعندئذ توفّرت للقيادة الكردية فرصة سانحة لإقامة حكومة وإجراء انتخابات تحت حماية أميركية. وما يؤسف له حدوث نزاع مسلح في صفوف الحركة الكردية بين طرفيها الرئيسيين الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني.

والجدير ذكره هنا أن علاقتي خلال الستينيات والسبعينيات استمرت مع صالح اليوسفي، واوديب مسعود محمد، وفؤاد عارف، وشوكت عقراوي والتاجر الكردي

المعروف رشيد عارف، والتاجر محمد سعيد خفاف، والوزير الكردي إحسان شيرزاد، إضافة إلى شخصيات كردية أخرى. وعن طريق هؤلاء استمرت علاقتي مع الحركة الكردية.

وفي رأيي أن حل المشكلة الكردية يستند إلى قيام نظام ديموقراطي برلماني صحيح، يساهم فيه الأكراد بصورة ديموقراطية، ويُمنحون حق تأسيس حكومة محلية ومجلس تشريعي وهيئة تنفيذية تتولى الشؤون المحلية كالصحة والتعليم والأمن... إلخ، ما يعني حكماً ذاتياً في إطار الجمهورية العراقية الموحدة.

والجدير بالعراق، من الوجهة الإدارية العملية، تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومنسجمة ومتسقة مع حاجات البلد، وإدارة رشيدة، ومركزية قديرة، واقتصاد موحّد في توجّهاته، ومتماثل في الإجراءات والأعمال المخططة لتحقيق تلك التنمية الاقتصادية السريعة، من أجل أن توفر لكل المواطنين، عرباً وأكراداً، مستوى لائقاً من العيش رفقاً لما تقتضيه الإمكانات المتوفرة ومستلزمات العصر الحديث. وإني أقول ذلك ليس كاعتراض على النظام الفيدرالي، بل كنظرية إدارية واقتصادية وجدت ضرورة قصوى لتطبيقها في البلاد النامية. ولذلك، يجب أن يتم التوفيق بين الحاجة إلى مركزية قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وما يصبو إليه الأكراد من حصول على بعض خصائص الحكم الذاتي.

الفصل الثاني عشر

تشريع قانون لتنظيم الأحزاب

قانون الجمعيات

ارتباطاً بالدعوة إلى تحوّل النظام السياسي في الجمهورية العراقية بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) إلى نظام برلماني تعددي، كان الوقت قد حان قبيل نهاية سنة ١٩٥٩ لتشريع قانون جديد للجمعيات (التي تشمل تنظيم الأحزاب السياسية)، ذلك أن القانون القديم الذي كان ينظّم هذه الناحية من العمل السياسي، أصبح لا يلائم الأوضاع الجديدة، فبات من الضروري أن يحل محله تشريع جديد ينسجم مع أوضاع الجمهورية الجديدة. فكلّفت وزارة الداخلية وضع لائحة لقانون جديد ينظّم تأسيس الجمعيات وإدارة شؤونها.

وبعد أسابيع قليلة، وضعت هذه اللائحة وأعطيت لي نسخة منها لدراستها، فأبديت بعض الملاحظات لعبد الكريم قاسم ولوزير الداخلية أحمد محمد يحيى. كذلك جرت مناقشة غير رسمية حولها، ومن ثم وضعت صيغتها النهائية، وصادق عليها مجلس الوزراء ومجلس السيادة، فأصبحت قانوناً جديداً تنظّم بموجبه الأحزاب والجمعيات الأخرى. وبعد نشره في الجريدة الرسمية والعمل به، أخذت الجماعات التي تريد تنظيم نفسها في أحزاب تتهيأ لوضع مناهجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأنظمتها الداخلية تمهيداً لتقديم طلبات للموافقة على تأليف الأحزاب.

ومن يعنيني من هذه الجماعات هم جماعة الحزب الوطني الديموقراطي الذين وضعوا منهجهم السياسي على الشكل نفسه الذي كان عليه الحزب المؤسس سنة ١٩٤٦ مع تعديل بسيط ينسجم مع قيام الجمهورية العراقية وأهدافها المعلنة.

وبعد صدور هذا القانون، تواً، فوجئت بمفاتحة الزميل هديب الحاج حمود بعزمه على الاستقالة من الوزارة، وحينما سألته عن الأسباب، قال إنه متعب من

الأوضاع العامة، ولكني أعتقد أن ذلك كان تحت ضغط من كامل الجادرجي وآخرين من قيادة الحزب ممن يؤيدونه في الموقف المتحفظ من حكومة الثورة.

وفي ذلك الوقت، كانت جريدة «الأهالي» تصدر باعتبارها لسان حال الحزب الوطني الديموقراطي. وبحسبما أذكر، كتب أحد أعضاء الهيئة الإدارية للحزب مقالاً افتتاحياً للترحيب بالقانون والمبادرة الأولية لتأليف الأحزاب. وكنت مع السيد محمد السعدون، عضو الهيئة المؤسسة، أراجع المقال، وإذا بالأستاذ حسين جميل يأتي إلى مقر الحزب، كما كان يفعل في ذلك الوقت أحياناً. وبينما كنا نراجع المقال الذي ذكر كاتبه عبارة أن الحكومة الوطنية تستحق الثناء والدعم على هذا العمل، اعترض حسين جميل على وصف الحكومة بـ«الوطنية»، وقال: كيف تسمى وطنية ولنا عليها مآخذ عدّة. وشعرت بألم بسبب ذلك الموقف الذي أظهر فيه حسين جميل تلك الدرجة من العداء، بحيث استكثر صفة الوطنية على الحكومة التي كنت لا أزال مشتركاً فيها، وهي التي قامت بخطوات مهمة معروفة في التحرر من الهيمنة الأجنبية.

مقابلاتي مع سفراء ومسؤولين وصحافيين أجانب

خلال سنتي ١٩٥٩ و١٩٦٠ قابلت عدداً من سفراء الدول التي أقامت علاقات جديدة مع الجمهورية العراقية كالاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية، إضافة إلى سفراء بعض الدول الغربية مثل بريطانيا وألمانيا، وبعض الدول الشرقية التي اعترفت بالجمهورية العراقية وأيدتها بحرارة مثل الهند والصين. ووجهت إليّ بعض الدول الاشتراكية كالاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا دعوات رسمية لزيارتها، وقد قبلتها مع الشكر على أن يعيّن للزيارة موعد لاحق، ولكن يا للأسف، لم تسمح لي أعمالي، وما ظهر من مشاكل في الوضع العام، بالقيام بمثل هذه الزيارات.

وقد لاحظت أن بعض سفراء دول أوروبا الشرقية الاشتراكية ممن قابلوني في النصف الأول من سنة ١٩٥٩، حينما كان الصراع السياسي مشتداً في العراق، كانوا يحدثونني عن ضرورة تشكيل الجبهة الوطنية لتفادي ذلك الصراع، وكانوا يذكرون أن قيام مثل هذه الجبهات في بلادهم قد جنّبهم الإنقسامات السياسية وما يتبعها. وكان جوابي أن الحكومة في بلادهم كانت شيوعية وتدعم الحزب الشيوعي الذي يقود الحركة السياسية، في حين أن الوضع عندنا في العراق في هذه الفترة، يختلف اختلافاً

كبيراً، لأن الحكومة ليست شيوعية، وليس من المرغوب فيه أن يكون الحزب الشيوعي قائداً في الجبهة التي تتشكّل لدعم الحكومة.

واشير هنا إلى زيارة السيد ميكويان نائب رئيس الوزراء السوفياتي إلى بغداد في أول نيسان (أبريل) ١٩٦٠ والاستقبال الحافل الذي جرى له خصوصاً من قبل الحزب الشيوعي العراقي. ومن بين حفلات الاستقبال التي أقيمت له، حفلة العشاء التي أقامها وزير الخارجية في القصر الأبيض وكنت مدعواً اليها فحضرت. وبعد تناول العشاء جلس عبد الكريم قاسم وهاشم جواد وزير الخارجية وميكويان وأنا في زاوية من قاعة الاستقبال. وخلال الحديث تطرّق ميكويان إلى الملاحقة التي يلقاها الشيوعيون من جانب الحكومة العراقية، وأشار إلى أنه من مصلحة العراق أن تتوقف تلك الملاحقات ويفسح في المجال للنشاط السياسي ضمن القانون. فرد عليه عبد الكريم قاسم بحدّة مؤكداً أن هذا من الشؤون الداخلية لحكومة العراق ولا يقبل أي تدخّل فيها. فأبدى ميكويان أسفه مشيراً إلى أنه لم يقصد التدخل وإنما تقديم المشورة المخلصة فقط. وأغلق الموضوع ولم يُبحث مرة أخرى.

كذلك قابلت في وزارة المال بعض الشخصيات التي جاءت بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو)، وبينها شخصيات بريطانية جاءت للاستطلاع عن طبيعة الثورة واتجاهاتها وكان بينهم بعض المسؤولين في الحكومة البريطانية، وآخرون من قيادات حزب العمال المعارض، منهم اللورد ثورنكروفت، والسيد روي جنكينز الذي أصبح من اللوردات. وكانوا جميعاً يستطلعون الاتجاه السياسي والاجتماعي لحكومة الثورة، والموقف من الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة ومن شركات النفط خصوصاً، وكنت أجيب عن هذه الأسئلة بما ينطبق على الواقع، وهو أن السياسة الاجتماعية والاقتصادية المستهدفة هي الديموقراطية الوطنية المستندة إلى نظام برلماني تعددي يطبّق بعد استقرار الجمهورية وزوال الاخطار الخارجية التي تهددها. وأذكر المقابلة التي أجراها معي مراسل جريدة «نيويورك تايمز» جو أولسوب، وهو من مشاهير المراسلين الأميركيين، وتنشر مقالاته في سلسلة من الصحف الأميركية. وبدا من الحديث معه أنه جاء لتقدير مدى الخطر الشيوعي في العراق. وقد أكّدت له أن هذا الخطر غير موجود بتاتاً بالرغم من النشاط السياسي الذي يمارسه الحزب الشيوعي لأن القيادة السياسية وأكثرية الشعب في البلاد لا تحبّذان النظام الشيوعي ولا تؤمنان به، وأن المراكز الحساسة في الدولة يسيطر عليها أشخاص غير شيوعيين. وبدا أنه غير مقتنع

بكلامي لأنه رأى في بغداد تظاهرات الحزب الشيوعي ونشاطاته. وعندما نهض مودعاً قال: ألا تعتقد أن هناك خطراً شيوعياً» فأجبت: أبداً، فقال: سبترى!.

ووجدت، من خلال تلك المقابلات، أن البريطانيين كانوا متفهّمين التطورات في البلاد وغير متشائمين. وقد تبيّن لي ذلك أيضاً بعد سنوات، حينما اطلعت على الوثائق البريطانية المنشورة بعد ٣٠ عاماً من قيام ثورة تموز، والتي يتّضح فيها أن الحكومة البريطانية لم تكن متشائمة من الثورة العراقية، على غرار الحكومة الأميركية.

وفي هذا السياق أود أن أذكر أيضاً زيارة المستر راونتري مساعد وزير الخارجية الأميركية إلى بغداد بعد بضعة أشهر من قيام الثورة، وهو لاستطلاع اتجاهات حكومة الجمهورية العراقية. وقد أقامت السفارة الأميركية حفل استقبال له مساء أحد الأيام، وكنت مدعوّاً إليه وكذلك رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم. فذهبت إلى السفارة مساء ذلك اليوم وإذا برجال المارينز ينتشرون في السفارة في شبه تظاهرة تكشف عن نوع التحدّي وإظهار الغطرسة خلافاً للقواعد الدبلوماسية، وخصوصاً عندما وصل عبد الكريم قاسم إلى السفارة، فإذا بالمارينز يستقبلونه ويحيطون به من جميع الجهات فأوصلوه من باب السفارة الخارجي حتى قاعة الاستقبال. وكان هذا بذريعة المحافظة على عبد الكريم قاسم وحمايته، ولكنه كان، في الحقيقة، مظهراً من مظاهر التحدي والغطرسة الأميركية. وبعد فترة قصيرة تركنا السفارة، ولا أدري ماذا كان الحديث الذي جرى بين راونتري وعبد الكريم قاسم. وكان راونتري قد زار عبد الكريم قاسم في مكتبه في وقت سابق.

ومن بين الشخصيات التي زارت بغداد، السيد كنغسلي مارتن رئيس تحرير «نيو ستيتسمان» اليسارية الشهيرة التي كانت، تقريباً، لسان حال جناح «الفابيين» في حزب العمال. وكنت قد تعرّفت اليه في لندن ونشر لي مقالتين في المجلة في مناسبتين مختلفتين. وقد جاء لاستطلاع الوضع ولكن بروحية التضامن مع الجمهورية. وهيأت له زيارة إلى عبد الكريم قاسم في وقت كنت فيه خارج الوزارة. وأقمت له حفل استقبال في فندق ببغداد دعوت اليه عدداً من الديموقراطيين والشخصيات السياسية المهمة في الحكومة وخارجها. وكان الحفل فرصة له للتحدث مع مختلف الاتجاهات، وكان مرتاحاً من هذه الزيارة. ولكن لم يتسن لي قراءة ما كتبه عن زيارته في المجلة.

الفصل الثالث عشر

حركة الشوّاف وذيولها

بحثت تفاصيل هذه الحركة ومقدّماتها في مصادر مختلفة، ولا أجد ضرورة لتكرار مثل هذه التفاصيل إلا بإيجاز.

وكان تطوّر الأحداث التي وقعت بدءاً من الاختلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، والتآمر الذي قام به رشيد عالي الكيلاني، وما تبع ذلك من انقسام في الجبهة السياسية وتربّص كلّ طرف بالطرف الآخر من الأمور المهمة في حياة البلاد السياسية. فمن ناحية حشد الديموقراطيون والشيوعيون جهودهم لمساندة عبد الكريم قاسم باعتباره الجهة المتعاطفة مع الاتجاهات الديموقراطية، ومن ناحية أخرى كان القوميون متضايقين من النشاط اليساري، وبدأ العسكريون منهم بالتململ والتجمّع للقيام بحركة مضادة لذلك الاتجاه. وكان معروفاً أنّ مدينة الموصل تضم اتجاهات قومية مدنية وعسكرية، بالإضافة إلى اتجاه ديني. وإزاء هذا الوضع الملتهب، قررت منظمة أنصار السلام التي يسيطر عليها الشيوعيون ويترأسها عزيز شريف، المعروف بميوله الماركسية، وتبعاً لأسلوب التحدّي الذي يمارسه الحزب الشيوعي في العمل السياسي، عقد اجتماع عام لأنصار السلام في الموصل لإظهار عضلات اليسار في مواجهة معارضيه. وبدأت الاستعدادات لهذا الاجتماع على نحو مكثّف وواسع، فأعلن عن تسيير قطارات من بغداد لنقل من يرغبون في المشاركة في اجتماع أنصار السلام في الموصل، ورافقت ذلك حملة إعلامية شنّتها جريدة «اتحاد الشعب» وبعض الصحف اليسارية. وباعتباري من أبناء الموصل ولي أقرباء وأصدقاء هناك، كانت تصلني الأخبار عن تأزّم الوضع في المدينة واحتمالات تفجّره بانعقاد الاجتماع العام لأنصار السلام فيها. وقد تحدّثت مع عبد الكريم قاسم بضع مرات عن الاخطار المتوقّعة من عقد هذا الاجتماع، وطلبت إليه أن يحاول ثني منظمة أنصار السلام عن عقد الاجتماع أو تأجيله على الأقلّ. كذلك عرضت استعدادي للذهاب إلى الموصل من أجل تهدئة الأوضاع، لكن الأحداث سبقتني، إذ قام الشوّاف بالتمرّد قبل أن

أستطيع السفر. ومن ناحية أخرى، فإن الشوّاف نفسه كان قد جاء إلى بغداد، وطلب إلغاء إقامة الاجتماع؛ ولكن عبد الكريم قاسم لم يستجب لذلك.

وقد عرف مما نشر، بعدئذٍ، أن العناصر القومية، لا سيما العسكريين، بالتعاون مع المدنيين، كانت تقوم أيضًا بنشاطات يفترض ألاّ تكون غائبة عن أنظار السلطات الحكومية.

ومعروف أن عبد الوهاب الشوّاف كان، في أول تعيينه آمراً للمنطقة الشمالية، على صلة وثيقة مع مسؤولي فرع الحزب الوطني الديموقراطي في الموصل، ولكن موقفه تغيّر بعد استقالة الوزراء القوميين، ولربما كان طامحاً إلى الوزارة، لكنه لم يعيّن وزيراً سواء في بداية الثورة أو بعد استقالة الوزراء القوميين، وأن عُيِّن أخوه الدكتور محمد الشوّاف وزيراً للصحة، ولربما لأن أخاه، وليس هو، من عيّن وزيراً.

ومن ناحية أخرى، اتضح أنه خلال زيارة عبد الوهاب الشوّاف إلى بغداد، عقدت اجتماعات عدة بين الضباط ذوي الميول القومية شارك فيها بعض الضباط المستقلين، وكان الهدف منها تداول الوضع السياسي القائم، ومحاولة إيجاد حل للصراع السياسي الذي بدأ يتفاقم.

وبعد أيام قليلة من عودة الشوّاف إلى مقرّ عمله حيث كان يدير كتلة من العسكريين الذي يؤازرونه، وأهمهم كان المقدّم محمود عزيز إضافة إلى بعض المدنيين من بغداد والموصل، ذهب عزيز شريف إلى الموصل مع عدد كبير من قادة حركة أنصار السلام والحزب الشيوعي وجمع غفير من المواطنين المؤيدين في قطارات نقلتهم إلى المُوصل مجاناً. فعقد الاجتماع في ٦ آذار ١٩٥٩ في الملعب الرياضي في الموصل وعند انتهائه خرج المشاركون على شكل تظاهرات أخذت العناصر القومية والإسلامية بالاشتباك معها ما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف الطرفين. وقام آمر المنطقة الشمالية بإنزال قوات من الجيش بإمرة صغار الضباط من أهالي الموصل من أجل المحافظة على النظام، ولكنها تطوّرت إلى أعمال ضد الموالين للثورة والجمهورية، وصدامات كان نتيجتها وقوع عدد من الجرحى.

وبعد عقد اجتماع أنصار السلام بيومين أي في اليوم الذي أعلن فيه عبد الوهاب الشوّاف التمرّد من إذاعة خاصة جهزتها له الجمهورية العربية المتحدة كما قيل، وساعد في أنشائها مهندس بريطاني من شركة النفط في عين زالة، وأرسل طيارتين من

مطار الموصل لتقصفنا موقع إذاعة بغداد في أبو غريب. وكان محمود الدرّة، وهو ضابط متقاعد، ومن المساهمين في حركة رشيد عالي سنة ١٩٤١ مشاركاً فعّالاً في حركة الشوّاف، إذ كان، وفق ترتيب سابق، حاضراً في الموصل أثناء اعلان الحركة. ومثله أيضاً سامي باش عالم الذي كان نائباً سابقاً في المجلس النيابي في العهد الملكي، وهو من الموصل، وكان يساعد الشوّاف في تحرير البيانات والأحاديث التي كانت تبثّ عبر الاذاعة.

واعتقل الشوّاف عدداً من العناصر الديموقراطية البارزة، وكذلك المعروفين بميولهم الشيوعية مثل كامل قزانجي الذي اغتاله أعوان الشوف في موقع الاعتقال. كذلك تحالف الشوّاف مع شيوخ قبائل شمّر القاطنة قرب الموصل.

وكان الاعلان عن التمرّد في الوقت الذي كان عبد الكريم قاسم يلقي خطاباً في مؤتمر «رابطة الدفاع عن حقوق المرأة». أما أنا فقد بلغني خبر المؤامرة عبر الهاتف عندما كنت في ديوان وزارة المال، فتوجّهت، في الحال، إلى وزارة الدفاع، وكان عبد الكريم قاسم قد عاد من مؤتمر «رابطة الدفاع عن حقوق المرأة»، فوجدته في حالة متماسكة وقال إننا سنقضي على المؤامرة في ساعات.

وفي اليوم الأول لإعلان عبد الوهاب الشوّاف تمرّده، حدث انقسام في صفوف القوة العسكرية الموجودة في الموصل. فقد ظلّ القسم الأعظم من الوحدات، بجنودها وضباطها، على موالاتهم للجمهورية، في حين كان قسم قليل منها شريكاً في التآمر، لأن أكثرية ضباط الصف والجنود كانوا من الموالين للثورة. فضلاً عن عدد غير قليل من الضباط، وبالعكس كان عدد كبير من ضباط الوحدات مشتركين مع الشوّاف، ولكن لم يحصل تصادم بين الفئتين العسكريتين.

وفي صباح اليوم التالي أقلعت طائرات من القوة الجوية العراقية، وتوجّهت إلى الموصل، وأطلقت إحداها صاروخاً على مقرّ الشوّاف (آمر المنطقة الشمالية) في معسكر الغزلاني، فأصيب بجروح نقل على أثرها إلى مستوصف المعسكر لإسعافه. وحينما كان يعالج تقدّم أحد ضباط الصف الموالين للثورة وأطلق عليه النار من النافذة فأرداه. وانتشر خبر مقتله فانهارت الجماعات التي كانت معه، وهرب من يستطيع الهرب عبر الحدود إلى سورية لاجئاً إلى الجمهورية العربية المتحدة، ومنهم محمود عزيز (عسكري) ومحمود الدرّة، وسامي باش عالم (مدنيّان). وقد واصلا نشاطهما في القاهرة ضدّ الجمهورية العراقية.

وكان أحمد عجيل الياور (شيخ عشائر شمّر) قد أحضر عدداً من أفراد قبيلته لمساعدة الشوّاف، وتمكّن لاحقاً من الهرب. والغريب أن أحمد عجيل الياور كان قد زارني في مكتبي في وزارة المال للبحث في أوضاع الزراعة في لواء الموصل قبل أيام قليلة من إعلان حركة الشوّاف. وربما كان ذلك غداة سفره إلى الموصل للاشتراك في المؤامرة.

وهكذا انتهى التمرّد، وأرسل عبد الكريم قاسم في الحال العقيد حسن عبّود آمراً للمنطقة، فذهب في اليوم التالي على متن طائرة مروحيّة لتسلّم عمله هناك، كما أرسل طه الشيخ أحمد ممثلاً عن الاستخبارات العسكريّة، وهو الرئيس مهدي حميد الذي كان معروفاً بانتسابه إلى الحزب الشيوعي. وكان انتدابه، في رأيي، أكبر خطأ ارتكب في تلك المناسبة، لأنه قام بحملة انتقامية بشعة بالتعاون مع مسؤولي منظمة الحزب الشيوعي في الموصل ضد العناصر القومية والمتعاونة مع الشوّاف. وقامت بعض العناصر المؤيدة للثورة، وخصوصاً الشيوعيين، بهجوم على بعض الدور التي كانت معروفة بتأييدها لتمرّد الشوّاف، وأُغتيل عدد منهم وسُحل، وكانت بينهم سيدة من آل العمري علّقت جثّتها على عمود كهربائيّ بعد أن قتلت مع أبيها.

وبعد مقتل الشوّاف بيومين أو ثلاثة، انتشرت الفوضى بسبب انقسام الجيش ومجيء قوات من الأكراد المحيطين بالموصل إلى المدينة، بحجة تأييد حكومة الثورة، لكنهم قاموا، أيضاً، بأعمال فوضوية. وقد جاءني نداء من الموصل، عندما كنت في مكتبي، يبلغني أن عمي قاسم حديد الذي تجاوز السبعين عاماً، قد أصيب بطلق ناري غير مقصود وتوفي في الحال، ما يكشف عن الفوضى وانفلات الأوضاع. فإتصلت حالاً وعلى الفور بعبد الكريم قاسم وأخبرته بالحادث مشيراً إلى أنه لم يكن حادثاً فردياً بل واحداً من الإصابات الكثيرة التي كانت تقع خلال تلك الساعات في الموصل بسبب فقدان السيطرة على الأوضاع. إتصل عبد الكريم قاسم بآمر المنطقة حسن عبود وأمره بفرض منع التجوّل وإنزال الدبابات إلى شوارع المدينة لتنفيذ ذلك، وخوّله إطلاق النار على المخالفين أو القائمين بأعمال مخلّة بالأمن.

وبعد استقرار الأمن استمرت العناصر الشيوعية برئاسة سكرتير المنظمة عبد الرحمن القصاب وبتأييد من مهدي حميد، في الأعمال الفوضوية، فشكّلت محكمة شعبيّة راحت تحاكم الذين عرفوا باتجاههم القومي ومناوأتهم للثورة وتأييدهم

حركة الشوّاف، وحكمت على عدد منهم بالإعدام، ونفّذت الحكم بهم فوراً. وكان ذلك بدعم من مهدي حميد، وبموقف متساهل من حسن عبّود.

واستمر هذا الوضع بضعة أسابيع إلى أن عيّن عبد الكريم قاسم محافظاً لمدينة الموصل، ومديراً للشرطة هو اسماعيل عباوي، فحالا دون استمرار تلك التصرفات الكيفية.

وبعد ذلك قُبض، رسمياً، على العسكريين والمدنيين المشاركين في المؤامرة، وأحيلوا على محكمة الشعب وحكم على بعضهم بالإعدام، وهو ما نجد تفاصيله في مصادر أخرى. ومن أهم مَنْ صدرت في حقهم أحكام الإعدام رفعت الحاج سرّي مدير الاستخبارات العسكرية، وناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية.

وتجدر الإشارة إلى ما اتّضح في ما بعد وهو أن اتفاقاً كان قد تمّ في إطار خطة التآمر على أن يقوم الزعيم ناظم الطبقجلي، بصفته قائد الفرقة الثانية التي مقرّها في كركوك، وتشمل المنطقة الشمالية بما فيها الموصل، بدعم التمرّد عسكرياً واعلان تأييده له، واعتقال العقيد رفعت الحاج سرّي، الذي كان مديراً للاستخبارات العسكرية ومقرّه في وزارة الدفاع، بالاشتراك مع بعض الضباط القوميين الموجودين هناك، عبد الكريم قاسم عند إعلان التمرّد وإرغامه على الاستقالة، وإعلان تعيين رئيس وزراء وتشكيل حكومة أخرى. لكن هذه الخطة لم تنفّذ لأسباب مجهولة. وقد قيل إن الشوّاف تسرّع في إعلان تمرّده، فعرقل بذلك تسرّعه قيام هؤلاء بمهمتهم، وقيل أيضاً إن الخوف انتابهم فلم ينفّذا ذلك العمل.

كذلك عرف بعدئذٍ أن المتآمرين كانوا قد اتصلوا بعبد الحميد السراج مدير المخابرات في «الإقليم الشمالي» من الجمهورية العربية المتحدة، أي سورية، وقيل إنه وعدهم، ولا بد أن ذلك كان بعلم الرئيس عبد الناصر نفسه، بدعم عسكري، عند الحاجة لإنجاح المؤامرة. وكذلك أنشئت إذاعة خاصة تبث من سورية تأييداً للحركة. وحينما قصف مقر الشوّاف وفشلت الحركة وأسكتت إذاعة الشوّاف نفسها، استمرّت الإذاعة في البثّ من دمشق. وحينما لفت نظر المسؤولين إلى توقّف إذاعة الشوّاف، وعدم وجود مبرّر لاستمرار البثّ من دمشق، أجابوا بأن القصد من الاستمرار في البثّ يعود إلى أن للحركة ذيولاً في بغداد من المتوقّع أن تواصل المهمات المكلّفة بها في خطة المؤامرة. ثم توقف البث إذ لم يحدث أي شيء.

من ذيول حركة الشوّاف في الموصل

بعد بضعة أشهر من القضاء على حركة الشوّاف، وحينما أخذ عبد الكريم قاسم، بعد حوادث كركوك في ١٤ تموز ١٩٥٩، يحجّم نفوذ الحزب الشيوعي، بدأت في الموصل حملة اغتيالات شملت الذين كان لهم نشاط أو دور في تأييد الثورة، ومناهضة حركة الشوّاف في المدينة، وغالبيتهم من العناصر الديموقراطية واليسارية. وشملت الحملة أيضاً الذين كان لهم دور في المحاكمات الشعبية الشكلية لتصفية المؤيدين لحركة الشوّاف، الذين كانت غالبيتهم من القوميين والإسلاميين.

وقد جرى أولاً، استهداف من قاموا بتصفية العناصر المؤيدة للشوّاف، ثم توسّعت عمليات الاغتيال لتشمل كل من عليه صبغة ديمقراطية أو شيوعية أو يسارية. وقيل إن عدد الذين اغتيلوا بلغ نحو ٤٠٠ شخص.

ولوحظ أن الاغتيالات شملت أشخاصاً من الطائفة المسيحية ممن لا يرتاح أفرادها، بحكم طبيعة وضعهم، للحركات الإسلامية. وحسب معلومات وصلت إلينا في ذلك الحين، كانت هناك منظمة سرية تجمع تبرّعات من كبار الممولين الذين كانوا ضد الحكم الجمهوري بحكم طبيعة انتمائهم الطبقي، وكانت تلك المنظمة تموّل عمليات الاغتيال. ونتيجة لهذه الحملة بدأ كثير ممن يمكن أن يكونوا معرّضين لهذه التهديدات، يهاجرون من الموصل إلى بغداد أو إلى أماكن أخرى من العراق أو خارجه. وكان أحد من اغتيلوا من الديموقراطيين المحامي عبد الله ليون الذي لم يقترف ذنباً سوى أنه دافع عن أحد المتهمين المشاركين في المحاكمات الشعبية الشكلية التي تألّفت إثر قيام حركة الشوّاف. وبسبب ذلك رحل عدد من أعضاء الحزب الوطني الديموقراطي من الموصل إلى بغداد، وكان عدد منهم موظفين طلبوا نقلهم من وظائفهم إلى وظائف أخرى. وقد طلب مني بعضهم التوسّط لتسهيل مهمة نقلهم إلى وظائف أخرى.

وكان جهاز الأمن والشرطة يتخذ موقف المتفرّج من هذه الجرائم، إما عجزاً عن تعقّب المنفّذين، أو أن أفراداً من ذلك الجهاز نفسه كانوا يقومون بتلك الجرائم لقاء مكافآت مادية من المنظمة السرية التي أشرنا إليها.

وقد نقل لي بعض معارفي في بلدتي الموصل في ما بعد، أن أحدالمعروفين بانتمائهم لحزب البعث، وكان إذ ذاك يعمل في فرع مصرف الرافدين في الموصل،

قد نفّذ عدداً من عمليات الاغتيال في تلك الحملة، وأصبح، في وقت لاحق، في الصف الأول من قيادة حزب البعث.[١]

وبعد بضعة أشهر من خروجي من الوزارة، رغبت، أن أقوم بالرحلة الموسمية التي اعتدت القيام بها إلى الموصل من أجل زيارة أقاربي لأيام معدودة، فجاءني صديق وزميل من الديموقراطيين يحذّرني من المخاطر التي قد أتعرّض لها لدى ذهابي إلى الموصل في تلك الفترة. فلم أعبأ بهذا التحذير، وذهبت وكان موسم الربيع، ومكثت هناك بضعة أيام في دار شقيقتي. وحينما كنت عائداً في إحدى الأمسيات إلى الدار رأيت شخصين واقفين مقابل دار شقيقتي في طريق خال من المارّة، ثم انصرفا بعد دخولي الدار. فاستنتجت أن ذلك كان نوعاً من الإنذار والتهديد. ولكن بالرغم من ذلك لم أغيّر منهجي وبقيت في الموصل المدة التي كنت عازماً على البقاء خلالها قبل أن أعود إلى بغداد.

وبعد اغتيال عدد غير قليل، ورحيل عدد كبير من المستهدفين في الموصل إلى أماكن أخرى، لم يبق من يراد الانتقام منه، فهدأت الحالة.

ومن الأسباب التي أثرت في موقف الجمهورية العربية المتحدة والرئيس عبد الناصر، أنه في تلك الفترة، وقبيل حركة الشوّاف، كان قد نشأ خلاف بين الرئيس عبد الناصر والحزب الشيوعي السوري أولاً، ثم الحزب الشيوعي المصري، بسبب الموقف من الاندماج الكامل في نظام الجمهورية العربية المتحدة. فقد دخل الشيوعيون في معركة، واُعتقل عدد كبير منهم في كلا الإقليمين، وكان هذا الخلاف قد توسّع ليتحوّل إلى توتّر بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي. وبما أن المجال كان قد فسح، في ذلك الوقت، في العراق، لنشاط واسع للحزب الشيوعي العراقي، اعتبر الرئيس عبد الناصر ذلك مخالفاً لخطته البعيدة، وهي انضمام بلاد عربية، ولا سيما الجمهورية العراقية، إلى الجمهورية العربية المتحدة. وبتأييده لحركة الشوّاف كان عبد الناصر يقصد، أيضاً، القضاء على نفوذ الحزب الشيوعي في العراق، ومن ثم تحجيم تأثير الشيوعية على الأقطار العربية الأخرى. عدا أن تلك الأزمة زادت، من التهجم على الجمهورية العربية المتحدة والرئيس عبد الناصر في العراق سواء من جانب العناصر المدنية، أو من جانب العناصر العسكرية، ولا سيما

(١) هو طه الجزراوي.

في تصريحات العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة عندما كانت تجري محاكمة المشتركين في حركة الشوّاف. وأعتقد، أنه كانت هناك مغالاة في الموقف من كلا الجانبين، وكان يجب على قادة الحركة في كلا الطرفين الحد من التطرّف في المواقف.

أحكام الإعدام في حق المشاركين في حركة الشوّاف

بعد قمع حركة الشوّاف في الموصل، بدأ جهاز الاستخبارات العسكرية، بالتحقيق مع الضباط والمدنيين المتهمين بالتآمر والإعداد لتلك الحركة وتنفيذها، ممن قُبض عليهم. وشاع حينئذٍ أنه استعمل معهم التعذيب لانتزاع اعترافات. وجرت محاكمات بعضهم، خصوصاً الطيارين الذين قصفوا الإذاعة في أبو غريب، وبعض صغار الضباط الذين فرّقوا مسيرات أنصار السلام في الموصل بعد الاجتماع العام الذي عقد فيها، والصدامات التي اسفرت عن عدد من القتلى والجرحى.

وقد حكم، من جانب المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) على من ثبتت إدانتهم، بالإعدام، ونفّذت الأحكام فيهم. واستمرت محاكمة الضباط الكبار التي استغرقت بعض الوقت، وتحوّلت فيها المحكمة إلى مسرح تلقى فيه الخطب والقصائد حول الوضع العام، ولم تكن لها صلة بموضوع المحاكمة. وكان هذا الشطط قد بدأ في محاكمة رشيد عالي الكيلاني وعبد السلام عارف، ولكنه توسّع وبولغ فيه خلال محاكمة المشاركين في مؤامرة الشوّاف، وبعض المحاكمات التي تلت ذلك، وعندما بدأت هذه الظاهرة الشاذّة في المحاكمات، فاتحت عبد الكريم قاسم بالموضوع وأخبرته بأنها أخذت تسيء إلى سيمعة المحكمة، ومن ثم إلى سمعة حكومة الثورة. وكان أحد أحاديثي مع عبد الكريم قاسم في هذا الشأن بحضور فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة التي سمّيت المحكمة باسمه (محكمة المهداوي)، فبادرني المهداوي نفسه بالإشارة إلى أن هذه المحكمة محكمة ثورية كما كان شأن المحاكم الثورية التي كانت تجري في ذلك الوقت في الصين الشعبية. فأجبته بأن نظام حكومة الثورة نظام دستوري يختلف عن نظام الصين، حيث كانت أحداث الثورة الثقافية تطغى على النظام القائم بأصول المحاكمات من حيث إفادات المتهمين وإفادات الشهود وحق الدفاع. والجدير ذكره أن تلك المحاكمات كانت تبث عبر تلفزيون بغداد مساء في

الوقت الذي كان يعقد فيه اجتماع مجلس الوزراء. ولاحظت حينئذٍ أن الدكتور محمد الشوّاف وزير الصحة وأخا عبد الوهاب الشوّاف زعيم الحركة، كان يتأخر عن موعد جلسة مجلس الوزراء إلى أن ينتهي بث المحاكمة لتجنّب سماع الإهانات والشتائم التي كان يكرّرها المهداوي رئيس المحكمة كلما جاء ذكر عبد الوهاب الشوّاف.

وبعد إتمام المحاكمات صدرت الأحكام بإدانة من ثبتت عليهم التهمة وجاهياً لمن كانوا حاضرين، وغيابياً لمن كانوا هاربين. وظلت هذه الأحكام معلّقة مدة من الزمن إلى أن بلغني أن هناك رغبة في تنفيذ أحكام الإعدام في حق ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سرّي اللذين هما من المتهمين بمؤامرة الشوّاف، وإن حكم الإعدام سينفّذ، في الوقت ذاته بسعيد قزاز وزير الداخلية في العهد الملكي وبهجت العطيّة مدير الأمن العام، وعبد الجبار فهمي متصرّف بغداد، وعبد الجبار أيوب مدير سجن بغداد، الذين كان قد صدر الحكم عليهم في وقت مبكّر بعد قيام الثورة، وأريد بتنفيذ الأحكام بهم الموازنة بين المحكومين بالإعدام من رجال الثورة، ورجال العهد الملكي. وكان أن تشاورت مع زميلي في الوزارة وعضو الحزب الوطني الديموقراطي هديب الحاج حمود في هذا الموضوع. وبما أننا ديمقراطيون، كنا، من حيث المبدأ، ضدّ عقوبة الإعدام، وقد توقّعنا أن يكون لهذه الإعدامات صدى غير محمود في العراق وفي البلاد العربية الأخرى. فقررنا مواجهة عبد الكريم قاسم والبحث معه في إمكانية تخفيف الأحكام من الإعدام إلى السجن المؤبد تجنّباً لتلك الآثار السلبية المتوقّعة. ولكن عبد الكريم قاسم كان مصمماً على تنفيذ الأحكام. وفي عشية يوم تنفيذها الذي كان في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩، ذهبنا إلى اجتماع مجلس الوزراء ووجدنا وجوماً عاماً بسبب هذا القرار الذي نفّذ في صبيحة اليوم التالي.

وكان من نتائج هذا التنفيذ ارتفاع وتيرة هجوم إذاعات الجمهورية العربية المتحدة، وخصوصاً «صوت العرب» على الثورة العراقية وتحديداً على عبد الكريم قاسم. كذلك قامت حملة في بعض الصحف العربية معادية لحكومة الثورة ولعبد الكريم قاسم، في حين قوبلت أحكام الإعدام بتأييد الشيوعيين في العراق وخارجه.

الفصل الرابع عشر

محاولة أُخرى لتأليف جبهة وطنية جديدة

محاولة أخرى لتأليف جبهة وطنية جديدة

لم تمر سوى أسابيع قليلة على الانتهاء من قمع حركة الشوّاف حتى بدأت تظهر انعكاسات ذلك الحدث على التيارات السياسية سواء في اليمين أو اليسار من العمل السياسي العلني والسرّي، يرافقها اللجوء إلى العنف في فض النزاعات السياسية. وخلال هذه المعمعة، أخبرني كامل الجادرجي أنه فوتح، باعتباره رئيساً للحزب الوطني الديموقراطي، من بعض قادة الحزب الشيوعي حول ضرورة تأليف جبهة وطنية من الحزب الوطني الديموقراطي والحزب الشيوعي وديمقراطيين مستقلين لتمثيل التيار السياسي المعتدل من وسط ويسار العمل السياسي لأجل ضمان سير العمل السياسي على نحو هادئ ومنسّق. وقد دعا كامل الجادرجي القادة البارزين في الحزب الوطني الديموقراطي إلى اجتماع تم فيه تداول هذا الاقتراح، فحبّذ جميع الحاضرين البدء بالمحادثات مع ممثلي الحزب الشيوعي، مع تأكيد ضرورة تمسّك الحزب الوطني الديموقراطي بكيانه ومبادئه ومنهجه الديموقراطي، وتجنّب أية محاولة لطمس ذلك وطغيان الشعارات والمبادئ الشيوعية في العمل الجبهوي. وبناءً على ذلك بدأت الاجتماعات بين ممثلي الحزب الوطني الديموقراطي والحزب الشيوعي العراقي تعقد في دار كامل الجادرجي للبحث في الأسس التي يجب أن تقام عليها الجبهة المقترحة وأسلوب العمل الذي يجب أن يتّبع فيها. وقد حضرت تلك الاجتماعات كلها مع كامل الجادرجي، كما كان يحضرها هديب الحاج حمود وعدد محدود من قادة الحزب الوطني الديموقراطي، ولم يشارك فيها حسين جميل إذ كان، في ذلك الحين، يشغل منصب سفير الجمهورية العراقية في الهند. وتركّزت المباحثات أول الأمر على تقييم طبيعة المرحلة السياسية التي يمرّ بها العراق، والمواقف التي يجب اتخاذها من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه المرحلة. وتركّزت أيضاً على شكل التنظيم وطريقة اتخاذ القرار في اطار الجبهة. ومع أن بضعة اجتماعات عقدت

لمواصلة البحث في تلك الأمور، فقد كان التقدّم في الوصول إلى حلّ مشترك بطيئاً، لأن الحزب الشيوعي كان قد اتخذ لنفسه، في ذلك الحين، شعار تمثيل طبقة العمال والفلاحين محتكراً هذا الحق لنفسه، وهو شعار لا ينطبق على الواقع، إذ لم يكن لأي حزب شيوعي في العالم أن يدّعي بأنه يمثّل وحده، طبقة العمال والفلاحين، عدا الأحزاب الشيوعية في الدول الاشتراكية التي كانت تحكم بدعم من الاتحاد السوفياتي. كذلك كان الحزب الشيوعي، في ذلك الحين، يدعو في صحفه، إلى تجاوز السياسة التي تمرّ بها الجمهورية العراقية، وهي مرحلة التحرّر الوطني والديموقراطية البرجوازية. فكان هذان الشعاران، مع ما يرافقهما من عنف في العمل السياسي، يثيران مخاوف الديموقراطيين من اتخاذ الجبهة الوطنية المقترحة وسيلة لانفراد الحزب الشيوعي بقيادتها وعملها.

وقبل أن تنتهي المفاوضات قرّر كامل الجادرجي السفر إلى الاتحاد السوفياتي من أجل إجراء فحوص طبية وتلقّي العلاج. وعند قيامي مع عدد كبير من أعضاء الحزب بتوديعه في المطار سألته ماذا يجب أن يكون موقف الحزب خلال فترة غيابه من موضوع الجبهة التي كانت المفاوضات تدور حولها، فأخبرني أنه ما زال باقياً على الرأي الذي أبداه خلال تلك المفاوضات، وهو أن يكون للحزب الوطني الديموقراطي دور قيادي لا يقل عن دور الحزب الشيوعي. وبعد سفره عقد اجتماعان أو ثلاثة في دار هديب الحاج حمود الكائن آنذاك في حي المسبح في الكرادة ولم نصل إلى نتيجة لحل هذه العقدة. فتوقّفت المحادثات لا سيما بسبب الاحتكاكات بين منتسبي الحزب الوطني الديموقراطي ومنتسبي الحزب الشيوعي العراقي في بعض أنحاء العراق كالنجف والصويرة والبصرة وغيرها مما سيأتي ذكره لاحقاً. ولم تستأنف المفاوضات حتى بعد عودة كامل الجادرجي من الاتحاد السوفياتي في نهاية الصيف، لتوسّع شقة الخلاف بين الحزب الوطني الديموقراطي والحزب الشيوعي بسبب تجميد الحزب الوطني الديموقراطي نشاطه السياسي تفادياً لاستمرار الخلافات الحادة بين أطراف العمل الوطني، وما تبع ذلك من تعقيدات سنأتي على ذكرها في ما بعد.

الانسحاب من حلف بغداد

بعد القضاء على حركة الشوّاف والانتهاء من ذيولها، وجدت الحكومة أن الأوان قد آن للانسحاب رسمياً من حلف بغداد، الذي كانت أعماله قد جمّدت تماماً منذ قيام الثورة حين سيطرت وزارة الدفاع على مقرّه وسجلاته. ولم يعد العراق يحضر أياً

من اجتماعات الحلف وهيئاته المختلفة. غير أن العراق لم ينسحب رسمياً من الحلف بانتظار استقرار الأوضاع المحيطة بالجمهورية العراقية الفتية. وحينما تحقق ذلك قرر مجلس الوزراء في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٥٩ الانسحاب التام من الحلف، وأُبلغت الجهات المعنية بذلك، وصفّيت المكاتب والوثائق العائدة إلى الحلف. وكان لذلك وقع كبير على أوساط الرأي العام في داخل العراق، لأن الانسحاب من حلف بغداد كان من الأهداف الرئيسية للثورة ولجبهة الاتحاد الوطني، مع أن الاهتمام في الخارج بهذا الانسحاب لم يكن كبيراً، ذلك لأنه كان متوقّعاً بعد أن جمّد دور العراق في الحلف بصورة كاملة بعد قيام الثورة.

الانسحاب من الكتلة الاسترلينية

بدأ في وزارة المال والبنك المركزي الاعداد للانسحاب من الكتلة الاسترلينية التي تشمل الأقطار التي تتعامل بالعملة الاسترلينية تعاملاً حراً في ما بينها، وتفرض قيوداً على التعامل بالعملات الأجنبية. وكانت هذه الكتلة تضم الأقطار التي تقع ضمن الامبراطورية البريطانية وبعض الأقطار التي ترتبط بمعاهدات خاصة مع بريطانيا، واعتبر العراق منتمياً إلى هذه الكتلة منذ الاحتلال البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى وطوال فترة الانتداب. واستمر بعد انتهائه إلى أن صدرت العملة العراقية (الدينار) التي كانت لجنة العملة العراقية، ومقرّها في لندن، تقوم بإصدارها وإدارتها. وحتى بعد تأسيس البنك المركزي العراقي سنة ١٩٤٥، والذي عهد إليه اصدار العملة العراقية، من بين مهمات مالية أخرى، استمر بقاء العراق في الكتلة الاسترلينية وفقاً لرغبة البريطانيين، وتعيّن على البنك المركزي أن يودع جميع ما يرد إلى العراق من العملات الأجنبية من مختلف المصادر، ولا سيما من تصدير النفط، في «بنك إنكلترا» (البنك المركزي البريطاني). وتعتبر هذه الودائع احتياطياً لما يصدر من العملة العراقية للتداول في العراق. كذلك تسحب منها المبالغ التي يحتاج إليها العراق لتسديد قيمة استيراداته والمبالغ الأخرى المستحقّة عليه بالعملات الأجنبية. ولكن لم تكن للحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي حرية التصرّف بتلك الأرصدة، بل كان الأمر يخضع للقيود نفسها المفروضة على التحويل الخارجي في بريطانيا. وكان هذا الترتيب مساعداً جداً لتمويل العمليات العسكرية البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية بعد سنة ١٩٤١ عندما جاءت قوات غير قليلة إلى العراق، وكانت مصروفاتها تسدد بالاسترليني الذي كان يتم بمجرد نقل رقم من حساب بريطاني إلى حساب عراقي في بنك إنكلترا، حتى

أن قيمة الدينار العراقي مقارنة بالعملات الدولية وخصوصاً الدولار الذي كان مقياساً دولياً، خفضت تبعاً للتخفيض الذي فرضته الحكومة البريطانية على الجنيه الاسترليني من دون أن يكون للعراق أي مصلحة فيه، ومن دون أن يشترك العراق في القرار الذي اتخذ بشأنه.

وبعد إنجاز وزارة المال الدراسات المطلوبة بشأن الانسحاب من الكتلة الاسترلينية، رفعت مذكرة إلى مجلس الوزراء لإقرار خطوة الانسحاب من حيث المبدأ تمهيداً لبدء مفاوضات رسمية مع الجهات البريطانية المعنية بذلك. وبعد صدور قرار مجلس الوزراء وابلاغه إلى البنك المركزي العراقي، أخبر هذا البنك بنك إنكلترا برغبة الحكومة العراقية في الخروج من المنطقة الاسترلينية، وطلب إرسال وفد يمثّلها للتفاوض والاتفاق مع البنك المركزي العراقي على آلية خروج العراق من المنطقة الاسترلينية وما يترتب على ذلك من إجراءات. فأرسل البنك المركزي البريطاني وفداً يمثّله مع ممثلين للخزانة البريطانية (وزارة المال البريطانية)، وعقدت بضع جلسات في مقرّ البنك المركزي العراقي أُتفق خلالها على جميع النقاط المتصلة بهذه العملية. فأعلمت وزارة المال مجلس الوزراء بذلك لأجل الإعلان رسمياً عن انسحاب العراق من الكتلة الاسترلينية بصورة نهائية. وكان ذلك أيضًا أحد الانجازات التي استهدفتها الثورة لتحرير الاقتصاد العراقي من الهيمنة الأجنبية.

وقد أعلن عبد الكريم قاسم قرار خروج العراق من الكتلة الاسترلينية في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.

الاتفاق الاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي

بعد اعتراف الاتحاد السوفياتي بالجمهورية العراقية وعودة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، جاء السفير السوفياتي المعروف زايتسيف الذي كان قد شغل منصب الوزير المفوّض السوفياتي في بغداد عندما أقيمت العلاقات للمرة الاولى مع العراق بعد الحرب العالمية الثانية، إلى أن قطعت في وقت لاحق.

وقد وصل السفير إلى بغداد مع هيئة دبلوماسية كبيرة، وعرض نيابة عن حكومته، التعاون مع الجمهورية العراقية، في مجال التسليح والتدريب، الذي تولّت التفاوض بشأنه وزارة الدفاع مباشرة، وفي مجال الاقتصاد والصناعة، الذي تولّت التفاوض بشأنه وزارة الاقتصاد وكان وزيرها ابراهيم كبّه، بالتشاور معي واطلاعي على

المراحل التي تقطعها المفاوضات وما يتم التوصّل إليه من اتفاقات.

وفي أواخر شباط ١٩٥٩ وصلت المفاوضات إلى مرحلة نهائية، وتقرر إرسال وفد على مستوى عال إلى الاتحاد السوفياتي من اجل توقيع الاتفاق الاقتصادي وبما أن الاتفاقية كانت تتضمن قرضاً مالياً يقدّمه الاتحاد السوفياتي إلى الجمهورية العراقية عن قيمة المعدات والأجهزة والأعمال التي سيزوّد الاتحاد السوفياتي العراق بها، اتفق على تسديد القرض مقسّطاً خلال مدة معيّنة.

وكان مفترضاً أن أكون على رأس الوفد الذي يذهب إلى موسكو، ولكن لم أكن راغباً في التغيّب عن بغداد في الوقت الذي كان الوضع السياسي فيه متوتراً بسبب الانقسام في جبهة الاتحاد الوطني المدنية كما في القطاع العسكري، وهذا ما اضطرّني إلى الاعتذار عن ترؤس الوفد فعهدت رئاسته إلى وزير الاقتصاد ابراهيم كبّه، وضم محمد الشوّاف وزير الصحة وعدداً آخر من كبار الموظفين في الوزارات ذات العلاقة بالمشاريع التي تضمنتها الاتفاقية. وكان خروشوف، في ذلك الحين، رئيساً للحزب والدولة السوفياتية. وجرى في موسكو ترحيب بالوفد، وأقيمت له احتفالات مختلفة جرى فيها تبادل الأنخاب تعبيراً عن الصداقة والتعاون بين البلدين. وتمّ توقيع الاتفاقات. ولكن وقوع حركة الشوّاف أوائل آذار (مارس) ١٩٥٩ خلال تلك الفترة أقلق الوفدين العراقي والسوفياتي وإن قضي على الحركة بسرعة وأخمدت في مهدها. وقد سارع الوفد العراقي عائداً إلى البلاد.

تأسيس مجلس التخطيط

كانت وزارة الإعمار في العهد الملكي تتضمن مجلس الأعمار الذي كان يقوم بالمشاريع العمرانية التي تموّل من واردات تصدير النفط حيث تخصص نسبة ٧٠٪ للمشاريع و٣٠٪ للميزانية العامة نظراً لضرورة القيام بتوسيع التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية التي تستحق الاهتمام بقدر المشاريع العمرانية إن لم يكن أكثر، لأنها تخصّ المواطن.

وبعد عقد الاتفاقية العراقية ـ السوفياتية التي تضمّنت تأسيس عدد من المشاريع الصناعية يموّل بقرض من الحكومة السوفياتية يسدّد خلال مدة معيّنة، وبناء على ضرورة الفصل بين المشاريع الزراعية والعمرانية كالري والطرق ومشاريع البنية التحتية، وبين المشاريع الصناعية التي يحتاج تأسيسها وإكمالها إلى جهاز خاص، قررت

الحكومة تأليف لجنة لدراسة هذا الموضوع. واقترحت هذه اللجنة تأسيس وزارة تخطيط تولاها الدكتور طلعت الشيباني الذي كان وزيراً للإعمار منذ العاشر من شباط (فبراير) ١٩٥٩، على أن تتضمن مجلساً خاصاً برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزراء التخطيط والمال ووزراء آخرين، يناط به وضع الخطة الاقتصادية العامة التي تتضمن المشاريع العمرانية وفقاً للأسبقيات التي تقرّرها الحكومة. ويناط تصميم وتنفيذ تلك المشاريع بالوزارة التي يكون المشروع من اختصاصها خلافاً للأسلوب الذي كان متبعاً في وزارة الإعمار في العهد الملكي، والتي كانت تقوم مركزياً بتنفيذ المشاريع العمرانية ما جعل وزارة الإعمار، كما قيل عنها، حكومة داخل حكومة.

خلافات بين الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديموقراطي

جاءت حركة الشوّاف بعد الخلاف الذي حدث بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف واستقالة الوزراء القوميين في شباط (فبراير) ١٩٥٩، وقد ساعدت كل هذه الأحداث على تطرّف الحزب الشيوعي، إذ إنها جعلت عبد الكريم قاسم يركن إلى الحزب الشيوعي وتنظيماته لأجل إيجاد التوازن تجاه ضبط العناصر القومية التي تؤيدها وتدعمها الجمهورية العربية المتحدة كما اتضح في حركة الشوّاف. وقد أدّى خلاف حاد تطوّر إلى مصادمات بين تنظيمات الحزب الشيوعي وتنظيمات الحزب الوطني الديموقراطي في البصرة والنجف وكربلاء والصويرة والنعمانية وغيرها كما ذكرنا سابقاً، لأن الحزب الوطني الديموقراطي لم يكن يؤيّد الشعارات السياسية وخطة الحزب الشيوعي في ذلك الحين، وهي التي أخذت تدعو، تحت تأثير الحماسة ومساعدة الظروف، إلى ما يسمّى بالعرف الماركسي اختزال المرحلة من دور التحرر الوطني إلى القفز إلى السلطة بدءاً من الاشتراك في الحكومة أول الأمر، ثم الانتقال إلى النظام الاشتراكي الماركسي. وتوسّع الخلاف بين الحزب الشيوعي وأطراف جبهة الاتحاد الوطني، وتطوّر بين الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديموقراطي إلى صدامات جسدية فوقفت سلطات الأمن والشرطة موقف المتفرّج منها، وهذا ما دعاني إلى البحث مع عبد الكريم قاسم في ضرورة معالجة هذا الموقف وتدخّل السلطة لمنع المصادمات العنيفة. فاستدعى عبد الكريم قاسم العقيد طه الشيخ أحمد الذي كان مسؤولاً عن شؤون الأمن والمخابرات. وخلال مناقشة هذا الموضوع وجدتُ طه الشيخ أحمد يتخذ موقفاً ممالئاً لتصرفات الشيوعيين إزاء الديموقراطيين. وقد اتخذ

عبد الكريم قاسم موقف الصمت في ذلك البحث. وبعد المداولة حول ضرورة اتخاذ موقف حازم تقرر قيام سلطات الأمن بالحيلولة دون تحوّل الخلافات والمناقشات السياسية إلى مصادمات دموية. وما أجّج الموقف بين الحزب الوطني الديموقراطي والحزب الشيوعي ادّعاء الحزب الشيوعي في صحفه ونشراته بأنه هو الذي يمثّل طبقة العمال والفلاحين، في حين أن للحزب الوطني الديموقراطي أنصاراً كثيرين في صفوف العمال والفلاحين. وكان أحد العوامل التي أدّت إلى تلك المصادمات، نشاط الحزب الوطني الديموقراطي في طبقة الفلاحين لتأسيس جمعيات تعنى بمصالح الفلاحين لا سيما في مرحلة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي. وكان يقود هذه الحملة «عراك الزكم» مسؤول الفلاحين في الحزب الوطني الديموقراطي مع عدد من أعضاء الحزب من الطبقة الفلاحية في مختلف أنحاء العراق. ولقيت محاولتهم نجاحاً ملحوظاً تجاه المحاولة المضادّة التي يتولاّها قبل الحزب الشيوعي بقيادة «كاظم فرهود» مسؤول شؤون الفلاحين في الحزب المذكور.

وقد استطاع الحزب الوطني الديموقراطي نتيجة لهذا النشاط بين الفلاحين، أن ينظّم، في وقت لاحق، مسيرة كبيرة للفلاحين خرجت يوم السبت ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٩ وضمت عشرات الآلاف ممن اخترقوا شارع الرشيد إلى وزارة الدفاع حيث استعرض المسيرة عبد الكريم قاسم. وكان لتلك المسيرة صدى واسع في الأوساط السياسية والاجتماعية، إذ كانت دليلاً على وجود توازن بين الحزبين الشيوعي والوطني الديموقراطي.

وفي الأيام التي سبقت ذلك الاجتماع، كانت لي مقابلات متعددة مع عبد الكريم قاسم، وكانت شقة الخلاف قد توسّعت بين الأطراف السياسية المختلفة بعكس ما تتطلبه وحدة الصف والحيلولة دون نشوب الثغرات التي ينفذ منها المتآمرون على الثورة، وتأمين الاستقرار للثورة وتنفيذ منهجها الإصلاحي الداخلي ومنهجها لأجل التحرر الوطني. وفي أحاديثي تلك مع عبد الكريم قاسم أبديت رأيي ومفاده أن لا مجال لتجنّب هذا الصراع السياسي في الظروف الحاضرة إلا بتجميد النشاط الحزبي موقتاً، لكي تتوفر الفرصة لتهيئة الجو السياسي وعودة روح التسامح والتعايش بين الآيديولوجيات السياسية والاجتماعية بحيث يمكن عودة الأحزاب والتنظيمات إلى العمل السياسي الهادئ وفق قانون جديد لتنظيم الأحزاب، ومن ثم تشريع دستور دائم على أسس برلمانية ديمقراطية تعددية، على أن تبدأ الدراسات منذ الآن لوضع التشريعات المطلوبة لذلك. وحينما عقد

الاجتماع العام عشية عيد العمال في حديقة «قاعة الشعب» في «باب المعظم»، ألقى عبد الكريم قاسم خطاباً أشار فيه إلى الصراعات الحزبية القائمة، وأعلن الدعوة إلى تجميد النشاط الحزبي في هذه الظروف الدقيقة التي تمرّ بها الثورة.

وبعد إلقاء هذا الخطاب قمت، بصفتي نائباً لرئيس الحزب الوطني الديموقراطي، بعقد اجتماع للجنة الإدارية للحزب استعرضنا فيه الأوضاع العامة السائدة وما يتخلّلها من صراعات وانقسامات، واقترحت أن يجمدّ الحزب الوطني الديموقراطي نشاطه كما فعل في مناسبة سابقة أقلّ خطورة من الأوضاع الحاضرة، لأجل الحدّ من الصراعات الحزبية والسياسية القائمة على قدم وساق.

وبعد المداولة، قررت اللجنة الإدارية الموافقة على ذلك الاقتراح، وأعلنت ذلك في بيان خاص صدر في جريدة الحزب «الأهالي». وكان هذا القرار هدفاً لمعارضة الحزب الشيوعي الذي شنّ في جريدته حملة على الوطنيين الديموقراطيين. كما قام عدد من أعضاء الحزب الوطني الديموقراطي، ليس بينهم أي من أعضاء اللجنة الإدارية والقيادة السياسية، بإعلان اعتراضهم على ذلك القرار، وانتحالهم اسم قيادة الحزب بدلاً من القيادة الرسمية. فلم يلق ذلك العمل أي تجاوب لدى أعضاء الحزب، فاضمحلت تلقائياً تلك الفئة الصغيرة التي قامت به.

ومن الادعاءات المغرضة التي وجهت إلى قرار الحزب بتجميد نشاطه، أنه كان ذلك بإيعاز من عبد الكريم قاسم حتى أن رئيس الحزب كامل الجادرجي تبنّى، بعد عودته من الاتحاد السوفياتي، مثل هذا الرأي، في حين أن فكرة تجميد النشاط الحزبي، كما سبق أن بيّنت، انطلقت مني وتقبّلها عبد الكريم قاسم وأعلنها في خطابه.

وفي عشية اليوم الأول من مايس عيد العمال العالمي، حينما كان من المقرر أن تخرج مسيرة كبيرة للعمال في شارع الرشيد إلى وزارة الدفاع، زارني في داري عبد الله عباس عضو اللجنة الإدارية للحزب وأخبرني أنه قد طرق سمعه أن عناصر في هذه المسيرة ستقوم، بتحريض من الحزب الشيوعي، بمهاجمة المطبعة التي كانت تطبع فيها «الأهالي»، جريدة الحزب الوطني الديموقراطي، والواقعة في محلة السنك في طريق فرعي يصل بين شارع الرشيد وشارع الجمهورية، فتأسفت

كثيراً لهذه الأخبار، وأبلغت مدير الأمن العام بها ليتخذ الاجراءات اللازمة للحيلولة دون وقوع أي هجوم على المطبعة. وسواء كانت هذه الاخبار صحيحة أم لا، فإن مجرّد تداولها يدلّ على الهوّة التي وصلت إليها العلاقات بين الأطراف الوطنية.

وفي يوم ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٩، يوم الذكرى السنوية الأولى للثورة، الذي أصبح عطلة رسمية، جرى استعراض شعبي في ساحة التحرير ببغداد للنقابات المهنية مثل المعلمين والأطباء والمهندسين والمحامين وغيرها من المهن إلى جانب النقابات العمالية بمختلف أصنافها. وقد مرّ الاستعراض أمام عبد الكريم قاسم وجمع من الوزراء وكبار الضباط والمسؤولين وممثلي الهيئات الدبلوماسية.

وكان الاستعراض تظاهرة كبرى لتأييد ودعم ثورة ١٤ تموز (يوليو) ودعمها لا سيما بعد القضاء على المؤامرات التي واجهتها من خلاف عبد السلام عارف إلى مؤامرة رشيد عالي الكيلاني إلى حركة الشوّاف. وبعد حضوري ذلك الاستعراض برفقة هديب الحاج حمود وزير الزراعة والإصلاح الزراعي وعضو اللجنة الإدارية للحزب الوطني الديموقراطي الذي كان جالساً معي، ذهبت بعد ظهر ذلك اليوم، إلى وزارة الدفاع للاجتماع بعبد الكريم قاسم، وإذا بي أجابه بالأخبار الواردة من كركوك عن الصدامات الدموية التي وقعت في مناسبة احتفالات عيد الثورة هناك بين الأكراد والتركمان، وكذلك بين الشيوعيين ومعارضيهم. وقد سقط عشرات القتلى والجرحى ما أحدث استنكاراً واشمئزازاً كبيرين لدى مختلف الأوساط، وحمل جميع الوزراء وكبار الضباط على الطلب من عبد الكريم قاسم وضع حد لمثل تلك الصراعات السياسية وتجنّب تطوّرها إلى مصادمات دموية. فتقرّر، آنئذٍ، اجراء تحقيق سريع وشامل في أسباب تلك الأحداث التي وقعت في كركوك والأشخاص المسببين لها وإحالتهم على المحاكم المختصة.

وفي إطار هذا الموقف كان خطاب عبد الكريم قاسم في كنيسة مار يوسف، وقد ندّد فيه بالتطرّف والعنف، واعتبره الرأي العام موقفاً يقصد به الحزب الشيوعي، وإن لم يصرّح بذلك.

وكانت تلك الأحداث الحد الفاصل في موقف عبد الكريم قاسم من الأطراف المتصارعة ومحاولة القيام بفرض سيادة القانون لأجل عودة الأوضاع العامة إلى مجراها الطبيعي.

وزارة الصناعة

تأسست وزارة مستقلة للصناعة تولّت تصميم المشاريع الصناعية وتنفيذها، سواء تلك التي تعقدها الحكومة مع دول أخرى، أو التي تقرّر وتحول إلى الخطة الاقتصادية. كذلك أنيط بهذه الوزارة تشغيل المشاريع الصناعية للقطاع العام. وقد توليت وزارة الصناعة بالوكالة لأول مرة، فوضعت الهيكل التنظيمي لمركز الوزارة والمؤسسات التابعة لها المنوط بها تنفيذ المشاريع ومن ثم تشغيلها، وكذلك الدوائر والمؤسسات التي تشرف على الصناعة في القطاع الخاص. وألحقت بالوزارة الدوائر التي كانت تعنى بشؤون الصناعة سواء تلك التي كانت في وزارة الإعمار أو في غيرها.

وكانت الحكومة السوفياتية قد انتدبت هيئة مقيمة في العراق لتسهيل الاتصالات بين الحكومتين العراقية والسوفياتية في ما يخص تنفيذ الاتفاقية بين البلدين ومعالجة المشاكل التي تعترض طريقها. وكانت الاتفاقية العراقية ـ السوفياتية قوبلت بمعارضة شديدة من العناصر القومية والعناصر المعارضة للثورة. وكانت هناك أهداف سياسية وراء تلك المعارضة أكثر منها عوامل موضوعية تتعلق بالاتفاقية نفسها.

ومنذ الأيام الأولى لتطبيق الاتفاقية، أخذ بعض الذين يعملون في الأجهزة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية يعرقلون، بشتى الأساليب، سير تطبيقها، وكان الجانب السوفياتي يتذمّر من ذلك. وفي أول مقابلة لي كوزير للصناعة بالوكالة مع ممثلي الهيئة المختصة بالصناعة، كهيئة تسهيل تنفيذ المشاريع الصناعية المشمولة بالاتفاقية، والمنتدبة من جانب الحكومة السوفياتية، أعلمتهم أن وزارة الصناعة، ما دمت مسؤولاً عنها، ستبدي كل تعاون لأجل تنفيذ الاتفاقية وتحقيق المشاريع الواردة فيها. وتسهيلاً لذلك حددت لهم يوماً معيّناً في كل أسبوع، لمقابلتي برفقة المدير المسؤول في وزارة الصناعة علي هادي الجابر، وهو مدير القسم المسؤول عن تصميم المشاريع الصناعية وتنفيذها لكي يعرضوا المشاكل التي تعترضهم وايجاد الحلول لمعالجتها، كما أنه كان مسؤولاً عن جميع العقود التي أبرمت مع الشركات الأجنبية، استشارية كانت أو منفّذة، وقد وجدته كفوءاً ومخلصاً.

وقد شعرت بأنهم ارتاحوا كثيراً لهذه المبادرة، وربما استغربوا لأنها تأتي من شخص يتّهمه الشيوعيون بالبرجوازية. واستمر هذا التدبير إلى أن عيّن وزير أصيل

للصناعة هو الزعيم محي الدين عبد الحميد الذي نقل من وزارة التربية إلى وزارة الصناعة.

والجدير ذكره هنا أني اتهمت بعد انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣، من بين اتهامات أخرى، بترويج تنفيذ الاتفاقية التي اعتبرت حينذاك من الأعمال المضرّة بمصلحة العراق، وإن كان هذا الاتهام أسقط عني في المرافعات الأخيرة، ربما بسبب حراجة الموقف الدبلوماسي بالنسبة لحكومة ذلك الوقت تجاه الاتحاد السوفياتي.

وزارة الإعمار بالوكالة

عيّنت وزيراً للإعمار بالوكالة بعد استقالة فؤاد الركابي، كما سبقت الإشارة. وكان مديرها العام العقيد رجب عبد المجيد الذي كان من منظمة الضباط الأحرار، ويقوم بمهمة سكرتيرها، ويعتبر نفسه مغبوناً لأنه لم يتولّ منصباً وزارياً في حكومة الثورة، وذلك بسبب خلاف وقع بينه وبين عبد السلام عارف إبان عمل تنظيم الضباط الأحرار قبل الثورة.

ولم تمض مدة طويلة إلا أعتقل بعد أن حامت الشبهات حول اشتراكه في مؤامرة الشوّاف ثم أطلق سراحه بعد فترة وجيزة، ولكنه لم يعد إلى منصبه.

وقد اطّلعتُ على جانب من سوء التصرّف الذي كانت تقوم به تلك الشركات في تنفيذها الأعمال المحالة عليها، وحاولت أن أرغمها على تصحيح هذه الأوضاع. ومن الامثلة على ذلك وضع إحدى الشركات الاستشارية المواصفات الفنية لمصنع كانت وزارة الإعمار في العهد الملكي قد باشرت تنفيذه بحيث تناسب بالضبط مواصفات مكائن تصنعها شركة معينة أخرى. ولا يستطيع غيرها أن يتقدّم لإنشاء المصنع عند الإعلان عن مناقصته. ولم يلتفت المسؤولون في ذلك الوقت إلى هذا التواطؤ الذي حدثت بسببه مشاكل كثيرة في تنفيذ المشروع. فحاولت أن أصحّح الموضوع بممارسة الضغط على الشركة الاستشارية للقيام بدورها بالضغط على الشركة المجهزة من أجل معالجة القضايا الفنية والمالية التي نشأت عن التواطؤ بينهما وذلك بطريقة تضمن حقوق وزارة الإعمار.

واطلعت أيضاً خلال عملي في الوزارة على بعض الأعمال الرئيسية المتعلقة

بتشييد الطرق مثل طريق كركوك، وطريق سامرّاء، وقد تضمنت تصرّفات من ذلك القبيل.

وأودّ أن أشير هنا إلى عمل وقع فيه التباس استغل ضد عبد الكريم قاسم، وهو قضية تعيين صديقه رشيد مطلك مديراً عاماً لدائرة السياحة.

وكان رشيد مطلك رجل أعمال متوسطاً، عمل سابقاً موظفاً في مديرية الجمارك العامة، ثم اشترك في تأسيس مقهى «شريف حداد» الذي كانت ترتاده طبقة الموظفين والضباط المثقفين في بغداد. ثم انتقل إلى تأسيس مكتب للإعلانات التجارية الضوئية. وعن هذا الطريق تكوّنت علاقتي به عندما كنت مديراً عاماً لشركة الزيوت النباتية. ولم يكن صديقاً لي فقط، بل كان منتمياً للحزب الوطني الديموقراطي وتربطه صداقة شخصية وثيقة مع عبد الكريم قاسم. ولذلك أصبح واسطة الاتصال بيني وبين عبد الكريم قاسم في ما يخص الإعداد للثورة، ومن ثم تنظيم الصلة، عن طريقي، بين منظمة الضباط الأحرار وجبهة الاتحاد الوطني. وكانت تربطه، أيضاً، علاقة صداقة مع بعض قادة الحزب الشيوعي مثل عامر عبد الله.

احتفال سفارة الجمهورية العربية المتحدة بمرور سنة على قيامها

في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٥٩ ولمناسبة مرور السنة الأولى على الوحدة بين مصر وسورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة، أقامت سفارتها في بغداد حفل استقبال في مقرها الواقع في حي الوزيرية، وهو دار سابقة لمسكن نوري السعيد، وفيه حديقة واسعة. ودعت السفارة إلى الحفل أعضاء السلك الدبلوماسي وشخصيات عراقية بارزة.

وحاول القوميون اتخاذ هذا الاحتفال وسيلة لتحويله إلى شبه تظاهرة لتأييد الجمهورية العربية المتحدة. فبالإضافة إلى المدعوين رسمياً، وكنت من بينهم، حضر عدد كبير من الشباب الذين امتلأت بهم حديقة السفارة الكبيرة والشارع المحاذي لها، وهم يهتفون بشعارات متباينة، منها ما يؤيد الجمهورية العراقية، ومنها ما يؤيد الجمهورية العربية المتحدة وزعامة جمال عبد الناصر.

وفي الوقت المحدد، حضر الحفل عبد الكريم قاسم مع مرافقيه وبعض أركان وزارة الدفاع وكبار الضباط في الجيش العراقي. وقد مكثت بعض الوقت في الحفل وغادرته قبيل مغادرة عبد الكريم قاسم الذي لم يمكث، هو الآخر، طويلاً. وحينما غادرت السفارة وجدت صعوبة في الوصول إلى سيارتي التي كان يقودها سائق خاص وعلى لوحتها اسم وزارة المال. وحينما جلست في المقعد الأمامي فإذا ببضع شابات يهجمن على باب السيارة الخلفي ويدخلن اليها صارخات «أستاذ نرجوك أن تخلّصنا توصلنا إلى بيوتنا». فشعرت بأنهن أردن التخلّص من احتمال أن يلحق بهن أذى في الجو السائد في ذلك الجمع الغفير. فسألتهن إلى أين، فأجبن: الأعظمية (التي كانت معروفة باتجاهها القومي). فأوعزت إلى السائق أن يتوجّه إلى الأعظمية لإيصالهن. وفي الطريق رحن يتحدّثن عن الخطر الذي كان يتهددهن من قبل بعض المتجمهرين هنا. وبعد دقائق وصلنا إلى مدخل مدينة الأعظمية وأوقفنا السيارة فنزلت الشابات منها وذهبن مشياً إلى بيوتهن.

وفي صباح اليوم التالي تلقّيت اتصالاً هاتفياً من صديق شنشل وزير الإرشاد السابق، الذي لم يمض على انسحابه من حكومة الثورة إلا أيام معدودة، يطلب فيه أن أزوره في داره في محلة راغبة خاتون الأعظمية. فذهبت، في الحال، إلى داره، ووجدته في حالة متشنّجة. وأخبرني بأنه أراد أن يريني شيئاً. فأخذني إلى سيارته الواقفة بمحاذاة الدار، فإذا بالواجهة الزجاجية الأمامية محطمة، وقال إن هذا ما كان عليه وضع سيارته حينما خرج من سفارة الجمهورية العربية المتحدة بعد حضور حفل الاستقبال مساء أمس، مشيراً إلى أن بعض العناصر المعادية للاتجاه القومي هي التي قامت بذلك التخريب الذي يعتبره اعتداءً شخصياً عليه. فاستنكرت ذلك العمل وأبديت له أسفي وحاولت أن أخفف عنه ما أصابه من أذى معنوي. وبعد مغادرتي دار صديق شنشل ذهبت، مباشرة، إلى وزارة الدفاع وقابلت عبد الكريم قاسم وأخبرته بالحادث، فأسف. ولم يكن هناك مجال لمعرفة القائمين به من ذلك الجمهور الكبير الذي احتشد مساء أمس في سفارة الجمهورية العربية المتحدة.

واعتبرت هذا التصرّف الذي وقع في الحفلة، نوعاً من الاستفزاز من جانب العناصر القومية لحكومة الجمهورية. وبعد التغيير الوزاري الذي انسحب فيه الوزراء القوميون أصبحت حكومة الجمهورية، بعد ملء الشواغر الوزارية، ذات صبغة أكثر ديموقراطية.

محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم

مساء يوم السابع من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٩ كان الدكتور محمد سلمان حسن قد زارني في داري لتداول بعض الشؤون الاقتصادية والمالية، وتلقيت اتصالاً هاتفياً من السيد فاضل مهدي مدير تحرير جريدة «الأهالي»، لسان حال الحزب الوطني الديموقراطي، أخبرني فيه أن عبد الكريم قاسم حينما كان يمرّ بسيارته في منطقة رأس القرية في شارع الرشيد أطلق عليه الرصاص، وقتل سائقه وأصيب مرافقه قاسم الجنابي بجروح، أما عبد الكريم قاسم فقد أصيب بجرح وسقط أسفل السيارة، وإن أحد المواطنين قاد السيارة متوجّهاً بها إلى المستشفى، وعرف أن عبد الكريم قاسم مصاب بكتفه. وقد أخبرت الدكتور محمد سلمان بذلك، وأصابنا الهلع من هذا الخبر، وغادر محمد سلمان حسن داري. وبعد دقائق قليلة أذاع راديو بغداد كلمة بلسان عبد الكريم قاسم نفسه يطمئن فيها الشعب العراقي إلى أنه حي يرزق، فاتصلت بوزارة الدفاع حالاً، وعلمت أن الإصابة غير بالغة، وأنها في عظم الكتف، وأن عبد الكريم قاسم يرقد الآن في مستشفى السلام الواقع في حي العلوية قريباً من داري، فذهبت تواً إلى المستشفى ووجدت هناك عدداً من الوزراء وكبار الضباط، ودخلت على عبد الكريم قاسم فوجدته متمالكاً شعوره، وقد بدأت الإسعافات المطلوبة لتجميد جرحه.

وخلال اليومين أو الثلاثة أيام التي أعقبت الحادث، ظهرت تكهنات كثيرة عن القائمين بمحاولة الاغتيال، فأخذت الجهات المعادية للحزب الشيوعي تتهم الشيوعيين بها، وراحت الجهات الديموقراطية والشيوعية تتهم الجهات القومية من دون أن تسمّي الفئة التي قامت بالعملية إلى أن تمّ اكتشاف هوية أحد القتلى، وقد أصيب برصاص زملائه من منفذي العملية الذين حلّ بهم الفزع والارتباك فأصابوا بعض المشاركين معهم. وهذا القتيل هو عبد الوهاب الغريري الذي كان منتمياً إلى حزب البعث السري. وبناء على اكتشاف هذا الدليل اتجه التحقيق إلى الذين كانوا معروفين بانتمائهم إلى حزب البعث. ومنذ إذاعة كلمة عبد الكريم قاسم إثر الحادث، ومعرفة أنه ما يزال حياً اختفى عدد من المشاركين في المحاولة، وأقطاب حزب البعث، وهرب المشاركون في العملية. وظهرت تفاصيل هذه المحاولة في المحاكمات التي تمّت لمن توجّهت إليهم تهمة الاشتراك في المحاولة ممن بقوا في العراق وحوكموا وجاهياً، وحوكم غيابياً الهاربون، وأهمهم فؤاد الركابي الأمين العام لحزب البعث في

العراق، وأياد سعيد ثابت، وصدام حسين (المعروف حينئذٍ بصدام التكريتي) وآخرون.

ويمكن الرجوع إلى محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة لمعرفة بعض التفاصيل عن الإعداد للمحاولة وتنفيذها. وبعد انتهاء المحاكمات صدرت أحكام الإعدام في حق عدد من المتهمين والسجن مدداً مختلفة بحق آخرين.

وقد كتب فؤاد الركابي نفسه عن المحاولة بعد قيام انقلاب ١٩٦٣ في كتابه «الحل الأوحد». كذلك ألّف أياد سعيد ثابت كتاباً باعتباره المسؤول عن الزمرة المنفذة تطرّق فيه إلى دور المشاركين في المحاولة وبينهم صدام حسين الذي قال أياد سعيد ثابت إنه كان طالباً في الثانوية وجرى اختياره في مرحلة متأخرة من الإعداد للمحاولة. وبعد تدريبه مع الآخرين عُهدت إليه مهمة التأكّد من مصرع عبد الكريم قاسم، فإذا لم يكن قد فارق الحياة، فعليه أن يطلق الرصاص لإنهاء حياته. ولكنه بالنظر إلى ارتباك المحاولة من خلال شروع المواطنين بإطلاق النار على القائمين بها والفزع الذي أصابهم، جرح صدام حسين في ساقه. وقد وردت تفاصيلٌ في كتاب (الأيام الطويلة) عمّا تبع ذلك، من تطوّرات بالنسبة إلى صدام حسين في ما يتعلّق بإصابته وعلاجه وهروبه إلى سورية ومن هناك إلى القاهرة حسب روايته.

وتبيّن مما كتب عن هذه المحاولة أنها كانت مؤامرة واسعة بدأها فؤاد الركابي، واشترك فيها بعض عناصر الجيش للسيطرة على وزارة الدفاع في حال مصرع عبد الكريم قاسم، حتى أنه ورد اسم نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة كأحد من فوتحوا بالإعداد للمؤامرة، وقيل حينئذٍ إنه ارتدى بزته العسكرية عندما سمع بخبر محاولة الاغتيال للتوجّه إلى وزارة الدفاع، وربما كان ذلك نتيجة مفاتحته بالمحاولة، فأراد بهذا العمل السيطرة على الموقف العام وتولي مقاليد الأمور، غير أنه لم يُذكر شيء عن ذلك في التحقيق، لأن المسألة لم تتعد الشبهات في حينه، بسبب هروب فؤاد الركابي الذي كان المحور الرئيسي في هذه المؤامرة، والذي اتضح في ما بعد، وحسب روايته وروايات آخرين، إنه كان قد التقى، لأغراض التنسيق، عدداً من الشخصيات السياسية والعسكرية.

الجدير ذكره أن بعض المتابعين للعلاقة بين شركة نفط العراق والحكومة عبروا

ـ بحسبما ورد في كتاب «بنروز» عن العراق ـ[١] عن اقتناعهم بأن أجهزة مخابرات حكومات أجنبية، وخصوصاً وكالة المخابرات المركزية الأميركية وكذلك المخابرات البريطانية، حسب اعتقاد بعضهم ـ كان لها يد في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم. ولا يمكن معرفة حقيقة ذلك إلا عندما يتوفّر الاطلاع على المعلومات والوثائق الخاصة بهذه القضية.

والجدير ذكره أيضاً أن التآمر على الثورة وعلى عبد الكريم قاسم كان قد بدأ منذ خروج عبد السلام عارف، واستقالة الوزراء القوميين، وحركة الشوّاف، إلا أنه تفاقم بعد تنفيذ أحكام الإعدام بناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سرّي وعدد آخر من المشاركين في حركة الشوّاف، وما تبع ذلك من حملة شعواء على الجمهورية العراقية وعبد الكريم قاسم بالذات، قادتها إذاعة «صوت العرب» وأجهزة إعلام الجمهورية العربية السورية.

وفور معرفته بحادث الاغتيال، بدأ أحمد صالح العبدي، الحاكم العسكري العام، بالتعاون مع جهاز الاستخبارات العسكرية والأمن العام وكبار قادة الجيش، بالسيطرة على الأوضاع والحيلولة دون اتساع المؤامرة.

أما عبد الكريم قاسم فقد استمرت معالجته على يد لجنة طبية ألّفها وزير الصحة الدكتور محمد الشوّاف من مختصين بمعالجة مثل هذه الإصابات. واستمر عبد الكريم قاسم خلال بقائه في المستشفى، في ممارسة النظر في شؤون الدولة الرئيسية، واستقبال الزوار واجراء المقابلات السياسية والصحفية. وكنت أزوره مساء كل يوم عطلة طوال مدة بقائه في المستشفى. وكانت قد أعدّت غرفة مستقلة إلى جانب غرفته في المستشفى لاستقبال الزائرين من الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة والجيش.

وبعد أن تعافى سمح له الأطباء بالخروج من المستشفى واستئناف عمله. ويوم خروجه من المستشفى أقيمت مسيرة كبيرة قطعت شارع الرشيد إلى وزارة الدفاع احتفاء بذلك.

وبعد أيام قليلة وجدت لدى ذهابي إلى حضور جلسة مجلس الوزراء، أنه قد

---

(١) انظر: Edith & E. F. Penrose, *Iraq: International Relations and National Development* (Ernest Benn) London, 1978, p. 272.

وضعت في زاوية من قاعة اجتماع مجلس الوزراء، خزانة زجاجية علقت فيها البدلة العسكرية التي كان عبد الكريم قاسم يرتديها عندما أطلق عليه الرصاص، وتركت عليها آثار الرصاص والدماء التي سالت من جروحه. لم أشعر بالارتياح من هذا التصرّف، كما لم يرتض ذلك الأمر زملاء آخرون وكثير من أوساط الرأي العام. وقد أخبرت عبد الكريم قاسم، بصورة ودّية، أن لا لزوم لهذه المظاهر التي تدلّ على استمرار الحقد الذي يجب أن ينسى مع استمرار الزمن. غير أن هذه البدلة ظلت معروضة في الخزانة في المكان ذاته إلى أن قضي على عبد الكريم قاسم نفسه.

وبعد صدور أحكام الإعدام في حق المشاركين في محاولة الاغتيال بفترة قصيرة حل عيد الفطر، فذهبت إلى وزارة الدفاع لتقديم التهنئة لعبد الكريم قاسم في ثالث أيام العيد، وكنت حينئذٍ، مستقيلاً من الوزارة، وعلمت هناك أن أحكام الإعدام في حق المدانين ستنفّذ صباح اليوم التالي. وبالنظر إلى اقتناعي، كديمقراطي، بعدم جدوى عقوبة الإعدام وبشاعتها وضرورة إلغائها في مجتمع ديمقراطي، فاتحت عبد الكريم قاسم مستحسناً تغيير هذه الأحكام وتلافي ما تتركه من أثر سلبي في المجتمع العراقي وصدى غير مستحب في الأقطار العربية. وعندما وددت العودة إلى داري طلب إليّ عبد الكريم قاسم أن أرافقه في جولة في بغداد قبل عودتي. فذهبت معه في جولة على السدّة الشرقية والطرق المتفرعة منها. وكان عدد كبير من المواطنين يهتف بحياة عبد الكريم قاسم ويلتف على سيارته وهي تسير، إلى أن أوصلني إلى داري ونزل معي واحتسينا فنجاناً من القهوة. وكنت حتى لحظة افتراقنا أكرر رجائي بتغيير أحكام الإعدام. وقبيل منتصف الليل سمعت كلمة ألقاها عبد الكريم قاسم أوضحت رجحان الرأفة لديه على القائمين بالاعتداء، فأصدر قراراً بتغيير أحكام الإعدام إلى السجن مدداً مختلفة.

ومع أن هذا القرار نسب إلى المحاولات التي بذلت، ومن بينها محاولتي، فقد قيل، بعد حركة ١٩٦٣، أن تغيير هذه الأحكام كان نتيجة تهديد ابلغه القائم بأعمال السفارة اللبنانية لعبد الكريم قاسم، إذ لم يكن هناك، حينئذ، تمثيل للجمهورية العربية المتحدة في بغداد، وتمثّل التهديد في أن الجمهورية العربية المتحدة ستنسف خطوط أنابيب النفط الممتدة من العراق عبر سورية إلى البحر المتوسط، إذا ما نفذت أحكام الإعدام في حق المشاركين في محاولة الاغتيال. فاضطر عبد الكريم قاسم إلى تغيير أحكام الإعدام تحت ذلك الضغط. ولم يتسن لي أو لأي جهة أخرى التأكد من صحة

هذه المعلومات التي ستبقى طي الكتمان في الوثائق الدبلوماسية للجمهورية العربية المتحدة.

ومن الطرائف التي أود الإشارة إليها في هذه المناسبة، واحدة مفادها أني حينما اعتقلت بعد حركة ٨ شباط ١٩٦٣، وتقرر أن يكون اعتقالي انفرادياً، وضعت في غرفة سجن رقم (١) العسكري في معكسر الرشيد، فوجدت على جدرانها اسم يسرى سعيد ثابت واسم زميلها الذي يبدو أنه كان معتقلاً في تلك الغرفة عند اتهامه بمحاولة الاغتيال.

زيارات إلى لبنان

مواقف الصحافة هناك... ووضع نجيب الصائغ

بعد خروجي من الوزارة سنة ١٩٦٠ ذهبت في سفرة إلى بيروت، وكان السفير العراقي فيها نجيب الصائغ الذي كانت لي معرفة سابقة به. وفي ذلك الوقت كان يجري الإعداد للانتخابات النيابية في لبنان، وكانت الحملة ملتهبة بالنظر إلى الصراع الموجود هناك بين اللبنانيين من جهة، وبين الداعين إلى دعم عبد الناصر الذي كان وراء ذلك الصراع.

وكانت الصحف اللبنانية، عدا اليسارية منها، ضد عبد الكريم قاسم، بعضها لارتباطه بمصر مادياً وسياسياً، والبعض الآخر لأن عبد الكريم قاسم أوقف، في حينه، الصرف على الصحف الأجنبية. وفي تلك الفترة اتصلت بعبد الله الحاج الذي كان أحد المرشحين في الانتخابات، وكان أستاذي في الثانوية في الموصل؛ كما اتصلت بكمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي فاحتفى بي وأقام لي حفل عشاء. وقد علمت الصحف اللبنانية بوجودي في البلاد فشنّت حملة ركّزت فيها على أنني قدمت إلى لبنان بغية التأثير على الانتخابات لمصلحة عهد الثورة في العراق. فاتصلت بالسفير العراقي، ولدى المداولة معه بشأن محاولة نفي التهمة، رأى السفير أن لا جدوى من هذه المحاولة، لأن الصحف اللبنانية لا تنشر شيئاً إلا لقاء مبالغ، فتركنا المحاولة.

وكان من بين أطراف الحملة الانتخابية صائب سلام الذي كنت قد تعرّفت اليه خلال دراستي الجامعية في لندن، وكان، في فترة الصراع تلك، مع معسكر عبد الناصر.

وفي زيارة خاصة أخرى إلى بيروت بعد نحو سنتين عندما كان نجيب الصايغ ما زال سفيراً فيها، كان الوضع في لبنان قد استقر منذ انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، وبواسطة نجيب الصائغ، التقيت الرئيس فؤاد شهاب في قصر الرئاسة، وجرى الحديث عن العراق فأخبرته بأن العهد الجمهوري يقوم بإصلاحات مهمة، وأن حملة الصحف اللبنانية على عبد الكريم قاسم مغرضة ومشتبه، فيها. كذلك دبّر لي نجيب الصايغ مقابلة مع بطريرك لبنان «المعوشي» في مقره في بكركي، جرى فيها الحديث عن الوضع في العراق، فطمأنته إلى أن الوضع ليس شيوعياً وإنما يستهدف الإصلاح والعدالة الاجتماعية.

وبعد فترة من الزمن حضرت، مصادفة، لقاء بين عبد الكريم قاسم والملحق العسكري في لبنان العقيد غانم اسماعيل وهو من الموصل، جرى في غرفة رئيس أركان الجيش، الحاكم العسكري أحمد صالح العبدي. وكان غانم اسماعيل متحفّظاً في الكلام بحضوري، فأخبره عبد الكريم قاسم بأن له أن يفضي بما لديه بلا تحفّظ، فتحدّث عن نجيب الصائغ مشيراً إلى أن ممثلي الرأي العام الإسلامي في لبنان غير مرتاحين من نجيب الصائغ لأنه مسيحي، في حين أن الصراع الدائر في لبنان هو بين الإسلام والمسيحيين، ومن ثم فإنهم لا يستحسنون أن يكون ممثل الحكومة العراقية مسيحياً. فردّ عليه عبد الكريم قاسم بأنه لا يفرّق بين المسلمين والمسيحيين، وبإن موقف العراق قائم على الموضوعية، ويعتمد على الموقف المقابل للحكومة اللبنانية خصوصاً، وعلى الرأي العام اللبناني عموماً،[١] وبأنه يشعر أن الصحف اللبنانية التي لا تتسلم مساعدة مادية من العراق، هي ضد الجمهورية العراقية لهذا السبب أو ذاك.

---

(١) ذكر نجيب الصائغ في مذكراته أن السفير الأردني في بيروت عبد الله الزريقات (وهو مسيحي) أخبره أن الملك حسين أطلعه على رسالة تسلّمها من الملك سعود بن عبد العزيز يبدي فيها أنه علم بتعيين الزريقات المسيحي سفيراً في لبنان، وحيث سبق للعراق أن عيّن نجيب الصائغ المسيحي سفيراً فيها أيضاً، فإن ذلك يعني أن دولتين عربيتين إسلاميتين قد اعترفتا بأن لبنان دولة مسيحية. ولذلك فهو يرجو الملك حسين أن يعدل عن هذا التعيين. كما أطلعه الملك حسين على جوابه الذي يتلخّص في «أن الأردن عند اختيار موظفيه ينظر إلى كفاءة الشخص وأهليته لإشغال المنصب دون الالتفات إلى ديانته أو مذهبه لأن الأردنيين جميعاً متساوون في الحقوق. مع العلم بأن تعيين سفير مسيحي في لبنان لا يعني الاعتراف بمسيحية الدولة اللبنانية وقد يكون ذلك مجاملة لرئيس الجمهورية».

انظر: **من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري: ١٩٤٧ ـ ١٩٦٣**، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠. ص ٢٥٣.

وبعد فترة من الزمن نقل نجيب الصايغ إلى مقرّ وزارة الخارجية، ثم أحيل على التقاعد،[١] وعيّن محله السيد ناصر الحاني الذي قابلته في سفرة أخرى في صيف سنة ١٩٦٢، فوجدته ينتقد بعض تصرّفات عبد الكريم قاسم وسياسة الحكومة في المجال العربي في ذلك الحين، وذكر أنه يعمل لأجل تحقيق تقارب مع الدول العربية، وكانت الحكومة العراقية تتبع، في ذلك الوقت، مثل هذه السياسة بحيث أنها دعت بعض المسؤولين المصريين إلى بغداد في إطار تعزيز العلاقات مع الدول العربية. غير أنني أحسست أن موقف الحاني متحفّظ حيال الوضع في العراق، وثبت في ما بعد، أنه ذو ميول قومية، لكنه ليبرالي من الناحية السياسية.

منظمة التضامن الآسيوي ـ الأفريقي

كنت قد بحثت في ما سبق اشتراكي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨، في مؤتمر التضامن الآسيوي ـ الأفريقي الذي انعقد في القاهرة، وقد اشترك فيه وفد يمثّل جبهة الاتحاد الوطني وانتخبت رئيساً للوفد. ولمّا قامت ثورة ١٤ تموز (يوليو) لم يكن قد مضى على انعقاد ذلك المؤتمر إلا بضعة أشهر. وكان ذلك المؤتمر قرر تأسيس مكتب دائم له في القاهرة بإدارة أنور السادات الذي تولّى رئاسة المؤتمر في القاهرة والتحق بسكرتارية دائمة، وتأسيس لجان وطنية في مختلف الأقطار التي حضرت المؤتمر لأجل التبشير بقرارات المؤتمر وأهدافه، وتعيين ممثلين دائمين لها في السكرتارية.

وفي الفترة التي سبقت الثورة، كانت حكومة العهد الملكي معادية لأي نشاط لذلك المؤتمر لأن اتجاهه والقرارات التي اتخذها كانت تتفق مع سياسة عدم الانحياز، التي كانت حكومة العهد الملكي لا ترتضيها لأنها كانت موالية للغرب ومقراً لحلف بغداد. وبعد قيام الثورة، اتصل بي مكتب السكرتارية الموجود في القاهرة من أجل تأسيس لجنة وطنية وتعيين ممثل دائم في السكرتارية. فدعوت شخصيات حضرت المؤتمر، وأخرى منتمية إلى أحزاب جبهة الاتحاد الوطني. وقررنا تأليف لجنة وطنية

---

(١) دوّن نجيب الصائغ في مذكراته أن سبب نقله كان عدم ارتياح وزير الخارجية هاشم جواد لأسلوب عمله «لأنه كان واثقاً بعدم تجاوبي معه لتحقيق مخططه في لبنان». ولكنه لم يذكر ماذا كان مخطط هاشم جواد الذي يشير إليه.
انظر: **من أوراق نجيب الصائغ**، ص٢٥٤.

ذات نظام، وأخذنا موافقة من وزارة الداخلية. كذلك فاتحت رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم لأخذ موافقته المبدئية على تخصيص منحة مالية لهذه اللجنة من ميزانية الدولة أسوة بالمنظمات المهنية والمنظمات الوطنية الأخرى. وبعد موافقته خصصت وزارة المال هذه المنحة. وأخذت هذه اللجنة تجتمع بين حين وآخر، ورشّحت ممثلاً دائماً لها في السكرتارية في القاهرة، هو السيد عبد الوهاب السلّوم الذي كان، حينئذٍ، موظفاً في وزارة الإرشاد، وهو من الديموقراطيين المؤيدين للحزب الوطني التقدمي، فسافر إلى مقر عمله، وظلّ هناك إلى ما بعد شباط (فبراير) ١٩٦٣. وتغيّر تركيب اللجنة في السنوات اللاحقة، ودمجت بعد سنة ١٩٦٨ في حركة أنصار السلم ليتشكّل مجلس السلم والتضامن في الجمهورية العراقية، وعيّن نوري عبد الرزاق حسين ممثلاً للمجلس في السكرتارية بالقاهرة.

إضراب سائقي السيارات

حينما اعدّ مظفر حسين جميل المعيّن وزيراً للمال، بعد استقالتي منها ببضعة أشهر، ميزانية الدولة لسنة ١٩٦١، وقد ظهر فيها عجز مالي، اقترح على مجلس الوزراء سد العجز بزيادة ضريبة المكس المفروضة على بنزين السيارات بمقدار ١٠ فلوس للغالون، أي نحو فلس لكل لتر. فاستغلت النقابات التي كان يسيطر عليها القوميون هذه الزيادة الضريبية لمعارضتها، ولعبت على مشاعر سائقي سيارات التاكسي والباصات الأهلية، الذين كان عددهم كبيراً، فأعلنوا الإضراب عن العمل في يوم معيّن من شهر آذار (مارس) ١٩٦١ احتجاجاً على تلك الزيادة في سعر البنزين مطالبين بإلغائها. وفي اليوم المعيّن للإضراب، وكان عبد الكريم قاسم مسافراً إلى البصرة لافتتاح ميناء أم قصر، وكنت موجوداً في مقر الحزب الوطني التقدمي، وردتني معلومات بالتلفون عن محاولة قيام السائقين المضربين بتظاهرة لإلغاء الضريبة، ورفع شعارات ضد الحكومة، وقد حاولت الشرطة فضّهم فحصلت مصادمات في منطقة الأعظمية من دون حدوث إصابات. فاتصلت حالاً بعبد المجيد جليل مدير الأمن العام وأخبرته بالنبأ الذي وردني، فنفى وقوع هذه المصادمات، ولكنني أكّدت له أن الموضوع صحيح وعلينا اتخاذ إجراءات للمحافظة على الأمن. فاتصلت حينئذٍ بالحاكم العسكري العام أحمد صالح العبدي لأجل اتخاذ الاجراءات المطلوبة للمحافظة على النظام.

وفي وسط تلك الأنباء، فاجأني المستر وليام ليكلاند السكرتير الأول في السفار

الأميركية بزيارة في مقر الحزب، وكنت قد تعرّفت اليه سابقاً في إحدى الحفلات الدبلوماسية، واستفسر عن الوضع في بغداد بعد أن وصلته أنباء عن حدوث مصادمات بسبب الإضراب المذكور. فاستغربت هذه الزيارة المفاجئة أولاً، والسرعة التي وصلت بها الأخبار عمّا حدث في إضراب السائقين ثانياً. فأخبرته بأن ليس هناك شيء مهم، وأن الأوضاع هادئة. واستشعرت من هذه الزيارة ومن حديثه أن لأميركا دوراً مهماً في إثارة الوضع ضد حكومة الثورة.

وفي مساء ذلك اليوم عاد عبد الكريم قاسم من زيارته إلى البصرة فأخبرته بما حدث عن الأنباء التي وصلتني، وعن اتصالي بمدير الأمن العام والحاكم العسكري وزيارة المستر ليكلاند لي، فقال إن كل شيء تحت السيطرة وقد اتخذت الإجراءات بشأنه، وإنه كان على علم بما جرى في بغداد.

وكان رأيي في ذلك الوقت أن زيادة ضريبة البنزين ولو كانت طفيفة، هي خطوة غير حكيمة، باعتبار أن تلك الضريبة غير المباشرة تمس قطاعاً كبيراً من المواطنين، إذ كان يمكن تلافي المبلغ المتأتي من هذه الزيادة بفرض ضريبة مباشرة، أو زيادة ضريبة المكس على المشروبات الروحية، أو الضريبة الجمركية على بعض الكماليات.

عبد الكريم قاسم يزور كامل الجادرجي

بعد أيام قليلة من اجتماع اتحاد المحامين العرب الذي عقد في قاعة الشعب ببغداد، أصيب كامل الجادرجي بمرض اضطره إلى دخول المستشفى لمعالجته. وزرته في المستشفى بضع مرات.

ولأجل تعزيز العلاقات الودية التي كانت قائمة بين الجادرجي وعبد الكريم قاسم في ذلك الحين، أخبرت عبد الكريم قاسم بمرض الجادرجي ودخوله المستشفى، واقترحت عليه أن يزوره في المستشفى لأجل توطيد العلاقات ليس مع الجادرجي فقط، بل مع قيادة وأعضاء الحزب الوطني الديموقراطي الذي يرأسه الجادرجي، فرحّب عبد الكريم قاسم بهذا الاقتراح. وفي اليوم التالي ذهبت معه مساء لزيارة الجادرجي. وكانت مقابلة ودّية سادتها المجاملات المتبادلة التي تجري عادة في مثل هذه المناسبات. وحسب علمي كانت تلك الزيارة هي اللقاء الأخير بينهما إلى أن دعا عبد الكريم قاسم الجادرجي في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١، إلى الاجتماع به لبحث تشريع الدستور الدائم الذي كان يزمع إصداره.

الفصل الخامس عشر

قضايا النفط

امتيازات النفط

كان الحزب الوطني الديموقراطي معنياً على الدوام بموضوع امتيازات النفط، التي عقد منذ سنة ١٩٢٥ على نحو يتضمن غبناً كبيراً وإجحافاً بحق العراق. وقد أولت صحافة الحزب، جريدة «الأهالي» وشقيقاتها، هذا الأمر اهتماماً كبيراً تمثّل في نشر المقالات والدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع امتيازات النفط والمعاهدات التي عقدتها الحكومات العراقية المتعاقبة مع شركات النفط الأجنبية وبيّنت مقدار الاستغلال الذي يتعرّض له العراق جراء ذلك.

ومنذ تأسيس «جماعة الأهالي» وصدور جريدة «الأهالي» كنت أبحث هذا الموضوع في مقالات متعددة بدأت منذ سنة ١٩٣٢-١٩٣٣ عندما تناولت الامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية وما تلحقه من ضرر كبير بالعراق نتيجة الشروط التي احتوت عليها هذه الأتفاقيات.

قد منح الامتياز الأول سنة ١٩٢٥ على أساس وعد قطع في العهد العثماني لشركة النفط التركية التي كانت مؤلفة من شركات بريطانية وألمانية وفرنسية، وأخذ فيها «كولبنكيان» خمسة في المئة من أسهم الشركة لقاء وساطته للحصول على ذلك الامتياز. وبضغط من الحكومة البريطانية اضطرت الحكومة العراقية إلى الاعتراف بذلك الوعد الذي قطعته الدولة العثمانية بحجة أن العراق ورث الالتزامات التي تعهدتها الدولة العثمانية.

وقد منح ذلك الامتياز بعد مفاوضات كان فيها المفاوض العراقي ضعيفاً من حيث كفاءته والمعلومات التي لديه حول صناعة النفط العالمية المعقدة. وكان يعتمد أثناء تلك المفاوضات على الاستشارة البريطانية. وقد منح ذلك الامتياز في البداية على أساس قطع محددة مواقعها ومساحاتها، على أن تقوم شركة نفط العراق بالتحري عن نفط هذه القطع واستثمارها بعد اكتشاف النفط فيها، ثم تقوم بعد مدة معينة

بالتنازل عن القطع التي لم تستطع الشركة استثمارها. وفي المقابل، يتقاضى العراق ٤ شلنات ذهب عن كل طن من النفط المستثمر.

وتبعاً لاتفاقية سان ريمو التي عقدت بين فرنسا وبريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة تمهيداً لمعاهدة فرساي التي اقتسمت على أساسها امتيازات النفط في أراضي الدولة العثمانية السابقة التي احتلها الحلفاء، وكذلك السيطرة على حصة ألمانيا فيها، اضطرت الدولتان المذكورتان في تلك الاتفاقية تماشياً مع مبادئ ولسن التي أعلنها كأساس للسلام بعد الحرب العالمية الأولى، في أن يخصص العراق ٢٠٪ من أسهم أية شركة تؤلف لاستثمار النفط فيه. وكان التصديق على هذه الاتفاقية، والتصديق على المعاهدة العراقية ـ البريطانية، الشرطين الأساسيين لتأييد بريطانيا لموقف العراق في نزاعه مع تركيا حول مصير ولاية الموصل التي تقع ضمنها كركوك، وأهم حقول النفط فيها. وهكذا تمّت المصادقة عليها من دون أن يدرك المعنيون بالأمر الغبن الكبير الذي تتضمنه الاتفاقية.

وبعد انفجار النفط في بئر «باباكركر» الذي حفرته الشركة، وثبوت غزارة ذلك المكمن النفطي، أخذت الشركة تحاول التملّص من شروط التنازل عن القطع غير المستثمرة. وبضغط من الحكومة البريطانية المنتدبة، وأيضاً خلال وزارة نوري السعيد الأولى سنة ١٩٣١، جرى تغيير الامتياز من كونه يشمل قطعاً محدودة المساحة في مواقع معينة، إلى امتياز يشمل جميع أراضي المنطقة الوسطى في العراق، من خط شمالي بغداد إلى شرق نهر دجلة، إلى نهاية الحدود العراقية. وقد كان هذا التغيير غبناً فاحشاً آخر، إذ لو ظلّ الامتياز محدداً بقطع معينة لكان ذلك أصلح للعراق باعتباره يفسح في المجال لمنح امتيازات أخرى.

أما في ما يتعلق بتخصيص ٢٠ في المئة من أسهم الشركة للحكومة العراقية أو للعراقيين، فقد التفت الشركة على هذا الشرط بتأليف شركة مساهمة خاصة محصورة بالشركات البريطانية والفرنسية والهولندية التي أرغمتها الحكومة الأميركية على الدخول كشريك متساو معها تتنازل كل منها عن قسم من حصتها لأجل تكوين حصة أميركية تعادل الحصص الأخرى. وهكذا، أصبحت الأسهم موزّعة بنسبة: ٢٣,٧٥٪ لكل من بريطانيا، وفرنسا، وهولندا، وأميركا، و٥٪ لكولبنكيان. وبذلك حرم العراق من الاشتراك فيها خلافاً للاتفاقية الدولية التي نظمت هذه الامتيازات. لقد درّت حصة كولبنكيان هذه بلايين الدولارات عليه، فما بالك لو تسلّم العراق حصته كاملة!

وفي الثلاثينيات تقدّمت شركات أوروبية أخرى للحصول على امتيازات النفط في الأراضي العراقية التي لا تخضع لامتيازات الشركة البريطانية، فمنح امتياز إلى شركة جديدة في الأراضي الواقعة غرب نهر دجلة إلى الحدود السورية وسميت «برتش أويل دفلوبمنت» B.O.D وقد بدأت هذه الشركة بالتنقيب جنوبي الموصل في منطقة (الكيّارة) التي كان يستخرج منها «القير»، وهو إشارة إلى وجود النفط فيها. واكتشفت النفط إلا أنه كان من النوع الثقيل فلاقت صعوبات فنية ومالية أدت بها إلى بيع امتيازها إلى شركة نفط العراق، وسجّلت العقد باسم شركة جديدة اسمها (شركة نفط الموصل) التي أصبحت بذلك تشرف على استثمار النفط في القسم الشمالي من العراق، غربي وشرقي دجلة وتمتد إلى الحدود الشمالية مع سورية وتركيا. وكانت الشركة خلال ذلك قد أنجزت مدّ أنبوب لتصدير النفط عن طريق حيفا، الذي كان في فلسطين المحتلة من قبل الحكومة البريطانية.

وبعد البدء بتصدير النفط في العراق وظهور الدلائل على وجود كميات كبيرة مخزونة منه في الأراضي الواقعة جنوب العراق بدأت مجموعة شركة نفط العراق بالتفاوض مع الحكومة العراقية للحصول على امتياز ثالث ليضم جميع الأراضي العراقية الباقية من خط جنوب بغداد حتى البحر، بما في ذلك المياه الإقليمية. وبعد التفاوض مع الحكومة العراقية منح الامتياز سنة ١٩٣٨ إلى المجموعة نفسها التي تملك شركة نفط العراق وسجل باسم «شركة نفط البصرة»، وبذلك أصبحت أراضي العراق كافة، من شماله إلى جنوبه، خاضعة لامتيازات ثلاثة تملكها مجموعة واحدة من الشركات المذكورة آنفاً.

وكنت في كل تطوّر من هذه التطوّرات في امتيازات النفط، أبحث في الجوانب المختلفة منها، في مقالات نشرتها جريدة «الأهالي» وشقيقاتها مبيّناً مساوئها والغبن الذي تحتوي عليه بالنسبة للعراق. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى إحدى مداخلاتي في مجلس النواب بعد أن بدأت الحكومة العراقية في ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ مفاوضات شكلية مع شركات النفط كان المقصود بها إيهام الرأي العام العراقي بأن الحكومة العراقية جادة في الحصول على تنازلات حقيقية من شركات النفط الأجنبية. وكان ذلك في عهد حكومة نوري السعيد. وفي تلك المفاوضات سبق لأحد أعضاء الوفد المفاوض، وكان يومذاك أحد مديري شركة نفط العراق، وهو السيد ويتلي Mr. Wheatley أن شغل منصب مستشار وزارة الاقتصاد في العراق، وهي الوزارة التي كانت تشرف على صناعة النفط. فسألت رئيس الوزراء، نوري السعيد، كيف اتفق أن يكون في اطار وفد شركة نفط

العراق التي تفاوض الحكومة العراقية، مسؤول بريطاني يعرف من أين تؤكل الكتف. فما كان من نوري السعيد إلا أن أخذ معطفه وغادر اجتماع مجلس النواب مختاظاً. وبعد أيام من هذه الحادثة، كانت هنالك دعوة رسمية في القصر الأبيض وقد دعيت الى حضورها. وقبل موعد هذه الحفلة بعث لي نوري السعيد برسول قائلاً له: «أريد أن أراضيه». غير أنني لم أذهب إلى تلك الحفلة.

وحين امّمت الحكومة الإيرانية بزعامة مصدق امتيازات النفط في إيران سنة ١٩٥١، وما لاقته تلك الحركة من تجاوب وتأييد في جميع منطقة الشرق الأوسط، قامت في العراق حملة تدعو إلى تعديل امتيازات النفط تعديلاً يخفف الغبن عن العراق، ونشأت دعوات من أجل تأميم النفط على غرار ما حدث في إيران. وتحت ضغط هذه الحملة، حاولت الحكومة العراقية ومن ورائها شركات النفط، أن تحوّل أنظار الشعب العراقي إلى قضايا جانبية لا تمس جوهر امتيازات النفط، فجرت مفاوضات شكلية بين الجانبين كانت فيها الشركات الأجنبية مستعدة للتنازل عن بعض مكاسبها، فوافقت على بيع مصفى الوند في خانقين إلى الحكومة، وبيع مؤسسات توزيع النفط في العراق التي كانت تقوم بها شركة نفط الرافدين التابعة لشركة نفط العراق إلى الحكومة العراقية التي بدأت بتوزيع النفط عن طريق المحطات التي أصبحت ملكاً للدولة.

وقد كان ذلك عملاً تمويهياً يهدف إلى إقناع الرأي العام العراقي بأن الشركات تنازلت عن بعض مكاسبها للحكومة العراقية، وهي محاولة تهدف بالأساس إلى استباق الأحداث والحيلولة دون تطورها إلى إجراءات حقيقية كما حدث في إيران، إذ لم يتم في واقع الأمر إلا التنازل عن مكاسب ضئيلة ليست إلا نقطة في بحر الامتيازات الثلاثة الممنوحة للشركات النفطية الأجنبية. لكن الرأي العام العراقي لم يُخدع بهذه المحاولات وإنما استمر في الدعوة إلى تعديل الامتيازات وإلى التأميم.

وخلال تلك الفترة، قام الحزب الديموقراطي وصحيفته بحملة كتبت فيها مقالات عدة بتوقيعي ونشرتها في جريدة «صدى الأهالي» كشفت فيها بالتفصيل العيوب التي تشوب عقود امتيازات النفط والضرر الكبير الذي يلحق بالعراق من جرائها، ومنها المقال المنشور في ١٩٥١/٥/١٥ وعنوانه (المناصفة في النفط لا في أرباحه هي أقل ما يطلبه العراق حتى يتم التأميم). فقد تحوّلت المفاوضات إلى بعض الجوانب الأساسية من مشاكل امتيازات النفط في العراق وليس جميعها حين تقدمت

الشركات صاحبة الامتياز بعرض المناصفة في الأرباح الناجمة عن هذه الامتيازات كثمن لحصولها على هذه الامتيازات وما تدرّه عليها من أرباح. وفي ١٩٥١/٨/١٩ كتبت مقالة أخرى بعنوان (نظرة في اتفاقية النفط الأخيرة) بحثت فيها التطورات والمراوغات التي رافقتها من أجل الوصول إلى تعديل الامتيازات على النحو الذي يجنب الشركات الاجراءات التي جابهتها في إيران. وإضافة إلى المقالات الأخرى التي كتبتها عن امتيازات النفط عموماً والمفاوضات الجارية بشأنها، وضعت البيان الذي أصدره الحزب الوطني الديموقراطي والجبهة الشعبية المتحدة في ١٩٥٢/١/٢٠، ومفاده أن أي اتفاق جديد بين شركات النفط والحكومة العراقية يجب أن يعرض مقدّماً على الشعب العراقي لإطلاع الرأي العام عليه واتخاذ الموقف المطلوب. وطالب البيان بنشر الاتفاقية الجديدة على الشعب لأن مجرد المصادقة عليها من المجلس النيابي القائم آنذاك، والذي لا يمثل الشعب، لا يعتبر ملزماً للعراق بشيء.

وقد أدت المفاوضات التي كانت جارية بين الحكومة العراقية وشركات النفط إلى عقد اتفاقيات تمدد بموجبها الامتيازات السابقة، وتم توقيعها صباح ١٩٥٢/٢/٣ في وزارة الاقتصاد. وبعد ذلك بقليل، صدر بيان حكومي مع نص الاتفاقيات وتم نشره في ٩ ـ ١٩٥٢/٢/١٠ وكان أهم ما في هذه الاتفاقيات، المناصفة في الأرباح الناجمة عن الامتيازات عوضاً عن البدل المقطوع مقابل كل طن من النفط المستخرج. وعلى أثر ذلك، كتبت بياناً مطولاً تعليقاً على هذه الاتفاقية الجديدة، صدر باسم الحزب الوطني الديموقراطي والجبهة الشعبية في ١٩٥٢/٢/١٣، ودعا إلى رفض الاتفاقيات المذكورة لأنها لا تتفق مع مصلحة الشعب. وقد عرضت في هذا البيان النواقص والعيوب التي تضمنتها تلك الاتفاقيات. كذلك طالب البيان بأن تكون المناصفة في النفط المستخرج نفسه وليس في الأرباح، كما ورد في مقال سابق لي نشرته في ١٩٥١/٥/١٥. وتبع ذلك البيان مقالات عديدة نشرتها تباعاً في جريدة «صدى الأهالي» ركّزت فيها على فضح الاتفاقيات وبيان عيوبها وعلى الدعوة إلى رفضها. كذلك دعا الحزبان: الحزب الوطني الديموقراطي والجبهة الشعبية المتحدة والمنظمات المهنية إلى الإضراب العام احتجاجاً على الاتفاقيات. وقد نفذ ذلك الإضراب بنجاح في ١٩٥٢/٢/١٩ بالرغم من محاولة الحكومة مقاومته بكل الوسائل.

وفي ١٩٥٢/٧/١٠ قدمت وزارة نوري السعيد الحادية عشرة استقالتها بعد أن أنجزت مهمة عقد الاتفاقيات الظالمة مع شركات النفط الأجنبية التي كرّست استغلال العراق وموارده.

والجدير ذكره في سياق الحديث عن المعركة بين الشعب العراقي وشركات النفط الأجنبية خلال هذه الفترة، أن اللجنة الثقافية في «الحزب الوطني الديموقراطي» جمعت المقالات التي كتبتها عن قضية النفط اضافة الى المقابلات والبيانات التي سبق أن أصدرها الحزب، في كتاب نشر بعنوان «قضية النفط في العراق» للإسهام في توعية الرأي العام على هذه المسألة المهمة التي لا تتعلق بالاقتصاد الوطني فحسب، بل تتعداه إلى مسألة استقلال العراق وسيادته.

مفاوضات النفط

كانت قضية امتيازات النفط في العراق أحد الهدفين المهمين لثورة ١٤ تموز. وهذان الهدفان هما: التحرر السياسي من الهيمنة الأجنبية، ولا سيما حلف بغداد، وإزالة الغبن الفاحش الذي تضمّنته امتيازات النفط الممنوحة إلى مجموعة من الشركات الاحتكارية. هذا الهدف لا يقل أهمية عن هدف التحرر السياسي.

ومن المفيد، كمدخل لبحث موضوع مفاوضات النفط، أن نقدّم خلاصة عن تاريخ الامتيازات النفطية.

لقد منحت هذه الامتيازات في بداية تأسيس الدولة العراقية في غفلة من الرأي العام العراقي، وحينما كانت الدولة العراقية تفتقر إلى الكفاءات المختصة بهذه الشؤون. ونظراً لأهمية النفط في الاقتصاد العالمي والتوقّعات العظيمة لاحتياطي النفط في العراق، كانت السيطرة على هذه الثروة موضوع تنافس بين الدول العظمى، أي بريطانيا وألمانيا وفرنسا وأميركا في السعي إلى الحصول على الامتيازات من الدولة العثمانية، قبل الحرب العالمية الأولى.[١]

وكانت إحدى الشركات الألمانية قد وقّعت مع الدولة العثمانية عقداً لمدّ الجزء المكمّل لخط برلين ـ بغداد ـ البصرة، وضمنه حق استثمار الموارد الطبيعية على جانبي الخط لمسافة محددة. ومن ناحية أخرى، تقدّمت شركة مختلطة مسجلة في

(١) جاء في كتاب بنروز: **العراق** ما يأتي:

... وفي بريطانيا كانت سيطرة الشركات الوطنية والمحلية البريطانية، على مناطق النفط هذه، تعدّ ضرورة استراتيجية بعد تحوّل الأسطول البريطاني من استعمال الفحم الحجري إلى النفط قبيل الحرب.

انظر: بنروز، **العراق**، ص٥٦.

بريطانيا باسم «شركة النفط التركية» بطلب امتياز استثمار النفط في ولاية الموصل، التي كانت في العهد العثماني تضم ألوية الموصل وكركوك واربيل والسليمانية، واستطاعت أن تحصل من الدولة العثمانية،(١) بوساطة رجل الأعمال الأرمني «كولبنكيان» الذي كان مقيماً في اسطنبول، على وعد رسمي باستعداد الحكومة العثمانية لمنح هذه الشركة امتياز استثمار النفط في هذه الولاية، واقتسام المنطقة العربية منها بين فرنسا وبريطانيا، وعند قيام الحكومة العراقية، في ظل الاحتلال أولاً، ثم في ظل الانتداب البريطاني، تقدّمت «شركة النفط التركية» إلى الحكومة العراقية بطلب منحها امتياز استثمار النفط في ولاية الموصل، استناداً إلى ذلك الوعد الرسمي من السلطان، باعتبار أن ذلك الالتزام انتقل إلى الحكومة العراقية.

وكانت شركة النفط التركية في ذلك الوقت، مؤلّفة من الشركة البريطانية المسماة «شركة النفط البريطانية ـ الفارسية» التي كانت تستثمر النفط في الأهواز جنوبي إيران، وشركة «شل» الهولندية، مع حصة صغيرة لكولبنكيان لقاء أتعابه في الحصول على وعد السلطان. وكانت حليفتا بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، أي فرنسا والولايات المتحدة الأميركية، تترقبان تلك الخطوات التي قامت بها شركة النفط التركية، وتطمحان إلى الاشتراك في الطلب الذي تقدّمت به للحصول على الامتياز. وكانت فرنسا تستند، في ذلك، إلى اتفاقية سان ريمو، المعقودة بينها وبين بريطانيا سنة ١٩٢٠ على هامش مؤتمر فرساي للصلح الذي تمّ بعد الحرب العالمية الأولى، والخاصة باقتسام مناطق النفوذ، ومن ضمن ذلك أن تكون لفرنسا حصة في نفط العراق بنسبة ٢٥٪. وفي هذه الاتفاقية، بالذات، ورد النص المذكور فيه تخصيص حصة قدرها ٢٠٪ من أسهم الشركة التي تستثمر نفط العراق إلى الحكومة العراقية أو الرعايا العراقيين.

---

(١) كان رئيس وزراء الدولة العثمانية سعيد حليم باشا (١٨٦٣ – ١٩٢١) ـ وهو حفيد محمد علي باشا والي مصر ـ قد تولّى مفاوضة شركات النفط باسم السلطان محمد رشاد (محمد الخامس) الذي كان رجلاً عديم الأهلية مسلوب الإرادة ورئيساً رمزياً للدولة وأداة لتنفيذ أهداف حزب الاتحاد والترقّي. وفي رسالة إلى السفيرين البريطاني والألماني في إسطنبول بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩١٤ وعد سعيد حليم باشا بأن تؤجر الدولة العثمانية، لشركة النفط التركية جميع احتياطي النفط المكتشف، والذي سيكتشف في ولايتي الموصل وبغداد، مع احتفاظ الدولة العثمانية بحق تحديد حصتها والشروط العامة للاتفاقية. واستناداً إلى هذه الرسالة قدمت «شركة النفط التركية» إلى الحكومة العراقية سنة ١٩٢٢ طلباً للحصول على امتياز استخراج النفط الذي يشمل الأقسام الشمالية والوسطى من العراق.

ثم جاءت الولايات المتحدة الأميركية تطالب بحصة من نفط العراق مستندة في ذلك إلى مبدأ «الباب المفتوح» في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، وهو المبدأ الذي يمنع انفراد الدولة أو شركة واحدة، من احتكار الموارد الطبيعية في العالم، حتى أن الولايات المتحدة، في مسعى لترويج طلبها، تصدّت بعدم شرعية الاستناد إلى الوعد الذي أعطاه السلطان العثماني لشركة النفط التركية، متمسكة بأن القرار الذي يجب أن يتخذ في مثل هذا الشأن المهم ينبغي أن يكون قراراً يتخذه شعب وحكومة الدولة المعنية، وهي في هذه الحالة «العراق». وبعد مفاوضات طويلة امتدت سنوات عدة تمّ الاتفاق بين هذه الدول المتخاصمة على أن تشترك جميعها في استثمار نفط العراق، وعلى أساس أن يكون لكل شركة من الشركات التابعة لبريطانيا وفرنسا وهولندا وأميركا حصة ٢٣,٧٥٪ من الأسهم، وتكون لكولبنكيان حصة ٥٪، وجرى الالتفاف على تطبيق النص الذي يمنح العراق حصة ٢٠٪ من أسهم المؤسسة التي تقوم باستثمار نفطه، بالرغم من بقاء النص في اتفاقية سان ريمو، وفي عقد الامتياز الذي منح نهائياً، بعد مفاوضات طويلة، إلى شركة النفط التركية.

وإلى جانب المفاوضات التي انتهت بذلك الاتفاق بين الدول، كانت شركة النفط التركية مستمرة في مفاوضاتها مع الحكومة العراقية بشأن بنود اتفاقية الامتياز. وقد قدّم طلب الامتياز على أساس تخصيص ٢٤ قطعة أرض بمساحة ٨ أميال مربّعة لكل قطعة إلى الشركة لأجل الاستثمار فيها، وأن يكون للحكومة العراقية الحق بأن تعرض المساحات الواقعة خارج هذه القطع للمزايدة من أجل الاستثمار فيها من قبل شركات أخرى، بما فيها «شركة النفط التركية» نفسها، وأن يكون ربع الثمن المستحصل من المزايدة لشركة النفط التركية. وكانت الحكومة العراقية تصر، في أول الأمر، على المطالبة بحصة الـ ٢٠٪ من الأسهم، والتي كانت الشركة تعارضها بشدّة، مع أن الحكومة البريطانية نفسها نصحت الشركة بقبول تسوية توفيقية في هذه القضية، ولكن الشركة رفضت ذلك، وأقرّت نصاً يمكّنها من الالتفاف على هذا المذهب وعدم تطبيقه.(١)

---

(١) أيّد هذا الرأي ما جاء في كتاب بنروز وهو:

... لم تكن لدى الشركات نيّة لوضع النفط في أيدي الحكومة العراقية ولا للسماح لها بالتدخّل في إدارة أية شركة تابعة لها كلياً.

انظر: بنروز، المصدر السابق، ص٦٠.

وتضمّن ذلك النص مبدأ هو أنه إذا ما عرضت الشركة أسهماً لاكتتاب الجمهور لاستثمار الامتياز، فإن للحكومة العراقية ورعاياها حق الاكتتاب إلى حد ٢٠ في المئة فقط من تلك الأسهم. وبما أن الشركة قررت، في الوقت نفسه، أن تكون مساهمة خاصة (أي لا تعرض أسهمها لاكتتاب الجمهور) فلا تبقى أمام العراق بالتالي فرصة المشاركة في أسهمها. وهذا أول تحايل مارسته الشركات ضد العراق جزاء هذه الاتفاقية، فألحقت بالبلاد غبناً فاحشاً، إذا ما علمنا أن كولبنكيان جمع ثروة هائلة قدّرت ببلايين الدولارات من سهمه البالغ، ٥ في المئة من مجموع الأسهم، فكم كانت أرباح العراق ستبلغ لو كان قد ساهم بحصة ٢٠ في المئة، أي أربعة أضعاف حصة كولبنكيان؟

ومع أن النص عن مساهمة العراق، بقي في اتفاقيات الامتيازات حتى بعد تعديلاتها المتعددة، فقد بقي مهملاً بسبب الالتفاف الذي قامت به الشركة للحيلولة دون تطبيقه. وفضلاً عن ذلك ظهرت خلافات بشأن بنود الاتفاقية بين الحكومة العراقية والشركة، مثل مدة الامتياز الذي أرادت الشركة أن تكون ٩٩ عاماً، ثم وافقت على تقليصه إلى ٧٥ عاماً، وهو أمد طويل أيضاً، كما كانت هناك خلافات حول العوائد التي تدفعها الشركة لقاء عمليات استثمارها، والتي حددت بأربعة شلنات ذهب لكل طن، وأُدخل شرط دفع العوائد بالذهب، وكان هذا جزءاً من براعة ساسون حسقيل،[1] وزير المال في الحكومة العراقية، وأحد أعضاء الوفد المفاوض مع

---

(١) كان ساسون حسقيل (١٨٩٠ – ١٩٣٢) أول وزير للمال في العراق بعد تأسيس الحكم الوطني. وهو ينتمي إلى أسرة يهودية غنية، درس في اسطنبول ولندن وفيينا، وكان يجيد ست لغات، شغل وظائف مهمة في العهد العثماني ثم انتخب نائباً عن بغداد في «مجلس المبعوثان» العثماني وأصبح زميلاً (للأمير) فيصل بن الحسين الذي كان نائباً عن الحجاز في ذلك المجلس. عاد إلى بغداد سنة ١٩٢٠، واختير وزيراً للمال في وزارات السيد عبد الرحمن النقيب الثلاث ووزارة ياسين الهاشمي الأولى ورافق السير برسي كوكس إلى مؤتمر القاهرة، وكان عضواً في لجنة الدستور وعضواً في مجلس النواب العراقي في جميع دوراته.

ومن أهم ما يذكر له دوره في قضية امتيازات النفط، فقد خوّلته وزارة السعدون مفاوضة «شركة النفط التركية» فاقترح وجوب دفع حصة الحكومة العراقية من عائدات النفط بالعملة الذهبية، وليس بالباون الاسترليني، وأصرّ على اقتراحه بشدّة، وبدا هذا الإصرار في ذلك الوقت غريباً لأن الباون الاسترليني كان يستند إلى قاعدة الذهب، ولذلك لم يكن ثمة فرق بين العملتين. ولكن هذا النص عاد على العراق بفوائد كبيرة على أثر خروج الباون من قاعدة الذهب وانخفاض سعره عن الجنيه الاسترليني بنسبة كبيرة. وفي صيف سنة ١٩٣٢ سافر إلى باريس للاستشفاء وتوفي فيها.

الشركة. وكانت هناك أيضاً خلافات على قضايا أخرى متعلّقة بشروط الامتياز ما يمكن العودة إلى تفاصيله في مصادرها الخاصة.

والجدير ذكره أن تلك المفاوضات كانت تجري متابعتها من جانب ما يسمّى «دار المندوب السامي البريطاني» الذي يمثّل الحكومة البريطانية، وكان المسؤول الأول عن شؤون العراق، كما كانت تتابعها وزارة الخارجية في لندن. وكانت هاتان الجهتان تضغطان على الطرفين المتفاوضين للإسراع في إنهاء المفاوضات، وكانت الحكومة العراقية، بالطبع، أكثر خضوعاً لضغط الحكومة البريطانية. وكان القصد من الإسراع في إنهاء المفاوضات، هو إنجاز وتوقيع الاتفاقية قبل انتخاب المجلس التأسيسي العراقي الذي كان من المتوقّع أن يتم سنة ١٩٢٤. وكان من الواجب، حينئذٍ، أن تعرض الاتفاقية على المجلس، وتكون خاضعة للمناقشة والمساءلة لا في المجلس فقط، وإنما من قبل الرأي العام العراقي أيضاً، خصوصاً أن عدداً من الوزراء قدموا استقالاتهم خلال فترة المفاوضات التي امتدت من سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٢٥.

ولم توافق الحكومة العراقية على توقيع الاتفاقية إلا بعد تهديد الحكومة البريطانية بأن لا تتعهد، في حال عدم موافقة الحكومة العراقية، دعم مطالبة العراق في ولاية الموصل، التي كان يدور حولها نزاع بين الحكومة التركية والحكومة البريطانية بشأن تبعيتها للعراق أو لتركيا، ذلك أن خط الهدنة سنة ١٩١٨ يقع قبل وصول القوات البريطانية إلى ولاية الموصل، ولذلك لا تعتبر من المناطق المنسلخة عن الدولة العثمانية.

غير أنني أعتقد أن ذلك التهديد كان مناورة من جانب الحكومة البريطانية، لأن الاختلاف على شروط الاتفاقية لا يجعل بريطانيا تتنازل عن منطقة غنية بالنفط الذي يعتبر ثروة مهمة اقتصادياً واستراتيجياً، من خلال التسليم بمطالبة تركيا بولاية الموصل.

وبناءً على تلك التهديدات البريطانية تمّ توقيع اتفاقية الامتياز لشركة النفط التركية، وصادق عليها مجلس الوزراء والملك فيصل الأول في ١٤ آذار (مارس) ١٩٢٥، مع أنه لم يكن الاتفاق على تنظيم العلاقات قد تمّ بعد، بين الدول الطامعة في هذا الامتياز الثمين، وبين شركات النفط التابعة لها. ولهذا لم يكن قد أُتفق بعد على مدى مساهمة الشركات الأميركية، وإن كانت تلك المساهمة قبلت مبدئياً من

جانب الأطراف الأخرى في شركة النفط التركية، كما لم يُتفق على طريقة العمل في الشركة وتنظيم العلاقة بين المساهمين فيها. وكانت أهم قضية في هذا الشأن هي تثبيت الاتفاق الذي كان قد تمّ مبدئياً من قبل الشركات، على التزام كل شركة منها الامتناع عن منافسة أي من الشركات المساهمة في طلب امتياز لاستثمار النفط، أو أي عقد يتعلق بصناعة النفط في العراق، أو أي منطقة من المناطق المنسلخة عن الدولة العثمانية. وهذا ما سمي بعدئذٍ «اتفاقية الخط الأحمر» التي شكّلت الاحتكار الذي سيطر على صناعة استثمار النفط في تلك المناطق فترة طويلة. وأصبحت الأقطار صاحبة النفط، ومنها العراق، في موقف ضعيف تجاه ذلك الاحتكار الذي صار باستطاعته أن يفرض شروطه على تلك الأقطار في ظل غياب تنافس الشركات العالمية في الحصول على امتيازات النفط.

ولكن شركة النفط التركية لم تتأخر في البدء بأعمال استكشاف النفط في العراق بعد التوقيع على عقد الامتياز، بل بدأت مباشرة بعد ذلك بتهيئة الأجهزة المطلوبة لعملها، وحفرت بعض الآبار التي لم يكتب لها النجاح. ولكن في ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٧ تدفّق النفط بقوة هائلة من البئر رقم (١) في موقع «باباكركر» شمالي مدينة كركوك بحيث غمر أراضي واسعة حول البئر بآلاف الأطنان من النفط قبل أن تتم السيطرة عليه بعد أسبوع كامل من الجهود.

وشجّع هذا النجاح العظيم، إلى جانب التوقعات المتفائلة عن وجود مكامن هائلة أخرى من النفط في العراق، الشركات الأميركية على الإسراع في إنجاز المفاوضات الجارية مع المساهمين في شركة النفط التركية، لا سيما بشأن شرط الالتزام بعدم المنافسة بين المساهمين في تلك الشركة في استثمار النفط وصناعته في المناطق المنسلخة عن الدولة العثمانية، التي أحيطت بخط أحمر في خريطة خاصة لمنطقة الشرق الأوسط، ما جعل تلك الاتفاقية تدعى «اتفاقية الخط الأحمر» كما أشرنا آنفاً. وكانت الشركات الأصلية المساهمة في شركة النفط التركية تصرّ على هذا الشرط في حين كانت شركات النفط الأميركية ترفض ذلك. وبعد مفاوضات غير قصيرة توصّل الفرقاء المعنيون، إلى حلّ توفيقي حافظ على المبدأ الأساسي في عدم المنافسة في ما بينهم.

ولأجل تجنب تنفيذ مطالبة العراق بالمساهمة بحصة معيّنة في أسهم الشركة، أو بنسبة معيّنة من أرباحها كما نصّت على ذلك اتفاقية سان ريمو، اتفق المساهمون

الأصليون في شركة النفط التركية مع الشركات الأميركية، على أن تكون الشركة التي تُؤلف وفق هذا الاتفاق شركة لا تتوخى الربح، بل لمجرد إنتاج النفط الذي يسلّم إلى المساهمين فيها كل حسب نسبة أسهمه. وقد اعترض المستر كولبنكيان على هذا الحل لأنه لا يملك صناعة نفطية وأجهزة تسويقية تمكّنه من الاستفادة من النفط الذي يتسلّمه. فقامت شركة النفط الفرنسية المساهمة معه في شركة النفط التركية بحل المشكلة من خلال شراء حصته العينية من النفط بسعر يحدده خبراء مستقلون، على أن يشترك المساهمون الآخرون في «شركة النفط التركية» بالأرباح التي تجنيها «شركة النفط الفرنسية» من تلك العملية. وهكذا ينطبق المثل العربي «لا يضيع حق وراءه مطالب»، بينما ضاع حق العراق في المساهمة بالشركة بنسبة ٢٠٪ إذا لم يكن وراءه مطالب.

وأخيراً كان على الأطراف المتفاوضة أن تتفق على توزيع الأسهم في شركة النفط التركية في ما بينها، وهذا ما تطلّب مفاوضات شاقة. وكانت الأسهم في شركة النفط التركية عند التوقيع على امتيازها في العراق سنة ١٩٢٥ موزّعة كالآتي:

- ٤٧,٥٪ لشركة النفط البريطانية ـ الفارسية، التي تحوّلت في ما بعد إلى شركة النفط البريطانية BP

- ٢٢,٥٪ لشركة أنغلو ـ ساكسون للنفط (وهي شركة فرعية من شركة شل).

- ٢٥٪ لشركة النفط الفرنسية.

- ٥٪ للمستر كولبنكيان.

ولأجل أن تدخل الشركات الأميركية في المشروع، كان على شركة النفط البريطانية ـ الفارسية، أن تقدّم أكبر تنازل من أسهمها، في حين أنها كانت ترغب في امتلاك أكبر حصة في الشركة النهائية لامتياز النفط في العراق، في حين كان الشركاء الآخرون لا يوافقون على أي توزيع للأسهم يجعل لأي اثنين من المساهمين أسهماً تمكنهما من السيطرة على الشركة. فتمّ الاتفاق، في النهاية، على توزيع الأسهم بالتساوي بين الشركات المساهمة، إذ تخصص نسبة ٢٣,٧٥٪ من أسهم الشركة لكل مجموعة من المجموعات المساهمة، وتخصص نسبة ٥٪ للمستر كولبنكيان. ومنحت شركة النفط البريطانية ـ الفارسية تعويضاً قدره ١٠٪ من النفط المنتج في منطقة امتياز سنة ١٩٢٥، إضافة إلى الحصة الأصلية التي تحصل عليها، لقاء تقديمها أكبر تنازل

عن أسهمها من أجل تأمين الحصة المقررة لمجموعة الشركات الأميركية وعددها سبع شركات نفط،[١] غير أنها، نتيجة للمساومات والمبادلات في ما يبنها، تحوّلت إلى شركتين أميركيتين هما، آنذاك، شركة نفط ستاندارد نيوجيرسي، وشركة نفط موبيل، اللتان ألّفتا، في شهر شباط (فبراير) ١٩٢٨، شركة الشرق الأوسط للاستثمار لتحمل باسمها أسهم الشركتين المذكورتين في شركة النفط التركية. وبعد الانتهاء من المفاوضات، والاتفاق على بعض القضايا الثانوية الأخرى، وقعت في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٢٨ الاتفاقية التي تنظّم العلاقات بين مجموعات الشركات التي تؤلف شركة النفط التركية.

ولم تمض سنوات قليلة على توقيع الاتفاقية حتى بدأت شركة النفط التركية، التي تغيّر اسمها وأصبح «شركة نفط العراق» IPC، بالمطالبة بتعديل بعض بنود الامتياز التي أصبحت ضد مصالحها، وأهمها القاعدة التي قام عليها امتياز سنة ١٩٢٥، وهي قاعدة تحديد مناطق الاستثمار بقطع محددة بلغت ٢٤ قطعة بمساحة ٨ أميال مربّعة لكل منها كما ذكرنا، أي ما مجموعه ١٩٢ ميلاً مربعاً. فأخذت الشركة تطالب بتمديد الفترة التي يجب أن تستثمر فيها القطع، بحجة أنها لم تستطع استثمارها، وذلك لأن حدود الدولة العراقية لم تثبت بسبب النزاع على ولاية الموصل. وبعد أن انتهى النزاع أخذت الشركة تطالب باستبدال قاعدة القطع بأسلوب آخر، وهو منحها امتيازاً في منطقة واسعة، مشيرة إلى أن أسلوب القطع الصغيرة المساحة لا يفسح في المجال لاستثمار مبالغ كبيرة في صناعة محدودة. ولذلك طلبت توسيع منطقة الامتياز إلى مناطق تبلغ مساحتها ٣٢ ألف ميل مربع إلى الشرق من نهر دجلة حتى الحدود العراقية ـ التركية ـ الإيرانية.

وطالبت الحكومة العراقية بتعهد الشركة إنشاء خط سكة حديد من منابع النفط إلى مدينة حيفا على البحر المتوسط أولاً، وتعهد الشركة، ثانياً، دفع إيجار مطلق عن الامتياز، مع ضمان حد أدنى من الواردات. وثالثاً تجهيز الأسواق العراقية الداخلية بمنتوجات نفطية بأسعار الكلفة، أما التعهد الرابع فيقضي باستمرار العراق بإخضاع الشركة للضريبة أسوة بالشركات الأخرى.

وبعد مفاوضات استمرت ثلاث سنوات وقّعت اتفاقية الامتياز الجديد في ٢٣

---

(١) Seven Sisters، وكانت تتحكم في أسعار النفط في العالم.

آذار (مارس)١٩٣١ لمدة أقصاها ٧٠ عاماً. ونصّت هذه الاتفاقية على تنازل الشركة عن امتيازها في الأراضي العراقية الواقعة غربي نهر دجلة. كذلك نصّت الاتفاقية الجديدة، بعد مفاوضات شاقة، على إلغاء النص المتعلق بإخضاع الشركة للضريبة، واستبداله بمبلغ مقطوع تدفعه سنوياً. ولقاء ذلك وافقت الشركة على إنجاز مد خط الأنابيب من كركوك إلى البحر المتوسط سنة ١٩٣٥، وذلك بفرعين يتجه أحدهما إلى حيفا، والآخر إلى طرابلس في لبنان، بطاقة لا تقل عن ٣ ملايين طن سنوياً، وعلى أن تدفع الشركة، بدءاً من التوقيع على الاتفاقية الجديدة، حتى الشروع في تصدير النفط، ٤٠٠ ألف باوند ذهب سنوياً، نصفه كإيجار مطلق، والنصف الآخر يُستقطع من عوائد النفط المصدر، والتي بقيت على حالها، وهي ٤ شلنات ذهبية لكل طن، على أن لا تقل عوائد النفط المصدر عن ٤٠٠ ألف باوند لمدة ٢٠ سنة بدءاً من تاريخ التصدير الفعلي، وبغض النظر عن الكميات المصدرة.

وبناء على ذلك، وبعد أن تخلّت شركة نفط العراق عن الأراضي الواقعة غربي دجلة، تقدّمت شركة جديدة من مجموعة شركات بريطانية باسم شركة British Oil Development للحصول على امتياز في منطقة تقع شمال خط العرض ٣٣، وبمساحة قدرها ٢٤ ألف ميل مربع، بشروط مشابهة لشروط امتياز شركة نفط العراق، مع أفضلية للحكومة العراقية في أن تأخذ ما لا يزيد عن ٢٠٪ من النفط المنتج مجاناً من أجل الاستهلاك الداخلي، أو بيعه إلى الشركة مقابل العوائد التي تترتب عليها.

وبالرغم من كل التساهل الذي أبدته الحكومة العراقية مع شركة نفط العراق، والنتائج التي تحمّلتها جراء التنازلات التي قدّمتها إلى الشركة، استمرت «شركة نفط العراق» في التباطؤ في استثمار النفط في الامتياز الذي منح لها، حتى أن الوثائق السرية الأميركية الصادرة عن الكونغرس، والتي نشرت بعد سنوات عدة، تكشف أن شركة نفط العراق استخدمت وسائل مختلفة لتأخير إنجاز مدّ خط الأنابيب عبر سورية، وأنها جمدت عمليات التنقيب فترةً بعد اكتشاف النفط في كركوك، وذلك ارتباطاً باكتشاف النفط في قطر من قبل مجموعة الشركات نفسها، الأمر الذي أضر بمصالح العراق، وأخّر نمو اقتصاده وتطوير صناعته، وسبّب ذلك قبول الحكومة العراقية بالاكتفاء بأجور مقطوعة بدلاً من العوائد المترتبة على النفط المصدّر من جهة، ومن جهة أخرى، السمة الاحتكارية لشركة نفط العراق بحيث كان بإمكانها أن تتصرف بالطريقة التي تؤمن مصلحتها، من دون أن تستطيع حكومة ذلك الزمن في العراق،

إرغام الشركة على الكف عن تلك التصرفات التي لم تقبل بها حتى الحكومة الأميركية كما ورد في وثائقها السرية المُشار إليها سابقاً.

وفي تلك الأثناء جرت محاولة لكسر احتكار شركة نفط العراق حينما تقدّمت شركة BOD، التي انضمت إليها، في ما بعد، شركات إيطالية، ثم شركات ألمانية وفرنسية، بطلب امتياز استثمار النفط في منطقة واقعة غرب دجلة وباسم شركة نفط الموصل المحدودة. وحفرت بضع آبار في منطقة الامتياز بنجاح شجعها على الاستمرار في العمل، مع أن النفط المستخرج كان من النوع الثقيل الأقل جودة. ولكن الشركة لم تستطع، برغم ذلك، تأمين الموارد المالية اللازمة للاستمرار في عمليات الاستكشاف والتطوير. وإلى ذلك لم تستطع تأدية التزاماتها في تسديد مبالغ الإيجار المستحقة إلى الحكومة العراقية. وجرت محاولات لإنقاذ الشركة من قبل جهات أخرى مختلفة، لكنها لم تؤد إلى نتيجة، فبدأت مجموعة شركة نفط العراق مناورات لأجل الاستحواذ على الشركة وقد تحقق ذلك، في بداية سنة ١٩٢٧، السيطرة الفعلية على الشركة عن طريق شراء الأسهم الأخرى المتبقية من شركة نفط الموصل، إلى أن استولت على جميع الأسهم، وخرجت الشركات الإيطالية بصورة نهائية من الشركة التي تحولت إلى شركة تابعة لشركة نفط العراق التي قامت بتصفية شركة نفط الموصل، وسنة ١٩٤١ انتقل إليها رسمياً الامتياز الذي كان ممنوحاً لشركة نفط الموصل. وبذلك تمّت آلة المنافسة لشركة نفط العراق التي أصبحت مسؤولة بالكامل عن مناطق استثمار النفط في لواءي بغداد والموصل.

«كارتل» شركات النفط الكبرى

لم تكتف شركات النفط الكبرى بتأليف انحصار في صناعة النفط بالنسبة لعملها في العراق والبلاد العربية الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط، بل ألّفت انحصاراً لهذه الصناعة على نطاق العالم أجمع. فاتفقت شركة نفط ستاندارد نيوجيرسي (التي أصبحت لاحقاً شركة إكسون) و«شركة شل الملكية الهولندية» و«شركة النفط البريطانية ـ الفارسية» التي أصبحت في الأخير «شركة النفط البريطانية» (BP)، اتفقت على منهج لاقتسام النفط العالمي في ما بين شركات النفط الكبرى، وتجنّب المنافسة ومن ثم تجنّب هبوط أسعار النفط، ويعرف هذا باتفاقية الوضع الراهن (As Is)، بمعنى احتفاظ كل شركة بحصتها من الامتيازات والمبيعات، أو اتفاقية أكناكري

Achnacarry، وهو موقع قلعة في اسكتلندا حيث عقدت الاتفاقية سنة ١٩٢٨. وكان لهذا الكارتل أثر عظيم في سير صناعة النفط في العالم، ولا سيما على وضع امتيازاتها في البلدان المنتجة لزمن طويل. وضم هذا الكارتل الغالبية العظمى من شركات النفط في أميركا وبريطانيا وأوروبا، حتى أصبح يُطلق على تلك الشركات الأخوات السبع Seven Sisters، وهذا الاسم أطلقه عليها رئيس الشركة الإيطالية التي كانت خارج الاحتكار.

وما يذكر كمثال على تكاتف هذه الشركات تجاه الأقطار المنتجة، أن شركة النفط الأميركية للنفط Gulf Oil Corporation حصلت، سنة ١٩٢٧، حينما كانت عضواً في «شركة النفط التركية» التي كانت تتفاوض مع العراق بشأن امتياز النفط فيه، على خيار التعاقد بشأن امتياز النفط في جزيرة البحرين. ووفقاً لاتفاقية الخط الأحمر، التي سبق ذكرها، عرضت شركة غولف على مجموعة الشركات في شركة النفط التركية، أن تنقل إليها حق امتياز البحرين، أو أن تسمح لها المجموعة المذكورة بحق أخذ ذلك الامتياز. ولما رفضت مجموعة شركات النفط التركية ذلك اضطرت شركة غولف إلى الانسحاب من شركة النفط التركية لأجل الحصول على امتياز البحرين، مع أنها باعت ذلك الامتياز في ما بعد إلى شركة نفط ستاندارد كاليفورنيا الأميركية (سوكال) Socal. وبمثل ذلك الموقف حصلت شركة سوكال على امتياز النفط الشهير في السعودية مستفيدة من القيود المفروضة على اتفاقية الخط الأحمر على شركات النفط الأخرى بالامتناع عن التنافس في ما بينها بشأن امتيازات النفط في المناطق المنسلخة عن الدولة العثمانية. وبالرغم من أن مجموعة «شركة النفط التركية» قامت بمحاولة غير جدية للحصول على امتياز النفط في السعودية، فإن غرضها، بحسبما قيل، كان إبعاد الشركات الأخرى عن هذا الامتياز أكثر من حرصها على الحصول عليه.

لقد أوردتُ هذه التفصيلات عن جانب من تاريخ امتيازات النفط والشركات التي بدأت باستثمارها كي يطلع القارئ على طبيعة أخطبوط شركات النفط الدولية التي حصلت على امتيازات استثمار النفط في العراق لعقود من الزمن.

على أن شركة نفط العراق، بدأت، بعد تعديل امتيازها سنة ١٩٣٦، بزيادة نشاطها في مناطق الامتياز المعدّل، فقامت، حتى أواسط سنة ١٩٣٨، بحفر بعض

الآبار في الأراضي التي انتقلت إليها من امتياز BOD في غربي دجلة. ولكن نجاحها كان ضئيلاً، ولذلك ركّزت جهودها على استثمار وتطوير المناطق الواقعة شرقي دجلة، وتحديداً حقل كركوك الذي ثبت أنه من أهم حقول النفط في العالم. اضافة إلى ذلك النشاط بدأت بمدّ خط أنبوب النفط من كركوك إلى البحر المتوسط، وقد حدث نزاع عليه بين شركة النفط الفرنسية التي أرادت أن يصب في ميناء طرابلس في لبنان الذي كان، حينئذٍ، تحت الانتداب الفرنسي، وبين الشركات البريطانية التي أرادت أن يصب في ميناء حيفا في فلسطين التي كانت حينذاك تحت الانتداب البريطاني. وحسم النزاع بمدّ خط واحد قطره ١٢ بوصة وطاقته ٤ ملايين طن من النفط سنوياً من كركوك إلى مدينة حديثة على نهر الفرات في العراق، ثم يتفرّع الخط من هناك إلى فرعين أحدهما يصب في طرابلس، والآخر في حيفا. وقد توقّف الفرع الأخير بعد أن أصبحت حيفا ضمن دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨.

وبعد أن اكتشفت «شركة نفط ستاندارد كاليفورنيا» (سوكال) النفط في جزيرة البحرين، ثم في منطقة الأحساء في الجزيرة العربية تجدد الاهتمام الذي كانت تبديه شركة نفط العراق نحو أخذ امتياز للتنقيب عن النفط جنوبي العراق. وكانت بعض شركات منافسة لتلك الشركة قد تقدمت للحصول على امتياز النفط في منطقة البصرة، ولكن شركة نفط العراق لم تعتبر ذلك التقديم تهديداً جدياً لمركزها القوي في العراق. فالحكومة العراقية أقدمت سنة ١٩٣٨ على منح امتياز النفط في منطقة البصرة إلى «شركة نفط البصرة»، وبشروط مشابهة لامتياز شركة BOD في غربي دجلة، والذي انتقل إلى مجموعة شركة نفط العراق. وتعود ملكية الشركات الثلاث (شركة نفط العراق، شركة نفط البصرة، شركة نفط الموصل) إلى شركات النفط الدولية نفسها وبنسب الأسهم ذاتها وبشروط العمل نفسها. وقامت الحكومة العراقية بذلك برغم المعارضة التي واجهتها من الرأي العام العراقي جرّاء المخاطر التي ستتعرض لها مصلحة العراق بسبب سيطرة مجموعة احتكارية واحدة من الشركات الدولية على نفطه، إذ أصبحت مكامن النفط من أقصى شمال العراق إلى أقصى جنوبه، ومن أقصى شرقه إلى أقصى غربه تحت تصرّف تلك المجموعة التي أصبحت تدعى «مجموعة شركة نفط العراق» IPC Group، مع استثناء حقل صغير يقع شرقي خانقين على الحدود العراقية الإيرانية الذي كان امتيازه قد منح لشركة النفط البريطانية ـ الفارسية، أي BP في ما بعد.

وقد منح امتياز نفط البصرة سنة ١٩٣٨، كما سبق ذكره، في عهد حكومة نوري السعيد الرابعة التي جاءت عقب حكومة جميل المدفعي، الذي تولى هذا المنصب سنة ١٩٣٧ إثر القضاء على انقلاب بكر صدقي، والذي أجبره، بعدئذ، عمل عسكري شبيه بالانقلاب، على الاستقالة على أن يخلفه نوري السعيد في رئاسة الوزارة. وقد ذكر بعض المؤرخين أن طه الهاشمي الذي كان وزيراً للدفاع في وزارة نوري السعيد، ورستم حيدر الذي كان وزيراً للمال فيها، كانا قد اعترضا بشدة على منح ذلك الامتياز الذي أدى إلى هيمنة مجموعة شركة نفط العراق على صناعة النفط في البلاد، ولكن اعتراضهما لم يبلغ حد الاستقالة من الوزارة.

وكان امتياز نفط البصرة يبشّر بفائدة عظيمة بعد اكتشاف حقل بورغان Burgan في نيسان (ابريل) ١٩٣٨، وهو لا يبعد كثيراً عن منطقة امتياز البصرة. ولما كانت عمليات استثمار امتياز شركة نفط الموصل الذي انتقل إلى شركة نفط العراق أقل نجاحاً من عمليات الامتيازين الآخرين لشركة نفط العراق، وبما أن الالتزامات التي تضمّنها امتياز نفط الموصل تجاه الحكومة العراقية كانت أكثر كلفة للشركة من ذينك الامتيازين، طلبت شركة نفط العراق توحيد الامتيازات الثلاثة بامتياز واحد من أجل التخلص من التزاماتها الثقيلة. ولكن الحكومة العراقية رفضت ذلك الطلب آنذاك خشية أن تتملّص مجموعة شركة نفط العراق من التزاماتها في الإسراع باستثمار النفط في بعض الحقول المكتشفة، وبأعمال التنقيب في الأراضي الأخرى.

وخلال تلك المرحلة من تطوّر امتيازات النفط في العراق نشبت الحرب العالمية الثانية التي منعت شركة نفط العراق، طوال مدة الحرب، من القيام بالتزاماتها المنصوص عليها في عقود الامتيازات الثلاثة التي منحت لها. فتقدّمت إلى الحكومة العراقية بطلب تأجيل تنفيذ تلك الالتزامات بسبب الظروف الناشئة خلال الحرب العالمية الثانية. وبعد التفاوض وافقت الحكومة على تأجيل تنفيذ التزامات الشركة نحو سنتين بعد عقد الهدنة لإيقاف القتال في الحرب، على أن تقدم الشركة للحكومة، لقاء ذلك، قرضاً بلا فائدة قدره ٥٠٠ ألف باوند، وتتعهد تقديم قرض آخر قيمته مليون باوند عند عقد الهدنة، على أن تستوفي الشركة هذه القروض من عوائد النفط التي سيحققها العراق بعد استئناف عمليات الإنتاج.

وبعد انتهاء الحرب مباشرة، عادت مجموعة شركة نفط العراق إلى استئناف

عملياتها في حقل كركوك بالمعدل الاعتيادي، والوفاء بالتزاماتها في ما يخص الاستكشاف والتطوير في حقلي الموصل والبصرة. وفي هذا الوقت، نشأ نزاع بين الشركاء في مجموعة شركة نفط العراق، فطالبت الشركات الأميركية المساهمة في هذه المجموعة الشركة، بإلحاح، بأن تطلق يدها من قيود الاتفاقية المعقودة سنة ١٩٢٨، والتي تمنع الفرقاء المساهمين في شركة نفط العراق من منافسة بعضها بعضاً في الحصول على الامتيازات وفق اتفاقية الخط الأحمر المذكورة آنفاً، أو حصول أحدهم أو بعضهم على امتياز خاص بهم ـ حتى تستطيع متابعة مصالحها في المناطق الأخرى من البلاد العربية.

وكانت المشكلة الكبرى بين الشركاء سنة ١٩٤٦ عدم التزام الفريق الأميركي من جانب واحد اتفاقية الخط الأحمر. فلجأت شركة النفط الفرنسية والمستر كولبنكيان المساهمان في شركة نفط العراق والموقعان على اتفاقية الخط الأحمر مع الشركات الأخرى في المجموعة إلى القضاء لمقاضاة الشركات الأميركية لمخالفتها بنود الاتفاقية المذكورة. وبعد مفاوضات دامت من ١٩٤٦ حتى ١٩٤٨ بين الشركات المعنية جميعها، واشتركت فيها وزارة الخارجية الأميركية والحكومة البريطانية، ورافقتها مناورات سياسية وإغراءات تجارية، تمّ الاتفاق سنة ١٩٤٨ على إلغاء القيود التي تمنع أي شركة منها من العمل بمفردها في منطقة الخط الأحمر. وبذلك تمّت الموافقة على الطلب المهم للشركات الأميركية، فاستطاعت شركة نفط ستاندارد نيوجرسي وشركة نفط موبيل الدخول في شركة نفط «آرامكو» التي أخذت امتياز نفط السعودية، وأصبحت السيطرة الأميركية على ذلك الامتياز سيطرة كاملة. كذلك حاول الفرقاء الموقّعون على تلك الاتفاقية التوفيق بين طلب الشركة الفرنسية للقيام بتوسع سريع في عمليات شركة نفط العراق وبين طلب شركة النفط البريطانية والشركات الأميركية التباطؤ في عمليات تلك الشركة في العراق، وذلك بطريقة معقّدة للقيام بتلك العمليات التي لا مجال هنا للكلام عليها بالتفصيل. ومع أن شركة نفط العراق وضعت برنامجاً لتوسيع عملياتها في العراق، فإن ذلك لم يكن كافياً للتغلب على استياء العراق من عدم قيام الشركة بزيادة إنتاجها من النفط بالمقياس نفسه الذي ازداد فيه الإنتاج في الأقطار العربية الأخرى. وكان ذلك بلا شك أوضح دليل على أن تركيب مجموعة شركة نفط العراق وغياب المنافسة معها أديا إلى سير صناعة النفط وامتيازاته في العراق ضد مصلحته نسبياً.

نزاع بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق

بعد أن بدأت شركة نفط العراق بزيادة الكميات المصدّرة من النفط عبر الأنابيب الممتدة إلى البحر الأبيض المتوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، نشأ نزاع بين الحكومة العراقية والشركة على العوائد المقطوعة التي يجب ان تدفعها الشركة عن كل طن من النفط المصدّر، والتي نصّت الامتيازات المعقودة معها على أن تدفع بالعملة الذهبية، وعلى أن تزاد هذه العوائد المقطوعة حينما تزداد أزباح الشركة من النفط المصدّر، وتخفض عندما تنخفض تلك الأرباح بنسب معينة وفق طريقة حسابية معقدة تفسح في المجال للشركة للتملّص من تحقيق شرط زيادة العوائد. علماً أن سعر الذهب ارتفع ارتفاعاً كبيراً بعد الحرب بالنسبة إلى العملة الاسترلينية، ولذلك ارتأت الحكومة العراقية أن تدخل في مفاوضات مع الشركة بشأن هذه القضايا، وقضايا أخرى ثانوية كانت، في الواقع، مدعاة للتفاوض. ولكن السبب الحقيقي لبدء المفاوضات كان يتمثّل في مطالبة الرأي العام العراقي بإزالة الغبن الذي تضمنته امتيازات النفط في البلاد. فقد كانت صحف الأحزاب الوطنية تطالب بقيام الحكومة بإرغام الشركات على تعديل الامتيازات تعديلاً يزيل الغبن عن العراق، ويضمن حقوقه كاملة. وقد اشتدت هذه المطالبة أولاً عندما أخذت بعض الامتيازات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط وخارجها (السعودية وفنزويلا) بشروط أفضل لا سيما بنصّها على اقتسام الأرباح الناجمة عن استثمار الامتيازات مناصفة بين الشركة والحكومة المعنية. ومن ناحية ثانية حفّزت التطورات التي حدثت في إيران، والتي انتهت إلى تأميم امتيازات شركة النفط البريطانية الفارسية في عهد رئيس الوزراء مصدّق، الرأي العام العراقي على الإلحاح على نحو أشد في المطالبة بتأمين حقوق العراق بجميع الوسائل، سواء كان ذلك في ما تنشره صحف الأحزاب الوطنية أو ما تدعو إليه المعارضة وأعضاء آخرون في المجلس النيابي، ومن جملة ذلك الموقف الذي حدث لي عندما كنت نائباً في أعوام ١٩٤٨ - ١٩٥٠ حول موضوع النفط مع نوري السعيد كما أشرت سابقاً. ووصل الأمر بأوساط من الرأي العام العراقي إلى المطالبة بتأميم الامتيازات اسوة بما حصل في إيران. والجدير ذكره أن مطلب تقاسم الأرباح لم يقتصر على العراق بل أخذت تطالب به دول أخرى منتجة للنفط.

وقد استمرت المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق، وتدخّلت فيها الحكومات الأجنبية التي تنتمي إليها الشركات لأن هذه الشركات، بالرغم من

قبولها بمبدأ اقتسام الأرباح، التفت على هذا المبدأ من جوانب أخرى، فاعتبرت النصف الذي تدفعه للحكومة العراقية بمثابة ضريبة الدخل، ولذلك يسقط حق الحكومة العراقية بفرض ضريبة أخرى على شركة النفط، الأمر الذي يستوجب موافقة الحكومة البريطانية،على هذا الترتيب. ولهذا السبب لم تتحمل الشركة أية كلفة جديدة، لأن الشركة حينما تدفع مبلغاً كضريبة دخل لدولة أخرى، فلها الحق باستقطاع ذلك المبلغ من الضريبة المستحقة عليها في بلدها. ولذلك لم تتحمل الشركة في موضوع مناصفة الأرباح أي كلفة جديدة. ومن ناحية ثانية التفّت الشركة على تطبيق هذا المبدأ من خلال طريقة احتساب الربح. فشركة نفط العراق لا تقوم، كما ذكرنا، بعمليات تصنيع وتسويق النفط المستخرج من العراق، ولا تحصل على الأرباح جراء ذلك، بل تسلم لكل من شركائها حصته من النفط عيناً، على أن يدفعوا للشركة الكلفة الواقعية، وبذلك لم يكن هناك ربح للاقتسام، وإنما ابتكرت طريقة تقضي بتعيين الشركات أسعاراً معلنة للنفط المصدّر المستلم من قبلها، تعتبر أسعار البيع الحرة ولو كانت الشركة تحددها بصورة كيفية لا علاقة لها بالسوق الحرة. وتنزل من هذه الأسعار كلفة إنتاج النفط ونقله كما تحددها الشركة أيضاً، مع فسح المجال للحكومة للاعتراض عليها وفق طريق معقّدة لا يسهل الوصول من خلالها إلى السعر الحقيقي الذي يباع به النفط في الأسواق العالمية، ذلك أن هذه الشركات الكبرى تسيطر على صناعة النفط وتسويقه، وتتعامل مع هذه المادة بصورة شكلية تستطيع من خلالها إخفاء أرباحها عن البلد المنتج.

وإضافة إلى ذلك، للشركة أن تنزل من الأسعار الاسمية المعلن عنها للبيع نسبة السماح التي تعطى للوسطاء أو المشترين حسب ادعائها، وقدره ١٧ شلناً ونصف شلن، وهو ما يعادل ٨٧,٥ بنساً بالنسبة إلى نفط كركوك و٦٥ بنساً بالنسبة إلى نفط البصرة. وإضافة إلى ذلك تعتبر العوائد المقطوعة المنصوص عليها في الامتياز السابق بنسبة ١٢,٥٪ من النفط جزءاً من حصة النصف المستحقة للعراق.

وفي تلك المفاوضات جرى حسم بعض القضايا الثانوية مثل تسويق النفط داخل العراق من قبل الحكومة وتأسيس مصفى، وانتقال ملكية حقل الوند والمصفى التابع له إلى الحكومة العراقية. وتمّ الاتفاق على ذلك ووقعت الاتفاقية بين الحكومة العراقية ومجموعة شركة نفط العراق في شباط (فبراير) ١٩٥٢، على أن يكون تنفيذها ابتداء من الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٥١.

وعندما أُعلنت هذه الاتفاقية من جانب الحكومة العراقية ونشرت مضامينها في الصحف قوبلت بمعارضة شديدة واستنكرتها الأحزاب الوطنية. وقد كتبت مقالاً افتتاحياً في جريدة «الأهالي» انتقدت فيه الاتفاقية وكشفت مساوئها. كما اصدرت الأحزاب الوطنية بيانات مشتركة بينها، بحسبما أتذكّر، بيان مشترك بين «الحزب الوطني الديمقراطي» و«الجبهة الشعبية الدستورية» طالب بقيام الحكومة بإرغام الشركات على التسليم بكامل حقوق العراق، ورفع الغبن الفاضح الموجود في الاتفاقية. وطالبت بعض الأحزاب والعناصر الوطنية بتأميم النفط.

وقد بقيت بعض القضايا المتنازع عليها مع الشركة غير محسومة، كما ظهرت من خلال تطبيق تلك الاتفاقية القائمة على مبدأ اقتسام الأرباح، خلافات جديدة مع الشركة يستوجب بتّها لضمان حقوق العراق ومصلحته.

مفاوضات النفط بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو)

بالرغم من أن إنتاج النفط بين أعوام ١٩٥٢ و١٩٥٨، ازدادت وارداته تبعاً لذلك، فإن تلك الزيادة لم تكن متناسبة مع حجم الثروة النفطية في العراق، في حين أن إنتاج النفط في أقطار مجاورة أخرى، مثل السعودية والكويت، تجاوز إنتاجه في العراق من الناحية الكمّية.

ومن ناحية أخرى، استمرّت العلاقات بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق متوتّرة في أغلب الأحيان. غير أنها كانت ودّية، بوجه عام، بالرغم من بقاء الحكومة تحت ضغط مستمر وشديد من جانب أوساط مختلفة من الرأي العام، وعناصر مهمة في المعارضة في البرلمان وخارجه، لدفعها إلى اتخاذ موقف صلب إزاء الشركة. فبدأت الحكومة، في محاولة لتهدئة ذلك الضغط، بمفاتحة الشركة حول عدد من القضايا التي كانت موضع خلاف بينهما. ومع أن المفاتحة لم تشمل القضايا الرئيسية التي كان الرأي العام يطالب بها، فإن الشركة رفضت الاستجابة لأي مطلب من تلك المطالب. ولم تكن المفاوضات تتعدى تبادل الرسائل بين الحكومة والشركة التي كانت تتباطأ، كالعادة، في إجاباتها. ولذلك لم تشعر الشركة في أي وقت، خلال تلك المفاوضات المتعثّرة، بأي تهديد جدّي لمركزها القوي الذي كانت تَتمتّع به في تلك العهود في العراق.

وفي ذلك الوضع الذي كانت عليه العلاقات بين العراق والشركة الاحتكارية التي تملك امتيازات استثمار النفط في جميع أراضي البلاد، قامت ثورة ١٤ تموز (يوليو)، من أجل إنقاذ العراق من كل تلك القيود التي كان يرزح تحتها، ومن أهمها مشكلة امتيازات النفط التي كانت تسلب تلك الثروة العظيمة. ولكن قيادة الثورة لم تكن مستعدّة لإثارة قضية النفط في بداية قيامها، لكي لا تستفز الشركات والحكومات المعنية، بل أرادت أن تطمئن الرأي العام العالمي والأوساط الاقتصادية والمالية، فأصدرت بياناً خاصاً في يوم ١٥ تموز (يوليو) وضعته بالاشتراك مع ممثلي الأحزاب الوطنية، وجاء فيه أنه نظراً لأهمية النفط للاقتصاد العالمي، فإن حكومة الجمهورية العراقية تعبّر عن رغبتها في رؤية استمرار وإنتاج وتدفّق النفط إلى الأسواق التي يتم بيعه فيها، بسبب أهميته للثروة الوطنية، وللمصالح الاقتصادية والصناعية الوطنية والعالمية. وأضاف البيان أن حكومة الجمهورية العراقية تحترم تعهداتها مع الأطراف المعنية، وأنها اتخذت كل الخطوات الضرورية لحماية آبارها النفطية ومحطات الضخ وأنابيب نقل النفط وكل المعدات والأجهزة الواقعة داخل الأراضي العراقية. وأشار البيان إلى أن حكومة الجمهورية العراقية ستعمل، في الوقت نفسه، على الحفاظ على مصالحها الوطنية الحيوية، وتأمل أن تستجيب الأطراف المعنية الراغبة في استمرار وجود هذا المورد الحيوي لمصلحة الاقتصاد الوطني وكذلك الاقتصاد العالمي.

وكان لذلك البيان أثر جيد في الحد من الاضطراب الذي أصاب الأسواق العالمية جراء قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو)، وما قد ينعكس على الأقطار المجاورة التي تشكّل بمجموعها أكبر مصدر للنفط في العالم. ولذلك، واستباقاً للمطالب المتوقّعة من حكومة الثورة في العراق، زادت الشركة الإنتاج من حقل نفط كركوك زيادة كبيرة، كما وضعت برنامجاً لزيادة الإنتاج في السنوات اللاحقة.

ومن ناحية أخرى درست وزارة الاقتصاد التي تولاها إبراهيم كبّه العلاقات بين الحكومة والشركة ونقاط الخلاف بينهما، وأعدّت تقريراً عن ذلك إلى مجلس الوزراء عقد على أثره اجتماع مصغّر ضم رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ونائبه عبد السلام عارف، ووزير المال محمد حديد ووزير الاقتصاد إبراهيم كبّه الذي كانت شؤون النفط تابعة لوزارته.

وبحث في هذا الاجتماع الموقف الواجب اتخاذه تجاه شركات النفط لكون

الموقف، أولاً، مطلباً ملحّاً من مطالب الرأي العام، ولارتباطه في الجانب الآخر، بمصدر مهم من مصادر واردات الدولة. وتقرر في الاجتماع مفاتحة الشركة بالقضايا موضوع الخلاف، والشروع في المفاوضات معها على نحو هادئ، ريثما تستقر حكومة الثورة وتستطلع موقف الشركة منها في الوضع الجديد.

وكان أول اجتماع عقد مع المدير العام للشركة في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٥٨ في مقر وزارة الاقتصاد، وقد حضره ابراهيم كبّه، وزير الاقتصاد، وانا مع بعض كبار الموظفين، وكان اجتماعاً تمهيدياً استمهلت فيه الشركات وقتاً لدراسة مطالب الحكومة. وخلال المفاوضات ظهرت قضيتان أخريان هما: أولاً، قيام الحكومة العراقية بزيادة عوائد الميناء على النفط المصدّر من البصرة من ٢٣,٤ فلساً لكل طن، إلى ٢٨٠ فلساً، الأمر الذي احتجت عليه شركة النفط، وكانت القضية الثانية خفض شركات النفط ما يسمى السعر المعلن للمرة الثانية في آب (أغسطس) ١٩٦٠ بعد أن كانت قد خفّضته في شباط (فبراير) ١٩٥٩.

وكانت المفاوضات قد دارت حول نقاط الخلاف، وأهمها اثنتان: تنازل الشركات عن المساحات التي نالت استثمارها في الامتيازات التي عقدت، والتي هي، كما بيّنا سابقاً، جميع أراضي العراق بالنسبة إلى الشركات الثلاث: شركة نفط العراق، وشركة نفط البصرة، وشركة نفط الموصل. أما الموضوع الثاني فهو مساهمة الحكومة في رأسمال الشركات.

وفي هذه الفترة قامت وزارة الاقتصاد بالمفاوضات، إما مواجهة وإمّا مراسلة، إلى أن أجّلت المفاوضات بعد محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم، التي جرت في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٩.

وأتذكر ان مدير شركة النفط، المستر سيرايت R.G. Searight زارني حينذاك في بيتي ببغداد للشكوى من تصلّب ابراهيم كبّه بشأن تعريق الشركة، متهماً إياه باتخاذ موقف عدائي من الشركة، خصوصاً في مسألة تعريق الموظفين، واحتمال عرقلة عمليات الشركة إنْ تغيّر الحال بصورة واسعة وسريعة مما يؤثر على إنتاج النفط وعلى واردات الحكومة منه. فبيّنت له أن هذه الأمور هي من أهداف الثورة، ولا بدّ من تحقيقها على الأمد البعيد، وأني كوزير للمال، وحريص على تدفّق النفط واستمرار زيادة الواردات، سأبذل جهدي باتجاه تهدئة الأوضاع وتحسين العلاقة.

وفي ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٠، قرّر مجلس الوزراء تشكيل لجنة لدراسة القضايا المعلّقة مع الشركات وتقديم اقتراحات بشأنها. وكانت اللجنة مؤلفة من طه الشيخ أحمد، من وزارة الدفاع، وناظم الزهاوي، وزكي عبد الوهاب المدير العام لمصرف الرافدين، وفتح الله لوقا. وقدّمت هذه اللجنة تقريراً شاملاً إلى رئيس الوزراء في ٢ تموز (يوليو) ١٩٦٠، فقرّر مجلس الوزراء في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٦٠ تشكيل وفد مفاوض جديد من: طلعت الشيباني الذي كان يقوم بأعمال وزارة النفط بعد تشكيلها حديثاً، وناظم الزهاوي، ومحمد حديد، ويساعدهم كل من الزعيم طه الشيخ أحمد، مدير عام الخطط في وزارة الدفاع، وعبد الفتاح ابراهيم، مدير عام مصافي النفط، ومصطفى كامل ياسين، من وزارة الخارجية. وقد حضرت، في الوقت الذي كنت فيه خارج الوزارة، جانباً من المفاوضات التي كانت تعقد في القصر الأبيض المقابل لداري.

وخلال غيابي في سفرة خارج العراق قدّم الوفد العراقي المفاوض مذكرة إلى رئيس الوزراء في ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٦٠ تضمّنت خلاصة النقاط التي جرى بحثها خلال الاجتماعات مع وفد الشركات. وقد ورد في هذه المذكرة أن هذا الوفد طلب إعادة النظر في تشكيل الوفد العراقي وتقليص أعضائه لكي يمكنهم الاستمرار في المفاوضات. ولكني علمت بعدئذٍ أن وفد الشركات كان يريد أن يضم وفد الحكومة شخصيات تتمتع بسلطة اتخاذ القرار، كي تكون المفاوضات مجدية، ذلك أن الوفد العراقي المفاوض كان لا يستطيع اتخاذ القرار، وكان يريد، دائماً، العودة إلى وزير النفط أو رئيس الوزراء. وعند ذلك تولى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم المفاوضات بنفسه. وقرر أن يشترك معه فيها طلعت الشيباني وعبد اللطيف الشوّاف ومحمد حديد. وكنت حينذاك خارج العراق، وعندما مررت ببيروت في طريق عودتي إلى بغداد جاءني الملحق العسكري في السفارة العراقية العقيد غانم اسماعيل إلى الفندق الذي كنت أقيم فيه، وأخبرني بأن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم طلب عودتي إلى بغداد للاشتراك في مفاوضات النفط المذكورة، في الوقت الذي كنت فيه خارج الحكومة. ومن ناحيتها رفعت الشركات مستوى تمثيلها في الوفد المفاوض فجعلت تمثيلها من الذين يشغلون مناصب المديرين والمفوضين، أو رؤساء مجالس الإدارات.

والجدير ذكره أن اللورد مونكتن Monckton، رئيس شركة BP زار بغداد في

بداية سنة ١٩٥٩ على رأس وفد، وطلب مقابلة عبد الكريم قاسم، وقد حصل ذلك، وكنت حاضراً أثناء المقابلة. واللافت في هذا الصدد، أنه قبل الموعد المحدد للمقابلة، خرج عبد الكريم قاسم من مكتبه في جولة مدة نصف ساعة، القصد منها عندئذٍ أن يكون في شارع الرشيد والجماهير تهتف له حينما يمرّ اللورد مونكتن في الشارع نفسه، وذلك لإعطاء انطباع بأن الشعب يؤيد حكومة الثورة. وجاء اللورد مونكتن بعد ذلك مع الوفد.

وفي ذلك الوقت، لم تكن المفاوضات الرسمية مع شركة النفط قد بدأت، وكان اللقاء لقاء مجاملات، مع التأكيد أن حقوق العراق مهضومة في امتيازات النفط، وأن من أهداف الثورة تعديل هذه الأوضاع ورفع الغبن القائم. وأبدى اللورد مونكتن استعداده للتعاون ولزيادة الاستثمارات وإنتاج النفط في العراق.(١)

أما بشأن المفاوضات مع الشركات، فقد طرأت خلالها قضايا مهمة مثل قيام الحكومة بزيادة رسوم الميناء على النفط المصدّر من ٢٣ فلساً إلى ٢٨٠، وجاءت تلك الزيادة بعد أن أعلنت الشركات خفض الأسعار المعلنة التي كانت تحتسب أرباح الشركة على أساسها، وقسّمتها بالمناصفة مع البلد المنتج، أي العراق، وكان ذلك قد جاء بعد تخفيض سابق، الأمر الذي كان وراء تشكيل منظمة الأقطار المصدّرة للنفط (أوبك)، إذ قام عبد الله الطريقي وزير النفط السعودي بزيارة إلى بغداد، وعرض بالتعاون مع حكومة فنزويلا، على الحكومة العراقية اقتراحه بتشكيل منظمة للدفاع عن حقوق البلدان المنتجة تجاه شركات النفط المتفق بعضها مع بعض في كارتل عالمي، فرحّبت الحكومة العراقية بهذا الاقتراح، وقامت، وفقاً للاتفاق مع الجهات المذكورة (السعودية وفنزويلا)، بدعوة البلدان المنتجة للنفط، إلى اجتماع في بغداد، تقرر فيه تشكيل هذه المنظمة وجرى اقرار نظامها الأساسي.

وفي ما يتعلق بموقف الشركات في المفاوضات، فقد كان موقفاً صلباً، إذ لم تستجب لمطالب الحكومة، وكانت تتوقع من الحكومة أن تتخذ إجراءات بشأن ذلك، ولهذا قامت الشركات بإجراءات وقائية فزادت إنتاجها من حقول كركوك حتى بلغ ١٢

---

(١) جريدة «التايمس» *Times* اللندنية الصادرة في ٩ نيسان (أبريل) ١٩٥٩.
انظر أيضاً: G. W. *Stocking Middle East Oil*, p. 216.

مليون طن سنة ١٩٥٧، إلى ما يزيد على ٢٧ مليون طن سنة ١٩٥٩. وزادت الشركة طاقة الإنتاج من ٣٤ مليون طن إلى ٥٧ في ١٩٦٠ وإلى ٧٠ مليون طن في ١٩٦٢ من مجموع الحقول. كذلك زادت الشركات عمليات التحرّي والحفريات. وشعرت الحكومة العراقية بأن الشركة تستهدف استثمار الأراضي غير المستثمرة بهذه العمليات. ومنعاً لقيام الشركات بتوسيع مناطق الاستثمار أبلغ عبد الكريم قاسم الشركات بأنه سيضطر، تجاه موقفها المتصلّب، إلى إيقاف عمليات الحفر الجارية أو اللاحقة في تلك الأراضي. وأصدر أوامره لسلطات الجيش بمنع الشركة من القيام بمثل هذه الأعمال.

وخلال المناقشات في المفاوضات مع الشركات، ذكر وفد الشركات أنها تكابد خسائر كبيرة جراء امتيازاتها في العراق، وذلك لأن أرباحها تتأتى من عملياتها اللاحقة لإنتاج النفط. وكنت، حينئذٍ، مشتركاً في مجلة اقتصادية عالمية خاصة بصناعة النفط كانت تنشر أخباراً ومعلومات اقتصادية ومالية وفنية عن صناعة النفط. وكانت تذكر الأرباح التي تحققها الشركات سنوياً. فعدت إلى تلك المجلة وسجّلت ما كانت تلك الشركات تحققه من أرباح عن طريق صناعة النفط. وحين ذكر الأميركي المستر فيشر رئيس ستاندارد أويل بأن الشركات تخسر، طلبت من عبد الكريم قاسم الكلام، وقد كنا متفقين معه على أن كل شخص من الوفد العراقي لديه ملاحظة، عليه أن يبديها لعبد الكريم قاسم ليدلي بها بنفسه، فكان ذلك اضطراراً مني للحديث من أجل التعليق والرد مباشرة على وفد الشركات، فبيّنت للمستر فيشر أن كل شركة من شركات النفط تحقق الأرباح، وأوردت المعلومات التي تدعم كلامي بالتفصيل، مشيراً إلى أنها أرباح توزّع على المساهمين فيها خلال السنوات العديدة السابقة، وأن قسماً من تلك الأرباح كان متأتياً من عملها في العراق، ففوجئ المستر فيشر بتلك المعلومات، ولم يستطع التعليق عليها.

واستمراراً للمفاوضات عقد اجتماع في ١٩٦٠/١١/٧ كحل وسط للنزاع بين الحكومة والشركات، أملى عبد الكريم قاسم على الشركات صيغة كتاب بالموافقة على مطالب الحكومة العراقية، وأعطى الشركات مهلة للإجابة بالموافقة على الصيغة المذكورة. وفي نهاية تلك المهلة، أي في ١٩٦١/٤/٤، عادت الشركات إلى المفاوضات وقدّمت رسائلها وفقاً للصيغة التي كان عبد الكريم قاسم قد أملاها عليها. وشكر عبد الكريم قاسم الشركات، في اجتماع مشترك، على تجاوبها في هذا

الموضوع. وبعد انتهاء عبد الكريم قاسم من كلمته قمت، بصفتي أحد المفاوضين، بإبداء ملاحظة لعبد الكريم قاسم عبّرت فيها عن أسفي لأن موافقة الشركات في تلك الرسائل لم تشمل المطالب الأساسية التي قدّمتها الحكومة العراقية، وأهمها المشاركة برأسمال الشركات بنسبة ٢٠٪، وموضوع الإيجار المطلق، وقضية تنازل الشركات السريع عن جميع الأراضي غير المستثمرة. فعاد عبد الكريم قاسم إلى الحديث مجدداً وذكر بأنه يؤيد موقفي، فبوغت ممثلو الشركات بهذا الموقف الذي اعتبروه تغيراً مفاجئاً لما كان عليه الحال عندما لبّت الشركات الصيغة التي أملاها عبد الكريم قاسم بنفسه.

وبشأن موقفي المذكور هذا، وردت تفسيرات متباينة بعيدة عن الحقيقة، فهذا الموقف لم يكن وليد اتفاق مسبق مع عبد الكريم قاسم، ولا نتيجة لما سمّي تساهل الشركات باستجابتها لرسائل عبد الكريم قاسم، ولا من أجل الحيلولة دون قيام عبد الكريم قاسم بإبرام اتفاق مع شركات النفط،[1] بل هو موقف نابع من قناعتي بأن

---

(١) أشار الأستاذ عبد الله اسماعيل إلى هذا الموضوع في كتابه عن مفاوضات العراق النفطية بما يأتي:

«وهنا لا بد من التساؤل عن أسباب وقوف السيد محمد حديد هذا الموقف وعن الهدف الذي كان يسعى إليه من وراء اعتراضه المتأخر على المواضيع التي تضمنتها الرسائل الخمس المشار إليها وعن أسباب عدم إثارة الموضوع عندما كان عبد الكريم قاسم يملي تلك الرسائل؟

إن الأسباب المحتملة لذلك الموقف يمكن أن نعزوها إلى أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية:

الاحتمال الأول: أن يكون هناك تفاهم مسبق بين عبد الكريم قاسم والسيد محمد حديد لاتخاذ مثل هذا الموقف، لأن عبد الكريم قاسم ربما كان قد شعر بعد أن أملى صيغة الرسائل المشار إليها أنه قد ورّط نفسه في اختيار مواضيع غير ذات أهمية في رسائله، وأن موافقة الشركات عليها سوف تضعه في موقف محرج فاتفق مع السيد محمد حديد على اتخاذ موقف المعارض كمخرج لهذه الورطة.

الاحتمال الثاني: أن يكون السيد محمد حديد قد تشجّع عندما لاحظ موافقة الشركات على المواضيع التي ضمنها عبد الكريم قاسم رسائله فأراد إثارة موضوع المساهمة وغيره من المواضيع التي لم تتناولها الرسائل لعل الشركات توافق عليها وتعيد النظر في موقفها بشأنها.

الاحتمال الثالث: هو الاحتمال الأرجح في رأيي، وهو أن السيد محمد حديد قد أثار اعتراضه هذا بهدف الحيلولة دون قيام عبد الكريم بإبرام اتفاق مع شركات النفط، انطلاقاً =

الاتفاق الذي أملاه عبد الكريم قاسم واستجابت له الشركات لم يحقق المطالب العراقية، وخصوصاً ما يتعلق بالمشاركة في رأسمال الشركة والتنازل عن جميع الأراضي غير المستثمرة.

وقد كنت أدافع عن هذه المطالب وأعتبرها النقاط الأساسية التي كانت الشركات قد قامت بعملية التفاف عليها في محاولة تكاد تكون أشبه باغتصاب حق مشروع. ولم أكن من الداعين إلى تأميم الشركات، بل كان موقفي يستند إلى ضرورة رفع الغبن الفاحش الذي لحق بالعراق، واغتصب حقوقه بموجب الاتفاقات الدولية. وهذا ما كنت أبشّر به في المقالات التي كنت أنشرها في جريدة «الأهالي» في مناسبات مختلفة.[1] وفي اجتماع آخر عقد في ٦ نيسان (أبريل) ١٩٦١، وبعد أن لوحظ موقف الشركات المتصلّب واستمرارها في الاستيلاء على الأراضي غير المستثمرة، وخشية أن تحاول السيطرة عليها بحفر آبار جديدة فيها، أبلغ رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وفد الشركات بأنه تجاه هذا الموقف لا بد من أن يأمر بوقف أعمال التحرّي والحفر، التي تقوم بها الشركات في جميع أنحاء العراق، وأنه أبلغ الجهات العسكرية بتنفيذ هذا الأمر.

= من مبادئه السياسية المعروفة التي يفضل معها أن لا يكون طرفاً في أي اتفاق يبرم بأقل من التأميم حلاً مقبولاً لتحقيق مصالح العراق الاقتصادية والسياسية. وهو أمر ينسجم كل الانسجام مع مواقفه السياسية السابقة ومواقف الحزب الوطني الديموقراطي الذي كان نائباً لرئيسه والذي كان يدعو دائماً إلى تأميم شركات النفط. وعليه اتخذ هذا الموقف لكي لا يلوّث اسمه في تسوية لا تحقق إلا جزءاً من المطالب التي دارت المفاوضات بشأنها. لذا فليس غريباً أن يقف السيد محمد حديد مثل هذا الموقف، بل كان من المستغرب أن يوافق على اقتراحات عبد الكريم قاسم التي لم تكن تنسجم مع آرائه السياسية لما في ذلك من خروج على المبادئ التي آمن بها زمناً طويلاً.

انظر: عبد الله اسماعيل: **مفاوضات العراق النفطية: ١٩٥٢–١٩٦٨**، ص٣١–٣٢.

(١) «كان بين منتقدي الحكومة أعضاء أقوياء ومعتدلون في مجلس النواب، مثل محمد حديد، نائب رئيس الحزب الوطني الديموقراطي، الذي طالما نادى بوجوب إدخال تعديلات على اتفاقية امتياز النفط (كان محمد حديد فيما بعد وزيراً للمال في عهد قاسم والمخطط الرئيسي لسياسته النفطية) وبسبب مثل هذه الانتقادات وجه نديم الباجه جي، وزير الاقتصاد من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٥٧، من الضروري نشر بيان تضمّن نصوص وثائق ورسائل متبادلة بين الحكومة والشركة تشير إلى المنافع والامتيازات التي حصل عليها العراق من الشركة قبل الثورة وخلال فترة وجوده بالوزارة». وكان هذا البيان (المطبوع على الرونيو) قد نشر في بغداد سنة ١٩٥٨. انظر: بنروز، مصدر سابق؛ ص٢٥٧.

وبعد هذا الاجراء توقّفت المفاوضات حتى شهر حزيران (يونيو) ١٩٦١ حينما تقدّمت الشركات بطلب لاستئناف المفاوضات وأشارت إلى أنها سترفع مستوى وفدها لتكون لدى أعضائه فرصة تمكّنهم من التوصّل إلى اتفاق مع الحكومة العراقية وحسم المواضيع المعلّقة. وعلى هذا الأساس بدأت مفاوضات جديدة في ٤ آب (أغسطس) ١٩٦١، وعقدت بعض الاجتماعات التي تكررت فيها مواقف الشركات من مطالب العراق.

وفي الاجتماع الثالث في ١٩٦١/٨/٢٨ طلب وفد الشركات إعطاءه مهلة تراوح بين ثلاثة وأربعة أسابيع لأجل العودة إلى لندن لدراسة المطالب النهائية للحكومة مع الجهات المختصة في الشركات.

وفي ١٩٦١/٩/٢٨ تقدّمت الشركات بمذكرات هي بمنزلة اجوبة عن مطالب الحكومة. ولم يكن فيها تغيير جوهري بالنسبة لموقف الشركات المتعنّت. فعقدت جلسة للمفاوضات في هذا اليوم جرت فيها مناقشات حول مطالب الحكومة العادلة، ورد الشركات المتصلّب عليها. وبما أنه لم يكن هناك متسع من الوقت لدراسة مناقشات الشركات في مذكراتها أبدى عبد الكريم قاسم رأيه بوجوب دراسة المذكرات من قبل أعضاء الوفد العراقي قبل العودة إلى الاجتماع ومناقشتها. وهنا قال المستر ستيفنز (F. J. Stephens) مدير شركة شل إنه إذا أراد سيادة وزير النفط والأستاذ محمد حديد، أو أي عضو من أعضاء الوفد الآخرين، أن نبحث الموضوع معاً فنحن مستعدون. فلم يبد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ممانعته لعقد اللقاء. وبناءً على ذلك حدد محمد سلمان موعداً لاجتماع في مكتبه خلال المهلة المقررة للمفاوضات. فذهبت إلى ذلك الاجتماع الذي لم يحضره إلاّ انا ووزير النفط والمستر فيشر ممثل شركة ستاندارد اويل نيوجرسي، ودار الحديث حول مطالب الحكومة، وأخبرتهم بأنه، في أعتقادي، لا سبيل لنجاح المفاوضات وإبرام اتفاق مع الشركات إلا بموافقتها على التنازل مباشرة عن الأراضي غير المستثمرة، والموافقة على مساهمة العراق برأسمال الشركات، وهما أهم المطالب التي تقدّمت بها الحكومة العراقية. وبعد المداولة بيّنت له أنه قد يتم الاتفاق إن احتفظت الشركات بما لا يتجاوز ٢ في المئة من أراضي الامتيازات، فرفض ممثل الشركات وانتهى هذا الاجتماع المصغّر بدون نتيجة.

وما يدلّ على علاقة موقف الشركات بالوضع السياسي الداخلي والخارجي للعراق والمنطقة، ما حدث لدى انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة. ففي

جلسة المفاوضات التي عقدت في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، جاء سكرتير عبد الكريم قاسم، وأبلغه بورقة، أنه أذيع في تلك اللحظة خبر وقوع انقلاب عسكري في سورية في ذلك اليوم، وتقرر على أثره انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة. فأعلن عبد الكريم قاسم ذلك الخبر أمام الحاضرين، ولاحظت أنه قد بدت على وجوه أعضاء الشركات علامات السرور. وحينما انتهى الاجتماع، وشرع وفد الشركات بالخروج من القاعة، أشار أحدهم بما يوحي أنهم يودعون الوفد العراقي وداعاً لا عودة بعده، أي أنه لم تعد هناك حاجة لاستمرار المفاوضات وعقد اتفاق جديد مع العراق؛ بمعنى أن وجود الجمهورية العربية المتحدة كان أحد العوامل التي تضغط على الشركات وحكوماتها للتوصل إلى اتفاق مع العراق في هذه المفاوضات.

وبعد ذلك، عقدت ثلاثة اجتماعات بين الوفد العراقي ووفد الشركات، كان آخرها الاجتماع المنعقد مساء ١١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦١ الذي جرت فيه مناقشة طويلة بين الوفدين حول القضايا الأساسية وأهمها موضوع التنازل عن الأراضي غير المستثمرة واشتراك العراق في رأسمال الشركة بنسبة ٢٠ في المئة. وعندما أبلغ عبد الكريم قاسم وفد الشركات بأن لديه اقتراحاً نهائياً هو تنازل الشركات عن ٩٠ في المئة من مناطق امتيازاتها فوراً، لقاء تنازل الحكومة العراقية عن حق المساهمة في الآبار الحالية، بشرط زيادة حصتها منها، ثم تساهم الحكومة مع الشركات في البقية، أي ١٠ في المئة بعد استثناء الآبار الحالية على أسس جديدة للمساهمة والعوائد، أجابه رئيس وفد الشركات المستر فيشر بأن هذا اقتراح سريع، فردّ عليه عبد الكريم قاسم بالقول: أعتقد أننا تساهلنا معكم كثيراً، ومع ذلك لا نريد أن نؤثر على موقف الشركات (بمعنى عدم امتلاك القدرة على إرغام الشركات على اتخاذ موقف)، لكننا يجب أن لا نخسر لأننا أصحاب حق في هذا البلد. ولذلك تعتبر المفاوضات منقطعة بسبب تعنّت الشركات في وجهة نظرها.

وأضاف عبد الكريم قاسم:

> هذه آباركم باستطاعتكم استغلالها كما تريدون، وإني آسف لأن أقول لكم إننا سنأخذ بقية الأراضي بموجب تشريعاتنا الجاهزة حتى لا يكون ذلك مباغتة لكم.

القانون الرقم ٨٠

وعلى أثر ذلك صدر بيان رسمي في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦١ عن نتيجة المفاوضات استعرض سيرها، وانتهى بالعبارة الآتية:

إن الحكومة العراقية تعلن بأنها تتمسك بحق العراق المشروع، ولا يمكنها التنازل عن هذا الحق مطلقاً. وإنها إزاء موقف الشركات التعسفي الذي يضرّ بمصلحة الشعب في الجمهورية العراقية الخالدة، ترى نفسها، بعد هذه المفاوضات الطويلة، ملزمة باتخاذ الخطوات التشريعية الكفيلة بضمان مصلحة العراق وفقاً للقوانين دون الإضرار بمصلحة الشركات المقبولة.

وبعد أن صدر البيان شكّلت لجنة لدراسة الموقف، وقوامها: محمد حديد، د. مظفر حسين جميل، الذي كان يشغل منصب وزير المال، عبد اللطيف الشوّاف محافظ البنك المركزي، هاشم جواد وزير الخارجية، محمد سلمان وزير النفط، والعميد طه الشيخ أحمد مدير التخطيط في وزارة الدفاع.

ومن ناحيتها لم تقف الشركات مكتوفة الأيدي بل ابلغت الحكومة بأن أي إجراء تقوم به منفردة يعتبر خرقاً لاتفاقيات الامتيازات، وستطلب، وفقاً لبنود تلك الامتيازات، إحالة هذا الخلاف على التحكيم.

وعقدت اللجنة اجتماعات عدة، ودعت المستر دي. أن. بريت، الذي كان قد توكّل عن الحكومة العراقية حتى في العهد الملكي، إلى المشاركة في عمل اللجنة، وطلبت منه دراسة الموقف، وهو شخصية ديموقراطية يسارية، ولم يكن ممالئاً للشركات.

وبعد التداول مع بريت، ومراجعة موقف الحكومة داخلياً، أي إزاء الوضع المالي، وخارجياً إزاء احتمال قيام الحكومات التي تنتمي إليها الشركات باعتراض شحنات النفط المصدرة من العراق باعتبارها تجاوزاً غير شرعي لحق رعايا الشركات.

وبعد تقليب وجهات النظر، قررت اللجنة تقديم توصية بقيام الحكومة بالاستيلاء على الأراضي غير المستثمرة بتشريع عراقي. ووضعت شخصياً صيغة القانون المذكور، الذي ما تزال مسودته محفوظة لدي. وتضمّن القانون، أيضاً، قيام الشركات بتسليم كل المستندات والخرائط ونتائج التحريات التي نفّذتها الحكومة. وبعد عرض

المسودة على اللجنة وموافقتها عليها، أخذتها إلى عبد الكريم قاسم الذي طلب مهلة لدراستها، وعلمت في ما بعد أنه أعطاها إلى طه الشيخ أحمد لدراستها أيضاً. وبعد أيام قليلة انتهى من دراستها، واقترح إضافة مادة بشأن حق الحكومة في منح الشركات امتيازات للتحري واستثمار النفط في مناطق لا تتجاوز مساحتها مساحة المناطق المستثمرة فعلياً، التي احتفظت بها الشركات. وبعد الاتفاق نهائياً على صيغة القانون وضعت أسبابه الموجبة في مذكرة طويلة استعرضت تاريخ امتيازات النفط في العراق، والجوانب التي اغتصب فيها حقه. اقرّ مجلس الوزراء صيغة القانون وأسبابه الموجبة وصدر باسم القانون الرقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، وفي ١٩٦١/١٢/١١.

واستمرّت اللجنة في مداولاتها إلى ما بعد صدور القانون لتقديم اقتراحات بشأن وسائل تنفيذه. وأوصت بقيام الحكومة باستثمار المناطق المستولى عليها من الشركات عن طريق تأليف شركة النفط الوطنية التي لها الحق في أن تستثمر الأراضي مباشرة أو بالاشتراك مع شركات أجنبية بالشروط التي تضمن فيها حقوق العراق على نحو كامل، وفقاً للأسس التي طالبت بها الحكومة العراقية وبينها المساهمة في رأسمال الشركات التي تمنح الامتياز أو ما هو أفضل من ذلك.

وقد قام جهاز وزارة النفط وبعض الاختصاصيين في شؤون النفط والقضايا الحقوقية والتجارية، بوضع مسودة لقانون شركة النفط الوطني، الذي تأخر إصداره، يا للأسف، وكان، بحسبما علمت، جاهزاً لإصداره قانوناً قبيل انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣.

وقد سبّب هذا التأخير في إصدار القانون اتهاماً بأن حكومة عبد الكريم قاسم لم تكن جدية في معالجة الموقف الناشئ بعد صدور قانون رقم ٨٠، إذ كان ينبغي، حسب قول المنتقدين، أن يتبع ذلك مباشرة تأسيس شركة النفط الوطنية، والقيام باستثمار الأراضي المستولى عليها، وأن هذا الانتقاد لا يأخذ في الاعتبار إمكانات الجهاز النفطي للقيام مباشرة بتأسيس شركة النفط وأجهزتها الإدارية والفنية والتجارية لإنجاز المهمات الملقاة على عاتقها، الأمر الذي يحتاج إلى إعداد محكم لكي يكون قادراً على متابعة الاجراءات المتوقّعة من الشركات والحكومات التي تنتمي إليها لإفشال هذا المشروع بإمكاناتها التجارية والعسكرية.

ورداً على ما وجّه إلى موقف الحكومة العراقية من انتقادات، خصوصاً بشأن

إصدار القانون الرقم ٨٠، الذي قال المنتقدون عنه إنه كان بمثابة حجر عثرة أمام تقدم شركات أخرى لأخذ امتيازات في العراق، وأمام الاستثمار الأجنبي في صناعة النفط في العراق. رداً على ذلك أقول ان هؤلاء المنتقدين يتناسون أو يتغاضون عن موقف الشركات المتصلّب، القائم على امتيازات انتزعوها في غفلة من الجانب العراقي، حتى أن أحد ممثلي الشركات المفاوضة سخر من قول الشركات أنها تتحمل خسائر في عملياتها في نفط العراق، وهو ممثل الشركة الفرنسية. فكيف تقوم الشركات التي تخسر باستثمارات إضافية أو جديدة في المشاريع ذاتها التي تدعي أنها خاسرة فيها؟(١)

ويتغاضى أولئك المنتقدون، أيضاً، عن عدم قيام الشركات باستيفاء بعض الالتزامات الواردة في نصوص الاتفاقات التي انتزعت من العراق من دون وجه حق، في الوقت الذي لم يكن فيه العراق يمتلك حريته الكاملة، إذ كان يرزح تحت الانتداب البريطاني، أو النفوذ البريطاني الذي ظل قائماً إلى ما بعد الانتداب. بل إن الحكومة البريطانية هددت في ذلك الحين، الحكومة العراقية بأنها ما لم توافق وتصادق على الامتيازات، فإنها لن تدعم العراق في نزاعه مع تركيا على تبعية ولاية الموصل.

ويغفل المنتقدون حقيقة أن التعديلات التي أدخلت على تلك الامتيازات، لا سيما تعديل سنة ١٩٥٢، كانت هامشية لم تعالج مطالب العراق الأساسية في رفع الغبن الموجود في تلك الامتيازات خصوصاً شمول جميع الأراضي العراقية من زاخو إلى الفاو بامتيازات تعود إلى مجموعة شركات واحدة، ما ألغى عنصر المنافسة في حصول العراق على شروط أفضل، وحق العراق في المشاركة بحصة ٢٠٪ من رأسمال الشركات كما نصّت على ذلك اتفاقية سان ريمو. والتفت الشركات على هذا النص بحيلة قانونية باعتبارها شركات فردية لا تصدر أسهماً للجمهور. وبذلك حرم العراق فوائد عظيمة، في حين أن مجرد وعد للمستر كولبنكيان باشتراكه بحصة ٥٪ في امتيازات النفط في العراق ثبته بدعوى حقوقية أقيمت على الشركات وربح من ورائها بلايين الدولارات. فكيف كان يمكن أن تكون أرباح العراق من حصة قدرها ٢٠٪ من رأسمال الشركة؟

ولذلك كان إصرار العراق على مطالبه العادلة في المفاوضات إصراراً محقاً،

---

(١) Edith & E.F. Penrose، مصدر سابق، ص٢٢٦.

وكان لا بدّ من القيام بإجراء ما لاستعادة ولو بعض حقوق العراق من خلال القانون رقم ٨٠، الذي لم يفعل سوى استعادة الأراضي التي لم تستثمرها الشركات في امتيازاتها، لكي يستثمرها العراق إما مباشرة بنفسه، وإنّما بامتيازات جديدة تتضمن حقوق العراق العادلة التي لم تعترف بها الشركات مالكة الامتيازات، برغم مطالبة العراق بها حتى في العهد الملكي، عندما كانت الشركات تماطل بحجة أو بأخرى في الاستجابة للمطالب، حتى الجزئية، التي طالب بها العراق في العهد الملكي، فضلاً عن المطالب الأساسية التي لم تكن الامتيازات تعترف بها بأي وجه من الوجوه. وكان موقف الشركات، بذلك، موقفاً يخالف الاستقامة، بشهادة حتى بعض المعلّقين المنصفين من الأجانب.

وكان موقف الشركات ذلك ناشئاً من الطمع في استمرار جني الأرباح الوافرة من امتيازاتها على حساب حقوق العراق المشروعة. كما كان نتيجة لقاعدة خاطئة اتخذتها الشركات لحماية أطماعها، تقضي بأن لا تتجاوز عوائد أي قطر من الأقطار المنتجة للنفط العوائد النقدية للبرميل أو الطن الواحد لما يحصل عليه قطر منتج آخر. وكانت هذه القاعدة غبناً كبيراً للعراق، إضافة إلى الإجحاف الموجود في الامتيازات نفسها، ذلك أن كلفة استخراج النفط في العراق متدنية جداً مقارنة بالاقطار الأخرى، وتبعاً لذلك تكون الأرباح منه أعلى مما هي عليه في البلدان الأخرى. ومن الطبيعي والمشروع أن يحصل العراق على الجزء الاكبر من هذه الفائدة النسبية إن لم يكن كلها. ولذلك فإن فشل المفاوضات يعود إلى إصرار الشركات على التمسّك بأطماعها، وإصرار العراق على المطالبة بحقه المشروع. وما يؤيد ذلك اعتراف الشركات بعد سنوات قليلة من سحب اعتراضها على القانون رقم ٨٠، بحق العراق في تشريعه، بل حتى التقدّم بطلب امتيازات للأراضي التي سلخت من امتيازاتها بشروط جديدة.

وإذا كان موقف الحكومة في عهد عبد الكريم قاسم قد أضرّ، نوعاً ما، بالعراق لأن شركات النفط قامت بتحديد إنتاج النفط ضمن الحد الأدنى الوارد في التزاماتها، تحديداً أدى إلى انخفاض واردات العراق المالية، فضلاً عن امتناع الشركات قبل المفاوضات، ولمدة طويلة، عن القيام بحفريات جديدة وزيادة مساحة المنطقة التي تستثمرها. فإذا كان الموقف كذلك، فإن موقف الحكومة في المفاوضات وإصدار القانون رقم ٨٠ كان تضحية مبررة لحصول العراق على حقوقه كاملةً، ومن أجل

مستقبل صناعة النفط في العراق، وضمان الأرباح التي يستحقها كاملة سواء من الامتيازات الجديدة، أو من استثمار بعض هذه الأراضي استثماراً مباشراً.

ترجمتي لتقرير الكونغرس بشأن صناعة النفط

بعد خروجي من الوزارة، وفي سنة ١٩٦١ ترجمت تقريراً أعدّته لجنة في الكونغرس الأميركي عن صناعة النفط في العالم، وفيه فصل عن امتيازات النفط في العراق. وقد ترجمته كاملاً ونشرته مسلسلاً في جريدة «البيان» التي كانت تصدر باسم الحزب الوطني التقدّمي. وبعد ذلك نشر في كرّاس، وكان له دور كبير في فضح ألاعيب شركات النفط العالمية الكبيرة ومساعيها للحفاظ على احتكاراتها.

الفصل السادس عشر

الكويت

في أحد الأيام كنت أزور عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع، وكان ذلك في بداية الثلث الأخير من حزيران (يونيو) ١٩٦١، أخبرني بأن وزارة الخارجية العراقية تلقت من السفارة البريطانية ببغداد خبراً يفيد بعقد اتفاق بين الحكومة البريطانية وأمير الكويت في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦١ ينص على اعتراف الحكومة البريطانية بالكويت دولة مستقلة، وبذلك أنهت بريطانيا الاتفاق السابق المعقود سنة ١٨٩٩، والذي كان الشيخ مبارك بموجبه تحت الحماية البريطانية تجاه أي هجوم عليه، مع أن الدولة العثمانية ظلت تحتفظ بحق السيادة على الكويت كجزء من الدولة العثمانية تابع لولاية البصرة العراقية. ولم تكن الحكومة العراقية منذ تأسيسها سنة ١٩٢١ تعترف بذلك.

وفي لقائي مع عبد الكريم قاسم أعرب عن عزمه على الاحتجاج على هذه الاتفاقية، وعلى عدم اعتراف حكومة الثورة بأي كيان مستقل للكويت لأنها جزء من العراق وفقاً للحقائق التاريخية المؤيدة بوثائق رسمية. فأبديت شكوكي في حكمة وصواب مثل ذلك العمل، وأشرت إلى احتمال قيام بريطانيا بتدابير عسكرية احتياطية لمواجهة هذا الموقف. فاستخف عبد الكريم قاسم بإمكان نجاح بريطانيا في القيام بعمل جذري، وأضاف أنه يستطيع احتلال الكويت في لحظات. ومع ذلك عبّرت له عن مخاوفي من هذا العمل وما قد يحدثه من اختلافات وتعقيدات دولية.

وأوعز عبد الكريم قاسم إلى وزارة الخارجية العراقية بتقديم احتجاج للحكومة البريطانية على قيامها بذلك العمل، نظراً إلى أن الكويت كانت جزءاً من العراق، وأن العراق لا يعترف بقيام دولة مستقلة، ولا بأي اتفاقية معها.

وعقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحافياً في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٦١ أعلن فيه عدم اعتراف العراق بالمعاهدة البريطانية ـ الكويتية، واحتجاجه عليها، وتعيين شيخ الكويت قائمقاماً لقضاء الكويت التابع للواء البصرة.

وبعد هذا المؤتمر الصحافي كنّا مدعوين إلى عشاء في دار الحاكم العسكري العام أحمد صالح العبدي الواقعة في معسكر الرشيد. وكان المدعوون من كبار الضباط، وكنت المدني الوحيد بينهم. وجاء عبد الكريم قاسم بعد انتهائه من المؤتمر الذي نقل عبر الإذاعة. وكما هو متوقّع، كان هناك تحبيذ لموقف عبد الكريم قاسم من جانب الضباط الكبار. ولكني شككت، في أحاديثي الخاصة مع بعض هؤلاء، في حكمة الإقدام على هذا العمل نظراً لما يمكن أن ينطوي عليه من مجابهة مع الدولة البريطانية ذات الامكانات العسكرية الكبيرة، وكذلك ما ينطوي عليه من تعارض مع مواقف الدول العربية الأخرى التي تجد هذا العمل خطراً على مركزها في العالم العربي.

وبعد ذلك، قامت حملة إعلامية واسعة لتأييد موقف حكومة الثورة من الموضوع. ومن جانب آخر، أعلنت الحكومة العراقية أنها ستقطع علاقاتها مع كل دولة تعترف بالكويت وتقيم علاقات دبلوماسية معها. ولكن الدول الأجنبية المهمة لم تكترث لهذا التهديد، وأخذت تعترف، واحدة بعد أخرى، بدولة الكويت وتقيم علاقات دبلوماسية معها. كذلك قبلت الدول العربية الأخرى المناهضة لهذا القرار الكويت عضواً في جامعة الدول العربية (وأخيراً قُبلت دولة الكويت عضواً في الأمم المتحدة سنة ١٩٦٣) وأصبح العراق معزولاً دولياً تقريباً في موقفه.

وفي ما يتعلّق بقطع العلاقات مع الدول التي تعترف بالكويت، كان مفترضاً أن أول من يصيبه هذا التهديد هو بريطانيا نفسها التي كانت أول المعترفين بالكويت. ولكن عبد الكريم قاسم لم يقطع العلاقات المتعددة تجارياً واقتصادياً وعسكرياً مع بريطانيا، في وقت كان قد حدد، في إحدى المناسبات، أنه يمكن للحكومة العراقية أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية حتى مع بريطانيا.

وبعد بضعة أسابيع من إعلان موقف الحكومة العراقية من الكويت، وقطع علاقاته مع كثير من الدول التي اعترفت بها، وتهديد عبد الكريم قاسم بأن العراق مستعد لقطع علاقاته مع بريطانيا، اتصل بي السفير البريطاني همفري ترافليان في داري وطلب أن يزورني في الحال. وبعد فترة قصيرة جاء بسيارته إلى داري، وبدأ حديثه عن ذلك التهديد الذي صدر عن عبد الكريم قاسم بقطع العلاقة الدبلوماسية مع بريطانيا. وعبّر السفير عن مخاوفه من مثل هذا العمل وتأثيره السلبي على العلاقات بين البلدين. وطلب مني أن أعالج هذا الموقف مع عبد الكريم قاسم. وذكر السفير

البريطاني، في تلك المناسبة، أنه استغرب موقف الحكومة العراقية من إعلان استقلال دولة الكويت، مشيراً إلى أنه أخبر وزير الخارجية العراقي، قبل قيام الحكومة البريطانية بذلك العمل، باحتمال قيامها بعقد المعاهدة والاعتراف باستقلال الكويت. وعبّرت للسفير عن استغرابي هذا الأمر، إذ لم يسبق أن سمعت بمثل هذا التبليغ سواء من وزير الخارجية أو من الزعيم عبد الكريم قاسم. كذلك عبّرت عن استغرابي موقف هاشم جواد بعدم الاعتراض، أو التنبيه، على الأقل، لعمل الحكومة البريطانية، ذلك أن قضية الكويت ومطالبة العراق بها كانت قد ذكرت في مجلس الوزراء مرات عدة بحضور هاشم جواد نفسه، ومن ثم أصبحت متشككاً في ما إذا كان ادعاء السفير البريطاني واقعياً أو صحيحاً.

وتجدر الإشارة إلى أنه دار في الأوساط أن عبد الكريم قاسم أوعز لقائد الفرقة الأولى حميد السيد حسين حصونة أن يهيئ فرقته استعداداً للهجوم على الكويت. ومن الحكايات التي دارت بشأن، ذلك أن حميد حصونة ذهب إلى السيد محسن الحكيم لطلب المشورة والرأي، وأن السيد الحكيم أشار إلى عدم شرعية هذا العمل، فأحبط حميد حصونة، إثر ذلك، تلك المحاولة خلافاً لأوامر عبد الكريم قاسم.

وأعتقد أن هذا جزء من البطولات التي راح يدّعيها بعض الضباط والأشخاص المدنيين بعد القضاء على عبد الكريم قاسم إثر حركة ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣.

وإثر موقف الجمهورية العراقية، قامت الكويت بحملة، توجّه خلالها عدد من وزرائها إلى دول عربية وأجنبية، وحصلت على تأييد عربي ودوليّ، وقيل، حينئذٍ، إن ذلك كان لقاء ثمن تعهّدت الكويت، في إطاره، تقديم قروض وعقد صفقات تجارية مع الدول المعنيّة. عدا أن الأمين العام لجامعة الدول العربية، عبد الخالق حسّونة، زار الكويت لمعالجة الموقف. وقيل إن الكويت حصلت على وعد بدعم الجامعة العربية لموقفها ضد العراق، كما أن بريطانيا نفسها، التي حشدت بعض قواتها العسكرية والبحرية في الكويت تحسّباً للطوارئ، قامت بحملة لتعبئة الرأي العام الدولي، وخاصة الدول العربية، باعتبارها قريبة من الكويت. وكي لا تظهر بريطانيا بموقف المجابهة المباشرة،أقنعت بعض الدول العربية وتحديداً سورية ومصر والأردن والسعودية، بإرسال قطعات عسكرية إلى الكويت، بعد أن سحبت بريطانيا قطعاتها، في حال قيام العراق بأي هجوم عسكري عليها، لكي تظهر الصورة كما لو أن العرب، وليس بريطانيا، هم الذين يجابهون العراق. وكان موقف تلك الدول العربية

موضع استغراب لدى الجهات القومية في العراق وخارجه، لأن ذلك يناقض ما تدعو إليه تلك الدول من تضامن عربي.

وبعد مضي بضعة أشهر على إعلان عبد الكريم قاسم تبعية الكويت إلى العراق، واتخاذ أكثرية الدول العربية والأجنبية موقفاً منحازاً إلى جانب الكويت، وقيام العراق بقطع العلاقات مع كثير من الدول التي اعترفت بالكويت، أصبح العراق معزولاً على المستويين العربي والدولي، وأصبح موقفه يائساً في هذه القضية. ومع ذلك استمرت القوات العراقية والقوات البريطانية في حشد قواتها وظل الوضع متوتراً إلى أن قضي على عبد الكريم قاسم في انقلاب ٨ شباط (فبراير)، وهو الانقلاب الذي ساهمت الكويت فيه بالتعاون مع أطراف أخرى عربية وأجنبية. ونتيجة لذلك التآمر اعترفت الحكومة العراقية الجديدة باستقلال الكويت لقاء ثمن قيل إن الكويت قدمته إلى المسؤولين في الحكومة العراقية.

ومن ناحية أخرى، لم يذكر عبد الكريم قاسم أو وزير الخارجية هاشم جواد في حينه، ما علمته بعد مضي بضع سنوات على حركة ٨ شباط (فبراير)، من أن الكويت قامت بمبادرة للتفاوض من أجل حل الخلاف بصورة سلمية عن طريق بعض العراقيين الذين كانوا يقيمون علاقات تجارية مع الكويت. وقد أشار اسماعيل العارف الذي كان وزيراً للتربية في حكومة عبد الكريم قاسم، في مذكراته التي نشرت في لندن في سنوات لاحقة، نقلاً عن التاجر العراقي المعروف موسى مجيد علاوي، وهو ديمقراطي يساري ومن مؤيدي عبد الكريم قاسم، أشار إلى أن هذا الشخص فوتح من قبل جهات مسؤولة في الكويت من أجل مفاتحة عبد الكريم قاسم باستعداد الكويت للتفاوض بغية إيجاد حل للمشكلة القائمة مع العراق. وقد أيدت ذلك تصريحات عدة ادلى بها الوسطاء العراقيون. وكانت محاولة التوسط محاطة بكتمان شديد.[1]

وبناءً على هذه المفاتحة يبدو أن الحكومة العراقية، ممثلة في شخص عبد الكريم قاسم، وافقت على الدخول في مفاوضات مع الكويت. ووفقاً لما ذكره

---

(١) انظر: اسماعيل العارف، **أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق** (منشورات الماجد) لندن، ١٩٨٦، ص ٣١٠–٣١٢.

اسماعيل العارف، فقد عيّن قاسم حسن، السفير العراقي في براغ حينئذٍ، ليقوم مع موسى مجيد علاوي بالتفاوض مع الطرف الكويتي الذي عيّن وفداً على المستوى نفسه، أي على مستوى غير رفيع. والجدير ذكره إلى أن قاسم حسن الذي كان ديموقراطياً وقريباً جداً مني، لم يذكر، هو الآخر، أي شيء في شأن تلك المفاوضات.

وبحسبما ذكر إسماعيل العارف، فقد عقدت جلسات تفاوض كانت خاتمتها في أثينا، في الوقت الذي كان وفد كويتي آخر يشترك مع المتآمرين في التخطيط لحركة ٨ شباط التي أنهت، بنجاحها، قضية الخلاف مع الكويت.

وقد تبيّن من مجرى الأحداث أن الكويت قصدت من التفاوض القيام بلعبة دبلوماسية لتفويت الفرصة على عبد الكريم قاسم للقيام بأي إجراء ضدها من جانب، وصرف الأنظار، من جانب آخر، عن التآمر الذي كانت ضالعة فيه.

ويبدو من هذه القصة أن قضية الكويت كانت، بريطانياً ودولياً، قضية مهمة، لا يمكن حلّها من خلال التفاوض على مستوى متدن كالذي حدث، وهو مستوى يدلّ على عدم جدية المحاولة. وكان على الجانب العراقي أن يدرك تلك اللعبة التي ساعدت، مع عوامل أخرى، على اطاحة حكم عبد الكريم قاسم. وكان قبول العراق بالدخول في هذه المفاوضات نوعاً من السذاجة السياسية.

ومن ناحية أخرى، ليس من المعقول أن تقوم الكويت بهذه المبادرة بمعزل عن الحكومة البريطانية التي كانت الدولة الحامية والمهيمنة على شؤون الكويت وخصوصاً الخارجية، وهذا ما يدلّ على أن بريطانيا كانت ضالعة، هي الأخرى، في هذه اللعبة لأجل الأغراض ذاتها. ويمكن القول إن الكويت استطاعت بسلوكها ذلك، أن تخدع الحكومة العراقية وتحقق مآربها.

الفصل السابع عشر

الحزب الوطني التقدّمي

الخلافات داخل الحزب الوطني الديموقراطي وتأسيس الحزب الوطني التقدّمي

معروف أن موقف كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديموقراطي كان متحفّظاً حيال تنفيذ الثورة بعمل عسكري كما سبق وبيّنا في بحث الإعداد للثورة، لأنه خشي أن تتحول الحكومة إلى ديكتاتورية عسكرية على غرار ما حصل في انقلاب سنة ١٩٣٦ إذ كانت جماعة الأهالي وراء هذه الحركة التي تحوّلت إلى ديكتاتورية بكر صدقي.

وأراد الجادرجي في المداولات التي جرت حول الإعداد لثورة ١٤ تموز (يوليو) أن تكون الحكومة في أول الأمر عسكرية بحتة، ولا يشترك فيها أي من الأحزاب الوطنية، لتكون حكومة انتقالية تتحوّل في ما بعد إلى حكومة مدنية. ولكن هذا الرأي لم يكن مقبولاً لدى العسكريين، الذين رأوا أنه اذا لم تتعاون الأحزاب الوطنية معهم في القيام بمهمات الثورة من قبل الحكومة التي تنبثق عنها، فإنهم لن يقدموا على أي عمل لتغيير النظام، كما أن أحزاب الجبهة، وإن لم تبد رأياً مجتمعاً، أظهرت لي، من خلال اتصالاتي معها ولا سيما الشيوعي والاستقلال، تحبيذها التعاون لإحداث التغيير. وبناءً على ذلك وافقت الأحزاب الوطنية على التعاون مع العسكريين من خلال حزبيين ينتخبهم الضباط الأحرار.

وعلى هذا الأساس، انبثقت الثورة. وقوبلت بتأييد شعبي لا نظير له. وقد شارك الجادرجي الشعور الجماهيري العارم في تأييد الثورة ومظاهر الابتهاج بها في الأشهر الأولى من قيامها، حتى أنه حينما بدأ الخلاف داخل أطراف جبهة الاتحاد

الوطني ومنظمة الضباط الأحرار على موضوع الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة من جهة، والدعوة إلى اتحاد فيدرالي من جهة أخرى، خصوصاً بعد اشتداد هذا الخلاف بين عبد الكريم قاسم والعسكريين الذين يؤيدونه من جهة، وبين عبد السلام عارف، نائب القائد العام، والضباط الذين يؤيدونه، من جهة أخرى. عندما بدأ كل ذلك تطوّع كامل الجادرجي تلقائياً وحرصاً منه على سلامة الثورة في مسيرتها، بالسفر إلى القاهرة في ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ لمقابلة الرئيس عبد الناصر لبحث هذا الموضوع. وفي ذلك اللقاء، نقل إليه الخلاف الحاد الذي نشأ في العراق حول موضوع الوحدة الفورية من جهة، والاتحاد الفيدرالي من جهة أخرى، ورجحان كفّة الاتحاد الفيدرالي لدى الرأي العام العراقي، وطلب إليه المساعدة في طيّ هذا الموضوع خصوصاً أن عهد الثورة في بدايته.

وقد علمت من الجادرجي لدى عودته من القاهرة، أن عبد الناصر يرحّب بأي قرار يتخذه الشعب العراقي سواء كان وحدة أو اتحاداً أو تضامناً أو غير ذلك مما يعزز العمل العربي المشترك.(١)

وبعد عودة الجادرجي من القاهرة، استمر في موقف التأييد الحذر لحكومة الثورة، بل ازداد تحفّظاً أولاً لظهور الشعارات التي تؤدي إلى تجميد النزعة الفردية والمناداة بشعار وحدانية الزعامة، والتي كان سبب ظهورها الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف الذي حاول انتحال صفة زعامة الثورة، ومن ناحية أخرى، تشديد القوميين على زعامة عبد الناصر الذي كان قد انتزع الاعتراف بهذه الزعامة من

---

(١) كان العميد خليل ابراهيم حسين قد قابلني حينما كان يعدّ كتابه عن تاريخ ثورة ١٤ تموز (يوليو) بعد سنوات من ذلك، للبحث في بعض جوانب ذلك التاريخ. وتطرّق في ذلك السياق إلى المقابلة التي قام بها الجادرجي لعبد الناصر في خريف ١٩٥٨، وسألني كيف أوفق بين أجوبة عبد الناصر لكامل الجادرجي والاتهامات التي توجهها بعض العناصر إلى الرئيس عبد الناصر بالتدخّل إلى جانب الأطراف التي تدعو إلى الوحدة الفورية إلى حد التحريض على التمرّد والعمل العسكري كما حدث في موقف عبد السلام عارف أولاً، ثم في حركة الشوّاف. فأجبته أن القادة السياسيين عندما يكونون في السلطة لا يجدون مانعاً من اتخاذ المواقف المزدوجة. وبعد نشر كتاب خليل ابراهيم حسين في بغداد، عاتبني أحد القوميين المتحمسين لعبد الناصر قائلاً: كيف تتهم زعيماً عربياً مثل عبد الناصر بازدواجية الرأي أو الكلام أو الموقف؟ فأجبته بأن الأحداث التي وقعت هي التي كشفت تلك الازدواجية ولست أنا. ومع ذلك فإن هذا لا يقلل من مواقف عبد الناصر وخدماته لأجل التحرر العربي.

قبل، بسبب المواقف التحررية التي اتخذها، خصوصاً بعد تأميم قناة السويس ومجابهة العدوان الثلاثي وإقامة الوحدة بين مصر وسورية.

أما السبب الثاني لتحفّظ الجادرجي فيرجع إلى الصراعات التي نشأت بين الأحزاب المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني.

والسبب الثالث هو أن الشعارات السياسية المطروحة في ذلك الوقت، ولا سيما عبادة الشخصية، تتعارض مع أسس النظام التعددي الذي يفترض أن يكون فيه لكل جماعة أو منظمة زعيمها.

وبالرغم من هذه المظاهر كلها جرت محاولات لإعادة الحياة إلى جبهة الاتحاد الوطني من أجل تلافي الصراعات بين أطرافها. فقد اجتمع في دار كامل الجادرجي ممثلو أطراف الجبهة الوطنية الأربعة ووقّعوا وثيقة استمرار عمل الجبهة. ولتلافي توسّع هذا الخلاف قرروا عقد اجتماع عام مشترك لجميع الأطراف.

غير أن الجادرجي لم يحضر هذا الاجتماع العام الذي عقدته الجبهة في ساحة الكشافة، حيث كان لكل حزب من أحزاب الجبهة ممثل عن قيادته. ولكن هذه المحاولة أخفقت، واستمرت الخلافات لا سيما بين العناصر القومية المنادية بالوحدة الفورية، والعناصر الديموقراطية والشيوعية الداعية إلى الاتحاد الفيدرالي، وتحوّل الخلاف إلى اتخاذ العناصر الديموقراطية والشيوعية موقف تأييد عبد الكريم قاسم، واتخاذ العناصر القومية موقف التحفّظ عنه.

وحينما تفاقم هذا الخلاف لا سيما بفعل حماسة الشيوعيين ومنشوراتهم والإعلام عموماً في مساندة عبد الكريم قاسم، قدّم الوزراء القوميون استقالة جماعية. وبذلك تفكّكت الجبهة التي كانت تدعم الثورة، ما جعل كامل الجادرجي يميل إلى استقالة وزيري الحزب الوطني الديموقراطي من الحكومة، أي أنا وهديب الحاج حمود. فوضع الوزيران استقالة مشتركة، وقابلا عبد الكريم قاسم لتقديمها. وعند اخباره أن في نيتنا الاستقالة بدأ باستعطاف الحزب الوطني الديموقراطي، والإشارة إلى أنه نشأ على فلسفة الحزب الوطني الديموقراطي وتأييد مبادئه ومنهجه، والعمل على تنفيذها، وأسهب في إظهار هذا التعاطف إلى أن سالت الدموع من عينيه، فاضطررنا إلى سحب الاستقالة وخرجنا من ذلك الاجتماع على أساس البقاء في الحكومة.

وكان الجادرجي قد دعا عدداً من أعضاء قيادة الحزب الوطني الديموقراطي ومن الديموقراطيين المستقلين فاق العشرين، وبعد مناقشة مستفيضة ودرس ما يؤول إليه تصدّع حكومة الثورة جرّاء انسحاب الديموقراطيين منها، واحتمال سيطرة العناصر العسكرية البحتة عليها، قررت الأكثرية تأييد الحكومة والتعاون معها.

وقد تبع ذلك استيزار طلعت الشيباني وحسين جميل في التعديل الوزاري لملء الشواغر الناجمة عن استقالة الوزراء القوميين. وتلته المحادثات بين الحزب الوطني الديموقراطي والحزب الشيوعي لإعادة الحياة إلى الجبهة التي أشرنا إلى انتهائها بدون نتيجة. وسافر كامل الجادرجي قبل انتهاء هذه المحادثات إلى موسكو للعلاج، وخلال غيابه ازداد الخلاف بين الحزبين الوطني الديموقراطي والشيوعي، وتصاعدت حدة النقاشات في الصحف، وتطوّر الأمر في فترة لاحقة، حتى أنه في ذكرى الثورة السنوية الأولى، وكان الصراع بين الحزبين على أشدّه، وصل إلى الحزب الوطني الديموقراطي خبر عن نية فئات من الحزب الشيوعي، الهجوم على مطبعة الأهالي ومكتب جريدة «الأهالي» الناطقة بلسان الحزب الوطني الديموطراطي.

وقد دفعتني تلك الخلافات التي تفاقمت، خلال فترة غياب الجادرجي للعلاج في موسكو، إلى تقديم اقتراحي بتجميد النشاط الحزبي.

وعند عودة الجادرجي من موسكو اعترض بشدة على قرار الحزب تجميد نشاطه على أثر الخطاب الذي ألقاه عبد الكريم قاسم، والذي دعا فيه إلى تجميد العمل الحزبي لتجنّب الصراعات التي كانت مستعرة في أوائل صيف ١٩٥٩.

وكان الجادرجي اعتقد أن الحزب الوطني الديموقراطي قرر تجميد نشاطه تنفيذاً لرغبة عبد الكريم قاسم، في حين أن هذه الفكرة كانت، كما بيّنت سابقاً، باقتراح مني تبنّاه عبد الكريم قاسم وأعلنه في خطابه. وكان اقتراحي بسبب الوضع العام والصراعات الحزبية لا سيما بين الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديموقراطي. وإلى ذلك الاعتراض، ازداد استياء الجادرجي من وضع الحكومة، واشتدّ انتقاده لاشتراك الحزب الوطني الديموقراطي فيها، واعتبر أن الحزب يعين، باشتراكه في الحكم، اضطهاد قاسم للحزب الشيوعي. وأخذ يدعو، في أوساط الحزب، إلى انسحاب العضوين المشتركين وهما محمد حديد وهديب الحاج حمود، واتخذ موقفاً سلبياً من قيادة الحزب، واعتبر نفسه في وضع مجمّد ومعتزل بالنسبة إلى رئاسة الحزب.

إن دعوة الجادرجي، منذ الإعداد لثورة ١٤ تموز (يوليو)، إلى انتقال حكومة عسكرية موقتّة تنبثق من الثورة إلى حكومة مدنية بعد استقرار الثورة، دعوة غير عملية، ولا يمكن تطبيقها، لأن العسكريين، أو أية جهة أخرى، إذا استولت على الحكم بالقوة، وظلت فيه بنظام شمولي، ليست مستعدة للتنازل عن الحكم إلا بقوة مضادّة، وفي هذه الحالة قوة شعبية، وذلك ما لم يكن متيسراً لإزاحة النظام الملكي، وبالأحرى أن لا يكون متيسراً لتغيير نظام جديد يستند إلى قوة عسكرية. وفي مثل هذا الوضع الذي توجد فيه خيارات معيّنة يتمثّل السلوك الصحيح في اختيار أهون الشرّين.

وكان رأيي أنه بالرغم من المآخذ على حكومة عبد الكريم قاسم فإن استمرارها كان أفضل من مجيء الأنظمة التي أعقبتها، وكان هذا الرأي سائداً بين جماهير الشعب العراقي عموماً، كما ظهر في انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ حينما هبّت الجماهير لمقاومة الانقلاب والدفاع عن حكومة عبد الكريم قاسم.

وكانت المظاهر التي اتسم بها عهد عبد الكريم قاسم، وخصوصاً ظهور حالة عبادة الشخصية، غير مستحسنة، ومخالفة للمبادئ الدستورية والديموقراطية، ولكنها فرضت بسبب طبيعة النظام الذي جاء إلى الحكم بالقوة، وارتباطاً باحتمالات العمل المضاد من قبل أعوان النظام السابق، والقوى الخارجية التي كانت تسانده، كما هو الحال في محاولات تحررية سابقة.

واضافة إلى ذلك حدث الانقسام الحاد في جبهة الاتحاد الوطني، وهو التنظيم الشعبي الذي دعم الحركة العسكرية وساندها، وقد نشأ الانقسام عن اختلاف العقائد السياسية من جهة، وعن مواقف سياسية خارجية كقضية الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، وما تبعه من محاولة الجمهورية العربية المتحدة التدخّل لأجل توجيه الثورة نحو ذلك الهدف. وفوق كل ذلك، هناك الرغبة في التمسّك بالسلطة وعدم الاستعداد للتخلّي عنها إلا باستعمال القوة.

وفي ما يتعلق بالاستمرار في التعاون مع الحكومة، هناك تساؤل يطرح، وهو: ما دام هذا هو رأيي في الموقف، فلماذا لم أستمر في الوزارة والتعاون مع عبد الكريم قاسم بعد استقالتي من الحزب الوطني لاختلافي مع السياسة التي اتخذها تجاه الحكومة؟

وجواباً عن ذلك، أشير إلى أنه بالنظر إلى تاريخ العراق، وسلوك الرجال

المعنيين بالسياسة العامة، الذين اتخذ عدد كبير منهم مواقف انتهازية تتسم بالتناقض، وحرصاً مني على النزاهة في العمل السياسي، قررت الانسحاب من الحكومة، ومن الحزب الوطني الديموقراطي في الوقت ذاته، ومن ثم تأسيس الحزب الذي يتفق مع آرائي والمبادئ التي كانت هي نفسها مبادئ الحزب الوطني الديموقراطي. وفي هذا السياق، رأى كامل الجادرجي وآخرون أن موقفي كان ناشئاً من مصلحة شخصية كما ذكر الجادرجي ذلك إلى حنّا بطاطو في حديث أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٢. فقد أشار بطاطو إلى أن «الجادرجي بدأ يتساءل بحلول سنة ١٩٦٢ عمّا إذا كانت اشتراكية حديد المبهمة في أيام شبابه قد تلاشت». ونقل بطاطو قول الجادرجي: «وصلت أرباح شركة الزيوت النباتية التي يديرها حديد إلى أرقام قياسية. إن اشتراكية حديد وتقدميته تنبعان من تعليمه. ولكن هل يمكن لإنسان أن يبقى تقدّمياً عندما تكبر مصالحه وتنمو؟ هذا ما لا أعرفه، ومفتاح الجواب يكمن في أن حديد نظيف ومثالي إلى الحد الذي يمكن فيه لرأسمالي أن يكون نظيفاً ومثالياً».(١)

والحقيقة أنني، وإن بدأت بتأسيس شركة الزيوت النباتية سنة ١٩٣٩، وعيّنت مديراً مفوّضاً لها منذ التأسيس، لم أكن أمتلك، حتى نهاية الشركة عند التأميم، أكثر من ٣٪ من مجموع اسهمها. وكان عدد غير قليل من المساهمين الآخرين يملك عدداً أكبر من الأسهم. ولكنني حرصت، باعتباري مؤسساً ومديراً مفوضاً للشركة، على العمل الدؤوب من أجل إنجاحها، والإشراف على عملها منذ المراحل الأولى لتأسيسها. وأصبحت الشركة، كما هي العادة عند العراقيين، تقرن باسم الشخص الذي يلتزم بعمل معيّن في تأسيسها وتطويرها. وصار الرأي يرى أني أملك شركة الزيوت النباتية كلها، في حين أني لم أملك إلا جزءاً يسيراً منها. ومن ناحية أخرى، فإن حكومة الثورة اتبعت خطة تصنيع الاقتصاد الوطني، وشجّعت جميع الصناعات المحلية، ولم تنفرد شركة الزيوت النباتية بذلك، وإنما ازدهرت وقطاعات الاقتصاد الأخرى في عهد الثورة. وأود أن أصرّح هنا، بعيداً عن التبجح، نتيجة لعملي في السياسة والأحزاب الوطنية أن موجوداتي انتهت، في آخر مرحلة من ذلك العمل، بموجودات مالية

---

(١) Hanna Batatu, *The Old Social Classes & The Revolutionary Movements of Iraq*, Princeton University Press, N. J., Press, 1978, p. 310.

(الترجمة العربية للكتاب: **العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، الكتاب الأول، ص ٣٤٦–٣٤٧).

شخصية أقل جداً ممّا كان عليه الحال عندما بدأت عملي السياسي الذي زاملت فيه كامل الجادرجي أكثر من ٣٠ عاماً. لذلك أجد من الغرابة أن يكتشف الجادرجي أنني غير نظيف بحكم كوني رأسمالياً. والأغرب هو التقييم المخالف الذي ورد في الصفحتين ٤٣٣ ـ ٤٣٤ من مذكرات الجادرجي، التي كُتبت في وقت يكاد يكون متقارباً مع تاريخ حديثه إلى حنّا بطاطو، إذ ورد في المذكرات:

«الحق أن محمد حديد رجل منطقي إلى أبعد حد، ولا يستطيع احتمال أي أمر يعتقد بأنه يخالف المنطق مهما كانت تلك المخالفة. ولا أعلم ما إذا كانت هذه المزية من جملة المكوّنات التي خلقت في محمد حديد سجايا قوية جداً سواء من حيث الكفاءة والمقدرة العلمية أو الأخلاق الفاضلة النادرة. ومهما يكن من أمر فإن هذه المزايا تجعل، في بعض الأحيان، من محمد حديد متعباً نوعاً ما، ولكنه تعب لذيذ بالنسبة لي، لأنه كان السبب، في كثير من الأحيان، في إيقاف اندفاعات مضرّة، أو لا فائدة منها على الأقل. ولكن في الوقت نفسه كان سبباً في صد أو التخفيف من اندفاعات كانت مفيدة كل الفائدة في نظري. ومهما يكن من وجود اختلافات جزئية بيني وبين محمد حديد في الطبع وفي التفكير في الوقت الحاضر، ومهما يمكن أن تكون من اختلافات كبيرة بيني وبينه في المستقبل، فإنه شخص لا يثمّن».

وبالرغم من كل ما جرى، من خلافات بيننا فقد زارني كامل الجادرجي في السجن بعد انقلاب ٨ شباط (فبراير). وبعد خروجي منه أعدت له الزيارة، وعادت بيننا علاقات الصداقة الشخصية والتعاون المشترك في العمل السياسي.

تطوّر الخلاف داخل الحزب الوطني الديموقراطي وعواقبه

إن المساعي التي أخذت تقوم بها قيادة الحزب الوطني الديموقراطي لتقديم طلب إجازة الحزب إلى وزارة الداخلية عقب صدور قانون الأحزاب والجمعيات، واجهت مشكلة أساسية تمثّلت في رفض كامل الجادرجي رئيس الحزب وضع اسمه على رأس قائمة مقدّمي الطلب. وكان ذلك الرفض مرتبطاً على نحو خاص بتجميد الحزب نشاطه، الذي اعتبره بإيحاء من عبد الكريم قاسم، كما سبقت الإشارة، وكذلك كان مرتبطاً بموقفه من الحكومة وتحفّظه تجاه سياستها. ومن ناحية أخرى، فإن تصرّفات حكومة الثورة تجاه المؤامرات التي قامت ضدها، وما رافق تلك التصرّفات من ملابسات

وأحكام اضطرت الحكومة إليها لحماية الجمهورية، أدّت إلى زيادة تحفظ كامل الجادرجي تجاه الحكومة، خصوصاً أنه اعتبر تلك التطورات نتيجة طبيعية لما كان يتوقّعه من تحوّل حكومة الثورة إلى حكم عسكري فردي. وإزاء هذا التطوّر في موقفه لم يكن راغباً في القيام بأي عمل ينمّ عن نوع من التعاون أو القبول بالنظام.

وإزاء هذا الموقف وإصرار الجادرجي على رفض الاشتراك مع المؤسسين في تقديم الطلب، بالرغم من إلحاح قادة الحزب على ضرورة اشتراكه، جرت مناقشات بيني وبين قادة الحزب الآخرين حول مسألة ما إذا كان يتعيّن تقديم الطلب بدون اشتراك الجادرجي، أم تأجيله لحين موافقته. فكان رأي الزملاء الآخرين أن موقف الجادرجي سيتغيّر بعد إجازة الحزب، وإنه سيعود إلى رئاسته. ولذلك من الأفضل لمصلحة الحزب، أن يقدم الطلب بدون اشتراك الجادرجي على أمل عودته إلى قيادة الحزب في وقت لاحق. ولم يكن هناك مناص من تقديم الطلب من جانب عدد من قادة الحزب، على أن تعالج قضية استمرار الجادرجي في قيادته في ما بعد. وبناءً على ذلك، تقدّم بطلب تأسيس الحزب كل من: محمد حديد، حسين جميل، هديب الحاج حمود، جعفر البدر، عواد علي النجم، مظهر العزاوي، عبد الله عباس، يوسف الحاج الياس، سلمان علي العزاوي، نائل سمحيري، عرّاك الزكم، محمد السعودن، د. حسن زكريا. وقد صدرت الموافقة من وزارة الداخلية على إجازته.

ونتيجة الوضع الذي مرّ ذكره حول موقف كامل الجادرجي من حكومة الثورة، واشتراك أحد قادة الحزب في الوزارة لم يدع الحزب إلى عقد مؤتمر لانتخاب هيئة إدارية جديدة، بل ظلت الهيئة المؤسسة تمثّل الحزب إلى حين انعقاد المؤتمر التالي.

وفي الوقت نفسه، أخذ الخلاف داخل قيادة الحزب يتفاقم. ففي إحدى زياراتي إلى كامل الجادرجي في داره، وكان ذلك أوائل سنة ١٩٦٠، أي عندما كان قانون الجمعيات قيد الإعداد، ذكر صراحة لي أن وضع حكومة الجمهورية محاط بالمخاطر ومعرّض للانهيار، ويجب أن نخرج من الدار قبل سقوط السقف على رؤوسنا. فأجبته بأن هذه الثورة إنما وقعت بمبادرات منّا، وحققت كثيراً من الأهداف التي كنّا نتوخّاها، وما زالت أمامنا أهداف أخرى مهمة يجب إنجازها، وإني أعتقد أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تعاوننا مع حكومة الثورة، وأن الاعتراض على بعض الأوضاع

الاستثنائية القائمة، وإن كان محقاً، غير واقعي، نظراً لما أحاط الثورة من تآمر لإطاحتها من قبل جهات لم يتوقع أن تكون أكثر تطرّفاً في قمع الحريات. لذلك أرى أن من الواجب الاستمرار في التعاون مع الحكومة حتى إذا تعرّضنا إلى مخاطر شخصية، فالموقف يحتاج إلى التضحية في سبيل استمرار مسيرة الثورة إلى أن يحين الوقت الذي لا يبقى فيه مجال لاستمرار الأوضاع الاستثنائية المشكو منها.

وكان موقف الأكثرية الساحقة من أعضاء الهيئة المؤسسة يؤيد رأيي باستمرار التعاون مع حكومة الثورة والاشتراك في المسؤولية بالبقاء في الوزارة، في حين كانت أقلية صغيرة تعارض هذا الاتجاه وتدعو إلى قطع أي علاقة للحزب مع الحكومة بطلب انسحابي شخصياً من الحكومة. وفي رأيي أن أفراداً من أولئك المعارضين كانوا مدفوعين، عن قصد أو عن غير قصد، بالحملة الإعلامية الموجّهة من العناصر المعادية للثورة، والتي تحوّلت في ما بعد إلى التآمر عليها، وإن أولئك الأفراد ساهموا، بمواقفهم، في خلق الظروف المواتية لتنفيذ المؤامرات، كما ثبت ذلك من خلال تعاون بعضهم مع سلطة الانقلاب التي أطاحت حكومة عبد الكريم قاسم في ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣، وارتكبت أعمالاً وجرائم بشعة بحق كل من دافع عن الثورة أو رفض التعاون معها.

وبعد أن أخفق الجادرجي في إقناعي بموضوع خروجي من الحكومة، أخذ يرسل لي بعض أعضاء الهيئة المؤسسة الذين أعتز بصداقتهم، وأذكر منهم بصورة خاصة يوسف الحاج الياس وحسن زكريا لاستمرار الضغط علي كي انسحب من الوزارة. فأخبرتهم بعد لقاءين أو ثلاثة بأنني مقتنع قناعة تامة بأن مساندة الحكومة ضرورية لدرء المخاطر المحيطة بالبلد، ومع ذلك فإني مستعد، إذا ما أصرّ الأستاذ كامل الجادرجي على لزوم انسحابي من الحكومة، لتقديم استقالتي، ولكن، في الوقت ذاته، أرى نفسي مضطراً للانسحاب من الحزب أيضاً، لأن موقفه يعارض رأيي تماماً في هذا الشأن، وإني لا أستطيع حينئذٍ البقاء في الحزب أيضاً ما بقي سائراً في اتجاه يخالف رأيي في قضية أساسية مثل هذه. وبعد أيام قليلة جاءني يوسف الحاج الياس، وأخبرني بأن الجادرجي يقول إن لا مانع لديه من خروجي من الحزب لأجل أن أخرج من الوزارة. فقرّرت، في ذلك الوقت، تقديم استقالتي إلى رئيس الحكومة شخصياً في ٢٣ نيسان ابريل ١٩٦٠ مبيّناً فيها أن السبب هو وجود خلاف مع الحزب الوطني الديموقراطي بشأن بقائي في الوزارة، وفي الوقت نفسه أرسلت إلى كامل

الجادرجي استقالتي من الحزب الوطني الديموقراطي ممثلاً بالهيئة المؤسسة للحزب، وشرحت فيها بإسهاب الأسباب التي دعتني إلى الاستقالة.

وفي مساء ذلك اليوم، أعلن عبد الكريم قاسم قبول استقالتي، مشيراً في بيان قبول الاستقالة إلى «أن محمد حديد سيبقى سنداً للثورة من خارج الحكومة كما كان في داخلها». وقد عهد منصب وزير المال بالوكالة إلى هاشم جواد. وباعتقادي أن عبد الكريم قاسم كان يأمل أن تسمح الظروف بعودتي إلى الحكومة بعد تسوية الخلاف داخل الحزب الوطني الديموقراطي. ولكن بما أن ذلك الخلاف كان مستمراً، ولم يبق لدى عبد الكريم قاسم أي أمل بعودتي إلى الوزارة عيّن الدكتور مظفر حسين جميل نائب محافظ البنك المركزي وزيراً أصيلاً للمال.

إثر استقالتي من الحزب الوطني الديموقراطي، أخذ أكثر الزملاء من أعضاء الحزب الذين يؤيدون موقفي في تأييد الثورة ودعمها، بل جميعهم، يبحثون معي في الموقف الذي يجب أن يتخذوه، هم، هل يستمرون في عضوية الحزب أم ينسحبون منه أيضاً، إذ كانوا يعتقدون أن أعضاء الهيئة المؤسسة الذين سيتولون، بالطبع، قيادة الحزب بعد انعقاد المؤتمر المزمع الدعوة إليه قريباً، عازمون على فصل كل من يخالف موقفهم المتحفّظ تجاه الثورة. وبعد المداولات المتكررة أجمعوا على ضرورة إيجاد نوع من التنظيم للذين يتخذون موقف التأييد والدعم للثورة كي يصبح وضعهم فعالاً ومفيداً في الترويج لهذا الموقف. فتقرر التريث في هذا الأمر، إلى ما بعد انعقاد المؤتمر الذي دعت إليه الهيئة المؤسسة إلى عقده يوم الخامس من أيار (مايو) ١٩٦٠. وقبل ذلك الموعد كان المعارضون لموقفي من الهيئة المؤسسة قد قاموا بالإعداد للمؤتمر بقبول عدد كبير من الأعضاء الجدد تمهيداً لتشكيل غالبية تؤيّد موقفهم في المؤتمر المنتظر. وفي اليوم المقرر لانعقاد المؤتمر في مقر الحزب الكائن في شارع أبو نواس في دار ذات حديقة كبيرة. وحسب خطة الهيئة المؤسسة سمح للأعضاء المعروفين بتأييدهم للهيئة المؤسسة بالدخول، ومنع غيرهم من الأعضاء الذين كان لهم الحق بحضور المؤتمر.

وقد ألقى كامل الجادرجي خطاباً نشر في اليوم التالي في جريدة «الأهالي»، شرح فيه أسباب ابتعاده عن الحزب، وعبّر عن أسفه للانشقاق الذي حدث في صفوف الحزب. وجرت انتخابات الهيئة الإدارية الجديدة التي أسفرت عن انتخاب كامل

الجادرجي وحسين جميل وهديب الحاج حمود ومظهر العزاوي وعواد علي النجم وعبد الرحيم السعداوي وعبد الرؤوف الحاج مهدي. وفي اجتماع خاص للجنة المركزية الإدارية بعد ذلك أُنتخب الجادرجي رئيساً للحزب وهديب الحاج حمود نائباً للرئيس وحسين جميل سكرتيراً عاماً وعواد النجم أميناً للصندوق.

وقد ذكر محمد عويد الدليمي مؤلف كتاب «كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية»[١] عدد الأصوات التي حصل عليها الجادرجي وهو ٧٨٣ صوتاً، وعدد الأصوات التي حصل عليها الآخرون، وهي تقرب من ذلك، في حين لم يحصل محمد حديد، كما يذكر المؤلف، إلا على ٨٥ صوتاً، علماً أنني لم أحضر المؤتمر بحكم استقالتي، ولم أكن عضواً في الحزب، ومن ثم لم أكن مرشحاً لعضوية الهيئة الإدارية. ويبدو أن عدداً محدوداً من أعضاء المؤتمر خطر بباله أن يذكر اسمي. وكان الأجدر بالمشرفين على المؤتمر، بمن فيهم القاضي المسؤول عن شرعية وصحة سير أعمال المؤتمر، أن يهملوا هذه الأصوات التي جاءت نتيجة مجاملة بعض الأعضاء لي. وبعد اعلان نتائج التصويت انسحب من المؤتمر عدد من أعضائه ممن كانوا يؤيدون موقفي، محتجين على أن الانتخابات لم تكن قانونية لأن الحاضرين في المؤتمر لم يكونوا يمثّلون جميع أعضاء الحزب.

الحزب الوطني التقدّمي

بعد انتهاء جلسة المؤتمر، زارني في داري عدد كبير من أعضاء المؤتمر سواء من المؤيدين لموقفي أو غير المؤيدين، بحيث اكتظّت بهم غرفة الاستقبال والمدخل وحديقة البيت وخارجه، يتقدّمهم عدد من الأعضاء البارزين. وبيّنوا لي أنه حينما طالب عدد من أعضاء المؤتمر بعودتي إلى الحزب طمأنهم الجادرجي الى أنه سيعمل بكل جدية لعودتي، ولذلك جاءوا مطالبين بعودتي إلى الحزب حسماً للخلافات. فبيّنت لهم بإسهاب أن الخلاف جوهري، وأن كلا الطرفين متمسك برأيه المناقض للآخر، ولا يمكن التوفيق بينهما. وقد شعرت بغبطة عند مجيء هذه المجموعة لزيارتي، ولكن يا الأسف، لم أجد مجالاً لتلبية رجائهم.

---

(١) محمد عويد الدليمي، **كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية: ١٨٩٧-١٩٦٨**، (مطبعة الأديب) بغداد ١٩٩٧، ص٢٧٢-٢٧٣.

وفي ظل الأوضاع الجديدة في الحزب الوطني الديموقراطي الناشئة عن مؤتمره، أخذت اللجنة الإدارية المركزية تفصل بعض الأعضاء المؤيدين لموقفي من الحزب. ولذلك بدأت مداولات بين الزملاء المؤيدين لي في ما يجب اتخاذه في هذا الموقف، فارتأى جميع المعنيين لزوم اللجوء إلى الطرق القانونية للاعتراض على الانتخابات، فقدّموا مذكرة اعتراض إلى وزارة الداخلية التي أحالتها على محكمة التمييز، وأقرّت هذه المحكمة شرعية الانتخابات. وبعد ذلك توصّلنا إلى نتيجة أنه لا مجال لاستمرار نشاط هذا الجناح المؤيّد لموقف دعم الثورة، إلا بتشكيل تنظيم جديد في شكل حزب يدعو إلى الأهداف والمبادئ نفسها التي كانت يدعو إليها الحزب الوطني الديموقراطي مع التأكيد على دعم الثورة والعمل على تطويرها إلى نظام ديموقراطي برلماني تعدّدي تُضمن فيه الحريات العامة والشخصية، ويفسح فيه المجال للعمل بالأساليب الديموقراطية لتحقيق الأهداف التي يتوخّاها الحزب.

وعلى هذا الأساس، أُتفق على تسمية الحزب «الحزب الوطني التقدّمي»، ووضعنا له منهجاً ونظاماً داخلياً يكاد يكون مماثلاً لمنهج الحزب الوطني الديموقراطي ونظامه الداخلي.[1] وقدّم طلب تأسيس الحزب إلى وزارة الداخلية في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٠، وضمّت الهيئة المؤسسة محمد حديد، خدوري خدوري، محمد السعدون، نائل سمحيري، عزّاك الزكم، سلمان علي العزاوي، عبد الأمير درويش، عباس حسن جمعة، رجب علي الصفار، د. جعفر الحسني، د. رضا حلاوي، عباس جودي، وعبد الرزاق محمد. وفي ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٦٠ صدرت الموافقة على تأسيس الحزب.

وبعد صدور الموافقة استأجرت الهيئة المؤسسة داراً لتكون مقراً للحزب، اجتمعت فيها الهيئة وانتخبت لجنة إدارية مركزية كان أعضاؤها: محمد حديد، خدوري خدوري، محمد السعدون، نائل سمحيري، عباس حسن جمعة، عزّاك الزاكم، سلمان علي العزّاوي، الدكتور رضا حلاوي، عباس جودي. وانتخبت اللجنة محمد حديد رئيساً للحزب، ومحمد السعدون نائباً للرئيس، وخدوري خدوري سكرتيراً.

وكان أول أمر قررته اللجنة الإدارية المركزية هو إصدار جريدة باسم (البيان) لتكون لسان حال الحزب. فقدّم طلب إلى وزارة الداخلية لإجازة الجريدة، وبعد أيام

---

(١) انظر: «منهاج الحزب الوطني التقدّمي»، في الملحق الرقم (٢).

تمت الموافقة على إصدارها، وأصبح سلمان العزاوي رئيساً لتحريرها. وبقيت (الأهالي) لسان حال الحزب الوطني الديموقراطي. وفي مستهل صدور «البيان» بدأت مناقشات جدلية بين الحزب الوطني التقدّمي بلسان الناطق باسمه «البيان» والحزب الوطني الديموقراطي بلسان الناطق باسمه «الأهالي» حول أسباب الانشقاق في الحزب الوطني الديموقراطي الأصلي وتأسيس الحزب الوطني التقدّمي. وكان رائد الحملة في (الأهالي) حسين جميل، وبالدرجة الثانية الجادرجي. وقمت شخصياً بالردّ على تلك الحملات مبيّناً، بصورة موضوعية، الأسباب التي كانت وراء الانشقاق في الحزب واستقالتي من الوزارة وتأليف الحزب الوطني التقدّمي. ومع أن حملة «الأهالي» تضمّنت هجوماً على شخصي، ولكني تجنّبت، في ردودي، أي مسّ شخصي بالجهة المقابلة، عدا قيامي بنشر نصّ رسالة كنت قد تسلّمتها من حسين جميل حينما كان سفيراً للعراق في طهران ووصلتني قبيل وقوع خلافي مع كامل الجادرجي حول الموقف السياسي وبقائي في الحكومة. وفي تلك الرسالة كان حسين جميل يؤيّد موقفي تأييداً كاملاً من دون أي تحفّظ، وقد أحدث نشر الرسالة ضجّة في أوساط الرأي العام لما ظهر فيها من تناقض بين موقف حسين جميل، ونقضه لهذا الموقف بعد أشهر قليلة.

كذلك واصلت الجريدة دعوة الحزب إلى وضع دستور دائم وقيام نظام ديموقراطي برلماني تعددي، تضمن فيه الحريات الشخصية والعمل السياسي.

وبعد مرور سنة على تأسيس الحزب، عقد مؤتمره الاول، وألقيت فيه خطاباً عن ثورة ١٤ تموز (يوليو) والإنجازات التي حققتها في الميدان الداخلي بالنسبة للإصلاح الزراعي، إضافة إلى مكاسب أخرى في فسح المجال للتنظيمات المهنية، وتوسيع الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وكذلك ما تحقق في السياسة الخارجية في مجال التحرر من حلف بغداد والانسحاب من الكتلة الأسترلينية. وبيّنت أن هذه الانجازات يجب أن تستكمل بالشروع في وضع الأسس لإقامة النظام الديموقراطي. وكانت خطة الحزب هي الاستمرار في الدعوة إلى الديموقراطية وإلى المزيد من الأعمال التي ترفع المستوى المعيشي للشعب.

وكانت هذه الخطة المعتدلة، التي لا تمعن في مقاومة اليسار المتطرّف، ولا تتخذ خطة معارضة النظام، لا تلقى تأييد اليسار الذي اتخذ موقفاً مسالماً من الحزب، بل كانت هناك اتصالات وقد كان يزورني بعض شخصيات الحزب الشيوعي للبحث في الوضع العام والمواقف التي يجب اتخاذها. ولكن العناصر القومية اتخذت موقفاً

معادياً للحزب ولاتجاه جريدة «البيان»، وأخذت تقاومها بشدة لأنها اعتبرتها مؤيدة للنظام القائم ما دامت لا تهاجمه.

ومن ناحية أخرى، قوبل الحزب الوطني التقدّمي عند بدء تأسيسه، بترحيب وتأييد العناصر المؤيدة للثورة ولحكومة عبد الكريم قاسم نظراً إلى الخطة التي اتبعها الحزب في جريدة (البيان) التي كانت، في مقالاتها الافتتاحية، تدعم الحكومة في ما يتعلق بالأعمال والتشريعات التي تحقق أهداف الثورة الأصلية. وكانت الجريدة تدعو، في الوقت نفسه، إلى تطوير النظام السياسي باتجاه وضع دستور دائم وقيام نظام نيابي ينتخب من قبل الشعب انتخاباً حراً مباشراً، ويقوم على الحريات وفق النظام التعددي.

وكان الحزب الوطني التقدّمي يضم أكثر العناصر المثقفة التي كانت منتمية إلى الحزب الوطني الديموقراطي، كما يضم ممثلين عن النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية. ولذلك كان مهيئاً للقيام بدور مهم ومفيد في مسيرة الثورة نحو تحقيق أهدافها. ولم يكتف الحزب الوطني التقدّمي بالمطالبة بهذه الأهداف في ما ينشره من المقالات الافتتاحية والتعليقات الأخرى، بل كنت كرئيس للحزب أشدد على هذه المطالب في مقابلاتي المتكررة مع عبد الكريم قاسم الذي كان يتمهّل في السعي إلى تنفيذ هذه الأهداف، بذريعة المشاكل التي يواجهها، مثل المشكلة الكردية، ومشكلة الكويت، ومشكلة النفط التي كانت تدور حولها مفاوضات طويلة، فضلاً عن الضغوط الأخرى من الدول الاستعمارية.

وإزاء ذلك، كانت قواعد الحزب تتململ وتطالب بالقيام بنشاط أكبر للحزب لأجل تحقيق أهدافه وأهداف الثورة. وفي الوقت ذاته، كان الحزب وجريدته يدعمان الحكومة، وإن كان دعماً مشروطاً بالإسراع في تحقيق النظام الديموقراطي، وهو ما كان يلقى معارضة مخططة من العناصر غير المؤيدة لحكومة الثورة، سواء في نشراتها أو في مواقفها في المنظمات المهنية. وكانت هذه العناصر تدعو أتباعها وموزعي الصحف إلى مقاطعة جريدة الحزب «البيان».

ولما فقد الأمل بتحقيق حكومة الثورة الوعود التي قطعتها بشأن تطوير النظام، واضمحلّت الحياة الحزبية في العراق عموماً، وتقلّص الإقبال على جريدة الحزب، اتخذت الهيئة الإدارية للحزب قراراً يقضي بإيقاف جريدة الحزب، وتجميد نشاطه، فكان ذلك القرار نوعاً من الإنذار للحكومة بتفاقم الوضع السياسي العام خصوصاً أن الحزب الوطني الديموقراطي برئاسة كامل الجادرجي اضطر، أيضاً، إلى تجميد نشاطه

لأسباب ترتبط بالخلاف داخل قيادته، جراء موقف الحزب من التيارات السياسية المتصارعة في المنظمات المهنية، وإلى استقالة بعض العناصر القيادية المهمة من الحزب، بحيث نشأ فراغ في نشاط الحزب، واضطر الجادرجي إلى الانسحاب من الحزب، وهذا ما أدّى إلى تجميد نشاطه.

ومن باب المفارقة أن الأسباب التي أثيرت وأدّت إلى انقسام الحزب الوطني التقدمي هي الأسباب نفسها التي أدّت إلى الانشقاق داخل الحزب الوطني الديموقراطي الأصلي، خصوصاً أن القادة المهمين الذين استقالوا من الهيئة الإدارية للحزب احتجاجاً على موقف كامل الجادرجي من الوضع السياسي، هم أنفسهم الذين كانوا قد حملوا عليّ بحجة أني، من خلال استمرار اشتراكي في الحكم، كنت السبب في ابتعاد كامل الجادرجي عن قيادة الحزب، وهذا ما دعاني إلى تقديم استقالتي من الحكومة ومن الحزب في الحين نفسه، وأدّى إلى الانشقاق الذي حدث وسبق الكلام عليه.

ومن ناحية أخرى كان هناك نشطاء بارزون في «الحزب الوطني التقدّمي» في مقدّمهم السيد خدوري خدوري الذي تولى سكرتارية الحزب، وكان يكتب مقالات متعددة لجريدة الحزب، وكذلك السيد محمد السعدون الذي تولّى نيابة الرئيس. هذا إضافة إلى أعضاء الهيئة الإدارية نائل سمحيري، وسلمان العزاوي، وعباس حسن جمعة وعرّاك الزكم التميمي الذي كان رئيساً لاتحاد الجمعيات الفلاحية. ومن النشطاء الآخرين السيد نوري الصولي العاملي، والسيد جدوع الهزال.

والجدير ذكره بشأن «البيان»، أن كامل الجادرجي كان قد عقد مؤتمراً صحافياً انتقد فيه حكومة الثورة، وعلّق على الحركة الكردية التي كانت في صدام مع الحكومة، فلم تنشر الجرائد نص مؤتمر الجادرجي كاملاً، في حين نشرت (البيان) التصريح كله برغم احتوائه على نقد لحكومة الثورة. وعلمت أن كامل الجادرجي فوجئ باستعداد «البيان» لنشر تصريحاته كاملة.

ونتيجة تعرض «البيان» لمقاطعة الموزعين وتقلّص وارداتها، واستمرار حكومة الثورة في نهجها وعدم التطوّر إلى الوضع الديموقراطي الصحيح، أصبح الحزب في وضع حرج، فاضطّر إلى تجميد نشاطه والتوقّف عن إصدار صحيفته.[١]

---

(١) انظر دراسة عن تاريخ الحزب الوطني التقدّمي في كتاب: عادل تقي محمد البلداوي: الحزب الوطني التقدّمي في العراق في العهد الجمهوري الأول، شركة الحسام للطباعة، بغداد، ٢٠٠٠. (ن. ص).

ومع ذلك، لم أنقطع عن الاتصال بعبد الكريم قاسم ومقابلته بين حين وآخر، وفي أحد لقاءاتنا أكّدت ضرورة تطوير الوضع السياسي، وتشريع دستور دائم على أساس ديموقراطية برلمانية وحريات سياسية. وبيّنت له أنه سيبقى، حتى في مثل هذا الوضع، زعيماً للحركة الوطنية، لأنه لم يكن هناك من يستطيع منافسته في هذا الشأن. وتمهيداً لهذا التطوير اقترحت عليه أن يتصل بزعامات الأحزاب السياسية: الوطني الديموقراطي، الاستقلال، الجبهة الشعبية الديموقراطية، والحزب الشيوعي للتداول معهم في تطوير النظام والحصول على تعاونهم في تحقيق ذلك. واتصل فعلاً بكامل الجادرجي وحسين جميل من قادة الحزب الوطني الديموقراطي، وصديق شنشل ومهدي كبّه من قادة الاستقلال، وببعض قيادات الحزب الشيوعي. ووفقاً لما نشر عن هذه المقابلات بعد ذلك، فإن قادة الأحزاب المذكورين لم يتجاوبوا مع توجهات عبد الكريم قاسم، في وقت كان يجب عليهم تشجيع هذا الاتجاه. وأعتقد أن بعضهم، ولا سيما العناصر القومية، تعمّد عرقلة هذا التطوّر، فلم يؤد ذلك إلى نتيجة إيجابية.

وفي النصف الثاني من سنة ١٩٦٢، ومع تفاقم الأزمة السياسية، لا سيما بعد المطالبة بالكويت وما تبع ذلك من عزلة دولية، فكّر عبد الكريم قاسم في اجراء تغيير في حكومته تمهيداً لتطور دستوري. وكلّف بعض الشخصيات عدداً من المهمات، وكلّفني شخصياً، تولّي وزارة الخارجية لأنه كان غير راض عن نشاط هاشم جواد في موضوع الكويت. وجاءني بعض الشخصيات المكلّفة ليؤكدوا عدم جدوى تحقيق ما يصبو إليه الرأي العام العراقي من تطوّر نحو النظام الديموقراطي الصحيح. وحسب اعتقادي فإن قسماً من أولئك الأشخاص كانوا يتحدّثون عن قناعة، وقسم آخر يقصدون عرقلة هذا التوجّه الذي كانوا يعتقدون أنه وسيلة لاستمرار نظام عبد الكريم قاسم. وقد اقتنعت في ما بعد أن القسم الثاني كان مدفوعاً للحيلولة دون تحقيق هذا التوجه على أمل اطاحة حكومة عبد الكريم قاسم ومجيء حكم يشاركون هم فيه.

وكان هناك أعضاء من «الحزب الوطني التقدّمي» يطالبون باتخاذ موقف أكثر صراحة للمطالبة بتغيير الأوضاع، بل إن بعضهم قدّم لي مذكرة مشتركة في هذا الشأن. وكان بعضهم ينقل إليّ تخوّفه من وجود تآمر على النظام بسبب النشاط المتزايد لحزب البعث العربي الاشتراكي والحركات القومية، إضافة إلى التهجم

المتواصل على النظام العراقي من جانب الصحف العربية المناوئة للنظام، وكذلك من إذاعة «صوت العرب». وكنت أنقل هذه المشاعر إلى عبد الكريم قاسم الذي كان يرد على ذلك بالقول إنه مسيطر على الوضع، ولا يستطيع أحد تهديد النظام. وفي الرد على وجوب اتخاذ إجراءات احتياطية، كان يشير إلى أنه يجب انتظار شروعهم في الحركة ليقبض عليهم متلبسين بالتآمر.

وكان ذلك زيادة في الاعتداد بالنفس والقدرة على السيطرة على جميع الأوضاع، إذ ظهر في ما بعد أن كثيراً ممن كان عبد الكريم قاسم يظن أنه يعتمد على ولائهم، كانوا إما مشتركين في التآمر، وأمّا تخلوا عن ولائهم ولم يقوموا بعمل جدّي للدفاع عن النظام.

تأسيس الحزب الوطني التقدّمي

بين حين وآخر، كانت شخصيات من الحزب الشيوعي تزورني، مثل شريف الشيخ وصفاء الحافظ، للتداول في الوضع العام وتنسيق المواقف بين الحزبين. ومن جهة أخرى كانت قواعد الحزب الوطني التقدّمي تتأثر بالإعلام الخارجي والداخلي الذي، وإن لم يكن معادياً لحكومة الثورة على نحو سافر، كان في معالجته بعض الشؤون يسعى لإيجاد ثغرات ينتقد من خلالها بعض مواقف الحكومة، حتى أن بعض أعضاء الحزب قدّم لي مذكرة وقعها نحو عشرين شخصاً يشيرون فيها إلى مواطن الضعف في أعمال الحكومة ويرغبون في قيام الحزب بالمطالبة بمعالجة هذه الأمور في جريدة الحزب، وبمذكرات تقدّم إلى المسؤولين في الدولة. وكنت، مع اعترافي بصحة انتقاداتهم، أخبرهم بأن قيام حزبنا بالمجابهة مع الحكومة، يجعله في صف الجهات المعادية التي كانت في طور التهيئة والإعداد لاطاحة النظام. وكان هناك في الحقيقة إحراج من حيث الموقف الواجب اتخاذه في ذلك الوضع السياسي. فهناك من ناحية مطالبة شديدة بتطوير النظام إلى نظام ديموقراطي برلماني تعددي، ومن ناحية أخرى الحذر من كون هذه المطالبة والإلحاح عليها يؤديان إلى خدمة العناصر المعادية، ومن ثم إلى التعجيل بانهيار النظام، الأمر الذي كنت أشعر معه بأنه سيكون كارثة يجب العمل حثيثاً لتجنّبها. وفي تلك الفترة، كنت أجتمع مع عبد الكريم قاسم في مناسبات مختلفة، كالمفاوضات التي كنت أشترك فيها مع شركات النفط، فضلاً عن الاجتماعات الخاصة لذلك الغرض، إذ كنت أبيّن له بإلحاح ضرورة البدء بإعداد

الدستور الدائم تمهيداً لتطوير النظام إلى نظام ديموقراطي تعددي. ولأجل ذلك اقترحت عليه أن يدعو شخصيات من الأحزاب الوطنية المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني قبل الثورة. وذكرت له بصورة خاصة كامل الجادرجي وحسين جميل وصديق شنشل وعامر عبد الله، وكان ذلك سنة ١٩٦١. وقد علمت حينئذٍ، وبشكل موجز، أن مواقف أكثر هؤلاء كانت سلبية ولا تنطوي على استعداد للتعاون على إعداد الظروف الملائمة لذلك التطوير. وعلمت مما نشر بعد سنوات من زوال حكم عبد الكريم قاسم، أن موقف هؤلاء لم يعط عبد الكريم قاسم انطباعاً عن استعدادهم للتعاون في مجال تطوير النظام دستورياً. فقد نشر في أوراق كامل الجادرجي محضر للقاء بينه وبين عبد الكريم قاسم بناءً على دعوة الأخير.[١] وينم ذلك المحضر عن السخرية من جانب الجادرجي من طلب التعاون، وعدم الجدية في النظر إليه. ولم يكن هناك أمل لدى الطرفين بامكان التعاون.

كما علمت نقلاً عن صديق شنشل أنه حينما علم بنية عبد الكريم قاسم دعوة بعض قادة الأحزاب الوطنية لبحث الوضع السياسي، ذهب إلى كامل الجادرجي وطلب إليه أن يتدارك الأمر فيحثّ حسين جميل على تجنّب الموافقة على أي التزام تجاه التعاون مع عبد الكريم قاسم عندما يلتقيه.

---

(١) لم نعثر في أوراق كامل الجادرجي المنشورة، على المحضر الذي يشير إليه صاحب المذكرات، وربما اطلّع على المحضر في مكان آخر وشُبّه له.

الفصل الثامن عشر

تقييم عهد عبد الكريم قاسم ونظامه

كان موقف عبد الكريم قاسم من العراقيين جميعاً موقف المساواة بين المواطنين من أي عرق أو دين أو طائفة. وفي عهده شعر المواطنون أن ليس هناك تمييز في التعامل معهم. وكان شديد الاهتمام بالوضع الاقتصادي والتركيز على التنمية الاقتصادية ورفع مستوى حياة الطبقات الدنيا. وفي هذا الإطار كان مشروعه في استبدال الصرائف بمساكن يتوفر فيها الماء والكهرباء، فضلاً عن الإنجازات في مجالات الحياة الأخرى وخصوصاً التعليم والصحة. غير أنه لأجل أن ينجز الإصلاح الاجتماعي الشامل بكامله، يحتاج الأمر إلى جهاز إداري أكثر تنظيماً وكفاءة وشعوراً بالمسؤولية مما كان متيسراً في العراق.

ومن هنا كان بعض الباحثين المساهمين في تقييم عهده على حق لدى تبيان ان بعض النواقص التي ظهرت لا بدّ أن تعزى إلى بعض محاولات معالجة الصراعات الداخلية، فضلاً عن مواجهة المؤمرات، والدعاية الإعلامية والفكرية المضادة مما اشاع مناخاً عرقل، بحدود معيّنة، المساعي البنّاءة للتطوير الداخلي. وقد ساهم ذلك المناخ، مع عوامل أخرى، في إحباط جهود البعض في الضغط على عبد الكريم قاسم لإقامة حكومة دستورية. غير أنه سيبقى التساؤل بلا جواب عما إذا كان قاسم يختلف أم لا عن أكثرية الضباط العسكريين الذين يتمسّكون بالسلطة السياسية الفعلية بعد أن يتسلموها، ولا يبدون استعداداً للتنازل عنها.

أدّت الاختلافات العقيدية بين الأحزاب إلى تفجير الأوضاع بطريقة هدّدت استقرار البلاد، ولم يكن عبد الكريم قاسم حاسماً كفايةً لإيقاف تلك الصراعات أو إيجاد مخرج للأزمة السياسية. فما قام به تجاه الأحزاب من خلال «إجازة» عدد منها لم يكن أمراً مجدياً، ذلك أن الأحزاب التي تُستبعد عن الحكم ولا تلتقي في مناقشات أجهزته المنتجة، لا يمكن أن تكون فعّالة.

ومع ذلك كانت هناك سمة هامة من سمات نظام عبد الكريم قاسم جرى إغفالها

أحياناً. فبالرغم من أن النظام لم يكن ديموقراطياً (إذ كانت القوانين والأنظمة تشرّع بمراسيم تصدر من مجلس الوزراء فقط)، فقد كانت هناك حرية في النقاش والتعبير في تلك الفترة أكثر مما كانت عليه في الفترات اللاحقة. فالانتقادات الموجّهة إلى النظام كانت مقبولة. ولم يكن عبد الكريم قاسم يلجأ إلى إجراءات قمعية إلا عندما يشكك في مَن يتآمرون ضده مباشرة. وفي عهده فسح مجال معيّن للتعبير عن وجهات النظر المتباينة في الصحف التي كانت تتسم، في تلك الفترة، بتوجّهات سياسية متباينة، ولم تكن القيود التي فرضت على بعض الصحف، في أوقات معينة، قيوداً واسعة. وفي إطار هذه الحرية النسبية نشرت وقائع محكمة الشعب التي تضمنت إفادات بعض المتهمين وأقوال بعض الشهود، ممن تحدث العديد منهم بحرية.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن تقييم عهد عبد الكريم قاسم من دون أن نأخذ بالحسبان الظروف الخارجية التي واجهها، والتي شكّلت على الدوام تهديداً للاستقرار الداخلي ومصدراً للانقسامات الداخلية. على أن هذه الانقسامات متأصّلة في التركيبة السكانية، نتيجة التباينات العرقية في الشمال، والانقسامات الطائفية في الوسط والجنوب، والتي تجسّد الفروق الاجتماعية والطبقية، وكذلك الدينية، وكلها نابعة من جذور تاريخية جعلت من بناء دولة حديثة مهمة صعبة ومعقّدة جداً. وكانت الضغوط الخارجية تستغل نقاط الضعف هذه في المجتمع العراقي.

لقد قامت كل القوى المعادية للتطور في فترة عبد الكريم قاسم، بمحاولات لعرقلة ذلك التطوّر، وكان من الطبيعي أن تواجه أية حكومة، مهما كانت طبيعتها، صعوبات كبيرة في تلك الفترة. غير أنه بالرغم من بعض نواقص نظامه ظل الرأي العام العراقي يعتبره أكثر قبولاً من الأنظمة اللاحقة له.

وأعتقد جازماً ان التغيير الوزاري الذي كان عبد الكريم قاسم ينوي القيام به في أواخر عام ١٩٦٢، لو أُقترن بتغيير في النظام السياسي (بدءاً بسنّ دستور دائم وإجراء انتخابات نيابية حرة) لَلَقيَ قبولاً أكثر وتعاوناً أكبر، ومن ثم لتفادى الانقلاب الذي اطاحه.

مع ذلك، لا بد من الإجابة عن التساؤلات المتعلقة أولاً بقيام ثورة ١٤ تموز، وثانياً بالتطورات التي حدثت منذ قيام الثورة. فبعد أن مرّت الأحداث التي تلت عهد عبد الكريم قاسم، كانت هناك تساؤلات كثيرة عمّا إذا كان قيام ثورة ١٤ تموز في مصلحة العراق. وكثيراً ما وجّه إليّ سؤال عمّا إذا كنا على صواب في العمل على إنجاز الثورة.

ويتلخص جوابي في أن ثورة ١٤ تموز كانت حتمية برغم مما وقع، ذلك أن حلف بغداد أصبح، في عهد نوري السعيد الأخير، هو الموجّه للسياسة العراقية العامة، وبسببه ألغيت إجازات جميع الأحزاب، وعطّلت صحفها، والصحف الأخرى غير الحزبية التي كانت تنتقد الحكومة. وحددت حرية الاجتماع والتظاهر، وأخذت هذه المظاهر تُقمع بشدة. وبات النظام البرلماني شكلياً حينما ألغي المجلس الذي كان قد انتخب سنة ١٩٥٤، ونجح فيه عدد قليل من النواب الحزبيين الذين دخلوا معركة الانتخابات باسم الجبهة الوطنية، وعدد مماثل من المعروفين بمعارضتهم للحكومة. فغضب نوري السعيد من نتائج تلك الانتخابات وذهب للإقامة في باريس مقاطعاً المؤسسة الحاكمة، فذهب الوصي عبد الإله لمصالحته والتفاهم معه، فاشترط لعودته حل ذلك المجلس، مع أنه قد عقد اجتماعه ذلك قبل شهر واحد. وأجريت انتخابات جديدة قاطعتها الأحزاب وغيرها من المستقلين بسبب التدخلات المتوقعة فيها، فلم يفز إلا مرشحو الحكومة بالتزكية، وبالأسلوب الذي سارت عليه الحكومة منذ قيام الدولة العراقية. وأبطل التقليد الذي كان يسمح بنجاح عدد ضئيل من النواب المعارضين فأصبح المجلس النيابي شكلياً لا مهمة له سوى المصادقة، بلا مناقشة أو اعتراض أو تطرق للسياسة العامة، على قرارات الحكومة. يضاف إلى ذلك استمرار تردّي الأوضاع المعيشية، وتذمّر الشعب من الأوضاع القائمة السياسية والاقتصادية القائمة.

وفي ظل هذه الأزمة فقدت أية وسيلة للتغيير، لا سيما بعد اتساع سيطرة النفوذ الأجنبي باتجاه تأمين مصالحه على حساب مصلحة الشعب، في وقت قامت فيه جبهة الاتحاد الوطني بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، وجاءت الجبهة نتيجة لتردّي الأوضاع بصورة عامة، ولموقف الحكومة العراقية المهادن لذلك العدوان بصورة خاصة، وقمع التظاهرات التي اندلعت لاستنكاره.

وكانت هناك اتصالات، كما ذُكر سابقاً، بين الجبهة وتنظيم الضباط الأحرار الذي شكّل قبل قيام جبهة الاتحاد الوطني نتيجة التذمّر في صفوف الضباط وضباط الصف والجنود. وقد وصل الوضع إلى حد النضج للقيام بعمل حاسم عندما تسنح الفرصة. ووجد قادة الضباط الأحرار، في إرسال لواء من الجيش إلى الأردن لدعمه في الصراع الذي كان قائماً بين الحركة القومية ومعارضيها في لبنان خصوصاً، وكذلك في الأردن، فرصة سانحة لتنفيذ خطتهم في اطاحة النظام القائم في ذلك الوقت،

ولأن الجيش العراقي كان مستاء من استخدامه في مهمات عسكرية لمصلحة القوى الاستعمارية التي كانت تهدد حرية البلاد العربية.

ومعروف ان ثورة ١٤ تموز (يوليو) لو لم تقم، ونظراً للتذمر السائد في المجتمع، لكانت السلطة تولّت القيام بانقلاب وقائي صوري ضد نوري السعيد والمؤسسة القائمة مع الاحتفاظ بالنظام الملكي. ولو وقع ذلك الانقلاب، وحال دون التغيير الأساسي المطلوب من ثورة حقيقية، لاستمرت السيطرة الأجنبية مع ما يرافقها من اغتصاب لحقوق البلاد وبقاء الأوضاع الداخلية على حالها تقريباً.

وإذا كانت تطوّرات الأمور، في العهد الجمهوري، لم تجر بحسب توقعات الأوساط المدنية والعسكرية، فإن ذلك يعزى إلى عوامل وتعقيدات داخلية وعربية وأجنبية، أشرنا، في فصول سابقة، إلى بعض جوانبها، ولا نجد مجالاً للإسهاب في بحث تفاصيلها، خصوصاً أن مصادر مختلفة أشارت إلى تلك العوامل والتعقيدات. وفي التاريخ تعرضت الثورات التحريرية، من الثورة الفرنسية وما بعدها، إلى مثل هذه النكسات التي عرقلت سيرها، ولكنها عادت، في النهاية، وحققت ما كانت تصبو إليه الشعوب من الحرية والرفاه.

والجدير ذكره أن ما كتب، إلى الآن، عن تلك التطورات لم يكن كلّه حيادياً ومتسماً بالموضوعية، إما لدوافع ذاتية، وإما بتوجيه من السلطة لتحريف التاريخ لمصلحتها، ولكن لا بد من أن يقوم مؤرخون جادّون، عبر بحث أكاديمي علمي، بتدوين تاريخ هذه الفترة المهمة.

ومما لا جدال فيه أن ثورة ١٤ تموز (يوليو) حقّقت، برغم الصعوبات والتعقيدات التي جابهتها، الكثير من المنجزات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهو ما تحدّثنا عن تفاصيله سابقاً، ولكننا نعيد، في سياق هذا الحديث، ذكر ما هو رئيسي منها:

- التحرر من حلف بغداد الذي كان مسيطراً على سياسة البلاد العامة.

- الخروج من المنطقة الاسترلينية واستقلال العملة العراقية، واستقلال السيطرة على الشؤون النقدية في العراق من قبل وزارة المال والبنك المركزي.

- تشريع القانون رقم ٨٠ الذي استعاد وحرر ٩٩,٥ في المئة من الأراضي التي كانت مشمولة بامتيازات شركات النفط الأجنبية الاحتكارية المجحفة والغاصبة لحقوق العراق.

- تشريع قانون الجمعيات لتنظيم الأحزاب والجمعيات السياسية، وإطلاق الحرية النسبية للصحافة.

- سن قانون الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية الزراعية وتوزيع الأراضي على الفلاحين، فضلاً عن إقامة الجمعيات الفلاحية.

- إلغاء قانون العشائر وتعميم القانون المدني والجزائي على جميع القضايا.

- توسيع التعليم في جميع مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية.

- توسيع المؤسسات والخدمات الصحية كالمستشفيات والمستوصفات.

- الاعتراف بحقوق المرأة بحيث جرى للمرة الاولى تعيين وزيرة بشخص الدكتورة نزيهة الدليمي، وإطلاق حرية التنظيم النسائي، وإعطاء المرأة حقوقاً أكبر في الشؤون الزوجية. وقد لاقى القانون معارضة من القوى الرجعية، ولا سيما من علماء الدين، بسبب المساواة بين المرأة والرجل في الإرث، وقد ادّعوا أنها مخالفة لنصوص القرآن. ولهذه الأسباب لم يدم ذلك القانون طويلاً بل عدّلت فقراته الإصلاحية حينما تولّت الحكم عناصر رجعية بعد اطاحة حكم قاسم.

- تشجيع العمال على ممارسة حقوقهم النقابية والمهنية، فضلاً عن تشجيع الطلبة والشباب على إقامة اتحاداتهم ومنظماتهم.

- تشجيع المهنيين كالأطباء والمهندسين والمعلمين والمحامين... الخ على إقامة منظماتهم وممارسة حقوقهم، وتخصيص قطع أراض مجانية لتشييد مقارّ لمنظماتهم.

- تحسين أحوال الموظفين المدنيين والعسكريين، لا سيما ضباط الصف والجنود، بزيادة رواتبهم، وتحسين القوانين الخاصة بخدمتهم.

- القيام بتشييد مجمّعات سكنية للعمال بدل مجمّعات الصرائف وتحويل المجمّعات السكنية الجديدة إلى مدن مثل الثورة والشعلة. بدعم من المصارف المختصّة.

- تخصيص أراض للمهنيين لبناء مساكن لهم من خلال الجمعيات، وقد ظهرت أحياء المهندسين والمعلمين والأطباء والمحامين في بغداد وغيرها من محافظات البلاد. كذلك قامت الجمعيات التعاونية لموظفي الدولة الآخرين في مجال القضاء والبلديات... الخ ببناء مساكن للمنتسبين اليها.

ـ تأسيس وزارة للتخطيط ومجلس للتخطيط الذي أصبح، وإن حلّ محل مجلس الإعمار، مؤسسة حكومية تتولى القيام بالمشاريع العمرانية بصورة مستقلة وسليمة، خلافاً لما كان عليه مجلس الإعمار الذي كان تحت النفوذ الأجنبي.

ـ اختفاء الطائفية والتعصّب الديني والقومي، وافساح المجال لكل المواطنين على اختلاف الطوائف والمذاهب والأديان والقوميات، بالدخول إلى المدارس والكليات والوظائف، والحصول على مختلف فرص التعليم والعمل.

ـ تشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها، وزيادة الاستثمارات العمرانية، والنشاط التجاري، ومنح إجازات الاستيراد لأكبر عدد من التجار، فضلاً عن المقاولات، من دون تمييز في الفرص.

ـ وأهم من ذلك كلّه، في اعتقادي، قيام الثورة بتحطيم الحواجز التي كانت قائمة في زمن المؤسسة السياسية السابقة أمام جميع طبقات الشعب بدون تمييز، وتحقيق التمتّع بالفرص المتكافئة في جميع مراحل التعليم والتوظيف والوصول إلى المراتب العليا سواء في الدولة أو في الأعمال الحرة.

وأودّ، في معرض تقييمي لعهد عبد الكريم قاسم، الإشارة مجدداً إلى أنني لم ألتقه وجهاً لوجه إلا بعد يوم من قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو)، برغم اتصالاتنا العديدة بالواسطة بشأن الإعداد للثورة.

وبعد لقائي معه يوم ١٥ تموز (يوليو) ١٩٥٨ في جلسة مجلس الوزراء، وفي جلسات أخرى بعد ذلك، وحينما كانت التساؤلات تتكاثر حول من يقود الثورة من القائدين العسكريين اللذين دخلا بغداد يوم ١٤ تموز، أهو عبد الكريم قاسم أم عبد السلام عارف، تكوّنت لديّ القناعة التامة بأن عبد الكريم قاسم هو الأصلح لقيادة الثورة، نظراً لما وجدت لديه من ميول نحو الديموقراطية، والحياد في التعامل وتجنّب الضغائن في العلاقات مع الأشخاص، والاعتدال والاتزان في الآراء والمناقشات، والابتعاد عن التهوّر في الأحاديث والمواقف التي كانت تطرح حول شتى المواضيع المهمة في ذلك الحين.

وقد ذكرت سابقاً أنني عبرت عن قناعتي هذه لبعض الزملاء والأصدقاء ممن سبق أن عملوا معنا في الحقل السياسي في الجناح الديموقراطي من جبهة الاتحاد الوطني التي كان لها دور مهم في قيام الثورة.

ومع أن اشتراكي في العمل مع عبد الكريم قاسم في الحكومة التي انبثقت عن الثورة، كان محدوداً ولم يتجاوز السنتين، ومع أن اتصالي به، بعد انسحابي من الحكومة، كاد أن يكون محدوداً أيضاً، وذلك بالاشتراك في المفاوضات التي جرت مع شركات النفط لتعديل امتيازاتها، واستعادة حقوق العراق المغتصبة منها، وباتصالات شخصية أحياناً، وبالرغم من معارضتي للأسلوب الذي اتّبعه في إدارة الدولة، فإني وجدته، ، إنسانياً، متواضعاً، طيب القلب، بعيداً عن اللؤم، وطنياً يعمل لضمان مصالح بلده ورفاه شعبه.

غير أنه اتبع الفردية في الحكم في الفترة الأخيرة من عهده، ورافق ذلك اتباع الأسلوب الميكافيللي في أمور أمن الدولة، وهو الأسلوب الذي يقوم على استخدام الأضداد، وبذلك كانت إدارته للدولة أشبه بإدارة اللواء العسكري الذي كان يقوده قبل الثورة، وهذا ما أدى في النهاية إلى اطاحته، وإيقاف ما كان يتوقع من احتمالات جيدة لتطور النظام إلى وضع ديموقراطي متزن ومتعدل. ومهما يكن من أمر، فإن عهده كان أفضل من أي عهد لاحق شهدته في العراق في حياتي.

الفصل التاسع عشر

انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣

وفقاً لبعض المصادر المطلعة على الأوضاع في المنطقة في ذلك الحين، كان حزب البعث في سورية قد استأنف نشاطه، وأعاد علاقاته مع حزب البعث في العراق، الذي كان، برغم إجازته كحزب رسمي، مغامراً وفعّالاً في عمله السري وفقاً لتلك المصادر.

وفي مستهل سنة ١٩٦٣ بحث أعضاء من حزبي البعث العراقي والسوري، في بيروت، وسائل تغيير النظامين في البلدين. ونظراً لأهمية مشاركة ضباط الجيش المرتبطين بالبعث، أو الذين يمكن تعاطفهم معهما تشكّلت لجنة سرية ضمّت ممثلين عن حزب البعث، ومجموعة من الضباط الأحرار من أجل السعي لاطاحة حكم عبد الكريم قاسم. وكانت دوافع بعضهم ناتجة من انتمائه إلى حزب البعث، في حين تجسّدت دوافع البعض الآخر في إطار العداء الشديد لحكم عبد الكريم قاسم.

ومع أن واجهة المؤامرة كانت بعثية فقد كانت، في الواقع، من عمل الضباط المصممين على استمرار الطبيعة العسكرية للحكم وتعزيزها برغم النزعات الإيديولوجية التي حاول حزب البعث تغليف ذلك التوجّه بها.

وفي تلك الفترة كانت البلبلة في الوضع السياسي مستمرة، وكذلك التباطؤ في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، فضلاً عن الحركات العسكرية في الشمال ضد الأكراد، وأزمة الكويت. وقد شجّعت هذه الأمور العناصر والقوى الخارجية على التآمر ضد النظام، والقيام بحركة عسكرية لاطاحته. وبرغم ذلك كان التأييد الشعبي للحكومة ما يزال واسعاً. ولم يكن هناك، في الواقع، تذمّر خطير يهدّد النظام، عدا الإضراب الذي اعلنه بعض طلاب جامعة بغداد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢.

وجرّاء شعور قاسم بالخطر من بعض المتآمرين لجأ إلى اعتقال بعضهم وإنذار بعضهم الآخر، الأمر الذي زاد من حذر المتآمرين، ودفعهم إلى التحرّك السريع.

ونتيجة لذلك التآمر، فوجئت الجماهير العراقية صباح ٨ شباط ١٩٦٣، وكنت في ذلك اليوم قد نهضت من النوم متأخراً، لأنني اطلت السهر الليلة السابقة، وقد كانت ليلة أول خميس في الشهر، وهو موعد بث حفلة أغاني أم كلثوم من إذاعة مصر. وعندما كنت أستحم في ذلك الصباح أخبرتني زوجتي أن ابني هيثم اتصل بها هاتفياً ليقول لها إنه سمع من إذاعة بغداد بياناً حول انقلاب عسكري لاطاحة حكومة عبد الكريم قاسم، فأنهيت الاستحمام بسرعة، وبدأت الاستماع إلى الراديو، فإذا بصوت سيدة، علمت في ما بعد، أنها هناء العمري، يلعلع بإذاعة البيان رقم واحد بوقوع الانقلاب، إضافة إلى بث أناشيد حماسية، وذكرت الإذاعة أن طائرات المتآمرين بدأت تقصف وزارة الدفاع ومعسكر الرشيد، فحاولت الاتصال بوزارة الدفاع، وبدار عبد الكريم قاسم، فلم أستطع لانقطاع خطوط الاتصال. فاتصلت ببعض الأصدقاء والزملاء السياسيين، وعلمت أن الجماهير محتشدة في الشوارع، وأن عبد الكريم قاسم توجّه إلى وزارة الدفاع وسط هتافات الجماهير المؤيّدة له. وبحسبما علمت في ما بعد فإن مناقشة جرت بين عبد الكريم قاسم وبعض الضباط المؤيدين له حول خطة المقاومة، إذ ارتأى بعضهم أن يذهب إلى مقر اللواء ١٩ في معسكر الرشيد الذي كان عبد الكريم قاسم قائده، وكان الأفراد وضباط الصف يؤيدونه تأييداً مطلقاً. في حين ارتأى البعض الآخر الذهاب إلى وزارة الدفاع باعتبارها مركزاً للاتصال مع مختلف القطع العسكرية، فرجّح الاختيار الثاني الذي لم يجد نفعاً، من الناحية العملية، لأن كثيراً من القادة العسكريين، كما بيّنت سابقاً، كانوا إما متآمرين أو تخلّوا عن الولاء لعبد الكريم قاسم، ولم يظهروا استعداداً للتحرّك ضد الحركة الانقلابية. ولو أن عبد الكريم قاسم ذهب، حسب رأيي، إلى مقر اللواء ١٩ واستخدم ذلك اللواء في السيطرة على المراكز المهمة في بغداد، لربما نجح في قمع تلك الحركة، ولكان وضعه أفضل من التقوقع في وزارة الدفاع التي كانت هدفاً لهجوم الطائرات، وقصف القوات المتمركزة في الوزارة. كما أن المتآمرين استخدموا بعض وسائل الخداع، إذ كانت بعض الدبابات التي سيطر عليها من معسكر أبو غريب تحمل صور عبد الكريم قاسم لحمايتها من غضب الجماهير المحتشدة على طول الطريق، والتي كانت تطالب بالسلاح لمقاومة الحركة الانقلابية، ولكن عبد الكريم قاسم لم يستجب لذلك الطلب تفادياً لقيام حرب أهلية.

وقوبل الانقلاب بمقاومة شعبية قوية، إذ قامت خلال اليومين الأولين مقاومة في

الشوارع أدّت إلى خسائر كبيرة في الأرواح، قبل أن يتمكّن الانقلابيون من السيطرة على الموقف.

وبدأت على أثر ذلك حملة إرهابية واسعة على الشيوعيين والمتهمين بالشيوعية أودت بحياة الكثيرين منهم، وكان من بينهم المعتقلون منذ حوادث الموصل وكركوك. وسادت شريعة الغاب في أعمال الانتقام ضد المعارضين للبعث، وهو انقلاب لم تشهد البلاد له مثيلاً من قبل.

وقد ذكرت بعض المصادر الموثوق بها، وبينهم بعثيون، أن جهاز المخابرات المركزية الأميركية CIA برئاسة المستر ألن دالاس، الذي كرّس طاقاته لمناهضة الشيوعية في فترة الحرب الباردة، كان مشاركاً في عملية الإطاحة بنظام قاسم، وفي حالات غير قليلة زوّدت المخابرات الأميركية الانقلابيين بأسماء ناشطين شيوعيين كان مصيرهم القتل.

وأظهرت المقاومة التي جرت في شوارع بغداد، والتي فاجأت القائمين بالانقلاب، شعبية عبد الكريم قاسم، وأقلقت هذه المقاومة الانقلابيين الذين استخدموا أساليب الانتقام حتى من ضباط وجنود القوات المسلّحة الذين قاموا بواجبهم في مقاومة الانقلاب.

وكانت دوافع منفّذي مذبحة الشيوعيين والمعارضين الآخرين للبعث، تكمن في الثأر ممن دعموا نظام قاسم، من جهة، والتخلّص من المبادئ المناهضة للبعث من جهة أخرى.

أما أنا فبقيت في البيت أنتظر تطورات الأحداث وأراقبها من خلال الراديو والتلفزيون، فعلمت بقرار حجز أموالي وأموال زوجتي وابني هيثم، ما يدلّ على أنه قد تقرر اعتقالي. ولكني بقيت في داري منتظراً تطور الأوضاع إلى أن حسمت المعركة باستسلام عبد الكريم قاسم وظهور صورته في التلفزيون، وهو يعدم في دار الإذاعة. وذلك ما قصده المتآمرون من إعلانه بالتلفزيون، أي التأثير في معنويات الجماهير.

وبناءً على اقتراح زوجتي، قررت بعد إعدام عبد الكريم قاسم وانتهاء المعركة لمصلحة المتآمرين - وكنت متوقعاً اعتقالي - أن أنتقل إلى دار نسيبي نجيب الصابونجي في منطقة العلوية، وهي كانت خالية لأن نجيب الصابونجي كان خارج

العراق. فانتقلت، أنا وزوجتي وابنتي إلى هناك، تجنّباً لأية احتمالات اعتداء متوقعة قد تقع علينا في داري المعروفة، وتركت الحارس في البيت.

وهناك أخذت الأخبار تصلني من الحارس عن زيارة مجموعة من الضباط إلى بيتي والتجوّل في غرفه، والاستفسار من الحارس عن مكاني. وكان يجيبهم بعدم معرفته المكان الذي توجّهت إليه. وقد علمت في ما بعد أن أحد الضباط حينما وجد على مكتبتي قسماً من محاضر مفاوضات النفط، ومسودة القانون رقم ٨٠، قال للحارس: هذه أوراق ومستندات يجب العناية بها والمحافظة عليها.

وفي ١٣ شباط (فبراير) ١٩٦٣ أخبرني الحارس بأن الضباط جاؤوا ثانية وألحوا على معرفة مكاني، وهددوه بالاعتقال إن لم يخبرهم، فشعرت عند ذلك بأن لا مناص من تسليم نفسي إلى السلطة، فكلّمت ـ هاتفياً ـ الصديق صديق شنشل سكرتير حزب الاستقلال الذي كانت تربطني به صداقة وعملنا معاً في الإعداد لثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، والذي كان يفترض أن يكون كلامه مسموعاً لدى الانقلابيين، وأخبرته بمكاني، وأعلمته أن هناك محاولة لاعتقالي. فجاء إلى البيت الذي كنت فيه، وبعد قليل جاء مدير شرطة النجدة عبد الموجود، وهو تكريتي على معرفة بعائلتنا في الموصل، وكان يرافقه معاون شرطة لقبه (السامرائي) وكان يبدو أنه بعثي متحمّس وعنيف، إذ تهجّم عليّ شخصياً، فنهره صديق شنشل. أما مدير شرطة النجدة فكان هادئاً ومجاملاً، وأخذني بسيارته الرسمية عبر شارع الكفاح (غازي سابقاً). وكان هناك إطلاق نار كثيف وكانت المقاومة مستمرة. وأذكر أن مدير الشرطة أبلغ عبر هاتفه النقّال بأنه عثر على الدار التي يوجد فيها توفيق منير وكان يقاوم، فطلب منهم قتله. وقد وصلنا إلى ثكنة الخيالة السابقة في باب المعظّم، حيث مقرّ الحاكم العسكري رشيد مصلح، وهناك توقّفت السيارة، وخرج عبد الموجود ليخبر الحاكم العسكري، كما اتصل بصبحي عبد الحميد مدير الحركات الجديد. وكنت قلقاً من أن يأخذوني إلى مجلس السيادة الذي كان مقراً لقيادة حزب البعث التي كان يرأسها علي صالح السعدي، حيث أخذ كثيرون إلى هناك وأهينوا قبل إيداعهم السجن، حتى أن عبد المجيد جليل مدير الأمن العام قتل هناك في الحال، وقيل إن اغتياله كان من اجل إخفاء أسرار كثيرة تتعلق بحزب البعث.

أوعز الحاكم العسكري أن يأخذني مدير النجدة بسيارته إلى السجن الرقم ١ في معسكر الرشيد. وهناك سلّمني إلى مدير السجن العسكري حازم الصباغ الملقب

(بحازم الأحمر)، وهو من الموصل وله صلة قربى مع عائلة زوجتي الصابونجي، فكان غياب الشتائم نوعاً من المجاملة. أمر مدير السجن الحرّاس بإيداعي ما سمّي غرفة الوزراء، وهي غرفة قريبة من مكتب مدير السجن كان فيها أكثر من عشرين شخصاً من وزراء عبد الكريم قاسم وبعض المديرين العامين والمسؤولين المدنيين، وبعض العسكريين من مرافقي عبد الكريم قاسم: قاسم الجنابي وحافظ علوان. ومن الوزراء كان أحمد محمد يحيى وزير الداخلية، واسماعيل العارف وزير التربية، ومحمد سلمان وزير النفط، وطلعت الشيباني وزير التخطيط. وكان هناك أيضاً رشيد مطلك الذي كان صديقاً لعبد الكريم قاسم، وحسن الطالباني وزير المواصلات، وحسن رفعت وزير الأشغال والإسكان، وبعض الشخصيات الأخرى ممن لا أتذكر أسماءهم. وكان بعض الزملاء الموجودين يقومون بمساعدتي في حياتي اليومية في المعتقل.

وكان في الغرفة المجاورة أحمد صالح العبدي رئيس أركان الجيش، وهاشم جواد وزير الخارجية. وكانت هناك قاعات أخرى ملأى بالمعتقلين وأكثرهم من العسكريين المتهمين بالشيوعية أو بتأييد عبد الكريم قاسم. وطلبت من السيد عبد الموجود الذي أتى بي إلى الموقف بأن يدبّر لي إيصال عدة نوم وملابس من داري، فقام بذلك فعلاً، فافترشت الأرض شأن المعتقلين الآخرين الذين كانوا يتمددون واحداً بجانب الآخر. وكان ملحقاً بالغرفة مغسلة ومرحاض، في حين أن نزلاء القاعات الأخرى كانوا يخرجون كل صباح إلى المرافق.

وقد شكّلت لجان عسكرية ومدنية للتحقيق مع المعتقلين، ولجنة خاصة للتحقيق مع الوزراء وشخصيات الحكومة السابقة وبعض الشخصيات الرسمية الأخرى، وكان رئيسها عبد الرحمن الدوري وسكرتيره الضابط النقيب علي كريم.

وكانت حياتي داخل الغرفة تسير في أجواء مرحة، وإن كان يطلّ علينا، بين حين وآخر، إما حازم الصباغ، مدير السجن، وإمّا أحد الضباط المشتركين في الانقلاب ليندودوا بالمعتقلين. وقد شكّلت لجنة للتحقيق مع المعتقلين، إذ كان بعضهم يستدعى امامها. وخلال وجودي في تلك الغرفة لم أشهد أي اعتداء على المعتقلين إلا في احدى الليالي عندما أخذوا قاسم الجنابي وحافظ علوان، مرافقي عبد الكريم قاسم، اللذين عادا بعد منتصف الليل منهكين، ولكن لم تظهر عليهما آثار اعتداء أو تعذيب.

وكان أهلنا يرسلون إلينا الطعام اليومي والملابس، وأذكر أن من بين ما أرسلته

إلي زوجتي زوجين من البيجامات كنت قد اشتريتهما من لندن في إحدى سفراتي، فاختفت تلك البيجامات ولم أتسلمها بتاتاً.

وكان هناك حمام خارجي للاستحمام، يستخدم بالتناوب في يوم معيّن، ولكنني لم أستعمله.

وخلال تلك الفترة، يبدو أن الخلاف كان قد بدأ يدبّ بين العسكريين وحزب البعث. وكان الحزبيون يرغبون في استمالة العناصر الديموقراطية في خلافهم مع العسكريين في الحكومة. ويبدو أن وزير الدفاع صالح مهدي عماش أوعز، لهذا السبب أو ذاك، إلى المحكمة، بإطلاق سراحي بكفالة، فدعيت إلى المحكمة، وأبلغت بقرارها هذا. وكان إطلاق سراحي مقترناً باحتجازي في داري، وبقاء كل الإجراءات الأخرى، وبينها الحجز على الأموال، والمراقبة. . . إلخ.

وفي تلك الأيام، اشتدّ الخلاف بين حزب البعث وعبد السلام عارف إلى أن وقع انقلاب ١٨ تشرين الثاني نوفمبر الذي سيطر فيه عبد السلام عارف على الموقف عسكرياً، حيث كان اللواء المدرّع بقيادة عبد الرحمن عارف قد دخل بغداد وسيطر على الموقف، وطرد الحرس القومي والبعثيين. وأتذكر كيف أن أفراد الحرس القومي أخذوا يلقون أسلحتهم وملابسهم ويختفون.

وبعد أيام قليلة من ذلك الانقلاب، علمت ان هناك نية لدعوتي إلى المحكمة. وقد تلقّى أصدقائي ذلك بروح متشائمة. وحينما ذهبت إلى المحكمة أبلغني رئيسها عبد الرحمن التكريتي (الملقّب عبد الرحمن أبو ياخة) بأنها قررت إعادة توقيفي وإيداعي سجن بغداد المركزي. فأخذت إلى هناك، وأودعت قاعة فيها بعض الموقوفين الآخرين بينهم عبد الرزاق زبير، وبعض طلبة كلية الطب من المتهمين بالشيوعية. فافترشت الفراش بجانبهم، وقضيت وقتاً مسلياً معهم. وكان لدى أحدهم راديو سمعنا عبره سهرة أم كلثوم من إذاعة القاهرة في إحدى الليالي.

وعلمت خلال تلك الفترة أن قرار إعادة اعتقالي كان بإيعاز من السلطات العليا، ولا سيما عبد السلام عارف وطاهر يحيى اللذين ألبهما علي بعض الموصليين الناقمين على عهد عبد الكريم قاسم.

وحينما كنت هناك دعيت لمقابلة المستر «غريفيث»، النائب البريطاني الذي كان

يزور بغداد في ذلك الوقت. وقد طلب مقابلتي شخصياً، فأُخذت إلى مقرّ مديرية السجون العامة في «باب المعظم» وجرى اللقاء في غرفة المدير العام وبحضوره.

وفي الجلسة الأولى لمحاكمتي، قدّم المدعي العام العسكري لائحة الاتهام التي أسمعها للمرة الأولى. وكان بين التهم الموجّهة الي قضية المسكوكة التي تحمل صورة عبد الكريم قاسم، والتي أصدرها البنك المركزي. ولم يجدوا في التحقيق شيئاً، لكنهم قالوا إن إصدار المسكوكة سبب أضراراً لخزينة الدولة. أما التهم الأخرى فكانت تتعلق بالاتفاقية السوفياتية ـ العراقية، وبيع حبوب حنطة معطوبة، وتعيين الشاعر محمد صالح بحر العلوم مفتشاً في وزارة التربية.

وعيّنت لي محامين هم علاء الدين الوسواسي، القاضي السابق، وسلمان العزاوي، زميلي في حزب الوطني الديموقراطي، وأبو أسعد (خال عبد اللطيف الشوّاف).

وبعد قراءة الاتهام، طلب المحامون تأجيل المحاكمة لإعداد الدفاع. وخلال ذلك طلبت شهود دفاع منهم خير الدين حسيب الذي كان محافظاً للبنك المركزي، وطارق المتولي مدير الميزانية في وزارة المال، وحسن أحمد السلمان، المدير العام في وزارة الصناعة، واللواء الركن ناجي شاكر، مدير الإعاشة العام ـ التابعة لوزارة المالية؛ وكانت شهادات هؤلاء لمصلحتي عدا شهادة حسن أحمد السلمان، المؤيد للوضع القائم حينذاك، والذي قال إنني كنت مساعداً للجهات السوفياتية في تنفيذ المشاريع. وبعد إدلاء الشهود بأقوالهم أردت تقديم دفاعي الشخصي، فرددت على كل التهم الموجّهة، وحينما أتيت إلى البحث في الاتفاقية العراقية ـ السوفياتية، طلب رئيس المحكمة عدم التطرّق إلى هذا الموضوع، وكان ذلك الموقف، فيما يبدو، بإيعاز من وزارة الخارجية التي لم تكن راغبة في إحراج موقفها من الاتحاد السوفياتي. ولذلك أرادوا طيّ هذه التهمة.

وطلب المحامون مهلة لإعداد دفاعهم فأجّلت المحاكمة إلى موعد لم يحدد.

تحامل رجال العهد الملكي عليّ

خلال اعتقالي أوائل صيف سنة ١٩٦٣، استطاع صديقي، والمناصر للحزب الوطني التقدّمي السيد فؤاد الونداوي، إيصال رسالة إليّ في المعتقل، يذكر فيها أنه كان في العاصمة اللبنانية، بيروت، حيث التقى عدداً من رجال العهد الملكي الذين

كانوا قد غادروا العراق ولجأوا إلى لبنان، وأبلغني أن جميع من التقاهم كانوا متحاملين عليّ كثيراً باعتباري من الدعائم المهمة لعبد الكريم قاسم. وأراد برسالته أن يحذّرني من موقف هؤلاء، وربما من تأثيرهم في موقف السلطة القائمة آنذاك.

سجن انفرادي

سمعنا، ونحن في المعتقل، أنه تقرر إرسال وفد من الحكومة العراقية الجديدة يضم بعض الوزراء والشخصيات الحزبية إلى القاهرة للمداولة مع الرئيس عبد الناصر حول موضوع الوحدة العربية. وفي اليوم السابق جاء صالح مهدي عماش، وزير الدفاع، إلى السجن حيث شاهدناه يقوم بجولة رافقه فيها مدير السجن حازم الصباغ. وبعد ذهابه جاء مدير السجن طالباً مني إعداد حاجاتي. وكانت هذه العبارة تقال لدى إطلاق سراح المعتقل. فضجّ الزملاء الموجودون في الغرفة، وهم يقدمون لي التهنئة على ذلك. ولما أعددت أغراضي جاء حازم الصباغ، وإذا به يأخذني إلى مجمّع آخر في المعتقل. فأدخلني غرفة قال إن الأوامر صدرت ببقائي فيها منفرداً، وهي غرفة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ٤ × ٤ أمتار، وليس لها سوى نافذة عالية تطل على الممر المسقوف في المجمّع، وأخرى على الخارج، ولا يمكن من خلالها مشاهدة شيء إلا بالوقوف على مرتفع. وكانت التعليمات الصادرة بشأن ذلك، أن يكون اعتقالاً انفرادياً، بحيث يُمنع عليّ اللقاء أو الكلام مع أي من المعتقلين أو غيرهم. وقيل إن صالح مهدي عماش قال لمدير السجن إن محمد حديد يجب ألا يرى الشمس أو الفضاء فوضعت فراشي على الأرض وبحثت عن وسيلة لقضاء الحاجة، إذ لم يسمح لي بالخروج إلا مرة واحدة في الصباح منفرداً إلى المرافق، وبعد عودتي منها يسمح للمعتقلين الآخرين بالخروج من غرفهم والتجوّل في الممرات. وكان أكثر المعتقلين في ذلك المجمّع من الضباط أو العسكريين المتهمين بالشيوعية. وكان في الغرفة المجاورة لغرفتي بعض الشخصيات الأكاديمية مثل الدكتور مهدي المخزومي والدكتور عبد الجبار عبد الله رئيس جامعة بغداد، ويوسف العاني وآخرون لا أتذكرهم الآن، وهم من حملة شهادات الدكتوراه، حتى أن ضابط الصف الذي كان يتولّى إدارة المجمّع وحراسته كان يسميها غرفة «التكاترة» (ويقصد «الدكاترة»). وقد وضعت، مرة، حقيبتي للوقوف عليها حتى أشرف على الممر من النافذة السقفية، وحينما خرج الأكاديميون المذكورون حاولت التكلّم مع الدكتور عبد الجبار عبد الله، فجاء الحارس ومنعني من ذلك.

ولما كان دخول المطبوعات والكتب إلى المعتقل ممنوعاً، ولأجل قضاء الوقت، طلبت من إدارة المعتقل الاتصال بأهلي لتجهيزي بتفسير القرآن الكريم مع الأسباب الموجبة لنزول الآيات. فوصلني هذا التفسير بعد يومين أو ثلاثة، وبدأت قراءته، وكان تفسير الجلالين الذي توجد في هوامشه أسباب نزول الآيات. وكانت قراءة هذه الهوامش متعة تاريخية، وأتذكر أنني قرأته مرتين.

كنت في الصباح أول من يخرج إلى المرافق حتى لا ألتقي أياً من المعتقلين الآخرين الذي يجري إخراجهم بعدي. ومرة جرى إخراج المعتقلين إلى الساحة للتمشي في يوم مشمس، فأخرجت معهم شرط ألا أكلّم أياً منهم.

وبعد أيام عدة زارني في المعتقل الانفرادي صالح مهدي عماش نفسه، وكان معه مرافقه الضابط سامي سلطان (ابن حلاق عائلة حديد في الموصل الذي كان يفترض انه يعرفني). وقف عماش عند الباب فوقفت لاستقباله، وإذا به ينهال عليّ بهجوم شديد قائلاً: «أين فلوسك» فأخبرته بأن ليس لدي فلوس بل مدين للبنك ويمكنكم التأكد من ذلك. وهم يفترضون أن لدي ثروة كبيرة، وألحّ على ضرورة إخبارهم عن أحوالي وإلا فإنهم سيقصون رأسي، هذا إضافة إلى اتهامات سياسية أخرى مرتبطة بتعاوني مع عبد الكريم قاسم، وهي اتهامات ما أنزل الله بها من سلطان.

وبعد يومين أو ثلاثة، جاء طاهر يحيى، وكان حينئذٍ رئيس أركان الجيش، يرافقه حازم الصباغ، وبدأ هجوماً كلامياً عليّ وتوجيه تهم مختلفة، مهدداً بأنني سأنال العقوبة التي أستحقها. وانبرى مدير السجن قائلاً: «سيدي أنتم تأمرون ونحن ننفذ». مع أنه كان، كما ذكرت سابقاً، على صلة قربى مع أهل زوجتي. وفي المساء سمعت المعتقلين الآخرين يقولون إن طاهر يحيى زار المعتقل لرؤية محمد حديد والتهجّم عليه. وقد بقيت في المعتقل الانفرادي ٤٠ يوماً، ومع أنني كنت أتسلم بعض الأطعمة من أهلي بواسطة إدارة السجن، فقد أصبت بالهزال، لا من سوء التغذية، بل من الضجر النفسي. وعلى أي حال لم يكن هناك أي عمل أو تصرّف قمت به مما يستوجب الاعتراف.

وخلال تلك الفترة حلّ عيد الأضحى الذي سمح خلاله لعائلات المعتقلين بزيارتهم. وكنت أتوقع أن يأتي افراد عائلتي لزيارتي لكن يبدو أنهم علموا بخبر السماح بالزيارات متأخّرين، إذ جاءت العائلات في اليوم الأول، أما عائلتي فجاءت

في اليوم الثالث أو الرابع، ما أصابني بالقلق. وقد أخذوني إلى غرفة مدير السجن حيث التقيت زوجتي وابني هيثم ومن جاء معهما من أقربائي. وكان ذلك أول لقاء منذ اعتقالي يوم ١٣ شباط، فبراير وقد رأوني في حالة هزال.

وأتذكر أنه بعد قضائي فترة الاعتقال الانفرادي، التي دامت ٤٠ يوماً، جاء مدير السجن وقال إنه قد تقررت إعادتي إلى الغرفة التي كنت فيها مع زملائي المعتقلين، وقد رحبوا جميعاً بعودتي وأخذوا يسألونني عن حالتي في الاعتقال الانفرادي.

وفي صباح مبكر من أحد الأيام التي تلت التحاقي مجدداً بزملائي، سمعنا في المعتقل أصوات تبادل إطلاق نار شديد ولدى الاستفسار من الحرّاس علمنا أن هناك محاولة لاقتحام السجن وإطلاق سراح الضباط الشيوعيين للقيام بانقلاب. ولكن بعد فترة قصيرة، علمنا أن عبد السلام عارف جاء بنفسه بدبابة لمقاومة المهاجمين. وبمجيء عبد السلام عارف يبدو أن الحركة قمعت وانتهت.

وبعد يوم أو يومين، بدأوا بإخراج العسكريين الشيوعيين وغيرهم في صفوف خلال النهار، وهم مقيّدون بعضهم ببعض. وعلمنا أنهم أرسلوا في ما سمّي قطار الموت إلى نقرة السلمان. وخلا المعتقل من أكثرية المعتقلين الذين كانوا يشغلونه.

وفي أحد الأيام، أُستدعيت إلى لجنة التحقيق التي كانت قد شكّلت للتحقيق مع الوزراء، وقد نقلتني سيارة عسكرية مع حراس مسلحين وبرفقة الزعيم محيي الدين عبد الحميد، وزير التربية ووزير الصناعة في عهد عبد الكريم قاسم، وعلي كريم سكرتير لجنة التحقيق، وذهبنا معاً إلى بناية مجلس الوزراء السابقة في السراي الحكومي ببغداد، حيث كانت هناك لجنة التحقيق برئاسة الحاكم عبد الوهاب الدوري وعضوية الضابط علي عريم الذي رافقنا من السجن في السيارة. وتولى رئيس اللجنة التحقيق مع محي الدين عبد الحميد، وتولّى المحقق العدلي المدني قيس المختار التحقيق معي، وكنت أعرفه سابقاً، وكان مجاملاً، وإن كان منتمياً إلى حزب البعث، وكانت أسئلته تدور حول المواضيع السياسية والديموقراطية والبرلمان وما إلى ذلك، وفقدان هذه الأنظمة في عهد عبد الكريم قاسم الذي اعتبر أنني كنت متعاوناً معه. ولما اشتدّ الجدل بيني وبين قيس المختار قفز عبد الوهاب الدوري من مقعده وجاء إلى حيث يجلس قيس المختار، وأراد التدخّل في التحقيق مهاجماً. وبعد إجابتي عن الأسئلة التي طرحت عليّ، عدت مع الزعيم محيي الدين عبد الحميد إلى المعتقل.

وخلال تلك الفترة أطلق سراح بعض المعتقلين. وفجأة بلغنا انه قد تقرر نقلنا. وقد نقلت لاحقاً من سجن معسكر الرشيد إلى بناية الموقف العام في باب المعظم، وقد أخذونا، نحن الذين في الغرفة، إلى الموقف العام التابع للسجن المركزي في بغداد، ووزّعونا على بضع غرف هناك. وكان نصيبي أن أكون مع الزعيم أحمد محمد يحيى. وكان في الموقف أيضاً الدكتور مهدي مرتضى ووزراء آخرون وصحافيون بينهم رسمي العامل، رئيس تحرير جريدة «المستقبل» التي صدرت في عهد عبد الكريم قاسم.

وكانت الأجواء في الموقف العام أفضل، كما كانت الزيارات مسموحة للأقارب والأصدقاء في يوم معين من كل أسبوع. وكان مدير الموقف سيد كاظم (؟) ذو الميول الديموقراطية، متساهلاً قليلاً مع المعتقلين.

وذات يوم جاء لزيارتي كامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديموقراطي، وتمّت الزيارة في غرفة مدير السجن. وكان ذلك أول لقاء لي معه منذ اختلافنا في عهد عبد الكريم قاسم. فكانت محاولة قدّرتها، وقد لاحظت عليه علامات التأثر من الوضع الذي كنت فيه.

تشبث الديموقراطيين بجمع الجهود

بعد خروجي من الاعتقال، ونظراً لما أصاب القيادة في الحزب الوطني الديموقراطي والحزب الوطني التقدّمي من شلل منع الحزبين من القيام بأي عمل سياسي مهم، وارتباطاً بالحيوية والنشاط الموجودين في صفوق القاعدة، اضطر البعض إلى التشبث بالتجمّع والقيام باتصالات سياسية. فقد بادرت جماعة من الحزب الوطني التقدّمي بالاتصال ببعض الضباط المتقاعدين من جماعة عبد الكريم قاسم يتزعمهم العميد عبد الوهاب الأمين وزير الشؤون الاجتماعية في عهد قاسم. وكان هدف تلك الاتصالات القيام بتنظيم أو نشاط سياسي، غير أن تلك الجهود لم تؤد إلى نتيجة. كذلك قام السيد جدوع العزال من الحزب الوطني التقدّمي مع عدد من أعضاء الحزب السابقين بتأليف كتلة تغازل السلطة، اتخذت لها صبغة شبه قومية، وأصدرت بعض النشرات، واتصلت ببعض العناصر السياسية، وبما أنه لم تكن لهذه الكتلة قاعدة فكرية فقد اضمحلت بعد فترة قصيرة من الزمن.

ومن جانبي لم أجد مجالاً في زمن طاهر يحيى للتشبث برفع الحجز ومنع السفر، ولكن عندما استوزر عبد الرحمن البزاز، وكان هناك تعارف سابق معه، ظننت أنه ربما كانت هناك فرصة لتحقيق هذا الهدف. ولكن بالرغم من تقديم طلب رسمي رُفض ذلك الطلب، ولا أدري هل كان ذلك من عبد الرحمن البزاز، أو ربما عبد السلام عارف في غالب الظن. ولم يتسن لي إعادة التشبث إلا بعد رحيل عبد السلام عارف ومجيء شقيقه عبد الرحمن عارف وتأليف وزارة ناجي طالب الذي مهّدت للتشبّث معه بواسطة الصديق محمد صديق شنشل، فوجدت تجاوباً، وعندها قدّمت طلباً رسمياً لرفع الحجز ومنع السفر، فتمّت الاستجابة لطلبي واستطعت السفر إلى خارج العراق.

قرارات التأميم سنة ١٩٦٤

كان في عداد الذين زاروني، كما ذكرت سابقاً، حميد قادر السامرائي الذي تولّى منصب مدير الشرطة العام في عهد عبد السلام عارف، وكان يظهر امتعاضا من البعثيين والناصريين، حتى أنه أعلمني، مسبقاً، بقيام عبد السلام عارف بانقلاب على البعثيين، وإجبار جماعة منهم على السفر خارج العراق، مستعيناً بأخيه عبد الرحمن عارف الذي كان قائد اللواء المدرّع الذي نزل إلى بغداد وطرد الحرس القومي الذي كنت أشاهد أفراده وهم يرمون بألبستهم وأسلحتهم تخلّصاً من المسؤولية والعقوبة.

وفي الوقت الذي أعلن فيه رئيس الوزراء طاهر يحيى تأميم بعض الشركات الصناعية، والمؤسسات الاقتصادية، كشركات التأمين والمصارف، كان ذلك يعزى إلى كتلة من الضباط يقودها صبحي عبد الحميد، وكان عقلها المدبّر خير الدين حسيب الذي كان يتولّى منصب محافظ البنك المركزي. ولم يكن التأميم حبّاً بالتأميم كخطوة فكرية اشتراكية، بل تقليداً لنظام عبد الناصر. وكان خير الدين حسيب قد تولّى منصب رئيس المؤسسة العامة الاقتصادية التي تولّت مسؤولية المؤسسات المؤممة. وكان السامرائي ممتعضاً من تصرفات خير الدين حسيب، حينما كان يستعد لنيل شهادة الدكتوراه في بريطانيا، وتخرّج في عهد عبد الكريم قاسم، ولم يرغب في العودة إلى العراق في ذلك الزمن، فقطعت عنه مخصصات البعثة الحكومية. وبحسبما جاء في المعلومات الواردة عنه، فإن شركات النفط

عيّنته للعمل لديها في لندن لمساعدته في المعيشة والبقاء في لندن. وكان حميد قادر يعتبر ذلك سبباً لإثارة الشبهات. ومما يذكر، في هذه المناسبة، أنه حينما قرر خير الدين حسيب العودة إلى العراق في عهد عبد الكريم قاسم، جاء لزيارتي برفقة قريبه أديب الجادر، الذي كنت قد تعرّفت إليه سابقاً، فوجدت خير الدين حسيب ذكياً وقديراً وملماً بالشؤون الاقتصادية، ونشأت بيننا صداقة، وإن كنا نختلف في المواقف السياسية، لأن خير الدين حسيب كان، شأن أديب الجادر، من الجماعات القومية المؤيدة للجمهورية العربية المتحدة، والمعارضة لحكومة عبد الكريم قاسم.

وبعد انقلاب ٨ شباط (فبراير) تولّى خير الدين حسيب منصب محافظ البنك المركزي، وفي عهده وجّهت لي تهمة إصدار صورة عبد الكريم قاسم في مسكوكة، وأن ذلك سبب خسائر للدولة. ولكن يبدو لي أن الأمر كان مفروضاً عليه، لأن السلطات العليا لم تجد ما توجّهه لي من اتهامات، فتمسّكت بهذه الذريعة التي لا أساس لها، أولاً لأن مثل هذه المسكوكات التذكارية، كانت تصدر في مختلف دول العالم، وثانياً لأنه لم تكن هناك خسارة من جراء إصدارها، إذ عندما أعيدت إلى لندن وصهرت كانت قيمة الفضة الموجودة فيها قد سددت كلفتها ولم تحصل أية خسارة. ومع ذلك، وباقتراح من خير الدين حسيب نفسه، سددت شخصياً مبلغاً نقدياً يقدّر بنحو ٣ آلاف دينار إلى البنك المركزي تعويضاً عن الخسارة التي ادعتها الإدارة.

وكما ذكرت سابقاً فإن الصداقة بيننا توثّقت، حتى إني استدعيته إلى الشهادة في المحكمة، وكانت شهادته لمصلحتي. وبعد قرارات التأميم التي كان له دور كبير فيها، زارني في داري وسألني عن رأيي في تلك القرارات، فأخبرته بأني أراها غير صحيحة، ولا تخدم الاقتصاد الوطني، لأن الصناعة في العراق كانت، حينئذٍ، ناشئة، وكان دورها في الاقتصاد الوطني بسيطاً جداً، عدا أن دور المساهمين فيها أو مالكيها هامشي جداً. وذكرت أن مجموع رؤوس الأموال التي أممت لا تكوّن إلا نسبة ضئيلة جداً من الاقتصاد الوطني في العراق. ولذلك فإن ذلك العمل، في الوقت الذي لم يخدم فيه المبدأ الاشتراكي، أضرّ كثيراً بتطور الاقتصاد الوطني من خلال امتناع رؤوس الأموال عن إقامة أية مؤسسات اقتصادية جديدة، أو أي مبادرة اقتصادية أخرى، وامتناع التشبث الفردي من الإقدام على الأعمال الاقتصادية، إلى جانب فقدان القدرة والكفاءة في المؤسسات الحكومية، في هذه المرحلة، على إدارة تلك الأعمال

وتطويرها.

وكان ذلك العمل، في رأيي، مجرّد مسايرة لسياسة عبد الناصر في ذلك الحين، بزعم القوميين الناصريين أن التأميم كان ضربة للعناصر المعادية للوحدة العربية.

والجدير ذكره أن الحزب الشيوعي العراقي في الخارج أصدر بياناً يؤيد فيه هذا العمل باعتباره شكلاً من أشكال التطوّر الاقتصادي غير الرأسمالي. وأرى أن ذلك كان أحد الأخطاء التي ارتكبها الحزب الشيوعي العراقي في موقفه في الحقبة الأخيرة من تاريخ العراق، لأن ذلك العمل لم يخدم التقدّم نحو الاشتراكية بتاتاً، في حين كان ضرره على الاقتصاد الوطني واضحاً، وأدّى إلى تطوّرات سياسية غير محمودة.

الفصل العشرون

انقلاب ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨

في الأسبوع الذي جرى فيه احتفال ١٤ تموز (يوليو) السنوي في عهد حكومة طاهر يحيى، علمت من بعض الأصدقاء أن هناك رغبة في اجراء تغيير وزاري. فقد جاءني العميد المتقاعد عبد الوهاب الأمين وأخبرني بوجود نيّة لإبعاد طاهر يحيى، وكأن هناك إمكانية لتقلّده هو المنصب، أو العميد المتقاعد محسن حسين الحبيب، الذي استدعي من موسكو ـ حيث كان سفيراً فيها ـ لأجل التفاوض معه لتكليفه تأليف الحكومة. وفي خضم تلك المفاوضات جاءني عبد الوهاب الأمين، متطلّعاً إلى إمكانية تأييده من جانب الديموقراطيين والتقدميين. في ذلك الوضع حدث انقلاب ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨ بقيادة البعثيين وقد نفّذه بعض العسكريين ممن تآمروا لقلب نظام الحكم، وهم عبد الرزاق النايف مدير الاستخبارات العسكرية، وابراهيم الداود وزير الدفاع، وسعدون غيدان آمر الحرس الجمهوري. وحسبما علمت أن هؤلاء العسكريين الذين كانوا الأساس في الحركة، أرادوا لهم سنداً أو قاعدة حزبية منظّمة، فتفاوضوا مع القيادة البعثية. كان البعثيون، وفق ما صرّح به أحد قادتهم في ما بعد، قد اعترضوا، في تلك المفاوضات، على أن تكون قيادة الحركة بيد العسكريين، فسخر منهم صدام حسين قائلاً «نكدر ندبّرهم»، ويقصد الاستفادة منهم، ثم التخلّص منهم في ما بعد.

وفي ١٧ تموز (يوليو) حدث الانقلاب الذي كان انقلاباً أبيض تقريباً، لأن الحرس الجمهوري بقيادة سعدون غيدان قبض على عبد الرحمن عارف الذي جرى تسفيره إلى خارج العراق، وشكّلت الوزارة برئاسة عبد الرزاق النايف.

وكان بعض رجال الأعمال في بغداد مرتاحين إلى التغيير على أساس أن النايف كان من المقتنعين بالأعمال الحرة والمشاريع الخاصة. وكنت أجيبهم، بدون أن يكون لي علم سابق بدواخل الحركة، بأن القوة العسكرية للجهة المنظمة وهم البعثيون، أما العسكريون فكانوا أشخاصاً بلا قواعد. وفي عداد رجال الأعمال أولئك كان لطفي

العبيدي من الموصل، الذي كان على علاقات مع رجال أعمال خارجيين، حتى قيل إن أحدهم هو روبرت أندرسون، الوزير الأميركي السابق الذي كان يحاول الحصول على امتياز لاستثمار الكبريت، وكان أحد الداعين للانقلاب. وبالمصادفة كنت قد حجزت للسفر إلى لبنان في ١٩٦٨/٧/١٨، وكان على متن الطائرة، أيضاً، لطفي العبيدي نفسه. وخلال السفرة جاءني إلى مقعدي وسألني عن رأيي في التغيير، فقلت له إنني غير متفائل لأن حزب البعث الذي يتمتع بقاعدة منظمة، هو الذي سيسيطر نهائياً. فردّ لطفي بأن النايف والداود يعتمد عليهما في التمسّك بالسلطة والوقوف أمام أي محاولات مشتبه فيها. وعند وصولنا إلى بيروت وجدت وليم ليكلاند، الأميركي الذي كان في العراق سابقاً في استقبال لطفي العبيدي مع عراقيين آخرين، ما عزّز الاشتباه لدي بما قيل عن أن الانقلاب كان بتحريض وتعاون أميركيين طمعاً بامتيازات النفط والكبريت، فضلاً عن السير مع السياسة الاستراتيجية الأميركية. وبينما كنت في بيروت، وفي ٣٠ تموز (يوليو)، سمعت عبر الراديو خطاب أحمد حسن البكر، رئيس الجمهورية، يعلن فيه اطاحة جماعة النايف ـ الداود، وترحيل نايف خارج العراق، والسيطرة، تماماً، على المناصب الوزارية وشؤون الدولة، فتحقق ما كنت أتوقّعه من أن السلطة ستؤول إلى الحزب المنظّم ولن تبقى بيد العسكريين.

وبعد أسابيع قليلة من عودتي إلى بغداد، علمت من بعض الأصدقاء أن البعثيين لا سيما أحمد حسن البكر، يحاولون استمالة الديموقراطيين والتقدميين. وكان وراء هذه الرغبة ناصر الحاني الذي كان قد عيّن وزيراً للخارجية بعد أن كان سفيراً للعراق في بيروت، ويقال إن له دوراً مهماً في التفاوض بين الجهات الأميركية والقيادة القومية للبعث في لبنان، وهو التفاوض الذي تمّ بنتيجته الانقلاب ومجيء حزب البعث إلى الحكم. وكنت قد تعرّفت إلى ناصر الحاني حينما كان موظفاً في وزارة التربية قبل سنوات، وبعدها عندما كان سفيراً في لبنان، وكان انطباعي عنه أنه رجل قومي، ولكنه ديموقراطي يميل إلى العمل بالأساليب الدستورية وحكم القانون.

وبعد وصولي إلى بغداد بأيام قليلة، اتصل بي ناصر الحاني هاتفياً، وكان مقرّباً من أحمد حسن البكر، وأبلغني أن البكر يريد مقابلتي، فرحّبت بذلك. وتمّت المقابلة مع رئيس الجمهورية في الموعد المعيّن، وأخذ يتحدث عن توحيد الجهود لخدمة البلاد وتطبيق النظم الديموقراطية، وعبّر عن رغبته في تعاوننا مع هذا الاتجاه ودعمه، فأخبرته بأن مبادئنا الأساسية تطبيق النظام الديموقراطي والبرلماني الدستوري وحكم القانون وضمان الحريات، فإذا كانت الحكومة ستطبق هذه الاجراءات وتسير على هذا

النهج فإنها ستلقى منّا كل الدعم والتعاون. وبهذا انتهت تلك المقابلة التي التقيت فيها أحمد حسن البكر للمرة الأولى.

ولم تمض أيام معدودة حتى سمعت بأن ناصر الحاني اغتيل من قبل جماعة أخذته من داره إلى مكان مجهول وقتلته. وكان الانطباع العام في البلد أن اغتياله كان من قبل حزب البعث. وذكر، بعد أشهر من الحادث، أن زوجته الأجنبية حينما كانت تشاهد التلفزيون ظهر فيه عبد الوهاب المشهداني (هوبي الأعور) فشخّصت بأنه كان أحد الذين جاءوا لأخذ ناصر الحاني في اليوم الذي اغتيل فيه. وكان هذا أول أعمال الاغتيال التي تمّت نتيجة الخلافات داخل السلطة وحزب البعث.

حملة مكافحة التجسّس وإعدام زكي عبد الوهاب

وبعد مرور نحو سنة قامت سلطة البعث بحملة غوغائية سمّيت مكافحة التجسس، فألقي القبض على عدد كبير من الأشخاص، كما أتهم أشخاص غائبون عن العراق أيضاً. وكان من بين المعتقلين زكي عبد الوهاب الذي كان في ما مضى سكرتيراً للحزب الوطني الديموقراطي وبقي بعد استقالته من ذلك المنصب، صديقاً عزيزاً، وتولّى منصب المدير العام لمصرف الرافدين بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، كما بيّنت سابقاً. وكان رجلاً معروفاً بدماثة خلقه ومخلصاً لعمله ولوطنه، وذا اتجاهات يسارية معتدلة. وقد تأثرت كثيراً لاعتقاله، ورغبت في أن أقوم بكل ما في وسعي لإنقاذه. وكنت في ذلك الحين أتردد على عبد اللطيف الشوّاف الذي كان وزيراً سابقاً للاقتصاد ومحافظاً للبنك المركزي في عهد الثورة المذكورة، وكان عديلاً لزكي عبد الوهاب. وكنّا نبحث عن سبيل لإطلاق سراح زكي عبد الوهاب. وبيّنت أني مستعد لمقابلة رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر الذي لم أقابله إلا مرة واحدة منذ تسلّمه رئاسة الجمهورية سنة ١٩٦٨.

فاتصلت بديوان الرئاسة طالباً موعداً، فتحدد ذلك وذهبت إلى القصر الجمهوري، وقابلت رئيس الجمهورية، مبيّناً له إنني جئت لأجل البحث في قضية زميلنا زكي عبد الوهب الذي اعتقل لسبب لا نعلمه، وطلبت إليه إعلامي عن السبب ومحاولة مساعدته لأن زكي عبد الوهاب كان في الحزب الوطني الديموقراطي، وإني مقتنع بإخلاصه لبلده وعمله. فبيّن لي أنه هو، كذلك، كان يعتقد بأن زكي عبد الوهاب من الذين يُعتمد عليهم، حتى أنه كان مرشّحاً من قبل حزب البعث لمنصب

وزاري. ولكنه، ويا الأسف، أعترف في التحقيق بالتهمة التي إسندت إليه وهي التجسس. فأظهرت له استغرابي الشديد من اتهامه بمثل هذا العمل الذي استبعده كثيراً عن زكي عبد الوهاب، فقال: نحن كذلك كنّا نعتقد بنزاهته وإخلاصه، ولكن هذا هو الواقع. ولم أستطع، بالطبع، أن أبيّن له أن اعتراف زكي عبد الوهاب، إن وجد حقاً، لا بد أن يكون قد انتزع منه تحت التعذيب. فخرجت متألماً لهذه النتيجة التي توقّعت منها التشاؤم الكبير. وفي مساء يوم المقابلة ذهبت إلى مكتب محاماة عبد اللطيف الشوّاف وأخبرته بخلاصة الحديث الذي دار مع رئيس الجمهورية. وفي اليوم التالي سمعت أن عبد اللطيف الشوّاف سافر إلى خارج العراق، فتوجّست خيفة من هذا الحدث لأن عبد اللطيف الشوّاف، إضافة إلى كونه عديلاً لزكي عبد الوهاب، فإنه كان شريكاً له في بعض قضايا المحاماة، واستنتجت من سفره بأنه خشي من الملاحقة بسبب اعترافات زكي عبد الوهاب.

وبعد ثلاثة أو أربعة أيام من المقابلة مع البكر، جيء بزكي عبد الوهاب إلى شاشة التلفزيون هزيلاً شاحباً، فأدلى باعتراف مطوّل أشار فيه إلى أنه كان يدلي ببعض المعلومات إلى أخيه عطا عبد الوهاب الذي كان سكرتيراً للوصي عبد الإله. وأعتبر أن إعطاء تلك المعلومات لأخيه عطا الذي لا بد أنه أوصلها إلى الوصي، بمثابة اعتراف بقيامه بالتجسس.

وكان عطا عبد الوهاب في عمل خاص له في الكويت أثناء اعتقال زكي عبد الوهاب، واختطف من هناك وجيء به إلى بغداد متهماً بالتجسس أيضاً، وقدم إلى المحاكمة مع أخيه، وقيل لي إنه اعترف في المحكمة بأن أخاه زكي عبد الوهاب كان يدلي له ببعض المعلومات السياسية التي كان يوصلها بدوره، إلى الوصي عبد الإله.

وحكم على زكي عبد الوهاب وعلى أخيه بالإعدام. وقد نفّذ الحكم بزكي عبد الوهاب ومتهمين آخرين في الحال، بينما أجّل تنفيذ العقوبة بحق عطا عبد الوهاب الذي قضي بضع سنوات في زنزانة الإعدام حتى تغيير العقوبة إلى السجن المؤبّد، ثم شمله عفو خاص.

وقد تأثرت كثيراً لخسارة زكي عبد الوهاب، كما تأثر عدد كبير من الأصدقاء الذين يعرفونه، وإنْ كان إعدامه عن طريق محاكمة، لكنها كانت محاكمة صورية، وكان الإعدام بمثابة اغتيال. وباعتقادي أن البعثيين أرادوا، في ذلك الوقت، التنكيل بجميع الأطراف السياسية وتهديدها، فكان زكي عبد الوهاب ضحية ذلك.

مستشار السفارة السوفياتية يحاول إقناعي بتأييد البعث

بعد تسلّم السلطة واستفراده بها، كان مستشار السفارة السوفياتية في بغداد يزورني في محاولة لإقناعي بجدوى تأييد البعث باعتبار أنه مناوئ للاستعمار، وكنت أرد عليه بأن حزب البعث ومجيئه إلى السلطة في سنة ١٩٦٣ وللمرة الثانية سنة ١٩٦٨ كان بتآمر مع المخابرات الأميركية. حتى أن أحد قادتهم (وهو علي صالح السعدي) اعترف بأنهم جاؤوا «بقطار أميركي»، وأن انقلاب ١٩٦٨ كان، أيضاً، باتفاق مع الأميركين، وكان الوسيط في ذلك ناصر الحاني حينما كان سفيراً للعراق في بيروت. ويقال إن اغتيال حردان التكريتي في الكويت، بعد اغتيال الحاني بفترة قصيرة، كان للهدف نفسه. غير أن حديثي مع المستشار لم يغيّر من قناعة الحكومة السوفياتية بتأييد حكومة البعث في العراق، بحيث أنه بعد فترة وجيزة توصّل البعث إلى تحالف مع الحزب الشيوعي العراقي في ما سمّي الجبهة الوطنية والقومية التقدّمية، والتي بنتيجتها تولّى عامر عبد الله ومكرم الطالباني الوزارة. وكان ذلك، باعتقادي، أحد الأخطاء التي ارتكبها الحزب الشيوعي العراقي الذي خدم سلطة البعث، وعندما حققت السلطة غايتها تخلّت عنه، وأخذت تنكّل بقيادته وأعضائه بحيث اضطر كثير منهم إلى الهروب إلى الخارج واللجوء إلى الدول الاشتراكية وغيرها، واضطر الحزب الشيوعي إلى التحوّل إلى العمل السرّي.

غياب عناصر بعثية معتدلة

كنت على صلة مع محمد عايش وزير الصناعة. وكنت بحكم طبيعة عملي، على اتصال به، فوجدته رجلاً معتدلاً. وكنت أيضاً على اتصال مع غانم عبد الجليل الذي كان على صلة قربى مع سلمان العزاوي، العضو في الهيئة الإدارية للحزب الوطني التقدّمي، وكان سلمان العزاوي قد رتّب اجتماعاً بيني وبين غانم عبد الجليل في دار الأخير، وأتذكر أن طارق عزيز حضر اللقاء، وكانت المرة الأولى التي أتعرّف فيها اليه.

وقد ساءتني كثيراً خسارةُ هؤلاء الأشخاص، وخصوصاً غانم عبد الجليل ومحمد عايش، اللذين كانا من المعتدلين، وقد أُعدما مع عدد كبير من قادة حزب البعث سنة ١٩٧٩ بتهمة التآمر على الحكومة، وهي العملية التي مهّدت لإطاحة صدام

حسين بالبكر وتسلّمه رئاسة الجمهورية وأمانة القيادة القطرية لحزب البعث. وكان هؤلاء الضحايا قد اقترحوا انتخاب رئيس الجمهورية، وليس فرضه فرضاً.

وبغياب هذه العناصر المعتدلة، توجّست بأن سلطة البعث ستكون أكثر قسوة وميلاً إلى الانفراد والتمسّك بحكم الحزب الواحد، بناءً على تولّي صدام حسين مقاليد الأمور كلها.

شهادة تحريرية لمصلحة صديق شنشل

بعد انقلاب ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨ كان صديق شنشل، سكرتير حزب الاستقلال، قد اعتقل إثر الانقلاب مع قوميين ناصريين آخرين مثل خير الدين حسيب، وأديب الجادر الذي كان وزيراً للصناعة، وعبد الستار علي الحسين الذي كان وزيراً للنفط. وبعد خروجه من المعتقل كتب مراسل الشرق الأوسط لجريدة «فاينانشيال تايمز» مقالاً في تلك الجريدة بحث فيه موضوع تنافس شركات النفط على الحصول على امتياز النفط لمنطقة شرقي بغداد، التي سلمت من امتيازات شركة النفط بالقانون رقم ٨٠. وأُتهم صديق شنشل بدور في ذلك التنافس الذي حدد في عهد وزارة طاهر يحيى لمصلحة بعض الشركات. وأقام صديق شنشل دعوى جزائية على الجريدة باعتبار أنها قامت بنشر قدح وذم بحقه. وأوكل عنه محامياً بريطانياً مشهوراً هو المستر فوت. وطلب ذلك المحامي من صديق شنشل أن يقدّم شهادات أو إثباتات تسند دعواه، ومن جملة ذلك أنه طلب مني تقديم شهادة تحريرية لمصلحته. فقمت بذلك، إذ أعددت شهادة أشرت فيها إلى أن صديق شنشل كان، حسب علمي، رجلاً نزيهاً، ولا أعتقد أنه يمكن أن يقوم بمثل هذه الصفقات. فكانت تلك الشهادة من بين الأسباب التي حملت جريدة «الفاينانشيال تايمز» على أن تحسم الدعوى مع صديق شنشل خارج المحكمة، بنشر اعتذار له في الجريدة، ودفع تعويض نقدي.

الحجز ومنع السفر

خلال اعتقالي تشبّث ابني هيثم بواسطة المحامي فازع فجر القصير، الذي وكّله عنه وعن والدته، للسعي إلى رفع الحجز عن أمواله وأموال والدته، وهو الحجز الذي فرض في القرارات الصادرة في ٨ شباط فبراير ١٩٦٣، وأن يرفع، كذلك، منع السفر عنه وعن والدته. ولكن الحجز ومنع السفر بقيا ساريين عليّ. وكان هيثم، بعد ثورة

١٤ تموز (يوليو)، وطوال عهد عبد الكريم قاسم، المدير المفوّض لشركة الزيوت النباتية التي كنت قد أسستها مع أصدقاء وزملاء آخرين، وتوليت إدارتها منذ تأسيسها إلى وقت استيزاري في ثورة ١٤ تموز (يوليو)، حينما انسحبت وتولّى ابني هيثم الادارة بموجب قرار مجلس إدارة الشركة. ولكن في انقلاب ٨ شباط استغل بعض المساهمين الموقف السلبي العدائي مني ومن هيثم، وعرقلت السلطات أعمال الشركة، وأجبروا هيثم على الاستقالة، وعيّن مكانه منذر نوري فتاح ومهدي الرحيم من المساهمين في الشركة، وتولى هيثم منصب المستشار الاقتصادي الذي أوجد خصيصاً لأجل ذلك، حتى تأميم الشركة سنة ١٩٦٤.

رد الزيارات إلى آخرين

بعد فترة من إطلاق سراحي الثاني، بدأت برد الزيارات إلى الأصدقاء الذين زاروني في داري مرات عديدة، لا سيما في فترة الإقامة الإجبارية، وبينهم كامل الجادرجي، ويوسف عز الدين ابراهيم وزير المعارف الأسبق في حكومة حكمت سليمان، وناجي الأصيل وزير الخارجية الأسبق ومدير الآثار العام ممن كانت لي معهم علاقات صداقة منذ زمن طويل. وكان بينهم أيضاً خدوري خدوري الذي كان قد تولّى سكرتارية الحزب الوطني التقدّمي، وكان، حينئذٍ، يتولى منصب المدير المفوّض لشركة البيرة الشرقية. وكان شخصاً محبوباً يزوره في مكتبه كثير من الشخصيات الاجتماعية البارزة. كما زارني في داري زملاء من الحزب الوطني التقدّمي، وزملاء سابقون من الحزب الوطني الديموقراطي، ومن بينهم هديب الحاج حمود، برغم أنه كان من الذين عارضوني واشترك في تقديم مذكرة ضد بقائي في الوزارة. ومن بين الذين زاروني، أيضاً، حسين جميل الذي كان قد هاجمني شخصياً عند وقوع خلاف بيني وبين قادة الحزب الوطني الديموقراطي، وكذلك عبد الله عباس، ومظهر العزاوي، وعواد علي النجم من قادة الحزب الوطني الديموقراطي السابقين الذين اختلفوا معي في الموقف في عهد عبد الكريم قاسم. وكان عواد علي النجم يتودد لي كثيراً، ويصرّح بأنه اقتنع، في ذلك الوقت، بصحة موقفي. ومن الذين زاروني أيضاً شخصيات مستقلة مثل عبد الفتاح ابراهيم والدكتور طلعت الشيباني، والدكتور فيصل السامر، والدكتور مهدي مرتضى، وعبد اللطيف الشوّاف، ونجيب محيي الدين، إضافة إلى شخصيات عسكرية نشأت بيني وبينها إثر تلك الزيارات، علاقات صداقة مثل العميد المتقاعد أحمد محمد يحيى الذي كان يتولّى

منصب وزير الداخلية، وكان زميلاً لي في المعتقل، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، ثم أطلق سراحه قبل إكمالها. كما زارني، ونشأت لي صداقه معه، العميد المتقاعد عبد الله العمري، مدير كلية الأركان العسكرية سابقاً، والعميد المتقاعد يوسف بطة، وجاسم العزاوي، السكرتير الخاص لعبد الكريم قاسم، والمرافقان قاسم الجنابي وحافظ علوان، والصديق رشيد مطلك، الذي مرّ ذكره، وكان واسطة الاتصال بيني وبين عبد الكريم قاسم قبل ثورة ١٤ تموز (يوليو)، وغيرهم من الذين أظهروا تقديراً لموقفي وعطفاً عليّ لما ما لحقني من أذى بسبب ذلك. ومن جانبي رددت الزيارات لمعظم هؤلاء.

وبعد بضعة أشهر من إطلاق سراحي، تسلّمت رسالة من عامر عبد الله، أحد قادة الحزب الشيوعي العراقي، الذي كان قد التجأ إلى الخارج قبل انقلاب ٨ شباط، والذي كنت قد تعرّفت اليه خلال الاتصالات التي كنت أقوم بها في إطار جبهة الاتحاد الوطني قبل ثورة ١٤ تموز (يوليو). وكان مصدر الرسالة من بغداد ما يدلّ على أنه قد عاد سراً إلى العراق، في الوقت الذي أخذ الحزب الشيوعي يؤيد إجراءات التأميم التي قامت بها حكومة طاهر يحيى في عهد عبد السلام عارف في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٤، باعتبار تلك الإجراءات جزءاً من التطور الاقتصادي اللارأسمالي. وفي تلك الرسالة عبّر عامر عبد الله عن تقديره وإعجابه بموقفي خلال الاعتقال، وكانت رسالة، شفافة سررت بها كثيراً لأنها تعكس مكانتي بين الأوساط السياسية، وبعد تسلّمي تلك الرسالة وصلني خبر من عامر عبد الله يفيد بأنه يرغب في لقائي، فأخبرت كامل الجادرجي، نظراً للتعاون السياسي الذي عاد بيننا، فحبّذ مثل هذا اللقاء. وقمت بالاشتراك مع أحد أصدقاء الطرفين بترتيب اجتماع به سرّاً في دار ذلك الصديق. وبعد ذلك أخذنا نجتمع من حين لآخر، حسب الترتيب المذكور، للتداول في الأوضاع العامة، وما يجب أن يتخذ من المواقف إزاءها.

وفي أحد تلك الاجتماعات، وبينما كنا ننتظر، أنا والصديق الذي أتاح لنا فرصة اللقاء في داره، مجيء عامر عبد الله، وإذا بالباب يطرق ويدخل علينا شخصان عرف أحدهما نفسه بأنه عزيز الحاج، وكان الآخر ماجد عبد الرضا، وذكرا أنهما جاءا ممثلين عن الحزب الشيوعي للتداول معي في الشؤون العامة. وقد علمت بعد يوم أو يومين أن ذلك حدث بعد انقلاب قام به عزيز الحاج على اللجنة المركزية للحزب

الشيوعي، وتولّى، إثره، قيادة الحزب، ثم حدث في فترة لاحقة الانشقاق عن قيادة الحزب الشيوعي الذي عرف باسم القيادة المركزية وقاده عزيز الحاج نفسه. وكان ذلك اللقاء الأول والأخير مع عزيز الحاج، مع أنني كنت أعرفه من خلال مقالاته التي كان ينشرها في جريدة «اتحاد الشعب» في عهد عبد الكريم قاسم.

وفي اطار الزيارات أودّ الإشارة إلى أنه بعد خروجي من الاعتقال الأول زارني في داري ظهر أحد الأيام السفير السوفياتي ياكوفليف يرافقه مستشار السفارة لتهنئتي بخروجي من المعتقل. فقدّرت ذلك كثيراً واعتبرته تقديراً من الحكومة السوفياتية نفسها.

رد الزيارة إلى الجادرجي... ووفاته

بعد قرار المحكمة العسكرية إطلاق سراحي بكفالة في تشرين الثاني ١٩٦٣ بقيت محجوزاً في داري وفق قرار المحكمة.

وبعد اعتقالي في المرة الثانية بقرار من المحكمة التي اتخذت ذلك بإيعاز من السلطات المختصة، وإطلاق سراحي للمرة الثانية، كما ذكرت سابقاً، كنت أستقبل في داري زوّاراً عديدين من زملاء سابقين وأصدقاء مختلفين.

وبعد نحو شهر من إطلاق سراحي الثاني وجدت من المناسب أن أرد الزيارة لكامل الجادرجي الذي كان قد زارني في المعتقل زيارة مجاملة، وكان موقف الطرفين ودياً، كأن لم يحدث بينهما أي خلاف سياسي، وتجنّب الطرفان تلك الموضوعات تماماً. وتكررت زيارتي للجادرجي، ولو أن الانفصام السياسي كان مستمراً، لا سيما بين قواعد الحزبين «الوطني الديموقراطي» و«الوطني التقدّمي» حيث كانت الجماعة الأولى تطلق عليهم، لفترة من الزمن، اسم جماعة محمد حديد. وقد مرّت بعض المناسبات السياسية التي استوجبت تقديم مذكرات بشأنها إلى رئيس الجمهورية، فدعاني الجادرجي إلى الاشتراك في وضعها وتوقيعها.

ومن بين تلك المذكرات مذكرة تتعلق بعزم الحكومة على منح امتياز جديد للنفط في منطقة شرقي بغداد، وقد وضعت نص المذكرة بنفسي ووقعتها مع الجادرجي. وفي تلك الفترة كان الجادرجي يدوّن مذكّراته، وكان يستعين بذلك بالسيد عبد المجيد الونداوي، المحرر السابق في جريدة «الأهالي».

وفي إحدى زياراتي للجادرجي في تلك الفترة، وكنت فيها عازماً على السفر إلى خارج العراق لعمل خاص، سلّمني الجادرجي مسودة تلك المذكرات مكتوبة بخط يد الوندواي، وطلب إبداء ملاحظاتي ورأيي فيها، فأخبرته بأني سأقرأها، وأدوّن ملاحظاتي حولها بعد عودتي من السفر. وقرأتها فعلاً، وسجّلت ملاحظاتي على ورقة منفصلة، وسلّمتها إليه. ولكن لم يتسن لي ولا له مناقشة تلك الملاحظات، إذ وافته المنية بعد أيام قليلة من عودتي.

وكان محمد عويد الدليمي قد ذكر في كتابه عن الجادرجي وجود مذكرة مشتركة أعددتها أنا وكامل الجادرجي وهديب الحاج حمود حول قانون الانتخابات الذي أصدرته حكومة ناجي طالب في عهد عبد الرحمن عارف[١]

وعلمت أن كامل الجادرجي توفي فجأة حينما كان ـ مجتمعاً مع بعض قادة الحزب الوطني الديموقراطي الذين كانوا يلحّون على قيامه بمبادرة سياسية، وقد دخلوا معه في نقاش حاد. وبما أن الجادرجي كان مصاباً بمرض في قلبه، فاعتقد أن ذلك التأزم كان السبب المباشر للنوبة القوية التي أصابته وأودت بحياته.[٢]

بعد ذلك ببضعة أيام، وبعد انتهاء التعزية، وخلال الحديث مع ابنه نصير الجادرجي، قال إن هناك طلباً لإقامة حفل تأبيني للجادرجي، وطلب إليّ أن أتولى رئاسة اللجنة التي ستنظم هذا الحفل. فوافقت، وقمت مع زملاء آخرين في اللجنة، بالإعداد لذلك، إذ حددنا موعد أربعينيته لإقامة الحفل، ووجهنا الدعوة إلى عدد من الشخصيات السياسية والأدبية العراقية، كما دعونا بعض الشخصيات من خارج العراق مثل كمال جنبلاط من لبنان، ويوسف السباعي (سكرتير منظمة التضامن الآسيوي الأفريقي) من مصر، وأقيم الحفل في موعده المحدد في قاعة الخلد بحضور جمهور غفير. وقمت بافتتاحه بكلمة. وألقى عدد من الشعراء قصائد، كما ألقى بعض الشخصيات السياسية العراقية والعربية كلمات في المناسبة. ونشرت وقائع حفل التأبين في كراس خاص.[٣]

---

(١) محمد عويد الدليمي، مصدر سابق، ص٢٢٦.

(٢) توفي كامل الجادرجي يوم الخميس الأول من شباط (فبراير) ١٩٦٨.

(٣) نشر الكراس بعنوان **تأبين الفقيد الراحل الأستاذ كامل الجادرجي** (دار الجاحظ للطباعة والنشر)، بغداد، ١٩٦٨.

وفي ما يأتي نص الكلمة التي ألقيتها:

سيداتي، سادتي

أود قبل كل شيء أن أتقدّم باسم لجنة تأبين الفقيد الزعيم الوطني كامل الجادرجي إلى الذوات الذين تفضلوا بقبول الدعوة لحضور هذا الحفل الكريم، وخاصة الذين تجشّموا عناء السفر من البلاد العربية الشقيقة لأجل ذلك، أتقدّم إليهم جميعاً بجزيل الشكر وعظيم التقدير لمساهمتهم معنا في هذا الحفل الذي نريد أن نعبّر فيه عما نكنّه لفقيدنا من إجلال وإكبار.

سيداتي، سادتي

إن الألم ليحز في نفسي، وإن الأسى ليملأ قلبي، حين أقف اليوم لتأبين الزعيم الوطني الراحل كامل الجادرجي، فإنه إلى جانب صفاته الممتازة وأخلاقه العالية كصديق عزيز وإنسان فاضل وزعيم سياسي مخلص، قد خسرته البلاد، وخسرته الأمة العربية جمعاء، وهي في موقف دقيق أشدّ ما تحتاج فيه إلى مثل شخصيته الفذّة، واندفاعه للعمل، وجرأته في الكفاح، وتحمّله التضحية في سبيل الصالح العام، نظير حاجتها لحل مشاكلها الراهنة إلى الآراء السديدة التي كان يدين بها، وإلى المبادئ القوية التي كان يعتنقها.

لقد كان فقيدنا الجادرجي إلى آخر لحظة من حياته، مؤمناً بأن الديموقراطية هي السبيل الوحيد للوصول إلى حل مشاكل المجتمع، وكانت هذه الديموقراطية بمفاهيمها وحدودها واضحة لديه كل الوضوح، فهي تعني عنده إقامة حياة دستورية تضمن للمواطنين حرياتهم، ومنها حرية التعبير وحرية التنظيم السياسي وحرية التصويت في الانتخابات، بحيث يؤدي ذلك إلى أن يكون الحكم ممثلاً لإرادة الشعب بصورة صحيحة، وهي لا تعني أي شكل من أشكال الديكتاتورية المقيدة للحريات أو المستندة على الحزب الواحد أو التي تشوّه إرادة الشعب بأي وجه من الوجوه.

ولم يكن الفقيد ليتجاهل طبيعة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها مجتمعنا، وما يكتنفها من ملابسات وتعقيدات ناجمة عن واقع هذا المجتمع وتركيبه وعن ظروف المرحلة التي يمرّ بها، وما تتطلبه معالجة ذلك كله من خطط منظمة وأعمال جبارة وطرائق سليمة في

العمل السياسي، ولكنه كان يرى أن مفتاح كل هذه المشكلات هو البدء بتطبيق الديموقراطية التي كان يؤمن بأنها تؤدي حتماً إلى قيام الأوضاع التي توفّر القدرة على حل هذه القضايا، وعلى مجابهة الأخطار الخارجية التي تهدد بلادنا في هذه الظروف بالذات خصوصاً.

على أن هذه الديموقراطية لم تكن لدى الفقيد مجرّد هدف يسعى لتحقيقه، بل كان لديه أيضاً أسلوب للعمل يلتزم «بالعقلانية» وبالأخلاق الفاضلة التي تعتبر قاعدة (الغاية تبرر الواسطة أساس الفساد في العمل السياسي).

لقد كان كامل الجادرجي رمزاً للمدرسة السياسية التي احتضنت هذه الآراء والمفاهيم في العراق يوم نشأت بمولد الجماعة التي عرفت بـ «جماعة الأهالي» في أوائل الثلاثينات من هذا القرن، ثم تبلورت في تأسيس الحزب الوطني الديموقراطي برئاسة الفقيد.

وقد قامت هذه الحركة السياسية التي كان يقودها الراحل، بدور كبير في تاريخ العراق الحديث، فكان لها الفضل الأكبر في بث المفاهيم التقدمية في السياسة والاجتماع والاقتصاد في العراق، وكانت تعبّر أصدق تعبير عن مطالب الشعب فاتسع نفوذها وتأثيرها حتى امتد إلى الأقطار العربية الشقيقة.

وكان للجادرجي فضل عظيم في بلورة الأحداث التي أدت إلى الانتفاضات الوطنية التي كان لها تأثيرها المستمر في مقاومة الاستعمار ومناهضة العهد الملكي، فقد كان وهو على رأس الحزب الوطني الديموقراطي، يعمل ليل نهار في تلك الظروف العصيبة، بما عرف عنه من نشاط وحيوية وجرأة وإقدام، لمقاومة الحكم الفاسد والاحتكارات الأجنبية والمشاريع الاستعمارية وللدعوة إلى التحرر والإصلاح ساعياً بكل جهده وبما عهد فيه من لياقة وكياسة، إلى جمع الأطراف الوطنية، وتحقيق اللقاء والتعاون بينها، من أجل إنجاز أهداف وطنية معينة فأحبطت معاهدة بورتسموث سنة ١٩٤٨ وقامت انتفاضة سنة ١٩٥٢ ضد الطغيان الملكي وانتفاضة سنة ١٩٥٦ ضد العدوان الثلاثي على الشقيقة مصر الذي زجّ بالفقيد في السجن بسببه، وقامت الجبهة الوطنية لمقاومة حلف بغداد ونظام الحكم المستند إليه، فانبثقت ثورة ١٤ تموز (يوليو) التي كان الفقيد، وهو رهين

السجن، على اتصال بإعداد الخطوات لقيامها، وقضت على ذلك الحلف ونظامه.

ومن أجل ذلك كله تحمل الراحل الكريم كثيراً من العنت والاضطهاد، فمن ملاحقات ومحاكمة واعتقال وحبس إلى تضحيات كثيرة أخرى، ولكنه كان صبوراً يواصل عمله بإصرار وعناد من أجل تحرير وطنه وأمته من ربقة الاستعمار والاستغلال.

ولو استعرضنا القضايا الرئيسة لوطننا وأمتنا لوجدنا أن للحركة السياسية التي كان يقودها الجادرجي فضل السبق إلى توعية الرأي العام بشأن هذه القضايا، وإلى الدعوة لوضع الحلول الناجعة لها. وفي هذه المحنة التي تجابهها الأمة العربية اليوم من جراء الخطر الصهيوني المحدق بالوطن العربي لا بد لنا من الإشارة إلى ما كان لمدرسة ـ الأهالي ـ وللحزب الوطني الديموقراطي من دور كبير في نصرة قضية فلسطين، وفي مقاومة قرار التقسيم دفاعاً عن حقوق العرب في أرضهم، كما لم يكن موقف هذه الحركة السياسية من القضايا العربية الأخرى أقل أثراً من موقفها هذا، فقد بادرت إلى دعم قضية استقلال سورية ولبنان بعد الحرب العالمية الثانية ومساندة قضايا التحرر في المغرب العربي، ولا سيما ثورة الجزائر، والوقوف إلى جانب الحركات التحررية الأخرى في الوطن العربي.

لقد كان الجادرجي مؤمناً بأن الأمة العربية لا بد لها من أن تتحد، لأن ذلك هو النتيجة الحتمية لوحدة اللغة والتاريخ والحضارة والمصير. ولكنه كان يرى أن هذه الوحدة يجب أن تنمو وتتطور إلى اتحاد يضم الأقطار العربية وفق أسس ديموقراطية تضمن للأمة العربية التعبير عن إرادتها تعبيراً صحيحاً لأن القضايا القومية والأهداف الوطنية مترابطة فيما بينها ويجب أن يسير العمل من أجلها سيراً منسّقاً ومتوازياً.

وكانت جريدة ـ الأهالي ـ وأخواتها من الصحف التي صدرت عن الجماعة التي كانت تلتف حول فقيدنا الجادرجي، أول من وجّه الأنظار في العراق إلى مشكلة الفقر المدقع والتفاوت الكبير في المستوى المعيشي بين الطبقات الاجتماعية، وفقدان تكافؤ الفرص، وما يستتبع ذلك من انتشار الفقر والجهل والمرض، مشخّصة في الوقت نفسه الأسباب والعوامل لهذه

المساوئ بالإقطاع والاقتصاد المسيّب وسيطرة الاحتكارات الأجنبية، وخضوع الاقتصاد الوطني للاقتصاد الاستعماري مقدّمةً الحلول العلمية لجميع هذه الأمور، ومعالجة إياها معالجة واقعية أدّت في النهاية إلى الأخذ بالكثير مما دعت إليه هذه الآراء.

ومن خلال ذلك قامت بدور مهم في نصرة قضايا العمال، والدفاع عن مصالحهم ومعالجة مشاكلهم، وفي الانتصار للفلاحين، وتأييدهم في مطالبهم المشروعة، وتوجيه الاهتمام إلى حالتهم البائسة التي تتعارض مع جميع المفاهيم الانسانية والعمل على انتشالهم مما هم فيه من فقر فظيع، والدعوة إلى حل مشكلتهم عن طريق توزيع الأراضي عليهم.

وكانت الدعوة إلى التخطيط الاقتصادي وقيام الدولة بالمشاريع الكبرى في استثمار الثروات الطبيعية في حقل الصناعة والخدمات العامة، من أجل تطوير اقتصاديات البلاد تطويراً سريعاً مقروناً بالحركة السياسية التي كان يقودها الفقيد الجادرجي، وكان هو أول من دعا إلى هذه الفكرة في العراق وألحّ في المطالبة بتحقيقها باستمرار وإصرار باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحقيق تقدّم سريع في تطوير الاقتصاد الوطني بغية تقليل الفروق الاقتصادية بين الطبقات ومعالجة مشكلة الفقر ومساوئه مستمداً ذلك كله من فلسفة الاشتراكية الديموقراطية التي تستهدف تطبيق الاشتراكية بطريقة لا تتعارض مع قيام نظام سياسي برلماني يفسح المجال لتعدد الأحزاب، وتضمن فيه الحريات ويسود القانون وتتاح الاستفادة من المواهب الفردية في التشبث الاقتصادي لخدمة المجتمع وفق التخطيط العام.

ولقد كان الفقيد الجادرجي سبّاقاً إلى اتخاذ أول خطوة على الصعيد الرسمي في محاولة معالجة مشكلة احتكارات النفط المتمثلة في امتيازات الشركات الأجنبية التي أبرمت في عهد لم يكن العراق فيه يملك زمام أمره، وذلك حين قدّم خلال تولّيه وزارة الاقتصاد والمواصلات سنة ١٩٣٦ مذكرة رسمية إلى مجلس الوزراء حول ما كانت تتضمنه امتيازات النفط من الغبن والإجحاف.

وقد قامت الحركة السياسية ومن بعدها الحزب الوطني الديموقراطي الذي كان يرأسه الفقيد، بنشر بحوث متعددة في جرائد الحزب ومذكراته حول

امتيازات النفط، وشنّت حملة متواصلة داعيةً إلى تعديل هذه الامتيازات لإزالة ما فيها من هدر لحقوق العراق مما كان له الأثر الكبير في نشوء السياسة النفطية المتحررة.

ولقد عني الجادرجي ومعه الحركة السياسية التي يقودها، بالوحدة الوطنية وما تستلزمه من مكافحة العنصرية، وضمان حقوق الأقليات كما عني بصورة خاصة بضرورة الاعتراف بالحقوق القومية لإخواننا الأكراد في العراق، من أجل دوام الصفاء ووحدة المصير والمصالح المشتركة بين القوميتين العربية والكردية في وطننا العراقي. وكان الحزب الوطني الديموقراطي أول من وضع نصاً بهذا المآل في منهجه، فكان ذلك سابقة للأخذ به في صلب الدستور الموقّت بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) وقد كان فقيدنا شديد الاهتمام بالمشكلة الكردية إلى آخر أيام حياته فكان حريصاً على أن تحل هذه المشكلة حلاً سياسياً بعيداً عن اللجوء إلى الاقتتال.

إن هذه المواقف البارزة لم تكن إلا جزءاً من المواقف الوطنية للفقيد الجادرجي وهو يقود الحركة السياسية التي كانت تلتف حوله، تلك المواقف التي أحدثت صدى بعيداً في الرأي العام ووجهت المعنيين في مختلف الشؤون إلى الحلول الصحيحة للمشاكل التي يعانيها بلدنا، بل كان لها من التأثير العظيم على الأحداث ما وجّه سيرها نحو تحقيق ما تحقق من الأهداف الوطنية.

أيها السادة،

لئن كان من الطبيعي أن يظل تيار العقائد والآراء مستمراً في مجراه لا يتأثر باختفاء الأشخاص، فإنه قد نفقد ولا شك بغياب الراحل الجادرجي، قوة من القوى الديناميكية المحرّكة يصعب تعويضها.

إن ذكرى الفقيد الجادرجي ستبقى حيّة إلى الأبد، ما دامت خدماته الجليلة مسطّرة في صفحات التاريخ لتكون مثالاً يقتدي به العاملون في الحقل الوطني لمواصلة السعي من أجل تحقيق الأهداف السياسية التي كان يعمل لها دون هوادة ولسوف يكون الفوز بهذه الأهداف خير نصب يقام لتخليد ذكره.

رحمه الله، وطاب مثواه.

الملاحق

الملحق ١

منهج الحزب الوطني الديموقراطي

غاية الحزب

القيام بإصلاح عام في كافة نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم علمي منسّق شامل لجميع تلك النواحي وذلك بقصد تحقيق تطور البلاد من وضعها المتأخر إلى دولة ديموقراطية عصرية ويتوسل الحزب لتحقيق أهدافه بالوسائل الديموقراطية.

أهداف الحزب

١ ـ في السياسة الخارجية

أ ـ إكمال استقلال العراق وإقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على أساس الصداقة والمنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات بحيث تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة وتبديل المعاهدة العراقية البريطانية وفق هذه الأسس.

ب ـ تحقيق اتحاد البلاد العربية بجميع الأمور المشتركة بينها في إدارة موحدة أو نظام مشترك مع احتفاظ كل دولة منها بإدارة شؤونها المحلية وتقوية جامعة الدول العربية بحيث تحقق هذه الغاية.

ج ـ العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين أو إنشاء دولة يهودية فيها. وحلّ قضية فلسطين بما يضمن تكوين دولة عربية مستقلة فيها.

د ـ تعزيز العلاقات الودية مع الدول الأجنبية عامة والدول المجاورة خاصة والتعاون مع الدول كافة بصورة تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة لتنظيم السلم على أساس تعميم العدالة والحرية والرخاء في العالم.

٢ ـ في النظام السياسي

تحقيق حياة ديموقراطية نيابية برلمانية بما تستلزم مسؤولية الوزارة أمام مجلس نيابي منتخب وتطبيق نظام الانتخاب المباشر وتقسيم العراق إلى دوائر انتخابية فردية وإنماء الحياة السياسية الحزبية وتأييد الحريات الديموقراطية كالحرية الفردية وحرية الكلام والنشر والصحافة والاجتماع والاعتقاد وتوطيد هذه الحريات وإصلاح الجهاز الحكومي بحيث يصبح كفوءاً للقيام بواجباته وإصلاح الجيش إصلاحاً يجعل منه جيشاً عصرياً مدرباً وضمان استقلال القضاء وتوحيده وجعله قادراً على القيام بواجبات العدالة وكفالة الحقوق والحريات وجعل التشريع منسّقاً مع هذه الأهداف.

٣ ـ الوحدة العراقية

لا يفرّق الحزب بين العراقيين ولا يميز بعضهم من بعضهم الآخر ويعتبرهم جميعاً على اختلاف عناصرهم وأديانهم ومذاهبهم متساويين في الحقوق والواجبات وعليهم جميعاً أن يساهموا ـ بحسب قابلياتهم وكفاياتهم ـ في خدمة الكيان العام ولهم جميعاً أن يشاركوا في منافع هذا الكيان. إن الوطن العراقي ميدان للتعاون الحر على أساس المصلحة المشتركة بين العرب والأكراد وغيرهما من العناصر التي يتكوّن منها العراقيون، يحترم كل منها الآخر في جو تسود فيه الحرية والمساواة والعدل.

١ ـ في الناحية الاقتصادية

يعتبر الحزب أن العلّة الأساسية في تأخّر الحياة الاقتصادية في العراق هي قلّة الإنتاج وسوء توزيع ثمراته وأن لا سبيل لمكافحة الفقر والجهل والمرض مكافحة سريعة إلا بمعالجة هذه العلة بطريقة التنظيم، وذلك بوضع تصميم منسّق عام لإصلاح حالة البلاد من جميع وجوهها والعمل على تطبيق هذا التصميم وفق خطة منظمة خلال مدة معينة. ويستهدف هذا التصميم إزالة الفقر بـ (١) زيادة الإنتاج (٢) حسن توزيع ثمرات الإنتاج وتقليل الفروق الاقتصادية.

زيادة الإنتاج

١ ـ بوضع وتطبيق منهاج عمراني لتوسيع الإنتاج الزراعي كميةً وتحسينه نوعاً بإنشاء مشاريع للري والتصريف وتصنيع الزراعة بادخال الآلة فيها وتأسيس الحقول الزراعية التجريبية في مختلف أنحاء العراق وإدخال نظام الجمعيات التعاونية الإنتاجية وزيادة المراعي وتحسين تربية المواشي وغير ذلك مما يرفع مستوى الزراعة.

٢ ـ يرى الحزب أن مشكلة الأراضي الناشئة في العراق من وجود أراض خالية كثيرة من جهة ومن وجود ملكية واسعة في الأراضي المستثمرة من جهة أخرى، يعرقل تحقيق الإصلاح الزراعي المنشود ويحول دون رفع مستوى معيشة الفلاح. ولذلك يتوسل الحزب بمعالجة مشكلة الأراضي بتوزيع الأراضي الأميرية الصرفة على أساس الملكية الصغيرة وتحديد الملكية الكبيرة التي يراد تكوينها في المستقبل بمقدار معين وتشجيع التشبّث الفردي في إحياء الأراضي التي لا يمكن ريّها إلا بالواسطة على أن يرجح فيها سكانها على غيرهم. وتوزيع الأراضي الأميرية الصرفة لتوطين أفراد العشائر الرحالة.

٣ ـ بوضع وتطبيق منهج لتأسيس المشاريع الصناعية والاقتصادية حسب الأسس التالية:

أولاً ـ تقوم الدولة بمشاريع الخدمات العامة كتجهيز الماء والكهرباء ومشاريع النقل كالسكك الحديدية والباصات والتراموايات.

ثانياً ـ تقوم الدولة بمشاريع استثمار المعادن ومصافي النفط وما يظهر من المعادن في العراق.

ثالثاً ـ تقوم الدولة بالمشاريع التي يكون انحصارها ذا فائدة للصالح العام.

رابعاً ـ في ما عدا ذلك من المشاريع الصناعية، تقوم الدولة بتشجيع وتوجيه ومراقبة الرأسمال الوطني والتشبث الفردي من إنعاش الحركة الصناعية، وإضافة إلى ذلك فإنها تبدأ ببعض المشاريع الصناعية لشركات مساهمة يساهم فيها الجمهور.

خامساً ـ تقوم الدولة بمراقبة وتوجيه المصارف والأسواق المالية وتأسيس مصرف وطني مركزي

تعهد إليه إصدار العملة والإشراف على معاملات الاعتماد والصيرفة وتأسيس مصارف تجارية وزراعية وصناعية للقيام بالأعمال الضرورية للاقتصاد الوطني.

سادساً ـ تعنى الدولة بشؤون التجارة بواسطة لجان أو جمعيات خاصة لكل قسم من أقسامها الرئيسية على غرار جمعية التمور ولجنة الحبوب وتقوم هذه اللجان والجمعيات بالأعمال اللازمة لتحسين وتصنيف وخزن ونقل وتصريف، المنتجات العراقية المختلفة والقيام بالوساطة في عقد الصفقات الكبيرة وتصريف حاصل صغار المنتجين لحسابهم.

سابعاً ـ القيام بمشروع عمراني لتحسين طرق المواصلات البرية والنهرية والجوية على وجه يؤمن الاتصال بين كافة أنحاء العراق في جميع المواسم، وحل مسألة الشحن البحرية ونقل صادرات العراق على وجه يضمن مصلحة المنتج العراقي.

ب ـ حسن توزيع ثمرات الإنتاج وتقليل الفروق الاقتصادية

توزيع ثمرات الإنتاج الوطني توزيعاً يؤدي إلى تأمين العدالة بضمان حصول المنتج على النصيب الذي يستحقه في تلك الثمرات وذلك بالطرق التالية:

١ ـ إلغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة وزيادة حصة الفلاح من الإنتاج وإيجاد المؤسسات التعاونية والاجتماعية اللازمة في تحسين وضعه الاقتصادي.

٢ ـ تحسين أحوال العمل في المشاريع الصناعية والمشاريع الاقتصادية الأخرى عن طريق المساومة الاجتماعية بواسطة النقابات وضمان حقوق العمال.

٣ ـ تقليل الفروق الاقتصادية بفرض الضرائب المتصاعدة المباشرة على كافة أصناف الدخل وعلى الإرث وتخصيص جزء كاف من واردات الدولة للقيام بالخدمات الاجتماعية.

٢ ـ في الناحية الاجتماعية

الصحة

العناية بالصحة العامة على أساسين مهمين هما الطب الوقائي والطب الشافي ويرى الحزب أن هناك علاقة كبيرة بين سوء التغذية والأمراض بصفة عامة لذلك فهو يستهدف بشأن الوقاية:

١ ـ العناية بالتغذية.

٢ ـ نشر الوقاية الصحية ضد الأمراض السارية والمتوطنة.

٣ ـ توسيع المعاهد الصحية ورفع مستواها والاكثار من طلابها واتخاذ الوسائل اللازمة لتوزيع الأطباء في أنحاء العراق

بشأن المعالجة

١ ـ إنشاء مراكز صحية خاصة للعناية بالأمومة والطفولة ومكافحة أسباب وفيات الأطفال.

٢ ـ إنشاء مستشفيات حكومية ثابتة وسيارة في جميع أنحاء القطر وتوفير المعالجة الصحية المجانية للجميع وتشجيع المنشآت الصحية الأهلية.

الشؤون الاجتماعية

تطبيق مبدأ الضمان الاجتماعي تطبيقاً يتناسب ووضع العراق الاقتصادي والاجتماعي ليضمن

لكل فرد حداً أدنى من المعيشة وجعل الأهلين أصحاب الرأي في شؤونهم البلدية عن طريق الانتخاب وزيادة مساهمة الأهلين في إدارة شؤونهم المحلية وإصلاح البلديات وتوجيه عنايتها لتأمين وسائل الراحة العامة للشعب وتنظيم المدن وفق تصاميم عامة لضمان المساكن الصحية فيها وإنشاء دور صحية لذوي الدخل الصغير من الموظفين وغيرهم وإنشاء قرى عصرية للفلاحين في الريف وإصلاح السجون لتكون أداة إصلاح وتهذيب ووضع قوانين تكفل تنظيم الأحوال الشخصية وسعادة الأسرة وتحرير المرأة ورفع مستواها لتتمكن من القيام بالدور اللائق بها في حياة الأمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٣ ـ في الناحية الثقافية

وضع تصميم من شأنه تعميم التعليم الابتدائي الإجباري المجاني خلال عدد معين من السنين بحيث تكون المدارس بعد تلك المدة كافية لاستيعاب جميع أطفال العراق مع وضع وتطبيق تصميم لمكافحة الأمية خلال مدة معينة وتوسيع التعليم الثانوي وجعله مجانياً والاهتمام بالتعليم المهني والزراعي وتوسيع التعليم العالي وتأسيس الجامعة العراقية وتهيئة فرص متساوية في التعليم على أساس الكفاية ونشر الثقافة العامة بتأسيس المكتبات وإنماء حركة التأليف والترجمة وتشجيع الفنون الجميلة وغير ذلك وتشجيع المدارس الأهلية والعناية بالمعلم بتحسين شروط خدمته وعمله والاهتمام بإيجاد مسكن له في القرى والأماكن النائية وتهيئة الفرص الكافية له لرفع مستواه وتقدمه.

النظام الداخلي للحزب الوطني الديموقراطي

١ ـ مركز الحزب بغداد وله أن ينشئ الفروع في أنحاء العراق. وللحزب لجنة إدارية مركزية. ولكل فرع من فروعه لجنة إدارية وهيئة عامة مؤلفة من منتسبي الحزب في ذلك الفرع. ومؤتمر عام يؤلف من اللجنة الإدارية المركزية وممثلي الفروع.

٢ ـ للجنة الإدارية المركزية أن تقبل عضواً في الحزب من كان عراقياً حسن السمعة والسلوك. غير ساقط من الحقوق المدنية ولا يقل عمره عن ٢٠ سنة.

اللجنة الإدارية المركزية

٣ ـ اللجنة الإدارية المركزية تتألف من سبعة أعضاء ومقرّها مركز الحزب.

٤ ـ مدة العضوية للجنة الإدارية المركزية للحزب سنة واحدة. وفي أول انتخابين لها عليها أن تقرر بالتصويت الخفي إبقاء ثلاثة من أعضائها في اللجنة الإدارية المركزية الجديدة. وينتخب مؤتمر الحزب أربعة أعضاء تكملة لعدد اللجنة المذكورة سواء أكانوا من الأعضاء السابقين أم من غيرهم. وبعد الانتخابين الأولين ينتخب المؤتمر كافة أعضاء اللجنة المذكورة. ولا يجوز أن ينتخب عضواً فيها إلا من رشح نفسه أو رشحه للعضوية فيها قبل موعد الانتخاب بخمسة عشر عاماً على الأقل. ويسجل الترشيح لدى اللجنة الإدارية المركزية ويعلن ذلك في مركز الحزب. وتبلغ به الفروع.

٥ ـ بعد أن يتم انتخاب أعضاء اللجنة الإدارية المركزية في كل سنة يجتمع الأعضاء فينتخبون من بينهم رئيساً للجنة يعتبر رئيساً للحزب ونائباً للرئيس وسكرتيراً ومحاسباً. وللجنة إذا اقتضت الحاجة أن تعين من أعضاء الحزب سكرتيراً ثانياً يجوز أن يكون من غير أعضائها.

٦ ـ الرئيس هو الذي يرأس اجتماعات اللجنة المركزية واجتماعات الهيئة العامة للمركز ومؤتمر الحزب ويمثل المؤتمر. وهو المسؤول عن تنفيذ مقررات اللجنة الإدارية المركزية والمشرف على مالية الحزب.

نائب الرئيس ـ ينوب عن الرئيس عند غيابة ويقوم بما يودعه إليه الرئيس من أعماله.

السكرتير ـ يقوم بالمراسلات وتنظيم اجتماعات اللجنة الإدارية المركزية ومحاضرها ومسك السجلات المنصوص عليها قانوناً وغيرها مما تتطلبه الحاجة.

الملحق ٢

منهاج الحزب الوطني التقدّمي

يعمل الحزب الوطني التقدّمي على رعاية مصالح الفلاحين والعمال والكتبة والمثقفين والمصالح المشروعة لسائر الطبقات وفقاً لما تستلزمه مصلحة المجموع، من أجل تحقيق تقدّم سريع شامل في جميع نواحي حياة الشعب، مستهدفاً تكوين مجتمع تطبّق فيه الديموقراطية، وتضمن فيه حقوق الإنسان، ويعمّ الرخاء.

ولما كانت للوسائل التي يتبعها أي حزب من الأحزاب في تحقيق أهدافه ذات أثر مهم على تلك الأهداف، وعلى الحياة السياسية بوجه عام، فإن الحزب الوطني التقدّمي يلتزم باتباع الوسائل الديموقراطية، وبمقاومة العنف في العمل السياسي.

الشؤون السياسية

يعمل الحزب الوطني التقدّمي من أجل:

١ ـ صيانة النظام الجمهوري في العراق، وتعزيز استقلاله وسيادته.

٢ ـ ضمان سيادة القانون، واحترام حرية الفرد وكيانه، وتحقيق المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، دون أي تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو أي سبب آخر، ودون أي تمييز بين الرجل والمرأة.

٣ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية، والقضاء على الفقر والجهل والمرض والخوف في المجتمع.

٤ ـ تعزيز التعاون الحر والأخوة الصادقة بين العرب والأكراد والتركمان وغيرهم من القوميات والعناصر التي يتكون منها الشعب العراقي، لدعم وحدة الكيان الجمهوري القائم.

٥ ـ إقامة نظام ديموقراطي برلماني ينتخب فيه نواب الشعب انتخاباً مباشراً حراً.

٦ ـ ضمان حرية الكلام والنشر والعقيدة والعمل السياسي، بشرط ألا تتجاوز هذه الحرية على حريات الآخرين، ولا تهدد نظام النظام الديموقراطي نفسه.

٧ ـ جعل القضاء مستقلاً عن جميع التأثيرات، وقادراً على تطبيق العدالة، وعلى ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم.

٨ ـ تحقيق وحدة الأمة العربية بدولة اتحادية تقوم على أسس ديموقراطية وتضمن فيها حقوق القوميات والعناصر الأخرى، بعد أن يقرّ العراق والبلاد العربية الأخرى بأسلوب ديموقراطي، نوع الارتباطات بين أجزائها، وإقامة العلاقات العربية على أساس التضامن والتعاون، وتحرير البلاد العربية من أية سيطرة أو نفوذ أجنبي وتحرير فلسطين واسترداد الأجزاء المسلوبة من الوطن العربي.

٩ ـ اتباع سياسة خارجية من شأنها تحسين العلاقات بين الجمهورية العراقية والدول الأجنبية بوجه عام، وتوثيق العلاقات مع الدول الآسيوية والأفريقية والدول المجاورة بوجه خاص وذلك على أساس التبادل في الصداقة والمنافع، والمساواة في الحقوق والواجبات والالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادىء باندونك، والتمسك بالحياد الايجابي، والعمل لدعم السلام في العالم.

يعمل الحزب الوطني التقدّمي من أجل تعزيز الجيش والقوات المسلّحة العراقية الأخرى ورفع كفاءتها ومستواها، وفقاً لما يقتضيه قيامها بواجباتها الوطنية والقومية في الدفاع عن سلامة البلاد واستقلالها، وفي حفظ النظام والأمن.

الشؤون الاقتصادية

يعمل الحزب الوطني التقدّمي من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي العام في البلاد باتباع سياسة اقتصادية ومالية واجتماعية موجهة لخدمة مجموع الشعب، حسب خطة اقتصادية علمية عامة تشمل:

١ ـ استثمار مرافق البلاد الطبيعية وخيراتها لمصلحة المجموع.

٢ ـ زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وتطويره وتحسينه.

٣ ـ تصنيع البلاد بسرعة، بقيام الدولة بالمشاريع الصناعية الرئيسية، وحماية الصناعة الوطنية الأهلية وتشجيعها.

٤ ـ الاستفادة من التشبث الفردي ورؤوس الأموال الوطنية لخدمة الاقتصاد الوطني.

٥ ـ صيانة الاقتصاد الوطني من الاستغلال ومن السيطرة الاجنبية.

٦ ـ تنظيم التجارة العراقية بحيث تكون أكثر كفاءة في تسويق المنتجات العراقية في داخل العراق وخارجه، وفي تأمين حاجات المستهلكين بأفضل الوجوه وأنسب الأسعار وبحيث يقوم بها العراقيون، وتشترك فيها رؤوس الأموال العراقية على أوسع نطاق ممكن.

٧ ـ إصلاح نظام الضرائب، واتباع سياسة مالية رصينة تهيىء الأموال اللازمة للإعمار الاقتصادي ولقيام الدولة بالخدمات الاجتماعية والإدارية، وتوجه أكبر مقدار ممكن من الدخل القومي للمشاريع الانتاجية بصورة تنسجم مع متطلبات الخطة الاقتصادية وسلامة الاقتصاد الوطني وتوزع عبء الضرائب على دافعيها بشكل عادل يؤدي إلى تقليل الفوارق الاقتصادية في المجتمع.

٨ ـ إنجاز مشروع الاصلاح الزراعي على أساس تمليك الفلاح الأرض، وإعطائه حرية التصرّف فيها ليحسن استغلالها والقيام بمشاريع الري والبزل، وتأسيس الجمعيات التعاونية ومدّها بالمال اللازم لمساعدة الفلاحين في أعمالهم الزراعية، وتجهيزهم بالبذور والآلات وغير ذلك من المواد والخدمات لأجل تأمين استمرارهم في الإنتاج وزيادته وتطويره، واستعمال الوسائل الآلية والأساليب العلمية الحديثة فيه، وتشجيعهم على العناية بالثروة الحيوانية.

الشؤون الاجتماعية

١ ـ دعم نقابات العمال، وتحسين تنظيمها لكي تكون أكثر قدرة على رفع مستوى أجور العمال وتحسين أحوالهم المعيشية وفقاً لمتطلبات الخطة الاقتصادية العامة، ولكي تكون ركناً من الأركان التي

يقوم عليها الاقتصاد الوطني، ووسيلة من الوسائل المهمة لتطوير حياة المجتمع العراقي.

٢ ـ دعم الجمعيات الفلاحية المهنية، وزيادة كفاءتها، وتحسين تنظيمها، لتكون كفؤاً للدفاع عن حقوق الفلاحين، ولتحقيق تقدّم الفلاحين اقتصادياً واجتماعياً ومهنياً، وللعمل على زيادة الإنتاج الزراعي، وإصلاح حياة الريف بوجه عام.

٣ ـ تحويل الريف العراقي إلى ريف عصري تتوفر فيه مستلزمات الحياة الحديثة من قرى منظمة مجهزة بالماء والكهرباء والمؤسسات الصحية وطرق المواصلات وغير ذلك من الخدمات التي ترفع من مستوى الفلاح في جميع نواحي حياته.

٤ ـ توسيع مشروع الضمان الاجتماعي تدريجياً، بحيث يشمل عدداً متزايداً من العمال والأفراد ويؤدي مساعدات كافية في حالات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من المساعدات التي تجعل الفرد العراقي مطمئناً على حياته ومستقبله.

٥ ـ الاهتمام بالخدمات الصحية الوقائية، بحيث يقضى على الأوبئة والأمراض المتوطنة وتهيئة الأسباب اللازمة للوقاية من المرض بوجه عام، وتعميم الخدمات الصحية الفلاحية بحيث تتوفر المعالجة المجانية لأكبر عدد من المواطنين في جميع أنحاء العراق.

٦ ـ تعميم التعليم ومكافحة الأمية ونشر الثقافة العامة والعناية بالفنون الجميلة، وجعل التعليم الابتدائي إلزامياً، وتوسيع التعليم المهني والتعليم الثانوي والعالي لأجل أن تتهيأ لأكبر عدد ممكن من المواطنين فرص إكمال دراستهم العلمية، ليوفّروا للبلاد ما تحتاج إليه من الخبراء والفنيين.

٧ ـ إصلاح شؤون البلديات، وجعل أعضاء مجالس إدارتها ورؤسائها ينتخبون انتخاباً مباشراً لزيادة مساهمة المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية. والقيام بمشاريع الإسكان وتحسين تخطيط المدن والقرى لتتوفر للمواطنين المساكن الصحية ومستلزمات الحياة الاجتماعية الحديثة.

بهذه الوسائل يسعى الحزب الوطني التقدّمي لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي بحيث تتكافأ فيه الفرص لجميع المواطنين ويوّفر لهم العمل كحق طبيعي، ويضمن لكل منهم حدّاً أدنى من الدخل يمكّنه من العيش في مستوى كريم، وبهذه الوسائل أيضاً يعمل الحزب الوطني التقدّمي لتحقيق الاطمئنان والاستقرار في الجمهورية العراقية لتتوطد الديموقراطية وتتعزز الحريات فيها، وليسير الشعب قدماً إلى ما يصبو إليه من حياة كريمة ومستقبل زاهر.

الملحق ٣

الكتب المتبادلة بين وزير التموين محمد حديد ورئيس الوزراء نوري السعيد

من محمد حديد إلى نوري سعيد

بغداد في ٢٦ كانون الأول ١٩٤٦م.

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد المحترم:

منذ أن ابتدأت المراحل الأولى للانتخابات النيابية في الأيام الأخيرة، أخذت الأخبار تتوارد من أعضاء الحزب الوطني الديموقراطي في أنحاء العراق حول التدخلات التي يقوم بها رؤساء الوحدات الإدارية، والموظفون هناك في هذه المراحل، كالإيعاز إلى المختارين بترشيح أشخاص معينين للجان التفتيش، والتدخل في انتخاب هذه اللجان. حتى بلغ الأمر ببعض رؤساء الوحدات الإدارية إلى إلغاء تلك الانتخابات التي لم تأت نتائجها حسب رغباتهم وإجراء انتخابات أخرى حققت تلك الرغبات.

لا يخفى على فخامتكم أن هذه التدخلات قد جاءت مضافة إلى التدخلات الأخرى التي قام بها وزراء (الكتلة) ولا يزالون يقومون بها، والتي كانت موضوع المذكرة الموجهة إلى فخامتكم من قبل معالي رئيس الحزب الوطني الديموقراطي في اليوم الحادي والعشرين من هذا الشهر.

ولقد حصلت بسبب كل هذه التدخلات قناعة تامة لدى حزبنا، ولدى الرأي العام العراقي تؤكد أن الانتخابات لم تجر حرة، ولن تكون حرة إذا استمر سيرها على مجراه الراهن خلافاً لما تمّ الاتفاق عليه عند دخولي وزارتكم الحاضرة ممثلاً للحزب الوطني الديموقراطي. وإلى جانب هذا فإن هناك شطراً مهماً من ذلك الاتفاق لم يتحقق بعد، فقد مضت خمسة أسابيع على تأليف الوزارة ولم يسمح بفتح فرع واحد من فروع الأحزاب، على حين أنه كان من المنتظر أن يكون السماح للأحزاب بفتح فروعها أول الأعمال التي تقوم بها وزارتكم على نحو يؤمن تحقيق هذه الغاية توا، نظراً لما لهذا الأمر من أهمية في التنظيم السياسي، وفي إجراء انتخابات فرض فيها أن تكون حرة، ولكن الواقع هو أن الانتخابات قد بدأت ولم يسمح بفتح الفروع للأحزاب، ولا يعرف حتى الآن متى سيسمح بفتحها، ذلك بغض النظر عن العوامل والأسباب التي أعتقد أنه كان من الممكن تجنبها.

إن اللجنة الإدارية المركزية للحزب الوطني الديموقراطي قد اطلعت على جواب فخامتكم المؤرخ في اليوم الثالث والعشرين من هذا الشهر، وعلى المذكرة التي قدمهما معالي رئيس الحزب إليكم حول تدخلات وزراء (الكتلة) في الانتخابات، وحول فتح فروع الأحزاب فلم تجد في ذلك الجواب تطميناً لما تحرص عليه من تطبيق الاتفاق، الذي كان أساساً لاشتراك حزبنا في وزارتكم، ذلك لأن التدخلات الإدارية في الانتخابات، واستعمال النفوذ الرسمي فيها، لم تكن يوماً من الأيام في بلاد مثل بلادنا قابلة

للإثبات بالبينات القضائية، وإنما المهم في هذا الشأن هو أن نمتنع الحكومة بجميع أعضائها والسلطات الإدارية بجميع موظفيها عن التدخل في الانتخابات. أما إذا لم يتحقق هذا الامتناع ذاتياً من قبل الوزراء وقسراً من قبل الموظفين، فليس من الممكن أن تضمن حرية الانتخابات في بلد لم تجر بعد فيه انتخابات حرة، بتعليق ثبوت التدخل على الدليل والبرهان، وعلى مراسيم قضائية طويلة.

كما أن اللجنة الإدارية المركزية قد وجدت بأن السماح بفتح الفروع للأحزاب لا يزال (قيد النظر) لدى بعض المتصرفين، أو (رهن التحقيق) من قبل الشرطة لدى بعضهم الآخر الأمر الذي كان من نتيجته تأخير فتح الفروع تأخيراً لا مبرر له، في الوقت الذي تجري فيه عمليات الانتخاب على النحو الذي سبق ذكره.

لذلك كله فإن اللجنة الإدارية المركزية للحزب الوطني الديموقراطي بعد أن استعرضت هذه الأوضاع، لم تجد وزارتكم متجهة نحو تحقيق المهمة التي أخذتها على عاتقها، وفق الاتفاق الذي اشترك حزبنا على أساسه في الحكم فقررت الانسحاب من الوزارة. ولذلك أتقدّم إلى فخامتكم باستقالتي من منصب وزارة التموين، راجياً عرضها على صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم للتفضل بقبولها.

وأود قبل الختام أن أعبر عن جزيل شكري لما لقيته من فخامتكم من لطف شخصي أثناء قيامي بواجب كنت أرجو أن تسمح الظروف بإنجازه.

وتفضّلوا بقبول وافر الاحترام. المخلص: محمد حديد

من نوري السعيد إلى محمد حديد

بغداد في ١٩٤٦/١٢/٢٧م

ديوان مجلس الوزراء

معالي السيد محمد حديد المحترم:

إشارة إلى كتابكم المؤرخ في ٢٦ كانون الأول ١٩٤٦م

يتضح لمعاليكم من البيانات التي أدليت بها في المؤتمر الصحفي، الذي انعقد في صبيحة يوم ٢٦ كانون الأول ١٩٤٦م في ديوان مجلس الوزراء، إنني تطرّقت بإيضاح وإسهاب إلى النقطتين الواردتين بكتابكم المجاب عنه، وهما: أولاً قضية التدخّل في الانتخابات، وثانياً فتح فروع الأحزاب.

ففيما يتعلق بالنقطة الأولى، أود أن أذكر لكم بأني لم أتلق سوى أربع شكاوى من مجموع ٧١ منطقة انتخابية، ولم يتأيّد لديّ حتى هذه اللحظة تدخل السلطات الإدارية بشكل مخالف للقانون. وغير خاف على معاليكم أن المرجع القانوني للشكاوى هو الحاكم المعين لهذا الغرض وفق أحكام القانون. وقد سبق لي كما تعلمون، أن رجوت معالي السيد كامل الجادرجي بكتابي المؤرخ في ٢٣/ ١٩٤٦/١٢م، أن يقدّم لي ممسكاً بهذه التدخلات المزعومة بإجراء التحقيقات اللازمة، وإنني أؤكد لكم مرة أخرى بأني على استعداد لاستعمال صلاحيتي القانونية، فيما إذا ذكرتم لي وقائع معينة معززة بالأدلة الثبوتية لهذا التدخل.

وأما ما يتعلق بالنقطة الثانية، وهي فتح الفروع، فقد وصلتني حتى الآن أجوبة من أحد عشر لواء تشير إلى أن قسماً من الفروع فتحت فعلاً في بعض الألوية، والقسم الآخر سيتم فتحه في خلال الأيام القليلة القادمة. أما الألوية الباقية فإنه لم يتقدم أحد من الأحزاب بطلب فتح فروع فيها.

هذا وقد أوضحت كذلك لمعالي السيد كامل الجادرجي بكتابي المنوّه عنه أعلاه، بأني لا أتردّد مطلقاً في إجراء التحقيقات اللازمة، ووضع الأمور في نصابها، فيما إذا ظهر لي أن حزباً من الأحزاب تقدم بطلب لفتح الفروع، ولم يجب إلى طلبه دون مبرر قانوني، فإذا كنتم قد قدمتم طلباً بفتح الفروع ولم يجب طلبكم، أرجو بيان ذلك لأقوم بإجراء ما يلزم، أما أن تذكروا قضايا عامة دون تخصيص حوادث معينة، فإن ذلك لا يصح اعتباره دليلاً يمكن الاسترشاد به.

هذا ما رأيت لزوماً لإيضاحه وآمل أن ما جاء فيه مطمئناً لمعاليكم قد يكون سبباً لتغيير رأيكم في الاستقالة.

أما إذا كانت هناك أمور أخرى غير التي ذكرتموها وتجعلون منها سبباً للاستقالة، دون أن تحيطوني علماً بها، فإني نزولاً عند رغبتكم، سأرفع استقالتكم إلى حضرة صاحب السمو الملكي الوصي ولي العهد المعظم، على أن أؤكد لكم بأني سأبقى مثابراً على ما اعتزمت عليه من تنفيذ خطتي في حرية الانتخابات، ونزاهتها عن كل تدخّل، بكل ما أوتيت من قوة وفسح المجال أمام الأحزاب لفتح الفروع وعقد الاجتماعات وإعطاء الصحافة حريتها الكاملة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام. المخلص: نوري السعيد

من محمد حديد إلى نوري السعيد

بغداد في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٤٦م.

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد المحترم.

جواباً على كتاب فخامتكم المؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٢٧م.

أود أن أعرض، بالإضافة إلى ما بينت في كتابي الذي قدمته إليكم يوم أمس الأول، أنه لم يعد من الممكن أن تنجز الوزارة الحاضرة مهمتها الانتقالية لإجراء انتخابات حرة في جوّ تسوده الحريات الدستورية، كما جرى التفاهم عليه حين تأليفها، تلك المهمة التي ظهر أن مفهومها لم يدرك بمعناه التام من قبل بعض الوزراء، ومن قبل رجال الإدارة، وليست هذه المشاكل التي تنشأ في سير الانتخابات الراهنة، وفي قضية السماح لفتح الفروع، إلا نتيجة لعدم إدراك لهذا المفهوم، فلا يخفى على فخامتكم أنه من المفروض أن يكون بين العناصر التي تؤلف هذه الوزارة الائتلافية اتفاق تام على أهدافها المحدودة، ولدى الحزب الذي أمثّله، ولدى الرأي العام، أن وزراء (الكتلة) لا يلتزمون بإنجاز مهمة الوزارة الانتقالية وفق الأسس التي تم الاتفاق عليها، بل هم يخالفون هذه الأسس، ويصرّحون بأن لهم شروطاً غيرها لدخولهم في الوزارة ولا شك في أن هذا الاختلاف البيّن في سلوك الجهات التي تتألف منها الوزارة في الانتخابات، وفي موقفها من ضمان الحرية في هذه الانتخابات، قد أزال الأساس الذي يقوم الائتلاف عليه، وجعل من المتعذّر التضامن بيني وبين وزراء (الكتلة) في إنجاز مهمة تختلف وجهة نظر كل منها إليها.

وإلى هذا الاختلاف ترجع، حسبما أعتقد، أهم الأسباب لعدم اتخاذ اجراءات صارمة ضد

رجال الإدارة، الذين يتدخلون في الانتخابات. ذلك التدخل الذي لا يجوز أن يكون منعه معلّقاً على ورود الشكاوى الرسمية والاجراءات القضائية فحسب، فلو كان تقديم الشكاوى مقياساً لحرية الانتخابات، لما وجدنا شائبة في الانتخابات السابقة، مع أنها كانت تجري على أساس التدخّل في جميع مراحلها، ولم تقدم الشكاوى بشأنها ليأس الناس من ضمان هذه الطريقة لحقوقهم الانتخابية. والظاهر أن فخامتكم لم تكونوا قانعين بكفاية الاجراءات القضائية لمنع رؤساء الوحدات الإدارية من التدخل في الانتخابات، فصرّحتم للصحفيين في ١٩٤٦/١١/٢٨م أنكم قد أصدرتم التعليمات الشفوية إلى المتصرفين لعمل جميع ما هو مستطاع لضمان سير الانتخابات على أساس الخطة التي أعلنتموها، وأن واجبات فخامتكم تنحصر في أن لا تسمحوا «لأي موظف إداري بأن يستغل سلطته» في الانتخابات، ومما لا ريب فيه أن مخالفة تلك التعليمات، وتنفيذ تلك الواجبات، يستلزمان اتخاذ إجراءات إدارية سريعة، ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه هي المحاولة الأولى لإجراء انتخابات حرة في العراق، خلافاً لما اعتاد عليه رؤساء الوحدات الإدارية من التدخل فيها.

لذلك يؤسفني أن أخبر فخامتكم أن اللجنة الإدارية المركزية للحزب الوطني الديموقراطي لم تجد سبباً لتغيير رأيها في استقالتي التي قدمتها إليكم يوم أمس الأول، لأنها لم تجد، نظراً لما عرضته آنفاً، الايضاحات التي تفضلتم بتبيانها في كتابكم المشار إليه كافية وحدها لتطمين الحزب بشأن إنجاز مهمة الوزارة الحاضرة في إجراء انتخابات حرة، وفق الأسس التي تم الاتفاق عليها بين الحزب وبين فخامتكم.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام. المخلص: محمد حديد

من نوري السعيد إلى محمد حديد

١٩٤٦/١٢/٣٠م

معالي السيد محمد حديد المحترم

كنت قد تلقيت كتاب استقالتكم من منصب وزارة التموين للأسباب التي بسطتموها فيه، وإني مع عدم تأييدي تلك الأسباب ـ كما أوضحته لمعاليكم في كتابي الموجّه إليكم ـ فقد توسطت نزولاً عند رغبتكم بتقديم استقالتكم إلى المقام السامي، فاقترنت بالموافقة الكريمة، وها إني أرسل بطيه نسخة من الإرادة الملكية المرقمة ٨٥٤ لسنة ١٩٤٦م الصادرة بذلك.

وبهذه المناسبة أعرب لمعاليكم عن أسفي لحرماني من خدماتكم التي كنت أودّ أن تستمر توخياً لإنجاز أهدافنا العليا التي ترمي إلى خدمة هذه البلاد وتقبّلوا احترامي.

المخلص: نوري السعيد

الملحق ٤

رسائل كامل الجادرجي إلى محمد حديد

(خلال وجوده في لندن)

الرسالة الأولى

(... أما هنا فقد حصلت بعد غيابكم أمور غير عادية، إذ قد دعيت وسائر رؤساء الأحزاب مساء ٣/ ١١/ ١٩٥٢ إلى البلاد وعقد اجتماع برئاسة الوصي ضم جميع رؤساء الأحزاب وجميع رؤساء الوزارات السابقة (باستثناء ناجي شوكة ومزاحم الباجه جي) وحضره أيضاً رئيس الديوان الملكي ورئيس التشريفات ومعاوناهما وقبل الذهاب إلى البلاط كنت قد اجتمعت بطه الهاشمي ومهدي كبه فاتفقنا على أن نكون مستمعين أكثر منا متكلمين وأن يقتصر بحثنا فيما إذا اضطررنا إلى الإجابة المسهبة على شرح المذكرات التي قدمناها. وفي الاجتماع وجّه الوصي الكلام إلى الجميع بأن يتكلم كل بما عنده، وبعد فترة سكوت قصيرة قال طه الهاشمي: إننا بيّنا كل ما يجب أن نبيّنه في مذكراتنا فنودّ أن نسمع وجهات نظر الغير.

وعندئذٍ أخذ الكلام نوري السعيد وتكلم بلهجته المعهودة أن ليس هناك من يعارض الإصلاح المنشود، ثم قال إن الفساد موجود من دون شك، ولكن هذا الفساد غير مقتصر على العراق فهناك فساد في أميركا وهناك فساد في فرنسا وهناك فساد في الشرق والغرب وما إلى ذلك من العبارات المتكررة والمخدرة، ولكن كانت لهجته معتدلة ثم أخذ الكلام توفيق السويدي. وبين العبارات نفسها التي أوردها نوري السعيد في مستهل كلامه، أن الجميع يرغبون في الإصلاح ثم أطرى على التقدّم الذي حصل عليه العراق في عهده الجديد، وقال إنه تقدّم تقدّماً عظيماً إذا ما قيس إلى ما قبل ٥٠ عاماً المنصرمة وقال ليس هناك من لا يرغب في الإصلاح. ثم وجّه اللوم أكثر ما يكون إلى الشعب نفسه وقال إن الجهل الذي يسود أكثرية الناس هو المانع المهم من التقدّم والإصلاح، وضرب بعض الأمثلة قائلاً: إن محلة الشواكة التي يسكنها ملوثة بالمياه الآسنة ولما أرادت الأمانة رفعها عارضها أصحاب البيوت وأصرّوا على أن لا يرموا مياههم القذرة في (البالوعات) بحجة أنها تمتلىء وإذا امتلأت بامكانهم تنظيفها. وقال إن الجهاز الحكومة ضعيف وغير قادر على إصلاح حالة الشعب وتأديبهم لأنه علم من موظفي الأمانة أنه عندما سيق معظم أهالي المحلة إلى المحاكمة برّأتهم بنتيجة التوسطات. ثم استمر في الكلام على هذا النمط ولما شعرت أن هذه الطريقة في البحث من قبل أصحاب (الفخامة) سيؤدي حتماً إلى تشتيت الموضوع الأصلي الذي، ربما كان مقصوداً، طلبت الكلام وبيّنت أننا دعينا إلى هذا الاجتماع لمعالجة أمور سياسية وردت في مذكراتنا وقلت إن منشأ الفساد هو في نظام الحكم وطريقة الأسلوب الجاري في الحكم وطلبت من الأمير أن ينبه الحاضرين إلى أهمية الموضوع ولا يتطرّق أصحاب الفخامة إلى أمور ثانوية كالبحث عن المياه الآسنة وغير ذلك

من القضايا التي يجب ألا تبحث في اجتماع مهم كهذا الاجتماع. ثم انتقدت نوري باشا بألا يشتت الموضوع ببحثه عن الفساد الجاري في أميركا وفرنسا وغيرهما من البلدان الغربية والشرقية وإنما البحث يجب أن يدور عن حقوق الشعب وكيف هضمت هذه الحقوق وكيف ضاعت المسؤولية وما إلى ذلك من القضايا الأساسية. ثم أخذ الكلام توفيق السويدي وروى بلهجة فيها شيء من الحدة والكثير من المغالطات. وعندئذٍ أخذت الكلام وقلت إنني أشعر من لهجة توفيق السويدي بأنه غير محافظ على اعتداله وإذا ما استمرت الجلسة على هذا النمط فلا بد من أن الغير سيضطر إلى سلوك هذا المسلك، وهذا يجرنا بطبيعة الحال إلى مشاجرات لا إلى مناقشات بقصد التوصّل بواسطتها إلى نتيجة، وقلت لذلك إني أطلب من الأمير أن يأمر الحاضرين بضرورة الاعتدال في المناقشة. وقلت أنا من جهتي سوف أصرف النظر عن الدخول في أية مناقشة لا تستهدف الأمور الخطيرة التي وردت في مذكرة الحزب، وعلى ذلك وافقني الجميع وأخذت المناقشات تدور في جو معتدل غير متوتر وقد لاحظت أن لهجة توفيق السويدي تغيرت كثيراً وأصبح بعد ذلك إنساناً مؤدباً بقدر ما يستطيع. ثم تكلم صالح جبر وأخذ يشدد على أهمية الانتخابات المباشرة و كرّر ما جاء في مذكرته، ثم تكلم طه باشا وبعد أن شرح وجهة نظر حزبه في الإصلاح قال: إن الوضع في العراق. أصبح يتطلّب ضرورة النظر إليه نظرة جدية ولا سيما بعد الحوادث التي جرت في الشرق الأوسط كإيران وسورية ومصر ولبنان وشدد بصورة خاصة على حوادث مصر وقال: إن الأسباب التي أدت إلى الانقلاب في مصر هي موجودة في العراق. وإذا كانت العوامل متشابهة فلا بد أن تكون النتائج واحدة والقضية قضية زمن إذا لم نتدارك الأمر ونقوم بالإصلاحات بصورة جدية في العراق. ثم تكلمت أنا وشرحت وجهة نظر الحزب، التي جاءت في المذكرة شرحاً مسهباً نوعاً ما كما فعل ذلك مهدي كبه.

أما المدفعي وعلي جودة فقد حصرا البحث تقريباً في قضية الانتخاب المباشر وبعد أن أبديا كالغير، رغبتهما في الإصلاح ودافعا دفاعاً شديداً بطريقة تنم عن رجعية عميقة عن الانتخاب غير المباشر كما فعل ذلك من قبل توفيق السويدي ونوري السعيد ومصطفى العمري ثم كثر التساؤل من قبل جميع هؤلاء عن الطريقة الاصلاحية وطالبوا أن تدلهم الأحزاب عن الطرق العمليّة في الإصلاح وقالوا: إن الكلام وحده لا يكفي مطلقاً. وبعد ذلك جرى البحث في الطريقة التي يمكن بواسطتها تعديل قانون الانتخاب قبل إجراء عملية الانتخابات المقبلة وعما إذا كان بالإمكان تعديله بمرسوم فدافع صالح جبر عن جواز ذلك وأصرّ أكثرية أصحاب (الفخامة) على عدم جواز ذلك من الوجهة الدستورية إذ إن استصدار مثل هذه المراسيم يخالف الدستور نصاً وروحاً ولكنني قلت إن الدولة التي تستسيغ إصدار مرسوم بتأليف جمعية التمور لا يستغرب منها بطبيعة الحال عندما تتحرج في استصدار مرسوم من هذا القبيل أي فيما يخصّ الانتخاب المباشر. ثم تكلم حكمت سليمان كلاماً معتدلاً وظهر في بداية الأمر أنه يتفق مع الأحزاب الثلاثة بقوله: إن الوضع خطير أكثر مما يتصور وهو يتطلب النظر إلى الأمر بعقلية جديدة تتقبل الإصلاح الجدي، وقال: إننا إذا لم نتصف بهذه العقلية فإن الحوادث ستجرفنا.

ثم تكلم الصدر بطريقته الخاصة المزيج من الملائية والعامية والجدية والهزلية فصوّر الكل - بحسب طريقته في الوصف - ملامين ومسؤولين عن الوضع وطلب إلى الجميع أن يتدبّروا الأمر فكانت كلمة ملطّفة للجو نوعاً ما بالنظر لما تخللها من هزل حسب طريقة الصدر المألوفة في مثل هذه الاجتماعات. ثم تكلم طه الهاشمي وقال: إن حزبه يريد أن يوجه مذكرته مباشرة إلى سمو الوصي - جواباً لأحد الأشخاص الذين تطرّقوا إلى هذا الموضوع عن طريق غير مباشر - لأنه أراد أن يضع

الأمور في نصابها ولا أذكر ما قاله الهاشمي بالضبط في هذا الشأن. ولكن من دون شك كان قوله يتضمن هذا المعنى ثم وجه الخطاب إلى الحاضرين وقال: من منكم أو من منا كان حراً في تأليف وزارته؟ ومن منا كان حراً في الكثير من أعماله؟ ثم خاطب الأمير قائلاً إن مدة وصايتكم سوف تنتهي بعد بضعة أشهر وهذه فرصة لا تزال كافية لأن يقوم سموكم بما يجب من الأعمال التي من شأنها أن تهيىء عهداً فيه الكثير من الاستقرار لجلالة الملك ثم قال ما معناه إن الحكم يجب أن يكون مجرداً وبعيداً عن الاستغلال ثم استدرك بقوله إننا جميعاً لم نبتعد عن استغلال النفوذ فيجب أن ينتهي هذا الدور. ومن الغريب أن ينبري حكمت بك دون الحاضرين أو أن يكون أول المتكلمين في هذا الشأن فيطلب الكلام وتظهر عليه آثار الحدة بصورة واضحة ويرد طه باشا بقوله: أما من جهتي فأقول إنه لم يتدخل أحد بتأليف وزارتي كما لم يتدخل أحد في شؤون وزاراتي، وكان هذا غريباً كل الغرابة من حكمت بك لأن الجميع كانوا يعلمون قصد الهاشمي والكل يعلم أن حكمت بك جاء نتيجة انقلاب عسكري فرض إرادته فرضاً في كل شيء لا في تأليف الوزارة فقط والدور الذي جاء به ليس له علاقة بالوصي. حقاً كان تصرفاً غريباً من حكمت بك ولكن هذا القول من حكمت بك قد شجع مع الأسف الشديد أن يقدم كل من أرشد العمري وجميل المدفعي وعلي جودة شهادات مماثلة وينكرون كل تدخل من قبل أي أحد في تأليف وزاراتهم وفي شؤون الوزارة الأخرى، ولم يشهد مثل هذه الشهادة كل من نوري السعيد وتوفيق السويدي وصالح جبر واكتفوا بسكوتهم.

وبينما كان اصحاب (الفخامة) يدلون بشهاداتهم خرج الأمير من القاعة، وبعد أن عاد إليها بعد فترة قصيرة ـ وكان قد تكرر هذا الخروج لأكثر من مرة ـ سأل الحاضرين عما إذا كانوا قد أنهوا كل ما عندهم من كلام ولما أجابوه بالإيجاب قال إذن سأتكلم أنا وكان التأثر بادياً على محياه. استهل الأمير الكلام بقوله: إنه (الأمير) عندما أتى إلى العراق لأول مرة في زمن المرحوم فيصل وجد الناس منذ ذلك الوقت يتحدثون عن الانتخابات المزيفة ثم كان كل مجلس يأتي يعتبره الناس مزيفاً ثم ارتبكت الأمور بعد وفاة الملك فيصل وبدأت الثورات العشائرية فأخذت تسقط الوزارات على إثرها ثم حصل الانقلاب العسكري الأول ثم أعقبه انقلاب ثان فثالث ثم أخذ السياسيون يقتلون بعضهم بعضاً حتى وصل الوضع إلى ما وصل إليه. فهل العائلة المالكة هي المسببة لكل هذه الكوارث؟ وهل أنا المسؤول عما حدث؟ أنتم المسؤولون عن هذا الوضع كلكم تكذبون متى أنا تدخلت في أمور الدولة؟يعترضون على تغيبي عن العراق ولكن لم يأت أحد منكم وينصحني بضرورة البقاء. متى أبديتم النصح لي ولم أسمع؟ إن عائلتنا أتت إلى العراق بعد أن ضيعت كل شيء... الملك والمال وكل شيء ألم نستحق أن نملك في العراق قطعة أرض نزرع فيها كي نعيش؟ الناس كلهم أثروا من الزراعة ولكن نحن بقينا على وضعنا لأن ليس لدي الوقت الكافي للاشتغال بهذه الأمور. متى أنا استغللت نفوذي؟ (ثم بعد ذلك وجه الخطاب فجأة إلى طه الهاشمي قائلاً: أنت تتهمني باستغلال النفوذ. أنت تكذب. أنت كذاب أنت استغللت ضعفي في الوثبة وكتبت في الجرائد ذلك المقال ضدي. كان كله كذباً. أنت كذاب. تقول إنه سيقع في العراق مثل ما وقع في مصر. أنا لا أخاف ذلك، لأن باستطاعتي أن أكون حمالاً أنا لا أهتم بهذه الأمور، الكثير من الناس ينصحونني بأن أهرب دراهم إلى خارج العراق. أنا لا أفعل كما فعل غيري. ثم استمر على هذا المنوال في الكلام موجهاً الخطاب إلى طه الهاشمي فقال (حسب ما علق بذهني) أنا أعرف تاريخ حياتك جيداً ولكن الهاشمي يقول إن ما قاله الأمير بالضبط: أنا أعرفك منذ ١١ سنة ثم دخل الأمير مع طه بمشاجرة حول أمور وقعت في سنة ١٩٤١ فنكرها طه ثم احتد الأمير وقال: إن ما أقوله هو الصحيح: أنت كذاب. أنت

كذاب. جرى كل ذلك ولم يتفوه أحد من الحاضرين بكلمة واحدة إلا جميل المدفعي فقال بصوت خافت ولين جداً: سيدي كان القصد من هذا الاجتماع بحث قضايا سياسية مهمة لا البحث في أمور تاريخية ماضية. وبينما كان الأمير مستمراً في توجيه هذه الاهانات إلى طه نهض الهاشمي مرة ثانية وقال: أنا شريف، أنا شريف وخرج. ولم أر بدّاً من أن أخرج معه وعندما مررت بالأمير - وكان جالساً بالقرب من المخرج - صرخ بوجهي قائلاً أنت أيضاً تقدر أن تخرج. اخرج.

قلت قبل قليل نهض الهاشمي مرة ثانية وقد فاتني أن أذكر أنه عندما بدأ الأمير بتوجيه الاهانات إلى طه الهاشمي أراد أن يترك القاعة في البداية، ولكن الأمير صرخ بوجهه قائلاً: اجلس... اجلس... لا تخرج... تحمل ما سأقوله لك... فأطاع الهاشمي الأمير طاعة عسكرية وجلس.

أعود إلى الموضوع بعد هذا الاستطراد وأقول عندما كان يتكلم بهذه اللهجة قررت أن أناصر الهاشمي في كل حركة يقوم بها سلبية كانت أو إيجابية. وقد همست في أذن مهدي كبه الذي كان جالساً بجانبي قائلاً: إن الهاشمي سوف يضطر إلى اتخاذ أحد موقفين، إما أن يرد الإهانة إلى الأمير أو أن يخرج محتجاً، فإذا تكلم فإني سوف أؤيده بكل قواي وإذا ترك القاعة فسأتركها معه. بيّنت ذلك لمهدي كبه وسألته عما سيتخذ هو نفسه من موقف في هذا الشأن فلم يجبني، ففهمت حالاً أنه لا يريد مناصرة الهاشمي مع الأسف. خرجت مع الهاشمي قبل أن ينفض الاجتماع كما قلت آنفاً وسرت معه مشياً إلى مدخل شارع الزهاوي ثم واصلت سيري راكباً الباص إلى الحزب وكانت الساعة حوالي التاسعة مساءً. وقد دام الاجتماع زهاء ٤ ساعات فلم أجد في الحزب إلا قاسم حسن. وبينما كنت أروي الحادث إلى قاسم وإذا بمهدي كبه يأتي إلى الحزب، قد أفاد بالمشار إليه أن الاجتماع لم يستمر بعد هذا الحادث، إذ خرج الأمير على الأثر وتبعه الصدر لتهدئته وانفض الاجتماع على التو. ثم فتشت بعد ذلك عن حسين جميل فوجدته في داره وأخبرته هاتفياً بأني مع قاسم في طريقنا إليه ولما رويت الحادث لحسين تأثر غاية التأثر واتفقنا على أنه ليس من الصحيح أن يمر هذا الحادث دون أن نعمل شيئاً وأقله تقديم احتجاج شديد اللهجة إلى البلاط عن هذا التصرف. ومن هناك اتصلت بطه الهاشمي وأظهرت رغبتنا في زيارته مع حسين جميل، غير أنه اعتذر قائلاً إنه ينوي أن يستحم بماء فاتر لينام نومة هادئة وأوصاني بالهدوء، وقال لي إنه سيمر بي في الحزب صباحاً. ثم رأيت من المناسب أن أتصل هاتفياً برئيس الوزراء مصطفى العمري لعلي أتلمس تأثير الحادث عليه شخصياً وعلى جماعته، فرأيت منه رغبة في مقابلتي في داره ولما سألته عما إذا كان يرى مانعاً من مرافقة حسين لي، رأيته يحبّذ ذلك كثيراً. ولما اتصلنا به في داره وجدناه مرتبكاً من تأثير الحادث وقد أظهر استياءه الشديد من الوضع وقال إنه كان متفائلاً من نتيجة هذا الاجتماع وقد سار على ما يرام، غير أن الأمير قلب الأمر رأساً على عقب وقال: بينما كان في حالة عصبية شديدة لم يذق طعم النوم أربع ليالٍ متوالية هدأناه في الأخير، ورتبنا هذا الاجتماع كي نتوصل إلى نتيجة وإذا به يربك علينا خططنا. ولما وجهت إليه لوماً شديداً لعدم تدخله في الموضوع كرئيس للحكومة قال إن الجميع صعقوا وهو من جملتهم، فلم يعلم ما كان يجب عليه أن يعمل هناك. ولما سألني عما يترتب عليه الآن من عمل قلت إن العمل الصحيح هو أن تقدّم استقالتك صباحاً احتجاجاً على هذا العمل.

وفي صباح اليوم التالي (أي في ١٩٥٢/١١/١٤) اتصل بي في بناية الحزب فائق السامرائي وسألني عما يترتب على حزب الاستقلال من عمل فقلت له: قبل كل شيء يترتب علينا الآن أن نقدّم احتجاجاً مشتركاً إلى رئاسة الديوان الملكي فوافقني على ذلك حالاً، وأخذ يصوغ الاحتجاج المقترح وأطلعني عليه بعد أن فرغ منه، فاقترحت تعديله من بعض النواحي وتخفيفه إذ قلت لفائق: إن

الاحتجاج إذا ما صيغ بصيغة شديدة فلن توافق عليه الجبهة الشعبية المتحدة، فوافقني على ذلك وقال يجب أن تعرف طبيعة جماعتك أكثر من الغير. وبعد ذلك بقليل أتى إلى الحزب طه الهاشمي ثم جاء مزاحم الباجه جي فقلنا له (لطه) إننا جميعاً تحت تصرّفك. ولكن الباشا أجابنا بهدوء أنه لا يريد مطلقاً أن يتخذ كقميص عثمان. ولما سألناه عما يريد قال: أنا لا أضع لكم الخطة ولكن اعملوا ما تشاؤون وبعد أن خرج الباشا اتفقنا مع فائق السامرائي على صيغة الاحتجاج ثم أتى حسين جميل وبيّن أن الاحتجاج إذا لم يكن شديداً فلا فائدة منه واتفقنا مع الاستقلاليين على أن نذهب أنا وحسين إلى الجبهة ونعرض صيغة الاحتجاج المقترح عليهم وكان قاسم حسن أيضاً من هذا الرأي. وقد ذهبنا ظهراً إلى بناية الجبهة ووجدنا أكثريتهم مجتمعين هناك فعرضنا عليهم الصيغة الآتية:

معالي رئيس الديوان الملكي المحترم

عندما حضر رؤساء الأحزاب في البلاط الملكي مساء ١٩٥٢/١١/٣ بناءً على دعوة تلقّوها من رئاسة التشريفات الملكية للمداولة حول مذكراتهم التي سبق أن تقدّموا بها إلى سموّ الوصي، كانوا يعتقدون بأن هذا الاجتماع يراد منه معالجة القضايا الخطيرة الواردة في مذكراتهم وبحث الموقف السياسي الراهن والدور الخطير الذي تمرّ به البلاد، غير أن الأمور سارت على نقيض ذلك ولم يكن يخطر على بال أحد أن يقع ما وقع فعلاً وهو توجيه الاهانات من قبل رئيس الدولة إلى الجمع الذي كان يضم إلى جانب رؤساء الأحزاب رؤساء الوزراء السابقين ثم توجيهها بصورة خاصة إلى أحدنا السيد طه الهاشمي رئيس الجبهة الشعبية المتحدة الأمر الذي نعتبره إهانة لنا جميعاً. ولذلك نطلب إليكم أن ترفعوا إلى سموّه احتجاجنا على هذا العمل.

رئيس الحزب الوطني الديموقراطي

رئيس حزب الاستقلال

رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة

بغداد في ١٩٥٢/١١/١٤

ولما عرضنا هذه الصيغة عليهم، أصابهم وجوم شديد فأخذ كل منهم يقرأه مراراً وتكراراً، ثم قالوا إنه شديد اللهجة ولا يمكن توجيه مثل هذا الاحتجاج إلى رئيس الدولة. وكان رئيسهم أيضاً من هذا الرأي ثم قالوا إن الهاشمي يعتبر هذه الإهانة موجهة إلى شخصه، لذلك كان ينوي تقديم احتجاج خاص. ولما رغبنا أن نطلع على الاحتجاج المقترح من قبلهم قرأوا علينا صيغة هذا نصها.

استجابة للدعوة التي وجهها رئيس الديوان الملكي لنا ولرؤساء الأحزاب وبعض الساسة المستقلين مساء يوم الاثنين ١٩٥٢/١١/٣ فقد كنا نعتقد أن الدعوة يراد منها، الحديث في موضوع المذكرات السياسية التي تقدمت بها الأحزاب للتوصّل إلى ما يحقق أماني الجميع في إصلاح الفساد ولكننا فوجئنا بالطريقة التي جرى بها الحديث. فقد وجّه سمو الأمير الوصي كلمات وجملاً إلى المجتمعين نعتبرها إهانة لا نقبلها، وقد كان توجيه سموه ألفاظاً لي على الخصوص مما استدعى تركي الاجتماع احتجاجاً على ذلك وقد وددت أن أسجل احتجاجي هذا: ما كان يجدر أن نسمع الإهانة التي سمعناها بل كان المتوقع، وقد دعينا إلى مقابلة سموه في مقره بناءً على طلبه، أن يلقى

المدعوون ما يلقاه الزائرون عامة إن لم يكن المكان والمناسبة تقتضيان منه رعاية خاصة. كذلك نود أن ترفعوا إلى سموه احتجاجي هذا. وتفضلوا...

إثر ذلك، شعرت بأن هناك اختلافاً كبيراً في العقلية، قلت لحسين جميل أن نترك الجماعة أحراراً يعملون ما يشاؤون في هذا الشأن وهممت بالخروج. وقد اعتبروا ذلك غضباً مني فارادوا تهدئتي. ولكني قلت لهم إن القضية ليست قضية غضب، فأنا غير غاضب ولكن الموضوع أصبح خلافاً في الذهنية إلى أقصى حد. ولما قلت لهم إن الاستقلاليين لا يوافقون مطلقاً على إرسال احتجاج خفيف اللهجة وافقوا ـ خجلاً ـ على موافقة الاستقلاليين ومن هناك حاولنا أن نتصل بفائق السامرائي ثم بمهدي كبه فلم نجدهما. ولكنا وجدنا صديق شنشل في محله وذهبنا إليه أنا وحسين جميل ولما بيّنا له الموضوع وأطلعناه على الصيغة المقترحة المخففة قال إنه لا يعتقد بأن الحزب يوافق على هذا الاحتجاج واقترح إضافة الجملة الآتية على الاحتجاج المقترح بعد عبارة يؤسفنا أن يستغل سموه مركزه الخاص بتوجيه هذه الإهانة ـ حتى أصبحت كرامات الناس غير مصونة في البلاط ـ كما أنه أصرّ على بقاء كلمة استنكارنا بدل احتجاجنا.

ثم ذهبت أنا وحسين جميل إلى مقر الحزب، ومنه اتصلت بالهاشمي وبيّنت له الوضع وقرأت عليه هاتفياً الاحتجاج كما يصرّ عليه الاستقلاليون عندئذٍ وافق على أن تكون الصيغة كما يقترحها الاستقلاليون واتفقنا مع الهاشمي على أن يوقّع الاحتجاج من قبل الاستقلاليين ـ فيما إذا أقرّه ـ ومن قبيل وأن يرسل إليه حوالى الساعة الرابعة للتوقيع وفي الوقت المعين أتاني فائق السامرائي نفسه إلى الحزب ومعه نسخة الاحتجاج موقّعة من مهدي كبه فوقّعته أنا أيضاً ولما أردنا إرساله بواسطة أحد الفراشين إلى الهاشمي للتوقيع عليه لم نجد شخصاً يعلم بدار الهاشمي وعليه قال فائق لنكن عمليين ولا نضيع الوقت فأنا سأذهب بنفسي إلى دار الهاشمي وكانت النية أن يرسل الاحتجاج إلى دار الهاشمي بخفي حنين كما يقول المثل العربي. وقال إن الهاشمي رفض التوقيع على الاحتجاج. وقال إنه وافق مبدئياً لأنه لم يشأ مجادلتي وإنه يرفض أن يوقع على أي احتجاج مشترك وهو سيرسل احتجاجه الخاص حسب الخطة المقررة ولا يوافق مطلقاً على نشر صورة أي احتجاج مهما كانت لهجته. ولكنه ينوي نشر خبر بسيط في الجريدة بأن احتجاجاً قدّم إلى المقامات العليا. ولما سألني فائق عما يجب عمله؟ قلت له إن الوضع تطوّر الآن تطوراً سيئاً لذلك لا يمكنني أن أقرّر شيئاً دون أن أتصل بجماعتي. وبعد ذلك أتى حسين جميل إلى الحزب وحصل اتصال بينه وبين محمود الدرة رغب على أثرها أن يزورنا محمود الدرة في الحزب. وقد جاء معه برهان الدين باش أعيان وبعد مجادلة طويلة بين محمود الدرة وحسين علمت من محمود الدرة بأن الاحتجاج إذا ما خففت لهجته فسوف يوافق عليه الهاشمي ويوقّعه معنا. وهنا أخذت الأمر على عاتقي برغم مخالفة حسين جميل وقاسم حسن وأعطيت الصلاحية التامة لمحمود الدرة أن يخفف الاحتجاج بالطريقة التي يراها مناسبة. فاقترح تخفيفه حسبما هو مؤشر إليه بالخط الأحمر فوافقت على ذلك دون جدل في وسط عربدة قام بها حسين جميل وقاسم حسن وقال محمود بعد أن شكرني على هذا التساهل، إنه يأمل أن يقنع الهاشمي بهذه الصيغة الأخيرة. ولما قيل إن الاستقلاليين لا يوافقون على هذا التخفيف قلت دعوا الأمر لي فأنا أقنعهم ولكن انتظرنا ثم انتظرنا إلى ساعة متأخرة دون أن نحصل على جواب من محمود الدرة، فقلت بعد ذلك إن الهاشمي مصمم على أن يرسل احتجاجه الخاص وأنه لا يوافق على النشر مطلقاً.

وقد فاتني أن أذكر قضية النشر أيضاً. فهي كانت موضع بحث في جدالنا مع محمود الدرة. إذ بينما كان حسين جميل وقاسم حسن يصرحان بأن النشر شرط أساسي وجدت حلاً وسطاً هو ألا ينشر الاحتجاج وإنما يؤخر لبضعة أيام حسب الاتفاق الذي يجري بيننا في هذا الشأن. ولكن فهمت أن الهاشمي يعتبر عدم النشر لأي احتجاج شرطاً أساسياً. وبينما نحن في هذا الوضع أخذت الجرائد الحكومية تبحث عن الاجتماع وتشوّهه تشويهاً فظيعاً ونحن لا نستطيع أن ننبس ببنت شفة في جرائدنا وقد خرجت مساء الأربعاء جريدة الحوادث بعد أن بحثت عن الاجتماع بصورة مشوّهة بخبر مثير للغاية أنقله فيما يلي لأنه ليس باستطاعتي أن أرسله إليكم كأقصوصة، فالجريدة نفدت بعد صدورها بساعة.

الجبهة الشعبية تعتذر عن تصرّف رئيسها في اجتماع البلاط

كان فخامة السيد طه الهاشمي رئيس حزب الجبهة الشعبية قد غادر اجتماع البلاط الملكي العامر مساء الاثنين الماضي قبل انفضاضه محتجاً، وقد علمنا والجريدة ماثلة للطبع، أن بقية أقطاب الجبهة الشعبية قد راجعوا المقامات العليا المختصة واعتذروا عن سلوك رئيسهم معتبرين ما صدر من فخامة رئيسهم تصرّفاً شخصياً يتحمّل تبعاته.

لقد زارني صباح ١٩٥٢/١١/٦ فائق السامرائي في مقر الحزب، وسألني سؤالاً غريباً في بابه، وهو أنه قد سمع أن الأمير عبد الإله قد زارني في داري في مساء أمس. فلما نفيت الخبر قال إنه متأكد أن الأمير قد زار بعض الشخصيات التي كانت مجتمعة في البلاط ثم أفادني بصورة صريحة أنه قد زار مهدي كبه في داره ولما لم يجده قال للخادم: قل لمهدي أن الوصي جاء لزيارته. ثم قال فائق إنه أراد أن يتأكد من الخبر من المرافقين فأكدوا له الزيارة وقال له أحدهم إن سمو الأمير قد طاف على بعض الجماعة فوجدهم جميعاً إلا مهدي كبة وعلي جودة الأيوبي. هذا هو الخبر. ولكن باعتقادي أن هذه الخطة لا بد أن تنتج نتائج مهمة لا يمكن التكهّن بها في الوقت الحاضر. بينما أكّد لي فائق بأن هذه الزيارة لن تؤثر على سياسة الحزب وأفادني في الوقت نفسه بصورة خاصة جداً، بأن الزيارة المذكورة سببت مناقشة بين أعضاء الحزب فيما إذا كان من المناسب رد الزيارة السامية وعن طريقة ردّها، وهل يكتفي بطلب موعد الزيارة أم بالذهاب إلى البلاط دون موعد والتسجيل فقط. وبعد ذلك زارني الهاشمي في مقر الحزب وقال إنه اطلع اليوم صباحاً (٥٢/١١/٦) على ما نشرته «الحوادث» أمس وقال إنه سيذهب بعد قليل إلى الجبهة ويتعقّب صحة الخبر المذكور الذي يشك في صحته كل الشك، فإذا ما نفاه القوم وكذّبونه تكون المسألة قد انتهت. أما إذا لم يصدر تكذيب في هذا الشأن في جريدة الجبهة فالمسألة تتغير بالنسبة إليه من أساسها. وقد علمت بعد ذلك أن الجريدة كذّبت الخبر من أساسه، وبذلك انتهت المسألة على ما يظهر في نظر الباشا والحمد لله. ولقد انفردت بعد ذلك بالهاشمي وطلبت إليه أن يبين لي رأيه الصريح في هذه القضايا وفيما يجب عمله. وقد أفاد بصورة صريحة بأنه من الأساس غير مؤمن بالنضال الشعبي. لذلك لا يريد أن يعمل من أجله أي شيء مطلقاً. وقال صراحة إنه يختلف معنا في طريقة العمل. ولما سألني بعد ذلك فائق عن الخطة التي يجب أن تنتهج في هذه القضية وعن طريقة العمل قلت له إنه ليس باستطاعتنا وضع خطة قبل أن يتبلور وضع الجبهة الشعبية وقبل أن تتذاكروا مع جماعتكم بعد التطورات الأخيرة ـ وكان مفهوماً من كلامي أني أقصد بعد طواف الأمير على دور بعض المجتمعين.

هذه خلاصة موجزة عن الوضع فما هو رأيك دام فضلكم؟

المخلص كامل الجادرجي

بغداد في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٢،

عزيزي محمد،

وصلتني كتاباك المؤرخان في ٥ و٧ من الشهر الحالي، فشكراً كثيراً، لا بد أن تكون رسالتي المؤرخة في ٧ من الشهر الحالي قد وصلتك الآن. ولا بد أن تكون قد استفدت منها بعض الفائدة. لم تستجد أمور هامة في الجهة المقابلة، غير أن نوري السعيد عقد بعد مؤتمر البلاط مؤتمراً صحفياً في بناية حزبه وزّع فيه على الصحفيين بياناً خاطب فيه الشعب. وكان قصده من ذلك القيام بعمل معاكس لمذكّرات الأحزاب وخلاصة البيان المذكور:

١ ـ إنه وهو في الحكم قد أنجز بعض الأعمال. وهناك أعمال أخرى لم تنجز.

٢ـ الإصلاح لا يأتي إلا عن طريق الوطنية الصادقة التي تتمثل بالعمل الصامت الرزين. وعلى الأحزاب أن تجعل الإصلاح والتطهير بطرق ديموقراطية دستورية.

٣ ـ في الأحزاب العراقية (بعض العناصر تتوفر فيها صفات المواطن الصالح) وهناك ساسة عرفوا بالإخلاص والصدق والوطنية الحقة، إلا أنهم آثروا الحياد على الكفاح الحزبي واختاروا صفة المستقلين. وعلى كواهل هؤلاء تقع مسؤولية خدمة الوطن وتطهير ما ورثناه من مفاسد.

٤ ـ واجب هذه الفئة من المخلصين حزبيينْ ومستقلين التعاون الخالص على إقامة حكومة قوية تهدف إلى الإصلاح السريع. وإذا تخاذلوا فإنهم مسؤولون أمام الأجيال الحاضرة والقادمة وأمام التاريخ.

٥ ـ حاجة العراق المستعجلة تتلخص بـ:

أ ـ تطهير الجهاز الحكومي من العناصر السيئة السمعة، والتي تنقصها الكفاءة. وسن قانون (من أين لك هذا).

ب ـ تشريع قانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية كأول خطوة نحو تحديد الملكية. فعلى الحكومة الرشيدة، أن تنفذ هذا القانون وتوسعه وتصدر قانوناً بحماية الملكية الصغيرة ومنع التجاوز على الأراضي الأميرية والشروع في دراسة طرق إنماء الثروة القومية بزيادة الإنتاج الزراعي مع الحرص على ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية.

ج ـ إعادة النظر في أنظمة الضرائب والرسوم وفرضها على أسس علمية مدروسة تحقق العدالة الاجتماعية وتزيل الفوارق بين الطبقات.

د ـ تصنيع البلاد بالانتفاع بموارد البلاد الزراعية والمعدنية وتوفير المواد الضرورية لأبناء الشعب بأرخص الأثمان وكفاية البلاد نفسها عند الطوارئ.

هـ ـ رفع مستوى المعيشة بتعميم القرى العصرية وإنشاء دور للموظفين والمستخدمين وذوي المهن والأعمال والتوسّع ببناء المستشفيات والمدارس ومكافحة الغلاء ومعالجة بطالة المتعلمين مثل خريجي كلية الحقوق.

و ـ الأخذ بيد المرأة للحصول على مستوى ثقافي أعلى.

ز ـ إعادة النظر في قانون مجلس الإعمار.

ح ـ الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر على أن يكون تدريجياً ويطبق في المناطق التي لا يقل فيها عدد المتعلمين عن نسبة معقولة.

ط ـ دراسة القانون الأساسي في ضوء التطور الذي حدث في البلاد.

ي ـ الحرص على تنمية العلاقات الأخوية بين الدول العربية واعتبار معاهدة ١٩٣٠ لا تأتلف مع التطور، وألا تكون للعراق سياسة غير الدفاع عن سلامته ضمن حدود بلاده.

وقد تناولته الصحف الحزبية وخلاصة ما جاء فيها محاسبة نوري السعيد على أنه كان أكثر العراقيين مزاولة للحكم في مختلف الأدوار فلماذا لم يطبّق ولو شيئاً يسيراً من كل ذلك؟ وكانت أشدّها عنفاً هي صحف الأسيين[1] وأكثرها اعتدالاً صحيفة الجبهة الشعبية المتحدة وشاع في البلد. أن هناك اجتماعات عقدت في البلاط ضمت أصحاب الفخامة المستهلكين (السكراب) واجتماعات تعقد بين كبار الموظفين من عدليين وداخليين ومن بينهم المستر ديجبرن مستشار وزارة الداخلية لإيجاد مخرج (قانوني) أو (دستوري) للانتخاب المباشر حسب رأي نوري السعيد طبعاً.

ويقال إن هناك فكرة لإحالة هذه القضية على المحكمة العليا وما إلى ذلك من أمور. كما يقال في الوقت نفسه إن الوزارة ستستقيل بسبب وجود خلاف بين أعضائها حول هذه القضية، ولكن لم يظهر أثر لذلك حتى الآن. والخبر الأخير الذي سمعناه هو أن اجتماعاً عقد قبل بضعة أيام من مواد (السكراب) في دار أحدهم وقد تساءل الكثير عن ماهية هذا الاجتماع ولكن لم يعلم أحد شيئاً عنه. ولكنني علمت بعد ذلك من مصدر ثقة أن مذكرات تدور بين هؤلاء (السكراب) لتأليف حزب من المستقلين لتنفيذ فكرة نوري السعيد حسب ما جاء في بيانه (الفقرة ٣٥ منه)، ولا بد أن تكون غاية هذا الحزب هي زيادة عدد الأحزاب التي سوف تشترك في الانتخابات فيما إذا أصرّت الأحزاب الأخرى على المقاطعة ولا سيما حزب الأمة. أما بشأن مؤتمر البلاط فلا يزال الرأي العام يلوكه وكل شخص يروي حوادثه حسب ما يشتهي. فمنهم من يريد أن يصور طه الهاشمي بطلاً من الأبطال ومنهم من يصوره ذليلاً. ولا بأس أن أسرد لك نموذجاً من القسم الأول: عندما مررت بأرشاك المصور يوم الجمعة الماضي بادرني بقوله: هل صحيح أن الأمير قال لطه الهاشمي اخرج من هنا. وأجابه الهاشمي بكل قوة واعتزاز هذه بلادي... وليس باستطاعة أحد أن يخرجني منها وإنما الغريب عن البلاد هو الذي يجب أن يخرج. ولكن جميع تلك الأقاويل والروايات العجيبة بما فيها من مفتريات لم تهمل توجيه اللوم الشديد إلى الأمير. ويقال إن الأمير لا يزال بحالة عصبية وإنه أخذ يكثر من الشرب وأن الندامى يتفننون في تسكينه...

أما من جهتنا فقد أخذنا نشعر بعد هذا الحادث، بأن واجباتنا قد تضاعفت كثيراً وأن مسؤوليتنا تجاه الرأي العام قد ازدادت فنحن الآن كالسفينة التي يشعر ربانها بوجوب الاقلاع عن الميناء ولكن (الانكار) يمنعنا من السير قدماً واحداً وبالإضافة إلى ذلك أصبحنا بوضع نعرقل عمل الغير ممن يريد أن يعمل في وقت يشتد فيه ضغط الرأي العام بضرورة تأليف جبهة وطنية موحّدة لنجابه الوضع

---

(١) القصد من ذلك صحف حزب الأمة برئاسة صالح جبر.

السياسي بما يقتضي الحال. أما الهاشمي فلم أره في دور من الأدوار أهدأ منه الآن. لذلك طلبت منه شفهياً قبل بضعة أيام عقد اجتماع مشترك لهيئتي الحزبين لبحث الموقف، ثم رأيت من الضروري أن نشفع طلبنا الشفهي بطلب تحريري نوافق على أن يكون الاجتماع يوم الثلاثاء ١١/١١/١٩٥٢ ولكن أتت الجبهة في الوقت ذاته باقتراح عقد اجتماع مشترك وأرادوا إحالة الأمر إلى لجنة الارتباط للحزبين للبحث في تفاصيل عقد هذا الاجتماع.

وبعد أن اجتمعت اللجنة المذكورة أطلعني حسين جميل على مقترحات اللجنة، وهي كالآتي (١) عقد اجتماع عام من الأحزاب الثلاثة، الوطني والاستقلال والجبهة (٢) الغرض من هذا الاجتماع هو:

أ ـ كسب تأييد الرأي العام لمضامين المذكرات؛

ب ـ إعلان مقاطعة الانتخابات ودعوة الجمهور لتأييد ذلك؛

ج ـ توجيه الدعوة للاجتماع من قبل الأحزاب الثلاثة فقط؛

د ـ التفاهم مع الآخرين من قبل لجنة الارتباط؛

هـ ـ المتكلمون هم رؤساء الأحزاب الثلاثة فقط وإلقاء قصيدة إن أمكن؛

و ـ محل الاجتماع يكون في بناية أحد الأحزاب الثلاثة.

وقالوا لحسين جميل إنهم لا يوافقون على أن يكون أحد أنصار السلام خطيباً في هذا الاجتماع. وعلى ذلك اتصلت بفائق السامرائي أولاً وبيّنت له مضمون هذه المطالب وقلت له يصعب علينا أن نوافق على هذا الطلب مقدّماً لأننا نريد أن نبحث مع حزب الجبهة الشعبية المتحدة قضية تأليف اللجنة الوطنية الموحدة أو من يقوم مقامها، وهذه الجبهة أو اللجنة هي التي تقرر عقد الاجتماعات العامة وما إلى ذلك من أعمال، وأنها هي التي تعين الخطباء في هذا الاجتماع وغيره، وهي التي تعين القوة الانضباطية التي يجب أن تتألف من الجميع وسألت حزب الاستقلال عن رأيهم فيما إذا كانوا يوافقون على أن يكون الاجتماع مقتصراً على الأعضاء فقط. فرأيت فائق السامرائي يتفق معي كل الاتفاق على أن تأليف الجبهة أصبح ضرورياً قبل البحث في أي عمل وقال إنه لا يرى أية فائدة من اقتصار الاجتماع على الأعضاء من الأحزاب الثلاثة فقط. ثم تذاكرت مع أنصار السلام (عبد الوهاب محمود) حول موقفهم من الاجتماع العام المنوي عقده وما إذا كانوا يوافقون على ألا يخطب أحدهم فيه مع تحمل مسؤولية ضبطه، فرفضوا رفضاً باتاً تحمل مسؤولية هذا الاجتماع ما لم يكن أحدهم خطيباً فيه، وهو اجتماع سيعقبه تأييد لمذكرة الأحزاب في الوقت الذي هم أنفسهم قد تقدّموا بمذكرة مماثلة إلى الوصي. وعلى ذلك أصبح الموقف بالنسبة إلى حزبنا صريحاً وهو ضرورة تأليف الجبهة الوطنية الموحدة أو من يقوم مقامها قبل البحث بأي عمل. وإذا ما رفضت الجبهة الشعبية المتحدة ذلك، فلا نوافق على عقد الاجتماع العام الذي اقترحوا عقده. لقد تم الاجتماع المشترك بين هيئتي الحزبين (نحن وحزب الجبهة) فعلاً في اليوم المعين أي في ١١/١١/١٩٥٢ في مقر حزبنا وقد دام الاجتماع أكثر من ساعتين. وكان اجتماعاً هادئاً وأنا الذي ترأست الاجتماع المذكور وبعد أن بيّنت الهدف منه وهو بحث إمكان تأليف جبهة وطنية موحدة من الأحزاب الثلاثة ومن أنصار السلام، وإمكان إيجاد ميثاق لها قبل البحث في أي عمل سياسي، لأن تجزئة الأعمال في هذه الظروف والنظر في كل عمل بذاته، يعطي أعمالنا صبغة ارتجالية. وهذا غير صحيح، وقلت قد وقعنا في هذه النقطة

قبل تقديم المذكرات. وقلت لو كنا قد نسقنا أعمالنا قبل تقديم تلك المذكرات لكان من الممكن أن يكون تقديم المذكرات بداية لعمل سياسي خطير. ثم أطريت على موقف الهاشمي في اجتماع البلاط حتى وجهت الإهانة إلى الجميع ثم خصصت بها فخامة الهاشمي. ثم لمت الجبهة (بلهجة مناسبة) على موقفها من الاحتجاج المشترك ثم بيّنت باختصار موقف الاستقلاليين من الجبهة الوطنية المقترحة وموقف أنصار السلام منها. وبيّنت أن أنصار السلام لن يتحملوا مسؤولية عقد الاجتماع العام المشترك ما لم يشتركوا فيه في الخطابة. وشددت على ضرورة البحث في الجبهة الوطنية الموحدة قبل البحث في أي عمل سياسي. وبعد مناقشات استمرت أكثر من ساعتين أبدت الجبهة الشعبية المتحدة تخوّفاً الزائد من احتمال استيلاء أنصاء السلام علينا وعلى حركاتنا. وكان هذا الخوف بادياً على أصحاب السيف أكثر منه على أصحاب القلم وعندئذٍ اضطررت أن أبدي تصريحاً باسم الحزب مضمونه أن الحزب، عندما يشعر بأن أية جهة ممثلة في الجبهة الوطنية المقترحة تحاول أن تستولي على المنظمات الأخرى أو تطغى عليها سوف لا نقبل ذلك مطلقاً وننسحب من تلك الجبهة الوطنية الموحدة. وقد هدأ هذا من روع الجماعة نوعاً ما إلا الهاشمي فقد بقي مرتاعاً إلى الأخير. وقد أسفر الاجتماع عن قبول الاقتراح التالي مبدئياً، على أن يعرض أولاً على هيئتي الحزبين لإقراره ثم تفاوض الهيئات المعنية بالأمر (الاستقلال وأنصار السلام) لإبداء رأيها فيه واختصاراً في الوقت استأذنت من الهاشمي لأقوم بمفاوضة مبدئية أيضاً مع الهيئتين المذكورتين فأذن بذلك.

نص الاقتراح

«تتألف لجنة ارتباط دائمة من الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال وأنصار السلام لتقديم اقتراحات تتعلق بالعمل على مقاطعة الانتخابات وعقد الاجتماعات العامة وتنظيم الاضرابات واتخاذ أي موقف تقتضيه الأحوال الطارئة وتعرض هذه الإقتراحات على الهيات المسؤولة في الأحزاب والمنظمات المتشركة في هذه اللجنة لإقرارها. وتقوم لجنة الارتباط بتنفيذ ما يجمع عليه الرأي من تلك الأحزاب والمنظمات».

وبينما كنت معتزماً صباح ١٩٥٢/١١/١٢ إرسال هذا الاقتراح إلى الجبهة بصورة رسمية أتى طه الهاشمي بنفسه وتسلمه وقد رجوته أن يسرع في استحصال قرار الموافقة من الجبهة على هذا الاقتراح، غير أنه في مساء ١٩٥٢/١١/١٣ لم يتصل بي في هذا الشأن ولا أعلم إلى متى نستطيع الصبر على هذه التماهلات سواء كانت مقصودة أم غير مقصودة، بينما الجهات الأخرى المعادية منها والصديقة أخذت تبدي نشاطاً كبيراً؟

هذا هو الوضع باختصار. الأخوان جميعهم بخير من الوجهة الصحية طبعاً ويسلمون عليك. وتمنياتي الخالصة بالشفاء العاجل لمريضكم العزيز.

المخلص كامل الجادرجي

لم أحضر حفلة المفوضية السوفياتية التي أقيمت بمناسبة ثورة ١٧ أكتوبر. ولكن علمت أن المكان كان غاصاً بالمدعوين أكثر من أية سنة مضت. وقد وقعت هناك حادثة مؤسفة خلاصتها أن أحد المحامين الجدد المدعو عدنان عبد القادر والذي سمعت باسمه لأول مرة قد وجّه إهانات صريحة إلى مصطفى العمري على مشهد من الكثير من المدعوين، غير أن مصطفى العمري قد قابل

الحادث بهدوء ثم اشترك في هذه الاهانات شخص آخر أو عدة أشخاص. ويقال إن هؤلاء جميعاً محسوبون على التقدميين (المستقلين) فالظن الغالب أنهم يعتبرون من أنصار السلام وقد استاءوا من هذا التصرف كل الاستياء. ثم علمت أن الشخص المذكور عدنان قد ذهب إلى رئيس الوزراء في ديوانه واعتذر لسوء تصرفه هذا، وقال له إنه كان فاقداً شعوره حين تصرف هذا التصرف السيئ. ويقال إن مصطفى بك قبل الاعتذار وانتهت القضية عند هذا الحد، ولم أتأكد بعد من قضية الاعتذار.

بغداد في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢.

عزيزي محمد،

بعد التحية ومزيد الأشواق. وصلني كتابك المؤرخ في ١٩٥٢/١١/١٥ في ١٧ منه، فاستغربت كل الاستغراب لعدم وصول كتاب مني إليك حتى ذلك التاريخ، مع إني كنت بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٧ قد أرسلت إليك رسالة تحتوي على عشر صفحات شرحت فيها الوضع شرحاً لا بأس به. والرسالة المذكورة قد أرسلت بواسطة السفارة العراقية في لندن وكانت مسجلة وقد أودعتها بنفسي البريد. ولما بيّن لي موظف البريد أن ذكر اسم المرسل ضروري في الرسائل المسجلة وضعت اسمي أولاً ثم عدلت عن ذلك من باب الاحتياط. وبعد أن شطبته وضعت عليه اسماً آخر لا يغري الذين يستلمونها من السفارة على فتحها، وإن كان اسم المرسل إليه في هذه الظروف قد يغري على فتحها.

فإذا لم تستلمها حتى الآن فالظن الغالب أنها قد فقدت في السفارة لا في البريد. ثم أرسلت إليك رسالة أخرى بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٤ على عنوانك الحالي خلاصة لرسالتي الأولى أو كتتمة لها. وفي هذه الرسالة الأخيرة التي آمل ألا تكون عبثت بها يد غير أمينة قد بيّنت أننا بعد جدال طويل اتفقنا مبدئياً في الجلسة المشتركة التي عقدناها مع الجبهة الشعبية المتحدة على تأليف لجنة دائمة تضم حزب الجبهة الشعبية المتحدة وحزب الاستقلال وأنصار السلام وحزبنا. وقلت إننا بانتظار مصادقة الجبهة نهائياً على القرار المذكور. وفي يوم السبت الماضي ١٩٥٢/١١/١٦ أتى الهاشمي إلى الحزب، وقال إن لجنته الإدارية ارتأت بعض التعديلات على الصيغة المقترحة، وها أنذا أنقل إليكم - من باب الاحتياط - الصيغة الأصلية وإن كنت قد نقلتها إليكم في كتابي السابق. كما أنقل إليكم في هذه الرسالة الصيغة المقترحة لمقارنتها مع الأولى بسهولة.

الاقتراح الأصلي

«تتألف لجنة ارتباط دائمة من الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وأنصار السلام لتقديم اقتراحات تتعلق بالعمل على مقاطعة الانتخابات وعقد الاجتماعات العامة وتنظيم الاضرابات أو اتخاذ أي موقف تقتضيه الأحوال الطارئة. وتعرض هذه الاقتراحات على الهيئات المسؤولة في الأحزاب والمنظمات المشتركة في هذه اللجنة لإقرارها. وتقوم لجنة الارتباط بتنفيذ ما يجمع عليه الرأي في تلك الأحزاب والمنظمات».

***

التعديل الذي اقترحته الهيئة الإدارية للجبهة الشعبية المتحدة

«تتألف لجنة ارتباط تمثل الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال وأية منظمة أخرى لتقديم اقتراحات تتعلق بالعمل على مقاطعة الانتخابات وعقد الاجتماعات العامة، وما يتطلبه الموقف السياسي من الأعمال المشروعة والاتفاق في ما بينهم على ذلك. تعرض هذه الاقتراحات على الهيئات المسؤولة من الأحزاب والمنظمات المشتركة في هذه اللجنة لإقرارها وتنفيذ ما يجمع عليه الرأي في تلك الأحزاب والمنظمات».

وقد عرضت هذا الاقتراح الأخير على الاستقلاليين وأنصار السلام فأرجأ الاستقلاليون ابداء رأيهم فيه إلى ما بعد إبداء رأينا. أما الأنصار فقد رفضوه حالاً. وعليه اجتمعت اللجنة الإدارية لحزبنا ودرست الموضوع من جميع وجوهه فارتأت عدم إمكان تأليف لجنة من حزبنا وحزب الجبهة وحزب الاستقلال للأسباب التي طالما بحثناها سابقاً. وقد خطرت لي بعد ذلك فكرة هي أن أجتمع أنا وحسين جميل وطه باشا وبعض أعضاء الجبهة وفائق السامرائي. وقد حضر الاجتماع حسين جميل أيضاً (بصفته الشخصية) بالرغم من عدم ارتياح الباشا لذلك، على ما أحسست، وبعد جدال طويل قبلنا مبدئياً (بصفتنا الشخصية) تعديل الاقتراح الأخير (المعدّل) على الشكل التالي على أن نعرضه بصفتنا الشخصية على أحزابنا وهيئاتنا.

تتألف لجنة ارتباط تمثل حزب الجبهة الشعبية المتحدة والوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال وأية منظمة أخرى لتنظيم العمل وتقديم الاقتراحات فيما يتطلبه الموقف السياسي وفق النظم الديموقراطية وتعرض اقتراحات ومقررات اللجنة على الهيئات المسؤولة في كل حزب ومنظمة مشتركة في هذه اللجنة لإقرارها وتنفذ ما يجمع عليه الرأي العام.

أما الوضع في الجهة الثانية فقد استقر رأي الحكومة على أن تجري الانتخابات حسب القانون الحالي مهما كلّف الأمر، وعلى ذلك أجري تعديل في الوزارة بخروج ابراهيم الشابندر منها وتعيين علي محمود الشيخ علي وإعطاء وكالة وزارة الداخلية إلى حسام الدين جمعة. بالإضافة إلى وزارة الدفاع وتعزى استقالة إبراهيم الشابندر إلى سببين الأول يقال إنه لم يكن يعلم شيئاً عن الإجراءات التي اتخذها وزير الدفاع حسام الذين جمعة بتوقيفه شحنة الباخرة الإيطالية التي كانت عليها كمية السكراب المباعة إلى إيطاليا. وقد غضب ابراهيم لذلك لأن هذا العمل جرى بغير علم منه. والسبب الثاني - وهو الراجح - اضطرابه وقلقه من توتر الجو السياسي الذي يصعب التكهّن في نتائجه. أما السبب في اختيار علي محمود وزيراً في هذا الظرف، فبالإضافة للعلائق الشخصية بينه وبين مصطفى العمري فقد جيء به، على ما أعتقد، لتقوية معنوية العديمي الشخصية منهم، والذين انهارت أعصابهم في المدة الأخيرة، كجمال بابان مثلاً. وبعد هذا التعديل أصدر رئيس الوزراء بياناً إلى الشعب العراقي بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٧ لا حاجة إلى وصفه وبيان درجة سخفه في هذه الرسالة، إذ سوف يصلك في البريد الجوي مع التعليق الذي كتبناه بشأنه. ولا شك أن التعليق لا يعجبك عنوانه أو بالأحرى كلمة (حول) التي لم نجد لها محلاً للصرف أنسب من هذا. ولتنفيذ ما جاء في البيان وجّه رئيس الوزراء كتاباً إلى الأحزاب بين فيه أنه قد تألفت لجنة تضم كبار رجال القانون للنظر في تعديل قانون الانتخاب على أساس الانتخاب المباشر، وطلب إلى الأحزاب أن ترسل ممثلين عنها للاشتراك في هذه اللجنة. وقد رفض حزبنا الاشتراك في هذه اللجنة لكنه مستعد لبيان ملاحظاته على اللائحة إذا عرضت عليه في المستقبل. وقد نشرنا خبراً عن تأليف اللجنة ورفض الحزب الاشتراك

فيها، غير أن حزب الاستقلال نشر نص كتاب رئيس الوزراء وجواب الحزب عنه. وكان الجواب مطوّلاً، ومما جاء فيه (إن الحزب يرى أن الطريق السليم هو في استصدار مرسوم بتعديل قانون الانتخاب وجعله على أساس الانتخاب المباشر مع جميع الضمانات لحرية الانتخابات ويكون إجراء الانتخاب بمقتضاه بمثابة استفتاء للشعب (في هذا الأمر المهم في الحياة النيابية) وأن يكون ذلك خير وسيلة لمعرفة رأي الشعب في هذا الموضوع عن طريق ممثليه الحقيقيين. لذلك فإن الحزب يأسف لعدم تمكّنه من انتداب من يمثله للاشتراك في هذه اللجنة المقترحة من قبلكم. ويؤسفني ألا أجد ما يدعو للمداولة معكم في بحث هذا الموضوع على النحو المقترح من قبلكم. ولعل خير مشورة أبديها لكم في هذا الظرف الدقيق هو تنحّيكم عن المسؤولية بعد أن انتهت مهمة وزارتكم وأصبح من المستحيل اعتبارها في مركز الوزارة المحايدة.

أما فيما يخص الجبهة الشعبية المتحدة، فقد اتصل بي الهاشمي، وقال إن مناقشة طويلة جرت عندهم عما إذا كان من الأنسب أن يكون جواب الرفض مطوّلاً أو مختصراً. ولما بيّنت له أننا أرسلنا جواباً مختصراً جداً ارتاح لذلك، وقال إننا أيضاً سننهج هذا النهج. وحزب الاتحاد الدستوري هو الوحيد الذي سيشترك في تلك اللجنة لأن «الأميين»[١] أيضاً قاطعوها وتقوم الآن الجرائد المعارضة بحملة عنيفة على الحكومة بصورة لم يسبق لها مثيل منذ مدة طويلة. والظاهرة البيّنة أن الجرائد الحكومية المستوردة وغير المستوردة لم تجرؤ على مقابلة هذه الحملة بالمثل، فقد اختارت أكثريتها السكوت. وقد قلت لكاظم حمدان أن يرسل إليك بالبريد الجوي أقصوصات مما يكتب في هذا الشأن.

---

(١) يقصد بذلك حزب الأمة الذي يترأسه صالح جبر.

الملحق ٥

تقرير عن مقابلة سام فول، المستشار الشرقي للسفارة البريطانية في بغداد، مع محمد حديد في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٥٨

(PREM 11/2368)

سرّي

على الفور

من السير مايكل رايت (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن)

الرقم: ١٠

التاريخ: ١٦ تموز ١٩٥٨

قابل المستشار الشرقي (سام فول) وزير المال (محمد حديد) بعد ظهر اليوم.

أكرر الاحتجاجات التي وجهتها أمس إلى رئيس الوزراء حول إحراق السفارة وقتل الكولونيل غراهام، وكذلك جرح مواطنين بريطانيين اثنين آخرين. أعرب حديد عن أسفه العميق ولكنّه قال إن الهجوم على السفارة كان قد استفزته طلقة صدرت من السفارة. وكانت هذه القصة نفسها التي رواها لي قاسم أمس. كرر حديد التأكيدات التي أعطاها رئيس الوزراء بأن الأرواح والأموال البريطانية ستكون مصونة.

٢ ـ انتقل الحديث بعد ذلك إلى معاملة الإدارة الجديدة لأعضاء النظام والحكومة السابقين، أكد فول الأثر المستهجن الذي سيتركه مقتل وليّ العهد ونوري السعيد وربما آخرين أيضاً على الرأي العام العالمي، مما سيجعل من الصعب جداً معاملة الإدارة الجديدة كإدارة متمدنة ومسؤولة. استفسر حديد إذا كان هنالك قتلى آخرون غير هذين الاثنين. فقال حديد إنه لا يعلم. بل إنه لا يعلم هل إذا كان الملك ميتاً أم حياً. أعرب عن أسفه الشديد لتجاوزات الغوغاء التي اعترف أن الجيش عجز عن السيطرة عليها. قال إن مشاعر الجمهور كانت تغلي بعد سنوات من القمع، ولكنه لم يحاول أن يلتمس العذر لما حدث، أو يتغاضى عنه. قال إن الجيش الآن مسيطر تماماً.

٣ ـ قال فول إنه وجد الفرصة الآن لإثبات قناعته بأن الجرائم ارتكبها الغوغاء وحدهم. إن أعضاء الحكومة والنظام السابقين هم الآن مسجونون، وإنه لأمر يعود إلى الإدارة الجديدة أن تظهر الرأفة. فالعالم سيحكم عليهم بأعمالهم، وإن أية عمليات قتل لن تكون أكثر من جرائم ترتكب ببرودة دم. طلب فول إلى حديد أن يسخّر كل نفوذه ليضمن عدم ارتكاب أعمال قتل أخرى من أجل مصلحة الانسانية ومستقبل النظام في مواجهة الرأي العام العالمي. وعد محمد حديد بالقيام بكل ما في وسعه.

٤ ـ أما فيما يتعلّق بسياسة الحكومة فقد قال محمد حديد إن النقاط الرئيسية فيها هي:

أ ـ علاقات ودية مع جميع الدول، وخاصة الدول العربية والاسلامية.

ب ـ احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ج ـ استمرار ضخ النفط، وعدم تأميم صناعة النفط. ومع ذلك فإن الإدارة الجديدة ستعمل على تحسين الشروط عن طريق المفاوضات.

د ـ ميثاق بغداد: لم يتخذ بشأنه قرار بعد، ولكن حديد كان يعتقد أن الرأي الحالي هو أن يبقى العراق في الميثاق إلى أن تنتهي مدته، ومن ثم يعاد النظر في الوضع.

هـ ـ الجمهورية العربية المتحدة: علاقات ودية، واعتراف متبادل، ولكن عدم الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة في الوقت الحاضر. إن الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة في النهاية سيكون في إطار السياسية العربية بشأن وحدة جميع الأقطار العربية.

و ـ إن الإدارة الجديدة ليست شيوعية، وإن كان موقف الشيوعيين تجاهها ودياً. أما البعثيون فقد ساعدوهم في الوصول إلى الحكم.

ز ـ الإدارة ترغب في علاقات ودية مع الغرب، وكان حديد يأمل أن تعترف المملكة المتحدة بحكومته سريعاً.

٥ ـ قال محمد حديد إن نزول القوات الأميركية في لبنان قد أغضب الرأي العام في العراق، وإنه يأمل أن لا يكون هنالك مزيد من هذه الأحداث. وكان من الواضح أنه يشير ضمناً إلى احتمال إرسال قوات أجنبية لدعم الملك حسين. قال إنه إذا وقع هجوم على العراق من الخارج فإن هذا سيثير المشاعر في العراق بصورة خطرة. وفي مثل هذه الظروف، فإن الجيش بطبيعة الحال سيبذل جهده للسيطرة على الشعب، ولكن ذلك سيكون أمراً صعباً. مع ذلك، وبشرط عدم حدوث مثل هذا الهجوم، فهو لا يتوقّع أي خطر على المواطنين الأجانب. إنه لم يطرح هذا كتهديد ولكنه كان تقدير محمد حديد لردود الفعل.

٦ ـ قال حديد إنه علم بوقوع الانقلاب للمرة الأولى حينما سمع عنه في الإذاعة، وكان في ذلك الوقت في الموصل. قال إنه كان قد قابل رئيس الوزراء للمرة الأولى في ١٥ تموز، وإنه في الحقيقة لم يعلم أي نوع من الرجال هو. قال إن رئيس الوزراء قد ترك انطباعاً أولياً جيداً، ولكنه لم يكن متأكداً تماماً بشأن نائبه الذي وصفه بأنه رجل عسكري جداً.

٧ ـ قال إن البلاد بأجمعها كانت تحت سيطرة الإدارة الجديدة، وإن الجيش كله قد انضم إلى النظام الجديد. التقارير الواردة بأن الفرقة الثانية في كركوك موالية للنظام القديم وأنها تزحف نحو بغداد لم يكن لها أي أساس من الصحة. ويؤكد أحد الموظفين التابعين لي والذي عاد لتوّه من كركوك عدم وجود تحرّك كهذا للقوات.

٨ ـ لدى مغادرته حثّ فول محمد حديد مرة أخرى على أن يستخدم كل نفوذه الشخصي للحيلولة دون وقوع أعمال قتل أخرى. وعد محمد حديد بأن يعمل كل ما في وسعه.

الملحق رقم ٦

مذكرة لمحمد حديد
عن ميزانية العراق لسنة ١٩٦٠ ووضع العراق المالي

يسرّ وزارة المالية أن تتقدم بالميزانية الثانية للعراق في عهده الجمهوري الزاهر وقد سجلت رقماً قياسياً جديداً في مصروفاتها البالغة (١١٦١٥١٩١٨) والتي تزيد بمبلغ قدره (٤١٦٥٢٤٠) ديناراً عن مصروفات ميزانية السنة ١٩٥٩ المالية ويسجل الرقم القياسي الجديد العزم على السير بخطوات أوسع في تحقيق الاصلاحات التي بدأتها حكومة الجمهورية، والتي انبثقت الثورة المباركة لتحقيقها لشعب العراق النبيل.

لقد حققت ثورة الرابع عشر من تموز بقيادة زعيم البلاد عبد الكريم قاسم خلال الواحد والعشرين شهراً المنصرمة، انجازات رائعة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية جسّدت مبادىء تلك الثورة ومخططها الرامي إلى تحرير العراق من كل أنواع الاستعمار والاستغلال والظلم، وإلى توفير حياة كريمة ذات مستوى لائق للفرد العراقي، وبناء اقتصاد نام ومتوازن ومجتمع مثقف حديث وتعزيز الدفاع الوطني والعمل لمساعدة أجزاء الأمة العربية لاسترداد حريتها.

وقد عملت وزارة المالية منذ أول أيام الثورة المباركة على وضع كل إمكانياتها لتحقيق هذه الأهداف، فزيدت الاعتمادات المخصصة للتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والجيش في ميزانية السنة ١٩٥٨ المالية بمبلغ قدره (٨,٥٠٠,٧٥٠) ديناراً وشرعت أول ميزانية للعراق في عهده الجمهوري بمصروفات بلغ اعتمادها في آخر العام ما يقارب (١٢,٠٠٠,٠٠٠) دينار، وهي طفرة في المصروفات لغرض تحقيق مطالب الشعب بمقياس لم يشهد له تاريخ العراق المالي مثيلاً. فقد بلغت الزيادة عن المصروفات النهائية لسنة ١٩٥٨ المالية ما يزيد عن (٣٣) مليون دينار، صرفت لتقوية الدفاع الوطني ونشر التعليم وتقديم المزيد من الخدمات الصحية والاجتماعية وتحسين الجهاز الحكومي.

وتعكس ميزانية السنة ١٩٦٠ المالية السياسة المالية نفسها التي سارت عليها الحكومة منذ انبثاق الثورة والرامية إلى بذل الجهود على نطاق أوسع مما بُدىء به للإسراع في القضاء على الجهل والمرض وفي تقوية الجيش ومساعدة البلاد العربية في سبيل تحريرها من الاستعمار الغاصب. وعليه فمن الطبيعي أن تسجل مصروفات الميزانية رقماً قياسياً جديداً قدره (١١٦١٥١٩١٨) ديناراً.

ونرى من الضروري قبل أن نوضح ما انطوت عليه هذه الميزانية، أن نشير إلى الظروف الاقتصادية المحلية خلال الاثني عشر شهراً الماضية، وأن نوضح سياستنا المالية التي أملتها ظروف الثورة وأهدافها التي ترمي إلى تحقيق الخير والرفاه والمساعدة لمواطني الجمهورية كافة.

الوضع الاقتصادي في العراق

كان الوضع الاقتصادي في العراق حصيلة تفاعل الانتعاش الاقتصادي العالمي الذي تميّز به عام ١٩٥٩ من جهة، والظروف الاقتصادية المحلية من جهة أخرى. ويمكن القول إن تأثير العوامل الأولى

كان أقل وضوحاً وأهمية من الثانية إذ إن معظم التطورات الاقتصادية العراق في عام ١٩٥٩، كانت نتيجة سياسة اقتصادية داخلية مستقلة مستمدة من فلسفة ثورة الرابع عشر من تموز الخالدة ومعبرة عن أهدافها.

لقد استمرت الجهود عام ١٩٥٩ لزيادة المصدر من النفط الخام من العراق بحيث بلغ ما صدر منه خلال السنة التقويمية ١٩٥٩ ما يقارب (٣٩) مليون طن أي بزيادة قدرها (٥,٧) ملايين طن عن السنة ١٩٥٨. وبلغ ما صدر خلال السنة ١٩٥٩ المالية (٤٠,٦) مليون طن.

ومن المتوقع أن تبلغ كميات النفط المصدرة خلال السنة التقويمية ١٩٦٠ (٤٥) مليون طن وخلال سنة ١٩٦٠ المالية (٤٦,٣) مليون طن منها (٣٤,٣) مليون طن من الحقول الشمالية و(١٢) مليون طن من الحقول الجنوبية، أي إن الزيادة المتوقعة في التصدير والبالغة (٥,٧) ملايين طن ستأتي من الحقول الشمالية فقط، ومن حقل كركوك بالذات. وتأمل الحكومة زيادة المصدر من النفط الخام بمعدل أكبر في السنوات القادمة.

واستناداً إلى الأسعار العالمية السائدة حالياً وبكلفة الانتاج الحالية، يتوقع أن تبلغ حصة الحكومة من أرباح النفط في السنة ١٩٦٠ المالية (١٠١,٧٧٤,٨٨٤) ديناراً يذهب منها إلى الميزانية الاعتيادية (٥٠,٨٨٧,٤٤٢) ديناراً والتي تعادل ٥٠٪ من حصة الحكومة من أرباح النفط.

صادرات أخرى ـ أما صادراتنا الأخرى فقد انخفضت عام ١٩٥٩ بعد أن ارتفعت ارتفاعاً جيداً عام ١٩٥٨ ويعزى الانخفاض إلى رداءة الموسم الزراعي لانقطاع الأمطار لمدة طويلة في الألوية الشمالية، أضف إلى ذلك استمرار انخفاض أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية وقد أدى ذلك إلى أن تبلغ قيمة صادراتنا لعام ١٩٥٩ (١١,٦) مليون دينار بعد أن وصلت إلى (١٤,٤) مليون دينار عام ١٩٥٨.

وقد حاولت حكومة الثورة معالجة هذا الانخفاض في الصادرات، وعملت على زيادة صادراتنا بطرق عديدة منها الاسراع والحزم في تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وبسط سيطرة القانون وتسليف الفلاحين (٣) ملايين دينار وجلب الجرارات الزراعية وتوزيع البذور مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي لا سيما أن الطبيعة قد جادت بأمطار في كل مكان من عراقنا الحبيب، وعقدت اتفاقيات تجارية مع الدول الاشتراكية والصديقة، الغرض منها القضاء على سياسة التمييز في حقل التجارة الدولية والعمل على فسح المجال لاستيراد البضائع من كل الدول بصرف النظر عن أنظمتها السياسية والاجتماعية، والعمل على إيجاد أسواق دائمة جديدة للصادرات العراقية، فقد نص في هذه الاتفاقيات على مبدأ الاستيراد النسبي. فالاتفاقية مع الصين الشعبية نصت على أن تكون صادرات العراق بقدر استيراده منها، والاتفاقية مع تشيكوسلوفاكيا وفيتنام الشمالية وضعت على أساس أن تكون صادراتنا ٥٠٪ من استيراداتنا منها وبلغاريا ٣٠٪ وهنغاريا وبولندا ورومانيا ٢٥٪.

تسويق البضائع العراقية: دأبت حكومة الثورة على تحسين وسائل تسويق البضائع العراقية سواء ما يتعلق بخزنها أو حزمها. وقد أسست الحكومة مؤخراً مصلحة المبايعات الخارجية الحكومية التي ستقوم بتعريف أسواق العالم بصادراتنا وبذل المساعي لزيادة مشتريات الدول من منتوجاتنا. بالإضافة إلى استيرادها البضائع الاستهلاكية الضرورية لتأمين وجود خزين كاف محافظة منها على الأسعار والقضاء على كل احتكار قد يؤدي إلى الاضرار بالمستهلك العراقي.

قانون تنظيم تجارة الإسمنت: وقد صدر أخيراً قانون تنظيم تجارة الاسمنت رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠، وبموجبه أسست وزارة المال صندوق إعانة الاسمنت، الذي يتكوّن رأسماله من إعانة تصدير الاسمنت، التي ستدفعها وزارة المال وقدرها (٥٠٠) فلس وإعانة بالمبلغ نفسه يدفعها المنتجون، وقد عهد لمصلحة المبايعات الخارجية بمسؤولية إيجاد الأسواق للاسمنت الفائض عن الحاجة المحلية، والذي يقدّر بـ (٤٥٠) ألف طن سنوياً، وإن هذا الترتيب سيؤدي إلى انتعاش صناعة الاسمنت وجعلها تعمل بكل طاقتها الانتاجية، وبالتالي زيادة استخدام الأيدي العاملة فيها من جهة وزيادة صادراتنا التي ستساهم في تقليص العجز في ميزاننا التجاري من جهة ثانية.

وإننا لعلى ثقة من أن إنتاجنا القومي سيزيد بنسب كبيرة لا سيما في الحقل الزراعي بحيث سيرفع صادراتنا عام ١٩٦٠ إلى مستوى عال.

حقل الاستيراد: أما في حقل الاستيراد فقد كانت الخطوط العامة لسياستنا للسنة ١٩٥٩ حماية الصناعة الوطنية بمنع استيراد البضائع المماثلة لتلك التي تنتجها الصناعات العراقية بكميات كافية وتخفيض استيراد البضائع إلى الحد المناسب لبعض الصناعات بغية تشجيعها لتحسين إنتاجها وفسح المجال للاستيراد على نطاق واسع للبضائع الاستهلاكية الضرورية للمحافظة على خزين كبير، ومنع أي ارتفاع في الأسعار وإعطاء كل التسهيلات الممكنة لاستيراد البضائع الانتاجية وتقليص استيراد السلع الكمالية عن طريق التخصيصات المحدودة أو الرسوم الجمركية العالية ومنع استيراد البعض منها منعاً باتاً.

وقد أدت هذه الاجراءات إلى انخفاض قيمة البضائع المستوردة إلى (٩٩,٤) مليون دينار بعد أن كانت (١١٢) مليون دينار سنة ١٩٥٧ و(٩٩,٨) مليون سنة ١٩٥٨ بحيث استمر انخفاض عجز الميزان التجاري (عدا النفط) ولو بنسبة أقل من نسبة العام الماضي، وقد وضعت سياسة الاستيراد لسنة ١٩٦٠ بشكل يتميز بحرية في الاستيراد أوسع من تلك التي طبقت في السنتين الأخيرتين، فقد توسع في البضائع ذات التخصيصات المحدودة بنسبة تتراوح بين ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ عن السنة ١٩٥٩ وقد نقلت بعض البضائع من صنف التخصيصات المحدودة إلى تلك غير المحدودة. ومن المؤمل كذلك أن ترتفع قيمة البضائع الانتاجية المستوردة نظراً لوضع الخطة الاقتصادية الموقتة موضع التنفيذ. وكنتيجة حتمية للسياسة الحكيمة التي تتبعها حكومة الثورة في تصنيع البلد.

أما ميزان المدفوعات العراقي فقد استمر في تحسنه ـ بعد أن أصيب بعجز سنة ١٩٥٧ أدى إلى خسارة كبيرة في الاحتياطي ـ فأظهر وفراً في سنة ١٩٥٨ بسبب زيادة صادرات النفط وانخفاض الاستيراد وأظهر وفراً كبيراً في سنة ١٩٥٩.

السياسة النقدية: أما في حقل السياسة النقدية فقد تمّ في حزيران ١٩٥٩ خروج العراق من المنطقة الاسترلينية، فحققت الحكومة الوطنية بذلك إنجازاً آخر من انجازات ثورة الرابع عشر من تموز وتم للعراق استقلال ديناره وفتح الطريق لبناء احتياطي مستقل لعملتنا مكوّن من ذهب وعملات أخرى غير الاسترليني ما أدى إلى تثبيت الدينار وجعله بمنأى عن تقلبات الباون الاسترليني وزاد في سيولة موجودات العراق الخارجية، وقضى على احتمال هبوط القوة الشرائية للاحتياطي من التحويل الخارجي نظراً لتنوعه. وقد ضاعف البنك المركزي نشاطه في تنويع غطاء العملة وزيادة نسبة الاحتياطي الذهبي والعملات القوية القابلة للتحويل. ويتكون رصيد عملتنا الآن من (٣٠) مليون دينار من الذهب و(٢٤) مليوناً من الموجودات الاسترلينية و(٢٣,٣) مليون دينار من الموجودات الأجنبية الأخرى، جلّها عملات رصينة وسندات ذات فائدة عالية وودائع و(٤,١) ملايين دينار سندات الحكومة العراقية ومليون دينار من الفضة.

الائتمان التجاري: لقد ارتفع معدل الائتمان التجاري في سنة ١٩٥٩ بعد أن انخفض سنة ١٩٥٨ إلى معدل شهري قدره (٢٦,٨) مليون دينار إذ بدأ في الزيادة تدريجياً فبلغ معدله في الربع الأول من سنة ١٩٥٩ (٢٧,٢) مليون دينار والربع الثاني (٢٨,١) مليون دينار والربع الثالث (٣٢,٣) مليون دينار.

أما المعدل الشهري لسنة ١٩٥٩ فقد بلغ (٣٠,٢) مليون دينار مقارناً بمبلغ ٢٢ مليون دينار في سنة ١٩٥٦ و٢٧ مليون دينار في السنة ١٩٥٧ والسبب في هذه الزيادة هو التوسّع في منح إجازات الاستيراد وتخفيض الحد الأعلى لسعر الفائدة الذي تتقاضاه المصارف التجارية إلى (٥,٥٪). وقد كان لسياسة الحكومة في الحقل النقدي أثره الفعّال في الحصول على النتائج الباهرة المشار إليها أعلاه إذ قام البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر إعادة الحسم بالنسبة للأوراق التجارية إلى ٣٪ وبالنسبة إلى حوالات الخزينة إلى (٣,٥٪) والسلف الممنوحة لقاء سندات الحكومة العراقية أو سندات القروض شبه الحكومية إلى ٤٪.

أيضاً زيادة العملة المتداولة: وكذلك زادت العملة المتداولة من (٥٤,٥) مليون دينار في نهاية سنة ١٩٥٧ و(٦٨,٩) مليون دينار في نهاية سنة ١٩٥٨ إلى (٨٢,٢) مليون دينار في نهاية سنة ١٩٥٩.

أما الودائع لدى المصارف التجارية والصيارفة وصناديق التوفير البريدية فقد بلغت في نهاية سنة ١٩٥٩ (٧٤,٣) مليون دينار بينما كانت (٤٤,٣، ٥٦,٥، ٦٨,٢) مليون دينار في نهاية كل من السنوات ١٩٥٦ و١٩٥٧ و١٩٥٨ على التوالي، وتظهر الأرقام توسّع الحركة النقدية وازدياد الرغبة في التوفير للمساهمة في النشاطات الاقتصادية. وقد قامت الحكومة بزيادة المدفوع من رأسمال المصارف الحكومية، الرافدين، العقاري، الزراعي، الصناعي، المرهون بغية تمكينها من توسيع نطاق خدماتها التي يجب أن تتلائم ومتطلبات اقتصادنا في عهد الثورة.

السياسة الإعمارية: أما في حقل السياسة الاعمارية فقد خطت الحكومة خلال سنة ١٩٥٩ خطوات جبارة لتطوير الاقتصاد العراقي وإنمائه بمعدل لم يسبق له مثيل وذلك عن طريقين الأول الا.ستفادة من القروض الخارجية من الدول الصديقة والثاني إعادة النظر في خطط الاعمار السابقة على نحو، يحقق النمو والتوازن لجميع قطاعات الاقتصاد العراقي. وعليه فقد تم توقيع الاتفاقية الاقتصادية بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهورية السوفياتية الاشتراكية في موسكو في ١٦/٣/١٩٥٩، وصدر قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ بتصديقها. وبموجب الاتفاقية سيقوم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية بإقراض العراق (٥٥) مليون دينار على أن تسدد بأقساط سنوية عددها (١٢) قسطاً اعتباراً من تاريخ انتهاء المشاريع أو تقديم الخدمات بفائدة زهيدة قدرها (٢٪). وذلك لتأسيس ١٣ معملاً هي معمل الصلب ومعمل الأسمدة النتروجينية ومعمل الكبريت وحامض الكبريتيك ومعمل المواد المضادة للحياة (انتيبيوتيكس) والمستحضرات الصيدلانية ومعمل إنتاج المكائن والمعدات الزراعية ومعمل اللوازم والعدد الكهربائية ومعمل المصابيح الكهربائية ومعمل الزجاج ومعمل المنسوجات القطنية ومعمل المنسوجات الصوفية ومعمل التريكو للجوارب والألبسة الداخلية والخارجية ومعمل للخياطة ومعمل للتعليب وتأسيس خمس مزارع حكومية للبنجر السكري والقطن ومحاصيل الحبوب الديمية والرز والنباتات الطبية وتأسيس أربع محطات لتأجير التراكتورات وإنشاء سايلوين كونكريتين سعة كل منهما ١٢ ألف طن وإجراء المسح الجيولوجي وتأسيس مركز اصلاح الأجهزة الجيولوجية وإعداد مشاريع لاستغلال مياه حوض نهر الفرات وحوض دجلة وري أراضي جنوبي العراق وتحسين الملاحة

النهرية وإنشاء خط حديد بغداد ـ البصرة وخط حديد كركوك ـ سليمانية. هذا وقد تم اختيار مواقع هذه المعامل.

تشريع قانون السلطة التنفيذية: كما شرّعت الدولة قانون السلطة التنفيذية وأعدته بشكل يؤمن تقديم الخدمات إلى الشعب على أحسن وجه، ويجعل أجهزة الدولة أكثر اختصاصاً وتفرغاً لإنجاز المهمات الجديدة التي يتطلبها تنفيذ برنامج الإصلاح الجذري الذي وضعت خطوطه، فأحدث القانون سبع وزارات جديدة هي: الصناعة، الإصلاح الزراعي، الإسكان، البلديات، النفط، التخطيط، التجارة وألغى وزارتي الاقتصاد والاعمار.

رفع مستوى الصناعات الحالية: تعمل الحكومة على رفع مستوى الصناعات الحالية وإنشاء صناعات جديدة برأسمال حكومي وتشجيع الرأسمال الفردي عن طريق المساهمة معه في إنشاء صناعات عراقية جديدة، كما هو الحال في تأسيس شركة الصناعات الخفيفة التي ضربت رقماً قياسياً في إقبال الجمهور العراقي على اقتناء أسهمها وشركة الرخام العراقية. وتعمل الحكومة في سبيل تنفيذ المشاريع التي وردت في الاتفاقية السوفياتية وفي قانون الخطة الاقتصادية الموقتة، والجدير ذكره أن القطاع الصناعي العراقي بسبب الرعاية التي أولتها له حكومة الثورة، سجل زيادة كبيرة في إنتاج أكثر المعامل لا سيما صناعة استخراج الزيوت النباتية والصابون والسكاكر والمواد الانشائية والصناعات المكملة لها والنسيج. وأدى إلى ازدياد الطلب إلى قيام أصحاب هذه المشاريع بتوسيع الطاقة الانتاجية لمشاريعها واتجاه الرأسمال الفردي إلى تأسيس المشاريع التي تشبع هذه الحاجات المتزايدة والأخرى نظراً لما يلاقيه هذا القطاع من تشجيع في كل النواحي.

وتعمل الحكومة لوضع الخطط الاقتصادية لتطوير وإعمار العراق وتنمية اقتصادياته بعد أن تم إلغاء وزارة الاعمار ومجلس الاعمار وقُضي على الأسلوب الغامض الذي كان متبعاً لوضع المناهج الاعمارية وعدم دراستها من حيث علاقتها بالمجتمع ومن حيث تبادلها أسباب النجاح فيما بينها مما ساعد على تبديد الثروة القومية في مشاريع غامضة لم توفر لها أسباب النجاح والانتاج الاقتصادي الاعتيادي، علاوة على التأخير والتبذير. وعليه فقد أحدثت وزارة التخطيط لتكون الجهاز الذي يقوم بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ولتضع الخطط ولتشرف على تنفيذها. وأسس مجلس التخطيط الاقتصادي الذي خلا من الأعضاء الاجرائيين الأجانب وشرعت الخطة الاقتصادية الموقتة في القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ وأرصد مبلغ قدره (٣٩٢,١٨١,٩٧١) ديناراً يصرف على المشاريع الاقتصادية خلال السنوات المالية ١٩٥٩ ـ ١٩٦٢.

وإننا لعلى ثقة بأن هذه الخطة ستحقق للعراق الخير العميم في رفع القابلية الانتاجية للاقتصاد في كل قطاعاته لا سيما الزراعي والصناعي، وفي إيجاد مجالات العمل لأفراد الشعب وتحسين أحوال معيشة الفرد العراقي ورفع مستواه إلى حد يليق بالثروات العظيمة التي يحتويها بلد الرافدين ريثما توضع الخطة الاقتصادية الدائمة بعد إكمال الدراسات اللازمة لها.

سياسة الجمهورية العراقية المالية

الوضع المالي

صدقت مصروفات السنة ١٩٥٨ بمبلغ (٧٧,٣٥٨,٤٣٣) ديناراً. إلا أنها بلغت في نهاية السنة (٨٥,٨٥٩,١٣٨) ديناراً بسبب الاضافات الكبيرة التي تمت بعد الثورة المباركة. وكان مجموع الايرادات المخمّنة لهذه السنة (٧٣,٦١٠,٦٠٠) ديناراً. ورغم زيادة اعتمادات المصروفات فإن السياسة

الحكيمة التي سارت عليها وزارة المالية في مراقبة المصروفات غير الضرورية والاصلاحات الجذرية في أجهزة جباية الضرائب وتحسين إيرادات النفط أدّت إلى انخفاض المصروفات كما أظهرت الحسابات النهائية للسنة المذكورة إلى مبلغ (٧٨,٨٥٧,٣٦٣) ديناراً، وإلى زيادة الايرادات إلى مبلغ (٧٥,٤٨٥,٦٩٢) ديناراً، بحيث أسفرت الحسابات النهائية لهذه السنة عن عجز قدره (٣,٣٧١,٦٧١) ديناراً. وأقل من العجز الذي كانت عليه الميزانية بشكلها الأخير بمبلغ (٨,٣١٦,١٨٣) ديناراً. وإذا طرحنا الوفر المدور من السنة ١٩٥٧ المالية ومقداره (٤٢٩,٣١٦) ديناراً فإن العجز الصافي المدور إلى السنة ١٩٥٩ المالية هو (٢,٩٣٢,٣٥٥) ديناراً.

ميزانية السنة ١٩٥٩ المالية

أما ميزانية سنة ١٩٥٩ المالية التي كانت أول ميزانية نظمت في العهد الجمهوري، فقد بلغت مصروفاتها المخمنة حين تشريعها (١٠٤,٠١٠,٨٨٠) ديناراً وإيراداتها المخمنة (٩٥,٣٤٣,٥٠٠) دينار أي إنها نظمت بعجز قدره (٨,٦٦٧,٣٨٠) ديناراً، إلا أن ظهور الحاجة الماسة إلى اعتماد مصروفات جديدة للإصلاح الزراعي ولتنفيذ قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩، الذي أعاد تنظيم جهاز السلطة التنفيذية، وأحدث سبع وزارات جديدة وألغى وزارتين بحيث بلغت المصروفات المخمنة بعد الاضافات والتنزيلات التي أجريت عليها خلال السنة (١١١,٩٨٦,٦٧٨) ديناراً. وقد عملت وزارة المالية في الوقت نفسه على ضغط المصروفات غير الضرورية لا سيما الإدارية منها يمكن استناداً إلى المعلومات المتيسرة عما تحقق من مصروفات خلال النصف الأول من السنة المذكورة بأن المصروفات ستكون في حدود المئة مليون دينار. أما الإيرادات فإنها قد خمنت على أساس استلام ٤٨ مليون دينار من شركات النفط وهي تمثل ٥٠٪ من حصة الحكومة من أرباح النفط وهذا كان من المؤمل تحققه عند زيادة وتصدير النفط إلى ٤١ مليون طن في تلك السنة. غير أن ما استلمته الحكومة قد بلغ ما يزيد قليلاً عن ٤١ مليون دينار مما أدى إلى انخفاض الايرادات الحقيقية عما توقعته. يضاف إلى ذلك انخفاض إيرادات الجمارك والمكوس بسبب عدم زيادة الاستيرادات إلى الحد المتوقع واستمرار حماية الصناعة الوطنية ومنع استيراد السلع الاستهلاكية غير الضرورية. وبناءً على ذلك، فإن الايرادات الحقيقية ستكون في حدود (٨٨) مليون دينار وعندئذٍ يصبح العجز المتوقَّع حوالى (١٢) مليون دينار.

تدارك العجز المالي في الميزانية: تداركت وزارة المالية هذا العجز عن طريق إصدار حوالات الخزينة واستعمالها بوجه منظم مستمر لأول مرة في تاريخ الحقل المالي العراقي بقصد توفير النقد لسد المصروفات المعتمدة في الميزانية، فساهمت الطريقة المذكورة في إضافة عنصر المرونة إلى النظام المالي وانعشت حركة الاستثمار المالي وأدخلت طريقة حديثة لتمويل مصاريف الدولة الآنية.

ميزانية السنة ١٩٦٠ المالية

أما ميزانية السنة ١٩٦٠ المالية فقد بلغ مجموع المصروفات المقدرة فيها (١١٦١٥١٩١٨) ديناراً أي بزيادة قدرها (٤١٦٥٢٤٠) ديناراً عن اعتمادات السنة ١٩٥٩ و(٣٧٢٩٤٥٥٥) ديناراً عن المصروفات الحقيقية للسنة ١٩٥٩ المالية ونحو (١٦٠٠٠٠٠٠) دينار عن المصروفات الحقيقية المتوقعة لسنة ١٩٥٩ المالية.

الاستمرار في تنفيذ أهداف الثورة: إن هذا الرقم القياسي الجديد يمثل الاستمرار في الاتجاه الذي اختطته حكومة الجمهورية في ميزانية سنة ١٩٥٩ لتنفيذ أهداف الثورة والسير بحسبما بُدىء به

منذ الأيام الأولى للعهد الجمهوري للعمل على تقوية الجيش للدفاع عن الوطن ضد كل معتد وطامع، والمساهمة في تكاليف الجزائر العربية تمشياً مع سياسة التضامن العربي وتأمين الخدمات التعليمية على نطاق واسع جداً وتوسيع المعاهد الصحية لزيادة العناية الصحية زيادة كبيرة وتأمين المبالغ اللازمة لإكمال تنفيذ الإصلاح الزراعي، ولتقديم خدمات اجتماعية كبيرة وجديدة وتوسيع الخدمات القائمة بشكل يجاري روح الثورة.

سبب زيادة مصروفات هذه السنة: هذا والجدير ذكره أن السبب الآخر للزيادة في مصروفات هذه السنة هو إدخال بعض المصروفات التي كانت تحسب على منهاج الإعمار الملغى وقانون الخطة الاقتصادية الموقتة في الميزانية الاعتيادية والمصاريف الاعمارية ذات طابع الأمد القصير نظراً للاتجاه الصحيح في جعل بعض المصروفات لا سيما تلك التي تساهم في إعداد العنصر البشري للتنمية الاقتصادية، محسوبة على الميزانية العامة. ويعتبر هذا الاتجاه ميزة أساسية تضفي على الميزانية العامة صفة ميزانية البرامج.

زيادة رواتب موظفي الدولة: كما أن جزءاً غير قليل من هذه الزيادة في اعتمادات هذه الميزانية يمثل الزيادات التي طرأت على رواتب موظفي الدولة بنتيجة تشريع قانون الخدمة المدنية الجديد رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠، والذي جاء بأحكام لإنصاف الموظفين الذين غبنوا من جراء تحويل رواتبهم بموجب القوانين القديمة أو ممن عينوا برواتب تقلّ عما يستحقونه بموجب شهاداتهم الدراسية وبشمول المستخدمين بالأحكام التي كانت مقتصرة على الموظفين فقط في القانون القديم وتشريع قانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ الذي وسّع حدود رواتب الوظائف، وأحدث وظائف جديدة يتطلبها عهدنا الجمهوري، ففسح المجال لترفيع عدد كبير من موظفي الدولة ممن حرموا الترفيع بسبب حدود الرواتب الواطئة التي احتواها القانون القديم.

تخصيص ٥٠٪ من واردات النفط لأغراض الميزانية العامة: ولما كانت الايرادات الاعتيادية وضمنها حصة الخزينة من واردات النفط بنسبة ٣٠٪ غير كافية لتغطية المصاريف الواسعة المطلوبة لتنفيذ السياسة المالية لحكومة الجمهورية، فقد خصص في السنة ١٩٥٩ المالية ٥٠٪ من واردات النفط لأغراض الميزانية العامة واتبع الاجراء نفسه في هذا العام فوُضع في تخمينات إيرادات ميزانية السنة ١٩٦٠ المالية مبلغ قدره (٥٠,٨٨,٠٠٠) دينار يمثل ٥٠٪ من حصة الحكومة من أرباح النفط.

الفترة الانتقالية وظروفها: لقد سبق أن ذكرنا في مذكرة ميزانية السنة ١٩٥٩ المالية أن هذا الاجراء موقّت أملته الظروف الانتقالية ورغبة حكومة الثورة في استثمار جزء كبير من واردات البلد في توفير الخدمات التعليمية والاجتماعية التي حرم منها الشعب لفترة طويلة تحت ظل العهد البائد وفي تقوية الجيش حصن الجمهورية. ولما كانت الفترة الانتقالية لا تزال قائمة والحاجة إلى توفير الخدمات المشار إليها أعلاه ملحّة فقد أرتُئي السير على خطة العام الماضي نفسها.

تخمين الايرادات: وقد خمنت الايرادات في أبواب الضرائب بمبلغ يقارب (٤١) مليون دينار وهو يعكس أثر الاصلاح الضرائبي الذي تم إجراؤه خلال العام المنصرم والذي شرحت مبادئه وأحكامه في ما يأتي، أما إيرادات الأبواب الأخرى فقد بلغت أكثر من (١١) مليون دينار.

تدارك العجز المالي: بلغت تخمينات جميع إيرادات السنة ١٩٦٠ المالية (١٠٢,١٣٠,٠٠٠) دينار أي بزيادة قدرها (٦,٧٨٦,٥٠٠) دينار عن السنة ١٩٥٩ المالية وبرغم هذه الزيادة في الايرادات فإن الميزانية التي بين أيديكم، قد نظمت بعجز قدره (١٤,٠٢١,٩١٨) ديناراً وستحاول الحكومة أن تخفض هذا العجز إلى أدنى حد ممكن خلال السنة المالية بالضغط على بعض المصروفات لا سيما

الإدارية منها، بقصد التوفير قدر الامكان والاستفادة من الوفورات التي قد تحصل من الشواغر في وظائف الدولة أولاً ومن طريق زيادة كفاءة النظام الضرائبي لجباية المبالغ المخمنة والمتراكمة بحيث ستفوق الايرادات التخمينات.

إصلاح نظام الضرائب

كان من أهداف حكومة الثورة إصلاح النظام الضرائبي، وإرساؤه على قواعد علمية سليمة. فقد كان نظام الضرائب في العهد المباد يتميز بالاعتماد على الضرائب غير المباشرة التي تثقل كاهل أغلب أفراد الشعب، ولا تأخذ في الاعتبار قابلية الفرد على الدفع، كما كان يتميز بمحاباة الطبقات المتنفذة عند فرض الضرائب المباشرة.

إنجازات هائلة: استطاعت وزارة المالية أن تقطع شوطاً بعيداً في هذا المجال وكان ما أنجزته في هذا المضمار مكسباً هاماً يضاف إلى المكاسب الأخرى التي حققتها حكومة الجمهورية في الحقول المختلفة.

الإصلاحات الضرائبية: افتتحت وزارة المالية الاصلاحات الضرائبية بتشريع قانون ضريبة الدخل رقم (٩٥) لسنة ١٩٥٩ الذي اشتمل على مبادىء وأسس جديدة تعكس النظريات الحديثة في فرض هذه الضريبة من توحيد للدخول وإخضاعها إلى جدول واحد للنسب وزيادة للاعفاء الشخصي وتوسيع شموله وزيادة الضريبة على الدخول العالمية.

تشريع قانون ضريبة التركات والمواريث: شرّعت الحكومة قانون ضريبة التركات والمواريث رقم (١٥٧) لسنة ١٩٥٩، وقد فرضت بموجبه لأول مرة في تاريخ العراق ضريبة مباشرة على التركات وأخرى على المواريث تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية وتوزيع الأعباء حسب المقدرة على الدفع والعمل على تقليل الفوارق الاجتماعية واستفادة الدولة من موارد هذه الضريبة لتقديم الخدمات المتزايدة في كل المجالات.

تشريع قانون ضريبة العقار: شرّعت الحكومة أيضاً قانون ضريبة العقار رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٩ وجعلت تاريخ تطبيقه أول نيسان سنة ١٩٦٠ وقد فرضت ضريبتين الأولى سمّيت ضريبة العقار الأساسية وهي ضريبة الأملاك نفسها المعروفة في العراق وبقيت بالنسبة نفسها البالغة ١٠٪ إلا أنه زيد إعفاء دور السكن إلى (٢٠٠) دينار في بغداد والموصل والبصرة وإلى مئة دينار في مراكز الألوية الأخرى و(٧٥) ديناراً في بقية المدن والقرى، والثانية سميت ضريبة العقار الإضافية وهي ضريبة تصاعدية تفرض على دخل من جميع عقاراته. وتعتبر هذه أول ضريبة تفرض على الدخل العقاري في العراق إذ لا يخفى على الجميع أن هذا الدخل لم يخضع لأية ضريبة قبل هذا التاريخ.

إلغاء قانون إطفاء ضريبة الأرض: وألغى أخيراً قانون إطفاء ضريبة الأرض رقم (٢٠) لسنة ١٩٣٩ وتعديلاته في القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٠ والذي شرّع في حينه لمحاباة بعض أصحاب ذوي النفوذ من المسيطرين على الأراضي فحرم الدولة من مورد مهم هو ضريبة الأرض التي تستحقها بموجب قانون ضريبة الأرض رقم (٧٣) لسنة ١٩٣٦ عن أجرة الأرض وحق الماء إذ قضى قانون الاطفاء المشار إليه أعلاه بإسقاط الضريبة عن المكلف إذا دفع خلال عشر سنوات ما يعادل اثني عشر مثلاً لمعدل التحققات النقدية لضريبة الأرض خلال السنوات الخمس أو الثلاث السابقة لقانون الاطفاء وفي هذا الاعفاء إجحاف بحق الخزينة ما دامت الأرض هي المصدر الدائم للثروة العامة، وما دامت

الدولة تتحمل نفقات الري والبزل وغيرها. ولذلك قامت الحكومة بإعادة فرض الضريبة التي ستعيد لها مورداً دائماً سلب منها في العهد البائد.

إصلاح جهاز الجباية: وقد تم كذلك إصلاح جهاز الجباية وتطهيره من العناصر الفاسدة وتقويته بالعناصر الوطنية النزيهة وكذلك جرى إصلاح القواعد التي تجري بموجبها جباية الضرائب مما سيؤدي إلى زيادة الحصيلة وعدم فسح المجال لتراكم ضرائب غير مجباة والقضاء على تلك الطبقة التي كانت تحاول دائماً وأبداً التملّص من دفع الضرائب مستغلة نفوذها السياسي.

لقد أخذت حكومة الثورة عند تشريع قوانين الضرائب المشار إليها أعلاه في الاعتبار الفترة الانتقالية التي يمرّ بها العراق وهي على ثقة بأن إصلاح الضرائب الذي حدث خلال عام ١٩٥٩ لم يؤد إلى أي انكماش في الاقتصاد الوطني إذ من أهداف الحكومة تشجيع استثمار رأس المال الفردي في جميع المجالات وبشكل يعود عليه بربح معقول. وقد روعي الهدف المذكور عند وضع القوانين الجديدة التي جاءت للقضاء على المحاباة لطبقة معينة ولتوزيع عبء كلفة الخدمات التي تقدمها الدولة والتي هي في تكاثر وازدياد بشكل عادل ومتناسب.

إن إصلاح نظام الضرائب على النحو الذي تم قد أدى إلى زيادة موارد الدولة سنة ١٩٥٩ المالية، ولا شك أن النظام بشكله الجديد سيساهم بصورة محسوسة في زيادة إيرادات سنة ١٩٦٠ المالية والسنوات التالية إذ إن نتائج هذه الاصلاحات ستكون أكثر ظهوراً في السنوات القادمة فتساهم الايرادات المتنامية في سد العجز الذي لازم الميزانيات الأخيرة والذي فرضته علينا سياستنا المالية الرامية إلى زيادة الصرف على الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والدفاع الوطني. إن نمو اقتصادنا الوطني الذي سيتسع باستمرار كفيل بأن يغطي أي عجز في الميزانية.

تطوير أبواب المصروفات والايرادات في ميزانية السنة ١٩٦٠ المالية

فيما يلي أهم التطورات التي حصلت في أبواب المصروفات والايرادات وفي شكل الميزانية:

المصروفات:

بالنظرة لما أوضحناه عن وضعنا المالي فقد التزمنا عند تنظيم الميزانية بمبدأ عام مفاده التوسع في المصروفات وحصرها في نطاق الحاجة الحقيقية ورفض ما لا يؤثر منها على قيام دوائر الدولة بكامل واجباتها تجاه المواطنين. ولما كانت أرقام مصروفات ميزانية السنة ١٩٥٩ المالية عالية جداً بالنسبة لما كانت عليه ميزانية ١٩٥٨ فإن الزيادة في مصروفات السنة ١٩٦٠ جاءت لملاقاة التوسع الطبيعي وبعض الزيادة في المصروفات الضرورية للتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والدفاع نظراً لتوسع خدماتها.

١ ـ وزارة الدفاع: زيدت اعتمادات وزارة الدفاع بمبلغ (٢,٤٥٣,٨٠٠) دينار فبلغت اعتماداتها (٣٦,٥٣٤,٨٠٠) دينار أي ما يساوي ٣١٪ من مجموع مصروفات الميزانية، وذلك لتأمين تقوية جهاز الدفاع الوطني من حيث العدة والعدد، وذلك أن الجيش درع هذه الجمهورية ضد المستعمرين والطامعين ودعامة للتضامن العربي.

٢ ـ وزارة المعارف: زيدت نفقات وزارة المعارف بمبلغ (٢,١٨٨,٧٥٠) ديناراً وذلك لتأمين نفقات توسيع التعليم في كل مراحله لا سيما الابتدائي منه.

وعليه فقد بلغت اعتمادات وزارة المعارف (١٩,٠٠٠,٠٠٠) دينار أي ما يعادل ١٦٪ من مجموع مصروفات الميزانية. أما نفقات التعليم كلها والمتكونة من اعتمادات وزارة المعارف ومنحة الإدارة المحلية للتعليم الابتدائي ومنحة جامعة بغداد فقد بلغت (٢٤,١١٦,٠٠٠) دينار أي ما يعادل ٢١٪ من مجموع مصروفات الميزانية وبزيادة قدرها (٣,١١٦,٠٠٠) دينار عن اعتمادات ميزانية السنة ١٩٥٩.

٣ ـ وزارة المال: خفضت اعتمادات وزارة المال بمبلغ (١٠,٤٨٠) ديناراً وعليه فقد بلغت اعتمادات مصروفاتها (٦,٦٦٤,٦٥٠) ديناراً وتعادل (٥,٧٪) من مجموع مصروفات الميزانية. وقد أرصد في النفقات مبلغ مليوني دينار لمساعدة الجزائر.

٤ ـ الرواتب التقاعدية: خفضت اعتمادات رواتب التقاعد بمبلغ (٨٢٨,٥٠٠) دينار نظراً لاستقرارها بعد الزيادات الكبيرة التي تمت في السنة ١٩٥٩ المالية فخصص لهذا الباب (٥,٧٥٠,٠٠٠) دينار أي ما يساوي ٤,٩٪ من مجموع مصروفات الميزانية.

٥ ـ وزارة الصحة: زيدت اعتمادات وزارة الصحة بمبلغ (٣٤٠,٥٨٩) ديناراً فبلغت اعتماداتها (٦,٥١٧,١٢٩) ديناراً أو ما يعادل ٥,٦٪ من مجموع المصروفات الميزانية.

٦ ـ وزارة الإرشاد: زيدت اعتمادات وزارة الارشاد بمبلغ (٢٠٠,٠٠٠) دينار لتأمين توسيع الخدمات والأجهزة الفنية التي تحتاجها الوزارة المذكورة. وعليه فقد بلغ اعتمادها (١,٠٠٠,٠٠٠) دينار أو ما يساوي ٠,٩٪ من مجموع مصروفات الميزانية.

٧ ـ وزارة الداخلية والشرطة العامة: زيدت اعتمادات وزارة الداخلية بمبلغ (٣٥,٥٥٥) ديناراً خصص للتوسع في الإدارة العامة بحيث بلغ ما أُعتمد لهذه الوزارة (١,٤٠٩,٩٦٥) ديناراً أو ما يساوي ١,٢٪ من مجموع مصروفات الميزانية. كما زيدت اعتمادات الشرطة العامة ومديرية الأمن العامة بمبلغ (١,١١٢,٥٨٠) ديناراً لتلافي نفقات الشرطة المتزايدة لحفظ الأمن وتثبيت سيادة القانون. وعليه فقد بلغت اعتمادات مصروفات الشرطة العامة (٩,٠٠٣,٣٠٠) دينار أي ما يساوي ٧,٨٪ من مجموع مصروفات الميزانية.

٨ ـ وزارة الشؤون الاجتماعية: زيدت اعتمادات هذه الوزارة بمبلغ (٥٠٠,٠٠٠)، فبلغ ما أرصد لهذا الباب (٢,٢٦٩,٤٩٠) ديناراً أي ما يساوي ٢٪ من مجموع مصروفات، وقد جاءت أكثر الزيادة المشار إليها في مادة الخدمات الاجتماعية نظراً لرغبة الحكومة في زيادة نطاق هذه الخدمات وشمولها اكثر أنحاء العراق.

٩ ـ وزارة المواصلات: زيدت اعتمادات وزارة المواصلات بمبلغ (٢٠٣,٠٠٠) دينار، فبلغت (٤,١٨٣,٣٣٠) ديناراً أي ما يعادل ٣,٦٪ من مجموع مصروفات الميزانية. وجاءت معظم الزيادة في اعتمادات مديرية البريد والبرق العامة والطرق والجسور والطيران المدني.

١٠ ـ وزارة الزراعة: زيدت اعتمادات وزارة الزراعة بمبلغ (٣٧٣,٧٤١) ديناراً، فبلغت اعتماداتها (٣,٣٤٦,٥٩١) ديناراً أو ما يعادل ٢,٩٪ من مجموع مصروفات الميزانية. وقد روعي في الزيادة تخصيص أكثرها لأمور البحث ومكافحة الآفات الزراعية وزيادة الكفاءة الفنية للوزارة.

١١ ـ وزارة الخارجية: زيدت اعتمادات وزارة الخارجية بمبلغ (٤٥,٠٠٠) دينار، فبلغت (١,٣٩٧,٦٠٠) دينار أي ما يساوي ١,٢٪ من مجموع مصروفات الميزانية. إن هذه الزيادة طفيفة في الظاهر ولكن لو قورنت بما تحقق فعلاً من مصروفات الميزانية للسنة الماضية، لوجدنا أن الوزارة قد

توسّعت في تلك السنة ولا تزال اعتماداتها كتابة للتوسع الذي لم تستطع تحقيقه في سنة ١٩٥٩ المالية.

١٢ ـ وزارة التجارة: زيدت اعتمادات هذه الوزارة بمبلغ (٣٩,٧١٥) ديناراً فبلغت (٢١١,٤٤٥) ديناراً.

١٣ ـ وزارة العدل: زيدت اعتمادات هذه الوزارة بمبلغ (١٤٦,٤٧٠) ديناراً فبلغت الاعتمادات المخصصة لها (٢,٠٢٠,٧٠٠) دينار أو ما يعادل ١,٧٪ من مجموع مصروفات الميزانية والسبب في الزيادة ازدياد مسؤوليات المحاكم في تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وكذلك دوائر الطابو للسبب نفسه.

١٤ ـ وزارة الصناعة، التخطيط، الأشغال والسكان، الاصلاح الزراعي، البلديات، النفط: زيدت اعتمادات هذه الوزارات كلها نظراً لأن اعتمادات مصروفات هذه الوزارات في ميزانية السنة ١٩٥٩ المالية كانت لمدة ثمانية أشهر فقط، فقد أُحدثت هذه الوزارات عند تنفيذ قانون السلطة التنفيذية في شهر تموز من العام المنصرم. وعليه فقد بلغت اعتمادات وزارة الصناعة (٤٥٥,٩٣٠) ديناراً أي بزيادة (١٣٣,٥٨٠) ديناراً ووزارة التخطيط (٤٥٦,٣٨٠) ديناراً أي بزيادة (٢٢٣,٩٤٠) ديناراً ووزارة الأشغال والإسكان (٨٨٣,٧٩٠) ديناراً أي بزيادة (٢٥٢,٣٩٠) ديناراً ووزارة الإصلاح الزراعي (١٧,٢٨٠) ديناراً أي بزيادة (٢,٨٨٢) ديناراً. وبلغت اعتمادات وزارة البلديات (٢٥٩,٤١٠) دنانير أي بزيادة (٨٢,٦٧٠) ديناراً وبلغت اعتمادات وزارة النفط (٥٧,٢٨٠) ديناراً أي بزيادة قدرها (١١,٤٢٠) ديناراً.

١٥ ـ الإدارات المحلية والبلديات: زيدت منحة الإدارة المحلية عن التعليم الابتدائي إلى (٢,٧٥٠,٠٠٠) دينار بعد أن كانت (٢,٣١٠,٥٠٠) دينار في ميزانية السنة ١٩٥٩ المالية نظراً لتوسع التعليم الابتدائي، إلا أن المجموع النهائي لهذا الباب بلغ (٧,٣٣٠,٠٠٠) دينار أي ما يساوي ٦,٣٪ من مجموع مصروفات الميزانية وهو أقل من المبلغ المعتمد في السنة الماضية بمبلغ (١,٦١٤,٢٧٠) ديناراً، والذي يمثل مبالغ من بقايا حصة البلديات من الرسوم والضرائب والتي اعتمدت مصروفاتها في الميزانية السابقة ولا يحتمل تكرارها في هذه السنة.

١٦ ـ المشاريع الأخرى: بلغ ما اعتمد لهذا الباب في السنة ١٩٦٠ المالية (٧,١٣٣,٨١٦) ديناراً ويساوي ٦,٢٪ من مجموع مصروفات الميزانية، ويقال هذا عن المبلغ الذي كان مرصداً في الميزانية السابقة بمبلغ (١,٧٣١,٢٥٤) ديناراً وتظهر الزيادة الحقيقية في هذا الباب إذا ما أخذ في الاعتبار حذف المبالغ التي وضعت اعتماداتها في السنة ١٩٥٩ المالية ولم تتكرر في السنة ١٩٦٠ المالية وهي مبلغ (٢,٢٥٠,٠٠٠) دينار الذي خصص لمنحة ١٤ تموز الخالد والتي دفعت لموظفي الدولة ومستخدميها، وكذلك مبلغ (٤٥٠,٠٠٠) دينار منحة هيئة شؤون النفط و(٢١٣,٠٠٠) دينار سلفة مصلحة المعارض و(٢٥,٠٠٠) دينار منحة مصلحة المنتوجات الحيوانية. وعليه فإن الزيادة في هذا الباب كبيرة لا سيما تلك المعتمدة لتسديد رؤوس أموال المصارف والشركات الحكومية والتي ارتفعت إلى (٦٣٢,٧٤٦) ديناراً منها (٣٠٠,٠٠٠) دينار عن مساهمة الحكومة في رأسمال شركة إعادة التأمين العراقية و(٢٥٠,٠٠٠) دينار لمصرف الرهون و(١٠٠,٠٠٠) دينار للمصرف التعاوني و(١٠,٠٠٠) دينار للمصرف الزراعي و(٢٥٧,٨١٦) ديناراً للمصرف العقاري.

هذا وقد زيدت مصروفات وخسارة مشروع الإعاشة من (١,٠٢٠,٠٠٠) دينار إلى (١,٣٠٠,٠٠٠) دينار وخصص مبلغ (٢٥٠,٠٠٠) دينار لإعانة تصدير الاسمنت.

الإيرادات

خمنت إيرادات السنة ١٩٦٠ المالية بمبلغ ١٠٢,١٣٠,٠٠٠ دينار موزعة على أبواب المدخولات كالآتي:

١ ـ ضريبة الدخل: خمّنت إيرادات ضريبة الدخل بمبلغ (٥٥,٦٣٠,٠٠٠) دينار أي بزيادة قدرها (٣,٧٣٠,٠٠٠) دينار عن تخمينات السنة السابقة. وتعود هذه الزيادة إلى زيادة إيرادنا من عوائد النفط إذ خمّنت بمبلغ (٥٠,٨٨٠,٠٠٠) دينار أي بزيادة قدرها (٢,٨٨٠,٠٠٠) دينار عن السنة السابقة لازدياد كمية النفط المتوقّع تصديرها سنة ١٩٦٠ إلى (٤٦) مليون طن وإن حصة الخزينة المذكورة آنفاً تمثل ٥٠٪ من مجموع أرباح النفط التي ستستلمها الحكومة العراقية من شركات النفط.

هذا وقد بلغت الزيادة في ضريبة الدخل ربع مليون دينار وفي ضريبة التركات والمواريث (٦٠٠,٠٠٠) دينار.

٢ ـ الجمارك والمكوس: خمّنت رسوم الجمارك والمكوس بمبلغ (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار أي بزيادة (١,٢٥٥,٠٠٠) دينار، جاءت من توقع زيادة إيرادات الجمارك بالنظر لوضع منهاج أوسع للاستيراد وتخفيف قيوده فيما يتعلق بالكثير من البضائع الاستهلاكية من جهة ولتوقع زيادة الاستيراد لتوسع الاقتصاد العراقي وزيادة الطلب كنتيجة لذلك.

٣ ـ رسوم الاستهلاك وضريبة الأرض: خمّنت إيرادات هذا الباب بمبلغ (٣,٠٠,٠٠٠) دينار أي بزيادة قدرها (٣٧٨,٥٠٠) دينار، وترجع هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى زيادة ما يتوقع جبايته من ضريبة الأرض نظراً لصدور قانون إلغاء قانون إطفاء ضريبة الأرض رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٩ وتعديلاته، والذي بموجبه أعيد فرض ضريبة الأرض بالدرجة الثانية إلى زيادة إيرادات الاستهلاك نظراً لجودة الموسم الزراعي.

٤ ـ ضريبة العقار (الأملاك سابقاً): خمّنت إيرادات هذا الباب بمبلغ (١,٦٥٠,٠٠٠) دينار أي بزيادة قدرها (٥٠,٠٠٠) دينار عن السنة السابقة. وهذه الزيادة كما يبدو أول وهلة زهيدة. إلا أن الزيادة الحقيقية هي (٤٤٧,٠٠٠) دينار والسبب وجود هذا المبلغ في تخمينات السنة ١٩٥٩ المالية التي وضعت على أساس تطبيق قانون ضريبة العقار في تلك السنة بينما طبّق القانون في ١/٤/١٩٦٠. ولم تتحقق جباية المبلغ في السنة المالية السابقة، وعليه فتعتبر الزيادة كلها عائدة للسنة ١٩٦٠ المالية.

٥ ـ إيرادات الأبواب الأخرى: بلغ مجموع ما خمّنت به إيرادات بقية الأبواب (١١,٨٥٠,٠٠٠) دينار أي بزيادة قدرها (١,٢٧٣,٠٠٠) دينار، ولعل أهم زيادة جاءت من زيادة إيرادات وزارة الإرشاد والتي يؤمل حصولها من أجور الإعلان التلفزيوني ومبيع المجلات والنشرات والبالغة (٢٠٨,٩٠٠) دينار و(٥٠٠,٠٠٠) دينار من زيادة المبلغ المؤمل الحصول عليه من التوقيفات التقاعدية التي يؤمل أن تبلغ خلال السنة ١٩٦٠ المالية (١,٦٠٠,٠٠٠) دينار ومن فوائد القروض الداخلية (٣٧,٢٠٠) دينار وهذا إيراد جديد نتج عن جعل عائدية قروض مجلس الاعمار الملغى إلى الخزينة المركزية العامة.

شكل الميزانية

نفّذ قانون السلطة التنفيذية رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٩ بعد تشريع ميزانية السنة ١٩٥٩ المالية وقد تم تعديل شكل الميزانية بتشريع قانون تنزيل وإضافة مبالغ إلى ميزانية السنة المذكورة برقم (١٤١) ورقم

(١٦١) لسنة ١٩٥٩. وعليه فإن شكل ميزانية السنة ١٩٦٠ المالية يعكس التبدلات التي تمت في الجهاز الحكومي اتباعاً لقانون السلطة التنفيذية المشار إليه آنفاً. إن هذه الميزانية تحتوي على ٢٦ باباً، لم يطرأ أي تبدل على أبواب الميزانية من ١ ـ ١٥، عدا فك ارتباط مديرية السجون ومديرية البلديات العامتين من الباب الثامن (وزارة الداخلية) إذ ألحقت الأولى بوزارة الشؤون الاجتماعية والثانية بوزارة البلديات، كذلك وفك ارتباط مديرية النفوس العامة من وزارة الشؤون الاجتماعية وألحقت بوزارة الداخلية وفك ارتباط مديرية الخدمات الريفية العامة من وزارة الشؤون الاجتماعية وألحقت بوزارة البلديات، أيضاً.

أما الأبواب التي تلي ذلك فقد بدل عنوان بعضها وأضيفت أبواب جديدة. فقد أصبح الباب السادس عشر خاصاً بوزارة التجارة بدلاً من وزارة الاقتصاد الملغاة، ويحتوي الباب المذكور على ثلاثة أقسام الأول لديوان الوزارة والثاني لمديرية الاستيراد والتصدير العامة والثالث لمديرية التسجيل ومراقبة الشركات العامة. أما الباب السابع عشر والخاص بوزارة الزراعة فقد حذف منه القسمان الخاصان بمديريتي المساحة والمكائن والآلات الزراعية العامتين وأحدثت بدلهما مديريتا التعاون الزراعي والمزارع الحكومية العامتان. وقد خصص الباب الثامن عشر لوزارة المواصلات والباب التاسع عشر لوزارة البلديات المتكونة من أربعة أقسام: الديوان، مديرية البلديات العامة، مديرية لجان الماء والكهرباء العامة، مديرية الخدمات الريفية العامة. والباب العشرون لوزارة الأشغال والإسكان ويتكوّن من ثلاثة أقسام: الديوان ومديرية الإسكان العامة ومديرية المباني العامة، وفك ارتباط هيئة المنشآت الصناعية من وزارة الأشغال والإسكان وألحقت بوزارة الصناعة وخصص الباب الحادي والعشرون إلى وزارة التخطيط المكونة من أربعة أقسام: الديوان، الدوائر الفنية، مديرية الاحصاء العامة، سكرتارية مجلس التخطيط. وخصص الباب الرابع والعشرون إلى وزارة الصناعة المتكوّنة من ستة أقسام: الديوان، مديرية التخطيط الصناعي العامة، مديرية التصميم والانشاء العامة، مديرية التنمية الصناعية العامة، إدارة المشاريع الصناعية العامة، هيئة المنشآت الصناعية العامة. وخصص الباب الخامس والعشرون للإدارة المحلية والبلديات والسادس والعشرون للمشاريع الأخرى، وقد بلغت فصول الميزانية ٣٤٦ فصلاً.

أما فيما يتعلق بتبويب الإيرادات فقد أبدل عنوان الباب الرابع من ضريبة الأملاك إلى ضريبة العقار وفتحت مادة جديدة برقم ٢ وبعنوان ضريبة العقار الإضافية. وقد حذفت إيرادات العددين ٣٦ و٣٧ العائدين إلى مديريتي المساحة والمكائن والآلات الزراعية العامتين نظراً لإلحاقهما بالهيئة العليا للإصلاح الزراعي، وأضيف عدد جديد برقم ٤٤ بعنوان وزارة الإرشاد لتقييد تخمينات إيرادات الوزارة المذكورة من الإعلان التلفزيوني وبيع النشرات والمجلات وإيجار الأفلام.

المصروفات حسب أغراض الصرف ونسب الزيادة والنقصان: ١٩٥٨ـ١٩٦٠

التسلسل أغراض الصرف	المصروفات الحقيقية لسنة ١٩٥٨		اعتمادات السنة ١٩٥٩		تخمينات السنة ١٩٦٠		الزيادة أو النقصان في تخمينات السنة ١٩٦٠ عن اعتمادات ١٩٥٩		الزيادة أو النقصان في تخمينات السنة ١٩٦٠ عن اعتمادات السنة ١٩٥٩	
	دينار	٪ للمجموع	دينار	٪ للمجموع	دينار	٪ للمجموع	دينار	٪ للمجموع	دينار	٪
١ ـ الدفاع الوطني	٢٥٢٠١١٤٤	٣١,٢	٣٤٠٨١٠٠٠	٣٠,٣	٣٦٥٣٤٨٠٠	٣١,٤	٢٤٥٣٨٠٠+	٧,٢+	١١٣٣٣٦٥٦+	٤٤,٩ +
٢ ـ التعليم	١٤٤١٠٣٢٧	١٨,٧	٢١٠٨٣٧٥٠	١٩,٠	٢٤١١٦٠٠٠	٢٠,٨	٣٠٣٢٢٥٠+	١٤,٣+	٩٧٠٥٦٧٣+	٦٧,٣+
٣ ـ الإدارة والأمن والعدل	٨٦٠٤٧٤٢	١١,٢	١١١٣٩٣٦٠	٩,٨	١٢٤٣٣٩٦٥	١٠,٧	١٢٩٤٦٠٥ +	١٠,٥ +	٣٨٢٩٢٢٣ +	٤٤,٥ +
٤ ـ الشؤون الصحية	٤٨٩٦٧٤٠	٦,٢	٦١٧٦٥٤٠	٥,٤	٦٥١٧١٢٩	٥,٦	٣٤٠٥٨٩ +	٥,٥ +	١٦٢٠٣٨٩ +	٣٣,١ +
٥ ـ الشؤون الاجتماعية والبلديات	٦٦٤١٥٣٤	٨,٧	٨٥٨٠٠٠٠	٨,٠	٧١٠٨٩٠٠	٦,١	١٤٧١١٠٠ ـ	١٧,٠ ـ	٤٦٧٣٦٦ +	٧,٠ +
٦ ـ الرواتب والمكافآت التقاعدية	٥٠١٦٧٩٤	٦,٣	٦٥٧٨٥٠٠	٦,٢	٥٧٥٠٠٠٠	٥,٠	٨٢٨٥٠٠ ـ	١,٣ ـ	٧٣٣٢٠٦ +	١٤,٦ +
٧ ـ الشؤون المالية والاقتصادية	٧١٥٠٠٤٨	٨,٨	١٠٤٣٥٧٥٨	٨,٩	١٣٧٧٧٣٧٢	١٢,٠	٣٣٤١٦١٤ +	٣٢,٠ +	٦٦٢٦٨٢٤ +	٩٢,٦ +
٨ ـ المواصلات والأشغال والإسكان	٣٠٨٨٤٤٣	٣,٧	٤٦١١٦٤٠	٤,٥	٥٠٦٧١٢٠	٤,٣	٤٥٥٤٨٠	٩,٧ +	١٩٧٨٦٧٧ +	٦٤,٢ +
٩ ـ الشؤون الخارجية والإرشاد	١٥٤٩٧٦٥	٢,٥	٤١٥٢٦٠٠	٣,٥	٤٣٩٧٦٠٠	٣,٨	٢٤٥٠٠٠ +	٥,٩ +	٢٨٤٧٨٣٥ +	١٨٤,٩ +
١٠ ـ المصروفات الأخرى	٢٢٩٧٣٢٦	٢,٧	٥١٤٧٥٣٠	٤,٤	٤٤٩٠٣٢	٠,٣	٤٦٩٨٤٩٨ ـ	٩١,٢ ـ	١٨٤٨٢٩٤ ـ	٨٠,٧ ـ
	٧٨٨٥٧٣٦٣	١٠٠	١١١٩٨٦٦٧٨	١٠٠	١١٦١٥٩١٨	١٠٠	٤١٦٥٢٤٠ +	٣,٩ +	٣٧٢٩٤٥٥٥+	٤٧,٣ +

ملاحظة:

١ ـ يشمل وزارة الدفاع.

٢ ـ يشمل وزارة المعارف ـ منحة جامعة بغداد ـ منحة التعليم الابتدائي للإدارة المحلية.

٣ ـ يشمل وزارة الداخلية ـ الشرطة والأمن ـ وزارة العدل.

٤ ـ يشمل وزارة الصحة.

٥ ـ يشمل وزارة الشؤون الاجتماعية ـ وزارة البلديات ـ حصة الإدارة المحلية والبلديات.

٦ ـ يشمل رواتب التقاعد ـ والمكافآت التقاعدية.

٧ ـ يشمل وزارة المالية (عدا منحة الجزائر) وزارة التجارة ـ وزارة الزراعة ـ وزارة الإصلاح الزراعي ـ وزارة النفط ـ وزارة التخطيط ـ وزارة الصناعة ـ المشاريع الأخرى.

٨ ـ يشمل وزارة المواصلات ـ وزارة الأشغال والإسكان.

٩ ـ يشمل وزارة الخارجية ـ وزارة الإرشاد ـ منحة الجزائر.

١٠ ـ يشمل ديوان مجلس السيادة ـ ديوان مراقب الحسابات العام ـ ديوان مجلس الوزراء ـ ديوان مجلس الخدمة ـ المصروفات الأخرى في المشاريع الأخرى.

خلاصة المصروفات حسب الأبواب

الباب الوزارات والدوائر اعتمادات السنة ١٩٥٩ تخمينات السنة ١٩٦٠	دينار	دينار
الباب الأول ـ رواتب، التقاعد والمكافآت التقاعدية	٦٥٧٨٥٠٠	٥٧٥٠٠٠٠
الباب الثاني ـ ديوان مجلس السيادة	٦٣٦٠٠	٦٠٢٠
الباب الثالث ـ ديوان مراقب الحسابات العام	٤٦٠٠٠	٤٧٦٣٢
الباب الرابع ـ ديوان مجلس الوزراء	٩٤١٦٠	٩١٩٣٠
الباب الخامس ـ ديوان مجلس الخدمة العامة	٥٠٧٠٠	٤٧٤٥٠
الباب السادس ـ وزارة الخارجية	١٣٥٢٦٠٠	١٣٩٧٦٠٠
الباب السابع ـ وزارة المالية	٦٦٧٥١٣٠	٦٦٦٤٦٥٠
الباب الثامن ـ وزارة الداخلية	١٣٧٤٤١٠	١٤٠٩٩٦٥
الباب التاسع ـ وزارة الإرشاد	٨٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
الباب العاشر ـ دائرة الشرطة	٧٨٩٠٧٢٠	٩٠٠٣٣٠٠
الباب الحادي عشر ـ وزارة الشؤون الاجتماعية	١٧٦٩٤٩٠	٢٢٦٩٤٩٠
الباب الثاني عشر ـ وزارة الصحة	٦١٧٦٥٤٠	٦٥١٧١٢٩
الباب الثالث عشر ـ وزارة الدفاع	٣٤٠٨١٠٠٠	٣٦٥٣٤٨٠٠
الباب الرابع عشر ـ وزارة العدل	١٨٧٤٢٣٠	٢٠٢٠٧٠٠
الباب الخامس عشر ـ وزارة المعارف	١٦٨١١٢٥٠	١٩٠٠٠٠٠٠
الباب السادس عشر ـ وزارة التجارة	١٧١٧٣٠	٢١١٤٤٥
الباب السابع عشر ـ وزارة الزراعة	٢٩٧٢٨٥٠	٣٣٤٦٥٩١
الباب الثامن عشر ـ وزارة المواصلات	٣٩٨٠٢٤٠	٤١٨٣٣٣٠
الباب التاسع عشر ـ وزارة البلديات	١٧٦٧٤٠	٢٥٩٤١٠
الباب العشرون ـ وزارة الأشغال والإسكان	٦٥٩٣٠٠	٨٨٣٧٩٠
الباب الحادي والعشرون ـ وزارة الإصلاح الزراعي	١٤٣٩٨	١٧٢٨٠
الباب الثاني والعشرون ـ وزارة النفط	٤٥٨٦٠	٥٧٢٨٠
الباب الثالث والعشرون ـ وزارة التخطيط	٢٣٣٤٤٠	٤٥٦٣٨٠
الباب الرابع والعشرون ـ وزارة الصناعة	٢٩٤٤٥٠	٤٥٥٩٣٠
الباب الخامس والعشرون ـ الإدارات المحلية والبلديات	٨٩٤٤٢٧٠	٧٣٣٠٠٠٠
الباب السادس والعشرون ـ المشاريع الأخرى	٨٨٥٥٧٠	٧١٣٣٨١٦
مجموع المصروفات	١١١٩٨٦٦٧٨	١١٦١٥١٩١٨

ويبيّن الجدول المرفق تفصيلات مصروفات السنة ١٩٦٠ المالية حسب أغراض الصرف والزيادات الحاصلة فيها مقارنة بمصروفات السنتين ١٩٥٨ و١٩٥٩ الماليتين التي تظهر بوضوح اتجاهات مصروفات حكومة الثورة.

وللقارىء الكريم أن يعود إلى مبحث كل وزارة في هذا الدليل ليتسنى له درس مفردات وتفاصيل المصروفات حسب فصولها.

الخاتمة

مما تقدّم نلخص أن الأسس التي بنيت عليها سياستنا المالية مستوحاة من ظروف هذه المرحلة التي تمرّ بها جمهوريتنا الخالدة والتي تتطلب بذل أقصى ما يمكن بذله من المال لضمان تقدمها في جميع الميادين. ولهذا جاءت الميزانية الجديدة معبرة عن تصميم حكومة الثورة على الاهتمام بالمواطنين ومكافحة الجهل والمرض والفقر وتقوية الجيش ومساعدة البلاد العربية في سبيل تحررها من الاستعمار الغاشم. وإن لنا من ثرواتنا الطبيعية ونمو اقتصادياتنا ومتانة نظامنا النقدي خير سند في اتباع هذه السياسة المالية الحكيمة للفترة الانتقالية التي نمرّ بها.

ملحق ٧

للذكرى

بقلم فخري شنشل

كنت صبياً أشارك أهلي وبعض أصدقائهم أحاديث كانت تدور حول النابهين والمتفوقين في الدراسة والتحصيل العلمي إذ قلت معتزاً ومفاخراً إن أحد أبناء عمي ـ وذكرت اسمه ـ كان أول تلميذ من الموصل يحصل على أعلى مجموع في امتحانات الدراسة الثانوية في جميع مدارس العراق في أوائل الثلاثينات، وقد صحح أبي قائلاً إنه ليس أول تلميذ من الموصل حصل على الأولوية في امتحانات عامة في جميع أنحاء العراق، فقد سبقه إليها بسنوات محمد حديد، وإن مديرية المعارف في الموصل أقامت احتفالاً بهذه المناسبة.

وقد أثار ذلك فيّ رغبةً في تتبع أخبار ذلك الرجل والوقوف على سيرته وأنشطته، ولم يمض وقت طويل حتى كانت أخباره وآثاره على صفحات الصحف في خبر ينشر عنه أو مقالة يكتبها أو مناقشة يشترك فيها أو حوار يدور معه. فقد كان بعد أن أجيزت الأحزاب السياسية بعد الحرب الكونية الثانية قطباً من أقطاب أحد الأحزاب السياسية التي أجيزت آنذاك.

ورغم أني لم أكن من مشايعي ذلك الحزب فقد أعجبني وجذبني نهج الأستاذ محمد حديد العلمي وهو يعالج مشكلة قائمة أو يناقش مسألة أو يعرض أمراً أو يحاور في قضية. لذلك فقد كنت أتابع بحرص ما يكتب أو يقول.

وعندما قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أختير الأستاذ حديد وزيراً للمالية. وقد حصل بعد قيامها أشهر اختلاطات وصراعات سياسية عنيفة ودموية أطلق على فترة منها ـ بالمد الشيوعي ـ واعتقد كثير من المواطنين سيما رجال الأعمال أن العراق في طريقه إلى نظام شيوعي، ورويت حكايات وسرت شائعات عن هوية عبد الكريم قاسم السياسية وأنه كان عضواً في الحزب الشيوعي وحددت تلك الشائعات اسمه الحركي في ذلك الحزب، مما أدّى إلى انكماش رجال الأعمال وإحجامهم عن القيام بمشاريع جديدة. حينذاك رأى بعضهم اللجوء إلى الأستاذ حديد والوقوف منه على الحقيقة. وكانت إجابته واضحة ومحددة:

«النظام رأسمالي ذو اقتصاد موجّه».

وكانت تلك الإجابة كافية لزرع الثقة والمضي فيما كانوا ينوون من مشاريع.

لم تكن لقاءاتي مع الأستاذ محمد حديد في بغداد كثيرة بل كان أغلبها مصادفة وقصيرة، وإن كنت على علم ببعض ما يجري معه من نقاش أو حوار، إلى أن كانت إقامتي في بريطانيا في مطلع الثمانينات، وزياراته لبريطانيا، وكان بعضها يطول بسبب العلاج، فقد كانت زياراتي له تكاد تكون منتظمة أثناء عطلة نهاية الأسبوع.

مختلف المواضيع كانت تدور حول الأحاديث مع الأستاذ محمد حديد في زياراتي له، معظمها في القضايا الاقتصادية عالمية كانت أو تخص منطقة معينة أو قطراً بالذات.. أو أحاديث تتصل

بالتاريخ الحديث، أو القديم في مختلف حقباته ومراحله. وأحاديث عن الفن وضروبه وتأثيره في حياة الشعوب.. وأحاديث عن العلوم والثورة التقنية التي يشهدها العالم الآن وما تحدثه من تغيير وتأثير في علاقة الشعوب بعضها ببعض، فضلاً عن التأثير الواضح في حياة الأفراد. أحاديث عن تقلبات المناخ وتأثيرها في وفرة المياه في منطقة من العالم دون أخرى. أحاديث عن مدينة الموصل والحوادث التي مرّت بها قديمها وحديثها، مناقشات عن أيام عربية وعراقية مشهورة، أحاديث عن فترة دراسته في لندن في أواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات وأساتذته الذين قدر لهم فيما بعد بلوغ مراكز قيادية في السياسة البريطانية.

لقد التقيت رجال سياسة من مختلف النِحل والميول من أقطار متعددة ورجال أعمال كباراً وصغاراً وعلماء في مختلف العلوم، أستطيع أن أجزم أن الأستاذ محمد حديد هو من بين قِلّة قليلة تتجاوز المعروف في سعة الاطلاع والمعرفة واستمرار المتابعة وحدة الذاكرة، وغزارة المعلومات ودقتها. إنه على علم مدهش واسع بالموصل وأهلها أُسَراً وأفراداً لا يغيب عن ذاكرته حوادث جرت فيها منذ كان طفلاً وبكل تفصيل. يعرف العراق بطوله وعرضه، بجباله وهضابه وسهوله. يعرف أُسر العراق وعشائره ومعظم البارزين من شخصياته أو من تداولت أسماؤهم إن لم يكن على علم بجميعهم. يتحدث عن الموسيقى وألوانها شرقيها وغربيها حديث العالم العارف يحب أن يسمع المُلح وظريف القول ويضحك طرباً النكتة الزكية. ولعل أكثر ما سحرني في شخصيته الرائعة، همّته العالية حتى في أحرج الفترات التي يهاجمه فيها المرض في وَهن الشيخوخة. سأروي هنا جانباً من شخصيته التي تعكس همّته وقوة شخصيته: اتصل به على الهاتف قبل أن أذهب للقائه للتحقق من الوقت المناسب للزيارة وأسأل عن صحته قبل كل شيء ويحدث أن يكون قد ألمّ به برد أو هاجمته «انفلونزا» فيأتي صوته ضعيفاً يدل على تأثير ذلك المرض فيه ليقول إن المرض أوهنه وأضعفه ولكنه يرحّب بزيارتي له، وأتوجّه إلى لقائه.

وألقاه وأرى تأثير المرض ظاهراً عليه والشحوب في محيّاه. ويبدأ الحديث عن المرض وأحاول أن أخفف وأُسرّي عنه وأن ما ألمّ به عابر وموقّت، ثم يتحول الحديث إلى مواضيع أخرى كالعادة. عندها يتغيّر كل شيء. يتحول الشحوب إلى نقاء ويجزي الدم سريعاً في العروق كما يقال ويتبدل الضعف قوة، والذبول همةً وحيويةً، ويأخذ بأطراف الحديث يناقش مناقشة العالم المُطلّع وبمنطق الحكيم وبرأي الحصيف الأريب، معززاً أقواله وآراءه بالحجة الواضحة والثوابت والأرقام إن كان للأرقام صلة. ويمضي الوقت الذي أحدده لنفسي فأهمّ بالانصراف حتى لا أثقل عليه فيستمهلني قائلاً: لم العجلة؟ ابق رجاءً.

غيابه خسارة وطنية وقومية فمثله من الرجال قليل، وخسارتي في فقده لا تعوّض. حقيقة أن تطلع الأجيال على سيرة هذا الرجل العظيم الذي قضى عمره ساعياً وراء العلم مستزيداً من المعرفة محباً لوطنه مؤمناً بشعبه وقضيته، مؤمناً بحق الشعوب في العدل والحرية والتقدم، عاملاً ـ ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ـ من أجل تقدم شعبه وتحقيق مطامحه العادلة، مقداماً لا يتردّد في قول ما يعتقد حقاً وصواباً. رحمه الله رحمةً واسعةً.

ملحق ٨

The New York Times(*)

Mohammed Hadid, 92, an Iraqi Who Long Backed Democracy

Mohammed Hadid, an Iraqi economist and cabinet minister who advocated democracy but was buffeted by his country's autocratic governments, died on Tuesday in London, where he moved in 1995, He was 92.

He had an asthma attack, The Associated Press said.

Hadid received a degree in the 1930s from the London School of Economics

For years he was a leader of the opposition National Democratic Party, which called for the restoration of democratic processes in Iraq.

He was appointed minister of supply in 1946, when his country was a monarchy, but he soon quit because elections were held that were flagrantly manipulated.

In 1958 the Iraqi military mounted a coup. The monarchy was overthrown, Iraq was proclaimed a republic and Hadid was appointed finance minister.

But in 1960 he stepped down from the cabinet, and by 1961 almost all the other "political ministers" were gone from it, replaced largely by followers of the country's strongman, Abdul Karim Kassem.

Hadid stayed active in party politics. But then, in 1963, the Kassem government was ousted by another military coup, born of a partnership between the Baath Party, whose goals included Arab unity, and nationalist army officers.

The party set up a National Council of Revolutionary Command, but the real power was wielded by the party leader, Ali Salih As-Saadi The Baathists stayed in power less than a year, but are said to have kept Hadid under detention for months.

Later he stayed out of politics and was active in the business world The Saddam Hussein dictatorship kept him from leaving Iraq until 1995, when he joined his family in London.

Surviving are two sons, Haithem and Fulath, and a daughter, Zaha.

(*) نشر هذا النص في صحيفة «نيويورك تايمز» في ٦ آب (أغسطس) ١٩٩٩.

ملحق ٩

The Independent(*)

Muhammad Hadid

MUHAMMAD HADID was an eminent Iraqi politician and industrialist whose career began in 1931 and ended with the destruction of party politics by the Baath dictatorship in the 1960s.

He was accused by some of compromising his socialist ideals after the downfall of the monarchy in July 1958, defended by others as a pragmatist who could accept that Iraq's quest for a liberal democracy must involve sacrifices to the grim realities of Iraqi public life. While people argued over his attempts to square the desirable with the possible, all agreed that he was an intelligent, lively and cultivated man who throughout his life aimed to serve his countrymen.

Born in 1907 (officially 1906), Hadid belonged to a wealthy family whose importance pre-dated the First World War when the region - then called Mesopotamia - was part of the Ottoman Empire and had yet to be established in 1921 as a Hashemite kingdom under British mandate. Based in the northern city of Mosul, his forefathers traded with Syria and Turkey before investing in industry and real estate. His other half belonged to the Al-Dabbagh who ranked for generations among the leaders of Mosulite society. His wife was the grand-daughter of the enormously rich Muhammad Pasha Sabunji.

Hadid was educated locally and then at the preparatory school (now the International College) attached to the American University of Beirut. In 1928, he travelled to England and studied at the London School of Economics where, guided by Harold Laski he acquired a life-long admiration for Sidney Webb, Hugh Dalton, Maynard Keynes and all those other economists and socialists whose Fabian ideas excited not only Europeans disoriented by the First World War, but also Middle Easterners eager to raise a new social order from the the wreckage of the Ottoman Empire.

In 1931, Hadid returned to Baghdad and joined the Ministry of Finance. More importantly, he became a founding member of the politically progressive Ahali group which embraced the ideals of Britain's Labour Party and atrracted other leading personalities such as Abd al-Fattah-Ibrahim, Jafar Abu-t-Timman. Kamel Chadirchi and Hikmat Sulaiman - some of them authentic idealists, others disgruntled opportunists, but almost all of them people who, given a chance, might have made Iraq a better place.

Instead, their ideas alarmed the palace and British officials who quietly blocked all constitutional means of implementing them. This was partly why, in 1936, Hikmat Sulaiman involved the group in a coup d'état led by the profligate army general Bakr Sidqi. Though the coup succeeded and several colleagues gained ministries in the new

(*) نشر هذا النص في صحيفة «الإندبندنت» في ٦ آب (أغسطس) ١٩٩٩.

government, disillusion came when Sidqi began seeking dictatorial power at the expense of their own plans for public welfare and reform.

It was a perilous situation from which the Ahali ministers escaped by resigning en bloc and fleeing for their lives in June 1937. Four months later, Sidqi -bound, some say, for a secret meeting with Hitler -was shot dead at Mosul Aitport. In these adventures Hadid was involved as an Ahali member and yet more so following his election as deputy for Mosul.

He returned to public life in 1946 when he became Vice-President of the National Democratic Party. As successors to the social democratic wing of the Ahali group, its members championed agrarian reform, worker's rights and state control of Iraq's nascent oil industry. Notwithstanding, Hadid and most of his colleagues firmly rejected Communist ideas, insisting that the evils of capitalism should be fought, but not capitalism itself.

In November 1946, in exchange for promises of free elections, Hadid agreed to serve as Minister of Supplies in a transitional coalition government led by his bête noire - that most cunning and ubiquitous of Iraqi politicians, Nuri Said. Soon afterwards, faced with evidence of electoral interference, he resigned in protest. Clearly he and his fellow National Democrats had fallen victim to a typically Nuri-esque ruse designed to exploit and divide the opposition parties.

While representing Mosul in the Chamber of Deputies, Hadid extended his commercial interests and became a leading member of the Council of the Federation of Iraqi Industries. During business visits to the United Kingdom he supplied the press with calls for genuine parliamentary democracy in Iraq where British influence was still immense. Also, he opposed Iraqi participation in the pro-Western defence organisation known as the Baghdad Pact.

In 1956, when Britain joined France and Israel in attacking Suez, he spearheaded the Front of National Union through which Iraq's political parties united in demanding "the combating of imperialist encroachments". Hadid never opposed the institution of monarchy per se and he was appalled by the massacre of the Hashemite royal family in July 1958. Nevertheless he was disappointed by the family's tendency to exceed the powers laid down for it in the Constitution: and by the 1950s he was certainly pleased to witness Iraq's emergence as a republic. Only later, under Baathist rule, did he admit that most Iraqis, including himself, enjoyed greater freedom under the monarchy than in any period after its destruction.

Though he took no part in the coup d'état of July 1958, he assisted the Free Officers by meeting the Egyptian president, Gamal Abdel Nasser, in Cairo in order to ascertain his position regarding their plans. Nor was he surprised when he was appointed Minister of Finance in the government formed by the leading rebel, Brigadier Abd al Karim Qasim, who now styled himself Prime Minister and Minister of Defence.

Encouraged by the Oriental Counsellor at the British Embassy, Sam Falle, Hadid helped to ensure that, with only three exceptions, none of the friends and members of the ancien régime who were condemned to death in the revolutionary courts was executed. In this way he used his prestige and civilian status to give Qasim's fledgling government a veneer of moderation that gratly encouraged international recognition.

As Minister of Finance, Hadid used credit loans from the Soviet Union and Eastern Europe to foster industry and pay for ambitious schemes to alleviate the suffering of the Iraqi masses. But he also protected the intersts of landed proprietors and industrialists. Despite the fact that he himself benefited from these measures, even his later critic, the

National Democrats' esteemed leader Kamil Chadirchi, declared that "as far as it is possible for a big capitalist to be clean and idealist, Hadid is clean and idealist".

Although Hadid was gravely embarrassed by Qasim's eccentricities and dictatorial rule, he stood firm when, in 1960, Chadirchi insisted that the National Democratic Party must abandon him. Arguing that the democracy needs time to emerge, that there was still no acceptable alternative to Qasim and that his overthrow would deliver Iraq into the hands of Baathist or Communist extremists, Hadid broke ranks with Chadirchi and, in June 1960, formed his own National Progressive Party which was intended to restrain Qasim through what he called "constructive criticism".

During the following years Hadid's position was further undermined by a vicious power struggle between Iraqi Communists and nationalists. In Mosul, in 1962, professional assassins would happily eliminate any suspected Communist for as little as 10 dinars (£10). In July, after further appeals for Qasim to restore order and institute an elected government, Hadid finaly admitted defeat and abandoned politics. But he was still considered a supporter of Qasim, a fact that cost him dear when the Baathists gained power following Qasim's assassination in February 1963.

Hadid loved his country and never wanted to reside elsewhere. But ill health and inadequate medical services resulting from United Nations sanctions forced him to spend his final years in England, the present home of his children, one of whom is the renowned architect Zaha Hadid.

Despite positive feelings for England dating back to his student days. Hadid regarded British distrust of Iraq's intelligentsia as probably the earliest main source of Iraq's present dilemmas. But he criticised his fellow Iraqis too. Besides pointing to corruption in the army; he deplored the extent to which religious and racial prejudice have so often divided Iraq's Sunni Arabs from Shias of Persian origin, and both those groups from other ethnic communities such as the Kurds. Questioned about Iraq's future, his reply was always the same - "I see no substantial change for the next 30 years."

ALAN RUSH

Muhammad Hadid, politician, economist and industrialist, born Mosul, Iraq 28 October 1907, married 1933 Wajiha Sabunji (died 1983; two sons, one daughter); died Maidenhead, Berkshire 3 August 1999.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

الأزري، عبد الكريم، **تاريخ في ذكريات العراق** (بيروت ١٩٨٢)

الباجه جي، عدنان، **مزاحم الباجه جي** (لندن ١٩٨٩)

باغي، إسماعيل أحمد، **تطوّر الحركة الوطنية: ١٩٤١ ـ ١٩٥٢** (١٩٧٩).

بحري، يونس، **أسرار** (١٩٦٨):

بزّاز، عبد الرحمن، **صفحات من الأمس الغريب** (بيروت، ١٩٦٠).

التميمي، خالد، محمد **جعفر ابو القحن** (دمشق ١٩٩٦)

الجادرجي، كامل، **مذكرات كامل الجادرجي** (بيروت ١٩٧٠)

جميل، حسين، العراق، **شهادة سياسية** (دار اللام، ١٩٨٧).

حَسَني، عبد الرزاق، **العراق في دَوري الاحتلال والانتداب** (١٩٣٥)؛

ـــــ **الأسرار الكافية** (١٩٧١).

حسن الوكيل، فؤاد، **جماعة الأهالي في العراق** (بغداد ١٩٨٦)

حُصَري، أبو خلدون، **يوم ميسلون** (مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٧)؛

ـــــ **ثورة ١٤ تموز**.

ـــــ **مذكراتي في العراق** (دار الطليعة، ١٩٦٧ـ٦٨)، ج ٢؛

الخماسي، عبد الهادي، **الأمير عبد الله: ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨** (٢٠٠١).

السويدي، توفيق، **مذكراتي**، الطبعة الثانية (لندن، ١٩٩٩).

صباغ، صلاح الدين، **فرسان العروبة** (١٩٥٦).

العارف، اسماعيل، **اسرار ثورة ١٤ تموز** (لندن ١٩٨٦)

عبد الله، **ملك الأردن، تكملة**.

عبد الوهاب، عطا، **الأمير عبد الله: صورة قلمية** (٢٠٠١).

حسين، فاضل **تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي**

فايز، أسد، **انحراف النظام البرلماني في العراق** (بغداد، ١٩٧٥).

فياض، **الثورة العراقية الكبرى: ١٩٢٠** (بغداد، ١٩٦٣).

الفيضي، سليمان، **مذكرات** (بيروت، ١٩٩٨).

قيسي، عبد الماجد، **التاريخ يُكتب غداً** (١٩٩٣).

مشتاق، طالب، **أوراق أيامي** (دار الطليعة، ١٩٦٨).

مصطفى، عبد الجفار، **تجربة العمل الجبهوي في العراق** (بغداد، ١٩٧٨).

ميلر، رونالد، **الكويت** (١٩٦٩).

نظمي، وميظ، **الجهود السياسية والفكرية في العراق** (مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، الطبعة الثانية).

هاشمي، ياسين، **مذكّراتي** (بيروت، ١٩٦٧).

English Sources

Abdullah, *King of Jordan, Memoirs* (1950).

Antonius, George, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement* (New York, 1969).

Atiyyah, Ghassan, *Iraq, 1908-1921: A Political Study* (Beirut, 1988).

Batatu, Hanna, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (princeton university press, 1978).

Bell, Gertrude, *The Letters of Gertrude Bell,* Selected and Edited by Lady Bell, 1868-1926 (London, 1947).

Birdwood, Christopher, Baron, *Nuri as-Said* (London, 1959).

Buckley, Christopher, *Five Ventures* (1954).

Burgoygne, Elizabeth, *Gertrude Bell: From Her Personal Papers* (E. Benn, London, 1958-61), 2 volumes.

Cleveland, William, *The Making of an Arab Nationalist: Ottomanism and Arabism in the Life and Thought of Sati al-Husri* (Princeton University Press, 1971).

Coughlin, Con, *Saddam: The Secret Life* (Macmillan, 2002).

Dann, Uriel, *Iraq under Qassem: A Political History,* 1958-1963 (Praeger, 1969).

Dawn, Ernest C., *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (University of Princeton Press, 1973).

Dawisha, Adeed, *Arab Nationalism in the Twentieth Century* (Princeton University Press, 2003).

De Gaury, Gerald, *Three Kings in Baghdad* (London, 1961).

Dodge, Toby, *Inventing Iraq* (London, 2003).

Elliot, Matthew, *Independent Iraq: The Monarchy and British Influence, 1941-1958* (London: I. B. Tauris, 1996).

Erskine, Beatrice, *King Faisal of Iraq: an Authorized and Authentic Study* (London, 1933).

Falle, Sam, *My Lucky life. In War, Revolution, Peace and Diplomacy* (London, 1996).

Farouk-Sluglett, Marion and Peter Sluglett, *Iraq since 1958: From Revolution to Dictatorship* (London, 1987).

Finer S. E, *The Man on Horseback. The Role of the Military in Politics* (London, 1950).

Gallman, Waldermar, *Iraq under General Nuri* (Baltimore, 1964).

Graves, Philip, *The Life of Sir Percy Cox* (London, 1941).

Haim, Sylvia, ed., *Arab Nationalism: An Anthology* (University of California Press, 1976).

Haldane, General Aylmer, *Insurrection in Mesopotamia, 1920* (London, 1922).

Hanioglu, Sukru, *The Young Turks in Opposition* (Oxford, 1995).

Hooper, Charles, *The Constitutional Law of Iraq* (Baghdad, 1928).

Hourani, Albert, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939* (Oxford, 1970).

Ireland, Philip Willard, *Iraq: A Study in Political Developments* (London, 1937).

Jastrow Jr., Morris, *The War and the Baghdad Railway* (1917).

Kayali, Hasan, *Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism, and Islamism in the Ottoman Empire, 1908-1918* (University of California Press, 1997).

———, *England and the Middle East: The Destruction of the Ottoman Empire, 1914-1921* (London 1956).

———, *The Chatham House Version and Other Middle Eastern Studies* (Cass, 1974).

Khadduri, Majid, *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraqi Politics* (Oxford University Press, 1960).

———, *Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics Since the Revolution of 1958* (Oxford University Press, 1969).

———, *Political Trends in the Arab World* (London, 1970).

———, *Arab Contemporaries* (London, 1973).

———, *Socialist Iraq: A Study in Iraqi Politics since 1968* (Washington, Middle East Institute, 1978).

Khoury, Philip, *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus, 1860-1920* (Cambridge University Press, 1983).

———, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945* (Princeton University Press, 1987).

Lawrence, T. E., *Seven Pillars of Wisdom: A Triumph* (Oxford, 1926).

Longrigg, Stephen H., *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford, 1925).

———, *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social, and Economic History* (Oxford University Press, 1953).

———, *Oil in the Middle East: Its Discovery and Development* (London, 1961).

Lyle, Thomas, *The Ins and Outs of Mesopotamia* (London, 1923).

Main, Ernest, *Iraq: From Mandate to Independence* (London, 1935).

Marlowe, John, *The Late Victorian* (London, 1967).

Marr, Phebe, *Yasin al-Hashimi: The Rise and Fall of a Nationalist*, PhD Thesis (Harvard University Press, 1966).

Marr, Pheobe. *The Modern History of Iraq* (Boulder, 1985).

Mejcher, Helmut, *Imperial Quest for Oil: Iraq 1910-1928* (St Antony's Middle East Monographs, no.6, (1976).

Monroe, Elizabeth, *Britain's Moment in the Middle East, 1914-56* (London, 1963).

Penrose, Edith and E. F., *Iraq: International Relations and National Development* (London, 1978).

Qaysi, Sami Adib al-Hafiz, *Yasin al-Hashimi: A Study in his Role in Iraqi Politics between 1922-1936* (Matbaat al-Ani, 1975-76), 2 vols.

Safwat, Najdat, and Sasson Heskail, *Journal of Palestinian Studies* (July-August 1977).

Shawdran, Benjamin, *The Middle East, Oil And the Great Powers* (1959).

———, *The Power Structure of Iraq* (1960).

Shields, Sarah, *Mosul Before Iraq*.

Sinderson Pasha, Harry, *Ten Thousand and One Nights* (1973).

Sinderson, Dr and Mrs, *Private Letters: Glimpses of Royal and Political Life in Iraq 1920-46* (1996) (Middle East Archives, St Antony's College, Oxford).

Sluglett, Peter, *Britain in Iraq, 1914-1932*, (1976).

———, *Iraq Since 1958.*

St Antony's Papers, No. 17, *Middle Eastern Affairs*, No. 4, Albert Hourani.

Storrs, Ronald, *Orientations* (London, 1939).

Tarbush, Mohammad A., *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq from 1936-1941* (Oxford , D.Phil Thesis, 1977).

Trevelyan, Humphry, *The Middle East in Revolution* (London, 1970).

Tripp, Charles, *A History of Iraq* (London, 2000).

Wallach, Janet, *Desert Queen* (New York, 1996).

Wilson, A. T., *Mesopotamia, 1917-1920: A Clash of Loyalties; A Personal and Historical Record* (Oxford University Press, 1931).

———, *Loyalties, Mesopotamia, 1914-1917: A Personal and Historical Record*, vol. 1, 2nd edition (Oxford University Press, 1936).

Winstone, H. V. F., *Gertrude Bell* (London, 1978).

Young, Hubert, *The Independent Arab* (London, 1933).

Zeine, Zeine N., *The Struggle for Arab independence: Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faisal's kingdom in Syria* (Beirut, 1960).

———, *The Emergence of Arab Nationalism, With a Background Study of Arab-Turkish Relations in the Near East* (Beirut, 1966).

فهرس الأعلام

ح

خ

ش

ص

ط

ظ

ع

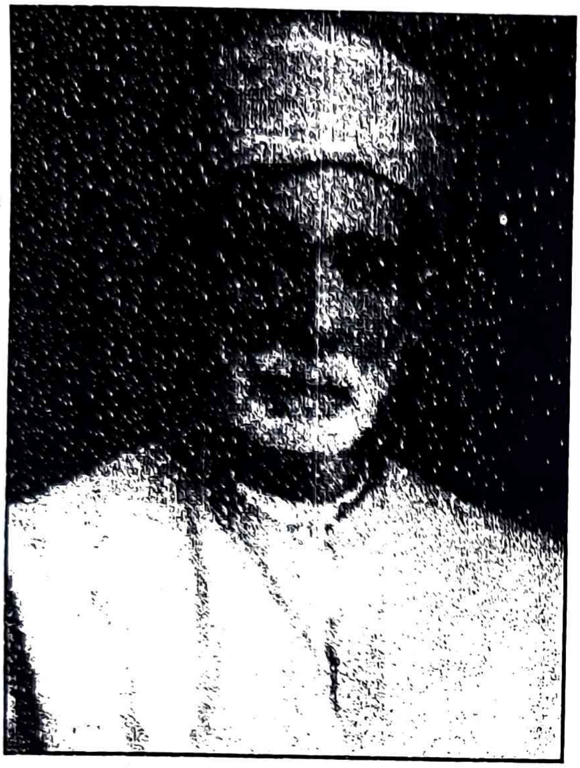
ك

ك

ل

م

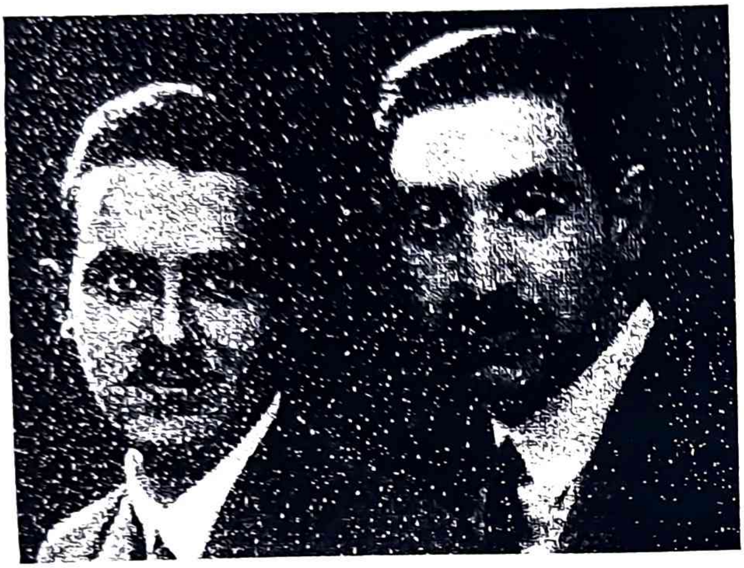
فهرس الأماكن



الحاج حسين
حديد، والد
محمد حديد.



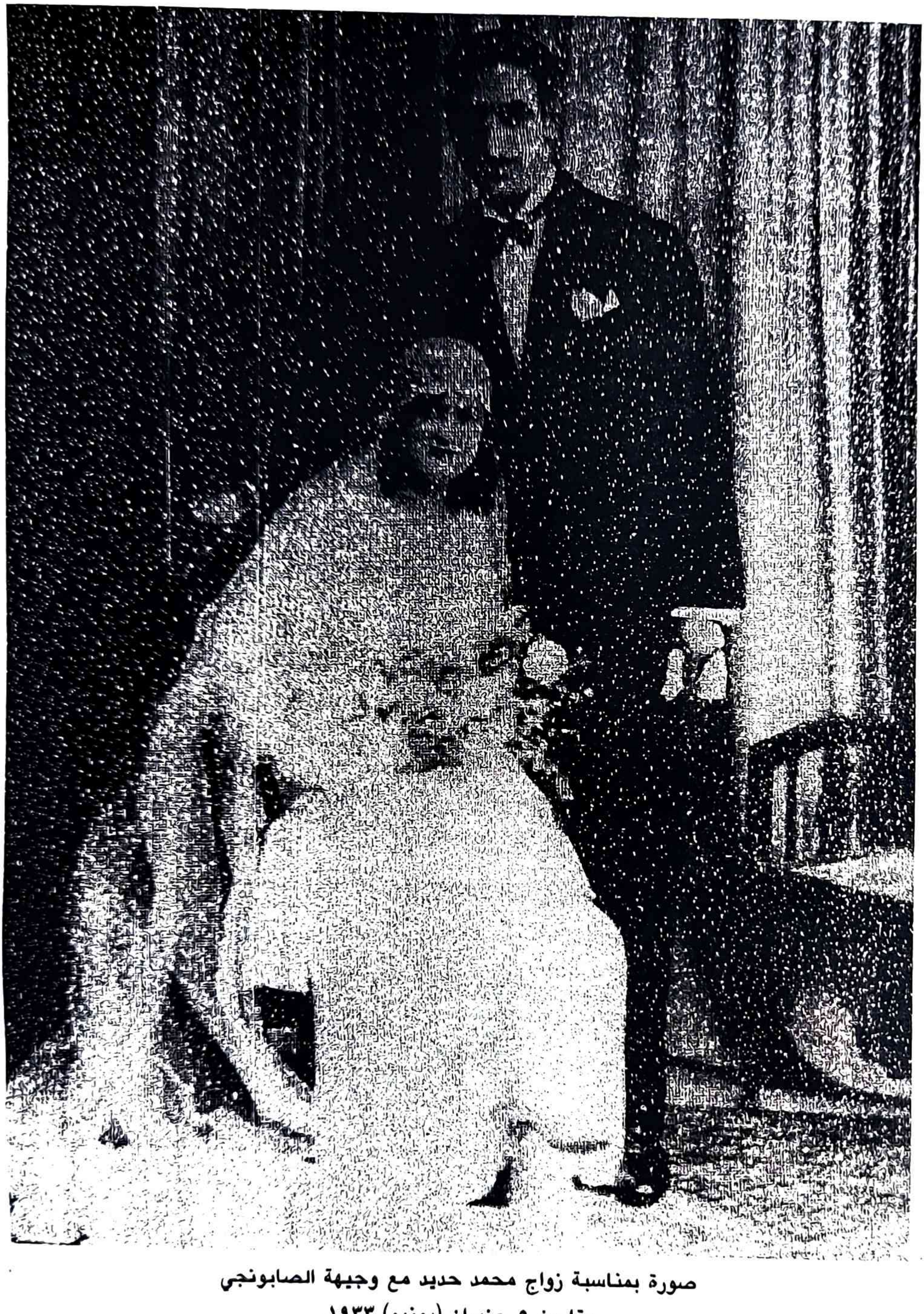
محمد حديد في
الموصل مع والده.



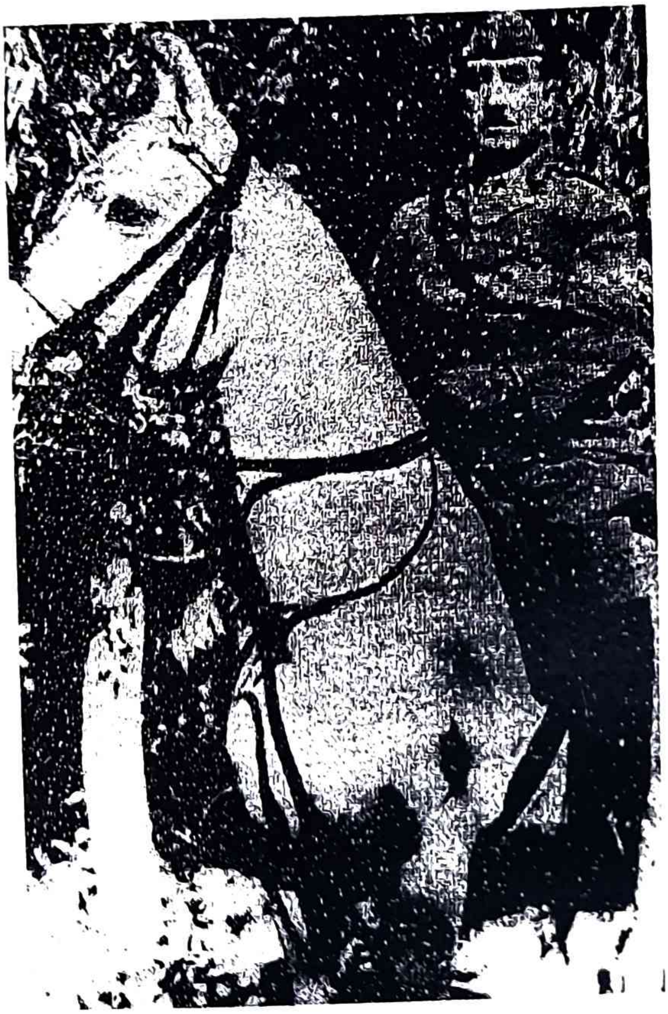
محمد حديد مع
أخيه أحمد حديد.



محمد حديد، الثاني من اليسار في الصف الوسط، مع بعض الطلاب العرب في إنكلترا، بمناسبة زواج زميلهم عز الدين الشوا. ويظهر في الصورة أيضاً:
خلوصي الخيري، وصفي عنبتاوي، واصف كمال، طه عبد الباقي، أنيس البيبي
ضياء الدين الخطيب، نظيف الخيري وخليل البديري.



صورة بمناسبة زواج محمد حديد مع وجيهة الصابونجي
بتاريخ ٥ حزيران (يونيو) ١٩٣٣.



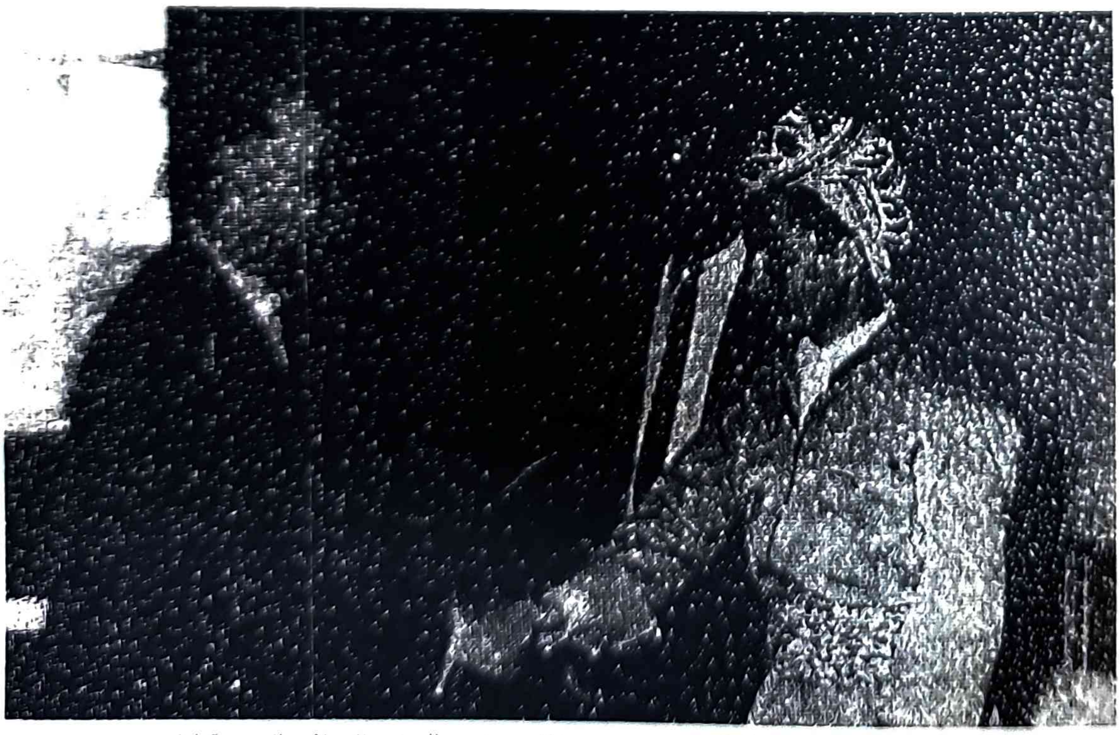
بكر صدقي.



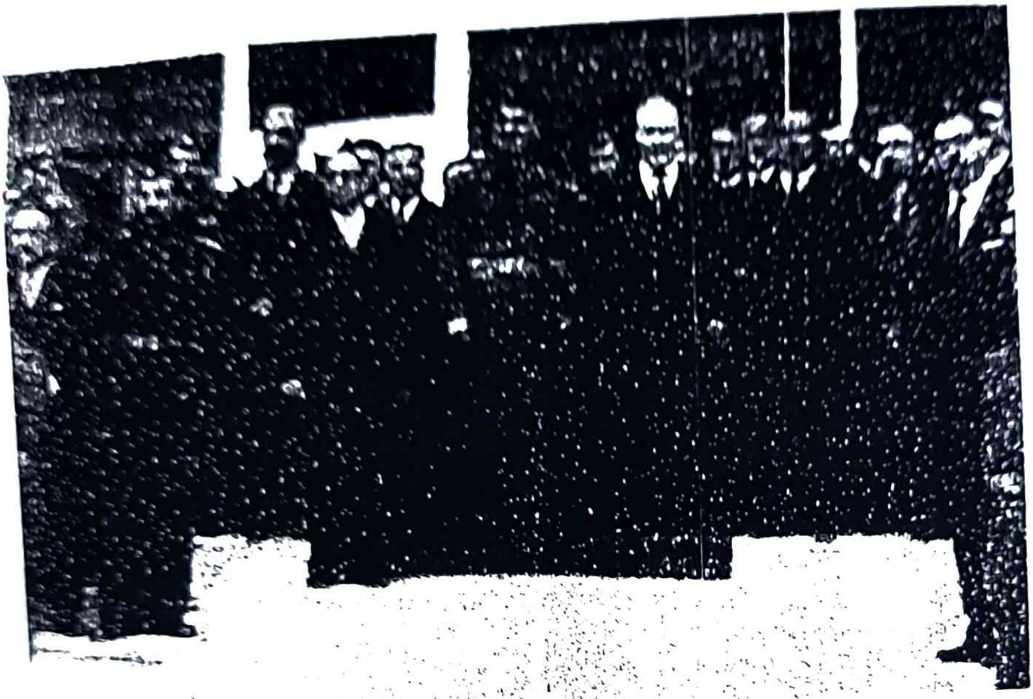
حكمت سليمان.



محمد حديد بين عبد السلام عارف وأكرم الحوراني.



مسعود البارزاني يستقبل محمد حديد، نائب رئيس الحزب الوطني الديموقراطي، أثناء حفل الاستقبال الذي أقامه البارزاني بمناسبة زيارته لبغداد عام ١٩٦٧.



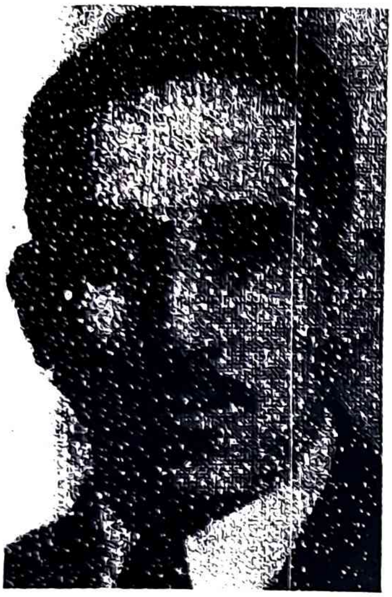
من اليسار: وصفي طاهر، محمد حديد، هاشم جواد،
عبد الكريم قاسم، نجيب الربيعي وعدنان النقيب.



محمد حديد، عبد الكريم قاسم وعبد الجبار الجومرد.



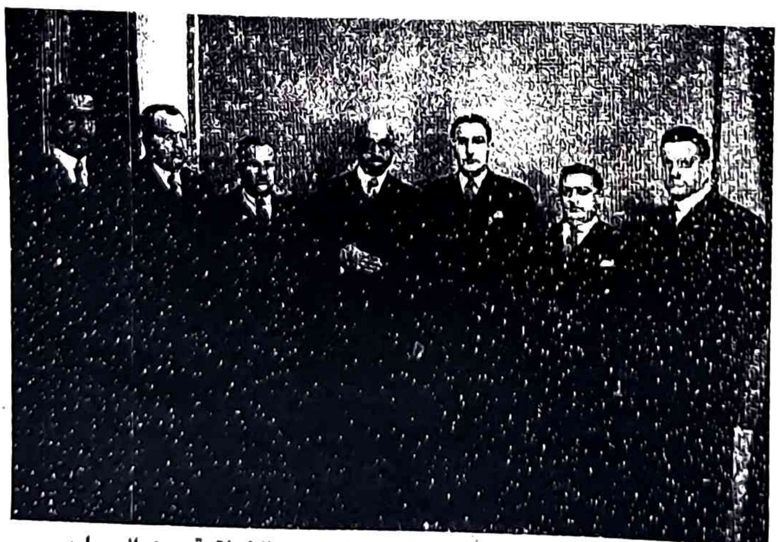
كامل الجادرجي.



حسين جميل.



جعفر أبو التمن.



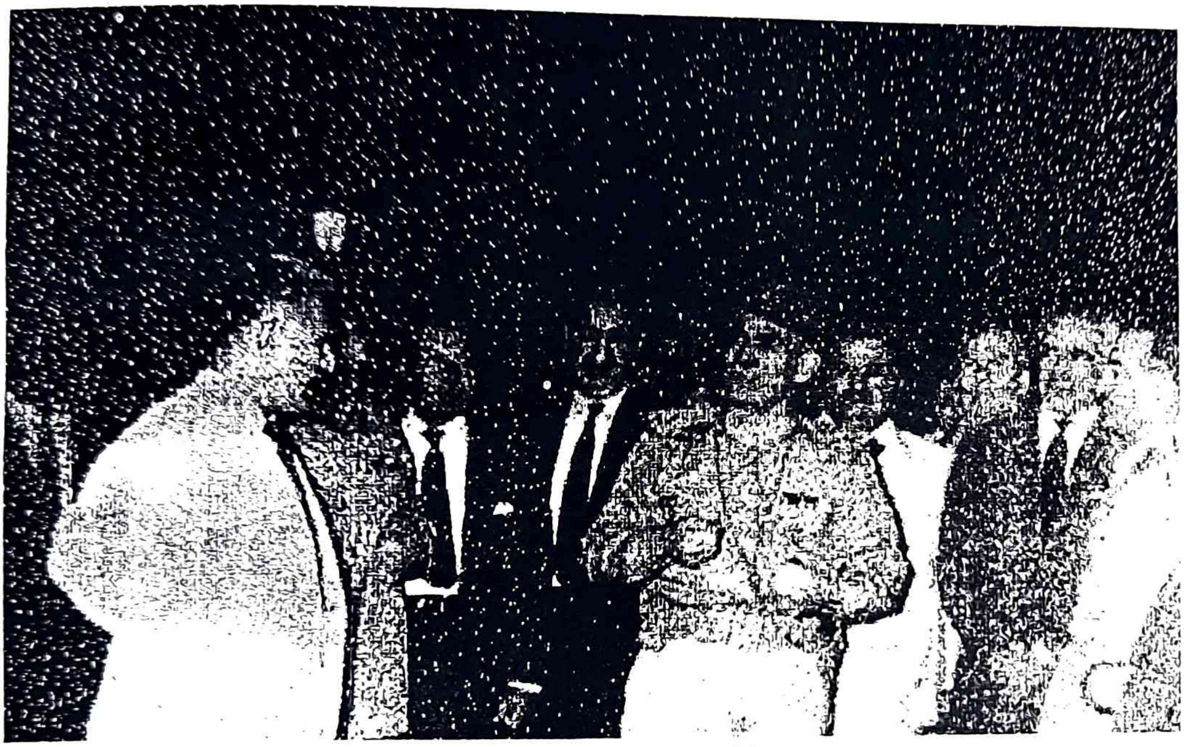
أول مجلس إدارة شركة إستخراج الزيوت النباتية. من اليسار:
محمد حديد، عبد الهادي الجلبي، كامل الخضيري، جعفر أبو التمن،
إسماعيل الجوربه جي، يوسف غنيمة ويعقوب مكمّل.



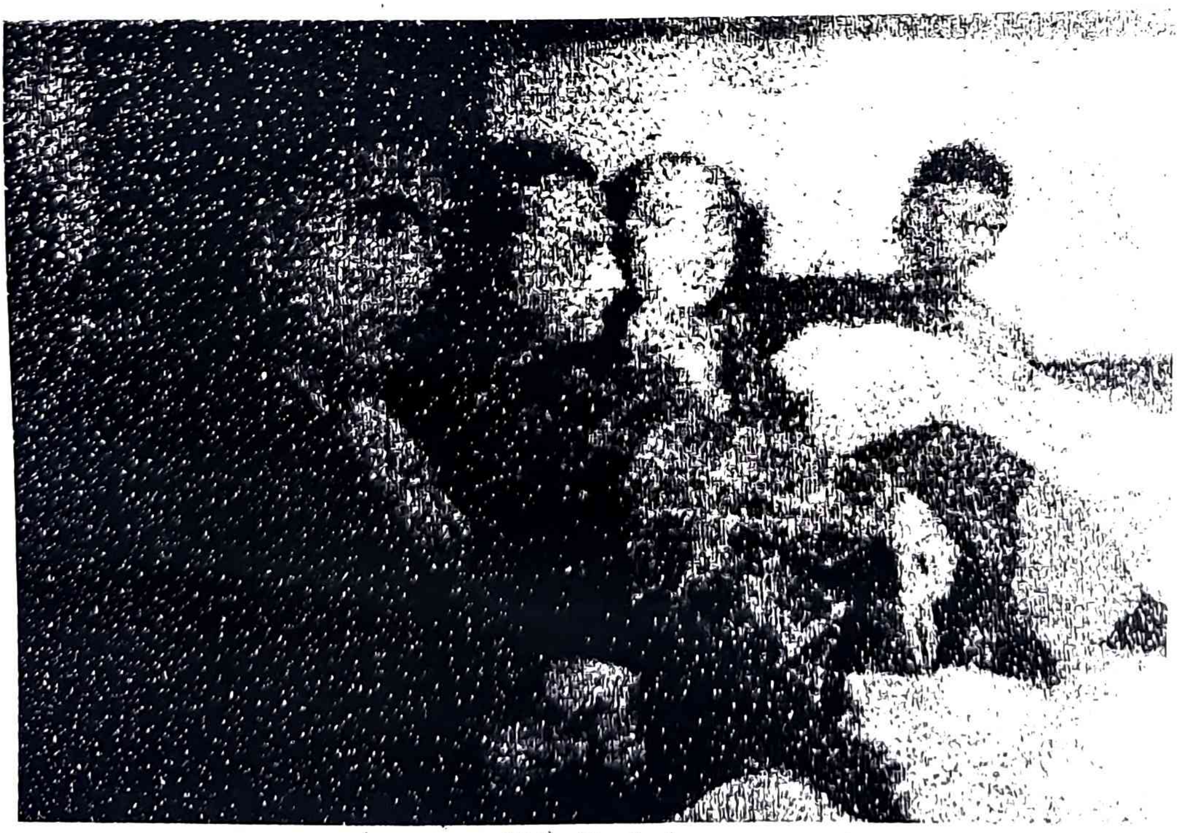
خلال مقابلة مع عبد الناصر.
من اليمين: طالب مشتاق، محمد حديد وجمال عبد الناصر.



عبد السلام عارف،
طالب مشتاق،
هديب الحاج حمود،
ويظهر في الصورة
محمد حديد
من الخلف.



عبد الكريم قاسم وإلى يمينه محمد حديد،
وفي الصورة أيضاً: احمد محمد يحيى، فؤاد عارف ونجيب الربيعي.



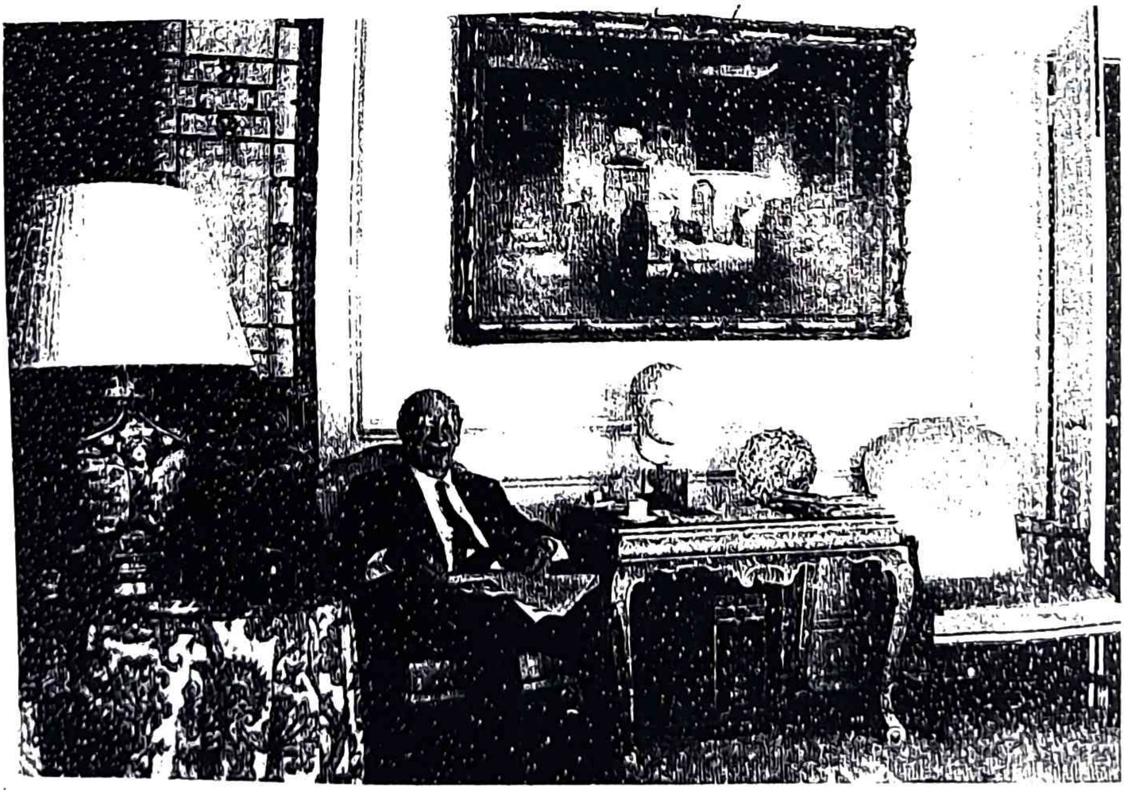
محمد حديد في الموقف (الثاني من اليمين).



مع رئيس وزراء لبنان، صائب سلام، في حضور ولده فولاذ حديد.



صورة عائلية تجمع محمد حديد وزوجته وأولاده: هيثم، زهاء، فولاذ،
وفي الوسط حفيدته تاله حديد.



محمد حديد خلال إقامته في لندن مع ولده فولاذ
عام ١٩٩١ - ١٩٩٤.



أخر صورة لمحمد حديد في أحد مصحات لندن قبل وفاته بمدة قصيرة،
والى جانبه محقق المذكرات.



كان محمد حديد من أبرز الشخصيات الوطنية العراقية التقدمية التي حازت احترام العراقيين على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم. عُرف بثقافته العصرية الواسعة، ونزاهته المطلقة، وتفكيره الرصين العميق. وكان موضع تقدير واحترام في جميع العهود السياسية التي توالت على العراق في ظل النظامين الملكي والجمهوري.

تولّى محمد حديد وزارات عديدة خلال عمله السياسي، فكان الوزيرَ الذي يستمدّ قوته من كفاءته ونزاهته وثقافته، والسياسيَّ الذي لم يصانع من أجل منصب، ولم يتراجع عن موقف من أجل مغنم. ولم يحُل انتماؤه الى أسرة ثرية من وجهاء الموصل دون اعتناقه الأفكار الاشتراكية التقدمية المعتدلة التي وجدها ضرورية لرفع مستوى شعبه. كان سياسياً مثالي الأفكار، وواقعي الرؤية، في الوقت نفسه. وقد حاول التوفيق بين الأماني الوطنية والإمكانات المتوافرة لتحقيقها.

قضى محمد حديد السنوات الأخيرة من حياته في لندن للعلاج والراحة، وأزجى أوقاته بإملاء مذكَراته، وإن لم يسمح له الأجل بمراجعتها وتنقيحها بنفسه، لكنها كانت مذكرات تتناول سيرته الشخصية والسياسية منذ ولادته في الموصل، ودراسته في إنكلترا، وعمله السياسي في العراق. وهي تتناول بكثير من الإسهاب دوره في مفاوضات النفط مع الشركات الأجنبية، التي تُوجت بإصدار القانون الرقم ثمانين، الذي كان هو تحديداً صاحب فكرته ومهندسه.

وفي المذكرات تفاصيل عن مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت، وعن نشاط الحزب الوطني الديموقراطي، والخلاف الذي ظهر في أواخر عهد عبد الكريم قاسم، واختلافه مع صديقه القديم كامل الجادرجي، واستقالته من الوزارة والحزب في آن واحد، وتأسيسه حزباً جديداً هو «الحزب الوطني التقدمي».

وتحتوي المذكرات أيضاً على فصل يحكي عن تقييم عهد عبد الكريم قاسم بقلم شخصية كانت من أركانه ومن أبرز شخصياته الرئيسية، مع عرض موضوعي لأهم الجوانب السلبية والإيجابية من ذلك النظام.

وتأتي مذكرات محمد حديد في رد واقعي وصريح، وأسلوب أخلاقي رفيع المستوى. خال من الحقد، وبدون تبجّح، ولا تفخيم لدوره الشخصي في صناعة الأحداث. وهي تُلقي أضواء مهمة على جوانب كثيرة من تاريخ العراق السياسي الحديث.

ISBN 1-85516-722-0

9 781855 167223

DAR AL SAQI

دار الساقي